مجموع رسائل العلامة السيوطي

المجموعة الرابعة

الحاوي للفتاوي

تأليف الإمام العلامة

جلال الدين السيوطي

عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري السيوطي الشافعي

٨٤٩ - ٩١١هـ

يُطبع مُحققاً على ثماني نُسخ خطيّة
ويحتوي على إحدى وثمانين رسالةً
جمعها واختارها الإمام السيوطي نفسه
من جملة رسائله الكثيرة التي ألفها وأودعها تحت هذا العنوان
ويشتمل أيضاً على ٤٠٠ مسألة وفتوى

حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها

سارية فايز عجلوني

أشرف على تحقيقها وراجعها

محمد خلوف العبد الله

المجلد الثامن عشر

مجموع رسائل العلامة السيوطي

دار اللباب

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢١م

9 789933 930240

دار اللباب

للدراسات وتحقيق التراث

DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

اسطنبول ـ تركيا

00902125255551

00905454729850

دمشق ـ سوريا

00963993151546

info@allobab.com

Www.allobab.com

بيروت ـ لبنان

009615813966

0096170112990

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخراج الفني
خالد محمد ياسين علوان

في هذا المجلد

الفتاوى الحديثية

الفتاوى الحديثية

دار اللباب

كتابُ الطَّهارةِ

[٢٧٢] مسألةٌ

ما قولُكم في حديثِ: «مَن توضَّأَ على طُهْرٍ؛ كتَبَ اللهُ له عشرَ حسناتٍ». أخرَجَه أبو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ[١]، هل هو صَحيحٌ أو ضعيفٌ؟

وما وَجْهُ ضَعْفِه مِن جِهَةِ الرِّوايةِ أو المعنى؟

وكذلك[٢] حديثُ: «الوضوءُ على الوضوءِ نُورٌ على نُورٍ»، هل خرَّجَه أحدٌ؟

فإنَّ المُنْذِرِيَّ في «التَّرْغِيبِ والتَّرْهِيبِ» قالَ: لم أقِفْ على مَن خرَّجه، ولعلَّه مِن كلامِ السَّلَفِ.

والمسؤولُ الكلامُ على هذَينِ الحديثَينِ، وتَبْيينُ صِحَّتِهما ومَعانيهما.

الجوابُ

الحديثُ الأوَّلُ ضَعيفٌ، صرَّحَ بضَعْفِه جماعةٌ[٣]، وسَبَبُه: أنَّ في إسنادِه

---

(١) رواه أبو داود (٦٢)، والترمذي (٥٩)، وابن ماجه (٥١٢)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٣)، والقاسم بن سلام في «الطهور» (٣٨)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٨٥٩)، والدولابي في «الكنى» (١٥٦٥) وغيرهم، وسيأتي الحكم عليه.

(٢) في (ض) و(ف) و(ث) و(ز): «وكذا».

(٣) كالترمذي في «سننه» (٥٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٤٤٩)، والنووي في «الخلاصة» (١/ ١٢١) وغيرهم.

عبدَ الرَّحمنِ بنَ زيادِ بنِ أَنْعُمٍ الإفْرِيقِيَّ، ضعَّفَه يحيى بنُ مَعِينٍ والنَّسائيُّ، وقالَ الإمامُ أحمدُ: نحن لا نَروي عنه شيئًا[١]، لكنْ أبو داودَ إذ رواهُ سكَتَ عليه، فلم يُضَعِّفْه، وقد قالَ: (إنَّ ما روَيْتُه في هذا الكتابِ ولم أُضَعِّفْهُ؛ فهو صالِحٌ)[٢]؛ يعني: للاحتجاجِ، والصَّالِحُ له إمَّا صحيحٌ أو حسَنٌ، فيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ الحديثُ عنده حسَنًا؛ لأنَّ عبدَ الرَّحمنِ بنَ زيادِ بنِ أَنْعُمٍ لم يُتَّفَقْ على ضَعْفِه، فقد قالَ بعضُهم: كانَ الثَّوْرِيُّ يُعَظِّمُه ويَعْرِفُ حَقَّه[٣]، لكنَّ المشهورَ تضعيفُ الحديثِ.

وأمَّا معناهُ؛ فظاهِرٌ؛ لأنَّ الحسَنةَ بعَشْرِ أمثالِها، والوُضوءُ حسَنةٌ، فمَن عمِلَها؛ كُتِبَتْ له عشرًا.

ثمَّ إنَّ لفظَ الحديثِ (كُتِبَ له) بالبِناءِ للمَجهولِ مِن غيرِ ذِكْرِ (اللهِ)[٤].

وأمَّا الحديثُ الثَّاني؛ فلم أرَ[٥] أحدًا خرَّجَه؛ كما قالَ الإمامُ المُنْذِرِيُّ[٦]، وكذا قالَ الحافِظُ زينُ الدِّينِ العِراقيُّ في «تخريجِ أحاديثِ الإِحْياءِ»[٧]،..............

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٧/ ١٠٥).

(٢) انظر: «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» (ص: ٢٧)، وفيه قوله: «وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديدٌ؛ فقد بينتُه، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئًا؛ فهو صالحٌ، وبعضها أصح من بعض».

(٣) انظر: «شرح سنن أبي داود» لمغلطاي (١/ ٥٢٧).

(٤) ورد في بعض الروايات بالبناء للمعلوم، وهو لفظ أبي داود.

(٥) في (ب) و(ز) و(ف) و(ض): «نر».

(٦) انظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري (١/ ١٦٣)، قال: لا يحضرني له أصلٌ من حديث النبي ﷺ، ولعله من كلام بعض السلف.

(٧) انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (ص: ١٥٩)، وهو كذلك من الأحاديث التي لم يجد لها السبكي إسنادًا، كما في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ٢٩٢).

لكنْ قالَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ: إنَّ رُزَيْنًا أورَدَه في كتابِه(١).

ومعناهُ أيضًا ظاهِرٌ؛ لأنَّ الوُضوءَ يُكْسِبُ أعضاءَه نُورًا، ولهذا قيل: إنَّه مُشْتَقٌّ مِن الوَضاءَةِ.

ودليلُه: قَضِيَّةُ الغُرَّةِ والتَّحْجِيلِ(٢)، فكأنَّ الوُضوءَ على الوُضوءِ يُقَوِّي ذلك النُّورَ ويزيدُه؛ إذ لم يَعْرِضْ له مِن الحَدَثِ ما يقتضي سَتْرَه.

وقد كانَ شيخُنا شيخُ الإسلامِ شرَفُ الدِّينِ المُناوِيُّ يذكُرُ لنا أنَّ الصَّالِحين يُشاهدون الحدَثَ على الأعضاءِ، ويُرَتِّبون عليه مُقْتضاهُ، وفيه إشارةٌ إلى ذلك.

* * *

[٢٧٣] مسألةٌ

هل ورَدَ حديثٌ في قِراءةِ سُورةِ القَدْرِ بعد الوُضوءِ؟ وما حالُه؟

الجوابُ

روى الدَّيْلَمِيُّ في «مُسْنَدِ الفِرْدَوْسِ»: مِن طريقِ أبي عُبَيْدَةَ، عن الحَسَنِ، عن

---

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص: ٧٠٤)، وفيه النقل عن شيخه ابن حجر. وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٣٤): ضعيف. قلت: رزين هو ابن معاوية العبدري، وكتابه «تجريد الصحاح»، قال عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٠٥): أدخل في كتابه زياداتٍ واهيةً، لو تنزَّه عنها لأجاد.

(٢) يشير إلى حديث النبي ﷺ فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: «إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُرًّا مُحجَّلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته؛ فليفعل». رواه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦). قال النووي في «شرح مسلم» (٣/ ١٣٥): أما تطويل الغرة؛ فهو غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاوز الوجه زائدٌ على الجزء الذي يجب غسله لاستيقان كمال الوجه، وأما تطويل التحجيل؛ فهو غسل ما فوق المرفقين والكعبين.

أنسِ بنِ مالكٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قرأَ في إِثْرِ وُضوئِه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ مرَّةً واحِدَةً؛ كانَ مِن الصِّدِّيقِينَ، ومَن قرَأَها مرَّتَينِ؛ كُتِبَ في دِيوانِ الشُّهداءِ، ومَن قرأَها ثلاثًا؛ حشَرَه اللهُ مَحْشَرَ الأنبياءِ»(١)، وأبو عُبَيْدَةَ مجهولٌ(٢).

* * *

[٢٧٤] مسألةٌ

ما قولُكم في الحديثِ الذي أخرَجَه أبو داودَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ سُئِلَ عن الاستنجاءِ، فقالَ: «مَن فعَلَ؛ أحسَنَ، ومَن لا؛ فلا حرَجَ»، هل هو صَحيحٌ؟ فإنَّ الحنفيَّةَ استَدَلُّوا به على عدمِ وُجوبِ الاستنجاءِ(٣)؟

---

(١) وعزاه المصنف أيضاً في «الجامع الكبير» (٩/ ٨٠٣) إلى الديلمي.

(٢) تواردت كتب الحنفية على ذكر هذا الحديث، وبنوا عليه أن قراءة سورة القدر بعد الوضوء من الآداب. انظر: «مراقي الفلاح» للشرنبلالي (ص: ٣٥).

قال مغلطاي في «شرح ابن ماجه» (١/ ٣٨٩): ولما دخلت حمص أفادني بعض الفضلاء جزءًا من الحديث لا أدري الآن من مخرِّجه ولا ما سنده، فيقال: «أن النبي ﷺ كان يقرأ بعد فراغه من وضوئه سورة القدر».

وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٦٦٤): وكذا قراءة سورة (إنا أنزلناه) عقب الوضوء لا أصل له، وإن رأيت في المقدمة المنسوبة للإمام أبي الليث من الحنفية إيراده مما الظاهر إدخاله فيها من غيره، وهو أيضًا مفوت سننه.

(٣) هذا الإطلاق من السائل يحتاج إلى تفصيل في مذهب الحنفية. قال الشرنبلالي في «نور الإيضاح» (ص: ١٧): والاستنجاء سنة من نجس يخرج من السبيلين ما لم يتجاوز المخرج، وإن تجاوز ـ وكان قدر الدرهم ـ؛ وجب إزالته بالماء، وإن زاد على الدرهم افترض.

الجوابُ

ليس لَفْظُ الحديثِ هكذا، إنَّما لَفْظُه: «مَنِ استَجْمَرَ؛ فلْيُوتِرْ، مَن فعَلَ؛ فقد أحسَنَ، ومَن لا؛ فلا حرَجَ». هكذا هو في «سُنَنِ أبي داودَ» و«ابنِ ماجَهْ» وغيرِهما[1]، وهو حديثٌ حسَنٌ؛ كما قالَه النَّوَوِيُّ في «شرحِ المُهَذَّبِ»[2]، ولا دليلَ فيه على عدَمِ وُجوبِ الاسْتِنْجاءِ؛ لأنَّ الكلامَ راجِعٌ إلى الإيتارِ، وهو سُنَّةٌ بلا خِلافٍ.

***

(١) رواه أبو داود (٣٥)، وابن ماجه (٣٣٧)، وأحمد في «مسنده» (٨٨٣٨)، والدارمي في «سننه» (٦٨٩)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المجموع» للنووي (٢/ ٩٥).

الرسالة رقم: (٣٨)................ مجموع رسائل العلامة السيوطي

الأخبار المأثورة في الاطلاء بالنورة

دار اللباب

[٢٧٥]

الأخبارُ المأثورةُ في الاطِّلاءِ بالنُّورةِ[١]

مسألةٌ

ما قولُكمْ في الاطِّلاءِ بالنُّورةِ؟ هل هو سُنَّةٌ مأثورةٌ عن الشَّارعِ أم لا؟

وهل الأحاديثُ الوارِدَةُ في ذلك ثابِتَةٌ أم لا؟

كحديثِ أمِّ سلَمةَ الذي أخرجَه ابنُ ماجَهْ: «أنَّه ﷺ كانَ إذا اطَّلى؛ بدأَ بعَوْرَتِه بالنُّورةِ وسائِرَ جسَدِه أهلُه[٢]»، وحديثِ عائشةَ الذي أخرَجه الإمامُ أحمدُ: قالَتْ: «اطَّلى رسولُ اللهِ ﷺ بالنُّورةِ، فلمَّا فرَغَ منها؛ قالَ: «يا مَعْشَرَ المسلمين! عليكم بالنُّورةِ؛ فإنَّها طيِّبَةٌ وطَهورٌ، وإنَّ اللهَ يُذهِبُ بها عنكم أوساخَكم وأشعارَكم».

فإنْ قلتُم بأنَّ ذلك ثابِتٌ، فما الجَمْعُ بينه وبين ما أخرَجَه أبو حاتمٍ: عن أنسٍ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ لا يتنوَّرُ، فإذا كثُرَ شَعَرُه؛ حلَقَه»، وقولِ الشَّيخِ مُحيي الدِّينِ النَّوَوِيِّ في «فتاوِيهِ»: لم يثبُتْ في ذلك شيءٌ[٣]؟

---

(١) النُّورة ـ بضم النون ـ: حجرٌ يُحرَق ويُسوَّى منه الكلس، ويحلق به شعر العانة. انظر: «تاج العروس» للزبيدي (مادة: نور). وجاء في «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٦٢): النُّورة: حجر الكلس، وأخلاط من أملاح الكالسيوم والباريون تستعمل لإزالة الشعر.

(٢) في جميع النسخ: «كله» بدل «أهله»، والمثبت من مصدر التخريج.

(٣) انظر: «فتاوى النووي» (ص: ٢٥٨).

الجوابُ

الحمدُ للهِ، قد وردَتِ الأحاديثُ والآثارُ مَرْفوعةً ومَوْقوفةً ومَقْطوعةً، مَوْصولةً[(١)] ومُرْسلَةً عن النَّبيِّ ﷺ والصَّحابةِ والتَّابعين باستعمالِ النُّورةِ، فهي مُباحَةٌ غيرُ مَكْروهةٍ.

وهل يُطْلَقُ عليها سُنَّةٌ؟ مَحَلُّ توقُّفٍ؛ لأنَّ السُّنَّةَ تحتاجُ إلى ثُبوتِ الأمرِ بها؛ كحَلْقِ العانةِ، ونَتْفِ الإِبْطِ، وقَصِّ الشَّاربِ، وقَلْمِ الأظفارِ، وفِعلُ النَّبيِّ ﷺ وإنْ كانَ دَليلًا على السُّنَّةِ؛ فقد يُقالُ هنا: إنَّ هذا مِن الأُمورِ العادِيَّةِ التي لا يدُلُّ فِعْلُه لها على السُّنِّيَّةِ.

وقد يُقالُ: إنَّه إنَّما فعَلَ ذلك لِبيانِ الجوازِ؛ كسائِرِ المُباحاتِ التي فعَلَها ولم تُوصَفْ بأنَّها سُنَّةٌ.

وقد يُقالُ: إنَّها سُنَّةٌ؛ لِما فيه مِن الاقتداءِ.

وقد يُقالُ فيها بالاستحباب؛ بِناءً على أنَّ المُسْتَحَبَّ أخَفُّ مرتبةً مِن السُّنَّةِ.

ومَحَلُّ هذا كلِّه ما لم يَقْصِدِ المُتَنَوِّرُ اتِّباعَ النَّبيِّ ﷺ في فِعْلِه، أمَّا إذا قصَدَ ذلك؛ فلا ريبَ في أنَّه مأجورٌ وآتٍ بسُنَّةٍ.

ذِكْرُ الأحاديثِ الواردةِ في أنَّه ﷺ تَنَوَّرَ:

قالَ ابنُ ماجَهْ في «سُنَنِه»: حدَّثَنا عليُّ بنُ محمَّدٍ، حدَّثَنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ اللهِ، حدَّثَنا حمَّادُ بنُ سلَمَةَ، عن أبي هاشِمٍ الرُّمَّانِيِّ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن أمِّ سلَمَةَ رضِيَ اللهُ تعالى عنها: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ إذا اطَّلى؛ بدأَ بعَوْرَتِه، فطَلاها [بالنُّورةِ][(٢)]، وسائِرَ جسَدِه أهلُه»[(٣)].

---

(١) في (ج) و(ب) و(ض): «وموصولة».

(٢) زيادة من «سنن ابن ماجه» ليست في النسخ.

(٣) رواه ابن ماجه (٣٧٥١). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٢١): هذا الحديث رجاله =

قالَ الحافِظُ عِمادُ الدِّينِ بنُ كثيرٍ في كتابِه الذي ألَّفَه في الحَمَّامِ: هذا إسنادٌ جيِّدٌ[(١)].

وعبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ اللهِ هذا، ذكَرَ صاحِبُ «الأَطْرافِ»: أنَّه أبو سعيدٍ مولى بني هاشِمٍ[(٢)]، فاللهُ أعلمُ.

ثـمَّ رواهُ ابـنُ ماجَـهْ: عن عليِّ بـنِ محمَّدٍ، عن إسـحاقَ بنِ منصـورٍ، عن كامِلٍ أبـي العَـلاءِ، عـن حَبِيـبِ بـنِ أبـي ثابـتٍ، عـن أمِّ سـلَمةَ: «أنَّ رسـولَ اللهِ ﷺ اطَّلى ووَلِيَ عانَتَـه بيدِه»[(٣)].

وقد رواهُ عبدُ الرَّزَّاقِ: عن الثَّوريِّ، عن منصورٍ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ مُرْسَلًا[(٤)]. وهذا أيضًا إسنادٌ جيِّدٌ. انتهى كلامُ ابنِ كثيرٍ[(٥)].

قلتُ: وله طريقٌ آخَرُ:

قالَ الخَرائِطِيُّ في «مَساوِئِ الأَخْلاقِ»: حدَّثَنا القَنْطَرِيُّ، حدَّثَنا يزيدُ بنُ خالدِ بنِ يزيدَ، حدَّثَنا يحيى بنُ زكريَّا بنِ أبي زائِدَةَ، عن كُهَيْلٍ، عن حبيبِ بن أبي ثابِتٍ، عن أمِّ سلَمةَ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يُنوِّرُه الرَّجلُ، فإذا بلَغَ مَراقَّه[(٦)]؛ تولَّى هو ذلك».

= ثقاتٌ، وهو منقطعٌ، حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة، قاله أبو زرعة.

(١) انظر: «الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام» لابن كثير (ص: ٧٣).

(٢) انظر: «تحفة الأشراف» للمزي (١٣/ ٤).

(٣) رواه ابن ماجه (٣٧٥٢)، والطيالسي في «مسنده» (١٧١٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٦٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٧٠١). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٢٢): هذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ، وهو منقطعٌ، حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من أم سلمة، قاله أبو زرعة.

(٤) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٢٧).

(٥) انظر: «الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام» لابن كثير (ص: ٧٣).

(٦) كذا في النسخ، والمراقُّ: ما سفَلَ من البطن فما تحته من المواضع التي ترق جلودها. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: رقق). =

وقالَ الخرائطِيُّ: حدَّثَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ إسحاقَ بنِ صالحٍ الوزَّانُ، ثَنا سليمانُ بنُ سلَمةَ الخَبائِريُّ، ثنا سليمانُ بنُ ناشِرَةَ، قالَ: سمعتُ محمَّدَ بنَ زيادٍ الألْهانيَّ يقولُ: كانَ ثَوْبانُ مولى رسولِ اللهِ ﷺ جارًا لي، فكانَ يدخُلُ الحمَّامَ، فقلتُ: وأنتَ صاحِبُ رسولِ اللهِ ﷺ تدخُلُ الحمَّامَ؟ فقالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يدخُلُ الحمَّامَ، وكانَ يتنوَّرُ[1]»[2].

أخرَجَه يعقوبُ بنُ سُفْيانَ في «تاريخِه»: عن سُليمانَ بنِ سلَمَةَ الحِمْصِيِّ، حدَّثَنا بقِيَّةُ، حدَّثَنا سُليمانُ بنُ ناشِرَةَ به.

وأخرَجَه ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه» مِن طريقِه[3].

وهذا الحديثُ فاتَ ابنَ كثيرٍ.

وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»: مِن طريقِ موسى بنِ أيُّوبَ، عن بقيَّةَ، عن عُمَرَ بنِ سُليمانَ الدِّمَشْقِيِّ، عن مكحولٍ، عن واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ، قالَ: «لَمَّا فتَحَ رسولُ اللهِ ﷺ خَيْبَرَ؛ جُعِلَتْ له مائِدَةٌ، فأكَلَ مُتَّكِئًا، واطَّلى، وأصابَتْهُ الشَّمسُ، ولبِسَ الظُّلَّةَ».

: والذي في «مساوئ الأخلاق»: «حَقْوَه»، وهو موضع شد الإزار.

(١) في «مساوئ الأخلاق»: «ثم يتنور».

(٢) رواه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٧٤). وفي إسناده سليمان بن سلمة متروك الحديث، وسليمان بن ناشرة متروك أيضًا، وقال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير رواية سليمان بن سلمة عنه.

(٣) الحديث رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ١٧٥)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٤٣٣)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٧٠٥)، وفي إسناده مثل الذي قبله.

قالَ أحمدُ: سألتُ آدمَ: ما الظُّلَّةُ؟ قالَ: البُرْطُلَةُ[١]، وأومَأَ بيدِه إلى رأسِه[٢].

وهذا أيضًا فاتَ ابنَ كثيرٍ.

وقالَ سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُنَنِه»: حدَّثَنا هُشَيْمٌ، عن أبي المَشْرَفِيِّ ليثِ بنِ [راشِدٍ][٣]، عن أبي مَعْشَرٍ، عن إبراهيمَ قالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا اطَّلى؛ ولِيَ عانَتَه بيدِه»[٤].

أخرجَه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّفِ»: عن هُشَيمٍ وشَرِيكٍ، كلاهما عن أبي المَشْرَفِيِّ، به[٥].

---

(١) البُرْطُلَة: المظلة الصيفية، وهو كلام نبطي، ليس من كلام العرب. انظر: «تاج العروس» للزبيدي (مادة: برطل).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٧٨). وفيه بقية بن الوليد، مدلس مشهور، ثقة إن روى عن الثقات، وإلا فهو ضعيف.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٤٩) من طريق داود بن رشيد وأبي تقي قالا: ثنا بقية، عن عمر الدمشقي، عن مكحول به. وليس فيه قوله: (قال أحمد) وما بعده. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٤): بقية ثقة، لكنه مدلس، وعمرو [كذا في المطبوع، والصواب: عمر] لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٣٧٨): سألت أبي عن حديثٍ رواه بقية، عن عمر الدمشقي، عن مكحول، عن واثلة، وذكر الحديث، قال أبي: هو عمر بن موسى الوجيهي، وهذا حديثٌ باطلٌ.

(٣) في (ح) و(ك): «ليث بن أسد»، وفي باقي النسخ و«كنز العمال» للمتقي الهندي (٦/ ٦٨٢): «ليث بن أبي أسد»، والمثبت هو الصواب، كما في «تاريخ واسط» لأسلم بن سهل (١/ ١٠٧).

(٤) رواه أحمد في «العلل» (٢/ ٢٧٦) قال: ثنا هشيم به. ثم قال: لم يسمع هشيم من ليث أبي المشرفي شيئًا. ولم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٩١)، ومن طريقه أحمد في «العلل» (٢/ ٢٧٦)، وليث أبو =

قالَ ابنُ كثيرٍ: وهو مُرسَلٌ يتقوَّى بالموصولِ الذي أخرَجَه ابنُ ماجَهْ.

وقالَ سعيدُ بنُ منصورٍ: حدَّثَنا الصُّغْديُّ بنُ سنانٍ العقيليُّ، عن محمَّدِ بنِ الزُّبَيرِ الحَنْظَلِيِّ، عن مكحولٍ قالَ: لَمَّا افتتحَ رسولُ اللهِ ﷺ خيبرَ؛ أكلَ مُتَّكِئًا وتنوَّرَ[1].

قلتُ: هذا الحديثُ فاتَ ابنَ كثيرٍ، فلم يذكُرْه، وهو مُرسَلٌ.

وقالَ أبو داودَ في «المراسيلِ»: حدَّثَنا أبو كاملٍ الجَحْدَرِيُّ، عن عبدِ الواحِدِ ـ هو ابنُ زيادٍ ـ، عن صالِحِ بنِ صالِحٍ، عن أبي مَعْشَرٍ زيادِ بنِ كُلَيبٍ: «أنَّ رجلًا نوَّرَ رسولَ اللهِ ﷺ، فلمَّا بلَغَ العانةَ؛ كفَّ الرَّجلُ، ونوَّرَ رسولُ اللهِ ﷺ نَفْسَه»[2]. أخرَجَه البَيْهَقِيُّ في «سُنَنِه الكُبْرى»[3].

وفي «تاريخِ ابنِ عساكِرَ» بسنَدٍ ضعيفٍ: عن ابنِ عُمرَ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يتنوَّرُ كلَّ شهرٍ، ويُقَلِّمُ أظفارَه كلَّ خمسَ عشرةَ»[4].

= المشرفي قال عنه يحيى بن معين: ليس به بأس، وشريك صدوق كثير الخطأ.

وقال ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٤٢): أخبرنا الفضل بن دكين، وموسى بن داود، قالا: أخبرنا شريك، عن ليثٍ أبي المشرفي، قال الفضل: عن إبراهيم، وقال موسى: عن أبي معشر، عن إبراهيم قال: «كان رسول الله ﷺ إذا اطلى بالنُّورة ولي عانته وفرْجَه بيده».

(١) عزاه المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ٤٧٠) إلى ابن أبي شيبة، ولم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

(٢) رواه أبو داود في «المراسيل» (٤٦٩).

(٣) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٧٠٦).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٨٦٢)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ٢٦٧).

هذا الحديثُ فاتَ ابنَ كثيرٍ، وفيه فائدةٌ نفيسةٌ، وهي ذِكْرُ التَّوقيتِ[1].

ذِكْرُ الآثارِ عن الصَّحابةِ فمَن بعدَهم:

أخرجَ الطَّبرانيُّ: عن يَعْلى بنِ مُرَّةَ الثَّقَفِيِّ قالَ: اطَّلَيْتُ يومًا، ثمَّ تخلَّقْتُ بزَعْفرانٍ، فأتيتُ النَّبيَّ ﷺ، فناوَلْتُه يدِي، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، صَلِّ عليَّ، فقالَ: «ما هذا الذي على يدِكَ؟»، قلتُ: إنِّي تنوَّرْتُ، ثمَّ تخلَّقْتُ، فقالَ: «ألكَ امرأةٌ؟»، قلتُ: لا، قالَ: «ألكَ سُرِّيَّةٌ؟»، قلتُ: لا، قالَ: «فانطَلِقْ فاغْسِلْه، ثمَّ اغْسِلْه ثلاثَ مرَّاتٍ»، فانطلَقْتُ، فاغتسَلْتُ ثلاثَ مرَّاتٍ، ثمَّ أتيتُ النَّبيَّ ﷺ، فصلَّى عليَّ[2].

وأخرجَ مُسَدَّدٌ في «مُسْنَدِه»، والطَّبرانيُّ في «الكبيرِ» **بسندٍ رجالُه رجالُ الصَّحيحِ**[3]: عن ابنِ عُمرَ: أنَّه كانَ يدخُلُ الحمَّامَ، فيُنَوِّرُه صاحِبُ الحمَّامِ، فإذا بلَغَ حَقْوَه؛ قالَ لِصاحِبِ الحَمَّامِ: اخرُجْ[4].

---

(١) تعقَّبَه الهيتمي في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (١/ ٦٥): بقوله: فيه نظر؛ فإن بدنه ﷺ كان في غاية الاعتدال، فلا يقاس به غيره في ذلك، نظير ما قالوه فيما صح: أنه كان يوضِّئه المد، ويُغسله الصاع: أن ذلك خاص بمن بدنه كبدنه ﷺ ليونةً واعتدالاً، وإلا زيد ونقص بحسب التفاوت، فكذا هنا.

(٢) رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ٢١٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٦٨١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٠١).

(٣) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١/ ٢٧٩).

(٤) رواه الطبراني في «الكبير» (١٣٠٦٨) من طريقِ مسدَّدٍ. وعزاه إلى مسددٍ أيضًا: البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١/ ٣٠٠)، وابن حجر في «المطالب العالية» (٢/ ٤٦٧)، قال مُسدَّدٌ: حدثنا عبد الله بن داود، عن مسعرٍ، عن عطية، عن ابن عمر رضي الله عنه.

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ في «سُنَنِه»: عن محمَّدِ بنِ زيادٍ الألْهانيِّ قالَ: كانَ ثَوْبانُ جارًا لنا، وكانَ يدخُلُ الحَمَّامَ ويتنوَّرُ[١].

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ: مِن طريقِ أُسامةَ بنِ زيدٍ اللَّيْثِيِّ، عن نافعٍ قالَ: كانَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ يَطَّلِي، فيأمُرُني أَطْلِيْهِ، حتى إذا بلَغَ سِفْلَتَه؛ ولِيَها هو[٢].

وأخرَجَ الخَرائِطِيُّ: عن مكحولٍ قالَ: لَمَّا قدِمَ أبو الدَّرداءِ وأصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ الشَّامَ؛ دخَلوا الحَمَّاماتِ، واطَّلَوا بالنُّورةِ[٣].

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ: مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن نافِعٍ: أنَّ ابنَ عُمرَ كانَ لا يدخُلُ الحَمَّامَ، وكانَ يتنوَّرُ في البيتِ، ويلبَسُ إزارًا، ويأمُرُني أَطْلِي ما ظهَرَ منه، ثمَّ يأمُرُني أنْ أؤخِّرَ عنه، فيَلِي فَرْجَه[٤].

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ: عن أمِّ كُلْثومٍ قالَتْ: أمرَتْني عائشةُ، فطَلَيْتُها بالنُّورةِ، ثمَّ طلَيْتُها بالحِنَّاءِ على إِثْرِها ما بين قَرْنِها إلى قدمِها مِن حَصْباءَ كانَتْ بها[٥].

---

(١) تقدَّم تخريجه.

(٢) رواه البيهقي في «الكبرى» (٧٠٩). وفيه أسامة بن زيد الليثي، قال عنه ابن حجر: صدوق يهم، وقال عبد الله بن أحمد: روى عن نافع أحاديث مناكير.

(٣) رواه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٧٧).

(٤) رواه البيهقي في «الكبرى» (٧١٠).

(٥) في مطبوعة «مصنف عبد الرزاق» وردت العبارة هكذا: «ما بين فرقها إلى قدمها في الحمام من حصنٍ كان بها».

والأثر رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١٣٥).

وقالَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّفِ»: حدَّثَنا مالكُ بنُ إسماعيلَ، عن كاملٍ، عن حَبيبٍ قالَ: دخَلَ الحمَّامَ عطاءٌ، وطاوسٌ، ومُجاهدٌ، فاطَّلَوا فيه[١].

وحدَّثَنا أبو أسامةَ: عن عُمرَ بنِ حمزةَ: أنَّ سالِمًا اطَّلى مرَّةً[٢].

وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ: عن أبي عُثْمانَ، والرَّبيعِ، وأبي حارِثَةَ قالوا: بلَغَ عمرَ أنَّ خالدَ بنَ الوليدِ دخَلَ الحمَّامَ، فتدلَّكَ بعد النُّورةِ بخُبْزِ[٣] عُصْفُرٍ معجونٍ بخمرٍ، فكتَبَ إليه: بلَغَني أنَّكَ تدلَّكْتَ بخمرٍ، وإنَّ اللهَ قد حرَّمَ ظاهِرَ الخمرِ وباطِنَها، وقد حرَّمَ مَسَّ الخمرِ كما حرَّمَ شُرْبَها، فلا تُمِسُّوها أجسادَكم، فإنَّها نجَسٌ[٤].

ذِكْرُ الحديثِ الوارِدِ في أنَّه ﷺ لم يتنوَّرْ:

قالَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّفِ»: حدَّثَنا حُسينُ بنُ عليٍّ، عن زائدةَ، عن هشامٍ، عن الحسنِ ـ هو البَصْرِيُّ ـ قالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ وأبو بكرٍ وعُمَرُ لا يَطَّلُونَ»[٥].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٨٥).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٨٩).

(٣) كذا في جميع النسخ، والذي في «تاريخ دمشق»، و«بغية الطلب»: «بثجير»، وهو الصواب. قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١١/ ١٥): الثَّجِير: ما عُصر من العنب، فجرت سُلافته، وبقيت عصارته، ويقال: الثَّجير: ثُفل البسر يُخلط بالتمر، فينتبذ.

(٤) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٦٤)، وذكره من طريقه ابن النديم في «بغية الطلب» (١٦/ ٢٦٤) من طريق سيف بن عمر، وهو متروك متهم بالوضع.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٨٦) بإسنادٍ مسلسلٍ بالحفاظ الثقات، وهو من مراسيل الحسن.

قالَ ابنُ كثيرٍ: هذا مِن مراسيلِ الحسَنِ[١]، وقد تُكُلِّمَ فيها[٢].

ثمَّ هو مُعارَضٌ بالأحاديثِ السَّابقةِ.

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ في «سُنَنِه»: عن عبدِ اللهِ بنِ المباركِ قالَ: ما أَدْري مَن أخبَرَني عن قتادةَ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يتنوَّرْ»[٣].

وأخرَجَ أبو داودَ في «المراسِيلِ»: مِن طريقِ عبدِ الوهَّابِ بنِ عطاءٍ، عن سعيدٍ، عن قتادةَ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يتنوَّرْ، ولا أبو بكرٍ، ولا عُمرُ، ولا عُثْمانُ»[٤].

كلاهما مُنْقَطِعٌ.

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ: مِن طريقِ مُسْلِمٍ المُلائِيِّ، عن أنسٍ قالَ: «كانَ النَّبيُّ ﷺ لا يتنوَّرُ، فإذا كثُرَ شَعَرُه؛ حلَقَه»[٥].

قالَ البَيْهَقِيُّ: مُسْلِمٌ المُلائيُّ، ضعيفُ الحديثِ، فإنْ كانَ حفِظَه؛ فيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ قتادةُ أخذَه أيضًا عن أنسٍ[٦].

---

(١) انظر الكلام في مراسيل الحسن: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (١/ ٥٣٦).

(٢) انظر: «الآداب والأحكام المتعلقة بدخول الحمام» لابن كثير (ص: ٧٣).

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (٧٠٤).

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٤٤٢)، وأبو داود في «المراسيل» (٤٧٠)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٧٠٧).

(٥) رواه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٨١٣)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٧٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٧٠٨)، والبغوي في «الأنوار» (١١٠٨). قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٣٤٤): سنده ضعيف جدًّا.

(٦) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (١/ ٢٣٦).

قلتُ: فرجَعَ الأمرُ إلى أنَّه حديثٌ واحدٌ، وهو:

أوَّلًا: ضعيفٌ.

وثانِيًا: مُعارَضٌ بالأحاديثِ السَّابقةِ، وهي أقوى منه سَنَدًا، وأكثرُ عَددًا.

وثالثًا: أنَّ تلك مُثْبِتَةٌ، وهذا نافٍ، والقاعدةُ الأصوليَّةُ عند التَّعارُضِ: تقديمُ المُثْبِتِ على النَّافي، خُصوصًا أنَّ التي روَتِ الإثباتَ باشرَتِ الواقعةَ، وهي مِن أُمَّهاتِ المؤمنين، وهي أجدَرُ بهذه القَضِيَّةِ، فإنَّها ممَّا يُفْعَلُ في الخَلْوَةِ غالِبًا، لا بين أَظْهُرِ النَّاسِ، وكلاهما مِن وُجوهِ التَّرْجِيحاتِ، فهذه **خمسةُ أجوبةٍ**، **وسادسٌ**: وهو أنَّه على حسَبِ اختلافِ الأوقاتِ، فتارةً كانَ يتنوَّرُ، وتارةً كانَ يَحْلِقُ ولا يتنوَّرُ.

وقد رُوِيَ مِثْلُ هذا الاختلافِ عن ابنِ عمرَ، فتقدَّمَ مِن طُرُقٍ عنه أنَّه كانَ يتنوَّرُ.

وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» **بسندٍ رجالُه مُوَثَّقون**(١): عن سُكَيْنِ بنِ عبدِ العزيزِ، عن أبيه قالَ: دخَلْتُ على عبدِ اللهِ بنِ عمرَ وجارِيَةٌ تحلِقُ عنه الشَّعَرَ، فقالَ: إنَّ النُّورةَ تُرِقُّ الجِلْدَ(٢).

فالجَمْعُ بين هذا وبين ما تقدَّمَ: أنَّه فعَلَ الأمرَينِ معًا، هذا في أوقاتٍ، وهذا في أوقاتٍ.

نعَمْ، ثبَتَ عن عُمرَ بنِ الخطَّابِ: أنَّه كانَ يَكْرَه التَّنَوُّرَ، ويُعَلِّلُه بأنَّه مِن النَّعِيمِ.

---

(١) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١/ ٢٧٩).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٥٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٩١)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٦٩).

قالَ سعيدُ بنُ منصورٍ: حدَّثنا حِبَّانُ بنُ عليٍّ، عن محمَّدِ بنِ قيسٍ الأسَدِيِّ، عن رجلٍ قالَ: كانَ عمرُ بنُ الخطَّابِ يَسْتَطِيبُ بالحديدِ، فقيلَ له: ألا تَنَوَّرُ؟ قالَ: إنَّها مِن النَّعيمِ، فإنَّا نكرهُها(١).

وقالَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: حدَّثَنا وكيعٌ، عن محمَّدِ بنِ قيسٍ، عن عليٍّ بن أبي عائشةَ(٢) قالَ: كانَ عمرُ رجلًا أَهْلبَ(٣)، وكانَ يحلِقُ عنه الشَّعَرَ، وذُكِرَتْ له النُّورةُ، فقالَ: النُّورةُ مِن النَّعيمِ(٤).

وقد رُوِيَ عنه ما يدُلُّ على أنَّه إنَّما كرِهَ الإكثارَ مِن ذلك.

قالَ عبدُ اللهِ بنُ المبارَكِ في كتابِ «الزُّهدِ»: حدَّثَنا بقِيَّةُ، حدَّثَني أَرْطاةُ بنُ المُنْذِرِ، حدَّثَني بعضُهم: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ قالَ: إيَّاكم وكَثْرَةَ الحَمَّامِ، وكَثْرَةَ الطِّلاءِ بالنُّورةِ(٥)، ....

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».

(٢) كذا ورد اسمه في «مصنف ابن أبي شيبة»، والصواب أن اسمه: العلاء بن أبي عائشة، كما في «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٥٠٨)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٢٤٧)، وبهذا رواه ابن سعد في «الطبقات».

(٣) في النسخ: «أهدب» والصواب المثبت كما هي الرواية في «مصنف ابن أبي شيبة»، يقال: (رجلٌ أهلبُ) إذا كان غليظ شعر ذراعيه وجسده. انظر: «العين» للخليل (٤/ ٥٣).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١١٩٢).

ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٩١) عن محمد بن قيس الأسدي، عن العلاء بن أبي عائشة: أن عمر بن الخطاب دعا بحلاقٍ، فحلقه بموسى، يعني: جسده، فاستشرف له الناس، فقال: أيها الناس، إن هذا ليس من السنة، ولكن النورة من النعيم، فكرهتها.

(٥) في النسخ: «طلاءِ النُّورة» وهو كذلك في «مسند الفاروق» لابن كثير (١٦١)، والمثبت من «الزهد».

والتَّوَطِّي على الفُرُشِ، فإنَّ عِبادَ اللهِ ليسوا بالمُتَنَعِّمِينَ[١].

فهذا الأثَرُ قاطِعٌ لِلنِّزاعِ.

وأَولى ما اعتُمِدَ في التَّوقيتِ: حديثُ ابنِ عمرَ السَّابقُ، وهو التَّنَوُّرُ كلَّ شهرٍ، فيُكْرَه في أقلَّ مِن ذلك[٢].

ثمَّ رأيتُ في «مساوئِ الأخلاقِ» للخَرائطيِّ قالَ: حدَّثَنا حمَّادُ بنُ الحسنِ ابنِ عَنْبَسةَ الوَرَّاقُ، ثنا عبدُ العزيزِ بنُ الخطَّابِ، ثنا حُمَيدٌ ـ يعني: ابنَ يعقوبَ مولى بني هاشمٍ، وكانَ ثقةً ـ، عن العبَّاسِ بنِ الفضلِ، عن القاسمِ، عن أبي حازمٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: يا أيُّها النَّاسُ، اتَّقوا اللهَ، ولا تَكْذِبوا، فواللهِ ما اطَّلى[٣] نبيٌّ قطُّ[٤].

لكنْ قالَ ابنُ الأَثيرِ في «النِّهايةِ»: (ما اطَّلى نبيٌّ قطُّ)؛ أي: ما مالَ إلى هواهُ، وأصلُه: مِن مَيْلِ الطُّلى، وهي الأعناقُ، واحدتُها (طُلاةٌ)، يُقالُ: (اطَّلى الرَّجلُ اطِّلاءً)؛ إذا مالَتْ عنقُه إلى أحدِ الشِّقَّيْنِ. انتهى[٥].

وقالَ صاحِبُ «المُلَخَّصِ في غَريبِ الحديثِ»[٦]: في حديثِه عليه الصَّلاةُ

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٧٥٩).

(٢) قال الهيتمي في «الفتاوى الفقهية» (١/ ٦٥): يُردُّ: بأن الكراهة تحتاج إلى نهيٍ، فإن أريد بها الكراهة الإرشادية؛ كان صحيحًا.

(٣) في «مساوئ الأخلاق»: «طلى».

(٤) رواه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٧٦).

(٥) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: طلا).

(٦) لم أقف عليه ونسبه أبو الفتح محمد بن بدر الدين العوفي في كتابه «الكشف والبيان عن صفات الحيوان»، لأبي الفتح عبد الواحد بن الحسن بن محمد بن إسحاق الباقرحي. =

والسَّلامُ: «ما اطَّلى نبيٌّ قطُّ»؛ أي: ما مالَتْ طُلاتُه؛ أي: عُنُقُه؛ أي: ما جارَ.

وقالَ عبدُ الغافِرِ الفارِسيُّ[١] في «مَجْمَعِ الغَرائِبِ»[٢]: في بعضِ الأحاديثِ: «ما اطَّلى نبيٌّ قطُّ»؛ أي: ما مالَ إلى هوًى، والأصلُ فيه: مَيْلُ عُنُقِ الإنسانِ، يُقالُ: (اطَّلى الرَّجلُ)؛ أي: مالَتْ عنقُه للموتِ أو غيرِه[٣]. وذكَرَ مِثْلَ ذلك أيضًا صاحِبُ «القاموسِ»[٤].

خاتمةٌ

روى البُخاريُّ في «تاريخِه»، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامِلِ»، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» و«الأوسطِ»: عن أبي موسى الأشعريِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أوَّلُ مَن صُنِعَتْ له النُّورةُ، ودخَلَ الحَمَّامَ: سليمانُ بنُ داودَ»[٥].

= انظر: «المسارعة إلى قيد أوابد المطالعة» لجميل العظم (ص: ١١٠).

(١) عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، الإمام، العالم، الحافظ، تفقه بإمام الحرمين، وبرع في المذهب الشافعي، وكان فقيهًا محققًا، وفصيحًا مفوَّهًا، ومحدثًا مجودًا، وأديبًا كاملًا، صنف «مجمع الغرائب»، و«السياق لتاريخ نيسابور» وغيرهما، توفي سنة ٥٢٩هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/ ١٦).

(٢) طبع الكتاب قريباً في جائزة دبي بتحقيق الأستاذين ماهر أديب حبوش ومحمد بركات، جزاهما الله خيراً.

(٣) انظر: «غريب الحديث» للخطابي (٣/ ٢٠٧)، و«الغريبين» للهروي (٤/ ١١٨٠)، و«مجمع الغرائب» للفارسي (مادة: طلا).

(٤) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (١/ ١٣٠٧).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٠٣٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٢)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦١)، وفي «الأوائل» (١٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٦٣)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٣٨٨)، وابن عساكر في «تاريخ =

وأخرَجَ ابنُ أبي حاتمٍ: عن ابنِ عبَّاسٍ في قصَّةِ بِلْقِيسَ: ﴿قِيلَ لَهَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا﴾ [النمل: ٤٤]، فإذا هي شَعْراءُ، فقالَ سُليمانُ: ما يُذْهِبُه؟ قالوا: يُذْهِبُه المُواسي، قالَ: أثَرُ المُواسي قَبيحٌ، فجعَلَتِ الشَّياطينُ النُّورةَ، فهو أوَّلُ مَن جُعِلَتْ له النُّورةُ(١).

وأخرَجَ سعيدُ بنُ منصورٍ، وابنُ أبي شَيْبَةَ: عن عبدِ اللهِ بنِ شدَّادٍ مِثْلَه(٢).

وله طُرُقٌ عن مُجاهدٍ وغيرِه(٣).

وأخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ: عن السُّدِّيِّ في القِصَّةِ: أنَّ الشَّياطين صنَعوا له نُورةً مِن أَصْدافٍ، فطَلَوْها، فذهَبَ الشَّعَرُ(٤).

* * *

= دمشق» (٢٢/ ٢٧٧) جميعهم عن إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي، عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٧): رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، وفيه إسماعيل بن عبد الرحمن الأودي، وهو ضعيف. وقال البخاري: فيه نظر، لا يتابع فيه.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٤٤٨). قال ابن كثير في «تفسيره» (٦/ ١٩٧): «هو منكر غريب جدًّا، ولعله من أوهام عطاء بن السائب على ابن عباس، والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلقَّاةٌ عن أهل الكتاب مما يوجد في صحفهم؛ كروايات كعبٍ ووهبٍ فيما نقلاه إلى هذه الأمة من أخبار بني إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب، مما كان وما لم يكن، ومما حُرِّف وبُدِّل ونُسخ، وقد أغنانا الله سبحانه عن ذلك بما هو أصحُّ منه وأنفع وأوضح وأبلغ».

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٨٥٣)، ولم أقف على رواية سعيد بن منصور في المطبوع من «سننه».

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ١٩٧).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٤٣٩) من طريق أسباط، عن السدي.

كتابُ الصَّلاةِ

[٢٧٦] مسألةٌ

الحديثُ الذي رواهُ أبو داودَ: «أَنَّه ﷺ صلَّى بأصحابِه، ثمَّ تذكَّرَ أنَّه جُنُبٌ، فأشارَ إليهم أنِ اسْكُنوا، وخرَجَ، واغتسَلَ، وعادَ، وتحرَّمَ بهم»(١)، هل الاستدلالُ به على مَن أحرَمَ مُنْفَرِدًا، ثمَّ نوى القُدْوَةَ في خلالِ صَلاتِه ظاهِرٌ أم لا؟

وقولُ الإِسْنَوِيِّ: (ومِن المعلومِ أنَّهم أنشَؤُوا اقتداءً جديدًا)(٢)، هل عُلِمَ ذلك في روايةٍ أو طَريقٍ؟

وهل عُيِّنَتْ تلك الصَّلاةُ؟

الجوابُ

الاستدلالُ بالحديثِ المذكورِ ظاهِرٌ.

وقولُه: (ومِن المعلومِ)؛ أي: مِن طريقِ الاستدلالِ؛ لأنَّهم تابَعُوهُ بعد عَوْدِه،

---

(١) روى أبو داود (٢٣٣) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر، فأومأ بيده أن مكانكم، ثم جاء ورأسه يقطر، فصلى بهم». والحديث صحَّحه النووي في «الخلاصة» (٢/ ٦٩٦) وغيره.

(٢) انظر: «المهمات» للإسنوي (٣/ ٣٤٤).

ولا يُمكِنُ المتابعةُ إلَّا بعد إنشاءِ اقتداءٍ جديدٍ؛ لأنَّ الاقتداءَ الأوَّلَ لم يُصادِفْ مَحَلًّا؛ لكونِه ليس في صلاةٍ.

والصَّلاةُ المذكورةُ في الحديثِ هي الصُّبْحُ.

* * *

[٢٧٧] مسألةٌ

في الحديثِ: «أنَّه ﷺ قنَتَ شهرًا يدعو على قومٍ»(١)، فهل كانَ ذلك عقِبَ(٢) فراغِه مِن القُنوتِ الذي هو: (اللَّهُمَّ اهْدِنا فيمَن هديتَ... إلى آخِرِه)، أم ابتدَأَ به دُونَه؟

الجوابُ

لم أقِفْ في شيءٍ مِن الأحاديثِ على أنَّه ﷺ جمَعَ بين القُنوتِ الذي هو: (اللَّهُمَّ اهْدِنا... إلى آخِرِه)، وبين الدُّعاءِ على القومِ، بل ظاهِرُ الأحاديثِ أنَّه اقتصَرَ على قُنوتِه على الدُّعاءِ عليهم.

* * *

---

(١) روى البخاري (٣٠٦٤) من حديث أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ أتاه رِعْلٌ، وذكوانُ، وعُصَيَّةُ، وبنو لَحْيان، فزعموا أنهم قد أسلموا، واستمدوه على قومهم، فأمدهم النبي ﷺ بسبعين من الأنصار». قال أنس: كنا نسميهم القراء، يحطبون بالنهار، ويصلون بالليل، فانطلقوا بهم، حتى بلغوا بئر معونة، وغدروا بهم وقتلوهم، فقنت شهرًا يدعو على رِعْلٍ، وذكوان، وبني لَحْيان. وروى مسلم نحوه (٥٧٧) مختصرًا.

(٢) في (ج) و(ح) و(ث) و(د): «عقيب».

[٢٧٨] مسألةٌ

حديثُ: «لا صلاةَ لِجارِ المسجدِ إلَّا في المسجدِ»، هل ورَدَ؟

الجوابُ

نعَمْ، أخرَجَه الدَّارَقُطْنِيُّ(١)، وإِسْنادُه ضعيفٌ(٢).

***

(١) الحديث روي مرفوعًا وموقوفًا، أما مرفوعاً:

ـ فمن حديث جابر رضي الله عنه: فيما رواه الدارقطني في «سننه» (١١٥٢).

ـ ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: فيما رواه الدارقطني في «سننه» (١٥٥٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٩٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٩٤٥)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤١٢).

ـ ومن حديث عائشة رضي الله عنها: فيما رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٩٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (١/ ٤١٣).

وأما موقوفًا:

ـ فعن علي رضي الله عنه: فيما رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٦٩)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٩١٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٩٤٢).

قال الفيروزآبادي في رسالة في «بيان ما لم يثبت فيه حديث صحيح» (ص: ٣): لم يصح فيه شيءٌ.

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ١٣٨): لا يثبت مرفوعًا.

وقال العراقي في «طرح التثريب» (٢/ ١٠٦): الحديث الذي رواه الدارقطني من حديث جابر رضي الله عنه؛ ضعيف، وكذلك روي من حديث أبي هريرة وعلي، وكلها ضعيفة.

وقال ابن حزم ـ كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١/ ٨٨) ـ: هو صحيح من قول علي.

(٢) ورد في بعض طبعات الكتاب بعد هذا الموضع كلام ليس في النسخ الخطية المعتمدة لدينا، وهو قوله: «هو من حديث أبي هريرة، رواه الحاكم والطبراني عنه أيضًا، ورواه الدارقطني أيضًا من حديث جابر، عن علي، ورواه ابن حبان في «الضعفاء» عن عائشة، وأسانيده كلها ضعيفة».

[٢٧٩] مسألةٌ

قد كرِهَ الفُقهاءُ أنْ يُقالَ لِلعِشاءِ: (عتَمَةٌ)(١)، فكيف ورَدَ في الحديثِ الصَّحِيحِ: «لو يَعْلَمون ما في العَتَمةِ والصُّبحِ؛ لَشَهِدُوهما ولو حَبْوًا»(٢).

الجوابُ عن الحديثِ مِن أوجُهٍ:

الأوَّلُ: يُحتَمَلُ أنْ يكونَ هذا قبل النَّهيِ عن تسمِيَتِها عَتَمَةً.

الثَّاني: أنَّه جرى على ما اشتَهَرَ على ألسِنَتِهم؛ كقولِه ﷺ: «أفلَحَ وأبيهِ إنْ صدَقَ»(٣)، وقد نهى أن يُحْلَفَ بالآباءِ، وإنَّما ذلك أمرٌ جرى على الألسِنَةِ.

الثَّالثُ: يُحتمَلُ أنْ يكونَ ذلك مِن كلامِ الرَّاوي، لا مِن كلامِ النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّ في بعضِ طُرُقِ الحديثِ: «ما في العِشاءِ والصُّبحِ»(٤)، فلعلَّ الرَّاويَ رواهُ بالمعنى، ولم يطَّلِعْ على النَّهيِ عن تَسْمِيَتِها عَتَمَةً.

الرَّابعُ: يُحتَمَلُ أنْ يكونَ ذكَرَ ذلك لِبيانِ أنَّ النَّهيَ عن تَسْمِيَتِها به نَهْيُ تنزيهٍ لا تحريمٍ(٥).

---

(١) استدلَّ الكارهون بحديث ابن عمر رضي الله عنه الذي رواه الشافعي في «مسنده ـ سنجر» (١٤٨)، ومسلم (٦٤٤) مرفوعًا: «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم، ألا إنها العشاء، وهم يعتمون بالإبل».

(٢) رواه بتمامه البخاري (٦١٥)، ومسلم (٤٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيهما: «لأتوهما» بدل من «لشهدوهما».

(٣) رواه مسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

(٤) رواه بهذا اللفظ: أحمد في «مسنده» (٧٢٢٦)، والبزار في «مسنده» (٨٩٦٢) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) انظر: «شرح العمدة» لابن دقيق العيد (١/ ١٧٥).

[٢٨٠] مسألةٌ

هل ورَدَ حديثُ: «لا تُسَيِّدُوني في الصَّلاةِ»؟

الجوابُ

لم يَرِدْ ذلك، واللهُ أعلمُ(١).

* * *

[٢٨١] مسألةٌ

هل ورَدَ أنَّ بلالًا أو غيرَه أذَّنَ بمكَّةَ قبل الهِجْرةِ؟

الجوابُ

ورَدَ ذلك بأسانيدَ ضعيفةٍ لا يُعْتَمَدُ عليها(٢)، والمشهورُ الذي صحَّحَه أكثرُ

= قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٤٥): اختلف السلف [في إطلاق العتمة على العشاء]، فمنهم من كرهه؛ كابن عمر، ومنهم من أطلق جوازه، نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره، ومنهم من جعله خلاف الأولى، وهو الراجح، وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك، والشافعي، واختاره، ونقل القرطبي عن غيره: إنما نهى عن ذلك تنزيهًا.

(١) وكذا ذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/ ٧٢٠)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٤٣٦)، والملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (١/ ٣٨١) وغيرهم: أن الحديث لا أصل له.

(٢) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ٧٨): وردت أحاديث تدلُّ على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة:

منها: للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: «لما أسري بالنبي ﷺ؛ أوحى الله إليه الأذان، فنزل به، فعلَّمَه بلالًا»، وفي إسناده طلحة بن زيد، وهو متروكٌ.

وللدارقطني في «الأطراف» من حديث أنسٍ: «أن جبريل أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة»، وإسناده ضعيفٌ أيضًا. =

العُلماءِ، ودلَّتْ عليه الأحاديثُ الصَّحيحةُ: أنَّ الأذانَ إنَّما شُرِعَ بعد الهجرةِ، وأنَّه لم يُؤَذِّنْ قبلها بلالٌ ولا غيرُه.

* * *

[٢٨٢] مسألةٌ

في قولِه ﷺ: «إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ؛ فلا صلاةَ إلَّا المكتوبةُ»[1]، هل المرادُ الكَمالُ، أو عدمُ الصِّحَّةِ؟

الجوابُ

ليس المرادُ هذا ولا هذا؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكونُ في النَّفْيِ المُرادِ به النَّفْيُ على ظاهِرِه، وأمَّا النَّفْيُ هنا؛ فالمرادُ به النَّهيُ؛ أي: لا تُصَلُّوا إلَّا المكتوبةَ[2]، واللهُ أعلمُ.

* * *

ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعًا: «لما أسري بي؛ أذَّن جبريل، فظنت الملائكة أنه يصلي بهم، فقدمني، فصليت»، وفيه من لا يعرف.

وللبزار وغيره من حديث عليٍّ قال: لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان؛ أتاه جبريل بدابةٍ يقال لها: البراق، فركبها، وفيه: إذا خرج ملك من وراء الحجاب، فقال: الله أكبر، الله أكبر. وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود، وهو متروك أيضًا.

(١) رواه مسلم (٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هذا اختيار السيوطي لأحد الأوجه في الحديث، قال ابن حجر في «فتح الباري» (٢/ ١٤٩): قوله: «فلا صلاة»؛ أي: صحيحةً أو كاملةً، والتقدير الأول أولى؛ لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة، لكن لما لم يقطع النبي ﷺ صلاة المصلي، واقتصر على الإنكار؛ دل على أن المراد نفي الكمال، ويحتمل أن يكون النفي بعد النهي؛ أي: فلا تصلوا حينئذٍ. ثم ذكر ما يؤيد ذلك.

[٢٨٣] مسألةٌ

في قولِ البُخاريِّ في بابِ (وَضْعِ اليدِ اليُمْنى على اليُسْرى في الصَّلاةِ): حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ، عن مالكٍ، عن أبي حازِمٍ، عن سهلِ بنِ سعدٍ قالَ: «كانَ النَّاسُ يُؤمَرون أنْ يضَعَ الرَّجلُ يدَه اليُمْنى على ذراعِه اليُسْرى في الصَّلاةِ».

قالَ أبو حازِمٍ: لا أَعْلَمُ إلَّا يُنْمَى ذلك إلى النَّبيِّ ﷺ.

قالَ أبو عبدِ اللهِ: وقالَ إسماعيلُ: يُنْمَى ذلك، ـ ولم يقُلْ: يَنْمِي ـ برَفْعِ الياءِ[١].

هل معنى قولِه: (يُنْمَى ذلك برَفْعِ الياءِ)، ولم يقُلْ: (يَنْمِي)؛ أي: بالفتحِ، فيكونُ في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، أو التَّقْدِيرُ: (يَنْمِي ذلك، ولم يقُلْ: يُنْمى برفعِ الياءِ)؟

وما وجهُ الصَّوابِ في ذلك؟ وما الرِّوايةُ فيه؟

الجوابُ

معناهُ: قالَ إسماعيلُ[٢]: (يُنْمَى) بضمِّ الياءِ مَبْنِيًّا للمفعولِ، ولم يقُلْ: (يَنْمِي) بالفَتْحِ مَبْنِيًّا للفاعِلِ[٣].

* * *

[٢٨٤] مسألةٌ

حديثُ: «سَلِّموا على اليهودِ والنَّصارى، ولا تُسَلِّموا على يهودِ أُمَّتي»، قيلَ: ومَن يهودُ أُمَّتِكَ؟ قالَ: «تُرَّاكُ الصَّلاةِ». هل ورَدَ؟

---

(١) الحديث رواه البخاري (٧٤٠)، وليس فيه عبارة: «برفع الياء» أصلاً.

(٢) هو ابن أبي أويس، شيخ البخاري، كما نص عليه ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٢٢٥) وغيره.

(٣) قال ابن الجوزي في «كشف المشكل» (٢/ ٢٨٣): وفي (ينمي) لغتان: فتح الياء وضمها.

الجوابُ

لم أَقِفْ عليه[١].

وأَورِدَ في «الفِرْدَوسِ» بلفظِ: «ولا تُسَلِّموا على شاربِ الخمرِ»[٢]، وبيَّضَ له ولَدُه في «مُسْنَدِه»، فلم يذكُرْ له إسنادًا.

***

[٢٨٥] مسألةٌ مِن التَّكرورِ[٣]

ما الفَرْقُ بين حديثِ جابرِ بن عبدِ اللهِ رضِيَ اللهُ عنهما: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نهاهُمْ عن بيعِ بُيوتِهم حين أرادوا بيعَها بسببِ بُعْدِها مِن المسجدِ، فقالَ لهم ﷺ: «إنَّ لكم بكلِّ خَطْوَةٍ درجةً». رواهُ مُسلمٌ[٤].

وكذا حديثُ أبي هريرةَ رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «الأبعدُ فالأبعدُ مِن المسجدِ أعظمُ أجرًا»[٥].

---

(١) الحديث أورده الصغاني في «الموضوعات» (ص: ٤١).

(٢) وروى البخاري في «الأدب المفرد» (١٠١٧) عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: لا تسلموا على شُرَّاب الخمر. وفي إسناده عبيد الله بن زحر، مختلف فيه، والأكثرون على تضعيفه، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. ورواه البخاري في «صحيحه» معلقًا عنه بلفظ: لا تسلموا على شربة الخمر.

(٣) التَّكرور: بلاد عظيمة تمتد من السودان شرقًا مرورًا بتشاد والنيجر ومالي وموريتانيا والسنغال غربًا، وربما تطلق على بلاد غرب إفريقيا فحسب.

(٤) رواه مسلم (٤٤٦).

(٥) رواه أحمد في «مسنده» (٩٥٣١)، وأبو داود (٥٥٦)، وابن ماجه (٧٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (٧٥٢) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال محققو «المسند»: حسن لغيره. وقال الحاكم: حديث صحيح، ووافقه الذهبي.

وبين حديثِ حُذيفةَ بنِ اليَمانِ رضِيَ اللهُ عنهما قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فضلُ الدَّارِ القَريبةِ مِن المسجدِ على الدَّارِ الشَّاسِعَةِ؛ كفَضْلِ الغازي على القاعِدِ»(١). خرَّجَه الإمامُ أحمدُ؟

الجوابُ

لا تخالُفَ بين هذه الأحاديثِ، فإنَّ كلَّ واقِعَةٍ لها حُكْمٌ يخُصُّها.

وشاهِدُ ذلك: أنَّ الأحاديثَ قد ورَدَتْ في تفضِيلِ مَيامِنِ الصُّفوفِ، فلمَّا رغِبَ النَّاسُ في ذلك؛ عطَّلوا مَيْسَرَةَ المسجدِ، فقيلَ: يا رسولَ اللهِ، إنَّ مَيْسَرَةَ المسجدِ قد تعطَّلَتْ، فقالَ: «مَن عمَّرَ مَيْسَرَةَ المسجدِ؛ كُتِبَ له كِفْلانِ مِن الأجرِ»(٢)، فأعطى أهلَ المَيْسَرَةِ في هذه الحالةِ ضِعْفَ ما لأهلِ المَيْمَنَةِ مِن الأجرِ، وليس لهم ذلك في كلِّ حالٍ، وإنَّما خصَّ بذلك هذه الحالةَ لَمَّا صارَتْ مُعَطَّلَةً، وكذلك ما نحن فيه.

أصلُ القَضِيَّةِ: تفضيلُ الدَّارِ القَريبةِ مِن المسجدِ على البَعيدةِ منها، فلمَّا ثبَتَ لها هذا الفَضْلُ؛ رَغِبَ كلُّ النَّاسِ في ذلك، حتى أرادَ بنو سلِمَةَ أنْ يُعْرُوا(٣) ظاهِرَ المدينةِ، وينتقِلوا قُرْبَ المسجِدِ، فكرِهَ النَّبيُّ ﷺ أنْ تُعْرى المدينةُ(٤)، فأَعْطاهم هذا الفَضْلَ

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٣٢٨٧)، والديلمي في «الفردوس» (٤٣٥٤). قال محققو «المسند»: إسناده ضعيف جدًّا. وقال ابن رجب في «اختيار الأولى» (ص: ٦٠): إسناده منقطع.

(٢) رواه ابن ماجه (١٠٠٧)، والطرسوسي في «مسند عبد الله بن عمر» (٩٥)، والسمرقندي في «الفوائد المنتقاة» (٥٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٧٨) جميعهم من طريق عمرو بن عثمان الرقي، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٢٢): هذا إسناد ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سليم.

(٣) أي: يتركوها خالية.

(٤) روى البخاري (٦٥٦) عن أنس رضي الله عنه: أن بني سلمة أرادوا أن يتحولوا عن منازلهم، فينزلوا قريبًا من النبي ﷺ، قال: فكره رسول الله ﷺ أن يعروا المدينة، فقال: «ألا تحتسبون آثاركم؟!».

في هذه الحالةِ، ونزلَتْ في هذه القِصَّةِ قولُه تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، وقالَ ﷺ حين نزلَتِ الآيةُ: «يا بني سلِمَةَ! دِيارَكُمْ تُكتَبْ آثارُكم»[١].

* * *

[٢٨٦] مسألةٌ

في حديثِ التِّرمِذيِّ: عن عَدِيِّ بنِ ثابتٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه مرفوعًا: «العُطاسُ والنُّعاسُ والتَّثاؤبُ في الصَّلاةِ مِن الشَّيطانِ»[٢]. إسنادُه ضعيفٌ، وله شاهِدٌ عند الطَّبَرانيِّ ضعيفٌ عن ابنِ مسعودٍ قولُه[٣].

وفي حديثِ ابنِ أبي شَيْبَةَ: عن أبي هُريرةَ: «إنَّ اللهَ يَكْرَهُ التَّثاؤُبَ، ويُحِبُّ العُطاسَ في الصَّلاةِ»[٤]. قال الحافِظُ ابنُ حجَرٍ: إسنادُه ضعيفٌ، وهو موقوفٌ[٥].

---

(١) رواه مسلم (٦٦٥) من حديث جابر رضي الله عنه، وليس فيه أن الآية نزلت بسببهم.

وروى الترمذي (٣٢٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن الآية نزلت فيهم. قال الترمذي: حديث حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح عجيب من حديث الثوري.

(٢) رواه الترمذي (٢٧٤٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢١٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٩٦٣).

والحديث ضعَّفَ إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٦٠٧).

(٣) روى الطبراني في «الكبير» (٩٤٥٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: التثاؤب، والعطاس في الصلاة من الشيطان. والحديث ضعَّفَه ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ٦٠٧).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٩٩٢) موقوفًا على أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى البخاري (٦٢٢٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «إن الله يحب العطاس، ويكره التثاؤب»، وليس فيه ذكرٌ للصلاة.

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ٦٠٧).

وفـي حديـثِ عبـدِ الـرَّزَّاقِ: عن قتـادةَ قالَ: سَـبْعٌ مِـن الشَّـيطانِ. فذكَـرَ منها: شِـدَّةَ العُطاسِ[١].

ما الجَمْعُ بين ذلك؟

الجوابُ

المقامُ مَقامانِ: مَقامُ الإِطْلاقِ، ومقامٌ نِسْبِيٌّ.

فأمَّا مَقامُ الإطلاقِ؛ فإنَّ التَّثاؤُبَ والعُطاسَ في الصَّلاةِ كلاهما مِن الشَّيطانِ، وعليه يُحمَلُ حديثُ التِّرْمِذِيِّ.

وأمَّا المقامُ النِّسْبِيُّ؛ فإذا وقَعا في الصَّلاةِ مع كونِهما مِن الشَّيطانِ؛ فالعُطاسُ في الصَّلاةِ أحبُّ إلى اللهِ مِن التَّثاؤُبِ فيها، والتَّثاؤُبُ فيها أَكْرَهُ إليه مِن العُطاسِ فيها، وعلى هذا يُحمَلُ أثَرُ ابنِ أبي شَيْبَةَ، فهو راجِعٌ إلى تفاوُتِ رُتَبِ بعضِ المكروهِ على بعضٍ، هذا على تقديرِ ثُبوتِ لفظِ (في الصَّلاةِ) في الأثَرِ[٢].

* * *

(١) رواه معمر بن راشد في «جامعه» (٢٠٢٩٠)، ومن طريقه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٣١٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٩٤٠) عن قتادة، عن علي رضي الله عنه موقوفًا.

(٢) قال الهيتمي في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (١/ ١٥١) بعد أن أورد الفتوى: كذا قيل، ولا يخفى ما فيه، والذي يظهر لي في الجواب حمل العطاس المحبوب في الصلاة على قليله الذي لا يخل بخشوعها، والمكروه فيها على كثيره الذي يخل بخشوعها. ثم ذكر حديث عبد الرزاق وقال: وهو يؤيد ما ذكرته، فتأمله.

الجواب الحزم عن حديث «التكبير جزم»

دار اللباب

[٢٨٧] مسألةٌ

فـي قولِـه عليـه الصَّـلاةُ والسَّـلامُ: «التَّكْبيرُ جَـزْمٌ»، وفي قـولِ بعضِهـم تأييدًا لِمُقْتضـاهُ: إنَّـه عليه الصَّلاةُ والسَّـلامُ لـم يَنْطِقْ بالتَّكْبِيـرِ إلَّا مجزومًـا، هل الحديثُ ثابِتٌ أم لا؟

وعلى تقديرِ ثُبوتِه، هل هو صحيحٌ أو حسَنٌ أو ضعيفٌ؟

ومَن خرَّجَه مِن العُلماءِ؟ ومَن رجالُه؟ ومَن تعرَّضَ للكلامِ على سنَدِه ومَتْنِه مِن الأئمَّةِ؟

وما التَّحقيقُ في حُكْمِ المسألةِ؟ هل يُشْتَرَطُ الجَزْمُ فيها أو لا؟

وهل للشَّافعيِّ رضي الله عنه فيها نصٌّ أم لا؟

الجوابُ

أمَّا الحديثُ؛ فغيرُ ثابتٍ:

قالَ الحافِظُ أبو الفَضْلِ ابنُ حجرٍ في «تخريجِ أحاديثِ الشَّرحِ الكبيرِ»: حديثُ «التَّكْبيرُ جَزْمٌ» لا أَصْلَ له، وإنَّما هو مِن قولِ إبراهيمَ النَّخَعِيِّ، حكاهُ عنه التِّرمِذيُّ. انتهى[1].

(١) انظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر (١/ ٢٢٥)، و«سنن الترمذي» (١/ ٣٨٦).

وقد وقَفْتُ على إسنادِه عن النَّخَعِيِّ، قالَ عبدُ الرَّزَّاقِ في «مُصَنَّفِه»: عن يحيى بنِ العَلاءِ، عن مُغيرةَ قالَ: قالَ إبراهيمُ: التَّكْبِيرُ جَزْمٌ، يقولُ: لا يَمُدُّ(١).

هكذا وقَعَ في الرِّوايةِ مُفَسَّرًا، وهذا التَّفْسِيرُ: إمَّا مِن الرَّاوي عن النَّخَعِيِّ، أو مِن يحيى، أو مِن عبدِ الرَّزَّاقِ، وكلٌّ منهم أَولى بالرُّجوعِ إليه في تفسيرِ الأثَرِ.

وفسَّرَه أيضًا بذلك: الإمامُ الرَّافعيُّ في «الشَّرحِ»(٢)، وابنُ الأثيرِ في «النِّهايةِ»(٣)، وجماعةٌ آخَرون(٤).

وأغرَبَ المُحِبُّ الطَّبَرِيُّ، فقالَ: معناهُ: لا يَمُدُّ، ولا يُعْرِبُ، بل يُسَكِّنُ آخِرَه(٥).

وهذا الثَّاني مردودٌ بوُجوهٍ:

أحدُها: مُخالَفَتُه لِتفسيرِ الرَّاوي، والرُّجوعُ إلى تفسيرِ الرَّاوي أَولى؛ كما تقرَّرَ في عِلْمِ الأُصولِ.

الثَّاني: مُخالَفَتُه لِما فسَّرَه به أهلُ الحديثِ والفقهِ.

الثَّالثُ: أنَّ إطْلاقَ الجَزْمِ على حَذْفِ الحركةِ الإعْرابيَّةِ لم يكنْ معهودًا في

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٥٥٣).

(٢) انظر: «فتح العزيز» للرافعي (١/ ٤٧٩).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير (١/ ٢٧٠)، وفيه قوله: أراد أنهما لا يمدان، ولا يعرب أواخر حروفهما، ولكن يسكن، فيقال: (الله أكبرْ)، و(السلام عليكم ورحمة اللهْ)، والجزم: القطع، ومنه سمي جزم الإعراب، وهو السكون.

(٤) انظر: «تصحيفات المحدثين» للعسكري (١/ ١١١)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ١٥٥).

(٥) نقله عن المحب الطبري: ابن الملقن في «البدر المنير» (٣/ ٥١٦)، وابن حجر في «التلخيص» (١/ ٤٠٧). ولم يتفرَّد بهذا الشرح للأثر المحب الطبري، بل نص عليه البغوي أيضًا في «شرح السنة» (٣/ ٩٢) وغيره.

الصَّـدْرِ الأوَّلِ، وإنَّمـا هو اصطلاحٌ حـادِثٌ، فلا يصِـحُّ الحَمْلُ عليه.

وأمَّا حديثُ: أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يَنْطِقْ بالتَّكْبيرِ إلَّا مجزومًا؛ فلم نقِفْ عليه، وإنْ كانَ هو الظَّاهرَ مِن حالِه ﷺ؛ لأنَّ فَصاحَتَه العظيمةَ تقتضي ذلك.

وأمَّا (هل يُشْتَرَطُ الجَزْمُ)؟

فجوابُه: لا[1]؛ بل لو وقَفَ عليه بالحركةِ؛ صحَّ تكبيرُه، وانعقدَتْ صلاتُه؛ لأنَّ قُصارى أمرِه أنَّه صرَّحَ بالحركةِ في حالِ الوقفِ، وهو دُونَ اللَّحنِ، ومعلومٌ أنَّه لو لحَنَ؛ بأنْ نصَبَ الجلالةَ مثَلًا؛ لم يضُرَّه في صحَّةِ الصَّلاةِ؛ كما لو لحَنَ في الفاتحةِ لَحْنًا لا يُغَيِّرُ المعنى؛ فإنَّه لا تَبْطُلُ قراءتُه ولا صلاتُه؛ كما هو منصوصٌ عليه.

وأمَّا هل للشَّافعيِّ رضي الله عنه نصٌّ في ذلك؟

فجوابُه: أنَّه لم يَنُصَّ على ذلك، وكذلك غالِبُ الأصحابِ؛ اكتفاءً بما نصُّوا عليه في اللَّحْنِ في القراءةِ، ومَن نصَّ على ذلك منهم ـ كالمُحِبِّ الطَّبَرِيِّ ـ؛ فكلامُه في الاستحبابِ، لا في الاشتراطِ، بقرينةِ ذِكْرِ ذلك مع مسألةِ المَدِّ، ومَدُّ التَّكْبِيرِ لا يُبْطِلُ بلا خلافٍ، وحَذْفُه سُنَّةٌ بلا خِلافٍ.

نعَمْ، نصَّ الشَّافعيُّ في «الأُمِّ» على جَزْمِ التَّكْبِيرِ؛ بمعنى: حَذْفِه، وعدمِ مَدِّه وتَمْطِيطِه[2].

---

(١) نصَّ الدَّمِيري في «النجم الوهاج» (٢/ ٩١) على اشتراطه، فقال: ويشترط في التكبير جزم الراء، فلو ضم الراء من (أكبر)؛ لم تصح صلاته، كما قاله ابن يونس في «شرح التنبيه»؛ لأنه ﷺ قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وهو ﷺ لم ينطق بالتكبير إلا مجزومًا.

(٢) قال الشافعي في «الأم» (١/ ١٢٢): وأحبُّ للإمام أن يجهر بالتكبير، ويبيِّنه، ولا يمططه، ولا يحذفه، وللمأموم ذلك كله إلا الجهر بالتكبير.

المصابيح في صلاة التراويح

دار اللباب

[٢٨٨]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسَلامٌ على عِبادِه الذين اصطفى.

وبعدُ: فقد سُئِلْتُ مرَّاتٍ: هل صلَّى النَّبيُّ ﷺ التَّراويحَ، وهي العِشْرونَ ركعةً المعهودةَ الآنَ؟

وأنا أُجِيبُ: بـ(لا)، ولا يُقْنَعُ منِّي بذلك، فأردتُ تحريرَ القولِ فيها، **فأقولُ:**

الذي ورَدَتْ به الأحاديثُ الصَّحيحةُ والحِسانُ والضَّعِيفةُ الأمرُ بقِيامِ رمضانَ، والتَّرغيبُ فيه مِن غيرِ تخصيصٍ بعددٍ، ولم يثبُتْ أنَّه ﷺ صلَّى عِشْرينَ ركعةً، وإنَّما صلَّى لَيالِيَ صلاةً لم يُذْكَرْ عدَدُها، ثمَّ تأخَّرَ في اللَّيلةِ الرَّابعةِ خَشْيَةَ أنْ تُفرَضَ عليهم، فيَعْجِزوا عنها.

وقد تمسَّكَ بعضُ مَن أثبَتَ ذلك بحديثٍ ورَدَ فيه لا يصلُحُ الاحتجاجُ به، وأنا أُورِدُه وأُبيِّنُ وَهاءَه، ثمَّ أُبيِّنُ ما ثبَتَ بخِلافِه.

روى ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُسْنَدِه»: قالَ: حدَّثَنا يزيدُ، أنا إبراهيمُ بنُ عثمانَ، عن الحَكَمِ، عن مِقْسَمٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ يُصَلِّي في رمضانَ عِشْرِينَ ركعةً، والوِتْرَ»(١).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٩٢).

وأخرَجَه عبدُ بنُ حُمَيْدٍ في «مُسْنَدِه»: حدَّثنا أبو نُعَيمٍ، حدَّثنا أبو شَيْبَةَ - يعني: إبراهيمَ بنَ عُثمانَ -، به(١).

وأخرَجَه البَغَويُّ في «مُعْجَمِه»: حدَّثَنا منصورُ بنُ أبي مُزاحِمٍ، حدَّثَنا أبو شَيْبَةَ، به(٢).

وأخرَجَه الطَّبَرانيُّ: مِن طريقِ أبي شيبةَ أيضًا(٣).

قلتُ: هذا الحديثُ ضعيفٌ جِدًّا لا تقومُ به حُجَّةٌ، قالَ الذَّهبيُّ في «الميزانِ»: إبراهيمُ بنُ عُثْمانَ أبو شَيْبَةَ الكُوفيُّ قاضي واسِطٍ، يروي عن زوجِ أمِّه الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ(٤)، كذَّبَه شُعبةُ.

وقالَ ابنُ مَعينٍ: ليس بثِقَةٍ.

وقالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: ضعيفٌ.

وقالَ البُخاريُّ: سكَتوا عنه. وهي مِن صِيَغِ التَّجْرِيحِ.

وقالَ النَّسائيُّ: متروكُ الحديثِ.

قالَ الذَّهَبيُّ: ومِن مَناكِيرِه: ما رواهُ عن الحكَمِ، عن مِقْسَمٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي في رمضانَ في غيرِ جماعةٍ عِشْرِينَ ركعةً، والوِتْرَ».

---

(١) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (٦٥٣).

(٢) لم أقف عليه في «معجم الصحابة» للبغوي، وقد رواه الذهبي من طريقه في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨).

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢١٠٢)، وفي «الأوسط» (٧٩٨).

(٤) تصحفت في غير (ر) و(ظ) إلى: «عيينة».

قالَ: وقد ورَدَ له عن الحكَمِ عِدَّةُ أحاديثَ، مع أنَّه رُوِيَ عنه أنَّه قالَ: ما سمِعْتُ مِن الحَكَمِ إلَّا حديثًا واحدًا.

قالَ: وهو الذي روى حديثَ: «ما هلَكَتْ[1] أُمَّةٌ إلَّا في آذارَ، ولا تقومُ السَّاعةُ إلَّا في آذارَ»، وهو حديثٌ باطِلٌ لا أصلَ له. انتهى كلامُ الذَّهَبِيِّ[2].

وقالَ المِزِّيُّ في «تَهْذِيبِه»: أبو شَيْبَةَ إبراهيمُ بنُ عثمانَ، له مَناكِيرُ، منها حديثُ: «أنَّه كانَ يُصَلِّي في رمضانَ عِشْرِينَ ركعةً، والوِتْرَ».

قالَ: وقد ضعَّفَه أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، والبُخاريُّ، والنَّسائيُّ، وأبو حاتمٍ الرَّازيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، وأبو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ، والأَحْوَصُ بنُ المُفَضَّلِ الغَلَابِيُّ.

وقالَ التِّرْمِذِيُّ فيه: مُنْكَرُ الحديثِ.

وقالَ الجَوْزَجانيُّ: ساقِطٌ.

وقالَ أبو عليٍّ النَّيْسابُورِيُّ: ليس بالقَوِيِّ.

وقالَ صالحُ بنُ محمَّدٍ البَغْداديُّ: ضَعيفٌ، لا يُكْتَبُ حديثُه.

وقالَ [المُثَنَّى بنُ][3] مُعاذٍ العَنْبَرِيُّ: كتبتُ إلى شُعْبَةَ أسأَلُه عنه: أروي عنه؟ فقالَ: لا تَرْوِ عنه، فإنَّه رجلٌ مذمومٌ. انتهى[4].

ومَن يتَّفِقْ هؤلاءِ الأئمَّةُ على تَضْعِيفِه؛ لا يحِلُّ الاحتجاجُ بحديثِه، مع أنَّ هذَينِ

---

(١) في مطبوعة «الميزان»: «أهلكت».

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٤٧ ـ ٤٨).

(٣) ما بين معكوفين زيادة من «تهذيب الكمال»، يقتضيها السياق.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢/ ١٤٧ ـ ١٤٩).

الإمامَينِ المُطَّلِعَينِ الحافِظَينِ المُسْتَوْعِبَينِ حكَيا فيه ما حَكَيا، ولم ينقُلا عن أحدٍ أنَّه وثَّقَه، ولا بأدنى مراتِبِ التَّعديلِ.

وقد قالَ الذَّهَبِيُّ ـ وهو مِن أهلِ الاستِقْراءِ التَّامِ في نَقْدِ الرِّجالِ ـ: لم يتَّفِقِ اثنانِ مِن أهلِ الفنِّ على تَجْرِيحِ ثِقَةٍ، ولا توثيقِ ضَعيفٍ[1].

ومَن يُكذِّبُه مِثْلُ شُعبةَ؛ فلا يُلْتَفَتُ إلى حديثِه، مع تصريحِ الحافِظَينِ المذكورَينِ نَقْلًا عن الحُفَّاظِ: بأنَّ هذا الحديثَ ممَّا أُنْكِرَ عليه، وفي ذلك كِفايةٌ في رَدِّه، وهذا أحدُ الوُجوهِ المردودِ بها.

الوجهُ الثَّاني: أنَّه قد ثبَتَ في «صحيحِ البُخاريِّ» وغيرِه: أنَّ عائشةَ سُئِلَتْ عن قِيامِ رسولِ اللهِ ﷺ في رمضانَ، فقالَتْ: «ما كانَ يزيدُ في رمضانَ ولا في غيرِه على إحدى عشرة ركعةً»[2].

الثَّالثُ: أنَّه قد ثبَتَ في «صحيحِ البُخاريِّ» عن عمرَ: أنَّه قالَ في التَّراويحِ: نِعْمَتِ البِدْعةُ هذه، والتي ينامون عنها أفضلُ[3].

فسمَّاها بِدْعةً، يعني: بِدْعةً حسَنةً، وذلك صَريحٌ في أنَّها لم تكُنْ في عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ، وقد نصَّ على ذلك الإمامُ الشَّافعيُّ، وصرَّحَ به جَماعاتٌ مِن الأئمَّةِ، منهم الشَّيخُ عزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السَّلامِ، حيث قسَّمَ البِدْعةَ إلى خمسةِ أقسامٍ، وقالَ: ومِثالُ المندوبةِ: صلاةُ التَّراويحِ[4].

---

(١) انظر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث» للذهبي (ص: ٨٤)، ولفظه فيه: فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيفٍ، ولا على تضعيف ثقةٍ. انظر كذلك: «نزهة النظر» لابن حجر (ص: ١٧٨).

(٢) رواه البخاري (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨).

(٣) رواه البخاري (٢٠١٠) بلفظ: «نعم البدعة».

(٤) انظر: «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

ونقَلَه عنه النَّوويُّ في «تهذيبِ الأسماءِ واللُّغاتِ»، ثمَّ قال:

وروى البَيْهَقِيُّ بإسنادِه في «مناقِبِ الشَّافعيِّ»: عن الشَّافعيِّ قالَ: المُحْدَثاتُ في الأُمورِ ضَرْبانِ:

أحدُهما: ما أُحْدِثَ ممَّا خالَفَ كتابًا، أو سُنَّةً، أو أثَرًا، أو إجماعًا؛ فهذه البِدْعَةُ الضَّلالةُ.

والثَّانيةُ: ما أُحْدِثَ مِن الخيرِ، وهذه مُحْدَثَةٌ غيرُ مذمومةٍ، وقد قالَ عُمرُ في قِيامِ شهرِ رمضانَ: نِعْمَتِ البِدْعةُ هذه. يعني: أنَّها مُحْدَثةٌ لم تكُنْ. هذا آخِرُ كلامِ الشَّافعيِّ[1].

وفي «سُنَنِ البَيْهَقِيِّ» وغيرِه **بإسنادٍ صحيحٍ**: عن السَّائبِ بنِ يزيدَ الصَّحابيِّ قالَ: «كانوا يقومون على عَهْدِ عمرَ بنِ الخطَّابِ في شهرِ رمضانَ بعِشْرِينَ ركعةً»[2].

ولو كانَ ذلك على عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ لَذَكَرَه، فإنَّه أَولى بالإسنادِ، وأقوى في الاحتجاجِ.

الرَّابعُ: أنَّ العُلماءَ اختَلَفوا في عدَدِها، ولو ثبتَ ذلك مِن فِعْلِ النَّبيِّ ﷺ؛ لم يُخْتَلَفْ فيه؛ كعَدَدِ الوِتْرِ والرَّواتبِ.

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ٢٢ ـ ٢٣). وقول الشافعي رضي الله عنه رواه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٦٩)، وفي «المدخل» (٢٥٣).

(٢) رواه ابن الجعد في «مسنده» (٢٨٢٥) ـ ومن طريقه البيهقي في «فضائل الأوقات» (١٢٧)، وفي «الكبرى» (٤٢٨٨) ـ، والفريابي في «الصيام» عن ابن أبي ذئب، عن يزيد بن خُصيفة، عن السائب.

ورواه البيهقي في «السنن الصغير» (٨٢١)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٥٤٠٩) عن محمد بن جعفر، عن يزيد، عن السائب.

وصحح إسناده النووي في «الخلاصة» (١/ ٥٧٦)، والعراقي في «طرح التثريب» (٣/ ٩٧).

فرُوِيَ عن الأسودِ بنِ يزيدَ: أنَّه كانَ يُصَلِّيها أربعِينَ ركعةً غيرَ الوِتْرِ[١].

وعن مالِكٍ: التَّراويحُ ستٌّ وثلاثون رَكْعَةً غيرَ الوِتْرِ؛ لقولِ نافِعٍ: أدركْتُ النَّاسَ وهُم يقومون رمضانَ بِتِسْعٍ وثلاثين رَكْعَةً، يُوتِرون منها بثلاثٍ[٢].

الخامسُ: أنَّها تُسْتَحَبُّ لأهلِ المدينةِ سِتًّا وثلاثين ركعةً؛ تَشْبِيهًا بأهلِ مكَّةَ، حيث كانوا يَطوفون بين كلِّ تَرْوِيحَتَينِ طوافًا، ويُصَلُّون رَكْعَتَيهِ، ولا يطوفون بعد الخامِسَةِ، فأرادَ أهلُ المدينةِ مُساواتَهم، فجعَلوا مكانَ كلِّ طوافٍ أربعَ ركعاتٍ، ولو ثبَتَ عددُها بالنَّصِّ؛ لم تجُزِ الزِّيادةُ عليه، ولَأهلُ المدينةِ والصَّدْرُ الأوَّلُ كانوا أَوْرَعَ مِن ذلك.

ومَن طالَعَ كُتُبَ المذهبِ؛ خُصوصًا «شرحَ المُهَذَّبِ»، ورأى تصَرُّفَه وتعليلَه في مسائلِها؛ كقِراءتِها، ووَقْتِها، وسَنِّ الجماعةِ فيها بِفِعْلِ الصَّحابةِ وإجماعِهم؛ علِمَ عِلْمَ يقينٍ أنَّه لو كانَ فيها خبرٌ مرفوعٌ لَاحتُجَّ به.

هذا جوابي في ذلك، واللهُ سُبْحانه وتعالى أَعْلَمُ.

ثمَّ رأيتُ في «تخريجِ أحاديثِ الشَّرحِ الكَبيرِ» لشيخِ الإسلامِ ابنِ حجَرٍ ما نصُّه:

قولُ الرَّافعيِّ: «إنَّه ﷺ صلَّى بالنَّاسِ عشرين ركعةً لَيْلَتَينِ، فلمَّا كانَ في اللَّيلةِ الثَّالثةِ؛ اجتمَعَ النَّاسُ، فلم يخرُجْ إليهم، ثمَّ قالَ مِن الغَدِ: خشِيتُ أنْ تُفرَضَ

---

(١) نقله عنه: ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٧٠)، وابن الملقن في «التوضيح» (٩/ ١١١) من غير إسنادٍ، ونقله العراقي في «طرح التثريب» (٣/ ٩٨) وعزاه إلى ابن أبي شيبة.

قلت: الذي رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٨٧) عن الحسن بن عبيد الله قوله: كان عبد الرحمن بن الأسود يصلي بنا في رمضان أربعين ركعةً، ويوتر بسبعٍ.

(٢) انظر: «المدونة» (١/ ٢٨٨).

عليكـم، فـلا تُطِيقوهـا»(١)، مُتَّفَقٌ على صِحَّتِه مِن حديثِ عائشـةَ رضـي الله عنها، دُون عـدَدِ الرَّكعاتِ.

زادَ البُخاريُّ: فتُوُفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ والأمرُ على ذلك(٢).

قالَ شيخُ الإسلامِ: وأمَّا العدَدُ؛ فروى ابنُ حِبَّانَ في «صَحيحِه»: مِن حديثِ جابرٍ: «أنَّه صلَّى بهم ثمانيَ ركعاتٍ، ثمَّ أوتَرَ»(٣)؛ فهذا مُبايِنٌ لِما ذكَرَه الرَّافعيُّ.

قـالَ: نعَمْ، ذِكْـرُ العِشْـرينَ ورَدَ في حديثٍ آخَـرَ، رواهُ البَيْهَقِيُّ مِـن حديثِ ابنِ عبَّـاسٍ: «أنَّ النَّبـيَّ ﷺ كانَ يُصَلِّـي فـي رمضـانَ فـي غيـرِ جَماعـةٍ عِشْـرِينَ ركعـةً، والوِتْرَ»(٤).

زادَ سُلَيْمٌ الرَّازيُّ في كتابِ «التَّرْغِيبِ»: ويُوتِرُ بثَلاثٍ.

قالَ البَيْهَقِيُّ: تفرَّدَ به أبو شَيْبَةَ إبراهيمُ بنُ عثمانَ، وهو ضعيفٌ(٥).

وفي «المُوَطَّأِ»، وابنِ أبي شَيْبَةَ، والبَيْهَقِيِّ: عن عُمَرَ: أنَّه جمَعَ النَّاسَ على أُبَيِّ بنِ كعبٍ، فكانَ يُصَلِّي بهم في شهرِ رمضانَ عِشْرِينَ ركعةً. الحديثَ. انتهى(٦).

---

(١) رواه بتمامه البخاري (٩٢٤)، ومسلم (٧٦١).

(٢) رواه بهذه الزيادة البخاري (٢٠١٢).

(٣) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٠٧٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٤٠٩)، والطبراني في «الأوسط» (٣٧٣٣). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٧٢): فيه عيسى بن جارية، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه ابن معين.

(٤) رواه البيهقي في «الكبرى» (٤٢٨٦).

(٥) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٦٩٨).

(٦) رواه أبو داود (١٤٢٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٤٣٠٠) ـ، وابن أبي الدنيا في «فضائل رمضان» (٤٨).

=

فالحاصِلُ: أنَّ العشرين لم تثبُتْ مِن فِعْلِه ﷺ، وما نقَلَه عن «صحيحِ ابنِ حبَّانَ» غايةٌ فيما ذهَبْنا إليه مِن تَمَسُّكِنا بما في «البُخاريِّ» عن عائشةَ: «أنَّه كانَ لا يزيدُ في رمضانَ ولا في غيرِه على إحدى عشرةَ»[1]، فإنَّه مُوافِقٌ له مِن حيث إنَّه صلَّى التَّراويحَ ثمانِيًا، ثمَّ أوتَرَ بثلاثٍ، فتلك إحدى عشرةَ.

وممَّا يدُلُّ لذلك أيضًا: أنَّه ﷺ كان إذا عمِلَ عمَلًا؛ واظَبَ عليه؛ كما واظَبَ على الرَّكْعَتَينِ اللَّتَينِ قضاهما بعد العَصْرِ، مع كونِ الصَّلاةِ في ذلك الوقتِ مَنْهِيًّا عنها، ولو فعَلَ العشرينَ ولو مرَّةً؛ لم يترُكْها أبدًا، ولو وقَعَ ذلك؛ لم يَخْفَ على عائشةَ رضِيَ اللهُ تعالى عنها حيث قالَتْ ما تقدَّمَ، واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

وفي «الأوائلِ» للعَسْكَرِيِّ: أوَّلُ مَن سَنَّ قِيامَ رمضانَ عُمَرُ سنةَ أربعَ عشرةَ[2].

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ وغيرُه: مِن طريقِ هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيهِ قالَ: إنَّ عُمرَ بنَ الخطَّابِ أوَّلُ مَن جمَعَ النَّاسَ على قِيامِ شهرِ رمضانَ، الرِّجالَ على أُبَيِّ بنِ كعبٍ، والنِّساءَ على سُليمانَ بنِ أبي حَثْمَةَ[3].

وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٨٢) عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب أمر رجلًا يصلي بهم عشرين ركعةً.

وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٨٢٤) عن نافع، عن ابن عمر قال: أول من جمع الناس على الصلاة في رمضان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، جمعهم على أبي بن كعب. وليس فيه ذكر للعشرين.

وروى مالك في «الموطأ» (٣٨٠) عن يزيد بن رومان قال: كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة. ولم أقف على رواية مالك بالعشرين ركعة.

وانظر ما نقله المصنف عن الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢١).

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «الأوائل» للعسكري (ص: ١٥٢).

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (٤٢٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢١٩).

وأخرَجَ ابنُ سعدٍ: عن أبي بكرِ بنِ سُليمانَ بنِ أبي حَثْمَةَ نحوَه، وزادَ: فلمَّا كانَ عثمانُ بنُ عفَّانَ جمَعَ الرِّجالَ والنِّساءَ على إمامٍ واحدٍ، سُليمانَ بنِ أبي حَثْمَةَ[1].

وقالَ سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُنَنِه»: حدَّثَنا عبدُ العَزيزِ بنُ محمَّدٍ، حدَّثَني محمَّدُ بنُ يوسفَ، سمعتُ السَّائبَ بنَ يزيدَ يقولُ: كنَّا نقومُ في زمانِ عُمرَ بنِ الخطَّابِ بإحدى عشرةَ ركعةً، نقرأُ فيها بالمِئينَ، ونعتمِدُ على العِصِيِّ مِن طُولِ القِيامِ، وننقلِبُ عند بُزوغِ الفجرِ[2].

فهذا أيضًا مُوافِقٌ لحديثِ عائشةَ، وكانَ عُمرُ لَمَّا أمرَ بالتَّراويحِ؛ اقتصَرَ أوَّلًا على العددِ الذي صلَّاهُ النَّبيُّ ﷺ، ثمَّ زادَ في آخِرِ الأمرِ.

وقالَ سعيدٌ أيضًا: حدَّثَنا هُشَيمٌ، حدَّثنا زكريَّا بنُ أبي مريمَ الخُزاعيُّ، سمعتُ أبا أُمامةَ يُحَدِّثُ قالَ: إنَّ اللهَ كتبَ عليكم صِيامَ رمضانَ، ولم يكتُبْ عليكم قِيامَه، وإنَّما القِيامُ شيءٌ ابتَدَعْتُموه، فدُوموا عليه، ولا تَتْرُكوه، فإنَّ ناسًا مِن بني إسرائيلَ

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٥ ـ ٢٦).

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٣٧٩)، ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٧٤١)، والبيهقي في «فضائل الأوقات» (١٢٦) عن محمد بن يوسف، عن السائب.

ورواه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٧١٦) من طريق مالك، وعبد الله بن عمر، وأسامة بن زيد، عن محمد بن يوسف به.

وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٧٣٠) عن داود بن قيس وغيره، عن محمد بن يوسف، عن السائب بن يزيد، وذكر أنه جمعهم على إحدى وعشرين ركعة. ولم أقف على روايته عن سعيد بن منصور في المطبوع من «سننه».

ابتَدَعوا بدعةً ابتغاءَ رِضْوانِ اللهِ، فعابَهم[١] اللهُ بتَرْكِها، ثمَّ تلا: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ الآيةَ [الحديد: ٢٧][٢].

وأخرَجَ أحمدُ بسندٍ حسنٍ[٣]: عن أبي هريرةَ قالَ: «سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يُرَغِّبُ في قِيامِ رمضانَ، ولم يكنْ رسولُ اللهِ ﷺ جمَعَ النَّاسَ على القِيامِ»[٤].

وقالَ الأَذْرَعِيُّ في «التَّوسُّطِ»: وأمَّا مَا[٥] نُقِلَ عنه ﷺ أنَّه صلَّى في اللَّيلتَينِ اللَّتَينِ خرَجَ فيهما عشرين ركعةً؛ فهو مُنكَرٌ.

وقالَ الزَّرْكَشِيُّ في «الخادِمِ»: دعوى أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى بهم في تلك اللَّيلةِ عشرين ركعةً؛ لم يصِحَّ، بل الثَّابتُ في الصَّحيحِ الصَّلاةُ مِن غيرِ ذِكْرِ العددِ، وجاءَ في روايةِ جابرٍ: «أنَّه صلَّى بهم ثماني ركعاتٍ، والوِتْرَ، ثمَّ انتظَرُوهُ في القابِلَةِ، فلم يخرُجْ إليهم». رواهُ ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حبَّانَ في «صَحِيحَيْهِما»[٦].

وقالَ السُّبْكِيُّ في «شرحِ المِنْهاجِ»: اعلَمْ أنَّه لم يُنْقَلْ كم صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ تلك اللَّياليَ، هل هو عشرون أو أقلُّ؟

---

(١) في (ج) و(ح) و(د): «فعاقبهم». وفي باقي النسخ: «فعاتبهم»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٤٣٣) من طريق هشيم به، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٦٦) أيضًا إلى سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن مردويه، وابن نصر. قلت: لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور»، وزكريا بن أبي زائدة، قال عنه النسائي: ليس بالقوي.

(٣) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٣/ ١٧٢).

(٤) رواه بهذا اللفظ أحمد في «مسنده» (٧٨٨١). قال محققو «المسند»: إسناده صحيح على شرط مسلم، إسماعيل بن عمر الواسطي من رجاله، ومن فوقه من رجال الشيخين.

(٥) في (ج) و(ح) و(د): «من».

(٦) تقدم تخريجه.

قالَ: ومَذْهَبُنا أنَّ التَّراويحَ عشرون ركعةً؛ لِما روى البَيْهَقِيُّ وغيرُه بالإسنادِ الصَّحيحِ: عن السَّائبِ بنِ يزيدَ الصَّحابيِّ رضي الله عنه قالَ: كنَّا نقومُ على عهدِ عمرَ رضي الله عنه بعشرين ركعةً، والوِتْرَ. هكذا ذكَرَه المُصَنِّفُ، واستدَلَّ به[1]، ورأيتُ إسنادَه في البَيْهَقِيِّ، لكنْ في «الموطَّأِ»، وفي «مُصَنَّفِ سعيدِ بنِ منصورٍ» بسندٍ في غايةِ الصِّحَّةِ عن السَّائبِ بنِ يزيدَ إحدى عشرة ركعةً.

وقالَ الجُوريُّ[2] مِن أصحابِنا: عن مالكٍ أنَّه قالَ: الذي جمَعَ عليه النَّاسَ عمرُ بنُ الخطَّابِ أحبُّ إليَّ، وهو إحدى عشرة ركعةً، وهي صلاةُ رسولِ اللهِ ﷺ، قيلَ له: إحدى عشرة ركعةً بالوِتْرِ؟ قالَ: نعَمْ، وثلاثَ عشرةَ قريبٌ، قالَ: ولا أدري مِن أين أُحدِثَ هذا الرُّكوعُ الكثيرُ؟!

وقالَ الجُوريُّ: إنَّ عددَ الرَّكَعاتِ في شهرِ رمضانَ لا حدَّ له عند الشَّافعيِّ؛ لأنَّه نافِلَةٌ، ورأيتُ في كتابِ «سعيدِ بنِ منصورٍ» آثارًا في صلاةِ عشرين ركعةً، وستٍّ وثلاثين ركعةً، لكنَّها بعد زمانِ عمرَ بنِ الخطَّابِ، ومالَ ابنُ عبدِ البَرِّ إلى روايةِ ثلاثٍ وعشرين بالوِتْرِ، وأنَّ روايةَ مالِكٍ في إحدى عشرةَ وَهْمٌ.

وقالَ: إنَّ غيرَ مالكٍ يُخالِفُه، ويقولُ: إحدى وعشرين.

قالَ: ولا أعلَمُ أحدًا قالَ في هذا الحديثِ: (إحدى عشرة ركعةً) غيرَ مالكٍ[3].

---

(١) انظر: «المجموع» للنووي (٤/ ٣٢).

(٢) علي بن الحسن أبو الحسن الجُوري القاضي، أحد الأئمة من أصحاب الوجوه، من تصانيفه: «المرشد في شرح مختصر المزني»، أكثر عنه ابن الرفعة والتقي السبكي النقل، ولم يطلع عليه الرافعي ولا النووي. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ٤٥٧).

(٣) انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٢/ ٦٨)، وللعلماء كلام حول قوله هذا، فصَّلَه المباركفوي في «تحفة الأحوذي» (٣/ ٤٤٣).

وكأنَّه لم يقِفْ على «مُصَنَّفِ سعيدِ بنِ منصورٍ» في ذلك، فإنَّه رواها كما رواها مالِكٌ، عن عبدِ العزيزِ بنِ محمَّدٍ، عن محمَّدِ بنِ يوسفَ شيخِ مالكٍ، فقد تظافَرَ مالكٌ وعبدُ العزيزِ الدَّراوَرْدِيُّ على رِوايتِها، إلَّا أنَّ هذا أمرٌ يسهُلُ الخِلافُ فيه، فإنَّ ذلك مِن النَّوافلِ، مَن شاءَ أقلَّ، ومَن شاءَ أكثَرَ، ولعلَّهم في وقتٍ اختارُوا تطويلَ القِيامِ على عددِ الرَّكعاتِ، فجعلوها إحدى عشرةَ، وفي وقتٍ اختارُوا عددَ الرَّكعاتِ، فجعَلوها عشرين، وقد استقرَّ العمَلُ على هذا. انتهى كلامُ السُّبْكِيِّ.

* * *

كتابُ الصِّيامِ

[٢٨٩] مسألةٌ

الذي يُقالُ على الألْسِنَةِ: أنَّ الأيَّامَ البِيضَ إنَّما سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنَّ آدمَ عليه السَّلامُ لَمَّا أُهْبِطَ[١] مِن الجنَّةِ؛ اسودَّ جِلْدُه، فأمَرَه اللهُ بصِيامِها؛ فلمَّا صامَ اليومَ الأوَّلَ؛ ابيضَّ ثلُثُ جِلْدِه، وفي اليومِ الثَّاني الثُّلُثُ الثَّاني، وفي اليومِ الثَّالثِ بقِيَّتُه، هل له أصلٌ؟

الجوابُ

هذا ورَدَ في حديثٍ أخرَجَه الخَطيبُ البَغْداديُّ في «أماليه»، وابنُ عساكِرَ في «تاريخِ دمشقَ»: مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعًا مِن طريقٍ، وموقوفًا مِن آخرَ.

وأخرَجَه ابنُ الجَوْزِيِّ في «الموضوعاتِ» مِن الطَّريقِ المرفوعِ، وقالَ: إنَّه حديثٌ موضوعٌ، وفي إسنادِه جماعةٌ مجهولون لا يُعْرَفون[٢].

---

(١) في (ج) و(ب) و(ح) و(ث) و(د): «هبط».

(٢) روى ابن عساكر في «أماليه ـ الحادي والخمسون»، وفي «تاريخ دمشق» (٧/ ٤١٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٧٢) كلاهما من طريق الخطيب البغدادي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألتُ رسول الله ﷺ، فقال: «إن آدم لما عصى وأكل من الشجرة؛ أوحى الله تبارك وتعالى إليه: يا آدم، اهبط من جواري، وعزتي لا يجاورني من عصاني، قال: فهبط إلى الأرض مسودًا، قال: فبكت الملائكة وضجت، وقالوا: يا رب، خلقٌ خلقتَه بيدك، وأسكنتَه جنتك، وأسجدتَ له =

[٢٩٠] مسألةٌ

في حديثِ البَيْهَقِيِّ: «مَن فطَّرَ صائِمًا؛ كانَ له أَجْرُ مَن عمِلَه»[١]، ما معناهُ؟

الجوابُ

كانَ خطَرَ لي احتمالانِ:

الأوَّلُ: أنَّ معناهُ: فلهُ أَجْرُ مَن عمِلَ الصَّومَ، على حَدِّ قولِه في الحديثِ الآخَرِ: «مَن فطَّرَ صائِمًا؛ فلهُ مِثْلُ أَجْرِه»، فالضَّمِيرُ في (عمِلَه) راجِعٌ إلى الصَّومِ المفهومِ مِن (صائِمٍ).

الثَّاني: أن يكونَ هذا قالَه النَّبيُّ ﷺ أوَّلَ ما شُرِعَ هذا الحُكْمُ، فأخبرَ الصَّحابةَ الذين بحَضْرَتِه أنَّ مَن عمِلَ هذه الحسنةَ منهم؛ فله أجرُ مَن عمِلَ بها بعدهم إلى يومِ

= ملائكتك، من ذنبٍ واحدٍ حولتَ بياضه، فأوحى الله تعالى إليه: يا آدم، صم لي هذا اليوم يوم ثلاثة عشر، فصامه، فأصبح ثلثه أبيض، ثم أوحى الله تعالى إليه: يا آدم، صم لي هذا اليوم يوم أربعة عشر، فصامه، فأصبح ثلثاه أبيض، ثم أوحى الله تبارك وتعالى إليه: يا آدم، صم لي هذا اليوم يوم خمسة عشر، فصامه، فأصبح كله بياض، فسميت أيام البيض. رواه غيره عن الهيثم [بن جميل]، فوقفه، وجعله من قول ابن مسعودٍ.

ورواه بنحوه موقوفًا على ابن مسعود رضي الله عنه: ابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص: ١٤٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٤٢٠). قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٢٠)، وابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ٤٦): الخبر باطل.

وعزاه إلى الخطيب البغدادي في «أماليه»: ابنُ عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٥٤)، ثم قال: تعقب بأن ابن عساكر أخرجه من طريقين آخرين، وبأنه ورد من حديث ابن عباس بنحوه، أخرجه الديلمي، قلت: في سند الديلمي محمد بن تميم، وفي كل من الثلاثة من لم أعرفه. انتهى.

(١) سيأتي تخريجه.

القيامةِ، على حَدِّ قولِه في الحديثِ الآخَرِ: «مَن سَنَّ سُنَّةً حسنةً؛ فله أَجْرُها، وأجرُ مَن عمِلَ بها إلى يومِ القيامةِ، لا ينقُصُ مِن أُجورِهم شيءٌ»[(١)].

ثمَّ راجَعْتُ طُرُقَ الحديثِ، فوجَدْتُها تؤيِّدُ الاحتمالَ الأوَّلَ:

فإنَّ الحديثَ أخرَجَه البَيْهَقِيُّ: مِن طريقِ عبدِ الملكِ بنِ أبي سُليمانَ، عن عطاءٍ، عن زيدِ بنِ خالدٍ الجُهَنِيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن فطَّرَ صائِمًا؛ كانَ له [مِثْلُ][(٢)] أَجْرِ مَن عمِلَه، مِن غيرِ أنْ ينقُصَ مِن أَجْرِ الصَّائمِ شيئًا، ومَن جهَّزَ غازِيًا، أو خلَفَه في أهلِه؛ كانَ له مِثْلُ أَجْرِه مِن غيرِ أنْ ينقُصَ مِن أجرِه شيئًا»[(٣)].

وأخرَجَه أيضًا: مِن طريقِ مَعْقِلِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، عن عَطاءٍ، عن زيدِ بنِ خالدٍ مرفوعًا: «مَن فطَّرَ صائِمًا؛ كانَ له مِثْلُ أجرِه، لا يَنقُصُ مِن أجرِه شيئًا، ومَن جهَّزَ غازِيًا في سَبيلِ اللهِ؛ كانَ له مِثْلُ أجرِه، لا ينقُصُ مِن أجرِه شيئًا»[(٤)].

وأخرَجَه أيضًا: مِن طريقِ ابن أبي ليلى، عن عطاءٍ، عن زيدِ بنِ خالدٍ مرفوعًا: «مَن جهَّزَ غازِيًا، أو خلَفَه في أهلِه، أو فطَّرَ صائمًا؛ فله مِثْلُ أَجْرِه مِن غيرِ أنْ ينقُصَ مِن أَجْرِه شيئًا»[(٥)].

---

(١) رواه مسلم (١٠١٧)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٤٦) واللفظ له، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) زيادة من «السنن الكبرى».

(٣) رواه بهذا اللفظ البيهقي في «الكبرى» (٨١٣٧).

(٤) رواه من هذا الطريق: الطبراني في «الأوسط» (١٠٤٨)، وفي «الكبير» (٥٢٧٥)، والقضاعي في «مسنده» (٣٨٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٨١٣٨) وغيرهم.

(٥) رواه من هذا الطريق: عبد الرزاق في «مصنفه» (٧٩٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٣١٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٠٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٥٢٧٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨١٣٩) وغيرهم.

وأخرَجَه أيضًا: مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، عن عَطاءٍ، عن زيدِ بنِ خالدٍ مرفوعًا: «مَن فطَّرَ صائِمًا، أو جهَّزَ غازيًا؛ فله مِثْلُ أَجْرِه»[١].

دلَّتْ هذه الطُّرُقُ على أنَّ مُرادَ الحديثِ: فله مِثْلُ أَجْرِ مَن عمِلَ الصَّومَ، لا مِثْلُ أَجْرِ مَن عمِلَ تَفْطِيرَ الصَّائِمِ، وأنَّ اللَّفظَ الأوَّلَ يجوزُ أنْ يكونَ مِن تغييرِ الرُّواةِ، ويجوزُ أنْ يكونَ (مَن) فيه بمعنى (ما)، والأصلُ: كانَ له أَجْرُ ما عمِلَه، وهو الصَّومُ، فالضَّميرُ في (عمِلَه) راجِعٌ إلى (مَن) بمعنى (ما) مِن غيرِ احتياجٍ إلى التَّأويلِ السَّابقِ.

فإن قلتَ[٢]: فهل يجوزُ أنْ يُقْرَأَ: (كانَ له أَجْرٌ) بالتَّنوينِ، و(مِن عَمَلِه) بالجرِّ؟

قلتُ[٣]: لا؛ لِأمرَينِ:

أحدُهما: أنَّ (مِن) إنْ قُدِّرَتْ تبعيضِيَّةً، والضَّميرُ راجِعٌ إلى (الصَّائمِ): كانَ مُنافِيًا لقولِه في الرِّوايةِ الأُخْرى: «كانَ له مِثْلُ أَجْرِه»، فإنَّها تَقْتَضي المِثْلِيَّةَ، وتلك على التَّأويلِ المذكورِ تَقْتَضي البَعْضِيَّةَ.

وإنْ قُدِّرَتْ تَبْعِيضِيَّةً، والضَّميرُ للتَّفْطِيرِ؛ ففاسِدٌ كما لا يخفى.

الثَّاني: أنَّها إنْ قُدِّرَتْ سببِيَّةً، والضَّميرُ للصَّائمِ؛ ففاسِدٌ كما لا يخفى؛ لأنَّ الإنسانَ لا يُؤْجَرُ بسبَبِ عمَلِ غيرِه، إنَّما يُؤْجَرُ بسبَبِ عمَلِ نَفْسِه.

أو لِلمُفْطِرِ؛ لم يصِحَّ اعتِلاقُ ما بعده به، وهو قولُه: «مِن غيرِ أنْ ينقُصَ مِن أَجْرِ الصَّائمِ شيئًا».

---

(١) رواه البيهقي في «الكبرى» (٨١٤٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٨١٩)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٦٢).

(٢) في (ج) و(ح): «مسألة» بدل من «فإن قلت».

(٣) في (ج) و(ح): «الجواب».

[٢٩١] مسألةٌ

في حديثِ أنسٍ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ في الجنَّةِ نهرًا يُقالُ له: رجَبٌ، ماؤُه أبيضُ مِن اللَّبَنِ، وأحلى مِن العسلِ، مَن صامَ يومًا مِن رجبٍ؛ سقاهُ اللهُ مِن ذلك النَّهرِ».

وحديثِ أنسٍ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن صامَ مِن شهرٍ حرامٍ الخَميسَ والجُمُعةَ والسَّبْتَ؛ كُتِبَ له عبادةُ سبعِ مئةِ سنةٍ».

وحديثِ ابنِ عبَّاسٍ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن صامَ مِن رجبٍ يوماً؛ كانَ كصِيامِ شهرٍ، ومَن صامَ منه سبعةَ أيَّامٍ؛ غُلِّقَتْ عنه أبوابُ الجحيمِ السَّبْعةُ، ومَن صامَ منه ثمانيةَ أيَّامٍ؛ فُتِحَتْ له أبوابُ الجنَّةِ الثَّمانيةُ، ومَن صامَ منه عشرةَ أيَّامٍ؛ بُدِّلَتْ سيِّئاتُه حسناتٍ»، هل هذه الأحاديثُ موضوعةٌ؟

وما الفَرْقُ بين الضَّعِيفِ والغَرِيبِ؟

الجوابُ

ليستْ هذه الأحاديثُ بموضوعةٍ، بل هي مِن قِسْمِ الضَّعيفِ الذي تجوزُ روايتُه في الفَضائِلِ[1].

أمَّا الحديثُ الأوَّلُ: فأخرَجَه أبو الشَّيخِ بنُ حيَّانَ في كتابِ «الصِّيامِ»، والأَصْبَهانيُّ، وابنُ شاهين كلاهما في «التَّرْغيبِ»، والبَيْهَقِيُّ، وغيرُهم[2].

---

(١) ولكن بشرط أن لا يكون شديد الضعف، فيه متروك، أو مَن حديثه منكر، ونحو ذلك.

(٢) رواه ابن حبان في «المجروحين» (٩٠٩)، والبيهقي في «فضائل الأوقات» (٨)، والشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (١٨٤٤)، وقاضي المارستان في «مشيخته» (٦٥٨)، والأصبهاني =

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: وليس في إسنادِه مَن يُنْظَرُ في حالِه سوى منصورِ بنِ زائدةَ الأَسَدِيِّ، وقد روى عنه جماعةٌ، لكنْ لم أرَ فيه تعديلًا، وقد ذكَرَه الذَّهبيُّ في «المِيزانِ»، وضعَّفَه بهذا الحديثِ[1].

وأمَّا الحديثُ الثَّاني: فأخرَجَه الطَّبَرانيُّ، وأبو نُعَيْمٍ، وغيرُهما مِن طُرُقٍ، بعضُها بلفظِ: «عِبادةِ سنتَينِ»[2].

في «الترغيب» (١٨٤٧)، وابن عساكر في «فضل رجب» (٩)، والسلفي في «المشيخة البغدادية - التاسع عشر» (٣٢)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٦٥)، وقال: هذا لا يصح، وفيه مجاهيل، لا ندري من هم.

قلت: عزاه ابن حجر في «تبيين العجب» بالإسناد نفسه: إلى ابن شاهين في «الترغيب»، ولم أقف عليه في طبعتيه، وإلى أبي الشيخ بن حيان في كتابه «فضل الصوم».

(١) انظر: «تبيين العجب» لابن حجر (ص: ٣٤)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ١٨٩)، وفيه قوله: منصور بن يزيد، حدث عنه محمد بن المغيرة في فضل رجب، لا يعرف، والخبر باطل.

(٢) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (١٧٨٩) بلفظ: «كتب له عبادة سنتين».

ورواه الخلال في «فضائل رجب» (١٤)، والبيهقي في «فضائل الأوقات» (٣٠٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ١١٦) بلفظ: «كتبت له عبادة سبع مئة سنة».

ورواه تمام في «فوائده» (١٠٠٩)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع» (١/ ١١٨)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٣٣٧)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٦٤) بلفظ: «كتب الله له عبادة تسع مئة عام»، جميعهم من طريق يعقوب بن موسى، عن مسلمة بن راشد، عن أبيه راشد أبي محمد الحماني، عن أنس مرفوعاً.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٩١): يعقوب بن موسى المدني مجهول، ومسلمة هو ابن راشد الحماني، قال فيه أبو حاتم الرازي: مضطرب الحديث، وقال الأزدي: لا يحتج به، وأورد له هذا الحديث. وأبوه راشد بن نجيح، أخرج له ابن ماجه، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن =

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: وهو أَشْبَهُ، ومَخْرَجُه أحسنُ، وإسنادُ الحديثِ أَمْثَلُ مِن الضَّعيفِ، قريبٌ مِن الحسَنِ[١].

وأمَّا الحديثُ الثَّالثُ: فأخرَجَه البَيْهَقِيُّ في «فضائلِ الأوقاتِ» وغيرُه[٢]، وله طُرُقٌ وشواهِدُ ضعيفةٌ لا تثبُتُ[٣]، إلَّا أنَّه يَرْتَقي عن كونِه موضوعًا.

وأمَّا الفَرْقُ بين الضَّعيفِ والغَريبِ؛ فإنَّ بينهما عُمومًا وخُصوصًا مِن وجهٍ، فقد يكونُ الحديثُ ضعيفًا غَريبًا معًا، وقد يكونُ غريبًا لا ضعيفًا؛ لصحَّةِ سندِه أو حُسْنِه، وقد يكونُ ضعيفًا لا غَريبًا؛ لتعدُّدِ إسنادِه، وفَقْدِ شرطٍ مِن شُروطِ القبولِ؛ كما هو مُقَرَّرٌ في عِلْمِ الحديثِ، واللهُ أعلمُ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ.

= حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ.

ورواه أسلم بن سهل في «تاريخ واسط» (١/ ٥٨) من طريق يعقوب بن موسى، قال: ثنا مسلمة بن راشد بن معبد، عن أبيه، عن أنس مرفوعًا بلفظ: «كتب له عبادة سنة». قال الغماري في «المداوي» (٦/ ٣٤١): راشد بن معبد هذا اختلفوا فيه، وتناقض فيه ابن حبان، فذكره في «الثقات»، وفي «الضعفاء»، وقال: روى موضوعات، وقال أبو داود: لا بأس به، وقال الحاكم: روى عن أنس أحاديث موضوعة، وضعفه آخرون، ولم يذكروا من الرواة عنه ابنه مسلمة.

(١) لم أقف على كلام ابن حجر، وقد نقله الهيتمي في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢/ ٨٦)، وقال ابن حجر في «تبيين العجب» (ص: ٣١): في سنده ضعفاء ومجاهيل.

(٢) رواه بطوله وتمامه الطبراني في «الكبير» (٥٥٣٨)، والخلال في «فضائل رجب» (١١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥٢٠)، وفي «فضائل الأوقات» (٩)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٨٤٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ١٨٨): فيه عبد الغفور [بن عبد العزيز الواسطي]، وهو متروك.

(٣) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٢٠٦).

كتابُ الحَجِّ

[٢٩٢] مسألةٌ

حديثُ ابنِ مسعودٍ: «ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ صلَّى صلاةً إلَّا لِمِيقاتِها، إلَّا صلاةَ المغربِ والعشاءِ بجَمْعٍ، وصلَّى الفَجْرَ يومئذٍ قبل ميقاتِها»، ما معناهُ؟

الجوابُ

قالَ العُلماءُ: معنى قولِه: «وصلَّى الفجرَ يومئذٍ قبل مِيقاتِها»؛ أي: قبلَ مِيقاتِها المعتادِ في باقي الأيَّامِ؛ لأنَّه صلَّاها بغَلَسٍ جدًّا وقتَ طُلوعِ الفَجْرِ، وكانَتْ عادتُه ﷺ قبل ذلك التَّأَخُّرَ عن طُلوعِ الفَجْرِ قليلًا.

وأمَّا المغربُ والعشاءُ تلك اللَّيلةَ؛ فصَلَّاهما مجموعتَينِ جَمْعَ تأخيرٍ؛ بأنْ أخَّرَ المغربَ إلى وقتِ العِشاءِ، وصلَّاهما جميعًا بمُزْدَلِفَةَ.

و(جَمْعٌ) المذكورةُ في الحديثِ هي مُزْدَلِفَةُ، سُمِّيَتْ بذلك؛ لاجتماعِ النَّاسِ بها.

والحديثُ المذكورُ أخرَجه البُخاريُّ، ومُسلمٌ[1].

* * *

---

(١) رواه البخاري (١٦٨٢)، ومسلم (١٢٨٩).

[٢٩٣] مسألةٌ

في رجلٍ قالَ: إنَّ حديثَ: «الباذِنْجانُ لِما أُكِلَ له» أصحُّ مِن حديثِ: «ماءُ زمزمَ لِما شُرِبَ له»(١)، هل هو مُصِيبٌ أو مُخْطِئٌ؟

الجوابُ

هو مُخطِئٌ أشدَّ الخطَأِ، فإنَّ حديثَ الباذِنْجانِ كذِبٌ باطِلٌ موضوعٌ بإجماعِ أئمَّةِ الحديثِ، نبَّه على ذلك ابنُ الجَوْزِيِّ في «الموضوعاتِ»، والذَّهبيُّ في «الميزانِ»(٢)، وغيرُهما(٣).

وحديثُ زَمْزَمَ مُخْتَلَفٌ فيه، قيلَ: صحيحٌ. وقيلَ: حسَنٌ. وقيلَ: ضعيفٌ، فأدنى درجاتِه الضَّعْفُ، ولم يقُلْ أحدٌ: إنَّه في حَدِّ الوَضْعِ.

قالَ الشَّيخُ بدرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ في كتابِه: «التَّذْكِرَةِ في الأحاديثِ المُشْتهرةِ»: حديثُ: «الباذِنْجانُ لِما أُكِلَ له» باطِلٌ لا أَصْلَ له، وقد لَهِجَ به العوامُ، حتى

---

(١) نقل الحطاب في «مواهب الجليل» (٣/ ١١٦)، عن ابن غازي قال: ومن الغرائب ما حدثنا به شيخنا، وأبو عبد الله القوري، قال: حدثنا الحاج أبو عبد الله بن عزوز المكناسي: أنه سمع الإمام الأوحد الرباني أبا عبد الله البلاليَّ بالديار المصرية يرجح حديث: «الباذنجان لما أكل له» على حديث: «ماء زمزم لما شرب له». ولكن قال التنبكتي في «نيل الابتهاج» (١/ ٥٥٠): ولعل النقل انقلب على ناقله سهوًا، وإلا فالذي نقل البلالي المذكور في «مختصر الإحياء» خلافه، بل صرح بأن حديث الباذنجان موضوع وضعته الزنادقة.

(٢) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ٣٠١)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ١٣٤)، وليس فيهما الحكم بالوضع على هذا الحديث، وإنما على حديث «الباذنجان شفاء من كل داء، ولا داء فيه».

(٣) انظر: «زاد المعاد» لابن قيم الجوزية (٤/ ٢٦٧)، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي (١/ ٢٣١).

سمعتُ قائِلًا منهم يقولُ: هو أصحُّ مِن حديثِ: «ماءُ زمزمَ لِما شُرِبَ له»، قالَ: وهذا خطأٌ قَبيحٌ.

قالَ: وحديثُ: «ماءُ زمزمَ لِما شُرِبَ له» أخرَجَه ابنُ ماجَهْ في «سُنَنِه» مِن حديثِ جابرٍ بإسنادٍ جيِّدٍ[١].

ورواهُ الخطيبُ في «تاريخِ بغدادَ»[٢] بإسنادٍ قالَ فيه الحافِظُ شرَفُ الدِّينِ الدِّمْياطِيُّ: إنَّه على رَسْمِ الصَّحيحِ[٣]. انتهى[٤].

وقد أَلَّفَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ جُزْءًا في حديثِ: «ماءُ زمزمَ لِما شُرِبَ له»، وتكلَّمَ عليه في «تخريجِ الأَذْكارِ»[٥]، فاستَوْعَبَ.

وحاصِلُ ما ذكَرَه: أنَّه مُخْتَلَفٌ فيه، فضعَّفَه جماعةٌ، وصحَّحَه آخَرون، منهم: الحافِظُ المُنْذِرِيُّ في «التَّرغيبِ»[٦]، والحافِظُ الدِّمْياطِيُّ[٧].

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٤٠٠)، الميانجي في «جزئه» (١٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٣٣).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٤٩٣): وهو كما قال من حيث الرجال، إلا أن سويدًا وإن أخرج له مسلم؛ فإنه خلَط، وطعنوا فيه، وقد شذ بإسناده.

(٤) انظر: «التذكرة» للزركشي (ص: ١٤٩ ـ ١٥٠).

(٥) سماه ابن حجر: «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار»، وقد طبع غير كاملٍ في خمس مجلداتٍ، ما وقفتُ على غيرها، ولم يصل فيه إلى حديث ماء زمزم. وانظر: «الفتوحات الربانية» لابن علان الصديقي (٥/ ٢٧).

(٦) انظر: «الترغيب» للمنذري (٢/ ١٣٦).

(٧) انظر: «المتجر الرابح» للدمياطي (ص: ٤٣٣).

قالَ: والصَّوابُ أنَّه حسَنٌ لشواهِدِه[١].

ثمَّ أورَدَه مِن طُرُقٍ: مِن حديثِ جابِرٍ، وابنِ عبَّاسٍ، وغيرِهما.

قالَ: وحديثُ جابِرٍ مُخرَّجٌ في «مُسْنَدِ أحمدَ»، و«مُسْنَدِ أبي بكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ» و«مُصَنَّفِه»، و«سُنَنِ ابنِ ماجَهْ»، و«سُنَنِ البَيْهَقِيِّ»، و«شُعَبِ الإيمانِ» له[٢].

وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ: في «سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ»، و«مُسْتَدْرَكِ الحاكِمِ»[٣].

وأخرَجَه البَيْهَقِيُّ أيضًا: مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ مرفوعًا[٤]، لكنَّ سنَدَه ضعيفٌ[٥] مقلوبٌ.

---

(١) قال ابن حجر في «جزء فيه حديث ماء زمزم» (ص: ٣٢): مرتبة هذا الحديث عند الحفاظ باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به، على ما عرف من قواعد أئمة الحديث.

(٢) رواه من حديث جابر: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٤١٣٧)، وأحمد في «مسنده» (١٤٨٤٩)، وابن ماجه (٣٠٦٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨٤٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٣٢)، وفي «الكبرى» (٩٦٦٠) وغيرهم. قال ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٤٩٣): رجاله ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي. وضعَّفه لأجله البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٠٩) وغيره.

(٣) رواه الدارقطني في «سننه» (٢٧٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٣٩) وقال: حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي، ولم يخرجاه. قال الدمياطي في «المتجر الرابح» (ص: ٤٣٣): قد سلم منه. وقال ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٤٩٣): رجاله موثقون، إلا أنه اختلف في إرساله ووصله، وإرساله أصح.

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٣٢)، وفي «السنن الصغير» (١٧٤٣). ووهَّى إسناده ابن حجر في «جزئه» (ص: ٣١)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٦٨).

(٥) قوله: «ضعيف» تفردت به النسخة (ج).

ووَرَدَ هذا اللَّفظُ أيضًا عن مُعاويةَ موقوفًا بسندٍ حسَنٍ لا عِلَّةَ له[1].

وله شواهِدُ أُخَرُ مرفوعةٌ وموقوفةٌ ترَكْتُها خَشْيَةَ الإطالةِ.

ولَمَّا نظَرَ المُنْذِرِيُّ والدِّمْياطيُّ إلى كَثْرَةِ شواهِدِه مع جَودةِ طَريقِ أبي الزُّبَيرِ عن جابرٍ؛ حكَما له بالصِّحَّةِ.

* * *

[٢٩٤] مسألةٌ

ماذا جوابُ إمامٍ فاقَ أَعْصُرَهُ ... وخَطُّه فاقَ في الإفتاءِ مَن سبَقا
فيمَن روى أنَّ باذِنْجانَهُم ورَدَتْ ... فيه الرِّوايةُ مِن قولِ الذي صدَقا
محمَّدٍ خيرِ خَلْقِ اللهِ قاطِبَةً ... صلَّى عليه إلَهُ العَرْشِ مَن خلَقا
إنَّ الشِّفاءَ به قَصْدًا لِآكِلِه ... كماءِ زَمْزَمَ دامَ الغَيْثُ مُنْدَفِقا
مِن فَضْلِكمْ هل لهذا صِحَّةٌ؟ فلكَمْ ... أعربتُمُ عن أمورٍ جلَّ مَن خلَقا
أوضِحْ لنا أمرَه دامَ السُّرورُ بكم ... يا أفصحَ النَّاسِ إنْ أفتى وإنْ نطَقا
لا زلتُمُ عُدَّةً للسَّائلين لكم ... وبابُ جُودِكُمُ للنَّاسِ لا غُلِقا

---

(١) روى الفاكهي في «أخبار مكة» (١٠٩٦) عن الزبير قال: لما حج معاوية رضي الله عنه؛ حججنا معه، فلما طاف بالبيت، وصلى عند المقام ركعتين، ثم مر بزمزم وهو خارج إلى الصفا، فقال: انزع لي منها دلوًا يا غلام، قال: فنزع له منها دلوًا، فأتى به، فشرب منه، وصب على وجهه ورأسه، وهو يقول: زمزم شفاء، هي لما شرب له. قال ابن حجر في «جزئه» (ص: ٣٢): هذا إسناد حسن مع كونه موقوفًا، وهو أحسن من كل إسنادٍ وقفتُ عليه لهذا الحديث.

الجوابُ

اللهَ أشكُرُ مِن نَعْمائِه غدَقًا ... وأُتْبِعُ الشُّكْرَ بالتَّحْمِيدِ(١) مُلْتَحِقا

ثمَّ الصَّلاةُ على الهادي النَّبيِّ ومَن ... أَسْرى به ليلةَ المِعْراجِ ثمَّ رَقى

أَبْطِلْ أحادِيثَ باذِنْجانِهِمْ فلقَدْ ... نصُّوا على أنَّه الموضوعُ مُخْتَلَقا(٢)

وماءَ زَمْزَمَ صَحِّحْ ما روَوْهُ به ... واللهُ أعلمُ تمَّ القولُ مُتَّسِقا

* * *

[٢٩٥] مسألةٌ

يا غُرَّةً في جَبْهَةِ الدَّهرِ افْتِنا ... لا زلتَ تُفْتي كلَّ مَن جا يَسْأَلُ

في زَمْزَمٍ أوْ ماءِ كَوْثَرَ حَشْرَنا ... مَن منهما يا ذا المعالي أفضَلُ؟

جُوزِيتَ بالإِحْسانِ عنَّا كلِّنا ... وبجنَّةِ المأوى جزاؤُكَ أَكْمَلُ

الجوابُ

للهِ حَمْدٌ والصَّلاةُ على النَّبِيْـ ... ـيِ محمدٍ مَن للبريَّةِ يفضُلُ

ما جاءَنا خبرٌ بذلك ثابِتٌ ... فالوقفُ عن خَوْضٍ بذلك أَجْمَلُ(٣)

---

(١) في (ج) و(ث) و(د) و(ف): «بالتمجيد».

(٢) حديث: «إنما الباذنجان شفاء من كل داء، ولا داء فيه»، رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٣٠١) ثم قال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، فلا سقى الغيث قبر من وضعه؛ لأنه قصد شين الشريعة بنسبة رسول الله ﷺ إلى غير مقتضى الحكمة والطب. انظر أيضًا: «لسان الميزان» لابن حجر (٤/ ٣٤)، و«تنزيه الشريعة» لابن عراق (٢/ ٢٣٨).

(٣) رجح البلقيني فيما نقله عنه القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣/ ١٨١) وغيره أن ماء زمزم أفضل

هـذا جـوابُ ابـنِ السُّـيوطِي راجِيًا مِـــن ربِّـــه التَّـثْــبِيتَ لَمَّــا يُسْــأَلُ

***

[٢٩٦] مسألةٌ

قـالَ الجَنَـدِيُّ فـي «فضائِـلِ مكَّـةَ»: حدَّثَنـا عبـدُ الرَّحمـنِ بـنُ محمَّـدٍ، حدَّثَنا عبـدُ الـرَّزَّاقِ، عـن أبـي مَعْشَـرٍ المَدَنِـيِّ، عـن محمَّـدِ بـنِ المُنْكَـدِرِ، عـن جابِـرِ بنِ عبـدِ اللهِ قـالَ: قـالَ رسـولُ اللهِ ﷺ: «مَن طـافَ بالبيتِ سَـبْعًا، وصلَّى خَلْـفَ المقامِ ركعتَيـنِ، وشـرِبَ مِن مـاءِ زَمْـزَمَ؛ غَفَـرَ اللهُ ذُنوبَـه كلَّها بالِغَـةً ما بلَغَـتْ»(١).

من الكوثر؛ لأنه به غسل قلبه الشريف، ولم يكن يغسل إلا بأفضل المياه.

وقال الملا علي القاري بعد أن أورد حديث مسلم (٥٨٥٢) أنه ﷺ غسل قلبه بماء زمزم: استُدل به على أنه أفضل مياه العالم حتى ماء الكوثر، لكن الماء الذي نبع من بين أصابعه ﷺ فلا شك أنه أفضل المياه على الإطلاق؛ لكونه من أثر يده الشريفة، وماء زمزم من أثر قدم إسماعيل المنيفة، وبونٌ بيِّنٌ بينهما. انظر: «مرقاة المفاتيح» (٩/ ٣٧٤٣).

وفصَّل العزيزي في «السراج المنير» (٤/ ١٨٥)، فقال: قيل: ماء زمزم أفضل مياه الدنيا، وماء الكوثر أفضل مياه الآخرة.

وفي المسألة يقول الإمام تاج الدين السبكي فيما نقله عنه القليوبي في «حاشيته على المحلي» (١/ ٢٠):

وأفضـــلُ الميـــاهِ مـــاءٌ قـــد نبَـــعْ بيـــنَ أصابـــعِ النَّبـــيِّ المتَّبَـــعْ

يليـــه مـــاءُ زمـــزم فالكوثـــرِ فنيـــلِ مصـــرَ ثـــم باقـــي الأنهـــرِ

(١) رواه بهذا اللفظ الجنديُّ في «فضائل مكة» (٢٢)، والواحدي في «الوسيط» (٤٤). قال السخاوي في «المقاصد» (١/ ٦٥٤): لا يصح.

الجوابُ

أبـو مَعْشَـرٍ المَدَنِـيُّ هـو نَجِيـحٌ السِّـنْدِيُّ، روى لـه أصحـابُ السُّـنَنِ الأربعةِ، وفيـه ضَعْفٌ.

* * *

[٢٩٧] مسألةٌ

يـا عالِـمَ العَصْـرِ لا زالَـتْ أنامِلُكـمْ ... تَهْمـي وعِلْمُكُمْ فـي الأرضِ يَنْتَشِـرُ
هـل النَّبِيُّـونَ حَجُّـوا البيـتَ كلُّهـمُ ... أو لـم يحُـجَّ بـه بعـضٌ كمـا ذكَـروا
عـن صالِـحٍ مـعَ هـودٍ أنَّ حَجَّهُمـا ... للبيـتِ أُنْكِـرَ يـا مولًـى لـه نظَـرُ؟
وآدمٌ حيـن حَـجَّ البيـتَ هـل أحـدٌ ... لِرأسِـه حالِـقٌ إنْ كانَ قـد ذكَـروا
هـل بالحَديـدِ وهـل جِبْرِيـلُ فاعِلُـه ... أو جَوْهَـرٍ أو بغيـرٍ هـل لِـذا أثَـرُ؟
اكْشِـفْ لنـا وأَبِـنْ لا زِلْـتَ تُرْشِـدُنا ... طُرْقَ الصَّـوابِ إلى أنْ يَنتهـي العُمُرُ
ثمَّ الصَّـلاةُ علـى المُخْتارِ مِـن مُضَرٍ ... مـا دامَ للبيـتِ حُجَّـاجٌ ومُعْتَمِـرُ

الجوابُ

نعَمْ، ورَدَ عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ قالَ: ما مِن نَبِيٍّ إلَّا حجَّ هذا البيتَ، إلَّا ما كانَ مِن هُودٍ وصالحٍ تشاغَلا بأمرِ قومِهما حتى قبَضَهما اللهُ، ولم يحُجَّا. أخرَجَه ابنُ إسحاقَ في «المُبْتَدأِ»، وابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»[١].

---

(١) روى ابن إسحاق في «السيرة» (١/ ٩٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩٨٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٤/ ٩٠) قال: حدثني ثقة من أهل المدينة، عن عروة بن الزبير أنه قال: ما من نبي إلا وقد حج البيت، إلا ما كان من هود، وصالح، ولقد حجه نوح، فلما كان من الأرض ما كان =

وقصَّةُ أنَّ جِبْرِيلَ حلَقَ رأسَ آدمَ عليهما السَّلامُ حين حجَّ بياقوتةٍ مِن الجنَّةِ رَوَيْناها في «تاريخِ الخطيبِ» مِن طريقِ جعفرِ بنِ محمَّدٍ، عن آبائِه(١).

واللهُ أَعْلَمُ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصَحْبِه وسلَّمَ.

* * *

= من الغرق؛ أصاب البيت ما أصاب الأرض، وكان البيت ربوةً حمراء، فبعث الله هودًا عليه السلام، فتشاغل بأمر قومه حتى قبضه الله إليه، فلم يحجه، حتى مات.

قال ابن كثير في «السيرة» (١/ ٢٧٢): المقصود الحج إلى محله وبقعته، وإن لم يكن ثم بناء.

(١) روى الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥١٨) أن يحيى بن أكثم قال في مجلس الواثق والفقهاء بحضرته: من حلق رأس آدم حين حج؟ فتعايى القوم عن الجواب، فقال الواثق: أنا أحضركم من ينبئكم بالخبر، فبعث إلى علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فأحضر، فقال: يا أبا الحسن، من حلق رأس آدم؟ فقال: سألتك يا أمير المؤمنين إلا أعفيتني، قال: أقسمتُ لتقولن، قال: أما إذا أبيتَ؛ فإن أبي حدثني، عن جدي، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «أمر جبريل أن ينزل بياقوتةٍ من الجنة، فهبط بها، فمسح بها رأس آدم، فتناثر الشعر منه، فحيث بلغ نورها صار حرمًا».

وفي إسناده محمد بن الحسن الموصلي النقاش، متروك الحديث، متهم بالكذب.

كتابُ النِّكاحِ

[٢٩٨] مسألةٌ

قولُه ﷺ: «لعَنَ اللهُ المُحَلِّلَ والمُحَلَّلَ له»، هل هو صَحيحٌ؟

وهل فيه مُعارَضَةٌ لِمذهبِ الشَّافعيِّ أم لا؟

الجوابُ

هو صَحيحٌ، له طرُقٌ كثيرةٌ(١)، وليس فيه مُعارَضَةٌ لِمَذْهَبِنا؛ لأنَّ الجمهورَ حمَلوا الحديثَ على ما إذا صرَّحَ في العَقْدِ باشتراطِ أنَّه إذا وطِئَ طلَّقَ.

وممَّنْ قالَ بهذا الحَمْلِ: الإمامُ أبو عمرَ بنُ عبدِ البرِّ مِن كِبارِ المالكيَّةِ، قالَ: الأَظْهَرُ بمَعاني الحديثِ حَمْلُه على التَّصْرِيحِ بذلك، لا على نِيَّتِه؛ لأنَّ امرأةَ رِفاعةَ صرَّحَتْ بأنَّها تُريدُ الرُّجوعَ إلى زوجِها الأوَّلِ، وقد تضمَّنَ الحديثُ إقرارَها على صِحَّةِ النِّكاحِ، فإذا لمْ تَقْدَحْ فيه نيَّتُها؛ فكذلك نِيَّةُ الزَّوجِ ونِيَّةُ المُطَلِّقِ أَولى أنْ لا

---

(١) رواه ابن ماجه (١٩٣٦)، والبيهقي في «السنن الصغير» (٢٤٩٨)، وفي «الكبرى» (١٤١٨٧) من حديث عقبة بن عامر، ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦١٩٣)، وأبو داود (٢٠٧٦) من حديث علي، ورواه ابن الجارود في «المنتقى» (٦٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٤١٨٦) من حديث أبي هريرة، ورواه الترمذي (١١٢٠) وغيره من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم أجمعين.

تَقْدَحَ، فلم يَبْقَ للحديثِ معنًى إلَّا الحَمْلُ على الإظهارِ، فيكونُ كنِكاحِ المُتْعةِ[1].

***

[٢٩٩] مسألةٌ[2]

حديثُ بَريرةَ في مُفارَقتِها زوجَها مع كونِه ﷺ كلَّمَها في إبْقائِه، لا يُنافي ما ثبَتَ مِن أنَّه ﷺ يُجْبِرُ مَن شاءَ مِن النِّساءِ على نِكاحِ مَن شاءَ مِن الرِّجالِ؛ لأنَّ ذاكَ حيث كانَ منه إلْزامٌ، وحديثُ بَريرةَ لم يكُنْ منه إلْزامٌ لها، ولهذا قالَتْ: يا رسولَ اللهِ، أتأمُرُني أم تَشْفَعُ؟ فاسْتَفْهَمَتْه: هل هو مُلْزِمٌ لها أم مُخيِّرٌ؟ فأجابَها بقولِه: «لا، بل أَشْفَعُ»[3] الدَّالِّ على أنَّه مُخيِّرٌ لا مُلزِمٌ، واللهُ أَعْلَمُ.

***

[٣٠٠] مسألةٌ

قولُه ﷺ: «حُبِّبَ إليَّ مِن دُنياكم: النِّساءُ، والطِّيبُ، وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي في الصَّلاةِ»[4]، لِم بدَأَ بالنِّساءِ، وأخَّرَ الصَّلاةَ؟

---

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٣/ ٢٣٤).

(٢) في (ض) و(ف): «قلت»، وفي (ج) و(ح) و(د): «الجواب»، والمثبت من (ب) و(ث) و(ز).

(٣) حديث بريرة رواه البخاري (٥٢٨٣)، وأبو داود (٢٢٣١)، وابن ماجه (٢٠٧٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن زوج بريرة كان عبدًا يقال له: مُغيث، كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته، فقال النبي ﷺ: «لو راجعتِه»، قالت: يا رسول الله، تأمرني؟ قال: «إنما أنا أشفع»، قالت: لا حاجة لي فيه.

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٢٩٣)، والنسائي (٣٩٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٧٦) وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وحسنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٥٤).

الجوابُ

لَمَّا كانَ المقصودُ مِن سِياقِ الحديثِ بيانَ ما أصابَه النَّبيُّ ﷺ مِن مَتاعِ الدُّنيا؛ بدَأَ به؛ كما قالَ في الحديثِ الآخَرِ: «ما أصَبْنا مِن دُنياكم هذه إلَّا النِّساءَ»[1].

ولَمَّا كانَ الذي حُبِّبَ إليه مِن مَتاعِ الدُّنيا هو أفضلَها، وهو النِّساءُ؛ بدليلِ قولِه في الحديثِ الآخَرِ: «الدُّنيا مَتاعٌ، وخيرُ مَتاعِها المرأةُ الصَّالحةُ»[2] ناسَبَ أنْ يضُمَّ إليه بيانَ أفضلِ الأُمورِ الدِّينيَّةِ، وذلك[3] الصَّلاةُ، فإنَّها أفضلُ العِباداتِ بعد الإيمانِ، فكانَ الحديثُ على أُسْلوبِ البلاغةِ مِن جَمْعِه بين أفضلِ أُمورِ الدُّنيا، وأفضلِ أُمورِ الدِّينِ، وفي ذلك ضَمُّ الشَّيءِ إلى نَظيرِه.

وعبَّرَ في أَمْرِ الدِّينِ بعِبارةٍ أبلَغَ ممَّا عبَّرَ به في أمرِ الدُّنيا، حيث اقتصَرَ في أمرِ الدُّنيا على مُجَرَّدِ التَّحْبيبِ، وقالَ في أَمْرِ الدِّينِ: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي»، فإنَّ في قُرَّةِ العَينِ مِن التَّعْظِيمِ في المحبَّةِ ما لا يخفى.

***

[٣٠١] مسألةٌ

في قصَّةِ السَّيِّدِ سُليمانَ، هل قالَ: (لَأَطُوفَنَّ اللَّيلةَ على سبعين امرأةً)، أو قالَ: (على تسعين امرأةً)؟

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (١٩١٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٥٣): فيه زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، لم أجد من ذكره، وبقية رجاله ثقات.

قلت: زكريا بن إبراهيم قال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٠٦): ليس بالمشهور.

(٢) رواه مسلم (١٤٦٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، وفيه لفظه: «وخير متاع الدنيا».

(٣) في (ب): «وذكر».

الجوابُ

في هذا الحديثِ رواياتٌ:

إحداها: (على سبعين امرأةً)، رواها البُخاريُّ في (أحاديثِ الأنبياءِ)(١).

الثَّانيةُ: (على تسعين امرأةً)، رواها البُخاريُّ في (الأَيمانِ والنُّذورِ)(٢)، وأشارَ إليها في (أحاديثِ الأنبياءِ) تعليقًا، فقالَ: قالَ شُعيبٌ وابنُ أبي الزِّنادِ: (تسعين)، وهو أصَحُّ. هذه عِبارَتُه(٣).

الثَّالثةُ: (لَأَطُوفَنَّ اللَّيلةَ بمئةِ امرأةٍ)، رواها البُخاريُّ في (النِّكاحِ)(٤).

الرَّابعةُ: (لَأَطُوفَنَّ اللَّيلةَ على مئةِ امرأةٍ، أو تسعٍ وتسعين) هكذا على الشَّكِّ، رواها البُخاريُّ في (الجِهادِ)(٥).

الخامسةُ: (على سِتِّين امرأةً)(٦)، أشارَ إليها الحافِظُ ابنُ حجرٍ، فقالَ في «شرحِ البُخاريِّ» ما نصُّه: مُحَصَّلُ الرِّواياتِ: سِتُّون، وسَبْعون، وتِسْعون، وتِسْعٌ وتسعون، ومئةٌ.

قالَ: والجَمْعُ بينها: أنَّ السِّتِّين كنَّ حرائِرَ، وما زادَ عليهنَّ كُنَّ سراريَّ، أو بالعَكْسِ، وأمَّا السَّبعون؛ فلِلمُبالغةِ، وأمَّا التِّسْعون والمئةُ؛ فكُنَّ دُونَ المئةِ وفوق

(١) رواه البخاري (٣٤٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٦٧٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (٤/ ١٦٢).

(٤) رواه البخاري (٥٢٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) رواه البخاري (٢٨١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) رواه البخاري (٧٤٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

التِّسْعين، فمَن قالَ: (تِسْعون)؛ أَلْغى الكسرَ، ومَن قالَ: (مئةٌ)؛ جبَرَه، ومِن ثَمَّ وقَعَ التَّرَدُّدُ في الرِّوايةِ التي في (الجِهادِ). انتهى[١].

قلتُ: وقد وقَفْتُ على روايةٍ سادسةٍ، وهي ألفُ امرأةٍ:

أخرَجَ الحافظُ أبو القاسمِ بنُ عساكِرَ مِن طريقِ الحَذْرِ[٢]، عن مُقاتلٍ، عن أبي الزِّنادِ، عن أبيهِ، عن عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هُريرةَ: أنَّ سُليمانَ بنَ داودَ عليهما السَّلامُ كانَ له أربعُ مئةِ امرأةٍ، وستُّ مئةِ سُرِّيَّةٍ، فقالَ يومًا: (لَأَطُوفَنَّ اللَّيلةَ على ألفِ امرأةٍ، فتَحْمِلُ كلُّ واحدةٍ منهنَّ بفارسٍ يُجاهدُ في سبيلِ اللهِ)، ولم يَسْتَثْنِ، فطافَ عليهنَّ، فلم تَحْمِلْ واحدةٌ منهنَّ إلا امرأةً واحدةً جاءَتْ بشِقِّ إنسانٍ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «والذي نَفْسي بيدِه، لوِ استَثْنى، فقالَ: إنْ شاءَ اللهُ؛ لَولَدَ له ما قالَ فُرْسانٌ، ولَجاهدوا في سَبيلِ اللهِ»[٣]، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وسلَّمَ.

***

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٦/ ٤٦٠).

(٢) كذا في النسخ، ولعل الصواب: «البخاري»، وهو إسحاق بن بشر، وقد رواه ابن عساكر في «تاريخه» من طريقه عن مقاتل.

(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٥٨). وفي إسناده إسحاق بن بشر البخاري، قال عنه ابن الجوزي: أجمعوا على أنه كذاب.

كتابُ الجِناياتِ

[٣٠٢] مسألةٌ

حديثُ: «مَن شرِبَ الخَمْرَ؛ لم تُقْبَلْ صَلاتُه أربعين صباحًا»، هل ورَدَ؟ وهل هو صَحيحٌ؟

الجوابُ

نعَمْ، أخرَجَه أحمدُ في «مُسْنَدِه»، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسائيُّ وغيرُهم مِن طُرُقٍ: عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ مرفوعًا: «مَن شرِبَ الخَمْرَ؛ لم تُقْبَلْ له صلاةٌ أربعين صباحًا، فإنْ تابَ؛ تابَ اللهُ عليه، فإنْ عادَ؛ لم تُقْبَلْ له صلاةٌ أربعين صَباحًا، فإنْ تابَ؛ تابَ اللهُ عليه، فإنْ عادَ؛ لم تُقْبَلْ له صَلاةٌ أربعين صَباحًا، فإنْ تابَ؛ تابَ اللهُ عليه، فإنْ عادَ؛ لم تُقْبَلْ له صلاةٌ أربعين صباحًا، فإنْ تابَ؛ لم يتُبِ اللهُ عليه، وكانَ حقًّا على اللهِ أنْ يَسْقِيَهُ مِن نهرِ الخَبالِ»[1]. لفظَ التِّرْمِذِيِّ، وقالَ: حديثٌ حسَنٌ.

وفي البابِ:

عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو: أخرجَه أحمدُ، والنَّسائيُّ بسندٍ صحيحٍ بهذا اللَّفظِ[2].

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٤٩١٧)، والترمذي (١٨٦٢) واللفظ له، والنسائي (٥٦٦٨)، والطبراني في «الكبير» (١٣٤٤٥) وغيرهم من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٦٧٧٣)، والنسائي (٥٦٧٠) وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو =

وأخرَجه البَزَّارُ والطَّبَرانيُّ مِن طُرُقٍ مُخْتَصَرًا(١).

وعن ابنِ عبَّاسٍ: أخرَجه الطَّبَرانيُّ بسندٍ حسَنٍ نحوَه.

وأخرَجه أيضًا بلفظِ: «كانَ نجِسًا أربعين يومًا» بدلَ: «لم تُقْبَلْ له صلاةٌ»، وبدَلَ: «فإنْ تابَ»: «فإنْ عادَ»(٢).

وعن أبي ذَرٍّ: أخرَجَه أحمدُ، والبَزَّارُ بنحوِه(٣).

وعن عِياضِ بنِ غَنْمٍ: أخرَجَه أبو يَعْلى، والطَّبَرانيُّ بسندٍ ضعيفٍ نحوَه أيضًا(٤).

= رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٦٩): رجال أحمد رجال الصحيح، خلا نافع بن عاصم، وهو ثقة.

(١) رواه البزار في «مسنده» (٢٤٦٩) من طريق نافع بن عاصم، و(٢٤٩٣) من طريق عبد الله الديلمي، كلاهما عن ابن عمرو رضي الله عنه، ورواه الطبراني في «الكبير، ج:١٣ ـ ١٤» (١٤١٧٣) من طريق مجاهد، و(١٤٣٦٠) من طريق نافع بن عاصم، وفي «الشاميين» (٧٤٣) من طريق القاسم أبي عبد الرحمن، ثلاثتهم عن ابن عمرو رضي الله عنه، بألفاظٍ متقاربةٍ مختصرًا وتامًّا.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٣٠١٥)، وفي «الشاميين» (٧٦٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٧١): فيه شهر بن حوشب، وحديثه حسن، وفيه ضعف.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢١٥٠٢)، والبزار في «مسنده» (٤٠٧٤). قال محققو «المسند»: صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف، عبيد الله بن أبي زياد ـ وهو القداح ـ، وشهر بن حوشب، فيهما ضعف، والأول أحسن حالًا، وابن عم أبي ذر مبهمٌ.

(٤) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٨٢٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠٠٩)، وأبو الشيخ في «جزء ما رواه الزبير» (١٣٣). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٧٠): فيه المثنى بن الصباح، وهو متروك، وقد وثقه أبو محصن حصين بن نمير، والجمهور على ضعفه.

وعن السَّائبِ بنِ يزيدَ: أخرَجَه الطَّبَرانيُّ بسندٍ ضعيفٍ مُخْتَصَرًا: «مَن شرِبَ مُسْكِرًا؛ لم يَقْبَلِ اللهُ له صلاةً أربعين يومًا»[1].

وعن أسماءَ بنتِ يزيدَ: أخرَجَه أحمدُ، والطَّبَرانيُّ بسندٍ حسنٍ بلفظِ: «لم يَرْضَ اللهُ عنه أربعين ليلةً»[2].

* * *

[٣٠٣] مسألةٌ

في الحديثِ: أُتِيَ ابنُ مسعودٍ برجلٍ نَشْوانَ، فقالَ: تَرْتِروهُ ومَزْمِزُوهُ، ثمَّ دعا بسَوْطٍ، فقُطِعَتْ ثمَرَتُه، ثمَّ دُقَّ رأسُه[3].

ما معنى هذه الألفاظِ؟

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٦٦٧٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٧١): فيه يزيد بن عبد الملك النوفلي، وهو متروك، ونقل عن ابن معين في رواية: لا بأس به، وضعفه في روايتين.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٧٦٠٣)، وابن أبي الدنيا في «ذم المسكر» (٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٤٢٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٦٩): فيه شهر بن حوشب، وهو ضعيف، وقد حسن حديثه، وبقية رجال أحمد ثقات.

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٣٥١٩)، والحميدي في «مسنده» (٨٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨٦٢٥)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٤٤٥)، والشاشي في «مسنده» (٧٨١)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٧٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٧٥٢٧) جميعهم من طريق يحيى بن عبد الله الجابر التيمي، عن أبي ماجد الحنفي، عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال البيهقي: قال أبو عبيد: وهذا الحديث بعض أهل العلم ينكره. قال [البيهقي]: لضعف يحيى الجابر، وجهالة أبي ماجدٍ.

الجوابُ

قالَ في «النِّهايةِ»: قولُه: (تَرْتِرُوهُ ومَزْمِزُوهُ)؛ أي: حرِّكوه لِيُسْتَنْكَهَ: هل يوجدُ منه رِيحُ الخمرِ أم لا. ويُروى: (تَلْتِلُوهُ)، ومعنى الكُلِّ: التَّحْرِيكُ[١].

وقالَ في حرفِ الميمِ: (مَزْمِزُوهُ): هو أنْ يُحَرَّكَ تحريكًا عَنيفًا، لعلَّه يُفيقُ مِن سُكْرِه ويَصْحو[٢].

قالَ: وثَمَرَةُ السَّوْطِ: طرَفُه الذي يكونُ في أسفلِه، وإنَّما دَقَّها لِتَلِينَ؛ تخفيفًا على الذي يُضْرَبُ[٣].

***

[٣٠٤] مسألةٌ

عن أيمنَ بنِ خُرَيمٍ قالَ: قامَ رسولُ اللهِ ﷺ خطيبًا، فقالَ: «يا أيُّها النَّاسُ، عدَلَتْ شهادةُ الزُّورِ إشراكًا باللهِ عزَّ وجلَّ» ثلاثًا، ثمَّ قرأَ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]»، مَن رواهُ مِن الأئمَّةِ؟ وما حالُه؟

الجوابُ

رواهُ أحمدُ في «مُسْنَدِه»، والتِّرْمِذِيُّ هكذا[٤]، وأيمنُ مُخْتَلَفٌ في صُحْبَتِه، فذكَرَه ابنُ مَنْدَهْ وغيرُه في الصَّحابةِ[٥].

---

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: ترر).

(٢) المصدر السابق (مادة: مزمز).

(٣) المصدر السابق (مادة: ثمر).

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (١٧٦٠٣)، والترمذي (٢٢٩٩)، والبغوي في «معجم الصحابة» (٧٠)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٥٣)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٣١٩). قال الترمذي: لا نعرف لأيمن بن خريم سماعًا من النبي ﷺ.

(٥) ذكره ابن عبد البر، وابن منده، وأبو نعيم في جملة الصحابة، وكذلك ابن قانع، وابن أبي خيثمة، =

وقالَ العِجْلِيُّ: تابعيٌّ، صالحٌ، ثقةٌ[١].

وليس له عند التِّرْمِذِيِّ غيرُ هذا الحديثِ.

وقد ورَدَ مِن روايةِ خُرَيمِ بنِ فاتِكٍ، وهو والِدُ أيمنَ، هكذا أخرَجَه أحمدُ، وأبو داودَ، وابنُ ماجَهْ[٢].

وقالَ يحيى بنُ مَعينٍ: إنَّه الصَّوابُ[٣]؛ أي: إنَّه مِن حديثِ خُرَيْمٍ، لا مِن حديثِ ابنِه أيمنَ.

وله شاهِدٌ عن ابنِ مسعودٍ قالَ: تَعْدِلُ شهادةُ الزُّورِ الشِّرْكَ باللهِ، ثمَّ تلا هذه الآيةَ. أخرَجَه سعيدُ بنُ منصورٍ، وابنُ جريرٍ، والطَّبَرانيُّ، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»[٤].

* * *

= والطبراني، والبغوي وغيرهم. انظر: «الإنابة» لمغلطاي (١/ ١٠٠).

(١) انظر: «الثقات» للعجلي (١/ ٧٥).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٨٨٩٨)، وأبو داود (٣٥٩٩)، وابن ماجه (٢٣٧٢)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٧٤٤)، وغيرهم. قال ابن حجر في «التلخيص» (٤/ ٣٤٩): إسناده مجهول.

(٣) انظر: «تاريخ ابن معين ـ رواية الدوري» (١٠/ ٤٠)، وفيه قوله: الحديث كما حدث به محمد بن عبيد، ومروان بن معاوية لم يقمه.

(٤) رواه ابن وهب في «تفسيره» (٣٠٥)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٥٣٩٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٠٣٨)، والطبري في «تفسيره» (١٦/ ٥٣٦)، والخلال في «السنة» (١٣٢٣)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (١٦٣)، والطبراني في «الكبير» (٨٥٦٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٢١). والحديث حسَّنَ إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٢٠٠). وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٤٥) أيضًا إلى: سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر.

كتابُ الأدَبِ والرَّقائقِ

[٣٠٥] مسألةٌ

قولُـه ﷺ: «لـو دُعِيـتُ إلـى كُـراعٍ؛ لَأَجَبْـتُ»[١]، هـل المـرادُ بالكُـراعِ مَوْضِعٌ مُعَيَّـنٌ بالمدينةِ؟

الجوابُ

الأَرْجَحُ أنَّ المرادَ بالكُراعِ في هذا الحديثِ: كُراعُ الدَّابَّةِ[٢].

وقيلَ: المرادُ به: مكانٌ بالحَرَّةِ.

ووقَعَ في بعضِ الكُتُبِ[٣] بلفظِ: «لو دُعِيتُ إلى كُراعِ الغَمِيمِ»، وردَّه النُّقَّادُ، وقالوا: إنَّه تحريفٌ[٤].

***

(١) رواه البخاري (٥١٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وهو مستدق الساق من الرِّجل، ومن حد الرسغ من اليد، وقيل: الكراع: ما دون الكعب من الدواب، وقال ابن فارس: كراع كل شيء طرفه. انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٤٥).

(٣) هو الغزالي في «الإحياء» (٢/ ١٤). قال القسطلاني في «إرشاد الساري» (٨/ ٧٥): لا أصل لهذه الزيادة، والمراد به المكان المعروف بين مكة والمدينة.

(٤) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (١٦/ ٢٨٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٤٦).

[٣٠٦] مسألةٌ

هل الأَفْضَلُ قولُ: (لا إلهَ إلَّا اللهُ)، أو (الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين)؟

وما الأفضلُ: الذِّكْرُ أو الحمدُ؟

الجوابُ

قالَ ﷺ: «أفضلُ الذِّكْرِ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأفضلُ الدُّعاءِ: الحمدُ للهِ»[1].

دلَّ هذا الحديثُ بمَنْطُوقِهِ على أنَّ كُلًّا مِن الكلِمَتَينِ أفضلُ نوعِه، ودلَّ بمفهومِه على أنَّ (لا إلهَ إلَّا اللهُ) أفضلُ مِن الحَمْدِ، فإنَّ نَوْعَ الذِّكْرِ أفضلُ مِن نَوْعِ الدُّعاءِ.

ودليلٌ آخرُ: روى ابنُ شاهِينَ في «السُّنَّةِ» بسَنَدٍ ضعيفٍ عن أنسٍ مرفوعًا: «التَّوحيدُ ثَمَنُ الجنَّةِ، والحَمْدُ ثَمَنُ كلِّ نِعْمَةٍ»[2].

---

(١) رواه الترمذي (٣٣٨٣)، وابن ماجه (٣٨٠٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٥٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٣٤) ـ وصححه ـ وغيرهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه. قال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٢٤١٥) عن أنس رضي الله عنه بلفظ: «التوحيد ثمن الجنة، والحمد ثمن كل نعمة، ويتقاسمون الجنة بأعمالهم»، وساق الغماري في «المداوي» (٣/ ٣٤٢) إسناده. وفي إسناده عصام بن طليق، ضعيف. وعزاه إلى ابن شاهين: المصنف أيضاً في «الدر المنثور» (١/ ٣٢).

وروى الشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (١٨٦) بإسنادٍ مسلسلٍ بآل البيت عن علي رضي الله عنه مرفوعًا: «التوحيد ثمن الجنة، والحمد لله وفاء شكر كل نعمة». وفيه أبو المفضل الشيباني، رافضي متهم بالوضع.

وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٣١٣)، وابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (١/ ٢٥٤)، والأبهري في «فوائده» (١٠)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٥٠)، وابن باكويه في «جزئه» (٣٥)، والسلفي في «الطيوريات» (٥٣٣) عن الحسن من كلامه بلفظ: ثمن الجنة: لا إله =

وهذا يدُلُّ على أنَّ (لا إلهَ إلَّا اللهُ) أفضلُ مِن (الحمدُ للهِ)؛ لأنَّ الجنَّةَ أفضلُ مِن جميعِ النِّعَمِ الدُّنْيَوِيَّةِ، فثمَنُها أفضلُ.

***

[٣٠٧] مسألةٌ مِن التَّكْرورِ

ما معنى قولِه ﷺ: «كانَ داودُ عليه السَّلامُ يأكُلُ خُبْزَ الشَّعيرِ بالمِلْحِ والرَّمادِ»(١)؟

= إلا الله. وصحح إسناده البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٨/ ٢٣١)، وقال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٢/ ٣٣٢): موقوف صحيح.

ورواه المحاملي في «أماليه» (٣٦٢) عن الحسن مرسلًا.

ورواه أبو نعيم في «صفة الجنة» (٥١)، وابن حاجي في «الأربعين» (٢٢)، وابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٣) عن أنس رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ، فقال: ما ثمن الجنة؟ قال: «لا إله إلا الله مخلصًا». وفي إسناده أبان بن فيروز العبدي، متروك الحديث، قال أبو حاتم: جالس الحسن، فكان يسمع من كلامه، فإذا حدث به؛ جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعًا وهو لا يعلم، انتهى. وهذا الحديث من هذا الباب.

ورواه ابن الفاخر في «موجبات الجنة» (١) عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «التوحيد ثمن الجنة». وفي إسناده عصام بن طليق، ضعيف.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٦٥) عنه مرفوعًا من طريق موسى بن إبراهيم بلفظ: «لا إله إلا الله ثمن الجنة». وقال: موسى بن إبراهيم شيخ مجهول، حدث بالمناكير عن قوم ثقات، أو من لا بأس بهم.

(١) الأثر ذكره ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (١٠/ ١٨٨) عن وهب بن منبه، والقاضي عياض في «الشفا» (١/ ١٥١) من غير إسناد، والقرطبي في «تفسيره» (١٥/ ١٨٦) عن الحسن وغيره، وعزاه السيوطي في «مناهل الصفا» (ص: ٨٧) إلى ابن أبي حاتم عن وهب بن منبه ومجاهد موقوفًا. =

وما العَهْدُ والوَعْدُ في حديثِ سيِّدِ الاستغفارِ[١]؟

وما معنى: «مَن قالَها مُوقِنًا»؟

الجوابُ

معنى أَثَرِ داودَ عليه السَّلامُ: أنَّه كانَ يَأْتَدِمُ بالمِلْحِ، ويخلِطُه بالرَّمادِ؛ مُبالغةً في التَّضَرُّعِ والتَّواضُعِ.

والعَهْدُ: ما أُخِذَ عليهم وهُمْ في عالِمِ الذَّرِّ يومَ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

والوعدُ: ما جاءَ على لسانِ النَّبيِّ ﷺ أنَّ: «مَن ماتَ لا يُشْرِكُ باللهِ شيئًا؛ دخَلَ الجنَّةَ»[٢].

ومعنى: «مَن قالَها مُوقِنًا»: مُخْلِصًا مُصَدِّقًا بثوابِها.

* * *

[٣٠٨] مسألةٌ

حديثُ: «أوَّلُ ما خلَقَ اللهُ القلَمُ»، هل ورَدَ؟ ومَن خرَّجَه؟ وهل هو صحيحٌ أم لا؟

الجوابُ

هو حديثٌ صحيحٌ، ورَدَ مِن روايةِ جماعةٍ مِن الصَّحابةِ:

فعن عُبادةَ بنِ الصَّامتِ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ أوَّلَ ما

= ورواه الثعلبي في «تفسيره» (٢٢/ ٥١٤) موقوفًا على الحسن. وفي إسناده إسحاق بن بشر، كذاب يضع الحديث.

(١) رواه البخاري (٦٣٩٦) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٧٤٨٧)، ومسلم (٩٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

خلَقَ اللهُ القلَمُ، فقالَ له: اكتُبْ، قالَ: يا ربِّ، ما أكتُبُ؟ قالَ: اكتُبِ القَدَرَ، وما هو كائِنٌ إلى الأبدِ».

رواهُ أحمَدُ في «مُسْنَدِه»، وأبو داودَ، والتِّرمِذِيُّ، وقالَ: حسنٌ صحيحٌ[1].

وعن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ أوَّلَ ما خلَقَ اللهُ القلَمُ، قالَ: ما أكتُبُ؟ قالَ: كلَّ شيءٍ كائنٍ إلى يومِ القِيامةِ».

رواهُ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» بسندٍ رجالُه ثِقاتٌ، إلَّا أنَّ فيه مُؤَمَّلَ بنَ إسماعيلَ، وثَّقَه ابنُ مَعينٍ وغيرُه، وضعَّفَه البُخاريُّ وغيرُه[2].

ورواهُ أيضًا بلفظِ: «لَمَّا خلَقَ اللهُ القلَمَ؛ قالَ له: اكتُبْ، فجرى بما هو كائِنٌ إلى قِيامِ السَّاعةِ». ورجالُه ثقاتٌ[3].

ورواهُ أيضًا موقوفًا عليه بلفظِ: إنَّ اللهَ خلَقَ العَرْشَ، فاستوى عليه، ثمَّ خلَقَ القلَمَ، فأمَرَه أنْ يجرِيَ بإذنِه، فقالَ: يا ربِّ، بمَ أَجْرِي؟ قالَ: بما أنا خالِقٌ وكائنٌ في خَلْقِي مِن قَطْرٍ، أو نباتٍ، أو نَفْسٍ، أو أثَرٍ، أو رِزْقٍ، أو أجَلٍ، فجرى القلمُ بما هو كائِنٌ إلى يومِ القِيامةِ.

---

(١) رواه الترمذي (٣٣١٩) من طريق عطاء، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه. وقال: حسن صحيح غريب، انتهى. وفي إسناده عبد الواحد بن سليم المالكي، قال عنه أحمد: حديثه منكر، وضعفه يحيى بن معين، وقال النسائي: ليس بثقة.

ورواه أحمد في «مسنده» (٢٢٧٠٥) من طريق الوليد بن عبادة، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه. قال محققو «المسند»: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن.

ورواه أبو داود (٤٧٠٠) من طريق أبي حفصة، عن عبادة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/ ١٢٨)، والحديث ليس في المطبوع من «المعجم الكبير».

(٣) الحديث رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٥٠٠). انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/ ١٩٠).

ورجالُه ثِقاتٌ إلَّا الضَّحَّاكَ بنَ مُزاحِمٍ، فوثَّقَه ابنُ حِبَّانَ، وقالَ: لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عبَّاسٍ، وضعَّفَه جماعةٌ[1].

ورواهُ ابنُ جَريرٍ، وابنُ أبي حاتمٍ مِن طُرُقٍ موقوفًا على ابنِ عبَّاسٍ بلفظِ: أوَّلُ ما خلَقَ اللهُ القَلَمُ، قالَ: ما أكتُبُ؟ قالَ: اكتُبِ القَدَرَ، فجرى بما يكونُ مِن ذلك اليومِ إلى قِيامِ السَّاعةِ[2].

رواهُ ابنُ جَريرٍ أيضًا: عن ابنِ عبَّاسٍ موقوفًا بلفظِ: إنَّ أوَّلَ شيءٍ خلَقَه اللهُ القَلَمُ، فأمَرَه كَتْبَ كلِّ شيءٍ»[3]. ورجالُه ثقاتٌ.

ورواهُ ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»: مِن طريقِ أبي عبدِ اللهِ مولى بني أُمَيَّةَ، عن أبي صالِحٍ، عن أبي هُريرةَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ أوَّلَ شيءٍ خلَقَه اللهُ القَلَمُ، ثمَّ خلَقَ النُّونَ، وهي الدَّواةُ، ثمَّ قالَ له: اكتُبْ ما يكونُ، أو ما هو كائِنٌ مِن عملٍ، أو رِزْقٍ، أو أثَرٍ، أو أجَلٍ، فكتَبَ ذلك إلى يومِ القِيامةِ»[4].

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٥٩٥). انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٢٤٧).

(٢) رواه الفريابي في «القدر» (٧٧)، والطبري في «تفسيره» (٢٣/ ١٤١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٩٣٦)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٩) جميعهم من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان الكوفي، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفًا.

(٣) رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١/ ١٤٢)، والطبري في «تفسيره» (٢٣/ ١٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٨١)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (١٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا باللفظ الذي أورده السيوطي.

وأما رواية الطبري الموقوفة على ابن عباس رضي الله عنهما؛ فرواها في «تفسيره» (٢٣/ ١٤١) بلفظ: أول ما خلق الله من شيء القلم، فقال له: اكتب، فقال: وما أكتب؟ قال: اكتب القدر، قال: فجرى بما هو كائن من ذلك إلى قيام الساعة. وروى عنه في مواضع أخرى من طرق غيره.

(٤) رواه الفريابي في «القدر» (١٨)، والآجري في «الشريعة» (٣٤٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١٣٦٤)، =

ورواهُ ابنُ جَريرٍ: مِن طريقِ مُعاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن أبيهِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، قالَ: لَوْحٌ مِن نُورٍ، وقلَمٌ مِن نُورٍ، يجري بما هو كائنٌ إلى يومِ القِيامةِ»[1].

* * *

[٣٠٩] مسألةٌ

حديثُ: «لَآيةٌ مِن كتابِ اللهِ خيرٌ مِن محمَّدٍ وآلِه»، مَن أخرَجَه مِن أئمَّةِ الحديثِ؟

الجوابُ

لم أقِفْ عليه[2].

* * *

= والواحدي في «الوسيط» (٤/ ٣٣٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٣٨٥). وفي إسناده الحسن بن يحيى الخشني، ضعيف الحديث.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ١٤٤)، وليس فيه قوله: «وقلم من نور»، وإنما أورده ابن كثير في «تفسيره» (٨/ ١٨٦) وقال: هذا مرسل غريب.

(٢) قال السخاوي في «الأجوبة المرضية» (٢/ ٨٦٠): لم أقف عليه الآن في شيء من الكتب المعتمدة، وكذا - فيما قيل - شيخي - ابن حجر - من قبلي، ولكن قد رأيتُه بخط بعض أصحابنا المحدثين ممن أخذ عن شيخنا في هامش نسخته من كتاب «تلخيص شيخنا لمسند الفردوس» من غير عزو لمخرجٍ، ولا ذكر صحابيٍّ، وهو شيء لا أعتمده، وزاد فيه: لأن القرآن كلام الله غير مخلوق. انظر أيضًا: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (١/ ٤١)، و«كشف الخفاء» للعجلوني (١/ ٢٧).

[٣١٠] مسألةٌ

حديثُ: «أحِبُّوا البَنين، فإنَّ البناتِ يُحْبِبْنَ أنفُسَهنَّ»، هل ورَدَ؟

الجوابُ

هذا لا يُعْرَفُ، ولم أقِفْ عليه في شيءٍ مِن كُتُبِ الحديثِ.

* * *

[٣١١] مسألةٌ

هل ورَدَ في الحديثِ: أنَّ نبيًّا مِن الأنبياءِ شكا الضَّعْفَ، فأمَرَه اللهُ بأكلِ البَيضِ؟

الجوابُ

نعَمْ، وهو ضعيفٌ جدًّا، رواهُ البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» مِن حديثِ ابنِ عُمرَ[١].

* * *

[٣١٢] مسألةٌ

هل ورَدَ في الحديثِ: «كما تكونون يُوَلَّى عليكم»؟

الجوابُ

نعَمْ، رواهُ ابنُ جُمَيْعٍ في «مُعْجَمِه» مِن حديثِ الحسَنِ، عن أبي بَكْرَةَ[٢].

---

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٥٠) بلفظ: «إن نبيًا من الأنبياء شكا إلى الله عز وجل الضعفَ، فأمره بأكل البيض». قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٦): وهذا الحديث سرقه من محمد بن يحيى بن ضرار جماعة، فحدثوه، وأدخل على أحمد بن الأزهر، عن أبي الربيع، فحدث به. قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٥٢) بعد إيراده حديث البيهقي: وهذه الطريق هي التي أشار إليها ابن الجوزي.

(٢) الحديث رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٠٦) مرسلاً عن أبي إسحاق السبيعي بلفظ: «كما =

وذكَرَ ابنُ الأَنْباريِّ[1] في بعضِ كُتُبِه: أنَّ الرِّوايةَ: «كما تكونوا» بحَذْفِ النُّونِ.

***

[٣١٣] مسألةٌ

حديثُ: «الخَلْقُ عِيالُ اللهِ، وأحَبُّهم إليه أنفَعُهم لِعِيالِه»، هل ورَدَ؟ وهل هو صحيحٌ؟ ومَن أخرَجَه؟

الجوابُ

وردَ مِن روايةِ أنسٍ، وابنِ مسعودٍ، وأبي هُريرةَ.

فحديثُ أنسٍ: أخرَجَه البَزَّارُ، وأبو يعلى، والطَّبَرانيُّ، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: مِن طريقِ يوسفَ بنِ عَطِيَّةَ، عن ثابِتٍ، عنه[2]. ويوسُفُ متروكٌ.

= تكونوا؛ كذلك يؤمَّرْ عليكم». قال البيهقي: هذا منقطع، وراويه يحيى بن هاشم، وهو ضعيف.
ورواه ابن جميع الصيداوي في «معجمه» (ص: ١٤٩)، ـ ومن طريقه أبو طاهر السلفي في «الطيوريات» (١٣١٨) ـ، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٥٧٧) عن الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعًا. قال أبو طاهر السلفي فيما نقله عنه الزيلعي في «تخريج الكشاف» (١/ ١٨٣): هذا حديث رواه أحمد بن إبراهيم بن عثمان بن المثنى، عن الكرماني بن عمرو، عن المبارك بن فضالة، والمبارك ـ وإن ذكر بشيء من الضعف ـ؛ فإن العهدة على من رواه عنه، فإن فيهم جهالة.

(١) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر ابن الأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وكان صدوقًا، دينًا من أهل السنة، صنف كتبًا كثيرةً في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، توفي سنة ٣٢٨هـ. انظر: «إنباه الرواة» للقفطي (٣/ ٢٠١).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (٧٦)، والحارث في «مسنده» (٩١١)، والبزار في «مسنده» (٦٩٤٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٣١٥)، والطبراني في «مكارم الأخلاق» (٨٧)، وابن عدي في «الكامل» (٨/ ٤٨٠)، والمخلص في «المخلصيات» (١٧٦٣)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (١٣٠٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٤٦).

وحديثُ ابنِ مسعودٍ: أخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»، والأَصْبَهانيُّ في «تَرْغِيبِه»: مِن طريقِ الحَكَمِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عنه[١].

وحديثُ أبي هُريرةَ: أخرَجَه الدَّيْلَمِيُّ في «مُسْنَدِ الفِرْدَوسِ»: مِن طريقِ أبي الهَيْثَمِ السَّلِيلِ بنِ موسى بن سَلِيلٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، عن بِشْرِ بنِ [رافعٍ][٢]، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن أبي سلَمةَ، عنه بلَفْظِ: «الخَلْقُ كلُّهم عِيالُ اللهِ وتحت كنَفِه، فأَحَبُّ الخَلْقِ إلى اللهِ مَن أحسَنَ إلى عِيالِه، وأبغَضُ الخَلْقِ إلى اللهِ مَن ضيَّقَ على عِيالِه»[٣].

***

[٣١٤] مسألةٌ

حديثُ: «لا تُظْهِرِ الشَّماتةَ بأخيكَ، فيَرْحَمَه اللهُ، ويَبْتَلِيَكَ»، هل ورَدَ؟

الجوابُ

نعَمْ، أخرَجَه التِّرْمِذيُّ مِن حديثِ واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ، وحسَّنَه[٤].

---

(١) رواه الشاشي في «مسنده» (٤٣٥)، وابن حبان في «المجروحين» (٩٠٩)، والطبراني في «الأوسط» (٥٥٤١)، وفي «الكبير» (١٠٠٣٣)، وابن عدي في «الكامل» (٨/ ٥٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٤٨)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٣٨)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٢٨) وقال: هذا حديث لا يصح، قال يحيى: موسى بن عمير ليس بشيء، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه.

(٢) في النسخ: «نافع»، وهو تصحيف، والمثبت من مصدر التخريج وكتب التراجم.

(٣) رواه الديلمي في «مسنده» كما في «زهر الفردوس» لابن حجر (١٥٧٣). قلت: في إسناده بشر بن رافع، ضعيف.

(٤) لم يتوسع الإمام السيوطي في تخريجه ـ على خلاف عادته ـ مع مسيس الحاجة إليه في تبيان درجة =

= الحديث، فقد حكم عليه بالضعف والوضع جماعة من العلماء:

- فالحديث رواه الترمذي (٢٥٠٦) من طريق عمر بن إسماعيل بن مجالد، قال: ثنا حفص بن غياث، عن برد بن سنان، عن مكحول، عن واثلة مرفوعًا، وقال: حسن غريب.

ورواه من طريق عمر بن إسماعيل المذكور: أبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٢٠٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٣٥٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٣٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٢٤).

قال ابن الجوزي: لا يصح عن رسول الله ﷺ، عمر بن إسماعيل لا يعد، وقال يحيى: ليس بشيء، كذاب، رجل سوء خبيث، وقال الدارقطني: متروك.

- ورواه الترمذي (٢٥٠٦)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٦١٢)، والطبراني في «الأوسط» (٣٧٣٩)، وفي «الكبير» (١٢٧) وفي «مسند الشاميين» (٣٨٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ١٨٦)، وابن بشران في «أماليه» (١٦١٧)، والقضاعي في «مسنده» (٩١٧)، وابن حبان في «المجروحين» (١٥/ ٢١٧) من طريق القاسم بن أمية الحذاء [وعند الترمذي: أمية بن القاسم الحذاء، وهو خطأ كما نص عليه المزي في «تحفة الأشراف» (٩/ ٧٩)]، حدثنا حفص بن غياث، به.

قال ابن حبان: القاسم بن أمية شيخ يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال: هذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ.

وقال أبو حاتم: ليس به بأس، صدوق، وقال أبو زرعة: كان صدوقًا.

قال ابن حجر في «التهذيب» (٨/ ٣٠٨): وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان له.

قلت: لم ينفرد أمية بن القاسم في روايته عن حفص، بل تابعه:

١ - السري بن عاصم، فيما رواه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (٨١٣)، والأشيب في «جزئه» (٥٤).

قال ابن حبان: السري بن عاصم، يسرق الحديث، ويرفع الموقوفات، لا يحل الاحتجاج به، ثم روى الحديث وقال: رواه القاسم بن أمية، عن حفص بن غياث، فسرقه.

٢ - فهد بن حبان أبو بكر، فيما رواه المخلص في «المخلصيات» (١٥١٠)، والفسوي في «مشيخته» =

[٣١٥] مسألةٌ

هل ورَدَ: أنَّ (سَعْفَص) نهرٌ في السَّماءِ يخرُجُ مِن خلالِ الجنَّةِ؟

الجوابُ

لم أقِفْ على ذلك.

* * *

[٣١٦] مسألةٌ

هل ورَدَ أنَّ آدمَ عليه السَّلامُ والطَّبَقَةَ الأُولى مِن أولادِه كانوا سِتِّينَ ذِراعًا، والثَّانيةَ أربعِينَ، والثَّالثةَ عشرين، والرَّابعةَ سبعةَ أذرُعٍ؟

الجوابُ

هذا العدَدُ المخصوصُ في الطَّبَقاتِ لم يَرِدْ، وإنَّما ورَدَ أنَّ طُولَ آدمَ كانَ ستِّينَ ذِراعًا، وأنَّ مَن بعده تناقَصَ، ولم يزَلِ النَّاسُ يَتناقَصون[1].

= (٧٦)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٥١٨). قلت: فهد بن حبان ضعيف الحديث، قال عنه أبو زرعة: منكر الحديث، ووهاه أبو داود السجستاني، وقال البخاري: يتكلمون فيه.

قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٦٩): لا يصح. وقال القزويني كما في «مصابيح السنة» للبغوي (١/ ٧٩): حديث موضوع، ونازع في ذلك العلائي في «النقد الصحيح» (١/ ٣٩) فقال: وهو حسن كما قال الترمذي. وقال الزبيدي في «إتحاف السادة»: والحق مع العلائي، فالحديث له أصل، لا كما قاله ابن الجوزي.

وللحديث شاهد رواه الترمذي (٢٥٠٥) وغيره عن معاذ رضي الله عنه مرفوعًا: «من عير أخاه بذنب؛ لم يمت حتى يعمله»، وفي إسناده محمد بن الحسن الهمداني، متروك متهم بالكذب.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١/ ٢٧٦) بلفظ: «لا تشمت بالمصيبة، فيرحمه الله ويبتليك».

(١) روى البخاري (٣٣٢٦)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «خلق الله =

[٣١٧] مسألةٌ

«اللَّهُمَّ اهْدِ قُريشًا، فإنَّ عِلْمَ العالِمِ منهم يسَعُ طبَقاتِ الأرضِ»، مَن رواهُ؟

الجوابُ

رواهُ أبو يعلى في «مُسْنَدِه»: مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، وسنَدُه جيِّدٌ(١).

* * *

[٣١٨] مسألةٌ

حديثُ: «أنا جَدُّ كلِّ تَقِيٍّ»، هل ورَدَ؟

الجوابُ

لا أَعْرِفُه.

* * *

= آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا» ثم قال: «فلم يزل الخلق ينقص بعدُ حتى الآن».

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٥٨) من طريق أبي يعلى، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٦٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا. قال ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (١/ ٤٦٢): رواه إسماعيل بن مسلم المكي، عن عطاء، عن ابن عباس، وإسماعيل هذا متروك الحديث.

وقال ابن حجر في «توالي التأسيس» (ص: ٤٤): هذا رجاله رجال الصحيح، إلا إسماعيل، ففيه مقال، وقد أخرج أحمد بعضه بسند جيد من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس. قال البيهقي [في «مناقب الشافعي» (١/ ٢٧)]: إذا ضمت طرق هذا الحديث بعضها إلى بعض؛ أفاد قوة وعرف أن للحديث أصلًا. قلت: وهو كما قال. انتهى.

ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٢٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٩٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. وفي إسناده عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي، ضعيف واهٍ.

ورواه الفاكهي في «أخبار مكة» (٢٧٥٧) عن مجاهد مرسلًا، وعن الحسن بن مسلم (٢٨٥٥) مرسلًا.

[٣١٩] مسألةٌ

حديثُ: «مَن جلَسَ فوق عالِمٍ بغيرِ إِذْنِه؛ فكأنَّما جلَسَ على المُصْحَفِ»، هل له أَصْلٌ؟

الجوابُ

لا أَصْلَ له.

* * *

[٣٢٠] مسألةٌ

حديثُ: «مَن بَشَّ في وَجْهِ ذِمِّيٍّ؛ فكأنَّما لَكَزَني في جَنْبِي»، هل له أَصْلٌ؟

الجوابُ

لا أصلَ له.

* * *

[٣٢١] مسألةٌ

هل ورَدَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ ليلةَ الإسراءِ اطَّلَعَ على النَّارِ، فرأى فيها رجلًا عليه حُلَلٌ خُضْرٌ، ويُرَوَّحُ عليه بمَراوِحَ، فقالَ: يا جِبْرِيلُ، مَن هذا؟ فقالَ: هذا حاتِمٌ الطَّائيُّ؟

وهل ورَدَ أنَّ شجرةً كانَتْ في بُسْتانٍ، فقُطِعَتْ نِصْفَينِ، فجُعِلَ منها نصفٌ في القِبْلةِ، والآخَرُ في مِرْحاضٍ، فشكا إلى ربِّه، فأَوْحى إليه: لئن لم تَنْتَهِ؛ لَأَجْعَلَنَّكَ في مجلسِ قاضٍ لا يعرِفُ الشَّرْعَ.

الجوابُ

هذان باطِلانِ.

[٣٢٢] مسألةٌ

حديـثُ: أنَّ رجُـلًا قـالَ: يـا رسـولَ اللهِ، أَيْـشِ هو الـذي يخفى؟ قالَ: «شـيءٌ لا يكـونُ».

وحديثُ: «كفى بالمَرْءِ إِثْمًا أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سمِعَ»، هل هُما صَحيحانِ؟

الجوابُ

الأوَّلُ: باطِلٌ، والثَّاني: صَحيحٌ، أخرَجه مُسْلِمٌ في «صَحيحِه»[1].

* * *

[٣٢٣] مسألةٌ

حديثُ: «مَن لبِسَ ثوبَ شُهْرَةٍ»، كيف لَفْظُه؟ ومَن رواهُ؟

الجوابُ

رواهُ أبو داودَ، وابنُ ماجَهْ: مِن حديثِ ابنِ عُمرَ بلفظِ: «مَن لبِسَ ثوبَ شُهْرَةٍ؛ ألبَسَه اللهُ يومَ القِيامةِ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ»[2].

ورواهُ ابنُ ماجَهْ: مِن حديثِ أبي ذَرٍّ بلفظِ: «مَن لبِسَ ثوبَ شُهْرَةٍ؛ أعرَضَ اللهُ عنه حتى يضَعَه متى وضَعَه»[3].

---

(١) رواه مسلم (٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٥٦٦٤)، وأبو داود (٤٠٢٩) وابن ماجه (٣٦٠٦)، وغيرهم. قال محققو «المسند»: حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف شريك بن عبد الله النخعي، وهو متابع، وبقية رجاله ثقات.

(٣) رواه ابن ماجه (٣٦٠٨). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٩٠): هذا إسناد حسن، العباس بن يزيد مختلف فيه، انتهى. وقد تابعه روح بن عبد المؤمن، كما رواه أبو نعيم في «الحلية» =

[٣٢٤] مسألةٌ

روى الطَّبَرِيُّ في «تاريخِه الكَبيرِ»، والمَسعوديُّ في «تاريخِه» وغيرُهما: أنَّ أوَّلَ مَن رمى بالقَوْسِ العَرَبيَّةِ آدمُ عليه السَّلامُ، وذلك أنَّه لَمَّا أمرَه اللهُ بالزِّراعةِ حين أُهْبِطَ مِن الجَنَّةِ وزَرَعَ؛ أرسَلَ اللهُ طائِرَينِ عليه يأكُلانِ ما زرَعَ، ويُخرِجانِ ما بذَرَ، فشكا إلى اللهِ ذلك، فهبَطَ عليه جِبْرِيلُ وبيَدِه قوسٌ ووَتَرٌ وسَهْمانِ، فقالَ آدمُ: ما هذا يا جِبْرِيلُ؟ فأعطاهُ القَوْسَ، وقالَ: هذا قُوَّةُ اللهِ، وأعطاهُ الوتَرَ، وقالَ: هذه شِدَّةُ اللهِ، وأعطاهُ السَّهْمَينِ، وقالَ: هذه نِكايَةُ اللهِ، وعلَّمَه الرَّمْيَ بهما، فرمى الطَّائِرَينِ، فقتَلَهما، وجعلَها عُدَّةً في غُرْبَتِه، وأُنْسًا عند[1] وَحْشَتِه، ثمَّ صارَ إلى إبراهيمَ الخليلِ، ثمَّ إلى ولَدِه إسماعيلَ[2].

وفي روايةٍ: قالَ له جِبْرِيلُ: خُذْها ونش آب[3]، ومنه اشتُقَّ اسمُ (النُّشَّابِ).

واختُلِفَ في قوسِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ: هل هي القوسُ التي هبَطَتْ على آدمَ مِن الجنَّةِ أو غيرُها؟

فمِنهم مَن قالَ: إنَّها هي، وإنَّ آدمَ خبَّأَها كما خبَّأَ عصا موسى.

ومنهم مَن قالَ: إنَّها غيرُها، وإنَّ اللهَ أهبَطَ على إبراهيمَ قوسًا مِن الجنَّةِ.

= (٤/ ١٩٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٨٢٠).

(١) في (د) و(ج) و(ح): «في».

(٢) لم أقف على الأثر في «تاريخ الطبري» ولا في «مروج الذهب» للمسعودي، وقد أورده ابن القيم في «الفروسية» (ص: ٣٩٣)، وعزاه إلى الطبري في «تاريخه».

(٣) جاء في هامش (ث) و(ض): «هو لفظ سرياني»، ورُسمت (آب) بالمد هكذا.

وكانَ ولدُه إسماعيلُ أرمى أهلِ زمانِه، وعنه أُخِذَ الرَّمْيُ بأرضِ الحِجازِ، والذي ذُكِرَ أنَّ إبراهيمَ صنَعَها هي قوسُ النَّبْعِ.

وصحَّ: «أنَّ تَرْكَ الرَّمْيِ بعد تعلُّمِه معصيةٌ». رواهُ مُسْلِمٌ مِن حديثِ عُقْبَةَ بنِ عامِرٍ.

وثبَتَ أنَّه ﷺ رمى بالقَوْسِ، وركِبَ الخَيْلَ مُسْرَجةً ومُعَرَّاةً، وتقلَّدَ بالسَّيفِ، وطعَنَ بالرُّمْحِ، وكان عنده ثلاثُ قِسِيٍّ: قوسٌ تُدعى: (الرَّوْحاءَ)، وقوسٌ تُسَمَّى: (البَيْضاءَ)، وقوسٌ تُسَمَّى: (الصَّفْراءَ).

وقالَ: «إنَّ اللهَ لَيُدْخِلُ بالسَّهْمِ الواحِدِ ثلاثةَ نفَرٍ الجنَّةَ صانِعَه المُحْتَسِبَ فيه الخَيْرَ، والرَّامِيَ به، ومُنْبِلَه، وارْمُوا وارْكَبُوا، وأنْ تَرْمُوا أحبُّ إليَّ مِن أنْ تَرْكَبوا، وكلُّ شيءٍ يَلْهو به المؤمنُ باطِلٌ، إلَّا تأديبَه فرَسَه، ورَمْيَه عن قوسِه، ومُلاعَبَتَه امرأَتَه»، فهل هذه الأخبارُ صحيحةٌ؟

بيِّنُوا ذلك، وإنْ كانَ عندكم زيادةٌ؛ فتَفَضَّلوا بها.

الجوابُ

أمَّا المنقولُ عن الطَّبَرِيِّ أوَّلًا؛ فلم أرَ له أَصْلًا في الحديثِ، وراجَعْتُ «تاريخَ الطَّبَرِيِّ» في ترجمةِ آدمَ وإبراهيمَ وإسماعيلَ عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، فلم أجِدْهُ فيه، ولا يَبْعُدُ صحَّتُه، فإنَّ اللهَ تعالى علَّمَ آدمَ عِلْمَ كلِّ شيءٍ.

وقد ورَدَ الحديثُ بأنَّ أوَّلَ مَن نطَقَ بالعربيَّةِ إسماعيلُ[1]، ورأيتُ مَن صرَّحَ

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠٢٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٠٣) موقوفًا على ابن عباس رضي الله عنهما. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بأن عبد العزيز بن عمران واهٍ، وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، ضعيف، قال عنه البخاري: منكر الحديث. =

بأنَّ أوَّلَ مَن تكلَّمَ بها آدمُ، حتى تقادَمَتِ العربيَّةُ، فحُرِّفَتْ، وصارَتْ سُرْيانِيَّةً، فجاءَ إسماعيلُ، وفتَقَ اللهُ لِسانَه بها.

وأمَّا حديثُ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ؛ فهو في «صحيحِ مُسلمٍ» كما ذُكِرَ(١).

وأمَّا كونُه ﷺ رمى بالقوسِ، وركِبَ الخيلَ؛ فصَحيحٌ ثابِتٌ في الأحاديثِ المشهورةِ، ومِن رُكوبِه الخيلَ مُعْرَوْراتٍ رُكوبُه فرَسَ أبي الدَّحْداحِ ليلةَ فزَعِ أهلِ المدينةِ، ثمَّ رجَعَ وهو يقولُ: «لن تُراعوا، لن تُراعوا»(٢).

وأمَّا تقلُّدُه السَّيْفَ(٣).

= قال ابن الملقن في «التوضيح» (١٩/ ٣٩٨): ذكر ابن إسحاق، عن أبي ذر مرفوعًا: أن إسماعيل أول من كتب بالعربية، قال: هو أصح من رواية من روى أنه أول من تكلم بها، وفي «أدب الكاتب» للنحاس من حديث علي بإسناده مرفوعًا: «أول من أنطق الله لسانه بالعربية المبينة إسماعيل، وهو ابن أربع عشرة سنة»، وأثنى أبو عبيدة على إسناده، وذكر أبو عمر له متابعًا في كتاب «القصد والأمم»، وقال ابن سعد: أخبرنا الأسلمي عن غير واحد من أهل العلم أن إسماعيل ألهم من يوم ولد لسان العرب.

(١) روى مسلم (١٩١٩) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه يرفعه: «من علم الرمي، ثم تركه؛ فليس منا»، أو: «قد عصى».

(٢) لفَّق المصنف بين حديثين:

الأول: رواه البخاري (٦٠٣٣) من حديث أنس رضي الله عنه، أن أهل المدينة فزعوا ذات ليلة، فانطلق الناس قبل الصوت، فاستقبلهم النبي ﷺ قد سبق الناس إلى الصوت، وهو يقول: «لن تراعوا، لن تراعوا»، وهو على فرس لأبي طلحة عُرِيٍ ما عليه سرج.

والثاني: رواه مسلم (٩٦٥) أن النبي ﷺ صلى على ابن الدحداح، ثم أتي بفرسٍ عريٍ، فعقله رجل فركبه. الحديث.

وفي كليهما شاهد على المسألة.

(٣) في جميع النسخ هنا بياض من الأصل، فلعل السيوطي أراد مراجعة المسألة، ثم لم يعد إليها، والله =

وأمَّا حديثُ: «إنَّ اللهَ لَيُدْخِلُ بالسَّهمِ الواحِدِ» الحديثَ بطُولِه؛ فأخرَجَه أبو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسائيُّ مِن حديثِ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ[١]، والطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ» مِن حديثِ أبي هُريرةَ[٢]، وله شواهِدُ كثيرةٌ[٣].

وأمَّا زيادةٌ على ذلك إجابةً لِما التمَسَ السَّائلُ؛ فروى ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «الرَّمْيِ»: مِن طريقِ الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحمٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: أوَّلُ مَن عمِلَ القِسِيَّ إبراهيمُ، عمِلَ لإسماعيلَ قوسًا، ولإسحاقَ قوسًا، فكانوا يَرْمُون بهما، فعلَّمَهم الرَّمْيَ، وكانَ أوَّلَ مَن اتَّخَذَ القوسَ الفارسيَّةَ نُمْرودُ[٤].

ورُوِيَ مِن حديثِ أبي [رافعٍ][٥] مرفوعًا: «حقُّ الولدِ على الوالدِ: أنْ يُعَلِّمَه الكتابةَ، والسِّباحةَ، والرَّمْيَ»[٦].

= أعلم، وعلى كلٍّ، فإن تقلد النبي ﷺ للسيوف معلوم مشتهر، وقد أوصل العينيُّ عدد سيوفه ﷺ إلى عشرة، وسماها. انظر: «عمدة القاري» (١٣/ ١٨٢).

(١) رواه أبو داود (٢٥١٣)، والترمذي (١٦٣٧)، والنسائي (٣١٤٦)، وابن ماجه (٢٨١١)، وغيرهم. قال الترمذي: حديث حسن.

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٣٠٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢٤٦٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٦٩): فيه سويد بن عبد العزيز، قال أحمد: متروك، وضعفه الجمهور، ووثقه دحيم، وبقية رجاله ثقات.

(٣) قال الترمذي (٣/ ٢٢٦): وفي الباب: عن كعب بن مرة، وعمرو بن عبسة، وعبد الله بن عمرو.

(٤) عزاه إلى ابن أبي الدنيا: السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٨٣)، ورواه ابن الجوزي في «المنتظم» (١/ ٢٧٤) بإسنادٍ فيه يمان بن سعيد، ضعفه الدارقطني وغيره.

(٥) تصحفت في النسخ إلى «نافع»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٦) رواه البيهقي في «الكبرى» (١٩٧٤٢) وقال: حديث ضعيف، عيسى بن إبراهيم الهاشمي هذا من شيوخ بقية، منكر الحديث، ضعفه يحيى بن معين، والبخاري، وغيرهما.

وقد تابعه الجراح بن منهال فيما رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢٥٩/٥)، وأبو نعيم في =

وفي «الصَّحيحِ»: «ارمُوا بني إسماعيلَ، فإنَّ أباكم كانَ رامِيًا»(١).

وفي «صَحيحِ مسلمٍ» في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]: «ألا إنَّ القُوَّةَ الرَّمْيُ». قالَها ثلاثًا(٢).

وروى الطَّبَرانيُّ: مِن حديثِ أبي الدَّرْداءِ: «مَن مشى بين الغرَضَينِ؛ كانَ له بكُلِّ خَطْوَةٍ حسنةٌ»(٣).

وروى ابنُ أبي الدُّنيا: مِن حديثِ أبي هُريرةَ: «تعلَّمُوا الرَّمْيَ، فإنَّ بين الهدَفَينِ روضةً مِن رياضِ الجنَّةِ»(٤).

وروى الطَّبَرانيُّ في «الصَّغيرِ»: عن عائشةَ مرفوعًا: «ما على أحدِكم إذا ألَحَّ به هَمُّه أنْ يتقلَّدَ قوسَه، فينْفِيَ بها همَّه»(٥).

= «الحلية» (١/ ١٨٤)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٣٢) وقال: هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: كان الجراح رجل سوء، كذاب، قال يحيى: ليس حديثه بشيء.

(١) رواه البخاري (٢٨٩٩) من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (١٩١٧) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٣) رواه الطبراني في «فضل الرمي وتعليمه» (٤٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٦٩): فيه عثمان بن مطر، وهو ضعيف.

(٤) قال ابن حجر في «التلخيص» (٤/ ٣٠٢): لم أجده هكذا إلا عند صاحب «مسند الفردوس» (٢٢٤٥) من جهة ابن أبي الدنيا بإسناده، عن مكحول، عن أبي هريرة رفعه، وإسناده ضعيف، مع انقطاعه.

(٥) رواه الطبراني في «الصغير» (١١٥٨)، وفي «فضل الرمي» (٢٦)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٢٣٠)، والديلمي في «الفردوس» (٦٣٤٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٦٩): فيه محمد بن الزبير الزبيدي، وهو ضعيف جدًا، انتهى. وفيه أحمد بن يزيد بن عبد الله الجمحي، قال الأزدي: لا يكتب حديثه، وأورد الذهبيُّ هذا الحديث في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦٤) من جملة مناكيره.

وأسانيدُها ضعيفةٌ.

وروى في «الكَبيرِ»: مِن حديثِ أبي عمرٍو الأنصاريِّ البَدْرِيِّ: «مَن رمى بسَهْمٍ في سبيلِ اللهِ ـ قصَّرَ أو بلَّغَ ـ؛ كانَ له نورًا يومَ القيامةِ»(١). وسندُه ضعيفٌ أيضًا.

والأحاديثُ المُتَعَلِّقَةُ بالرَّمْيِ كثيرةٌ، وقد أَلَّفْتُ كتابًا في الرَّمْيِ سمَّيْتُه: «غَرْسَ الأَنْشابِ في الرَّمْيِ بالنُّشَّابِ»، وكتابًا في الخَيْلِ سمَّيْتُه: «جَرَّ الذَّيْلِ في عِلْمِ الخَيْلِ»(٢).

***

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٩٥١)، ومن طريقه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦٩٠٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٧٠): فيه عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو ضعيف.

(٢) وهما مطبوعان ضمن هذا المجموع بحمد الله؛ «غرس الأنشاب في الرمي بالنشاب» ضمن مجموعة الحديث الشريف، ورسالة: «جر الذيل في علم الخيل» ضمن كتاب: «ديوان الحيوان» في مجموعة اللغة العربية.

القول الجلي في حديث الولي

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

[٣٢٥] مسألةٌ

الحديثُ الذي أخرَجَه البَغَوِيُّ في تفسيرِ سُورةِ (شُورى)، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، عن جِبْرِيلَ، عن اللهِ، يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: «مَن أهانَ لي وَلِيًّا؛ فقد بارَزَني بالمُحاربةِ، وإنِّي لَأَغْضَبُ لأوليائي كما يَغْضَبُ اللَّيْثُ الحَرِدُ.

وما تقرَّبَ إليَّ عبدي المؤمنُ بمِثْلِ أداءِ ما افترَضْتُ عليه.

وما يزالُ عبدي المؤمنُ يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتى أُحِبَّه، فإذا أحْبَبْتُه؛ كنتُ له سَمْعًا وبصَرًا ويدًا ومُؤَيِّدًا، إنْ دعاني أَجَبْتُه، وإنْ سألَني أَعْطَيْتُه.

وما ترَدَّدْتُ في شيءٍ أنا فاعِلُه تَرَدُّدي في قَبْضِ رُوحِ عبدي المؤمنِ، يَكْرَه الموتَ، وأكرَهُ مَساءَتَه، ولا بُدَّ له منه.

وإنَّ مِن عبادي المؤمنين لَمَن يَسْأَلُني البابَ مِن العِبادةِ، فأَكُفُّه عنه أنْ لا يدخُلَه عُجْبٌ، فيُفْسِدَه ذلك.

وإنَّ مِن عبادي المؤمنين لَمَن لا يُصْلِحُ إيمانَه إلَّا الغِنى، ولو أَفْقَرْتُه؛ لَأفْسَدَه ذلك، وإنَّ مِن عبادي المؤمنين لَمَن لا يُصْلِحُ إيمانَه إلَّا الفقرُ، ولو أَغْنَيْتُه؛ لَأَفْسَدَه ذلك.

وإنَّ مِن عبادي المؤمنين لَمَن لا يُصْلِحُ إيمانَه إلَّا الصِّحَّةُ، ولو أَسْقَمْتُه؛ لَأَفْسَدَه

ذلك، وإنَّ مِن عبادي المؤمنين لَمَن لا يُصْلِحُ إيمانَه إلَّا السَّقَمُ، ولو أَصْحَحْتُه؛ لَأَفْسَدَه ذلك.

إنِّي أُدَبِّرُ أَمْرَ عبادي بعِلْمِي بقُلوبِهم، إنِّي عليمٌ خبيرٌ».

مَن أخرَجَه مِن الأئمَّةِ؟ وما حالُه؟

الجوابُ

هذا الحديثُ أخرَجَه ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «الأولياءِ»، قالَ: حدَّثَنا الهَيْثَمُ بنُ خارِجَةَ، والحَكَمُ بنُ موسى، قالا: حدَّثَنا الحسَنُ بنُ يحيى الخُشَنِيُّ، عن صدَقَةَ الدِّمَشْقِيِّ، عن هِشامٍ الكِنانيِّ، عن أنسٍ بطُولِه ولَفْظِه[١].

وأخرَجَه أبو نُعَيمٍ في «الحِلْيَةِ» في ترجمةِ الحَسَنِ بنِ يحيى الخُشَنِيِّ قالَ: [حدَّثَنا أبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ الحسَنِ][٢]، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شَيْبَةَ، ثنا عبدُ الجَبَّارِ بنُ عاصِمٍ.

(ح): وحدَّثَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ الحُسينِ الآجُرِّيُّ، ثنا أحمدُ بنُ يحيى الحُلْوانِيُّ.

(ح): وحدَّثَنا مَخْلَدُ بنُ جعفرٍ، ثنا أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ يزيدَ البَراثِيُّ، قالا: ثنا الحكَمُ بنُ موسى، قالَ: ثَنا الحسنُ بنُ يحيى الخُشَنِيُّ، به بطُولِه ولَفْظِه، وقالَ: غَريبٌ مِن حديثِ أنسٍ، لم يَرْوِه عنه على هذا السِّياقِ إلَّا هشامٌ، وعنه صدَقَةُ، تفرَّدَ به الحسَنُ[٣].

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (١)، والأصبهاني في «الترغيب» (٢٠٥). قال ابن رجب في «جامع العلوم» (٢/ ٣٣٢): الخشني وصدقة ضعيفان، وهشام لا يعرف، وسئل ابن معين عن هشام هذا: من هو؟ قال: لا أحد، يعني: لا يعتبر به.

(٢) ما بين معكوفتين ليس في مطبوعة «حلية الأولياء»، وهي في جميع النسخ المعتمدة لدينا.

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣١٨).

والحسَنُ بنُ يحيى، قالَ الذَّهَبِيُّ: ترَكوه، وقالَ أبو حاتمٍ: صَدوقٌ سيِّئُ الحِفْظِ، وقالَ دُحَيْمٌ: لا بأسَ به[١].

وروى الطَّبَرانيُّ في «الأَوْسطِ»: مِن طريقِ عُمرَ بنِ سعيدٍ الدِّمَشْقِيِّ، وهو ضَعيفٌ[٢]، عن صدَقَةَ بنِ عبدِ اللهِ أبي مُعاويةَ، عن عبدِ الكريمِ الجَزَرِيِّ، عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قالَ اللهُ تعالى: مَن أهانَ لي وَلِيًّا؛ فقد بارَزَني بالمُحاربةِ، وإنِّي لَأَسْرَعُ شيءٍ إلى نُصْرَةِ أوليائي، إنِّي لَأَغْضَبُ لهم كما يَغْضَبُ اللَّيْثُ الحَرِدُ». هكذا رواهُ مُخْتَصَرًا[٣].

ثمَّ إنَّ لِأَصْلِ الحديثِ شواهِدَ:

منها: ما أخرَجَه البُخاريُّ في «صَحيحِه»: مِن طريقِ خالِدِ بنِ مَخْلَدٍ، عن سُليمانَ بنِ بلالٍ، عن شَريكِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَمِرٍ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: مَن عادى لي وَلِيًّا؛ فقد آذَنْتُه بالحَرْبِ، وما تقرَّبَ إليَّ عبدي بشيءٍ أحبَّ إليَّ ممَّا افترَضْتُ عليه، وما يزالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه؛ كنتُ سَمْعَه الذي يَسْمَعُ به، وبصَرَه الذي يُبْصِرُ به، ويدَه التي يَبْطِشُ بها، ورِجْلَه التي يمشي بها، ولئنْ سألَني لَأُعْطِيَنَّه، ولئنِ

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٥٢٤).

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٢٧٠).

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٠٩) بلفظ: «من أهان لي وليًّا؛ فقد بارزني بالمحاربة»، وليس فيه تتمة الحديث.

وبهذا الإسناد رواه الثعلبي بتمامه في «تفسيره» (٨/ ٣١٨)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ١٤٨)، وفي «شرح السنة» (٥/ ٢٢)، وهو الإسناد الذي ذكره السائل، وفيه عمر بن سعيد متروك، وصدقة بن عبد الله، ضعيف.

اسْتَعاذَني لَأُعِيذَنَّه، وما تَرَدَّدتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُه تَرَدُّدي عن نَفْسِ المؤمنِ، يكرَهُ الموتَ، وأكرَهُ مَساءَتَه، ولا بُدَّ له منه». تفرَّدَ بإخراجِه البُخاريُّ(١).

وأورَدَه الذَّهَبيُّ في «المِيزانِ» في ترجمةِ خالِدٍ، وقالَ: هذا حديثٌ غريبٌ جدًّا، تفرَّدَ به خالدُ بنُ مَخْلَدٍ، ولولا هَيْبَةُ الجامعِ الصَّحيحِ؛ لَعَدُّوهُ في مُنْكراتِ خالِدٍ، وذلك لِغرابةِ لَفْظِه، ولأنَّه ممَّا تفرَّدَ به شَريكٌ، وليس بالحافِظِ(٢).

ومنها: ما أخرَجَه الإمامُ أحمدُ في «مُسْنَدِه»: عن حمَّادِ بنِ خالدٍ الخَيَّاطِ، عن عبدِ الواحِدِ مَولى عُرْوةَ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ قالَتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن آذى لي وَلِيًّا؛ فقد استحَلَّ مُحارَبَتي، وما تقرَّبَ إليَّ عبدي بمِثْلِ الفرائِضِ، وما يزالُ العبدُ يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتى أُحِبَّه، فإذا أحبَبْتُه إنْ سألَني أَعْطَيْتُه، وإنْ دعاني أجَبْتُه، وما تردَّدتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُه تَرَدُّدي عن وَفاتِه؛ لأنَّه يَكْرَهُ الموتَ، وأكرَهُ مَساءَتَه»(٣).

ورجالُه رجالُ الصَّحيحِ، إلَّا عبدَ الواحِدِ، وثَّقَه أبو زُرْعَةَ والعِجْلِيُّ وابنُ مَعينٍ في روايةٍ، وضعَّفَه غيرُهم(٤).

---

(١) رواه البخاري (٦٥٠٢)، وليس فيه قوله: «ولا بد له منه».

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٦٤١).

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٣٤٢): إطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك؛ فشريك شيخُ شيخِ خالدٍ فيه مقال أيضًا، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم وأخر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلًا.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢٦١٩٣)، والبزار في «مسنده» (٩٩)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٩٧).

(٤) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ٢٤٧).

وأخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: قالَ حدَّثَنا هارونُ بنُ كاملٍ، ثنا سعيدُ بنُ أبي مريمَ، ثنا إبراهيمُ بنُ سُويدٍ المدنيُّ، حدَّثَني أبو حَزْرةَ يعقوبُ بنُ مُجاهدٍ، أخبرَني عُرْوَةُ بنُ الزُّبيرِ، عن عائشةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ يقولُ: مَن أهانَ لي وَلِيًّا؛ فقد استحَلَّ مُحارَبَتي، وما تقرَّبَ إليَّ عبدٌ مِن عبادي بمِثْلِ أداءِ فرائِضي، وإنَّ عبدي لَيَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتى أُحِبَّه، فإذا أحببتُه كنتُ عينَه التي يُبْصِرُ بها، وأُذُنَه التي يسمعُ بها، ويدَه التي يَبْطِشُ بها، ورِجْلَه التي يمشي بها، وإنْ دعاني أَجَبْتُه، وإنْ سألَني أَعْطَيْتُه، وما تردَّدتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُه تردُّدي عن موتِه، وذلك أنَّه يَكْرَه الموتَ، وأنا أكرَه مَساءَتَه». وقالَ: لم يَرْوِهِ عن عُرْوَةَ إلَّا أبو حَزْرَةَ، وعبدُ الواحدِ بنُ ميمونٍ(١).

قلتُ: ورجالُ الإسنادِ رجالُ الصَّحيحِ إلَّا هارونَ(٢).

ومنها: ما رواهُ أبو يَعْلى في «مُسْنَدِه»: عن العبَّاسِ بنِ الوليدِ، عن يوسفَ بنِ خالدٍ، عن عُمرَ بنِ إسحاقَ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، عن مَيْمُونَةَ أمِّ المؤمنين: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: مَن آذى لي وَلِيًّا؛ فقد استحَلَّ(٣) مُحارَبَتي، وما تقرَّبَ إليَّ عبدي بمِثْلِ أداءِ فرائِضي، وإنَّه لَيَتَقَرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتى أُحِبَّه، فإذا أَحبَبْتُه كنتُ رِجْلَه التي يمشي بها، ويدَه التي يَبْطِشُ بها، ولسانَه الذي ينطِقُ به، وقَلْبَه الذي يَعْقِلُ

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٩٣٥٢). قال ابن رجب في «جامع العلوم» (٢/ ٣٣١): هذا إسناده جيد، ورجاله كلهم ثقات مخرج لهم في «الصحيح»، سوى شيخ الطبراني، فإنه لا يحضرني الآن معرفة حاله.

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٢٦٩).

(٣) كذا في النسخ، وهو اللفظ الذي أورده الهيثمي في «المقصد العلي» (٤/ ٤٩٥)، والذي في «مسند أبي يعلى»: «استحق».

به، إنْ سألَني أَعْطَيْتُه، وإنْ دعاني أَجبْتُه، وما تردَّدتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُه كتَرَدُّدي عن موتِه، وذاكَ أنَّه يَكْرَهُ الموتَ، وأنا أَكْرَهُ مَساءَتَه»[١].

ويوسفُ هو السَّمْتِيُّ، كذَّابٌ[٢].

ومنها: ما رواهُ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»: عن أبي أُمامةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ تعالى يقولُ: مَن أهانَ لي وليًّا؛ فقد بارَزَني بالعَداوةِ، ابنَ آدمَ، [لن][٣] تُدْرِكَ ما عندي إلَّا بأداءِ ما افترَضْتُ عليكَ، ولا يزالُ عبدي يتحبَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتى أُحِبَّه، فأكونَ سَمْعَه الذي يَسْمَعُ به، وبصَرَه الذي يُبْصِرُ به، ولسانَه الذي يَنْطِقُ به، وقلبَه الذي يَعْقِلُ به، فإذا دعاني أَجبْتُه، وإذا سألَني أَعْطَيْتُه، وإذا استَنْصَرَني نَصَرْتُه»[٤]. وفي سَنَدِه عليُّ بنُ زيدٍ، ضعيفٌ[٥].

ومنها: ما أخرَجَه الطَّبَرانيُّ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالى: مَن عادى لي وليًّا؛ فقد ناصَبَني بالمُحاربةِ، وما تردَّدتُ عن شيءٍ أنا فاعِلُه كتَرَدُّدي عن موتِ المؤمِنِ، يَكْرَهُ الموتَ، وأكرَهُ مَساءَتَه، وربَّما سألَني وَلِيِّي المؤمنُ الغِنى، فأَصْرِفُه مِن الغِنى إلى الفَقْرِ، ولو صَرَفْتُه إلى الغِنى؛ لَكانَ شَرًّا له، وربَّما سألَني وَلِيِّي المؤمنُ الفَقْرَ، فأصرِفُه إلى الغِنى، ولو صَرَفْتُه إلى الفقرِ؛ لكانَ شرًّا له»[٦].

---

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٧٠٨٧).

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٠/ ٢٦٩)، و«إتحاف الخيرة» للبوصيري (١/ ٤١٨).

(٣) في النسخ: «لم»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) رواه الختلي في «المحبة لله» (١٥٦)، والطبراني في «الكبير» (٧٨٨٠)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٩٨). قال أبو حاتم: هذا حديث منكر جدًّا. انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٥/ ١٤٦).

(٥) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ٢٤٨).

(٦) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٧١٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٧٠): فيه جماعة لم أعرفهم.

ومِـن شـواهِدِ قولِـه: «وإنَّ مِـن عِبـادي لَمَن يسـألُني البابَ مِـن العِبـادةِ... إلى آخرِه»:

مـا أخرَجَـه أبو الشَّـيخِ بـنُ حَيَّـانَ في كتـابِ «الثَّـوابِ»: عـن حاجِبِ بـنِ أبي بكـرٍ، عـن أحمـدَ الدَّوْرَقِـيِّ، عن أبي عثمـانَ الأُمَـوِيِّ، عن صَخْـرِ بـنِ عِكْرِمةَ، عن كُلَيْـبٍ الجُهَنِـيِّ رضـي الله عنـه، عـن النَّبـيِّ ﷺ قالَ: «قـالَ اللهُ عـزَّ وجلَّ: لـولا أنَّ الذَّنـبَ خيـرٌ لعبـدي المؤمـنِ مِـن العُجْـبِ؛ مـا خلَّيْـتُ بيـن عبـدي المؤمـنِ وبين الذَّنْبِ»(١).

وما أخرَجَه الدَّيْلَمِيُّ في «مُسْنَدِ الفِرْدَوْسِ»: مِن طريقِ جعفرِ بنِ محمَّدِ بنِ عيسى النَّاقِدِ، عن سُويدِ بنِ سعيدٍ، عن ضِمامِ بنِ إسماعيلَ، عن موسى بنِ وَرْدانَ، عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لولا أنَّ المؤمنَ يُعْجَبُ بعملِه؛ لَعُصِمَ مِن الذَّنْبِ حتى لا يهُمَّ به، ولكنَّ الذَّنْبَ خيرٌ له مِن العُجْبِ»(٢).

---

(١) رواه الديلمي في «الفردوس» (٤٤٧١)، وعزاه إلى أبي الشيخ: السيوطي في «الجامع الكبير» (٦/ ١٣٧).

قال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٤٧١): كليب قاله أبو موسى، أورده أبو بكر بن أبي علي في الصحابة، وروى له عن صخر بن عكرمة، عن كليب قال: قال رسول الله ﷺ: «لو لا أن الذنب خير للمؤمن من العجب، ما خلى الله عز وجل بين المؤمن وبين الذنب أبدًا» من غير رفعه إلى رب العزة جل وعلا.

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٥٠٦٩). وجعفر بن محمد، قال عنه الدارقطني: ثقة، وسويد بن سعيد، ضعفه بعضهم، وقد لقن بعدما عمي، فروى أحاديث منكرة، وضمام بن إسماعيل، صدوق لين الحديث، وموسى بن وردان، صدوق حسن الحديث.

وما أخرَجَه أبو نُعَيْمٍ، والحاكِمُ في «التَّاريخِ»: مِن طريقِ سَلامِ بنِ أبي الصَّهْباءِ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ[1].

والدَّيْلَمِيُّ: مِن طريقِ كثيرِ بنِ يحيى، عن أبيه عن الجُرَيْرِيِّ، عن أبي نَضْرةَ، عن أبي سعيدٍ، قالا: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لو لم تكونوا تُذْنِبون؛ لَخِفْتُ عليكم ما هو أكبرُ مِن ذلك، العُجْبَ العُجْبَ»[2].

***

(١) رواه البزار في «مسنده» (٦٩٣٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٥٩)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٥٦٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣١٧)، والشهاب في «مسنده» (١٤٤٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٦٨) من حديث أنس رضي الله عنه يرفعه بلفظ: «لو لم تكونوا تذنبون؛ لخشيت عليكم ما هو أكثر منه، العجب»، وفي لفظ: «العجب، العجب». والحديث حسنه ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/ ٦٣٥)، وجوده المنذري في «الترغيب» (٣/ ٣٥٨)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٦٩).

(٢) عزاه إلى الديلمي من حديث أبي سعيد: العراقيُّ في «المغني» (١/ ١٢٨٦)، والسخاوي في «المقاصد» (١/ ٥٥٤)، قال العراقي: سنده ضعيف جدًّا.

[٣٢٦] مسألةٌ

شخصٌ[١] روى حديثًا عن النَّبيِّ ﷺ، عـن اللهِ عزَّ وجلَّ: أنَّه قالَ: «ما تردَّدتُ في شيءٍ أنا فاعِلُه تَرَدُّدي في قَبْضِ رُوحِ عبدي المؤمنِ»، فقالَ له رجلٌ: تُجازِفُ في الحديثِ، فما حالُ هذا الحديثِ؟ وما معناهُ؟

الجوابُ

هذا الحديثُ صحيحٌ، رواهُ البُخاريُّ في «صَحيحِه»[٢].

والتَّرَدُّدُ في الحديثِ عنه أجوبةٌ مشهورةٌ، **أحسَنُها** ـ وعليه ابنُ الجَوْزِيِّ ـ أنَّ هذا مِن بابِ الخِطابِ لنا بما نَعْقِلُ، والباري تعالى مُنَزَّهٌ عن حَقيقتِه، على حَدِّ قولِه: «ومَن أتاني يمشي؛ أتيتُه هَرْوَلةً»[٣]، فكما أنَّ أحَدَنا يُريدُ ضَرْبَ ولَدِه تأديبًا، فتَمْنَعُه المَحَبَّةُ، وتَبْعَثُه الشَّفَقةُ، فيتردَّدُ بينهما، ولو كانَ غيرَ الوالدِ كالمُعَلِّمِ؛ لم يتردَّدْ، بل كانَ يُبادِرُ إلى ضَرْبِه لِتَأْدِيبِه، فأُرِيدَ تَفْهِيمُنا لِتَحقيقِ المحبَّةِ للوليِّ بذِكْرِ التَّرَدُّدِ جَرْيًا على مُخاطبةِ العربِ بما يَفْهَمون[٤].

* * *

[٣٢٧] مسألةٌ

حديثُ: «مَن قرأَ القُرآنَ، وأعرَبَه؛ كُتِبَ له بكلِّ حرفٍ عشرُ حسَناتٍ، ومَن قرأَه ولَحَنَ فيه؛ كُتِبَ له بكلِّ حرفٍ حسَنةٌ»، هل هو صَحيحٌ؟

---

(١) في (ب): «رجل».

(٢) رواه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه بتمامه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٣٤٥)، و«كشف المشكل» لابن الجوزي (٣/ ٥٢٧).

الجوابُ

هذا الحديثُ أخرَجَه البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: مِن طريقِ نُعيمِ بنِ حمَّادٍ، عن أبي عِصْمَةَ، عن زيدٍ العَمِّيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ، عن عمرَ بنِ الخطَّابِ مرفوعًا: «مَن قرأَ القُرآنَ، فأعرَبَه كلَّه؛ فله بكلِّ حرفٍ أربعون حسَنةً، فإنْ أعرَبَ بعضَه، ولحَنَ في بعضِه، فله بكُلِّ حرفٍ عشرون حسَنةً، وإنْ لم يُعْرِبْ منه شيئًا؛ فله بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ»[1].

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنَّ سعيدَ بنَ المسيِّبِ لم يُدْرِكْ عمرَ، فهو مُنْقَطِعٌ.

الثَّاني: أنَّ زيدًا العَمِّيَّ ليس بالقَوِيِّ.

الثَّالثُ: أنَّ أبا عِصْمَةَ هو نوحُ بنُ أبي مريمَ الجامِعُ الكَذَّابُ المعروفُ بالوَضْعِ، والظَّاهرُ أنَّ هذا الحديثَ ممَّا صنَعَتْ يداهُ، وقد ذكَرَه الذَّهبيُّ في تَرْجَمَتِه، وعدَّه مِن مناكيرِه[2].

وقد رواهُ الطَّبَرانيُّ في «الأَوْسَطِ» على كيفيَّةٍ أُخرى مُخالِفَةٍ في السَّنَدِ والصَّحابيِّ والمَتْنِ، وهو دليلُ ضَعْفِ الحديثِ ونَكارَتِه واضطرابِه، فقالَ:

حدَّثَنا الفَضْلُ بنُ هارونَ، حدَّثَنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ التَّرْجُمانيُّ، حدَّثَنا

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٩٣)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (١١٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٩٧)، والشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٥٧٩).

قال السيوطي في «الإتقان» (٢/ ٣): المراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقده ليست قراءةً ولا ثواب فيها.

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٢٨٠).

عبدُ الرَّحيمِ بنُ زيدٍ العَمِّيُّ، عن أبيهِ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ مرفوعًا: «مَن قرأَ القُرآنَ على أيِّ حرفٍ كانَ؛ كتَبَ اللهُ له عشرَ حسَناتٍ، ومحا عنه عشرَ سيِّئاتٍ، ورفَعَ له عشرَ درجاتٍ، ومَن قرأَهُ فأعرَبَ بعضًا ولحَنَ بعضًا؛ كُتِبَ له عشرون حسَنةً، ومُحِيَ عنه عشرون سيِّئةً، ورُفِعَ له عشرون درجةً، ومَن قرأَهُ وأعرَبَه كلَّه؛ كُتِبَ له أربعون حسَنةً، ومُحِيَ عنه أربعون سيِّئةً، ورُفِعَ له أربعون درجةً».

قالَ الطَّبَرانيُّ: لم يَرْوِهِ عن عُرْوةَ إلَّا زيدٌ، تفرَّدَ به ابنُه[1].

وقد عرَفْتَ ضَعْفَ زيدٍ، وابنُه متروكٌ.

وروى البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» أيضًا: مِن طريقِ بَقِيَّةَ بنِ الوليدِ، عن عبدِ العزيزِ ابنِ أبي رَوَّادٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمرَ مرفوعًا: «مَن قرأَ القرآنَ، فأعرَبَ في قراءتِه؛ كانَ له بكلِّ حرفٍ عشرون حسَنةً، ومَن قرَأَهُ بغيرِ إعرابٍ؛ كانَ له بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ»[2].

وهذا الإسنادُ لا يصِحُّ أيضًا، فإنَّ بَقِيَّةَ مُدَلِّسٌ وقد عَنْعَنَهُ.

وروى الطَّبَرانيُّ، وأبو نُعَيمٍ: مِن حديثِ عليِّ بنِ حَرْبٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ يحيى، عن مالكٍ، عن ابنِ القاسِمِ، عن أبيهِ، عن عائشةَ مرفوعًا: «مَن قرأَ القُرآنَ، فأعرَبَه؛ كانَتْ له دَعْوَةٌ عند اللهِ مُسْتجابةٌ، إنْ شاءَ أعدَّها له في الدُّنيا، وإنْ شاءَ أخَّرَها إلى يومِ القيامةِ»[3]. وهو غَريبٌ أيضًا.

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٩٢٠).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢٠٩٦).

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٤٩) من حديث عائشة رضي الله عنها بالإسناد الذي أورده السيوطي.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٦٦٠٦) من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «من قرأ =

وروى الطَّبَرانيُّ في «الأَوْسَطِ»: مِن طريقِ نَهْشَلٍ، عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحِمٍ، عن أبي الأَحْوَصِ، عن ابنِ مسعودٍ مرفوعًا: «أَعْرِبوا القُرآنَ؛ فإنَّه مَن قرأَ القرآنَ، فأعرَبَه؛ فله بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ، وكفَّارةُ عشرِ سيِّئاتٍ، ورَفْعُ عشرِ درجاتٍ»(١).

ونَهْشَلٌ متروكٌ(٢).

* * *

[٣٢٨] مسألةٌ

القولُ المشهورُ على الأَلْسِنَةِ، وهو: (الخُمولُ نِعْمَةٌ، وكُلٌّ يأباهُ، والشُّهْرَةُ آفَةٌ، وكلٌّ يَرْضاهُ)، هل ورَدَ؟

الجوابُ

ليس هذا بحديثٍ، وإنَّما هو مِن كلامِ أبي المحاسِنِ الرُّويانيِّ مِن أئمَّةِ الشَّافعيَّةِ.

قالَ الحافِظُ أبو سَعْدٍ السَّمْعانيُّ في «تاريخِ بغدادَ»(٣): سمعتُ أبا النَّوَّاسِ

= القرآن، أو قال: من جمع القرآن؛ كانت له عند الله دعوة مستجابة، إن شاء عجلها له في الدنيا، وإن شاء أخرها له في الآخرة». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٦٢): فيه مقاتل بن دوال دوز، فإن كان هو مقاتل بن حيان ـ كما قيل ـ؛ فهو من رجال الصحيح، وإن كان ابن سليمان؛ فهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٥٧٤).

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/ ١٦٣). ونهشل هو سعيد الورداني، متهم بالكذب، قال عنه أبو سعيد النقاش: روى عن الضحاك الموضوعات، وقال الحاكم: روى عن الضحاك المعضلات.

(٣) هو ذيل على «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي.

هبةَ اللهِ بنَ سعدٍ الطَّبَرِيَّ بآمُلَ يقولُ: سمعتُ جَدِّي لِأُمِّي الإمامَ أبا المحاسِنِ عبدَ الواحدِ بنَ إسماعيلَ الرُّويانيَّ يقولُ: الشُّهْرَةُ آفَةٌ، وكلٌّ يَتَحَرَّاها، والخُمولُ راحةٌ، وكلٌّ يتوقَّاها[1].

وروى ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «الخُمولِ» قالَ: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عليٍّ، حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ الأَشْعَثِ، سمعتُ الفُضَيْلَ يقولُ: بلَغَني أنَّه يُقالُ للعبدِ في بَعْضِ مِنَنِه التي مَنَّ بها عليه: ألم أُنْعِمْ عليكَ؟! ألم أُعْطِكَ؟! أَلَمْ أَلَمْ أَلَمْ أُخْمِدْ ذِكْرَكَ[2]؟!

* * *

[٣٢٩] مسألةٌ

حديثُ: «يدخُلُ الفُقَراءُ الجنَّةَ قبل الأغنياءِ بخمسِ مئةِ عامٍ»، وحديثُ: «اتَّخِذوا مع الفُقراءِ أياديَ قبل أنْ تَجيءَ دَوْلَتُهم»[3]، وحديثُ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ أُنْشِدَ بين يديهِ:

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ٩٢٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٧/ ٣٢٦)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (١/ ٦٢٧).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (١٧).

(٣) رواه النرسي في «ثواب قضاء حوائج الإخوان» (ص: ٧٧) عن أبي عبد الرحمن السلمي مرسلاً، وقال: حديث موضوع.

وعزاه العراقي في «المغني» (١/ ١٥٤٩) إلى أبي نعيم في «الحلية» من حديث الحسين بن علي بسندٍ ضعيفٍ بلفظ: «اتخذوا عند الفقراء أيادي، فإن لهم دولة يوم القيامة». قلت: لم أقف عليه في «الحلية» من حديث الحسين، وإنما رواه (٤/ ٧١) عن وهب من قوله بلفظ: اتخذوا اليد عند المساكين، فإن لهم يوم القيامة دولة. وفيه أصرم بن حوشب، كذاب. ورواه (٨/ ٢٩٧) عن أبي الربيع يرفعه: «اطلبوا الأيادي عند فقراء المسلمين، فإن لهم دولة يوم القيامة».

وروى السلفي في «المشيخة البغدادية» (١٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «اتخذوا الأيادي عند الفقراء، فإن لهم دولة يوم القيامة»، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي، متهم بالوضع.

=

لسَعَتْ حَيَّةُ الهوى كبدي فلا طَبيبَ لها ولا راقِي
إلَّا الحبيبُ الذي شُغِفْتُ به فعنده رُقْيَتي وتِرْياقي

فتواجَدَ حتى سقَطَتِ البُرْدَةُ عن كتِفَيهِ[1]، ما حالُها؟

الجوابُ

الحديثُ الأوَّلُ صحيحٌ، أخرَجَه بهذا اللَّفْظِ التِّرمِذيُّ مِن حديثِ أبي هُريرةَ، وقالَ: حسَنٌ صَحِيحٌ[2].

والحديثانِ الآخَرانِ باطِلانِ موضوعانِ باتِّفاقِ أهلِ الحديثِ.

***

[٣٣٠] مسألةٌ

حديثُ: «خَيْرُكم بعد المئتَينِ خَفيفُ الحاذِ»، هل هو صحيحٌ؟

= وروى ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٦٤)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٢٥) عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعًا: «إن للمساكين دولة». قال ابن عدي: هذا حديث منكر بهذا الإسناد. وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢١٩): موضوع.

فالحديث من جميع طرقه مرفوعًا فيه وضاعون، وقد توارد العلماء على إيراده في الموضوعات. انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٥/ ٨٩)، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي (١/ ٥٤).

(١) رواه أبو طاهر المقدسي في «صفوة التصوف» (٤١٣). قال النووي كما نقله ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٣٣): باطل لا تحل روايته، ولا نسبته إلى النبي، ويعزر من رواه عالمًا تعزيرًا بليغًا. وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٦٤): عمار بن إسحاق، كأنه واضع هذه الخرافة التي فيها البيتان، فإن الباقين ثقات. وقال ابن تيمية في «أحاديث القصاص» (ص: ٦٠): هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث.

(٢) الحديث بهذا اللفظ رواه الترمذي (٢٣٥٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٩١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٩٧) وغيرهم.

وقيل: إنَّه (الحالِ) باللَّامِ في آخِرِه.

وقالَ آخَرُ: إنَّه (الجادِ) بالجِيمِ والدَّالِ المُهْمَلَةِ.

وقالَ آخَرُ: إنَّه منسوخٌ بحديثِ: «تناكَحوا تناسَلوا»، فهل ما قالُوه صحيحٌ أم لا؟

الجوابُ

هذا الحديثُ أخرَجَه أبو يَعْلى في «مُسْنَدِه»: مِن حديثِ حُذيفةَ بنِ اليَمانِ بلفظِ: «خَيْرُكم في المئتَينِ كلُّ خفيفِ الحاذِ»، قيلَ: يا رسولَ اللهِ، وما خَفيفُ الحاذِ؟ قالَ: «مَن لا أهلَ له ولا مالَ»[1].

وفي إسنادِه روَّادُ بنُ الجَرَّاحِ، قالَ فيه أحمدُ: لا بأسَ به، إلَّا أنَّه حدَّثَ عن سُفيانَ بمناكِيرَ.

وقالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: متروكٌ.

وقالَ النَّسائيُّ: روى غيرَ حديثٍ مُنْكَرٍ.

وقالَ ابنُ عَدِيٍّ: عامَّةُ ما يرويه لا يُتابَعُ عليه.

وقالَ أبو حاتمٍ: مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، تغيَّرَ حِفْظُه.

قالَ الذَّهَبيُّ في «المِيزانِ»: وهذا الحديثُ ممَّا غَلِطَ فيه، فإنَّ أبا حاتمٍ قالَ فيه: إنَّه مُنْكَرٌ، لا يُشْبِهُ حديثَ الثِّقاتِ[2].

---

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» ـ كما في «جامع المسانيد» لابن كثير (٢١٢١)، و«إتحاف الخيرة» للبوصيري (٤/ ١٣)، و«المطالب العالية» لابن حجر (٤٣٥٩) ـ، والترقفي في «حديثه» (٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٨٣٠)، وابن المقرئ في «معجمه» (١١٠٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٨٦٧) وغيرهم من طريق رواد بن الجراح، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة مرفوعًا.

(٢) انظر: «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٦/ ٥٦٨).

قالَ: وإنَّما كانَ بَدْءُ هذا الخَبَرِ فيما ذُكِرَ لي: أنَّ رجلًا أتى رَوَّادًا، فذكَرَ له هذا الحديثَ، فاسْتَحْسَنَه، وكتبَه، ثمَّ حدَّثَ به بعدُ، فظنَّ أنَّه مِن سماعِه. انتهى[(١)].

وروى التِّرْمِذيُّ: مِن حديثِ أبي أُمامةَ: «إنَّ أغبَطَ أوليائي عندي لَمُؤمِنٌ خَفيفُ الحاذِ ذو حَظٍّ مِن الصَّلاةِ»[(٢)].

وأمَّا (الحاذِ)؛ فهو بالحاءِ المُهْمَلةِ والذَّالِ المُعْجَمَةِ الخفيفةِ، ومَن قالَ: إنَّه باللَّامِ، أو بالجيمِ والدَّالِ المُهْمَلَةِ؛ فقد صحَّفَ.

قالَ ابنُ الأثيرِ في «النِّهايةِ» في حرفِ الحاءِ المُهْمَلَةِ في فَصْلِ (حَوَذَ): أصلُ (الحاذِ): طريقةُ المَتْنِ، وهو ما يقَعُ عليه اللِّبْدُ مِن ظَهْرِ الفرَسِ؛ أي: خفيفُ الظَّهْرِ مِن العِيالِ، والحاذُ والحالُ واحدٌ[(٣)].

وكذا قالَ الدَّيْلَمِيُّ في «مُسْنَدِ الفِرْدَوْسِ»، وزادَ: ضرَبَه النَّبيُّ ﷺ مثلًا لِقِلَّةِ مالِه وعِيالِه[(٤)].

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٢) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ٥٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٢١٦٧)، والترمذي (٢٣٤٧) وحسَّنَه، وابن أبي الدنيا في «التواضع» (١٣)، والطبراني في «الكبير» (٧٨٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٧٣)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ١٤٧) وغيرهم من طريق علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعًا. قال ابن الجوزي: لا يصح عن رسول الله ﷺ. والحديث ضعف إسناده العراقي في «المغني» (١/ ١١٨٥).

ورواه من طريق آخر ابن ماجه (٤١١٧). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢١٥): إسناده ضعيف؛ لضعف أيوب بن سليمان، قال فيه أبو حاتم: مجهول، صدقة بن عبد الله متفق على تضعيفه.

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: حوذ).

(٤) انظر: «التذكرة» للزركشي (١/ ٦٩).

وفي «الصِّحاحِ»: حاذُ مَتْنِه وحالُ مَتْنِه واحِدٌ، وهو موضِعُ اللِّبْدِ مِن ظَهْرِ الفَرَسِ، وفي الحديثِ: «مُؤمنٌ خفيفُ الحاذِ»؛ أي: خفيفُ الظَّهْرِ. انتهى[1].

وأمَّا مَن قالَ: إنَّه منسوخٌ؛ فلم يُصِبْ؛ لِما تقرَّرَ في عِلْمِ الأُصولِ أنَّ النَّسْخَ خاصٌّ بالطَّلَبِ، ولا يدخُلُ الخَبَرَ، وهذا خَبَرٌ كما ترى.

ثمَّ إنَّه لا مُنافاةَ بينه وبين حديثِ: «تناكَحُوا تناسَلُوا» حتى يُحتاجَ إلى دعوى النَّسْخِ؛ لأنَّ الأمرَ بالنِّكاحِ ليس عامًّا لكلِّ أحدٍ، بل بشُروطٍ مخصوصةٍ كما تقرَّرَ في عِلْمِ الفقهِ، فيُحْمَلُ هذا الحديثُ على مَن ليسَتْ فيه الشُّروطُ، وخشِيَ مِن النِّكاحِ التَّوْرِيطَ في أُمورٍ يَخشى منها على دِينِه؛ بسببِ طلَبِ المعيشةِ، وبذلك يحصُلُ الجَمْعُ بين الحديثَينِ، ولا نَسْخَ، فدَعْوى النَّسْخِ في الخَبَرِ جهلٌ بقواعِدِ الأُصولِ.

***

[٣٣١] مسألةٌ

قولُ صاحِبِ «الشِّفا»: عن قولِه ﷺ: «إنَّ للهِ ملائكةً سيَّاحِينَ في الأرضِ، عبادَتُهم كلُّ دارٍ فيها اسمُ محمَّدٍ»[2]، هل هي بالباءِ المُوَحَّدَةِ، أو بالياءِ المُثَنَّاةِ مِن تحتُ؟

وإذا كانَتْ بالياءِ؛ فما معناها؟ أو بالمُوَحَّدَةِ؛ فما معناها؟

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: حوذ).

(٢) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (١/ ١٧٤)، وعزاه إلى سريج بن يونس من شيوخ مسلم وأبي حاتم، توفي سنة ٢٣٥هـ.

الجوابُ

هو بالباءِ المُوَحَّدَةِ، مِن العِبادةِ، وهو مُبْتَدَأٌ، خبرُه: (كلُّ دارٍ) على تقديرِ مُضافٍ؛ أي: حراسةُ كلِّ دارٍ، أو حِفْظُ كلِّ دارٍ، أو نحوُ ذلك.

ثمَّ إنَّ هذا الحديثَ غيرُ ثابتٍ.

***

[٣٣٢] مسألةٌ

الأسماءُ التي اشتَهَرَتْ لِلبُونِيِّ[1]، هل لها أصلٌ؟

الجوابُ

لم أقِفْ لها على أَصْلٍ، إلَّا ما أخرَجَه ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «الدُّعاءِ»، قالَ: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ سعيدٍ، حدَّثَنا سلَّامٌ الطَّويلُ، عن الحسنِ بنِ عليٍّ، عن الحسنِ البَصْرِيِّ قالَ: لَمَّا بعثَ اللهُ إدريسَ إلى قومِه، وقد فشا فيهم السِّحْرُ، فلم يُطِقْهم؛ علَّمَه اللهُ هذه الأسماءَ، ثمَّ أوحى إليه: أنْ لا تُبْدِهِنَّ للقومِ، فيدعوني بهنَّ، ولكنْ قُلْهُنَّ سِرًّا في نَفْسِكَ، فكانَ إذا دعا بهنَّ؛ استُجِيبَ له، وبهنَّ دعا، فرَفَعَه اللهُ مكانًا عَلِيًّا، ثمَّ علَّمَهنَّ اللهُ موسى، وكانَ لا يَخْلُصُ إليه سِحْرٌ ولا سُمٌّ إذا دعا بهنَّ، ثمَّ

---

(١) ذكره الذهبي في «ديوان الإسلام» (١/ ٣٢٧) بقوله: أحمد بن علي بن يوسف البوني، الإمام الحبر العارف أبو العباس المغربي، صاحب المصنفات في علم الحرف، منها: «شمس المعارف الكبرى، والوسطى، والصغرى»، و«لطائف الإشارات»، توفي سنة ٦٢٢هـ. وقال عنه حاجي خليفة في «سلم الوصول» (١/ ١٨٤): كان من عظماء مشايخ علم الحرف، صاحب الكرامات الظاهرة والمقامات الباهرة، وكان مجاب الدعوة، وقبره بالقرافة ظاهر، وهو الذي أحيا ما درس من معالم هذا العلم الغريب.

علَّمَهُنَّ محمَّدًا ﷺ، فكانَ إذا دعا بهنَّ؛ استُجِيبَ له، وبهنَّ دعا في غزوةِ الأحزابِ.

قالَ الحسَنُ: فإذا أردتَ أنْ تدعوَ اللهَ التماسَ المغفرةِ لجميعِ الذُّنوبِ والخَطايا؛ فصُمْ ثلاثةَ أيَّامٍ، واغتسِلْ، والبَسْ ثِيابًا جُدُدًا، وقُمْ إذا نامَ كلُّ ذي عَينٍ، فاخرُجْ إلى فضاءٍ مِن الأرضِ، فادْعُ اللهَ بهنَّ أربعين مرَّةً؛ فإنَّهنَّ أربعون اسمًا عددُ أيَّامِ التَّوبةِ، ثمَّ سَلْ حاجَتَكَ مِن أمرِ آخِرَتِكَ ودُنْياكَ، تقولُ: سُبْحانَكَ، لا إلهَ إلَّا أنتَ، يا ربَّ كلِّ شيءٍ ووارِثَه، يا إلهَ الآلِهَةِ الرَّفِيعَ جَلالُه، يا اللهُ المحمودُ في كلِّ فِعالِه، يا رحمنَ كلِّ شيءٍ وراحِمَه، يا حيُّ حين لا حيَّ في دَيْمومةِ مُلْكِه وبقائِه، يا قيُّومُ، فلا يفوتُ شيءٌ عن عِلْمِه ولا يؤودُه، يا واحدُ، الباقي أوَّلَ كلِّ شيءٍ وآخِرَه، يا دائِمُ، فلا فَناءَ ولا زوالَ لِمُلْكِه، يا صَمَدُ في غيرِ شَبَهٍ ولا شيءَ كمِثْلِه، يا بارئُ، فلا شيءَ كُفْؤُه ولا مُداني لِوَصْفِه[1]، يا كبيرُ، أنتَ الذي لا تَهْتَدِي القلوبُ لِصِفَةِ عَظَمَتِه، يا بارئَ النُّفوسِ بلا مِثالٍ خلا مِن غيرِه، يا زاكِي الطَّاهِرُ مِن كلِّ آفَةٍ بقُدْسِه، يا كافي الموسِعُ لِما خلَقَ مِن عطايا فَضْلِه، يا نقيُّ مِن كلِّ جَوْرٍ لم يَرْضَه ولم يُخالِطْ فِعالَه، يا جبَّارُ أنتَ الذي وسِعَتْ كلَّ شيءٍ رحمتُه[2]، يا منَّانُ ذا الإحسانِ قد عمَّ كلَّ الخلائقِ مَنُّه، يا دَيَّانَ العِبادِ، فكلٌّ يقومُ خاضِعًا لِرَهْبَتِه، يا خالِقَ مَن في السَّماواتِ والأرضِ، وكُلٌّ إليه مَعادُه، يا رحيمَ كلِّ صَريخٍ ومكروبٍ وغِياثَه ومَعاذَه، يا تامُّ فلا تصِفُ الألسُنُ كلَّ جلالِه وعِزِّه، يا مُبْدِئَ البدائعِ لم يَبْغِ في إنشائِها عَوْنًا مِن خَلْقِه، يا علَّامَ الغُيوبِ، فلا يؤودُه شيءٌ مِن حِفْظِه، يا حَليمُ ذا الأناةِ، فلا يُعادِلُه شيءٌ مِن خَلْقِه، يا مُعيدَ ما أفنى إذا برَزَ الخلائِقُ لدعوتِه مِن مَخافَتِه، يا حَميدَ الفِعالِ، ذا المَنِّ على جميعِ خَلْقِه

---

(١) جاء في حاشية (ف): «فلا شيء كفؤه يدانيه، ولا إمكان لوصفه».

(٢) في (ف): «وسعت كل شيء رحمةً وعلمًا».

بلُطفِه، يا عزيزُ المنيعُ الغالِبُ على أمرِه، فلا شيءَ يُعادِلُه، يا قاهِرُ ذا البَطْشِ الشَّديدِ، أنتَ الذي لا يُطاقُ انتقامُه، يا قريبُ المتعالي فوق كلِّ شيءٍ عُلُوُّه وارتفاعُه، يا مُذِلَّ كلِّ جبَّارٍ بقَهْرِ عزيزِ سُلْطانِه، يا نورَ كلِّ شيءٍ وهُداهُ، أنتَ الذي فلَقَ الظُّلُماتِ نورُه، يا عاليَ الشَّامخُ فوق كلِّ شيءٍ عُلُوُّه وارتفاعُه، يا قُدُّوسُ الطَّاهِرُ[1] عن كلِّ سَيِّءٍ، فلا شيءَ يُعادِلُه مِن خَلْقِه، يا مُبْدِئَ البرايا ومُعِيدَها بعد فنائِها بقُدْرَتِه، يا جليلُ المُتَكَبِّرُ عن كلِّ شيءٍ، فالعَدْلُ أَمْرُه، والصِّدْقُ وَعْدُه، يا محمودُ، فلا تبلُغُ الأوهام كُنْهَ[2] ثَنائِه ومَجْدِه، يا كريمَ العَفْوِ ذا العَدْلِ، أنتَ الذي ملأَ كلَّ شيءٍ عَدْلُه، يا عظيمُ، ذا الثَّناءِ الفاخِرِ، وذا العِزِّ والمَجْدِ والكِبْرياءِ، فلا يُذَلُّ عِزُّه، يا عجيبُ، فلا تَنْطِقُ الألسُنُ بكلِّ آلائِه وثَنائِه، يا غِياثي عند كلِّ كُرْبَةٍ، ويا مُجِيبي عند كلِّ دعوى، أسأَلُكَ أَمانًا مِن عُقوباتِ الدُّنيا والآخرةِ، وأنْ تَحْبِسَ عنِّي أبصارَ الظَّلَمَةِ المُريدين بي السُّوءَ، وأنْ تَصْرِفَ قلوبَهم مِن شرِّ ما يُضْمِرون إلى خيرِ ما لا يَمْلِكُهُ غيرُكَ، اللَّهُمَّ هذا الدُّعاءُ، ومنكَ الإجابةُ، وهذا الجَهْدُ، وعليكَ التُّكْلانُ[3].

* * *

[٣٣٣] مسألةٌ

هل ورَدَ أنَّه ﷺ لبِسَ السَّراويلَ؟

---

(١) في (ج) و(ب): «الطاهر عن كل شيء»، (ح): «الظاهر عن كل شيء»، وفي «قوت القلوب»: «الطاهر من كل سوء».

(٢) في غير (ف): «كل».

(٣) الأثر رواه أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (١/ ١٢٩)، وفي إسناده سلام الطويل، منكر الحديث.

الجوابُ

ذكَرَ شيخُنا الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ الشُّمُنِّيُّ رحِمَه اللهُ تعالى في «حاشيةِ الشِّفا» عند ذِكْرِه شِراءَه ﷺ للسَّراويلِ، وقولِه لأبي هُريرةَ: «صاحِبُ الشَّيءِ أحقُّ بحَمْلِه»، قالَ: قالوا: لم يَثْبُتْ أنَّه ﷺ لبِسَ السَّراويلَ، ولكنَّه اشتراها ولم يَلْبَسْها، وفي «الهَدْيِ» لابنِ القَيِّمِ: أنَّه لبِسَها[1]، قالوا: وهو سَبْقُ قَلَمٍ. انتهى[2].

وقد أجَبْتُ بذلك مرَّاتٍ، ثمَّ رأيتُ الحديثَ الذي أورَدَه صاحِبُ «الشِّفا» في «المُعْجَمِ الأوسطِ» للطَّبَرانيِّ، و«مُسْنَدِ أبي يَعْلى»، وفيه: أنَّه لبِسَها، ولَفْظُه:

عن أبي هُريرةَ قالَ: دخلتُ يومًا السُّوقَ مع رسولِ اللهِ ﷺ، فجلَسَ إلى البَزَّازِينَ، فاشترى سراويلَ بأربعةِ دراهمَ، وكانَ لأهلِ السُّوقِ وَزَّانٌ، فقالَ له رسولُ اللهِ ﷺ: «زِنْ[3] وأَرْجِحْ»، وأخذَ رسولُ اللهِ ﷺ السَّراويلَ، فذهبتُ لِأَحْمِلَه عنه، فقالَ: «صاحبُ الشَّيءِ أحقُّ بشَيْئِه أنْ يَحْمِلَه، إلَّا أنْ يكونَ ضعيفًا يعجِزُ عنه، فيُعينُه أخوه المسلمُ»، قلتُ: يا رسولَ اللهِ، وإنَّكَ لَتَلْبَسُ السَّراويلَ؟ قالَ: «أجَلْ، في السَّفَرِ والحَضَرِ، وباللَّيلِ والنَّهارِ، فإنِّي أُمِرْتُ بالسَّتْرِ، فلم أجِدْ شيئًا أستَرَ منه»[4].

---

(١) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (١/ ١٣٤).

(٢) انظر: «حاشية الشمني على الشفا» (١/ ١٣٣).

(٣) في غير (ف): «أوزن».

(٤) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦١٦٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٣٣٦) وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٥١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٩٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٤٥) وقال: لا يصح، قال الدارقطني: الحمل فيه على يوسف بن زياد؛ لأنه مشهور بالأباطيل، ولم يحدث عن الإفريقي غيره.

قلت: تابعه حفص بن عبد الرحمن البلخي - وهو صدوق - فيما رواه البيهقي في «الشعب» =

أخرَجاه مِن طريقِ يوسفَ بنِ زيادٍ الواسِطِيِّ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ زيادِ بنِ أَنْعُمٍ الإِفْرِيقِيِّ، عن أبي مُسْلِمٍ الأَغَرِّ، عن أبي هُريرةَ، ويوسفُ وشيخُه ضعيفانِ.

وأخرَجَ أحمدُ، قالَ: حدَّثَنا يزيدُ بنُ هارونَ، أنبأَنا شُعبةُ، عن سِماكِ بنِ حربٍ، سمعتُ أبا صَفْوان مالِكَ بنَ عُمَيرٍ الأَسَدِيَّ يقولُ: قدِمْتُ قبل أنْ يُهاجِرَ النَّبيُّ ﷺ، فاشترى منِّي سراويلَ، فأرجَحَ لي(١).

***

[٣٣٤] مسألةٌ(٢)

حديثُ: «شيَّبَتْني هودٌ وأخواتُها»، ما المرادُ بـ(أخواتُها)؟

الجوابُ

المرادُ بهنَّ سُورةُ (الواقعةِ)، و(المُرْسلاتِ)، و(عمَّ يتساءَلون)، و(إذا الشَّمسُ كُوِّرَتْ)، كذا ثبَتَ مُفَسَّرًا في حديثِ التِّرْمِذِيِّ، والحاكِمِ.

زادَ الطَّبرانيُّ في روايةٍ: و(الحاقَّةِ).

زادَ ابنُ مَرْدَوَيْهِ في أُخْرى: و(هل أتاكَ حديثُ الغاشِيَةِ).

زادَ ابنُ سعدٍ في أُخرى: و(القارِعَةِ)، و(سأَلَ سائِلٌ).

وفي أُخْرى: عن عَطاءٍ قولُه: (اقترَبَتِ السَّاعةُ).

= (٥٨٣٠)، ولذلك قال الملا علي القاري في «الأسرار المرفوعة» (١/ ٢٣٠): ضعيف، وبالغ ابن الجوزي، فذكره في الموضوعات، وأخطأ.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣٩/ ٤٨٢)، وقال محققوه: حديث حسن من أجل سماك بن حرب، فهو حسن الحديث.

(٢) تقدَّمت هذه المسألة بتمامها في الفتاوى القرآنية عند سورة هود، واكتفيتُ بالتخريج هناك عن إعادته هنا.

[٣٣٥] مسألةٌ

قالَ ابنُ حِبَّانَ في «صَحيحِه»: يُسْتَدَلُّ بهذا الحديثِ ـ أعني: حديثَ: «إنِّي أبيتُ يُطْعِمُني ربِّي ويَسْقِيني»[1] ـ على بُطْلانِ ما ورَدَ: أنَّه كانَ يضَعُ الحَجَرَ على بَطْنِه مِن الجُوعِ؛ لأنَّه كانَ يُطْعَمُ ويُسْقَى مِن ربِّه إذا واصَلَ، فكيف يُتْرَكُ جائِعًا مع عدَمِ الوِصالِ حتى يحتاجَ إلى شَدِّ حَجَرٍ على بَطْنِه؟!

قالَ: وإنَّما لفظُ الحديثِ: (الحُجَزُ) بالزَّايِ، وهو طرَفُ الإزارِ، فتصحَّفَ بالرَّاءِ[2].

الجوابُ

لا مُنافاةَ بينَ الأَمْرَينِ؛ لأنَّه لا مانِعَ مِن أنْ يُطْعَمَ ويُسْقى إذا واصَلَ في الصَّوْمِ؛ تَكْرِمَةً له، ويحصُلُ له الجُوعُ في بعضِ الأحيانِ على وجهِ الابتلاءِ الذي يحصُلُ للأنبياءِ؛ تعظيمًا له؛ كما قالَ في حديثٍ آخَرَ: «أجوعُ يومًا، وأشبَعُ يومًا»[3]، وكما قالَ جابرٌ في حديثِه لامرأتِه: سمعتُ صوتَ رسولِ اللهِ ﷺ ضعيفًا أعرِفُ فيه الجُوعَ[4].

***

(١) رواه البخاري (٧٢٩٩)، ومسلم (١١٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «صحيح ابن حبان» (٨/ ٣٤٥).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢١٩٠)، والترمذي (٢٣٤٧) وحسَّنه، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٣٣)، والبيهقي في «الشعب» (٩٩٢٥) وغيرهم. قال محققو «المسند»: إسناده ضعيف جدًّا.

(٤) رواه بتمامه البخاري (٣٥٧٨) ومسلم (٢٠٤٠) من حديث أنس رضي الله عنه، والذي قال ذلك هو أبو طلحة الأنصاري لأم سليم، وليس جابرًا.

[٣٣٦] مسألةٌ

«سِيرةُ البَكْرِيِّ» هل كلُّها صحيحةٌ، أو الغالِبُ عليها الصِّحَّةُ؟ وهل تجوزُ قراءتُها؟

الجوابُ

الغالِبُ عليها البُطْلانُ والكَذِبُ، ولا تجوزُ قراءتُها(١).

* * *

[٣٣٧] مسألةٌ

هل رُدَّتِ الشَّمسُ للنَّبيِّ ﷺ بعدما غرَبَتْ في وَقْعَةِ الخَنْدَقِ أو في غيرِها؟ وهل صلَّى العَصْرَ في وقتِها، أو قضاها بعد غُروبِ الشَّمسِ؟

الجوابُ

الثَّابتُ في الصِّحاحِ في غَزْوَةِ الخَنْدَقِ أنَّه صلَّى العَصْرَ بعد المغربِ(٢)، لكنْ

---

(١) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ١١٤): أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد البكري، القصاص الكذاب، لا يستحي من كثرة الكذب الذي شحن به مجاميعه وتواليفه، هو أكذب من مسيلمة.

وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ٢٠٢): ذاك الكذاب الدجال واضع القصص التي لم تكن قط، فما أجهله وأقل حياءه! وما روى حرفًا من العلم بسند، ومن مشاهير كتبه: «الذروة في السيرة النبوية»، ما ساق غزوةً منها على وجهها، بل كل ما يذكره لا يخلو من بطلانٍ إما أصلًا وإما زيادةً.

(٢) أي: بعد غروب الشمس، روى البخاري (٥٩٦)، ومسلم (٦٣١) من حديث جابر رضي الله عنه: أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس، فجعل يسب كفار قريش، قال: يا رسول الله، ما كدت أصلي العصر، حتى كادت الشمس تغرب، قال النبي ﷺ: «والله ما صليتُها»، فقمنا إلى بُطْحان، فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها، فصلى العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب.

روى الطَّحاويُّ أنَّ الشَّمسَ رُدَّتْ عليه حتى صلَّاها[1]، وقالَ: إنَّ رُواتَه ثِقاتٌ، حكاهُ عنه النَّوويُّ في «شرحِ مُسْلِمٍ»، والحافظُ ابنُ حجرٍ في «تخريجِ أحاديثِ الشَّرحِ الكبيرِ»[2].

ويُمكِنُ الجَمْعُ بين هذه الرِّوايةِ وما في الصِّحاحِ: بأنْ يُحْمَلَ قولُه: (بعدما غرَبَتْ) أو (بعد المغربِ) على وُجودِ الغُروبِ الأوَّلِ، ولا يُنافي ذلك كونُها عادَتْ، فغايةُ ما في البابِ أنَّ روايةَ الصِّحاحِ سكَتَتْ عن العَوْدِ الثَّابتِ في غيرِها.

وقد ورَدَ أيضًا: أنَّ الشَّمسَ رُدَّتْ لأجلِه بعدما غرَبَتْ على عليٍّ رضي الله عنه، وكانَتِ العصرُ فاتَتْهُ، ورأسُ النَّبيِّ ﷺ في حِجْرِه، فقالَ: «اللَّهُمَّ إنَّه كانَ في طاعَتِكَ وطاعةِ رسولِكَ، فارْدُدْ عليه الشَّمْسَ»، فطلَعَتْ بعدما غرَبَتْ[3].

وورَدَ: أنَّ الشَّمسَ حُبِسَتْ له في قصَّةِ الإسراءِ حين أخبَرَ بقُدومِ العِيرِ، فأبطَأَتْ[4].

---

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٢٢٣): وأما ما حكى عياض أن الشمس ردت للنبي ﷺ يوم الخندق لما شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس، فردها الله عليه حتى صلى العصر، كذا قال، وعزاه للطحاوي، والذي رأيته في «مشكل الآثار» للطحاوي ما قدمت ذكره من حديث أسماء، فإن ثبت ما قال؛ فهذه قصة ثالثة، والله أعلم.

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٢/ ٥٢)، و«التلخيص الحبير» لابن حجر (١/ ٣٥١).

(٣) رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠٦٧)، والطبراني في «الكبير» (٣٩٠)، والجوزقاني في «الأباطيل» (١٥٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٥٥) وقال: هذا حديث موضوع بلا شكٍّ. وقد توسع السيوطي في دفع الوضع عنه بروايات عدة أوردها في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٣٠٨)، فلتنظر.

(٤) روى البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٠٤) عن إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي قال: «لما أسري =

والقِصَّتانِ في «الشِّفا» للقاضي عياضٍ[١]، وقد تكلَّمْتُ عليهما في تخريجِ أحاديثِه[٢].

* * *

[٣٣٨] مسألةٌ

حديثُ: «لو كانَ بعدي نبيٌّ؛ لَكانَ عمرَ بنَ الخطَّابِ»، هل له أصلٌ في كُتُبِ الحديثِ؟

الجوابُ

نعَمْ، هذا الحديثُ أخرَجَه التِّرْمِذِيُّ مِن حديثِ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ[٣]، والطَّبَرانيُّ مِن حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ[٤]، وعِصْمَةَ بنِ مالِكٍ[٥].

= برسول الله ﷺ، وأخبر قومه بالرفقة والعلامة في العير، قالوا: فمتى يجيء؟ قال: يوم الأربعاء، فلما كان ذلك اليوم أشرفت قريش ينظرون وقد ولى النهار ولم يجئ، فدعا النبي ﷺ، فزيد له في النهار ساعة، وحبست عليه الشمس، فلم ترد الشمس على أحد إلا على رسول الله ﷺ يومئذٍ، وعلى يوشع بن نون»، وهو حديث مرسل.

(١) انظر: «الشفا» للقاضي عياض (١/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩).

(٢) سماه: «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا»، وهو مطبوع ضمن هذا المجموع بحمد الله في مجموعة الحديث الشريف.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١٧٤٠٥)، والترمذي (٣٦٨٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٩٥) وغيرهم. قال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط» كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٦٨)، وقال: فيه عبد المنعم بن بشير، وهو ضعيف.

(٥) رواه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٨٠) (٤٧٥)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٨): فيه الفضل بن المختار وهو ضعيف.

[٣٣٩] مسألةٌ

في رجلٍ بيدِه حجَرُ بِلَّوْرٍ يقعُدُ على الطُّرُقاتِ ويقولُ: الأحجارُ سلَّمَتْ على النَّبيِّ ﷺ، وهذا الحجَرُ مِن جِنْسِ الأحجارِ التي سلَّمَتْ على النَّبيِّ ﷺ، فقالَ له رجلٌ: كذَبْتَ، هذا الحجَرُ ما سلَّمَ على النَّبيِّ ﷺ، قالَ: مِن جِنْسِه، فأنكَرَ ذلك، فأيُّهُما المُخْطِئُ والمُصِيبُ؟

وهل الأحجارُ إذا سمِعَتْ صوتَ المُصَلِّي على النَّبيِّ ﷺ؛ هل تُصَلِّي عليه بلِسانِ الحالِ؛ كما ورَدَ: «أنَّ مَن كتَبَ اسمَ النَّبيِّ ﷺ في الورَقِ بالصَّلاةِ عليه؛ لا تزالُ تلك الأحرُفُ تُصَلِّي ما دامَتْ تلك الأحرُفُ مكتوبةً»؟

وهل ثبَتَ أنَّ الحجَرَ سلَّمَ على النَّبيِّ ﷺ؟

الجوابُ

ثبَتَ مِن طُرُقٍ صحيحةٍ: أنَّ الأحجارَ سلَّمَتْ على النَّبيِّ ﷺ(١)، لكنَّ البِلَّوْرَ بخُصوصِه لم يَرِدْ فيه حديثٌ.

ولم يَرِدْ في الحديثِ: أنَّ الأحجارَ إذا سمِعَتِ الصَّلاةَ عليه؛ تُصَلِّي عليه(٢).

ولا ورَدَ أيضًا: أنَّ مَن كتَبَ اسمَه الشَّريفَ في الورَقِ بالصَّلاةِ عليه؛ تُصَلِّي عليه تلك الأحرُفُ، وإنَّما الواردُ: أنَّ مَن صلَّى عليه في كتابٍ؛ لم تزلِ الملائكةُ تُصَلِّي عليه ـ أي: على المُصَلِّي ـ ما دامَ اسمُه في ذلك الكتابِ، ﷺ(٣).

---

(١) من ذلك: ما رواه مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه مرفوعًا: «إني لأعرف حجرًا بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن».

(٢) نقله عن السيوطي: البجيرميُّ في «حاشيته على الخطيب» (١/ ٣٨).

(٣) قال ابن كثير في «تفسيره» (٦/ ٤٧٧): ليس هذا الحديث بصحيح من وجوهٍ كثيرةٍ، وقد روي من حديث أبي هريرة، ولا يصح أيضًا، قال الذهبي شيخنا: أحسبه موضوعًا، وقد روي نحوه عن أبي =

[٣٤٠] مسألةٌ

في خبرٍ ورَدَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «خلَقَ اللهُ الأرواحَ قبلَ الأجسادِ بألْفَيْ عامٍ».

وعن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قالَ: خلَقَ اللهُ الأرواحَ قبلَ الأجسادِ بأربعةِ آلافِ سنةٍ، وخلَقَ الأَرْزاقَ قبلَ الأرواحِ بأربعةِ آلافِ سنةٍ.

ما الجوابُ عن التَّعارُضِ بين هذه الأخبارِ؟

الجوابُ

إنَّما يُطْلَبُ الجوابُ عن التَّعارُضِ بين حديثَينِ ثابتَينِ، وهذان الحديثان غيرُ ثابتَينِ.

أمَّا الثَّاني؛ فباطِلٌ لا أَصْلَ له[١].

وأمَّا الأوَّلُ؛ فورَدَ بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا[٢]، فلا تعويلَ عليه، والمُعَوَّلُ عليه في

بكر، وابن عباس، ولا يصح من ذلك شيء.

وقال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٦٠): الحديث ضعيف لا موضوع.

وقال ابن أمير حاج في «التقرير» (١/ ١٠): ولا يمنع منه الضعف المذكور لكونه من أحاديث الفضائل، ولم يضعف بالوضع.

وقال السيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٥٠٤): وهذا الحديث ـ وإن كان ضعيفًا ـ؛ فهو مما يحسن إيراده في هذا المعنى، ولا يلتفت إلى ذكر ابن الجوزي له في «الموضوعات»، فإن له طرقًا تخرجه عن الوضع، وتقتضي أن له أصلًا في الجملة.

(١) ذكره السمرقندي في «بحر العلوم» (٣/ ٢١٩)، والثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٢)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٤٢٠) من غير إسناد، وهو في «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» للفيروزآبادي (١/ ٤٠١).

(٢) الحديث رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٤٠١) من طريق عبد الله بن أيوب بن أبي علاج، =

ذلك الحديثُ الصَّحيحُ: «أنَّ اللهَ قدَّرَ المقادِيرَ قبلَ أنْ يخلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخمسين ألفَ سنةٍ»(١)، وذلك شامِلٌ للأرزاقِ.

***

[٣٤١] مسألةٌ

في أخبارٍ ورَدَتْ عن النَّبيِّ ﷺ: «أنَّه احتجَمَ في الأَخْدَعَيْنِ وبين الكَتِفَينِ»، وقيلَ: «في الأَخْدَعَينِ والكاهِلِ»، وقيل: «وهو مُحْرِمٌ بمُشَلَّلٍ على ظَهْرِ القَدَمِ»، ما الجوابُ عن الأَخْدَعَينِ والكاهِلِ، وعن القولِ الثَّالثِ؟

الجوابُ

الحديثُ الأوَّلُ: أخـرَجَه أبو داودَ: عن أنسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَمَ ثلاثًا في الأَخْدَعَينِ والكاهِلِ»(٢).

قالَ صاحِبُ «النِّهايةِ»: الأَخْدَعانِ: عِرْقانِ فـي جانِبَيِ العُنُقِ، والكاهِلُ: مُقَدَّمُ أعلى الظَّهْرِ(٣).

= عن أبيه، عن الباقر، عن أبيه، عن جده علي رضي الله عنه. قال ابن الجوزي: موضوع، وقال الأزدي: عبد الله بن أيوب وأبوه كذابان، لا تحل الرواية عنهما.

ورواه ابن منده ـ كما في «الروح» لابن القيم (١/ ١٦٠) ـ عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه مرفوعًا. وقال في (ص: ١٧٢): لا يصح إسناده، ففيه عتبة بن السكن، قال الدارقطني: متروك، وأرطاة بن المنذر، قال ابن عدي: بعض أحاديثه غلط.

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٢) رواه بهذا اللفظ أبو داود (٣٨٦٠).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادتي: خدع ـ كهل).

وقالَ الجَوْهَرِيُّ في «الصِّحاحِ»: الأَخْدَعُ: عِرْقٌ، وهو شُعْبَةٌ مِن الوريدِ، وهُما أَخْدَعانِ، وربَّما وقعَتِ الشَّرْطةُ على أحدِهما، فيُنْزَفُ صاحِبُه[1].

وأمَّا الحديثُ الثَّاني: فأخرَجه ابنُ حِبَّانَ[2]، عن أنسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَمَ وهو مُحْرِمٌ على ظَهْرِ القَدَمِ مِن وجَعٍ كانَ به»[3].

وفي رِوايةٍ: «بمُشَلَّلٍ»[4]، وهو بِضَمِّ الميمِ، وفتحِ الشِّينِ، وتشديدِ اللَّامِ الأُولى وفَتْحِها، اسمُ موضعٍ بين مكَّةَ والمدينةِ[5].

* * *

[٣٤٢] مسألةٌ

فيما ورَدَ عن بَحِيرا أنَّه بشَّرَ بالنَّبيِّ ﷺ، هل كانَتْ تلك البِشارةُ صادِرَةً منه عن إيمانٍ به حينئذٍ؟

وهل ماتَ بَحِيرا قبل البِعْثَةِ أم بعدها؟

وإذا ماتَ قبل البِعْثَةِ؛ فهل ماتَ مُسْلِمًا أم لا؟

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خدع).

(٢) تصحفت في غير (ح) و(ث) و(د) إلى: «عباس».

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٦٨٢)، وأبو داود (١٨٣٧)، والنسائي (٢٨٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٥٢) وغيرهم.

(٤) الصواب في الرواية: «بمَلَلٍ»، كما في «الشمائل» للترمذي (٣٤٨)، و(ملل) كما قال ابن الأثير في «النهاية» (مادة: مَلَل): على وزن (جَمَل)، موضع بين مكة والمدينة، على سبعة عشر ميلًا.

(٥) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: مشلل).

الجوابُ

بِشارةُ بَحِيرا الرَّاهِبِ بالنَّبيِّ ﷺ لَمَّا لقِيَه في سَفَرِه كانَتْ قبلَ البِعْثَةِ بدَهْرٍ طويلٍ، ففي «طبَقاتِ ابنِ سَعْدٍ»[1]، و«دَلائلِ أبي نُعَيمٍ»: أنَّ سنَّه ﷺ كانَ إذ ذاكَ اثنتَيْ عشرةَ سنةً[2].

وفي روايةٍ أخرَجَها ابنُ مَنْدَهْ: عشرين سنةً[3].

وكانَ بَحيرا على دِينِ النَّصْرانِيَّةِ، وانتهى إليه عِلْمُها.

قالَ ابنُ حجَرٍ في كتابِ «الإِصابةِ»: ما أدري: أدرَكَ البِعْثَةَ أم لا، وقد ذكَرَه ابنُ مَنْدَهْ، وأبو نُعَيمٍ في «كتابَيْهِما» في الصَّحابةِ[4].

وبالجُمْلَةِ، فقد ماتَ على دِينٍ حَقٍّ، وهو إنْ لم يكُنْ أدرَكَ البِعْثَةَ؛ فقد أدرَكَ دِينَ النَّصْرانيَّةِ قبل نَسْخِه بالبِعْثَةِ المُحَمَّدِيَّةِ.

* * *

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١/ ١٢١).

(٢) الذي في «دلائل النبوة» لأبي نعيم (١/ ١٦٨) أن سنه ﷺ كانت عشر سنين، وقد نقل السيوطيُّ عن ابنِ حجر في «الإصابة» (١/ ٤٧٥) أنه ورد في الكتابين أن سنَّه ﷺ حينذاك اثنتا عشرة سنةً.

(٣) رواه ابن منده في «معرفة الصحابة» (١/ ٣١٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٢٨٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) انظر: «معرفة الصحابة» لابن منده (١/ ٣١٤)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ٤٤٥)، و«الإصابة» لابن حجر (١/ ٤٧٥).

[٣٤٣] مسألةٌ

فيما جاءَتْ به الرِّوايةُ حين وُلِدَ النَّبيُّ ﷺ وعطَسَ؛ أَشَمَّتَتْهُ الملائكةُ؛ لِكونِه عطَسَ أم شمَّمَتْهُ؟

ومَن المُشَمِّمُ[١]؟

ومَن الرَّاوي؟ أهي الشِّفاءُ أو غيرُها؟ وما نسَبُها؟

الجوابُ

لم أقِفْ في شيءٍ مِن الأحاديثِ مُصرَّحًا على أنَّه ﷺ لَمَّا وُلِدَ؛ عطَسَ، ولا على أنَّ الملائكةَ شمَّتَتْهُ بعد مُراجعةِ أحاديثِ المولدِ مِن مَظانِّها؛ كـ«الطَّبَقاتِ» لابنِ سَعْدٍ، و«دَلائلِ النُّبُوَّةِ» للبَيْهَقِيِّ، ولأبي نُعَيمٍ، و«تاريخِ ابنِ عساكِرَ» على بَسْطِه واستيعابِه، وكـ«المُسْتَدْرَكِ» للحاكِمِ، ونحوِه.

وإنَّما الحديثُ الذي رَوَتْهُ الشِّفاءُ فيه لَفْظٌ يُشْبِهُ التَّشْمِيتَ، لكنْ لم يُصَرَّحْ فيه بالعُطاسِ، وهو ما أخرَجَه أبو نُعَيْمٍ في «دلائِلِ النُّبُوَّةِ»: مِن طريقِ الزُّهْرِيِّ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ حُمَيْدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ، عن جَدِّه عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ[٢]، عن أُمِّه الشِّفاءِ بنتِ عَمْرِو بنِ عوفٍ قالَتْ: لَمَّا ولَدَتْ آمنةُ بنتُ وَهْبٍ محمَّدًا ﷺ؛ وقَعَ على يدَيَّ، فاستَهَلَّ، فسمِعْتُ قائِلًا يقولُ: رحِمَكَ اللهُ، ورحِمَكَ ربُّكَ. الحديثَ[٣].

---

(١) كذا في النسخ قوله: «أم شممته؟ وما المشمم؟»، ولم يتبين لي مقصد السائل.

(٢) في الإسناد سقط، وذلك أن الزهري وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، كلاهما يحدثان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه عبد الرحمن بن عوف، كما في «دلائل النبوة».

(٣) رواه أبو نعيم في «الدلائل» (٧٧)، وفي إسناده نضر بن سلمة الخراساني، كذاب يضع الحديث.

والمعروفُ في اللُّغَةِ أنَّ الاستهلالَ هو صِياحُ المولودِ أوَّلَ ما يُولَدُ، فإنْ أُريدَ به هنا العُطاسُ؛ فمُحْتَمَلٌ، وحَمْلُ القائِلِ المذكورِ على الملَكِ ظاهِرٌ.

وأمَّا الشِّفاءُ؛ فوقَعَ في هذه الرِّوايةِ أنَّها بنتُ عمرِو بنِ عوفٍ، والذي ذكَرَه ابنُ سعدٍ في «طبَقاتِه»: أنَّها بنتُ عَوْفِ بنِ عبدِ الحارثِ بنِ زُهْرةَ بنِ كلابٍ، أسلَمَتْ قديمًا، وهاجَرَتْ وماتَتْ في حياةِ رسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفٍ: يا رسولَ اللهِ، أعتِقُ عن أُمِّي؟، فقالَ: «نعَمْ»، فأعتَقَ عنها.

قالَ ابنُ سعدٍ: فكانَ فيها سُنَّةُ العَتاقةِ عن الميتِ(١).

***

[٣٤٤] مسألةٌ

أورَدَ بعضُهم في بعضِ الكُتُبِ حديثًا، فقالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «الحُمَّى رائِدُ الموتِ»، ثمَّ قالَ: أي: طالِبُه، فهل لهذا الحديثِ أَصْلٌ؟

وهل (رائِدٌ) بمعنى (طالِبٍ) كما ذكَرَه، أو له معنًى آخَرُ؟

فإنْ كانَ بمعنى (طالِبٍ)؛ فليس كلُّ حُمَّى مَخُوفَةً؛ إذ فيها المَخُوفُ المُؤَدِّي إلى الموتِ، وفيها غيرُ المَخُوفِ، وقولُه: (الحُمَّى) يشمَلُ الكُلَّ.

الجوابُ

الحديثُ ضعيفٌ، أخرَجه ابنُ السُّنِّيِّ في «الطِّبِّ النبَوِيِّ»(٢).

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/ ٢٤٧)، و«المستدرك» للحاكم (٥٣٣٢)، و«أسد الغابة» لابن الأثير (٦/ ١٦٣).

(٢) الحديث روي مرفوعًا عن أنس، وعبد الرحمن بن المرقع، ومرسلاً عن الحسن، وموقوفًا على سعيد بن جبير. =

أما المرفوع عن أنس؛ فمن طريقين:

الأول: حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عنه. رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٥٨٢). وقد ضعفه المناوي في «التيسير» (١/ ٥٠٩)، فيه علي بن زيد، ضعيف الحديث.

الثاني: منصور بن صغير، عن عبد الله بن حكيم الداهري، عن شبيب بن بشر، عنه. رواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٣٤٩). والداهري متروك متهم بالوضع، وشبيب، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، ووثقه ابن معين. وقد عزاه إلى ابن السني: السيوطي في «الجامع الصغير» (٦٥٤٣).

وأما المرفوع عن عبد الرحمن بن المرقع:

فروي عنه من طرق، عن أبي عاصم العباداني، عن المحبر بن هارون، عن أبي يزيد المديني، عنه. رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٦٤)، والطبراني ـ كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٥/ ٩٥) ـ وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٥٣٨)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٥٩)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٣٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ١٦١).

قال العراقي في «طرح التثريب» (٨/ ١٨٨): في إسناده جهالة. وقال الهيثمي: فيه قريح بن عبيد، والمحبر بن هارون، لم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات.

وأما المرسل عن الحسن، فمن طرق:

الأول: علي بن زيد بن جدعان، عنه. رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٥٨١). وعلي بن زيد، ضعيف الحديث.

الثاني: بشر بن المفضل، عن يونس بن عبيد، عنه. رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٩)، ومن طريقه الشهاب القضاعي في «مسنده» (٥٨).

الثالث: إسحاق بن إسماعيل، ويوسف بن موسى، كلاهما عن جرير بن عبد الحميد الرازي، عن ابن شبرمة، عنه. رواه ابن أبي الدنيا في «المرض» (٧٣) ـ ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٠٤) ـ، ووكيع في «أخبار القضاة» (٣/ ٥٢).

الرابع: خالد بن خداش، عن حماد بن زيد، عن يونس، عنه. رواه ابن أبي الدنيا في «المرض» (٩٢)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٠٥).

قالَ ابنُ الأثيرِ في معناهُ: أي: رسولُ الموتِ الذي يتقدَّمُه كما يتقدَّمُ الرَّائدُ قومَه. انتهى(١).

وهذا المعنى لا يُنافِيهِ عَدَمُ اسْتِلْزامِ كلِّ حُمّى للموتِ؛ لأنَّ الأمراضَ كلَّها مِن حيث هي مُقَدِّماتٌ للموتِ ومُنْذِراتٌ به، وإنْ أَفْضَتْ إلى سلامةٍ، جعلَها اللهُ تَذْكِرَةً لابنِ آدمَ يتفكَّرُ بها الموتَ.

وقد أخرَجَ أبو نُعَيْمٍ في «الحِلْيَةِ»: عن مُجاهدٍ قالَ: ما مِن مَرَضٍ يَمْرَضُه العبدُ إلَّا رسولُ ملَكِ الموتِ عنده، حتى إذا كانَ آخِرُ مرضٍ يَمْرَضُه العبدُ؛ أتاهُ ملَكُ الموتِ عليه السَّلامُ، فقالَ: أتاكَ رسولٌ بعد رسولٍ، فلم تَعْبَأْ به، وقد أتاكَ رسولٌ يقطَعُ أثَرَكَ مِن الدُّنيا(٢).

في آثارٍ أُخَرَ بهذا المعنى، فوضَحَ أنَّ الأمراضَ كلَّها رُسُلٌ للموتِ، بمعنى: أنَّها مُقَدِّماتُه، ومُنْذِراتٌ به إلى أنْ يجيءَ في وقتِه المُقَدَّرِ، فليس شيءٌ مِن الأمراضِ مُوجِبًا للموتِ بذاتِه.

***

= وأما الموقوف على سعيد بن جبير:
فرواه ابن أبي الدنيا في «المرض» (٧٤).
وقد حسَّنَ الحديث بمجموع طرقه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/ ٣١٣)، وقال الغماري في «فتح الوهاب» (١/ ٦٣): والحديث بمجموع طرقه لا ينحط عن درجة الحسن على جميع الاصطلاحات المحررة.

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: رود).

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩١).

[٣٤٥] مسألةٌ

مـا الجـوابُ عـن قولِـه عليـه السَّـلامُ: «لا عَـدْوى، ولا طِيَـرَةَ، ولا هامَـةَ» الحديـثَ(١)، وعن قولِه في تَعْوِيذَةِ الحسَنِ والحُسـينِ: «أُعيذُكما بكلمـاتِ اللهِ التَّامَّةِ، مِـن شـرِّ كلِّ هـامٍّ وهامَّةٍ» الحديـثَ(٢)، فـإنَّ الأوَّلَ يدُلُّ علـى نَفْيِ الهـامِّ، والثَّاني على وُجـودِه، فمـا التَّوفيقُ؟

الجوابُ

الحديثُ الثَّاني لَفْظُه: «مِن كلِّ شيطانٍ وهامَّةٍ»، و(الهامَّةُ) ـ بالتَّشديدِ ـ: واحدةُ (الهوامِّ)، وهي الحَيَّاتُ والعَقاربُ وما شاكلَها.

وأمَّـا (الهامَـةُ) المنفيَّـةُ فـي الحديـثِ الأوَّلِ؛ فهـي بالتَّخْفيـفِ، شـيءٌ كانـتِ العـربُ تزعُمُـه لا وُجـودَ له في الخـارجِ، كانـوا يقولـون: إنَّ القَتيلَ إذا قُتِـلَ يخرُجُ لـه طائِـرٌ يُسَـمَّى: (الهامَـةَ)، فيقـولُ: اُسْـقُوني، اُسْـقُوني، حتـى يُؤخَذَ بثـأرِه، ومنه قولُ الشَّـاعرِ:

يا عمرُو إلَّا تدَعْ شَتْمي ومَنْقَصَتـي ... أَضْرِبْكَ حتى تقولَ الهامَةُ: اسْقُوني(٣)

***

(١) رواه بتمامه البخاري (٥٧٠٧)، ومسلم (٢٢٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٣٣٧١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «أعوذ بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامة»، واللفظ المثبت هو من رواية ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٩٧) وغيره، وليس فيه قوله: «هام»، ولم أقف عليه في أيٍّ من الروايات.

(٣) انظر: «الغريبين» للهروي (٦/ ١٩٥١)، و«أمالي القالي» (١/ ١٢). والبيت لذي الإصبع العدواني كما في «ديوانه» (ص: ٩٢).

[٣٤٦] مسألةٌ

حديثُ: «شِفاءُ أُمَّتي في ثلاثٍ: آيةٍ مِن كتابِ اللهِ، أو لَعْقَةٍ مِن عسلٍ، أو كأسٍ مِن حَجَّامٍ»، أو «لَذْعَةٍ مِن نارٍ»، هل ورَدَ: «لَذْعَةٍ مِن نارٍ»؟

الجوابُ

نعَمْ، ورَدَ: «لَذْعَةٍ مِن نارٍ»، لكنْ لفظُ الحديثِ: «إنْ كانَ في أدوِيَتِكم خيرٌ؛ ففي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أو شَرْبَةِ عسَلٍ، أو لَذْعَةٍ بنارٍ تُوافِقُ الدَّاءَ، وما أُحِبُّ أنْ أَكْتَوِيَ».

أخرَجَه البُخاريُّ مِن حديثِ جابرٍ(١).

وروى البُخاريُّ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ: «الشِّفاءُ في ثلاثةٍ: في شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أو شَرْبَةِ عسَلٍ، أو كَيَّةٍ بنارٍ، وأنا أنهى أُمَّتي عن الكَيِّ»(٢).

وروى البَزَّارُ: عن ابنِ عمرَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إنْ كانَ في شيءٍ مِن أَدْوِيَتِكم شِفاءٌ؛ ففي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أو لَعْقَةِ عسَلٍ»(٣).

هذه ألفاظُ الحديثِ.

واللَّذْعَةُ ـ بسُكونِ الذَّالِ المنقوطةِ، والعينِ المُهْمَلةِ بلا نقطٍ ـ: هي الخَفيفُ مِن حَرَقِ النَّارِ(٤)، وليسَتْ بالغَينِ المنقوطةِ والدَّالِ المُهْمَلةِ؛ كما ينطِقُ بها كثيرٌ مِن العَوام.

---

(١) رواه البخاري (٥٦٨٣)، ومسلم (٢٢٠٥).

(٢) رواه البخاري (٥٦٨١).

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٥٧٥٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٩١): فيه محمد بن أسعد التغلبي، وثقه ابن حبان، وضعفه أبو زرعة، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٤) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: لذع).

[٣٤٧] مسألةٌ

حديثُ: «يا مُقَلِّبَ القُلوبِ قلِّبْ قلوبَنا على دِينِكَ»، هل ورَدَ؟

الجوابُ

لـم يَـرِدْ بلفظِ: (قَلِّـبْ)، وهو مُنـافٍ للمعنـى المقصودِ، إنَّمـا ورَدَ: «يـا مُقَلِّبَ القُلـوبِ ثبِّـتْ قلبي علـى دِينِكَ».

رواهُ أحمـدُ وغيـرُه مِن حديثِ أسـماءَ بنتِ يزيـدَ[١]، والشَّـيخانِ[٢] مِن حديثِ عائشةَ[٣].

* * *

[٣٤٨] مسألةٌ

ما يقولُه بعضُ المُدَّاحِ على أنَّه حديثٌ: «زيِّنوا مَجالِسَكم بالصَّلاةِ علَيَّ، فإنَّ صلاتَكم تَبْلُغُني، أو تُعْرَضُ عليَّ»، هل هو حديثٌ؟

---

(١) رواه من حديث أم سلمة أسماء بنت يزيد: أحمد في «مسنده» (٢٦٥١٩)، والترمذي (٣٥٢٢) ـ وحسنه ـ وغيرهما. قال محقق «المسند»: حديث صحيح بشواهده، وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف شهر بن حوشب، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٢) كذا عزاه المصنف إلى الشيخين البخاري ومسلم، وليس هو فيهما أو أحدهما، نعم في «صحيح مسلم» (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء، ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

(٣) رواه من حديث عائشة: أحمد في «مسنده» (٢٤٦٠٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٩٠)، وغيرهما. قال محقق «المسند»: صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه، وبقية رجاله ثقات.
ورواه عنها من طريق آخر: ابن أبي شيبة (٢٩١٩٩)، وأحمد في «مسنده» (٢٦١٣٣) وغيرهما بإسنادٍ ضعيفٍ.

وهل هو حسَنٌ، أو صحيحٌ، أو ضعيفٌ؟ وما لَفْظُه؟

الجوابُ

هذا الحديثُ ضعيفٌ، أخرَجَه الدَّيْلَمِيُّ في «مُسنَدِ الفِرْدَوسِ» بلفظِ: «زيِّنوا مجالِسَكمْ بالصَّلاةِ عليَّ، فإنَّ صلاتَكم عليَّ نورٌ لكم يومَ القيامةِ»(١).

وأمَّا قولُه: «فإنَّ صلاتَكم تُعْرَضُ عليَّ»(٢)، أو «تَبْلُغُني»؛ فقِطْعةٌ مِن حديثٍ آخَرَ ثابتٍ قويٍّ، أوَّلُه: «صَلُّوا عليَّ حيثما كنتم؛ فإنَّ صلاتَكم تَبْلُغُني». رواهُ الطَّبَرانيُّ مِن حديثِ الحسنِ بنِ عليٍّ(٣).

---

(١) رواه الديلمي في «الفردوس» (٣٣٣٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وقد ساق الغماري في «المداوي» (٤/ ١٧٩) إسناده، وفيه محمد بن الحسن النقاش المقرئ، قال عنه الخطيب: في أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة، وقال الذهبي: اتهم بالكذب، وفي إسناده أيضًا من لا يعرف.

ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١١٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٣٨٠) عن عائشة موقوفًا بلفظ: زينوا مجالسكم بالصلاة على رسول الله ﷺ، وبذكر عمر بن الخطاب. قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٤٠): هذا منكر موقوف.

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٠)، وفي «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٢٤٢) عن عائشة موقوفًا بلفظ: إذا أردتم أن تزينوا مجالسكم؛ فاذكروا النبي ﷺ، وصلوا عليه، واذكروا عمر بن الخطاب. وفي إسناده إبراهيم بن بكر الشيباني، متروك الحديث، وقال أحمد: أحاديثه موضوعة. وفيه عيسى بن ميمون، متروك الحديث.

(٢) لم يذكر السيوطي تخريج هذا اللفظ، وقد رواه الطبراني في «الأوسط» (١٠ ٢٤١) (٣٩٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بإسنادين ضعيفين، والأصبهاني في «الترغيب» (١٦٨٠) من حديث أنس رضي الله عنه، وإسناده ضعيف أيضًا.

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٦٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٦٢): فيه حميد بن =

[٣٤٩] مسألةٌ

هل ورَدَ في فَضْلِ المِغْزَلِ حديثٌ؟

الجوابُ

روى ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»: مِن طريقِ يزيدَ بنِ مروانَ، عن زيادِ بنِ عبدِ اللهِ القُرَشِيِّ قالَ: «دخلتُ على هندٍ بنتِ المُهَلَّبِ بنِ أبي صُفْرَةَ، وهي امرأةُ الحَجَّاجِ بنِ يوسفَ، فرأيتُ في يدِها مِغْزَلًا تَغْزِلُ، فقلتُ: أتَغْزِلينَ وأنتِ امرأةُ أميرٍ؟ قالتْ: سمعتُ أبي يقولُ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أَطْوَلُكُنَّ طاقةً أعظَمُكُنَّ أجرًا، وهو يَطْرُدُ الشَّيطانَ، ويذهبُ بحديثِ النَّفْسِ»[1].

وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ: مِن طريقِ موسى بنِ إبراهيمَ المَرْوَزِيِّ، حدَّثَنا مالكُ بنُ أنسٍ، عن أبي حازمٍ، عن سهلِ بنِ سعدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «عمَلُ الأبرارِ مِن الرِّجالِ الخِياطةُ، وعمَلُ الأبرارِ مِن النِّساءِ المِغْزَلُ». وموسى بنُ إبراهيم متروكٌ[2].

= أبي زينب، لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

ورواه أحمد في «مسنده» (٨٨٠٤)، وأبو داود (٢٠٤٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٣٤٥) من دون قوله: «وهو يطرد... إلخ»، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٨٥٧)، والديلمي في «الفردوس» (١٧٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ١٨٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٩٣): فيه يزيد بن مروان الخلال، قال ابن معين: كذاب.

(٢) الحديث رواه تمام في «فوائده» (١٢٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٩٩). قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢١٧): لازم ذلك الحياكة، إذ لا تتأتى خياطة ولا غزل إلا بحياكة، فقبح الله من وضعه، انتهى. =

وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ: مِن طريقِ محمَّدِ بنِ بكَّارٍ السَّكْسَكِيِّ، حدَّثَنا موسى بنُ أبي عوفٍ، حدَّثَنا النُّفَيْلِيُّ، حدَّثَنا زيادٌ أبو السَّكَنِ قالَ: دخلتُ على أمِّ سلَمةَ وبيدِها مِغْزَلٌ تَغْزِلُ به، فقلتُ: كلَّما أتيتُكِ وجدتُ في يديكِ مِغْزَلًا، فقالَتْ: إنَّه يَطْرُدُ الشَّيطانَ، ويُذْهِبُ حديثَ النَّفْسِ، وإنَّه بلَغَني أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ أعظمَكُنَّ أجرًا أطولُكُنَّ طاقةً»(١).

وقالَ الخَطيبُ في «التَّاريخِ»: أنبَأَنا محمَّدُ بنُ الحُسينِ بنِ الفَضْلِ القَطَّانُ، أنبأَنا عثمانُ بنُ أحمدَ الدَّقَّاقُ، حدَّثَنا سهلُ بنُ أحمدَ الواسِطِيُّ، حدَّثَنا عمرُو بنُ عليٍّ قالَ: محمَّدُ بنُ زيادٍ صاحِبُ ميمونِ بنِ مِهْرانَ مَتْروكُ الحديثِ، كذَّابٌ، مُنْكَرُ الحديثِ، سمعتُه يقولُ: حدَّثَنا ميمونُ بنُ مِهْرانَ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «زَيِّنوا مجالِسَ نسائِكم بالمِغْزَلِ»(٢).

* * *

= ورواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٢٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ٢٠)، والسلفي في «المشيخة البغدادية» (١١١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٥١) من طريق أبي داود النخعي، عن سهل بن سعد الساعدي. وأبو داود النخعي كذاب وضاع.

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ١٨٧). وفيه وزياد أبو السكن، قال عنه ابن معين: ليس بشيء.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٣٠٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٩٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧٧).

[٣٥٠] مسألةٌ

مـا الجَمْعُ بين حديثٍ صحَّ فـي سنَدٍ ... عن أكـرَمِ الخَلْقِ والمبعـوثِ مِن مُضَرِ
أنَّ الـولادةَ للمولـودِ كائِنَـةٌ ... بـإذنِ خالِقِنـا حقًّـا علـى الفِطَـرِ
والـداهُ بتَهْوِيـدٍ ومـا معـه ... يُصَرِّفـاهُ كما قـد جاءَ فـي الأثَـرِ[1]
وبيـنَ مـا صَـحَّ فـي الآثـارِ أنَّ إذا ... أرادَ ربُّ العُـلا التَّخْلِيـقَ للبَشَـرِ
فيأخُـذُ الملَـكُ المـاءَ المُخَلَّـقَ فـي ... يـدٍ يُمَـرِّغُـه فـي تُـرْبٍ مُـعْـتَـبَرِ
يقـولُ: يـا ربِّ، مخلـوقٌ، وكـيـفَ بـه ... مُـقَدَّرَ الخَلْـقِ مِـن أنثـى ومِـن ذكَـرِ؟
ما الرِّزْقُ؟ ما أجَلٌ؟ ما الحالُ فيه؟ وهل ... يَشْقى ويَسْعَدُ؟ ما المحتومُ في القَدَرِ[2]؟
مِـن أيـن للأبوَينِ الحُـكْـمُ فيـه إذا ... كانَ القضـا ومضـى حـالٌ على قَـدَرِ؟
حقِّـقْ لنـا يـا إمـامَ العَصْـرِ صُورَتَـه ... يـا عالِمًـا فـاقَ أهـلَ العِلْـمِ والأثَـرِ

---

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه». رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٢) روى البخاري (٦٥٩٥) ومسلم (٢٦٤٦) من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «وكل الله بالرحم ملكًا، فيقول: أي رب نطفةٌ، أي رب علقةٌ، أي رب مضغةٌ، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها؛ قال: أي رب، أذكرٌ أم أنثى؟ أشقيٌّ أم سعيدٌ؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه».

وروى الواحدي في «الوسيط» (٣/ ٢٥٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: إن النطفة إذا استقرت في الرحم؛ أخذها ملك بكفه، فقال: أي رب، مخلقة أم غير مخلقة؟ فإن قيل: مخلقة... الحديث وتمامه عند الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١/ ٢٦٧) بلفظ: ثم يأخذ التراب الذي يدفن في بقعته، فيعجن به نطفته، وذكر المصنف إسناد الحكيم في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٢٨٥) من طريق أسباط، عن السدي، عن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وحافِظا المَرْءِ إنْ حانَتْ مَنِيَّتُه ... وفارَقَتْ رُوحُه جِسْمًا مِن البَشَرِ
فهل يموتانِ أو لِلغَيْرِ يَنْتَقِلا ... يا ذا العُلومِ ورَبَّ الخُبْرِ والخَبَرِ
لا زالَ مَجْدُكَ مَحْروسًا بأربعةٍ ... العِزِّ والنَّصْرِ والإقْبالِ والظَّفَرِ

الجوابُ

الحمدُ للهِ موصولًا مدى الدَّهَرِ ... ثمَّ الصَّلاةُ على المبعوثِ مِن مُضَرِ
ما بين ذَيْنِ تَنافٍ، كلُّ ذي سبَبٍ ... وذي فِعالٍ جرى في سابِقِ القَدَرِ
فيكتُبُ الملَكُ المأمورُ ما سبَقَتْ ... به المقادِيرُ مِن رُشْدٍ ومِن خُسُرِ
فيُولَدُ المرءُ ذا رُشْدٍ وتُدْرِكُه ... سوابِقُ القَدَرِ المحتومِ في الذِّكَرِ
يُسَبِّبُ اللهُ أسبابَ الضَّلالِ على ... يدَيْ أبٍ أو لَعِينِ الجِنِّ والبَشَرِ
ألَا ترى قاتِلَ الإنسانِ ذا سبَبٍ ... وكانَ في قدَرٍ ذا مُنْتَهى العُمُرِ
وحافِظَا المَرْءِ مهما ماتَ يَعْتَكِفا ... بقَبْرِه ذاكِرَينِ اللهَ في الدَّهَرِ
يُسَبِّحانِ بتَهْلِيلٍ ويُكْتَبُ ذا ... لصاحِبِ القَبْرِ هذا جاءَ في الأَثَرِ(١)

---

(١) روى أبو الشيخ في «العظمة» (٥٠٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٦٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٢٩) من حديث أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «إن الله تبارك وتعالى وكل بعبده المؤمن ملكين يكتبان عمله، فإذا مات قال الملكان اللذان وكلا به يكتبان عمله: قد مات، فائذن لنا أن نصعد إلى السماء، فيقول الله عز وجل: أرضي مملوءةٌ من خلقي يسبحوني، فيقولان: فأين؟ فيقول: قوما على قبر عبدي، أو عند قبر عبدي، فسبحاني واحمداني وكبراني، واكتبا ذلك لعبدي إلى يوم القيامة». وفي إسناده عثمان بن مطر، منكر الحديث.
ورواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٤٦)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٨٤٦) من طريق آخر، وفي إسناده الهيثم بن جماز، متروك.

ولا يموتانِ إلَّا عند نَفْخَتِه ... في الصُّورِ لِلصَّعْقِ كالأَمْلاكِ فاذَّكِرِ
وابنُ السُّيوطِيِّ قد خطَّ الجوابَ لكي ... يكونَ في الحَشْرِ ممَّنْ فازَ بالظَّفَرِ

* * *

[٣٥١] مسألةٌ

ماذا جوابُكَ يا بَحْرَ العُلومِ ويا ... مُجْلِي الهُمومِ ومَن في دَهْرِه برَعا
في القَهْقَرى رَجْعَةِ المُخْتارِ مِن مُضَرٍ ... رسولِ ربِّ العُلا لِما له وقَعا
معْ عَمِّه حمزةٍ[1] ماذا المرادُ به ... ما حِكْمَةٌ فيه يا مَن لِلورى نفَعا؟
أَوْضِحْ لنا أمرَه مِن فضلِكم لنرى ... ما لم يُرَ الآنَ في مِصْرٍ ولا سُمِعا
لكَ النَّعيمُ غدًا يومَ الحِسابِ فكَمْ ... أبدَيْتَ مِن حُجَجٍ كالبَدْرِ إذ طلَعا
ثمَّ الصَّلاةُ على مَن قد علا شرَفًا ... على الأَنامِ وسادَ الكُلَّ فارْتَفَعا
ما حَنَّ وَحْشٌ إلى وَكْرٍ وغرَّدَ في ... خمائِلِ الأَيْكِ قُمْرِيٌّ وقد سجَعا

الجوابُ

الحمدُ للهِ ما نَجْمُ الهُدى طلَعا ... ثمَّ الصَّلاةُ عليه سيِّدِ الشُّفَعا
لعلَّه كانَ مِن خَوْفِ الوُثوبِ وقد ... رآهُ في حالةٍ لا تَمْنَعُ الفزَعا
أوْ كانَ مقصودُه لَحْظًا يُداوِمُه ... لكي[2] يرى منه ما مِن بعده صنَعا
أوْ كانَ مقصودُه للنَّاسِ تَعْلِمَةً ... كيفَ الرُّجوعُ لدى خَوْفٍ فذا شُرِعا

---

(١) قصة حمزة وقتله لناقة علي رضي الله عنهما ثابتة في الصحيحين، رواها بتمامها البخاري (٣٠٩١)، ومسلم (١٩٧٩)، وفيها: «أن النبي ﷺ نكص على عقبيه القهقرى».

(٢) في (ج) و(ح) و(ب) و(ث) و(د): «لكن».

أوْ كانَ ذا قَبْلَ نهيٍ منه مُرْتَجِعًا عن قَهْقَرى فأتاهُ قبلَ ما وقَعا
وقد يُقالُ: كَنَى الرَّاوي بذاكَ عن الرْ رُجوعِ للبيتِ لا بالظَّهْرِ قد رجَعا[1]
هذي أُمورٌ تبَدَّتْ قلتُ مُحْتَمِلًا ولم أرَ أحدًا أبدى فأَتَّبِعا

* * *

[٣٥٢] مسألةٌ

حديثُ: «اللَّهُمَّ مَن أحبَبْتُه؛ فأقِلَّ[2] مالَه وولَدَه»، هل ورَدَ؟ فقد قيلَ: إنَّه باطِلٌ.

الجوابُ

هذا الحديثُ أخرَجَه ابنُ ماجَهْ في «سُنَنِه»، والطَّبَرانيُّ في «الكَبيرِ»: عن عمرِو بنِ غَيْلانَ الثَّقَفِيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مَن آمَنَ بي وصدَّقَني، وعلِمَ أنَّ ما جئتُ به هو الحقُّ مِن عندكَ؛ فأَقْلِلْ مالَه وولَدَه، وحبِّبْ إليه لِقاءَكَ، وعَجِّلْ له القَضاءَ، ومَن لم يُؤمِنْ بي ولم يُصَدِّقْني، ولم يَعْلَمْ أنَّ ما جئتُ به الحقُّ مِن عندكَ؛ فأكثِرْ مالَه وولَدَه، وأطِلْ عُمُرَه»[3].

---

(١) نقل هذا القولَ الأخيرَ النوويُّ في «شرحه على مسلم» (١٣/ ١٤٥).

(٢) في (ز) و(ض) و(ف): «فأقلل»، وكلاهما صحيح، وباللفظين جاءت الروايات.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٦٧٤)، وابن ماجه (٤١٣٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (١٦٠٧)، والطبراني في «الكبير» (٥٦)، وفي «مسند الشاميين» (١٤٠٦). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٢١): ليس لعمرو بن غيلان عند ابن ماجه سوى هذا الحديث، وليس له رواية في شيء من الكتب الخمسة، وهو مختلف في صحبته، ذكره جماعة من الصحابة، وذكره أبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وقال المزي والذهبي: لا تصح له صحبة، وقال ابن عبد البر: ليس إسناده بالقوي.

وسَنَدُه صَحيحٌ إنْ صحَّتْ صُحْبَةُ عمرِو بنِ غَيْلانَ، فإنَّه مُخْتَلَفٌ في صُحْبَتِه، وأبوهُ هو الذي أسلَمَ على عَشْرِ نِسْوَةٍ، فأُمِرَ أنْ يختارَ أربعًا، وبقيَّةُ رِجالِه ثِقاتٌ.

وقد أورَدَه الدَّيْلَمِيُّ في «مُسنَدِ الفِرْدَوسِ»[(١)]، ثمَّ قالَ: وفي البابِ عن مُعاذِ بنِ جبَلٍ، وفَضالةَ بنِ عُبَيْدٍ[(٢)].

قلتُ: ومِن شَواهِدِه: ما أخرَجَه سعيدُ بنُ منصورٍ في كتابِ «السُّنَنِ» له، قالَ: حدَّثَنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي الزِّنادِ، عن عمرِو بنِ أبي عمرٍو مَوْلى المُطَّلِبِ، عن عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ [مَعْمَرِ][(٣)] بنِ حَزْمٍ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: اللَّهُمَّ مَن أبغَضَني وعصاني؛ فأكثِرْ له المالَ والولَدَ، اللَّهُمَّ مَن أحبَّني وأطاعَني، فارزُقْهُ الكَفافَ، اللَّهُمَّ ارزُقْ آلَ محمَّدٍ الكَفافَ، اللَّهُمَّ رِزْقَ يومٍ بيومٍ»[(٤)].

ويُناسِبُه ما أورَدَه السِّلَفِيُّ في «الطُّيوريَّاتِ»: مِن طريقِ عليِّ بنِ الجَعْدِ، عن

---

(١) رواه الديلمي في «الفردوس» (٢٠٦٩).

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١٦١)، وأبو أحمد الحاكم في «فوائده» (١٩) عن معاذ رضي الله عنه.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٨٥): فيه عمرو بن واقد، متروك.
ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٢٠٨)، والطبراني في «الكبير» (٨٠٨) من حديث فضالة رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٨٦): رجاله ثقات.
قال البيهقي: فإن صح شيء من هذه الأحاديث، فإنما هو لزهادته ﷺ في الدنيا واختياره الآخرة على الأولى؛ لعلمه بمصائب الدنيا، فلم يرضها لنفسه، ولا لمن يحبه من أمته.

(٣) في النسخ: «عمرو»، وهو تصحيف، والمثبت هو الصواب.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور».
ورواه الأصبهاني في «الترغيب» (٢٣٤٩)، من طريق يحيى بن بكير، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبد الله بن معمر.

شُعبةَ، عن منصورٍ، عن بعضِ أصحابِه: أنَّ يهوديًا أتى النَّبيَّ ﷺ، فقالَ: ادعُ لي، فقالَ: «اللَّهُمَّ أَصِحَّ جِسْمَه، وأكثِرْ مالَه، وأَطِلْ حياتَه»[(١)].

[٣٥٣] مسألةٌ

حديثُ: «إنَّ العَيْنَ تَسْبِقُ القضاءَ والقدَرَ»، هل هو صحيحٌ؟

الجوابُ

لفظُ الحديثِ: «لو كانَ شيءٌ سابَقَ القدَرَ؛ سبقَتْهُ العَينُ». هكذا أخرَجَه مُسلمٌ في «صَحيحِه» مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[(٢)].

وأخرَجَه أحمدُ، والتِّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَهْ: مِن حديثِ أسماءَ بنتِ عُمَيْسٍ بلفظِ: «لو كانَ شيءٌ يَسْبِقُ القدَرَ؛ لَسَبقَتْهُ العَينُ»[(٣)].

وأخرَجَه الدَّيْلَمِيُّ في «مُسْنَدِ الفِرْدوسِ»: مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ جَرادٍ بلَفْظِ: «العَينُ والنَّفْسُ كادا يَسْبِقانِ القَدَرَ»[(٤)].

* * *

[٣٥٤] مسألةٌ

حديثُ: «مَن لم يكُنْ له مالٌ يتصدَّقُ به؛ فلْيَلْعَنِ اليهودَ، فإنَّها له صَدَقَةٌ»، هل ورَدَ؟

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «الطيوريات».

(٢) رواه مسلم (٢١٨٨).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢٧٤٧٠)، والترمذي (٢٠٥٩)، والنسائي (٧٤٩٥) وابن ماجه (٣٥١٠)، وغيرهم.

(٤) رواه الديلمي في «الفردوس» (٤٢١٩).

الجوابُ

هذا الحديثُ أخرَجَه السِّلَفِيُّ في الفوائِدِ المُسَمَّاةِ: «الطُّيوريَّاتِ»: مِن طريقِ يحيى بنِ خالدٍ المَخْزُومِيِّ، قالَ: حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ طَلْحَةَ بنِ زاذانَ المُزَنِيُّ ثِقَةٌ، عن أبيهِ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن عائشةَ مرفوعًا: «مَن لم يكُنْ عنده صَدَقةٌ؛ فلْيَلْعَنِ اليهودَ».

[ورواهُ ابنُ عَدِيٍّ مِن حديثِها أيضًا](1).

وأخرَجَه الدَّيْلَمِيُّ في «مُسْنَدِ الفِرْدَوْسِ»: مِن طريقِ أبي بكرِ بنِ محمَّدِ بنِ إسحاقَ بنِ يعقوبَ الطَّلْحِيِّ(2)، عن سُلَيْمٍ المَكِّيِّ، عن طَلْحَةَ بنِ عمرٍو، عن عطاءٍ، عن أبي هُريرةَ مرفوعًا به.

[ورواهُ أيضًا مِن حديثِ أبي هُريرةَ، والخَطيبُ البَغْداديُّ في «تاريخِه»، وكلا الطَّرِيقَينِ ضعيفٌ](3).

---

(١) ما بين معكوفين زيادة من (ج) وهامش (ث).

(٢) كذا في النسخ، انظر تخريج الحديث فيما سيأتي.

(٣) ما بين معكوفين زيادة من (ج).

والحديث رواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٣٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٦)، والضياء المقدسي في «المنتقى» (٨٤) من طريق عبد الله بن زاذان، عن هشام بن عروة، به. قال ابن الجوزي: فيه عبد الله بن زاذان، قال ابن عدي: له أحاديث غير محفوظة. وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات، ويأتي عن هشام بن عروة ما لم يحدث به عن هشام قط.

ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٧١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٧) من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي، عن سليم المكي، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة. وهذا إسناده مسلسل بالضعفاء والمتروكين، فيه طلحة بن عمر، قال عنه أحمد والنسائي: =

ليس بشيء، متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب، وفيه سليم المكي، قال النسائي: متروك الحديث، وفيه إسماعيل الطلحي، ضعيف الحديث.

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٧) من طريق علي بـن الحسين بن حبان، عن يعقوب بن محمد الزهري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. قال ابن معين: هذا كذاب وباطل، لا يحدث بهذا أحد يعقل.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٥٦٧) من طريق محمد بن أحمد بن سهيل أبو الحسن المؤدب، عن وهب بن بقية، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبيه، عن عائشة. قال ابن عدي: المؤدب ممن يضع الحديث متنًا وإسنادًا، وهو يسرق حديث الضعاف يلزقها على قوم ثقات.

قال ابن الجوزي: هذا الحديث من جميع طرقه لا يصح.

ولم أقف على الحديث في المطبوع من «الطيوريات» للسلفي، و«الفردوس» للديلمي.

[٣٥٥] مسألةٌ

مـاذا يـقـولُ الـذي زادَتْ مَـناقِـبُـهُ ... عـلى أكابِرِنـا فـي العِلْـمِ والأدَبِ
فيمَـن روى أنَّ خيـرَ الخَلْـقِ سيِّدَنا ... رسـولَ ربِّ العِبـادِ الهـادِيَ العَرَبـي
قـالَ: «الدَّراهِـمُ والدِّينـارُ قـد جُعِـلا ... خواتِـمَ اللهِ فـي أرضٍ لـذي طلَـبِ
مَـن جـاءَ بالخاتَـمِ المذكـورِ حاجَتُـه ... تُقْضـى» ولـم يَعْـزُهُ راوِيـهِ لِلكُتُـبِ
هـل ذا صَحِيحٌ؟ ومـا مَعْنـاهُ إنْ ورَدَتْ ... بـه الرِّوايـةُ أو قـد صـحَّ فـي الكُتُـبِ؟
جُـدْ بالجـوابِ فقد أشـفَيْتَ لـي عِلَلًا ... نُجِّيـتَ دَهْـرَكَ مِـن هَـمٍّ ومِـن نَصَـبِ
ونِلْـتَ جنَّـةَ عَـدْنٍ يـومَ مَبْعَثِنـا ... بجـاهِ خيـرِ الأنـامِ الطَّاهِـرِ النَّسَـبِ

الجوابُ

الـحمدُ للهِ حَـمْـدًا دائِـمَ الـحِـقَـبِ ... ثمَّ الصَّلاةُ على خيـرِ الـوَرى العَرَبي
هـذا الحديـثُ رَوَيْنـاهُ لـه سَنَـدٌ ... رُواتُـه ضُعِّفَـتْ فيمـا حكـى الذَّهَبـي
في «مُعْجَمِ الطَّبَراني الأَوْسَطِ» انتَظَمَتْ ... فيـه رِوايَتُـه يا مُـنـتـهـى الطَّلَبِ[١]
وصَـحَّ فـي «الحِلْيَـةِ» الغَرَّاءِ مِـن طُرُقٍ ... يُعَـلُّ رَفْـعٌ بهـا وقفًـا علـى وَهَـبِ[٢]

---

(١) روى الطبراني في «الأوسط» (٦٥٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «الدنانير والدراهم خواتم الله في أرضه، من جاء بخاتم مولاه؛ قضيت حاجته». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٦٥): فيه أحمد بن محمد بن مالك بن أنس، وهو ضعيف.

(٢) روى ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٨١)، والفاكهي في «فوائده» (١٨٠)، والدارقطني في «المؤتلف» (٢/ ١١١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٥٣) عن وهب بن منبه قوله: الدراهم والدنانير خواتيم رب العالمين في الأرض لمعاش بني آدم، لا تؤكل ولا تشرب، فأين ذهبت بخاتم رب العالمين؛ قضيت حاجتك.

بأنَّهـا خاتـمٌ تَقْضـي المعايِشَ لــم تُوضَعْ لأكلٍ إذا عُـدَّتْ ولا شُـرُبِ
وابـنُ السُّـيوطِيِّ يرجـو إذ أجـابَ بـذا فـي الحَشْـرِ لَمْحَـةَ غُفْرانٍ بـلا نصَبِ

***

[٣٥٦] مسألةٌ

فـي قولِـه ﷺ وشـرَّفَ وكـرَّم: «حَياتـي خيرٌ لكـم، وموتـي خيرٌ لكـم»(١)، فقد أشـكَلَ مِـن جِهَـةِ تنزيـلِ المقصودِ منـه على القواعِـدِ النَّحْوِيَّـةِ، بناءً علـى أنَّ (أفعلَ التَّفْضِيـلِ) يُوصَـلُ بـ(مِـن) عنـد تجـرُّدِه، ووَصْلُه بهـا غيرُ مُتَـأَتٍّ بحسَـبِ الظَّاهِرِ؛ إذ يصيـرُ الـكلامُ: (حياتـي خيـرٌ لكم مِـن مماتـي، ومماتي خيـرٌ لكم مِـن حياتي)، وهو مُشْـكِلٌ.

الجوابُ

إنَّما حصَلَ الإشكالُ مِن ظَنِّ أنَّ (خَيْرًا) هنا (أفعلُ تَفْضِيلٍ)، وليس كذلك، فإنَّ لَفْظَةَ (خَيْرٍ) لها استعمالانِ:

أحدُهما: أنْ يُرادَ بها معنى التَّفْضِيلِ، لا الأَفْضَلِيَّةِ، وضِدُّها: (الشَّرُّ)، وهي كلمةٌ باقيةٌ على أصلِها، لم يُحْذَفْ منها شيءٌ.

وروى من طريق آخر: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٤٧٢)، واليونيني في «مشيخته» (١/ ٩٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٣٩٤) عن وهب بن منبه قال: الدراهم والدنانير خواتيم الله في الأرض، فمن ذهب بخاتم الله تعالى؛ قضيت حاجته.

(١) رواه البـزار فـي «مسـنده» (١٩٢٥) مـن حديث ابن مسـعود رضي الله عنـه. وجوَّدَ إسـناده العراقيُّ فـي «طـرح التثريـب» (٣/ ٢٩٧)، وقـال الهيثمـي فـي «مجمـع الزوائـد» (٩/ ٢٤): رجالـه رجال الصحيح.

والثَّاني: أنْ يُرادَ بها معنى الأَفْضَلِيَّةِ، وهي التي تُوصَلُ بـ(مِن)، وهذه أَصْلُها: (أَخْيَرُ)، حُذِفَتْ همزتُها تخفيفًا، ويُقابِلُها: (شَرٌّ) التي أصلُها: (أَشَرُّ).

قالَ في «الصِّحاحِ»: الخيرُ ضدُّ الشَّرِّ، قالَ الشَّاعرُ:

فمـا كِنانـةُ فـي خيـرٍ بخائِـرَةٍ ... ولا كِنانـةُ فـي شَـرٍّ بأشـرارِ[1]

وتأنيـثُ هـذه (خَيْـرَةٌ)، وجمعُها: (خَيْـراتٌ)، وهي الفاضِلاتُ مِن كلِّ شـيءٍ، قالَ تعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ﴾ [التوبة: ٨٨]، ولـم يُريـدوا بـه معنـى: (أَفْعَـلَ)، فلـو أردتَ معنـى التَّفْضِيـلِ؛ قلـتَ: (فُلانـةٌ خيـرُ النَّـاسِ)، ولـم تقُـلْ: (خَيْـرَةُ)، ولا يُثَنَّـى ولا يُجْمَعُ؛ لأنَّه فـي معنى (أفعـلَ). انتهى كلامُ «الصِّحـاحِ»[2].

وقالَ الرَّاغبُ في «مُفْرَداتِ القُرآنِ»: الخيرُ والشَّرُّ يُقالانِ على وجهَينِ:

أحدُهما: أنْ يكونا اسمَينِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

الثَّاني: أنْ يكونا وصفَينِ، وتقديرُهما تقديرُ (أَفْعَلَ مِن)؛ نحوَ: (هذا خيرٌ مِن ذاكَ وأفضَلُ)، وقولِه تعالى: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ويَحْتَمِلُ الاسميَّةَ والوَصْفِيَّةَ معًا قولُه تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤][3].

وقالَ أبو حيَّانَ في «تفسيرِه الكبيرِ» في قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ

---

(١) البيت ذكره المروزقي في «شرح الحماسة» (١/ ١٠٣٤)، والتبريزي في «شرح الحماسة» (٢/ ٢٠٥) من غير نسبة.

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خير).

(٣) انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني (مادة: خير).

﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]: ليس (خَيْرٌ) هنا (أفعلَ تفضيلٍ)، بل هي للتَّفضيلِ، لا للأَفْضَلِيَّةِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]، و﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤]، وفي قولِ حسَّانَ:

فشَرُّكما لخيرِكما الفِداءُ[1]

انتهى[2].

إذا عُرِفَ ذلك؛ فـ(خيرٌ) في الحديثِ مِن القِسْمِ الأوَّلِ، وهي يُرادُ بها التَّفْضِيلُ، لا الأَفْضَلِيَّةُ، فلا تُوصَلُ بـ(مِن)، وليسَتْ بمعنى: (أفعَلَ)، وإنَّما المقصودُ أنَّ في كُلٍّ مِن حَياتِه ومماتِه ﷺ خيراً، لا أنَّ هذا خيرٌ مِن هذا، ولا أنَّ هذا خيرٌ مِن هذا.

* * *

[٣٥٧] مسألةٌ

ماذا جوابُ إمامٍ لا نَظِيرَ له ... في العَصْرِ كلَّا ولا في سالِفِ الدَّهَرِ
في الحافِظَينِ على الإنسانِ إذ كتَبا ... هل بالمِدادِ وحِبْرٍ عُدَّ لِلبَشَرِ
وكاغَدٍ يَكْتُبا ما كانَ معْ قَلَمٍ ... أو لا كذلك يا مَن ضاءَ كالقَمَرِ
أثابَكُمْ ربُّكُمْ جَنَّاتِه كرَمًا ... بجاهِ خيرِ الورى المبعوثِ مِن مُضَرِ

الجوابُ

اللهَ أحمدُ حَمْدًا غيرَ مُنْحَصِرِ ... ثمَّ الصَّلاةُ على المُخْتارِ مِن مُضَرِ

(١) انظر: «ديوان حسان بن ثابت» (ص: ٢٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٥٣٦).

مِداده الرِّيقُ فيما قد أتى ولِسا — نُ الخَلْقِ أقلامُهم قد جاءَ في الأثَرِ[١]

وفي الصَّحيفةِ كَتْبٌ والبِطاقةُ جا — مِن غيرِ تَعْيينِ جِنْسٍ صَحَّ في الخَبَرِ[٢]

* * *

[٣٥٨] مسألةٌ

هل الشَّمْعُ كانَ على عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ، أو الصَّحابةِ، أو التَّابعين؟

وهل الاستضاءةُ به مع أنَّ غَيْرَه مِن الأَدْهانِ يقومُ مَقامَه تُعَدُّ إسرافًا؟

الجوابُ

الشَّمعُ كانَ موجودًا مِن قديمٍ مِن زمنِ الجاهليَّةِ قبل البِعْثةِ.

وقد ذكَرَ العَسْكَرِيُّ في «الأوائِلِ»: أنَّ أوَّلَ مَن أُوقِدَ له الشَّمْعُ جُذَيمةُ بنُ مالكٍ الأَبْرَشُ، وهو قبلَ البِعْثَةِ النَّبويَّةِ بدَهْرٍ[٣].

وليس الاستِصْباحُ به إسرافًا؛ لأنَّه لو كانَ كذلك؛ لَنُهِيَ عنه، فإنَّه كانَ موجودًا في أيَّامِ النَّبيِّ ﷺ، فلمَّا لم يَنْهَ عنه؛ دَلَّ على أنَّه مُباحٌ.

---

(١) روى أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٢٤)، والديلمي في «الفردوس» (٣٥١) عن سعد بن معاذ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنقوا أفواهكم بالخلال، فإنها مسكن الملكين الحافظين الكاتبين، وإن مدادهما الريق، وقلمهما اللسان، وليس شيء أشد عليهم من فضل الطعام في الفم».
وفي إسناده: إبراهيم بن حيان بن حكيم، قال عنه ابن عدي: أحاديثه موضوعة ومناكير.

(٢) حديث البطاقة بطوله رواه أحمد في «مسنده» (٦٩٩٤)، والترمذي (٤/ ٣٢٢)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وغيرهم.

(٣) انظر: «الأوائل» للعسكري (ص: ٧٥).

بل ورَدَ في حديثٍ: أنَّه أُوقِدَ للنَّبيِّ ﷺ عند دَفْنِه عبدَ اللهِ ذا البِجادَينِ[١]، وقد أَلَّفْتُ في المسألةِ مُؤَلَّفًا سمَّيْتُه: «مُسامَرَةَ السَّمُوعِ في ضَوءِ الشُّموعِ»[٢].

* * *

(١) روى أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٢٢) من طريق ابن إسحاق عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قمت من جوف الليل وأنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، قال: فرأيتُ شعلةً من نار في ناحية العسكر، قال: فاتبعتها أنظر إليها، فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر، وإذا عبد الله ذو البجادين المزني قد مات. انظر أيضًا: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٢٧).

(٢) وهو مطبوع ضمن هذا المجموع بحمد الله تعالى في مجموعة الحديث الشريف.

قَطفُ الثَّمَر فِي مُوافَقَاتِ عُمَر

دار اللُّباب

قَطْفُ الثَّمَرِ في مُوافقاتِ عُمَرَ(١)

[٣٥٩]

سُئِلْتُ عن مُوافقاتِ عُمَرَ رضي الله عنه، فنظَمْتُ فيها هذه الأبياتَ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــدُ للهِ وصلَّـى اللهُ ... علـى نبيِّـه الـذي اجتباهُ
يـا سـائِلي والحادِثـاتُ تَكْثُـرُ ... عـن الـذي وافَـقَ فيـه عُمَـرُ
ومـا يُـرى أُنْـزِلَ في الكِتـابِ ... مُوافِقًـا لِرأيـهِ الصَّـوابِ
خُـذْ مـا سـأَلْتَ عنـه في أبياتِ ... منظومـةٍ تأمَـنُ مِـن شَـتاتِ
ففـي المقـامِ، وأُسـارى بـدرِ ... وآيتَـيْ تظاهُـرٍ وسَـتْرِ
وذِكْـرِ جِبْرِيـلَ لأهـلِ الغَـدْرِ ... وآيتَـيْنِ أُنْـزِلا في الخَمْـرِ
وآيـةِ الصِّيـامِ في حِـلِّ الرَّفَـثْ ... وقولِه: (نِسـاؤُكمْ حَرْثٌ) يُبَثْ
وقولِـه: (لا يؤمنـونَ حتـى ... يُحَكِّمُـوكَ) إذ بقَتْـلِ أَفْتـى
وآيَـةٍ فيهـا لِبَـدْرٍ أَوْبَـةْ ... (ولا تُصَـلِّ) آيـةً في التَّوْبَـةْ

---

(١) كتب الله تعالى لهذه المنظومة القبولَ والانتشار، وشرحها جملة ممن جاء بعده من العلماء الأبرار، واستدركوا عليه مواضع لم يذكرها في نظمه، كالإمام ابن علان الصديقي الشافعي في «إتحاف الثقات»، والمفتي حامد العمادي الحنفي في «الدر المستطاب»، ومن المعاصرين: الشيخ عبد الفتاح راوه المكي، وسماه: «الكوكب الأغر على قطف الثمر».

وآيـةٍ في النُّـورِ: (هـذا بُهْتـانْ) وآيـةٍ فيهـا بهـا الإِسْـتئذانْ
وفي خِتـامِ آيـةٍ في المؤمنـينْ (تبـارَكَ اللهُ) بحِفْـظِ المُتَّقِـينْ
و(ثُلَّةٌ مِنْ) في صِفاتِ السَّابِقِينْ وفي (سـواءٌ) آيـةُ المُنافقِـينْ
وعدَّدوا مِن ذاكَ نَسْخَ الرَّسْمِ لآيـةٍ قـد نزَلَـتْ في الرَّجْـمِ
وقـالَ قَـوْلًا هـو في التَّـوراةِ قدْ نبَّهَـهُ كعـبٌ عليـه فسَـجَدْ
وفي الأَذانِ الذِّكْـرُ لِلرَّسـولِ رأيتُـه في خَـبَرٍ موصـولِ
وفي القُـرانِ جـاءَ بالتَّحْقِيـقِ مـا هـوَ مِـن مُوافِـقِ الصِّدِّيـقِ
كقولِـه: (هـو الـذي يُصَـلِّي عليكـمُ) أَعْظِـمْ بـهِ مِـن فَضْلِ
وقولُـه في آخِـرِ المُجادِلَـةْ (لا تجِـدُ) الآيـةَ في المُخالَلَـةْ
نظَمْـتُ مـا رأيتُـه منقـولا والحمـدُ للهِ عـلى مـا أَوْلى

* * *

[٣٦٠] مسألةٌ

حديثُ: «الغِناءُ يُنْبِتُ في القَلْبِ القَسْوَةَ كما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ»، هل ورَدَ؟

الجوابُ

أخرَجَه ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «ذَمِّ الملاهي»: مِن حديثِ ابنِ مسعودٍ مرفوعًا بلفظِ: «الغِناءُ يُنْبِتُ النِّفاقَ في القَلْبِ كما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ»[١].

وزعَمَ بعضُهم أنَّ لَفْظَةَ (الغِنى) بالقَصْرِ، وأنَّ المرادَ: غِنى المالِ، الذي هو ضِدُّ الفقرِ[٢]، وصوَّبَ بعضُ الحُفَّاظِ أنَّه بالمدِّ، وأنَّ المرادَ به التَّغَنِّي، ولهذا أخرَجَه ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «ذَمِّ الملاهي».

واستُدِلَّ لِصِحَّةِ هذا: بأنَّ ابنَ أبي الدُّنيا أخرَجَ أيضًا مِن وجهٍ آخَرَ عن ابنِ مسعودٍ موقوفًا، قالَ: الغِناءُ يُنْبِتُ النِّفاقَ في القَلْبِ كما يُنْبِتُ الماءُ البَقْلَ[٣]، والذِّكْرُ يُنْبِتُ الإيمانَ في القلبِ كما يُنْبِتُ الماءُ الزَّرْعَ[٤].

فمُقابلَةُ الغِناءِ بالذِّكْرِ تدُلُّ على أنَّ المرادَ به التَّغَنِّي.

***

(١) رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٣٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢١٠٠٨) ـ وأبو داود (٤٩٢٧) من دون ذكر التشبيه. قال العراقي في «المغني» (١/ ٧٥٨): المرفوع غير صحيح؛ لأن في إسناده من لم يسم.

(٢) انظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٩/ ٦٣٣).

(٣) كذا في النسخ. وفي مصادر التخريج: «الزرع».

(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٣٠) ـ ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٢١٠٠٧) ـ والخلال في «السنة» (١٦٥٠). وفي إسناده انقطاع بين محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، وابن مسعود.

[٣٦١] مسألةٌ

في مَجيءِ المَهْدِيِّ مِن الغَرْبِ، هل ورَدَ فيه أثَرٌ يُعْتَمَدُ عليه؟

وهل للقولِ بأنَّه موجودٌ الآنَ بالمغربِ صِحَّةٌ أو لا؟

وهل مجيئُه قبلَ نُزولِ عيسى عليه السَّلامُ؟

وهل نُزولُ عيسى مُؤَقَّتٌ بوقتٍ؟

وهل يُقيمُ بالدُّنيا إذا نزَلَ، ويتزوَّجُ، ويُولدُ له ولَدانِ، يُسَمِّي أحدَهما: مُحَمَّدًا، والآخرَ: أبا موسى، ويُدفَنُ بإزاءِ النَّبيِّ ﷺ؟

وهل المقالَةُ الحاصِلَةُ بين النَّاسِ: (إنَّه ينزِلُ بالشَّامِ بالجامعِ الأُمَوِيِّ، وإنَّ بَغْلَةً تُشَدُّ له كلَّ جمعةٍ انتظارًا لِنُزولِهِ) لها صِحَّةٌ أم لا؟

وهل نزولُه قبلَ يأجوجَ ومأجوجَ، أو بعدَه؟

وما طُولُ يأجوجَ ومأجوجَ؟ ومِن أين خُروجُهم؟ وما مِقْدارُ إقامتِهم؟

وما صِفَةُ الدَّابَّةِ التي تخرُجُ في آخِرِ الزَّمانِ؟ ومِن أين خُروجُها؟ وأين تصِلُ؟ وهل ذلك قبل نُزولِ عيسى أو بعده؟

وهل الحُورُ العِينُ والملائكةُ يموتون أو لا؟ ومَن يتولَّى قَبْضَ أرواحِهم؟

الجوابُ على سبيلِ الاختصارِ[1]

الأحاديثُ في المهدِيِّ مُخْتَلِفَةٌ، وكذلك العُلماءُ، ففي بعضِها: «لا مَهْدِيَّ إلَّا

---

(١) للإمام السيوطي كتاب جمع فيه المرويات الحديثية والأخبار الواردة عن المهدي، سماه: «العرف الوردي في أخبار المهدي»، وهو مطبوع ضمن هذا الكتاب بحمد الله.

عيسى ابنُ مريمَ»(١)، وأكثَرُ الأحاديثِ على أنَّه غيرُه، وأنَّه مِن أهلِ البَيْتِ.

ثـمَّ فـي بعضِهـا: أنَّـه مِـن ولَـدِ فاطِمَـةَ، وفـي بعضِهـا: أنَّـه مِـن ولَـدِ العَبَّـاسِ، وبعـضُ العُلمـاءِ حمَلَـه على المهديِّ ثالـثِ خُلَفاءِ بنـي العَبَّاسِ الذي تولَّـى الخِلافةَ فـي القَـرْنِ الثَّاني.

والذي ترجَّحَ عندي مِن أكثرِ الأحاديثِ أنَّه غيرُه، وأنَّه خليفةٌ يقومُ في آخرِ الزَّمانِ، وأنَّه مِن ولدِ فاطِمَةَ.

وقـد ثبَـتَ فـي أحاديـثَ: أنَّه يخـرُجُ مِـن قِبَـلِ المَشْـرِقِ، وأنَّـه يُبايَعُ لـه بمكَّةَ بيـن الرُّكْـنِ والمقـامِ، وأنَّـه يدخُلُ بيـتَ المَقْـدِسِ، وأنَّـه يمكُثُ سـبعَ سـنين، وأنَّه يمـلأُ الأرضَ عَدْلًا.

وفي بعضِ الرِّواياتِ بسندٍ ضعيفٍ: أنَّ النَّاسَ يَقْتَتِلون على المُلْكِ، فيُنادي مُنادٍ مِن السَّماءِ: أميرُكم فُلانٌ، فيُبايِعون له(٢).

ولـم يقَعْ شيءٌ مِن ذلك إلى الآنَ، فبطَلَ قولُ مَن قالَ: إنَّه موجودٌ الآنَ بالمغربِ.

وفـي الأحاديـثِ: أنَّ عيسـى عليـه السَّـلامُ يَنْـزِلُ فـي حياتِـه، فيُسَـلِّمُ المهديُّ الأمـرَ له.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٣٦٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦١)، والقضاعي في «مسنده» (٨٩٨) وغيرهم من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا. وفي إسناده أبان بن أبي عياش، متروك الحديث، وفيه محمد بن خالد الجندي، قال الذهبي: هو صاحب هذا الحديث المنكر، وذكره.

(٢) روى الطبرانـي فـي «الأوسـط» (٤٦٦٦) مـن حديـث طلحـة بـن عبيـد الله رضـي الله عنـه مرفوعًا: «سـتكون فتنـة، لا يهـدأ منها جانبٌ إلا جـاش منها جانـبٌ، حتى ينادي منـادٍ من السـماء: إن أميركم فـلان». قـال الهيثمـي في «مجمـع الزوائـد» (٧/ ٣١٦): فيـه مثنى بن الصبـاح، وهو متـروك، ووثقه ابـن معين وضعفـه أيضًا.

ونُزولُ عيسى عليه السَّلامُ مُؤَقَّتٌ بوقتٍ، وهو خُروجُ الدَّجَّالِ، فإنَّه ينزِلُ في أيَّامِه ويَقْتُلُه.

وورَدَ في الحديثِ: أنَّه يمكُثُ سبعَ سنين، وفي روايةٍ: أربعين سنةً، وأنَّه يتزوَّجُ ويُولَدُ له، ويحُجُّ، ويُدْفَنُ عند النَّبيِّ ﷺ، ولم تَرِدْ تسميةُ ولَدِه.

وفي الحديثِ أيضًا: أنَّه ينزِلُ عند المنارةِ البَيْضاءِ شرقيَّ دمشقَ.

وأمَّا شَدُّ البَغْلَةِ كلَّ جمعةٍ؛ فلا أصلَ له.

ونزولُه قبل يأجوجَ ومأجوجَ، فإنَّهم يخرُجون في أواخِرِ أيَّامِه.

وأمَّا طُولُ يأجوجَ ومأجوجَ؛ ففي أثَرٍ أخرَجَه ابنُ المُنْذِرِ: عن ابنِ عبَّاسٍ موقوفًا: أنَّهم شِبْرٌ وشِبْرانِ وثلاثةُ أَشْبارٍ[١].

وفي حديثٍ ضعيفٍ مرفوعٍ أخرَجَه الطَّبَرانيُّ: أنَّهم أصنافٌ: صِنْفٌ منهم طُولُ الأَرُزِّ، مئةٌ وعشرون ذِراعًا، وصِنْفٌ منهم يَفْتَرِشُ بأذنِه ويَلْتَحِفُ بالأخرى[٢].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٩٧٠)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٠٧)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٤٥٧) أيضًا إلى ابن المنذر، وابن مردويه.

(٢) رواه بتمامه المحاملي في «أماليه» (٣٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٣٨٥٥)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٣٦٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٠٦) من حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا. قال ابن عدي: منكر موضوع، ووافقه ابن الجوزي.

ورواه من طريق آخر الداني في «السنن الواردة في الفتن» (٦٧٦)، وفي إسناده عبد الرحمن بن هانئ، ضعيف.

وأمَّا خُروجُهم؛ فمِن خَلْفِ السَّدِّ أقصى بلادِ التُّرْكِ، وفي الحديثِ: إنَّ مُقَدِّمَتَهم بالشَّامِ، وساقَتَهم بخُراسانَ(١).

وأمّا مُدَّةُ إقامتِهم؛ فيَسيرةٌ، فإنَّهم يخرُجون في زمنِ عيسى، ويَهْلِكون في زمَنِه.

وأمَّا صِفةُ الدَّابَّةِ؛ فذاتُ زَغَبٍ ورِيشٍ، لها أربعةُ قوائِمَ، ومسافةُ ما بين أُذُنَيها مَسِيرةُ فَرْسَخٍ للرَّاكبِ.

وخُروجُها مِن صَدْعٍ في الصَّفا بمكَّةَ، وفي روايةٍ: مِن بعضِ أوديةِ تِهامةَ، فتدورُ الأرضَ بأَسْرِها(٢).

واختلَفَتِ الأحاديثُ: هل خروجُها قبلَ نُزولِ عيسى، أو بعدَه؟

وأمَّا الحُورُ العِينُ والوِلْدانُ وزَبانِيَةُ النَّارِ؛ فلا يموتون، وهُم ممَّنِ استثنى اللهُ تعالى في قولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٨٧].

وأمَّا الملائكةُ؛ فيَموتون بالنُّصوصِ والإجماعِ، ويتولَّى قَبْضَ أرواحِهم ملَكُ الموتِ، ويموتُ ملَكُ الموتِ بلا ملَكِ الموتِ.

هذا ما يتعلَّقُ بالأسئلةِ على وَجْهِ الاختصارِ، وسَرْدُ الأَدِلَّةِ في ذلك والأحاديثِ تحتمِلُ كرارِيسَ كثيرةً، واللهُ أعلمُ.

* * *

(١) انظر التعليق السابق، فالحديث هو من تتمة الحديث الذي سبقه.

(٢) قال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٣٧٠): وفي المكان الذي تخرج منه خمسة أقوال: أحدها: من الصفا، والثاني: من شعب أجياد، والثالث: من بعض أودية تهامة، والرابع: من بحر سدوم، والخامس: أنها تخرج بتهامة بين الصفا والمروة.

[٣٦٢] مسألةٌ

في الحديثِ: «إنَّ الطَّاعونَ وَخزُ إخوانِكم مِن الجِنِّ»، فكيف يُتَصَوَّرُ وُقوعُ هذا الأمرِ مِن الإخوانِ؟

وكيف سُمُّوا في هذا الحديثِ إِخْوانًا، وكذا في حديثِ العَظْمِ، وليسوا مِن بني آدمَ؟

وهل ورَدَ في الحديثِ بلفظِ: «وَخْزُ أعدائِكم»؟

وكيف يكونُ شهادةً مع أنَّه ﷺ استعاذَ منه؟

وهل وُجِدَتْ أدعيةٌ تَمْنَعُ منه؟

وهل لقولِ مَن قالَ: «إنَّه ﷺ لم يُؤَلِّفْ» صِحَّةٌ أم لا؟

الجوابُ

المحفوظُ في الحديثِ: «وَخْزُ أعدائِكم مِن الجِنِّ». هكذا أخرَجَه الإمامُ أحمدُ، والبَزَّارُ، وأبو يَعْلى في «مسانيدِهم»، والطَّبَرانيُّ مِن حديثِ أبي موسى الأشعريِّ(١).

---

(١) الحديث رواه أحمد في «مسنده» (١٩٥٢٨)، والروياني في «مسنده» (٥٥٣) من طريق سفيان، عن زياد بن علاقة، عن رجل، عن أبي موسى رضي الله عنه.

ورواه البزار في «مسنده» من (٢٩٨٦) إلى (٢٩٨٩) من طرق عن زياد.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٧٢٢٦) من طريق أبي بكر، عن زياد، عن أسامة بن شريك.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٢٢) من طريق سفيان ومسعر، عن زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث.

وهذا الحديث اختلف في إسناده كثيراً، وقد روي من طرق عدة، أوردها جميعها وتوسع في تخريجها ابن حجر في «بذل الماعون في فضل الطاعون»ـ ثم قال (ص: ١١٥): وقد بينتُ غالب هذه الطرق وأحوال رواتها، ولا يتأتى الحكم عليه بالاضطراب مع إمكان ترجيح بعض الطرق كما قدمته. والحديث صحَّحه في «فتح الباري» (١٠/ ١٨١).

وأخرَجَه الطَّبَرانيُّ أيضًا: مِن حديثِ ابنِ عمرَ[١].

وأخرَجَه أبو يَعْلى: مِن حديثِ عائشةَ[٢].

كلُّهم بلفظِ: «أعدائِكم»، ولم يقَعْ في شيءٍ مِن طُرُقِ الحديثِ بلفظِ: «إخوانِكم».

قالَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ في «شرحِ البُخاريِّ»: يقَعُ في ألسِنَةِ النَّاسِ بلفظِ: «وَخْزُ إخوانِكم»[٣]، ولم أرَهُ في شيءٍ مِن طُرُقِ الحديثِ بعد التَّتَبُّعِ الطَّويلِ التَّامِّ، لا في الكُتُبِ المشهورةِ، ولا في الأجزاءِ المنثورةِ[٤]. فزالَ الإشكالُ المذكورُ.

وأمَّا تسميتُهم إخوانًا في حديثِ العَظْمِ[٥]؛ فباعتبارِ الإيمانِ، فإنَّ الأُخُوَّةَ في الدِّينِ لا تَسْتَلْزِمُ الاتِّحادَ في الجِنْسِ.

وأمَّا قولُ السَّائلِ: (إنَّه ﷺ استعاذَ منه)؛ فليس كذلك، ولا ورَدَ في شيءٍ مِن الأحاديثِ أنَّه استعاذَ منه، بل الواردُ أنَّه ﷺ دعا به وطلَبَه لِأُمَّتِه.

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٢٧٣)، وفي «الصغير» (١٢٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٤): فيه عبد الله بن عصمة النصيبي، قال ابن عدي: له مناكير، وقد وثقه ابن حبان.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٦٦٤) بلفظ: «وخزة تصيب أمتي من أعدائهم من الجن». قال ابن حجر في «بذل الماعون» (ص: ١٩٩): هذا سند ضعيف؛ لضعف ليث -بن أبي سُليم- وإبهام شيخه.

(٣) أورده بهذا اللفظ من غير إسناد: الهروي في «الغريبين» (٦/ ١٩٧٩)، وابن الجوزي في «غريب الحديث» (٢/ ٤٥٧)، وابن الأثير في «النهاية» (٥/ ١٦٣).

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٠/ ١٨٢).

(٥) يشير إلى الحديث الذي رواه مسلم بطوله (٤٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه قول النبي ﷺ عن العظم والبعرة: «فلا تستنجوا بهما، فإنهما طعام إخوانكم».

ففي الحديثِ: عن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ قالَ: كنتُ مع النَّبيِّ ﷺ، فقالَ: «اللَّهُمَّ طَعْنًا وطاعُونًا». أخرَجَه أبو يعلى[١].

وأخرَجَ أحمدُ: عن معاذِ بنِ جبلٍ قالَ: «إنَّ الطَّاعون شهادةٌ ورحمةٌ ودعوةُ نبيِّكم». قالَ أبو قِلابةَ: فعَرَفْتُ الشَّهادةَ، وعرَفْتُ الرَّحْمةَ، ولم أَدْرِ ما دعوةُ نبيِّكم، حتى أُنْبِئْتُ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ بينما هو ذاتَ ليلةٍ يُصَلِّي إذ قالَ في دعائِه: «فحُمَّى إذَنْ أو طاعونًا[٢]» ثلاثَ مرَّاتٍ، فلمَّا أصبَحَ؛ قالَ له إنسانٌ مِن أهلِه: يا رسولَ اللهِ، قد سمعتُكَ اللَّيلةَ تدعو بدُعاءٍ، قالَ: «وسمِعْتَه؟»، قالَ: نعم، قالَ: «إنِّي سألتُ ربِّي أنْ لا يُهلِكَ أُمَّتِي بسَنَةٍ، فأعطانِيها، وسألتُ اللهَ أنْ لا يُسَلِّطَ عليهم عَدُوًّا غيرَهم، فأعطانيها، وسألتُه أنْ لا يَلْبِسَهم شِيَعًا، ولا يُذِيقَ بعضَهم بأسَ بعضٍ، فأبى عليَّ، فقلتُ: فحُمَّى إذنْ أو طاعونًا» ثلاثَ مرَّاتٍ[٣].

وأخرَجَ أحمدُ والطَّبَرانيُّ: عن أبي موسى الأشعريِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اجعَلْ فَناءَ أُمَّتِي قَتْلًا في سَبيلِكَ بالطَّعْنِ والطَّاعونِ»[٤].

---

(١) رواه المروزي في «مسند أبي بكر» (٨٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٢). قال ابن حجر في «المطالب العالية» (٩/ ٢١٥): إسناده واهٍ؛ من أجل جعفر ـ بن الزبير الحنفي ـ.

(٢) في «المسند»: «أو طاعونٌ» بالرفع.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢١٣٦). قال محققو «المسند»: رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا أنه مرسل، فإن أبا قلابة لم يدرك زمن الطاعون، لكن ما ساقه في قصة الطاعون صحيح، وقد روي من غير وجه.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٦٢٣)، وأحمد في «مسنده» (١٨٠٨٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٥٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٧٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢٤٦٢) وغيرهم. =

وللحديثِ طُرُقٌ أخرى صَرِيحةٌ في أنَّه دعا به، لا أنَّه استعاذَ منه.

ولم يَرِدْ دُعاءٌ يَمْنَعُ منه ولا شيءٌ أصلًا.

ولم يَرِدْ حديثٌ بأنَّه ﷺ يُؤَلِّفُ تحت الأرضِ، أو لا يُؤَلِّفُ[1].

***

[٣٦٣] مسألةٌ ورَدَتْ نَظْمًا

أظُنُّ النَّاسَ بالآثامِ باؤوا ... فكانَ جزاءَهم هذا الوَباءُ

أَسَيِّدُ مَن له قانونُ طِبٍّ ... بحِيلَةِ بُرْئِه يُرْجى الشِّفاءُ؟

أَآجالُ الورى مُتَقارِباتٌ ... بهذا الفَصْلِ أم فَسَدَ الهواءُ؟

أمِ الأَفْلاكُ أَوْجَبَتِ اتِّصالًا ... به في النَّاسِ قد عاثَ الفَناءُ؟

أمِ استعدادُ أَمْزِجَةٍ جَفاها ... جميلُ الطِّبِّ واختلَفَ الغِذاءُ؟

أمِ اقترَبَتْ على ما تَقْتَضِيهِ ... عقائِدُنا فللزَّمَنِ انقضاءُ؟

أفِدْنا ما حقيقةُ ما نَراهُ ... فما الأَذْهانُ أَحْرُفُها سواءُ

وقُلْ ما صحَّ عندكَ عن يَقِينٍ ... بحَقٍّ لا يُعارِضُه رِياءُ

= قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١٢): رجال أحمد ثقات.

(١) قال ابن حجر في «الإمتاع» (ص: ١٠١): حديث: «إنه ﷺ لا يؤلِّف تحت الأرض» موضوع.

ومعنى: «لا يؤلِّف»: أي: لا يكمل الألف بعد موته، بل تقوم القيامة قبله. انظر: «الأسرار المرفوعة» للقاري (ص: ٣٦٨).

قال السخاوي في «المقاصد» (١/ ٦٩٣): كل ما ورد مما فيه تحديد لوقت يوم القيامة على التعيين؛ فإما أن يكون لا أصل له، أو لا يثبت إسناده.

فإنِّـي غيـرُ مُفْـشٍ سِـرَّ حَبْـرٍ ... مِـن المُتَشَـرِّعِينَ بـه حيـاءُ
ولا تُخْـلِ الأَحِبَّـةَ مِـن دُعـاءٍ ... فمنـكَ اليـومَ يُلْتَمَـسُ الدُّعـاءُ

الجوابُ

بحمـدِ اللهِ يحسُـنُ الابْتِـداءُ ... ولِلمُخْتـارِ يَنْعَطِـفُ الثَّنـاءُ
سـألْتَ فخُـذْ جوابَـكَ عـن يقيـنٍ ... فمـا أَوْرَدْتَ عندهُـمُ هَبـاءُ
فمـا الطَّاعـونُ أَفْـلاكًا ولا إذْ ... مِـزاجٌ سـاءَ أو فسَـدَ الهـواءُ
رسـولُ اللهِ أخبَـرَ أنَّ هـذا ... بوَخْـزِ الجِـنِّ يَطْعَنُنـا العِـداءُ
يُسَـلِّطُهُمْ إلـهُ الخَلْـقِ لَمَّـا ... بهـم تَفْشُـو المعاصـي والزِّنـاءُ
يكـونُ شـهادةً فـي أهـلِ خَيْـرٍ ... ورِجْسًـا لِلأُلـى بالشَّـرِّ بـاؤُوا
أتانـا كلُّ هـذا فـي حديـثٍ ... صحيـحٍ مـا بـه ضَعْـفٌ وداءُ
ومَـنْ يَتْـرُكْ حَديثًـا عـن نبـيٍّ ... لِمـا قـالَ الفَلاسـفةُ الجُفـاءُ
فذلـك مـا لـه فـي العَقْـلِ حَـظٌّ ... ومِـن ديـنِ النَّبـيِّ هـو البَـراءُ
وناظِمُـه ابـنُ الْاسْـيُوطِيِّ يَدْعـو ... بكَشْـفِ الكَـرْبِ إنْ نفَـعَ الدُّعـاءُ

* * *

[٣٦٤] مسألةٌ

في الحديثِ الذي ورَدَ: «لَمَّا أنزَلَ اللهُ: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٣ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ١٣ ـ ١٤]؛ بكى عُمرُ، وقالَ: يا رسولَ اللهِ، آمنَّا بكَ، وصدَّقْناكَ، ومَن ينجو مِنَّا قليلٌ؟! فأنزَلَ اللهُ: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ۝٣٩ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩ ـ ٤٠]، فدعا

رسولُ اللهِ ﷺ عمرَ، فقالَ: «قد أنْزَلَ اللهُ فيما قلتَ»، فقالَ عمرُ: رَضِينا عن ربِّنا وتصديقِ نبيِّنا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مِن آدمَ إلينا ثُلَّةٌ، ومنِّي إلى يومِ القيامةِ ثُلَّةٌ، فلا يَسْتَتِمُّها إلَّا سُودانٌ مِن رُعاةِ الإبلِ ممَّنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ».

الجوابُ

هذا الحديثُ أورَدَه الواحِدِيُّ في «أسبابِ النُّزولِ» مقطوعًا هكذا بلا إسنادٍ[1].

وأخرَجَه ابنُ أبي حاتِمٍ في «تفسيرِه» بسَندِه عن عُرْوَةَ بنِ رُوَيْمٍ مرفوعًا مُرْسَلًا[2].

ووصَلَه ابنُ عساكِرَ في «تاريخِ دمشقَ»، فأخرَجَه مِن طريقِ هشامِ بنِ عمَّارٍ، عن عبدِ ربِّه بنِ صالحٍ، عن عُرْوةَ بنِ رُوَيْمٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: لَمَّا نزَلَتْ: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١] ذُكِرَ فيها: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ١٣ ـ ١٤]؛ قالَ عمرُ: يا رسولَ اللهِ، ثُلَّةٌ مِن الأوَّلينَ وقليلٌ منَّا؟ قالَ: فأُمسِكَ آخِرُ السُّورةِ سنةً، ثمَّ نزلَ: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٩﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩ ـ ٤٠]، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يا عمرُ، تعالَ فاسْمَعْ ما قد أنزَلَ اللهُ: ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٩﴾ وَثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾ [الواقعة: ٣٩ ـ ٤٠]، ألا وإنَّ مِن آدمَ إليَّ ثُلَّةٌ، وأُمَّتي ثُلَّةٌ، ولن تُسْتكْمَلَ ثُلَّتُنا حتى نستعين بالسُّودانِ مِن رُعاةِ الإبلِ ممَّنْ يشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له»[3].

---

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (١/ ٤٠٣) عن عروة بن رُويم بلا إسناد.

(٢) رواه مرسلاً عن عروة بن رويم: الثعلبي في «تفسيره» (٩/ ٢١١)، ومن طريقه البغوي في «تفسيره» (٨/ ١٦)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم: السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٨).

(٣) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ٢٢٩). قال ابن كثير في «تفسيره» (٧/ ٥١٨): في إسناده نظر.

ورواه الطبراني في «الشاميين» (٥٢٠) عن عروة بن رويم، عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا.

فقولُه: «بالسُّودانِ» هو جمعُ (أسودَ)، وكذا قولُه في السُّؤالِ «إلَّا سُودانٌ» هي (إلَّا) التي للاستثناءِ، و(سُودانٌ) جمعُ (أسودَ)، وليس تثنيةَ (أسودَ) مُعرَّفًا كما ظُنَّ.

* * *

[٣٦٥] مسألةٌ

فيما نقلَه الإمامُ الغَزاليُّ في «الدُّرَّةِ الفاخِرَةِ في كَشْفِ عُلومِ الآخرةِ» مِن فِتْنَةِ الموتِ، وذلك أنَّ إبليسَ لعنَه اللهُ وكَّلَ أعوانَه واستعمَلَهم بالميتِ، فيأتونهُ[١] على صِفَةِ أبوَيْهِ على صِفَةِ اليَهُودِيَّةِ، فيقولانِ له: (مُتْ يهوديًّا)، فإنِ انصرَفَ عنهم؛ جاءَ أقوامٌ آخَرون على صِفَةِ النَّصارى حتى تُعرَضَ عليه كلُّ عقائدِ كلِّ مِلَّةٍ، فمَن أرادَ اللهُ هِدايتَه؛ أرسَلَ إليه جِبْرِيلَ، فيَطْرُدُ الشَّيطانَ وجُندَه، فيَبْتَسِمُ الميتُ، ويقولُ: مَن أنت الذي مَنَّ اللهُ عليَّ بكَ في دارِ غُرْبتي؟ فيقولُ: أنا جِبْريلُ، وهؤلاء أعداؤُكَ مِن الشَّياطِينِ، مُتْ على المِلَّةِ الحَنيفِيَّةِ والشَّريعةِ المُحَمَّدِيَّةِ، فما شيءٌ أحبَّ إلى الإنسانِ وأفرَحَ منه بذلك، وهو معنى قولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

وقالَ رجلٌ: «الدُّرَّةُ الفاخِرَةُ» موضوعةٌ على الغزاليِّ، وليس لها مَحَلٌّ مِن «الإحْياءِ»، وإنَّ جِبْرِيلَ لم يَنْزِلْ إلى الأرضِ بعد موتِ رسولِ اللهِ ﷺ.

واحتَجَّ بحديثٍ رواهُ عن أبي هُريرةَ: أنَّ جِبْرِيلَ أتى النَّبيَّ ﷺ، وقالَ: يا محمَّدُ، ربُّكَ يُقرِئُكَ السَّلامَ ويقولُ: كيف تجِدُكَ؟ قالَ: «أَجِدُني يا أَمينَ اللهِ وجِعًا، مَن هذا معكَ؟»، قالَ: ملَكُ الموتِ، وهذا آخِرُ عَهْدِي بالدُّنيا بعدكَ، وآخِرُ عَهْدِكَ بها، ولن

---

(١) في النسخ: «فيأتوه»، والصواب المثبت.

آسى على شيءٍ هالِكٍ مِن بني آدمَ بعدكَ، ولن أَهْبِطَ إلى الأرضِ بعدكَ لأحدٍ أبدًا.

فهل «الدُّرَّةُ» موضوعةٌ على الغزاليِّ أم لا؟

وهل الحديثُ المعارِضُ له صحيحٌ أم لا؟

وهل جِبْرِيلُ يَنْزِلُ لعيسى ابنِ مريمَ عند نُزولِه مِن السَّماءِ أم لا؟

وهل يُرَدُّ كلامُ الغزاليِّ بالحديثِ المعارِضِ أم لا؟

الجوابُ

أمَّا المذكورُ أوَّلًا مِن فِتْنَةِ الموتِ إلى آخِرِه؛ فلم أَقِفْ عليه في الحديثِ هكذا، وإنَّما ورَدَ ما يقرُبُ منه:

فأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ في «الحِلْيَةِ»: مِن حديثِ واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أُحْضُروا موتاكم، ولقِّنوهم: لا إلهَ إلَّا اللهُ، وبشِّروهم بالجنَّةِ؛ فإنَّ الحَلِيمَ مِن الرِّجالِ والنِّساءِ يتحيَّرون عند ذلك المَصْرَعِ، وإنَّ الشَّيْطانَ أَقْرَبُ ما يكونُ مِن ابنِ آدمَ عند ذلك المَصْرَعِ»[١].

وأخرَجَ الحارِثُ بنُ أبي أسامةَ في «مُسْنَدِه»: مِن مُرْسَلِ عَطاءِ بنِ يسارٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مُعالَجَةُ ملَكِ الموتِ أَشَدُّ مِن ألفِ ضَرْبَةٍ بالسَّيفِ، وما مِن مُؤمنٍ يموتُ إلَّا وكُلُّ عِرْقٍ منه يَأْلَمُ على حِدَةٍ، وأقربُ ما يكونُ عَدُوُّ اللهِ منه تلك السَّاعةَ».

مُرْسَلٌ جيِّدُ الإسنادِ[٢].

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٨٦) من طريق مكحول، عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه. وفي سماع مكحول من واثلة خلاف، وفي إسناده عتبة بن حميد، قال ابن حجر: صدوق له أوهام، وفيه إسماعيل بن عياش، وفي روايته عن غير الشاميين كلام.

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢٥٦)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٠١). قال =

وأخرَجَ ابنُ أبي الدُّنيا في «ذِكْرِ الموتِ» مِن طريقٍ آخَرَ مُرْسَلًا نحوَه[١].

فهذا ما وقَفْتُ عليه مِن الأحاديثِ الدَّالَّةِ على حُضورِ الشَّيطانِ عند الموتِ.

وأمَّا حُضورُ جِبْرِيلَ؛ فأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»: عن مَيْمُونَةَ بنتِ سعدٍ قالَتْ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، أينامُ الجُنُبُ؟ قالَ: «ما أُحِبُّ أنْ ينامَ حتى يتوضَّأَ؛ إنِّي أخافُ أنْ يُتَوَفَّى، فلا يَحْضُرُه جِبْرِيلُ»[٢].

دلَّ هذا الحديثُ بمفهومِه على أنَّ جِبْرِيلَ عليه السَّلامُ يَحْضُرُ الموتى، خُصوصًا مَن كانَ على طَهارةٍ.

واستَفَدْنا منه: أنَّ طَهارةَ الجنابةِ كافِيَةٌ في حُضورِه، وأنَّه لا يُشتَرَطُ طَهارةُ

= البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢/ ٤٣٠): فيه الحسن بن قتيبة، وهو ضعيف.

وروى القطعة الأولى من الحديث أيضًا ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٢٠) عن أنس رضي الله عنه. قال ابن الجوزي: حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال الحاكم: كان محمد بن القاسم يضع الحديث، وقال النسائي: كثير متروك.

(١) روى ابن أبي الدنيا في «ذكر الموت» عن الضحاك بن حُمرة قال: سئل رسول الله ﷺ عن الموت، فقال: «أدنى جبَذات الموت بمنزلة مئة ضربة بالسيف». قال السيوطي في «الأمالي»: هو حديثٌ ضعيفٌ معضلٌ. انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للحداد (٦/ ٢٥١٨).

(٢) رواه بتمامه الطبراني في «الكبير» (٦٥)، وفيه: أن ميمونة بنت سعد قالت: هل يرقد الجنب؟ قال: «ما أحب أن يرقد وهو جنب حتى يتوضأ، ويحسن وضوءه، وإني أخشى أن يتوفى، فلا يحضره جبريل عليه السلام». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢٧٥): فيه عثمان بن عبد الرحمن، عن عبد الحميد بن يزيد، وعثمان بن عبد الرحمن هو الحراني الطرائقي، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو عروبة وابن عدي: لا بأس به، يروي عن مجهولين، وقال البخاري والحاكم: يروي عن قومٍ ضعافٍ، وقال أبو حاتم: يشبه بقية في روايته عن الضعفاء. وقال السيوطي في «تنوير الحوالك» (ص: ٥٣): سنده لا بأس به.

الحَدَثِ الأَصْغَرِ، وأنَّ الجُنُبَ إذا توضَّأَ يُرْجى له الاكتفاءُ بذلك وحُضورُه.

وأمَّا قولُ مَن قالَ: (إنَّ الدُّرَّةَ الفاخِرَةَ موضوعةٌ على الغَزاليِّ)؛ فليس كما قالَ[1]، فقد نسَبَها إليه الأكابِرُ:

منهم: القُرْطُبِيُّ في «التَّذْكِرَةِ»، وينقُلُ منها الصَّفْحةَ والورقةَ بحُروفِها.

ومنهم: خاتمةُ الحُفَّاظِ أبو الفَضْلِ ابنُ حجَرٍ في «تخريجِ أحاديثِ الشَّرحِ الكبيرِ».

نعَمْ، «الدُّرَّةُ» الموجودةُ الآنَ مُشْتَمِلَةٌ على ألفاظٍ رَكيكةٍ، وأشياءَ غيرِ مُستقيمةِ الإعرابِ، والذي يَظْهَرُ أنَّ ذلك مِن تَغْييرِ النُّسَّاخِ؛ لكثرةِ تداوُلِ أيدي العوامِّ عليها، فزادوا فيها ونقَصوا، وحرَّفوا وغيَّروا.

وقد نقَلَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ في التَّخْريجِ عنها شيئًا ليس موجودًا فيها الآنَ، فكأنَّه ممَّا أسقَطَه النُّسَّاخُ، **وقد أَمْلَيْتُ عليها تخريجًا في خمسِينَ مَجْلِسًا في سنةِ أربعٍ وسبعين، حرَّرْتُ فيه ما وقعَ فيها مِن الأحاديثِ والآثارِ، وبيَّنْتُ ما له أصلٌ، وما لا أَصْلَ له**[2].

وأمَّا حديثُ الوفاةِ، وقولُ جِبْرِيلَ: «هذا آخِرُ وَطْأَتي بالأرضِ»[3]؛ **فضعيفٌ**

---

(١) قال د. عبد الرحمن بدوي في كتابه «مؤلفات الغزالي» (ص: ٢٢٤): يشك أسين في صحة هذا الكتاب قائلًا: إن من المشكوك فيه جدًا أن يكون هذا الكتاب للغزالي، والناشر يعتمد على إشارةٍ واحدةٍ وردت في كتاب «الإحياء»، لكن الغزالي لا يشير إليه أبدًا على أنه واحدٌ من كتبه، فضلًا عن أن النظريات الأخروية الواردة فيه ـ وما هي إلا تلخيص فقير للكتاب الأخير من «الإحياء» ـ لا تقدم شيئًا يبرر القول بأن هذا الملخص الورع هو للغزالي نفسه. ومونتجمري وث يتخذ نفس الموقف.

(٢) قال الداوودي في «ترجمته لشيخه السيوطي»: ثم حجَّ فيها ـ أي: سنة ٨٧٣هـ ـ ورجع، فأعاده في يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول سنة أربع وسبعين، فأملى خمسة وأربعين مجلسًا في تخريج أحاديث «الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة» للغزالي.

(٣) رواه بطوله الطبراني في «الدعاء» (١٢٢٠)، وفي «الكبير» (٢٨٩٠) من حديث الحسين بن علي =

جدًّا، ولو صحَّ؛ لم يكنْ فيه مُعارَضةٌ؛ لأنَّه يُحْمَلُ على أنَّه آخِرُ عَهْدِه بإنزالِ الوَحْيِ.

وأمَّا نُزولُه ليلةَ القَدْرِ مع الملائكةِ؛ فذكَرَه جماعةٌ مِن المُفَسِّرين في قولِه تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]، قالوا: المرادُ بالرُّوحِ: جبريلُ[١].

ورُوِي فيه مِن حديثِ أنسٍ مرفوعًا: «إذا كانَتْ ليلةُ القَدْرِ؛ نزَلَ جِبْرِيلُ في كَبْكَبَةٍ مِن السَّماءِ يُصَلُّون ويُسَلِّمون على كلِّ قائمٍ أو قاعدٍ يذكُرُ اللهُ تعالى»[٢].

وأمَّا نزولُه على عيسى عليه السَّلامُ؛ فأخرَجَ مُسلِمٌ في «صَحيحِه»: مِن حديثِ النَّوَّاسِ بنِ سَمْعانَ قالَ: ذكَرَ رسولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ. فذكَرَ الحديثَ في قصَّةِ الدَّجَّالِ ونُزولِ عيسى وقَتْلِه إيَّاهُ، قالَ: «فبينما هو كذلك، إذ أَوْحى اللهُ إلى عيسى: إنِّي قد أَخْرَجْتُ عِبادًا لي، لا يَدانِ لأحدٍ بقِتالِهم، فحَرِّزْ عبادي إلى الطُّورِ، ويَبْعَثُ اللهُ يأجوجَ ومأجوجَ». الحديثَ[٣].

فقولُه: (أَوْحى اللهُ إلى عيسى) ظاهِرٌ في نُزولِ جِبْريلَ إليه.

= رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٥): فيه عبد الله بن ميمون القداح، وهو ذاهب الحديث.

(١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٦/ ٣١٣) عن سعيد بن جبير، ورواه ابن المنذر ـ فيما نقله السيوطي في «الدر المنثور» (٨/ ٥٦٩) ـ عن الضحاك، وعزاه ابن الجوزي في «زاد المسير» (٤/ ٤٧٢) إلى الأكثرين.

(٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٤٦٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٤٤٤)، وفي إسناده أصرم بن حوشب، كذاب، ومحمد بن يونس الحارثي، متروك.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٣٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٤٢) من طريق عباد بن عبد الصمد عن أنس رضي الله عنه. قال البخاري: منكر الحديث.

(٣) رواه بطوله مسلم (٢٩٣٧).

وأمَّا قولُه: (وهل يُرَدُّ كلامُ الغَزاليِّ بالحديثِ المعارِضِ)؛ فقد تبيَّنَ أنَّه لا مُعارَضةَ؛ لعدمِ صِحَّةِ الحديثِ أصلًا، ثمَّ يحمِلُه[1] على ما ذكَرْناهُ كما تقدَّمَ.

***

[٣٦٦] مسألةٌ

ما معنى قولِه: «ولا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ»[2]؟

الجوابُ

(الجَدُّ) بفتحِ الجيمِ على الصَّحيحِ المشهورِ، ومعناهُ فيما ذكَرَ الخَطَّابيُّ: الغِنى، وفيما ذكَرَ غيرُه: الحَظُّ.

قالَ الخَطَّابيُّ: و(مِن) هنا بمعنى البَدَلِ، والمعنى: لا يَنْفَعُ صاحِبَ الغِنى غِناهُ بذلك[3].

وقالَ الجَوْهَرِيُّ في «الصِّحاحِ»: (مِنْكَ) هنا بمعنى: (عندكَ)؛ أي: لا يَنْفَعُ ذا الغِنى عندكَ غِناهُ، إنَّما يَنْفَعُه العملُ الصَّالحُ[4].

وقالَ ابنُ التِّينِ[5]: الصَّحيحُ عندي أنَّها ليسَتْ بمعنى البَدَلِ، ولا بمعنى

---

(١) في (ض): «نحمله»، وفي (ف): «تحمله».

(٢) رواه بتمامه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٥٥١ ـ ٥٥٢)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٣٣٢).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: جدد).

(٥) أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي، الإمام، المحدث، الراوية، المفسر، المتفنن، له شرح على البخاري مشهور، سماه: «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح»، وله اعتناء زائد في الفقه، ممزوجًا بكثير من كلام «المدونة» وشراحها، اعتمده ابن حجر في «شرح البخاري» وغيره، توفي سنة ٦١١هـ بصفاقس. انظر: «شجرة النور الزكية» لابن مخلوف (١/ ٢٤٢).

(عند)، بل هو كما تقولُ: (لا يَنْفَعُكَ منِّي شيءٌ إنْ أنا أردتُكَ بسُوءٍ)[١].

وأَوْضَحَه ابنُ دقيقِ العيدِ، فقالَ: (يَنْفَعُ) هنا قد ضُمِّنَ معنى: (يَمْنَعُ) وما قاربَه، و(مِن) مُتَعَلِّقٌ به بهذا الاعتبارِ، ولا يجوزُ تعلُّقُه بـ(الجَدِّ)؛ لأنَّ الجَدَّ منه تعالى نافِعٌ. انتهى[٢].

وعلى هذا، فـ(مِن) للتَّعْدِيَةِ، أو لابتداءِ الغايةِ.

ومِن الغَريبِ: ما حكاهُ الرَّاغبُ: أنَّ المرادَ بـ(الجَدِّ) هنا: أبو الأبِ؛ أي: لا يَنْفَعُ أحدًا نسَبُه[٣].

وأغرَبُ منه: ما حكاهُ القُرْطُبِيُّ عن أبي عمرٍو الشَّيْبانيِّ[٤]: أنَّه (الجِدُّ) بكَسْرِ الجيمِ، وأنَّ معناه: لا يَنْفَعُ ذا الاجتهادِ اجتهادُه.

وأنكَرَه الطَّبَرِيُّ، ووجَّه القَزَّازُ إنكارَه بأنَّ الاجتهادَ في العملِ نافِعٌ؛ لأنَّ اللهَ قد دعا الخَلْقَ إلى ذلك، فكيف لا يَنْفَعُ عنده؟!

قالَ: ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ المرادُ الاجتهادَ في طلَبِ الدُّنيا، وتَضْييعَ أمرِ الآخرةِ.

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٣٣٢).

(٢) انظر: «شرح العمدة» لابن دقيق العيد (٤/ ١٠٧).

(٣) انظر: «المفردات» للراغب (ص: ١٨٨).

(٤) إسحاق بن مِرار أبو عمرو الشيباني، الإمام، اللغوي، صاحب العربية، كان من أعلم الناس باللغة، موثقًا فيما يحكيه، جمع أشعار العرب ودونها، من مصنفاته: «الجيم»، و«الخيل» وغيرهما، توفي سنة ٢١٠هـ. انظر: «إنباه الرواة» للقفطي (١/ ٢٥٦).

وقالَ غيرُه: لعلَّ المرادَ أنَّه لا يَنْفَعُ بمُجَرَّدِه ما لم يُقارِنْه القَبولُ، وذلك لا يكونُ إلَّا بفَضْلِ اللهِ ورحمتِه؛ كما ورَدَ: «لن يُدْخِلَ أحدَكم الجنَّةَ عَمَلُه»(٥).

وقيل: المرادُ على روايةِ الكَسْرِ: السَّعْيُ التَّامُّ في الحِرْصِ، أو الإسراعُ في الهَرَبِ.

قالَ النَّوويُّ: الصَّحيحُ المشهورُ الذي عليه الجمهورُ: أنَّه بالفتحِ، وهو الحَظُّ في الدُّنيا بالمالِ، أو الولدِ، أو العَظَمَةِ، أو السُّلطانِ، والمعنى: لا يُنْجِيه حَظُّه منكَ، وإنَّما يُنْجِيه فَضْلُكَ ورَحْمَتُكَ(٦).

***

[٣٦٧] مسألةٌ

ماذا الجوابُ مِن البَحْرِ المُفِيدِ لنا ... في مُشْكِلٍ وإليه يُهْرَعُ البَشَرُ

عندَ الحوادثِ إنْ قالَ الأكابِرُ لا ... نُفْتي(٧) وقَصَّرَ منهم مَن له نَظَرُ

في الكاسِ والطَّاسِ والسَّاقي وشارِبِهِمْ ... وفي النَّدِيمِ وقولٍ قالَه عُمَرُ

أعني به العالِمَ المعروفَ نِسْبَتُه ... لِفارِضٍ قَبْرُه بالسُّحْبِ مُنْهَمِرُ

في سَقْيِهِ مِن حُمَيَّا كأسِ خَمْرَتِهِ(٨) ... ما الصَّفْوُ؟ ما سَقْيُهُ؟ ما الكاسُ؟ ما الخَمْرُ؟

---

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٨٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٣٣٢). والحديث رواه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦).

(٦) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٤/ ١٩٦)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٣٣٢).

(٧) في (ج) و(ح): «تفتي».

(٨) يشير بذلك إلى مطلع قصيدة لابن الفارض من تائيته المشهورة، يقول فيها:

سقتني حُمَيَّا الحب راحة مقلتي ... وكأسي مُحَيَّا مَن عن الحسن جلَّتِ

انظر: «منتهى المدارك شرح تائية ابن الفارض» للفرغاني (١/ ١٤٦).

وأهلُ مكَّةَ قالوا في سُؤالِهِمِ بالهاشِمِي المُصْطفى لَمَّا له حَضَروا
قُبَيْلَ خَلْقِ السَّما والأرضِ أين ثوى إلهُكَ الحقُّ يا مُخْتارُ يا طَهِرُ
أجابَهُمْ في عَماءٍ كانَ وهْو كذا ما هو العَماءُ وما معناهُ؟ يا مَهِرُ
ومَن توالَدَ مختونًا وعِدَّتُهُمْ في الأنبياءِ سِوى طهَ وهل حُصِرُوا؟
بالفَضْلِ منكَ أجِبْ هذا السُّؤالَ بدا قِدْمًا تَصَوُّرُه بالنَّقْلِ مُشْتَهِرُ
بين الأكابِرِ لكنْ لا جوابَ لهُمْ عليهِ يا عالِمًا ألفاظُه دُرَرُ
وحازَ كلَّ فَخارٍ بالعُلومِ وقد أضحَتْ به مِصْرُ تَزْهو ثمَّ تفتخِرُ

الجوابُ

أمَّا قولُ وليِّ اللهِ تعالى الشَّيخِ عمرَ بنِ الفارضِ؛ فلا نتكلَّمُ عليه، بل مَن أرادَ أنْ يَعْرِفَ معناهُ؛ فلْيَجُعْ جُوعَه، ويَسْهَرْ سهَرَه، يَعْرِفْ معناهُ!

وأمَّا الحديثُ(١)؛ فهو مِن المتشابِهِ الذي لا يُخاضُ في معناهُ.

قالَ أبو عُبَيْدٍ في «غَريبِ الحديثِ»: لا ندري كيف كانَ ذلك العَماءُ(٢).

وقيلَ: هو كلُّ أمرٍ لا تُدْرِكُه عُقولُ بني آدمَ، ولا يَبْلُغُ كُنْهَه الوَصْفُ والفِطَنُ(٣).

---

(١) روى أحمد في «مسنده» (١٦١٨٨)، والترمذي (٣١٠٩) ـ وحسنه ـ وابن ماجه (١٨٢)، وغيرهم من حديث أبي رزين قال: قلتُ: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق خَلْقه؟ قال: «كان في عَماءٍ، ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء».

(٢) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (مادة: عمى).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٣/ ١٥٦)، و«الغريبين» للهروي (٤/ ١٣٣١)، و«النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٠٤).

وقالَ الأَزْهَرِيُّ: نحن نُؤمِنُ به، ولا نُكَيِّفُه بِصِفَةٍ(١).

وأمَّا مَن خُلِقَ مَخْتونًا مِن الأنبياءِ؛ فسبعةَ عشرَ: آدمُ، وشِيثٌ، وإِدْريسُ، ونُوحٌ، وسامٌ، ولُوطٌ، ويوسفُ، وموسى، وشُعيبٌ، وسُليمانُ، وهُودٌ، وصالحٌ، وزكريَّا، ويحيى، وعيسى، وحَنْظَلَةُ بنُ صَفْوانَ(٢)، ومحمَّدٌ، صلَّى اللهُ عليهم وسلَّمَ(٣).

***

[٣٦٨] مسألةٌ

هل ورَدَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «اللَّهُمَّ مَن دعوتُ عليه بشيءٍ، أو سبَبْتُه، أو نحوَ ذلك؛ فاجْعَلْهُ رحمةً له»؟

وما التَّوفيقُ بينه وبين قولِه ﷺ: «اللَّهُمَّ مَن ولِيَ مِن أمرِ أُمَّتي شيئًا، فشَقَّ عليهم؛ فاشْقُقِ اللَّهُمَّ عليه»(٤)، فإنَّه يَنْحَلُّ ويؤولُ إلى الدُّعاءِ لهم لا عليهم، وهو لا يَدْعو لِمَن يُؤذي المسلمين ويشُقُّ عليهم؟

الجوابُ

الحديثُ صحيحٌ، أخرَجَه الشَّيخانِ بلفظِ: «اللَّهُمَّ إنِّي أتَّخِذُ عندكَ عَهْدًا أن لا تُخْلِفَنيهِ، فإنَّما أنا بشرٌ، فأيُّ المؤمنين آذَيْتُه، أو سبَبْتُه، أو لعَنْتُه، أو جلَدتُه؛ فاجعَلْها له زكاةً وصلاةً وقُرْبَةً تُقَرِّبُه بها إليكَ يومَ القيامةِ»(٥).

وأخرَجَ أحمدُ في «مُسْنَدِه» بسندٍ صحيحٍ: عن أنسٍ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ دفَعَ إلى

(١) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٣/ ١٥٦).

(٢) هو النبي الذي أرسله الله تعالى إلى أصحاب الرَّس. انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١/ ٢٢٧).

(٣) انظر: «تلقيح فهوم الأثر» لابن الجوزي (ص: ٦)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ١٠٠).

(٤) رواه مسلم (١٨٢٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) رواه البخاري (٦٣٦١)، ومسلم (٢٦٠١) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

حَفْصَةَ رجلًا، وقالَ: «احتفِظي به»، فَغَفَلَتْ عنه ومضى، فقالَ لها رسولُ اللهِ ﷺ: «قطَعَ اللهُ يدَكِ»، ففزِعَتْ، فقالَ: «إنِّي سألتُ اللهَ تباركَ وتعالى: أيُّما إنسانٍ مِن أُمَّتي دعوتُ اللهَ عليه أنْ يَجْعَلَها له مغفرةً»(١).

قالَ ابنُ القاصِّ مِن أصحابِنا، وتبِعَه إمامُ الحَرَمَينِ: مِن خصائصِه ﷺ أنَّه يجوزُ له الدُّعاءُ على مَن شاءَ بغيرِ سببٍ(٢).

ويكونُ فيه مِن الفوائدِ ما أشارَ إليه في الحديثِ، وبهذا يُعْرَفُ أنَّه لا تنافِيَ بين هذا الحديثِ والحديثِ المذكورِ في السُّؤالِ؛ لأنَّ الدُّعاءَ على الوالي إذا شَقَّ ونحوَه دُعاءٌ بسببٍ، فلم يدخُلْ في ذلك الحديثِ.

وأيضًا، فالمقصودُ بالأوَّلِ الدُّعاءُ على مُعَيَّنٍ، وهذا على مُبْهَمٍ.

* * *

[٣٦٩] مسألةٌ

حديثُ: «أَذِيبوا طعامَكم بذِكْرِ اللهِ والصَّلاةِ، ولا تنامُوا عليه، فتقسُوَ قلوبُكم»، هل هو وارِدٌ؟

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٤٣١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٦٦): رجاله رجال الصحيح.

(٢) قال ابن القاص في «التلخيص» (ص: ٤٧٩): وجعل سبه للمسلمين رحمة، فهو له مباح.

وعبارة السيوطي توحي بأن كلًّا من ابن القاص وإمام الحرمين اختارا ذلك، وليس بصحيح، فقد ذكر إمام الحرمين من جملة خصائصه الشريفة قوله: ومنها: أنه كان يجوز له أن يلعن من شاء من غير سبب يوجبه؛ لأنه كانت لعنته رحمة، ثم قال: وهو غلط باتفاق الأئمة. انظر: «نهاية المطلب» (١٢/ ٢١). وقال الرافعي في «فتح العزيز» (٧/ ٤٤٩): استبعده الأئمة.

وقد ذكَرَ الشَّيخُ نجمُ الدِّينِ الكُبَرا[١] أنَّ الذِّكْرَ يَقطَعُ لُقَيْماتِ الحرامِ، هل له مَحْمَلٌ؟

وهل هو جارٍ على القواعدِ أم لا؟

الجوابُ

الحديثُ المذكورُ وارِدٌ، أخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «مُعْجَمِه الأوسطِ»، وابنُ السُّنِّيِّ في «عمَلِ يومٍ وليلةٍ»[٢] مِن حديثِ عائشةَ مرفوعًا[٣].

وما ذكَرَه الشَّيخُ نجمُ الدِّينِ الكُبَرا جارٍ على القواعِدِ، ومَحْمَلُه على لُقَيْماتٍ يَسيرةٍ؛ كما أشارَ إليه الشَّيخُ بقولِه: (لُقَيْماتٌ) ـ بالتَّصْغِيرِ ـ يأكُلُها الإنسانُ في وقتِ غلَبَةِ الحرامِ على الدُّنيا؛ كما في زمانِنا هذا، فإنَّ ذلك يُباحُ له مِن حيث الشَّرعُ؛ كما

(١) أحمد بن عمر بن محمد الخوارزمي الخِيوقي الصوفي نجم الدين الكبرا، الإمام، العلامة، القدوة، المحدث، شيخ خراسان، كان صاحب حديث وسنة، لا يخاف في الله لومة لائم، وفي كلامه شيء من تصوف الحكماء، وله مصنفات، توفي شهيدًا سنة ٦١٨هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٢/ ١١١).

(٢) كذا في النسخ، والمشهور أنه: «عمل اليوم والليلة».

(٣) رواه المروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ٥٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٥٦)، والطبراني في «الأوسط» (٤٩٥٢)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٨٨)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (١٥٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦٤٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦٩). قال البيهقي: هذا منكر. وقال أبو زرعة كما في «الضعفاء» (٢/ ٧٠٧): شبيه بالموضوع. وحكم عليه الشوكانيُّ في «الفوائد المجموعة» (١/ ١٥٦) بالوضع.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٩٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦٩) من طريق آخر عن عائشة رضي الله عنها. قال ابن الجوزي: موضوع.

نصَّ عليه ابنُ عبدِ السَّلامِ وغيرُه: أنَّه لو عمَّ الحرامُ الدُّنيا؛ جازَ للمُسلمِ أنْ يأكُلَ منه قَدْرَ القُوتِ؛ كما يُباحُ للمُضْطرِ أكلُ الميتةِ(١).

وفي معناهُ قيلَ: لو كانتِ الدُّنيا دمًا عَبِيطًا(٢)؛ كانَ قُوتُ المؤمنِ منها حلالًا(٣).

ومع كونِه مُباحًا مِن حيث الشَّرعُ، فإنَّه يُورِثُ ظُلْمَةً في القلبِ، ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]، فالذِّكْرُ يُنوِّرُه، ويَمْحَقُ تلك الظُّلْمةَ؛ كما أنَّ الدَّواءَ يُذْهِبُ الأخلاطَ المُتولِّدةَ مِن الغِذاءِ المذمومِ ويَقْطَعُها، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤].

***

[٣٧٠] مسألةٌ

حديثُ: مرَّ بجَنازةٍ، فأثنى عليها خيرًا، فقالَ: «وجبَتْ»... إلى آخرِه، هل هو صحيحٌ يُعمَلُ بظاهِرِه؟

وهل يكونُ ثَناءُ اثنَينِ أو أكثرَ مُوجِبًا للجنَّةِ أو النَّارِ بحسَبِ الثَّناءِ؟ أو العِبْرَةُ بثَناءِ الأكثرِ؟

الجوابُ

الحديثُ صحيحٌ(٤)، والعمَلُ بظاهِرِه بشرطِ أنْ يكونَ الثَّناءُ مِن عَدْلٍ خَيِّرٍ صالِحٍ

---

(١) انظر: «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (٢/ ١٨٨)، و«المنثور» للزركشي (٢/ ٣١٧)، و«القواعد» للحصني (٢/ ١٨٤).

(٢) العَبيطُ من الدم: الخالصُ الطَّرِيُّ. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: عبط).

(٣) قال السخاوي في «المقاصد» (١/ ٥٥٠): لا يعرف له إسناد، ولكن معناه صحيح، فإن الله لم يحرم على المؤمن ما يضطر إليه من غير معصية. ونقله الغزالي في «الإحياء» (٣/ ٩٠) عن سهل التستري.

(٤) روى البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩) من حديث أنس رضي الله عنه قال: مرُّوا بجنازة، فأثنوا =

للتَّزْكِيَةِ، كذا حمَلَ العلماءُ الحديثَ، وليس ثناءُ مَن ذُكِرَ مُوجِبًا لِذاتِه، بل علامةً على ما عند اللهِ للعبدِ بإخبارِ الصَّادقِ المصدوقِ.

ولا يحتاجُ إلى ثَناءِ الأكثرِ، بل ثناءُ الاثنَينِ كافٍ، ورَدَ به الحديثُ(١).

[وفي حِفْظي: أنَّه ورَدَ في بعضِ الطُّرُقِ أنَّه يكفي ثناءُ الواحِدِ أيضًا، ولا يحضُرُني الآنَ مَن خرَّجَه؛ لأنِّي كتَبْتُ هذه الأحرُفَ على عَجَلٍ](٢).

* * *

[٣٧١] مسألةٌ

فيما روى البَيْهَقِيُّ: عن أبي الضُّحى، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّه قالَ في قولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، قالَ: سبعُ أرَضِينَ، في كلِّ أرضٍ نبيٌّ كنَبِيِّكم، وآدمُ كآدَمِكم، ونوحٌ كنُوحِكم، وإبراهيمُ كإبراهيمِكُم، وعيسى كعِيساكُم(٣).

ثـمَّ قـالَ: إسـنادُ هذا الحديـثِ إلى ابـنِ عبَّاسٍ صحيـحٌ، إلَّا أنِّـي لا أعلمُ لأبي الضُّحى عليـه مُتابِعًا.

= عليها خيرًا، فقال النبي ﷺ: «وجبت»، ثم مروا بأخرى، فأثنوا عليها شرًّا، فقال: «وجبت»، فقال عمر رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: «هذا أثنيتم عليه خيرًا، فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا، فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض».

(١) وهـو مـا رواه البخـاري (١٣٦٨) مـن حديـث عمـر رضـي الله عنـه مرفوعًا: «أيما مسـلم شـهد له أربعـة بخيـر، أدخلـه الله الجنـة»، فقلنا: وثلاثـة، قال: «وثلاثـة»، فقلنا: واثنـان، قـال: «واثنان»، ثم لم نسـأله عـن الواحد.

(٢) ما بين معكوفين تفردت به النسخة (ج).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٩١٨)، والحاكم في «المستدرك» (٣٨٢٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٣١). قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

فـإذا كانَ الأمـرُ كذلـك؛ فهل هـؤلاء المذكورون مِن البَشَـرِ، أو مِـن الجِنِّ، أو خَلْـقٍ آخرَ؟

وهـل كلُّ واحـدٍ منهـم كانَ مُقارِنًـا لِمِثْلِه مِن أنبياءِ البشـرِ في الزَّمـانِ؟ أم كيف الحالُ؟

الجوابُ

هذا الحديثُ رواهُ الحاكمُ في «المُسْتَدْرَكِ»، وقالَ: صحيحُ الإسنادِ.

ورواهُ البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»[1]، وقالَ: إسنادُه صحيحٌ، ولكنَّه شاذٌّ بمَرَّةٍ.

وهذا الكلامُ مِن البَيْهَقِيِّ في غايةِ الحُسْنِ، فإنَّه لا يَلْزَمُ مِن صحَّةِ الإسنادِ صِحَّةُ المَتْنِ، كما تقرَّرَ في علومِ الحديثِ؛ لِاحتمالِ أنْ يصِحَّ الإسنادُ، ويكونَ في المتنِ شُذوذٌ أو علَّةٌ تمنَعُ صِحَّتَه.

وإذا تبيَّنَ ضَعْفُ الحديثِ؛ أغنى ذلك عن تأويلِه؛ لأنَّ مِثْلَ هذا المقامِ لا تُقْبَلُ فيه الأحاديثُ الضَّعيفةُ.

ويُمكِنُ أنْ يُؤوَّلَ على أنَّ المُرادَ بهم: النُّذُرُ الذين كانوا يُبَلِّغون الجِنَّ عن أنبياءِ البشرِ، ولا يبعُدُ أنْ يُسَمَّى كلٌّ منهم باسم النَّبيِّ الذي بلَّغَ عنه.

***

[٣٧٢] مسألةٌ

هل تنامُ الملائكةُ؟

---

(١) لم يورد الحديث البيهقي في «الشعب»، بل هو في «الأسماء والصفات». انظر التعليق السابق.

الجوابُ

ظاهِرُ قولِه تعالى: ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٠]: أنَّهم لا ينامون.

ثمَّ رأيتُ في الحديثِ ما يَشْهَدُ لذلك:

قالَ ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»: أنبَأَنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ الحسَنِ بنِ الحُسَينِ، وأبو طاهِرٍ محمَّدُ بنُ الحُسينِ، قالا: أنبأَنا أبو عليٍّ الأَهْوازِيُّ، حدَّثَنا عبدُ الوهَّابِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ، حدَّثَنا أبو الفَتْحِ المُظَفَّرُ بنُ أحمدَ بنِ بُرْهانٍ المُقْرِئُ، حدَّثَنا أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أيُّوبَ الدَّارانيُّ، حدَّثَنا الحسنُ بنُ عليِّ بنِ خلَفٍ الصَّيْدَلانيُّ، حدَّثَنا سليمانُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، حدَّثَني عثمانُ بنُ حِصْنِ بنِ عُبيدةَ بنِ عَلاقٍ، قالَ: سمعتُ عُرْوةَ بنَ رُوَيْمٍ اللَّخْمِيَّ يقولُ: حدَّثَني أنسُ بنُ مالكٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ: «أنَّ الملائكةَ قالوا: ربَّنا، خلَقْتَنا وخلَقْتَ بني آدمَ، فجَعَلْتَهم يأكُلون الطَّعامَ، ويشرَبون الشَّرابَ، ويَلْبَسون الثِّيابَ، ويأتون النِّساءَ، ويَرْكَبون الدَّوابَّ، وينامون ويَسْتَرِيحون، ولم تجعلْ لنا مِن ذلك شيئًا، فاجعلْ لهم الدُّنيا ولنا الآخرةَ، فقالَ عزَّ وجلَّ: لا أجعلُ مَن خلَقْتُه بيديَّ، ونفَخْتُ فيه مِن روحي؛ كمَن قلتُ له: كُنْ، فكانَ»(١).

***

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ١٣٩). وفي إسناده أبو علي الأهوازي، متهم بالكذب.

[٣٧٣] مسألةٌ

هل ورَدَ في الدُّعاءِ المأثورِ: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ بنُورِ وَجْهِكَ الذي أشرَقَتْ له السَّماواتُ والأرضُ أنْ تَجْعَلَني في حِرْزِكَ، وحِفْظِكَ، وجِوارِكَ، وتحت كنَفِكَ.

الجوابُ

أخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ قالَ: كانَ ابنُ عبَّاسٍ يدعو... فذكَرَه، ولم أقِفْ عليه مرفوعًا(١).

* * *

[٣٧٤] مسألةٌ

هل ورَدَ في تَسْرِيحِ اللِّحْيَةِ شيءٌ؟

وهل يَقْرَأُ عند تَسْرِيحِها شيئًا؟

الجوابُ

ورَدَ في تَسْرِيحِ اللِّحْيَةِ أحاديثُ:

ـ أخرَجَ البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ قالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يُكْثِرُ القِناعَ ـ يعني: التَّطَيْلُسَ(٢) ـ، ويُكْثِرُ دَهْنَ رأسِه، ويُسَرِّحُ لحيتَه بالماءِ»(٣).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٥٣٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٦٠٠) موقوفًا على ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٨٤): رجاله رجال الصحيح.

(٢) هذا من شرح السيوطي، وليس من الحديث، والتَّطَيْلُسُ: لبس الطَّيْلَسان.

(٣) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٤٦).

ـ وأخرَجَ التِّرمِذيُّ في «الشَّمائلِ»: مِن حديثِ أنسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يُكْثِرُ دَهْنَ رأسِه، وتَسْرِيحَ لِحْيَتِه»(١).

ـ وأخرَجَ الخَطيبُ في «الجامِعِ»: مِن حديثِ [الحَكَمِ](٢) مُرْسَلًا: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ يُسَرِّحُ لِحْيَتَه بالمُشْطِ»(٣).

وأمَّا القراءةُ عند تَسْرِيحِها؛ فلم يَرِدْ في ذلك حديثٌ ولا أثَرٌ.

* * *

[٣٧٥] مسألةٌ

في حديثِ: «مَن صلَّى عليَّ واحدةً؛ أمَرَ اللهُ سُبْحانَه وتعالى الحفَظَةَ أنْ لا تُكتبَ عليه سيِّئةٌ ثلاثةَ أيَّامٍ»(٤)، هل هو وارِدٌ؟

الجوابُ

لم أقِفْ على هذا الحديثِ في شيءٍ مِن الكُتُبِ المُعْتبَرَةِ.

* * *

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٤٨٤)، والترمذي في «الشمائل» (٣٣)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٥٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٠٤٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٣١٦٤) وغيرهم. وقد ضعفه العراقي في «طرح التثريب» (٤/ ١٧٥)؛ لضعف يزيد الرقاشي.

(٢) تصحفت في النسخ إلى: «الحسن»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٩٠٢)، والمروزي في «أدب الإملاء» (ص: ٣١).

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (١/ ٢٠٦) من غير إسناد.

إعمال الفكر في فضل الذكر

دار اللباب

إِعْمالُ الفِكْرِ في فَضْلِ الذِّكْرِ[1]

[٣٧٦] مسألةٌ

في الذِّكْرِ والتَّسْبِيحِ والدُّعاءِ، هل هو مُعادِلٌ للصَّدَقةِ، ويقومُ مقامَها في دَفْعِ البلاءِ؟

الجوابُ

الأحاديثُ والآثارُ صريحةٌ في ذلك، وفي تفضيلِه[2] على الصَّدَقةِ.

وأمَّا كونُه سبَبًا لِدَفْعِ البَلاءِ؛ فهو أمرٌ لا مِرْيةَ فيه، فقد ورَدَتْ أحاديثُ لا تُحصى في أذكارٍ مخصوصةٍ، مَن قالَها عُصِمَ مِن البلاءِ، ومِن الشَّيطانِ، ومِن الضُّرِّ، ومِن السُّمِّ، ومِن لَدْغَةِ عَقْرَبٍ، ومِن أنْ يُصيبَه شيءٌ يَكْرَهُه.

وكتابُ «الأذكارِ» للشَّيخِ مُحْيي الدِّينِ النَّوَوِيِّ مشحونٌ بذلك، وكذا كتابُ «الدُّعاءِ» للطَّبَرانيِّ وللبَيْهَقِيِّ، فلا معنى للإطالةِ بذلك.

وقد صحَّ في (لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ): «أنَّها تَدْفَعُ سبعين بابًا مِن الضُّرِّ، أدناها الفَقْرُ»[3].

---

(١) تفردت النسخة (ض) بهذا العنوان.

(٢) في (ج) و(ح): «تفضله».

(٣) روى الترمذي (٣٦٠١) من طريق مكحول، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أكثِرْ من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها من كنز الجنة»، قال مكحول: فمن قال: لا حول =

وفي روايةٍ: «أدناها الهَمُّ»[(١)].

وأخرَجَ الحاكِمُ - وصحَّحَه -: عن ثَوْبانَ مرفوعًا: «لا يرُدُّ القدَرَ إلَّا الدُّعاءُ»[(٢)].

وأخرَجَ الحاكِمُ أيضًا: مِن حديثِ عائشةَ مرفوعًا: «الدُّعاءُ يَنْفَعُ ممَّا نزَلَ وممَّا لم يَنْزِلْ، وإنَّ البلاءَ لَيَنْزِلُ، فيتلقَّاهُ الدُّعاءُ، فيَعْتَلِجانِ إلى يومِ القيامةِ»[(٣)].

= ولا قوة إلا بالله، ولا منجى من الله إلا إليه؛ كشف عنه سبعين بابًا من الضر، أدناهن الفقر. قال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بمتصل، مكحول لم يسمع من أبي هريرة.

ورواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٨٢٨) من كلام مكحول.

(١) رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٣٤١) عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «من قال: لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم؛ صرف الله عنه سبعين بابًا من البلاء، أهونهن الهم والغم». وفي إسناده جابر بن يزيد الجعفي، متروك، متهم بالكذب.

وروى أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٥٦) عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «استعينوا بلا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها تذهب سبعين بابًا من الضر، أدناهم الغم». قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (١/ ٤٣٣): هذا الإسناد فيه مقال، بَلْهَط بن عباد قال الذهبي: لا يعرف، والخبر منكر، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي الإسناد ثقات.

وروى ابن راهويه في «مسنده» (٥٤١)، والطبراني في «الأوسط» (٥٠٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٩٠) وغيرهم: عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «من قال: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ كان دواء من تسعة وتسعين داءً، أيسرها الهم». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٩٨): فيه بشر بن رافع الحارثي، وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٨٦٧)، وأحمد في «مسنده» (٢٢٣٨٦)، وابن ماجه (٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٤) وغيرهم. وحسَّن إسناده البوصيريُّ في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٨٧).

(٣) رواه الطبراني في «الدعاء» (٣٣)، وفي «الأوسط» (٢٤٩٨)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٣) =

وأخرَجَ مِثْلَه: مِن حديثِ ابنِ عُمرَ[١].

وأخرَجَ أبو داودَ وغيرُه: عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا: «مَن لزِمَ الاستغفارَ؛ جعَلَ اللهُ له مِن كلِّ هَمٍّ فرَجًا، ومِن كلِّ ضِيقٍ مَخْرَجًا، ورزَقَه مِن حيث لا يحتسِبُ»[٢].

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن سُويدِ بنِ [جَهْبَلٍ][٣] قالَ: مَن قالَ بعد العَصْرِ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، له الحَمْدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ؛ قاتَلْنَ عن قائِلِها إلى مِثْلِها مِن الغدِ[٤].

= وصححه، والشهاب في «مسنده» (٨٥٩)، والبيهقي في «القضاء» (٢٤٦) وغيرهم. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٦): فيه زكريا بن منظور، وثقه أحمد بن صالح المصري، وضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات.

(١) رواه الترمذي (٣٥٤٨)، والحاكم في «المستدرك» (١٨١٥)، والبيهقي في «القضاء» (٢٤٧). قال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، وهو ضعيف في الحديث، قد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه. وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٩٥): في سنده لين.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢٣٤)، وأبو داود (١٥١٨)، وابن ماجه (٣٨١٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٦٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢١١)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٤٢١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٩٦). وفي إسناده الحكم بن مصعب، قال الذهبي وابن حجر: مجهول، وقال ابن حبان: ينفرد بالأشياء التي لا ينكر نفي صحتها من عني بهذا الشأن، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار.

(٣) تصحفت في (ض) إلى: «حميد»، وفي (ف) و(ح) و(ب) و(ج) إلى: «جميل»، والمثبت من «مصنف ابن أبي شيبة».

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٦٥). وسويد بن جهبل، ذكره البخاري في «الكبير» (٤/ ١٤٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣٥) بالياء (جهيل)، ولم يتكلما عليه، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣٢٣) بالياء أيضًا، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٣/ ٢٢٠) من جملة الصحابة، وقال: له إدراك. وقال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٣٠): ليس بمعروف.

وأخرَجَ إسحاقُ بنُ راهَوَيْهِ في «مُسْنَدِه»: مِن طريقِ الزُّهْرِيِّ قالَ: أُتِيَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ بغُرابٍ وافِرِ الجناحَينِ، فقالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «ما صِيدَ صَيْدٌ، ولا عُضِدَتْ عِضاهٌ(١)، ولا قُطِعَتْ وَشِيجَةٌ(٢) إلَّا بقِلَّةِ التَّسْبيحِ»(٣).

وأخرجَه أبو الشَّيخِ في كتابِ «العَظَمَةِ»: مِن طريقِ [ميمونِ](٤) بنِ مِهْرانَ، عن أبي بكرٍ موقوفًا(٥).

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ في «الحِلْيَةِ» مِثْلَه مِن حديثِ أبي هُريرةَ(٦).

وأبو الشَّيخِ في «العظَمَةِ» نحوَه مِن حديثِ أبي الدَّرداءِ مرفوعًا: «ما أُخِذَ طائرٌ ولا حُوتٌ، إلَّا بتَضْيِيعِ التَّسْبيحِ»(٧).

---

(١) العِضاهُ: كل شجر عظيم له شوك. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: عضه).

(٢) الوشيجة: عِرْق الشجر، وليفٌ يُفتل، ثم يُشد به ما يحمل. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: وشج).

(٣) رواه ابن راهويه في «مسنده» (٦/ ٣٨٤) ـ كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٦/ ٣٨٤)، و«المطالب العالية» لابن حجر (١٤/ ١١٦) ـ، وقالا: هذا معضل أو مرسل، والحكم [بن عبد الله الأيلي] ضعيف بمرة.

(٤) تصحفت في النسخ إلى: «عون»، والمثبت هو الموافق لمصادر التخريج وكتب التراجم.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٤٤١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٣٧).

(٦) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٤٠) بلفظ: «ما صيد من صيدٍ، ولا قطع من شجرٍ، إلا بتضييعه التسبيح». وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن القشيري، متروك، وقال ابن حجر: كذبوه.

(٧) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٣٥) من طريق يزيد بن مرثد، عن أبي الدرداء مرفوعًا، ويزيد ثقة، إلا أنه لم يدرك أبا الدرداء، فروى عنه بالإرسال، كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٢٨٨)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٣٢/ ٢٣٩)، وفيه أيضًا الوضين بن عطاء، وثقه بعضهم، وضعفه آخرون، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ، وفيه محمد بن عمر الواقدي، متروك.

ومِن حديثِ أنسٍ مرفوعًا: «آجالُ البهائمِ كلِّها وخَشاشِ الأرضِ في التَّسْبيحِ، فإذا انقضى تسبيحُها؛ قبَضَ اللهُ أرواحَها»[١].

ومِن حديثِ يزيدَ بنِ مَرْثَدٍ مرفوعًا: «لا يُصادُ شيءٌ مِن الطَّيرِ والحِيتانِ إلَّا بما يُضَيَّعُ مِن تسبيحِ اللهِ»[٢].

وأمَّا تفضيلُ الذِّكْرِ على الصَّدَقةِ؛ ففيه أحاديثُ كثيرةٌ مرفوعةٌ وموقوفةٌ:

فمِن المرفوعةِ:

ما أخرَجَه الحاكمُ، والتِّرْمِذِيُّ: عن أبي الدَّرداءِ مرفوعًا: «ألا أُنبِّئُكم بخيرِ أعمالِكم، وأزكاها عند مَليكِكم، وأَرْفَعِها في درجاتِكم، وخيرٍ لكم مِن إعْطاءِ الذَّهَبِ والوَرِقِ، وأنْ تَلْقَوا عدُوَّكم، فتضرِبوا أعناقَهم ويضرِبوا أعناقَكم؟»، قالوا: وما ذاكَ يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «ذِكْرُ اللهِ»[٣].

وأخرَجَ التِّرْمِذِيُّ: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ: أيُّ العِبادِ

---

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٢١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٣٥)، والديلمي في «الفردوس» (١٦٩٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ٣٠٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٢٢)، وقال: حديث موضوع، انتهى. وآفته الوليد بن موسى الدمشقي، قال الدارقطني: منكر الحديث، ووهاه ابن حبان، وقال العقيلي: الوليد بن موسى الدمشقي عن الأوزاعي، أحاديثه بواطيل، لا أصول لها، ليس ممن يقيم الحديث.

(٢) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٣٦). وفي إسناده محمد بن حمزة الرقي، متروك، وخليل بن مرة البصري، ضعيف، وقال البخاري: روى مناكير.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢١٧٠٢)، والترمذي (٣٣٧٧)، وابن ماجه (٣٧٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٢٥) وغيرهم.

أفضلُ درجةً عند اللهِ يومَ القيامةِ؟ قالَ: «الذَّاكِرون اللهَ كثيرًا»، قلتُ: يا رسولَ اللهِ، ومِن الغازي فـي سبيلِ اللهِ؟ قالَ: «لو ضرَبَ بسيفِه في الكُفَّارِ والمشركين حتى ينكسِرَ ويختضِبَ دمًا؛ لَكانَ الذَّاكرون اللهَ أفضلَ منه درجةً»(١).

وأخـرَجَ الحاكِـمُ: عن البراءِ مرفوعًا: «مَـن قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شـريكَ لـه، لـه المُلْـكُ، ولـه الحَمْدُ، وهـو على كلِّ شـيءٍ قديرٌ، عشـرَ مـرَّاتٍ؛ فهـو كعِتْقِ نَسَمَةٍ»(٢).

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: مِن حديثِ أنسٍ مرفوعًا: «لَأَنْ أقعُدَ مع قومٍ يذكُرون اللهَ منذ صلاةِ الغَداةِ حتى تَطْلُعَ الشَّمسُ، أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُعْتِقَ أربعةً مِن ولَدِ إسماعيلَ»(٣).

ففي هذَينِ عَدْلُ الذِّكْرِ بالعِتْقِ وتَفْضِيلُه عليه.

ومِن الموقوفاتِ:

أخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّفِ»: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: لَأَنْ أُسَبِّحَ تسبيحاتٍ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُنْفِقَ بعدَدِهنَّ دنانيرَ في سبيلِ اللهِ(٤).

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١١٧٢٠)، والترمذي (٣٣٧٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٤٦) وغيرهم. قال محققو «المسند»: إسناده ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، ولضعف رواية دراج بن سمعان عن أبي الهيثم.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٨٥١٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٧١٨)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٤٥) وغيرهم. وعند الحاكم: «كعتاق نسمة». قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

(٣) رواه أبو داود (٣٦٦٧)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥٧)، والضياء في «المختارة» (٧/ ٣٣) وغيرهم. قال العراقي في «المغني» (١/ ٤٢): إسناده حسن.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٠٣٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٥٩) من طريق =

وأخرَجَ عنه: قالَ: لَأَنْ أقولَ: سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، أحبُّ إليَّ مِن أنْ أتصدَّقَ بعدَدِها دنانيرَ[١].

وأخرَجَ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ قالَ: لَأَنْ أقولَ: سُبْحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، أحبُّ إليَّ مِن أنْ أَحْمِلَ على عِدَّتِها مِن خيلٍ بأَرْسانِها[٢].

وأخرَجَ عن ابنِ [عمرٍو][٣]: قالَ: ذِكْرُ اللهِ بالغَداةِ والعَشِيِّ أعظمُ مِن حَطْمِ السُّيوفِ في سبيلِ اللهِ، وإعطاءِ المالِ سَحًّا[٤].

وأخرَجَ: عن أبي الدَّرداءِ، قالَ: لَأَنْ أُسَبِّحَ مئةَ تسبيحةٍ، أحبُّ إليَّ مِن أنْ أتصدَّقَ بمئةِ دينارٍ على المساكينِ[٥].

وأخرَجَ: عن مُعاذِ بنِ جبلٍ، قالَ: لو أنَّ رجلينِ أحدُهما يحمِلُ على الجِيادِ في سبيلِ اللهِ، والآخرُ يذكُرُ اللهَ؛ لَكانَ الذَّاكرُ أعظَمَ وأفضلَ أجرًا[٦].

= هلال بن يساف، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٢١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٥٩٠)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٨٢٣).

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «عمر»، والصواب ما أثبتُّه موافقة لمصادر التخريج.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٥٦)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٢٧٠).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٣٠).

(٦) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٠٥٦).

وأخرَجَ عنه: قالَ: لَأَنْ أذكُرَ اللهَ مِن غُدْوَةٍ حتى تَطْلُعَ الشَّمسُ، أحبُّ إليَّ مِن أنْ أَحْمِلَ على الجِيادِ في سبيلِ اللهِ[١].

وأخرَجَ عن عُبادةَ بنِ الصَّامتِ مِثْلَه[٢].

وأخرَجَ: عن سَلْمانَ الفارسيِّ، قالَ: لو باتَ رجلٌ يُعطي القِيانَ البِيضَ، وباتَ آخرُ يقرأُ القُرآنَ أو[٣] يذكُرُ اللهَ؛ لَرأيتُ أنَّ ذاكِرَ اللهِ أفضلُ[٤].

وأخرَجَ: عن ابنِ عمرٍو، قالَ: لو أنَّ رجلَينِ أقبَلَ أحدُهما مِن المشرِقِ، والآخَرُ مِن المغربِ، مع أحدِهما ذهَبٌ لا يضَعُ منه شيئًا إلَّا في حَقٍّ، والآخَرُ يذكُرُ اللهَ حتى يلتَقِيا في طريقٍ؛ كانَ الذي يذكُرُ اللهَ أفضلَهما[٥].

فهؤلاء سبعُ صَحابةٍ[٦] صرَّحوا بتفضيلِ الذِّكْرِ على الصَّدقةِ.

ومِن أقوالِ غيرِ الصَّحابةِ:

أخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن أبي الأَحْوَصِ قالَ: تسبيحةٌ في طلَبِ حاجةٍ خيرٌ

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٥٨).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٧٠) بلفظ: لأن أكون في قوم يذكرون الله من حين يصلون الغداة إلى حين تطلع الشمس، أحب إلي من أن أكون على متون الخيل، أجاهد في سبيل الله إلى أن تطلع الشمس، ولأن أكون في قوم يذكرون من حين يصلون العصر حتى تغرب الشمس، أحب إلي من أن أكون على متون الخيل، أجاهد في سبيل الله حتى تغرب الشمس.

(٣) في «المصنف»: «ويذكر».

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٦٧٠).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٧٣).

(٦) هم ستة، وقد تقدم أن رواية ابن عمر التي أوردها إنما هي تصحيف عن ابن عمرو.

مِـن لَقوحٍ صَفِيٍّ[١] فـي عامِ أَزْبَـةٍ أو لَزْبَةٍ[٢].

وأخرَجَ: عن أبي [بَرْزَةَ][٣] قالَ: لو أنَّ رجلَينِ أحدُهما في حِجْرِه دنانيرُ يُعْطِيها، والآخَرُ يذكُرُ اللهَ؛ كانَ ذاكِرُ اللهِ أفضلَ[٤].

والآثارُ في المعنى كثيرةٌ، وفيما أورَدْناهُ كفايةٌ.

وممَّا استُدِلَّ به على تفضيلِ الذِّكْرِ على سائرِ العِباداتِ: أنَّه لم يُرَخَّصْ في تَرْكِه في حالٍ مِن الأحوالِ:

أخرَجَ ابنُ جريرٍ في «تفسيرِه»: عن قَتادةَ قالَ: افترَضَ اللهُ ذِكْرَه عند أَشْغَلِ ما تكونون[٥]، عند الضِّرابِ بالسُّيوفِ، فقالَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥][٦]. واللهُ تعالى أعلَمُ.

* * *

(١) يقال: (ناقةٌ لَقوحٌ)؛ إذا كانت حلوبًا غزيرة اللبن، وبمعناها: (الناقةُ الصَّفِيُّ). انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/ ١٧٤)، و«الصحاح» للجوهري (مادة: لقح).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٤٢٧). والأَزْمة، والأَزْبة، واللَّزْبة، الثلاثة بمعنى شدة القحط. انظر: «التكملة» للصغاني (مادة: أزب).

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «بردة»، والصواب ما أثبته، وهو أبو برزة الأسلمي الصحابي رضي الله عنه، فيكون من قبيل الموقوف، فلا يلحق بأقوال غير الصحابة.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٠٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٣).

(٥) في النسخ: «تكونوا».

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢١٣)، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٣٦٣)، وابن كثير في «تفسيره» (٤/ ٧١).

نتيجة الفكر في الجهر بالذكر

دار اللباب

[٣٧٧]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطفى.

سألتَ ـ أَكْرَمَكَ اللهُ ـ عمَّا اعتادَه السَّادةُ الصُّوفِيَّةُ مِن عَقْدِ حِلَقِ الذِّكْرِ، والجَهْرِ به في المساجِدِ، ورَفْعِ الصَّوتِ بالتَّهليلِ، وهل ذلك مكروهٌ أو لا؟

والجوابُ

إنَّه لا كراهةَ في شيءٍ مِن ذلك، وقد وردَتْ أحاديثُ تقتضي استِحْبابَ الجَهْرِ بالذِّكْرِ، وأحاديثُ تقتضي استحبابَ الإِسْرارِ به، والجَمْعُ بينهما أنَّ ذلك يختلِفُ باختلافِ الأحوالِ والأشخاصِ؛ كما جمَعَ النَّوويُّ بذلك بين الأحاديثِ الواردةِ باستحبابِ الجهرِ بقراءةِ القُرآنِ، والأحاديثِ الواردةِ باستحبابِ الإسرارِ بها[1]، وها أنا أُبيِّنُ ذلك فَصْلًا فَصْلًا.

ذِكْرُ الأحاديثِ الدَّالَّةِ على استحبابِ الجَهْرِ بالذِّكْرِ تَصريحًا أو التِزامًا:

الحديثُ الأوَّلُ: أخرَجَ البُخاريُّ: عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يقولُ اللهُ تعالى: أنا عند ظَنِّ عَبْدي بي، وأنا معه إذا ذكَرَني، فإنْ ذكَرَني في نَفْسِه؛ ذكَرْتُه في نَفْسي، وإنْ ذكَرَني في ملأٍ؛ ذكَرْتُه في ملَأٍ خيرٍ منهم»[2].

---

(١) انظر: «التبيان في آداب حملة القرآن» للنووي (ص: ١٠٣) وما بعده.

(٢) رواه بتمامه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

والذِّكْرُ في الملأِ لا يكونُ إلَّا عن جَهْرٍ.

الحديثُ الثَّاني: أخرجَ البَزَّارُ، والحاكِمُ في «المُسْتَدْرَكِ» ـ وصحَّحَه ـ: عن جابرٍ قالَ: خرَجَ علينا النَّبيُّ ﷺ، فقالَ: «يا أيُّها النَّاسُ، إنَّ للهِ سرايا مِن الملائكةِ تَحُلُّ وتقِفُ على مجالِسِ الذِّكْرِ في الأرضِ، فارْتَعوا في رياضِ الجنَّةِ»، قالوا: وأين رياضُ الجنَّةِ؟ قالَ: «مجالِسُ الذِّكْرِ، فاغْدُوا ورُوحوا في ذِكْرِ اللهِ»[1].

الحديثُ الثَّالثُ: أخرجَ مُسلمٌ، والحاكِمُ ـ واللَّفْظُ له ـ: عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ للهِ ملائكةً سيَّارةً وفُضَلاءَ يَلْتَمِسون مجالِسَ الذِّكْرِ في الأرضِ، فإذا أتَوا على مجلِسِ ذِكْرٍ؛ حَفَّ بعضُهم بعضًا بأجنِحَتِهم إلى السَّماءِ، فيقولُ اللهُ: مِن أين جئتُمْ؟ فيقولون: جئنا مِن عندِ عبادِكَ يُسَبِّحونكَ، ويُكَبِّرونكَ، ويَحْمَدونَكَ، ويُهَلِّلونكَ، ويسألونكَ، ويَسْتَجِيرونكَ، فيقولُ: ما يسألوني؟ وهو أعلمُ، فيقولون: يسألونكَ الجنَّةَ، فيقولُ: وهل رأَوْها؟ فيقولون: لا، يا ربِّ، فيقولُ: فكيف لو رأَوْها؟! فيقولُ: وممَّ يستجِيروني؟ وهو أعلمُ بهم، فيقولون: مِن النَّارِ، فيقولُ: وهل رأَوْها؟ فيقولون: لا، فيقولُ: فكيف لو رَأَوْها؟! ثمَّ يقولُ: اشهَدوا أنِّي قد غفَرْتُ لهم، وأعطَيْتُهم ما سألوني، وأجَرْتُهم ممَّا استجاروني، فيقولون: ربَّنا، إنَّ فيهم عَبْدًا خَطَّاءً جلَسَ إليهم وليس منهم، فيقولُ: وهو أيضًا قد غفَرْتُ له، هُمُ القومُ لا يَشْقى بهم جَليسُهم»[2].

---

(١) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (١١٠٧)، والبزار ـ كما في «كشف الأستار» (٣٠٦٤) ـ وأبو يعلى في «مسنده» (١٨٦٥)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٩١)، وفي «الأوسط» (٢٥٠١)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٢٠)، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٥) وغيرهم. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٧): فيه عمر بن عبد الله مولى غُفْرة، وقد وثقه غير واحد، وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح. والحديث حسنه المنذري في «الترغيب» (٢/ ٢٦١)، والسخاوي في «البلدانيات» (٢٠).

(٢) رواه مسلم (٢٦٨٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٢١).

الحديثُ الرَّابعُ: أخرَجَ مُسلمٌ، والتِّرْمِذِيُّ: عن أبي هُريرةَ، وأبي سعيدٍ الخُدْريِّ قالا: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ما مِن قومٍ يذكُرون اللهَ إلَّا حفَّتْهُمُ الملائكةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحمةُ، ونزَلَتْ عليهم السَّكينةُ، وذكَرَهم اللهُ فيمَن عنده»[١].

الحديثُ الخامسُ: أخرَجَ مُسلمٌ، والتِّرْمِذِيُّ: عن مُعاويةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ خرَجَ على حَلْقَةٍ مِن أصحابِه، فقالَ: «ما يُجْلِسُكم؟»، قالوا: جلَسْنا نذكُرُ اللهَ ونَحْمَدُه، فقالَ: «إنَّه أتاني جِبْرِيلُ، فأخبَرَني أنَّ اللهَ يُباهي بكم الملائكةَ»[٢].

الحديثُ السَّادسُ: أخرَجَ الحاكِمُ ـ وصحَّحَه ـ، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أكثِروا ذِكْرَ اللهِ حتى يقولوا: مجنونٌ»[٣].

الحديثُ السَّابعُ: أخرَجَ البَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: عن أبي الجَوْزاءِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أَكْثِروا ذِكْرَ اللهِ حتى يقولَ المنافقون: إنَّكم مُراؤون». مُرسَلٌ[٤].

ووَجْهُ الدِّلالةِ مِن هذا والذي قبله: أنَّ ذلك إنَّما يُقالُ عند الجَهْرِ دون الإِسْرارِ.

---

(١) رواه مسلم (٢٧٠٠)، والترمذي (٣٣٧٨).

(٢) رواه مسلم (٢٧٠١)، والترمذي (٣٣٧٩).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١١٦٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٨١٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١١)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٥٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٣٩)، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٣) وغيرهم. قال محققو «المسند»: إسناده ضعيف؛ لضعف دراج بن سمعان في روايته عن أبي الهيثم العتواري، وباقي رجاله ثقات.

(٤) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٠٢٢)، ومن طريقه عبد الله بن أحمد في «زوائد الزهد» (٥٥٧)، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٤).

الحديثُ الثَّامنُ: أخرَجَ البَيْهَقِيُّ: عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا مرَرْتُم برياضِ الجنَّةِ؛ فارْتَعوا»، قالوا: يا رسولَ اللهِ، وما رِياضُ الجنَّةِ؟ قالَ: «حِلَقُ الذِّكْرِ»(١).

الحديثُ التَّاسعُ: أخرَجَ بَقِيُّ بنُ مَخْلَدٍ: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو: أنَّ النَّبيَّ ﷺ مَرَّ بمَجْلِسَينِ، أحدُ المَجْلِسَينِ يَدْعونَ اللهَ ويَرْغَبون إليه، والآخَرُ يُعَلِّمون العِلْمَ، فقالَ: «كلُّ المَجْلِسَينِ خيرٌ، وأحدُهما أفضلُ مِن الآخَرِ»(٢).

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٥٢٣)، والترمذي (٣٥١٠)، والبزار في «مسنده» (٦٩٠٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٣٢)، والبيهقي في «الشعب» (٥٢٦) وغيرهم من طريق محمد بن ثابت البناني، عن أبيه، عن أنس رضي الله عنه. قال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه. وقال في «العلل» (٥٨٤): سألت البخاري عن هذه الأحاديث، فلم يعرف شيئًا، وقال: لمحمد بن ثابت عجائب. وقال ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (١/ ٣٦٥): ابن ثابت ليس بشيء في الحديث.
ورواه الطبراني في «الدعاء» (١٨٩٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٦٨) من طريق زائدة بن أبي الرقاد، عن زياد النميري، عن أنس. وزائدة منكر الحديث، قال أبو حاتم: يحدث عن زياد النميري، عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة. وزياد ضعيف.
ورواه ابن شاهين في «الترغيب» (١٦٢) من طريق النعمان بن عبد الله، عن أبي ظلال، عنه أنس. وأبو ظلال هو هلال بن ميمون، ضعيف.

(٢) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٨٨) ـ ومن طريقه الطيالسي (٢٣٦٥)، والحارث في «مسنده» (٤٠) ـ والبزار في «مسنده» (٢٤٥٨)، والطبراني في «الكبير» (١٢٥) وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الرحمن بن رافع، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وعبد الرحمن بن زياد، ضعيف، وعبد الرحمن بن رافع، منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله.
ورواه من طريق بقي بن مخلد: السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٩/ ٢٨٣)، وفي «معجم الشيوخ» (١/ ٤٧٨)، وابن الملقن في «المقنع» (٢/ ٥٤٦)، المقري في «نفح الطيب» (٢/ ٥٧٥)، والفاداني في «العجالة» (ص: ٦٩) عن عبد الرحمن بن زياد، به، وهذا إسناد معروف بالمسلسل بالآباء.

الحديثُ العاشرُ: أخرجَ البَيْهَقِيُّ: عن عبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ما مِن قومٍ يَجْتَمعون[١] يذكُرون اللهَ، إلَّا ناداهم مُنادٍ مِن السَّماءِ: قوموا مغفورًا لكم، قد بُدِّلَتْ سيِّئاتُكم حسناتٍ»[٢].

الحديثُ الحادي عشرَ: أخرجَ البَيْهَقِيُّ: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يقولُ الرَّبُّ تعالى يومَ القيامةِ: سيَعْلَمُ أهلُ الجَمْعِ اليومَ مَن أهلُ الكَرَمِ»، فقيلَ: ومَن أهلُ الكَرَمِ يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «مَجالِسُ الذِّكْرِ في المساجِدِ»[٣].

الحديثُ الثَّاني عشرَ: أخرجَ البَيْهَقِيُّ: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: إنَّ الجبَلَ لَيُنادي الجبَلَ باسمِه: يا فُلانُ، هل مَرَّ بكَ اليومَ للهِ ذاكِرٌ؟ فإنْ قالَ: نعَمْ، استبشَرَ، ثمَّ قرأَ عبدُ اللهِ: ﴿لقد جئتم شيئاً إدًّا تكادُ السَّماوات يَنْفطِرنَ[٤] منه﴾ الآيةَ [مريم: ٩٠]، وقالَ[٥]: أيَسْمَعون الزُّورَ، ولا يسمعون الخَيرَ[٦]؟!

---

(١) في مصادر التخريج: «اجتمعوا».

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣٠)، والضياء في «المنتقى» (٦٣٣). وفي إسناده جابر بن عمرو الراسبي أبو الوازع، وثقه أحمد، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال ابن حجر: صدوق يهم.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١١٦٥٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٨١٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٨٨)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣١)، وإسناده ضعيف؛ لضعف دراج في روايته عن أبي الهيثم.

(٤) كذا في النسخ، وهي قراءة أبي عمرو، وحمزة، وشعبة. انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٤١٢). وقد وردت في مصادر التخريج على قراءة البقية: «يتفطرن».

(٥) القائل هو عون بن عبد الله، لا ابن مسعود رضي الله عنه، كما في روايات الحديث.

(٦) رواه الطبراني في «الكبير» (٨٥٤٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٣٤) عن عون بن عبد الله، عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٩): رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح. ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧١٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٤٢) موقوفًا على عون بن عبد الله.

الحديثُ الثَّالثَ عشرَ: أخرَجَ ابنُ جريرٍ في «تفسيرِه»: عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿فَمَا بَكَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [الدخان: ٢٩]، قالَ: إنَّ المؤمنَ إذا ماتَ؛ بكى عليه مِن الأرضِ الموضعُ الذي كانَ يُصَلِّي فيه، ويذكُرُ اللهَ فيه(١).

وأخرجَ ابنُ أبي الدُّنيا: عن أبي عُبَيْدٍ قالَ: إنَّ المؤمنَ إذا ماتَ؛ تنادَتْ بِقاعُ الأرضِ: عبدُ اللهِ المؤمنُ ماتَ، فتبكي عليه الأرضُ والسَّماءُ، فيقولُ الرَّحمنُ: ما يُبْكِيكُما على عبدي؟ فيقولان: ربَّنا، لم يَمْشِ في ناحيةٍ منَّا قطُّ إلَّا وهو يَذْكُرُكَ(٢).

وَجْهُ الدِّلالةِ مِن ذلك: أنَّ سماعَ الجبالِ والأرضِ للذِّكْرِ لا يكونُ إلَّا عن الجَهْرِ به.

الحديثُ الرَّابعَ عشرَ: أخرَجَ البَزَّارُ، والبَيْهَقِيُّ بسندٍ صحيحٍ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قالَ اللهُ تعالى: عَبْدِي، إذا ذكَرْتَني خالِيًا؛ ذكَرْتُكَ خالِيًا، وإنْ ذكَرْتَني في مَلَأٍ؛ ذكَرْتُكَ في ملأٍ خيرٍ منهم وأكثرَ(٣)»(٤).

---

(١) رواه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٢٨)، والطبري في «تفسيره» (٢١/ ٤٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٠١٨).

(٢) رواه نعيم بن حماد في «الزهد» (٢/ ٤١) عن أبي عبيد المذحجي صاحب سليمان بن عبد الملك، وهو من التابعين الثقات.
ورواه الخطيب البغدادي في «تلخيص المتشابه» (١/ ٢٢١) عن أبي عمر مولى سليمان، وفي إسناده إبراهيم بن شُعيث المدني، ضعيف.
ولم أقف عليه عند ابن أبي الدنيا، وقد عزاه السيوطي إليه في «شرح الصدور» (ص: ١٠٤). انظر: «ذكر الموت» لابن أبي الدنيا (٥٨١).

(٣) في «شعب الإيمان»: «وأكبر».

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٥١٣٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٤٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٧٨): رجاله رجال الصحيح، غير بشر بن معاذ العقدي، وهو ثقة.

الحديثُ الخامسَ عشرَ: أخرَجَ البَيْهَقِيُّ: عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ قالَ: قالَ ابنُ الأَدْرَعِ: انطلَقْتُ مع النَّبيِّ ﷺ ليلةً، فمَرَّ برجلٍ في المسجدِ يرفَعُ صوتَه، قلتُ: يا رسولَ اللهِ، عسى أنْ يكونَ هذا مُرائِيًا، قالَ: «لا، ولكنَّه أَوَّاهٌ»(١).

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ: عن عُقْبَةَ بنِ عامرٍ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ لرجلٍ يُقالُ له: ذو البِجادَينِ: «إنَّه أوَّاهٌ». وذلك أنَّه كانَ يذكُرُ اللهَ(٢).

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ: عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ: أنَّ رجلًا كانَ يرفعُ صوتَه بالذِّكْرِ، فقالَ رجلٌ: لو أنَّ هذا خفَضَ مِن صوتِه، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فإنَّه أوَّاهٌ»(٣).

الحديثُ السَّادسَ عشرَ: أخرَجَ الحاكِمُ: عن شَدَّادِ بنِ أوسٍ قالَ: إنَّا لَعِندَ النَّبيِّ ﷺ إذ قالَ: «ارْفَعوا أيديَكم، فقولوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ»، ففعَلْنا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ إنَّكَ بعَثْتَني بهذه الكلمةِ، وأمَرْتَني بها، ووعَدْتَني عليها الجنَّةَ، إنَّكَ لا تُخلِفُ الميعادَ»، ثمَّ قالَ: «أَبْشِروا، فإنَّ اللهَ قد غفَرَ لكم»(٤).

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٨٩٧١)، وإسحاق ـ كما في «المطالب العالية» (٢٩١١) ـ، وابن منده في «معرفة الصحابة» (١/ ٦٨٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٦)، وفي إسناده هشام بن سعد، ضعفه الأكثرون، وقال جماعة: صدوق، وباقي رجال إسناده ثقات. قال البيهقي: مرسل. لعله أراد الانقطاع بين زيد بن أسلم، وابن الأدرع.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٧٤٥٣)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ١٤٦)، والروياني في «مسنده» (٢١٠)، والطبراني في «الكبير» (٨١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٥٧٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٦٩): إسناده حسن.

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٣٦١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٩).

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (١٧١٢١)، والبزار في «مسنده» (٢٧١٧)، والطبراني في «الكبير» (٧١٦٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٤٤)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٧٨٣). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨١): فيه شداد بن داود، وقد وثقه غير واحد، وفيه ضعف، وبقية =

الحديثُ السَّابعَ عشرَ: أخرَجَ البزَّارُ: عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ للهِ سيَّارةً مِن الملائكةِ يَطلُبون حِلَقَ الذِّكْرِ، فإذا أتَوا عليهم؛ حَفُّوا بهم، فيقولُ اللهُ تعالى: غَشُّوهم برَحْمَتي[1]، فهُم الجُلَساءُ لا يَشْقى بهم جَليسُهم»[2].

الحديثُ الثَّامنَ عشرَ: أخرَجَ الطَّبرانيُّ، وابنُ جريرٍ: عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ سهلِ بنِ حُنَيْفٍ قالَ: نزَلَتْ على رسولِ اللهِ ﷺ وهو في بعضِ أبياتِه: ﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ﴾ الآيةَ [الكهف: ٢٨]، فخرَجَ يَلْتَمِسُهم، فوجَدَ قومًا يذكُرون اللهَ تعالى، منهم ثائِرُ الرَّأسِ، وجافُّ الجِلْدِ، وذو الثَّوبِ الواحِدِ، فلمَّا رآهم؛ جلَسَ معهم، وقالَ: «الحمدُ للهِ الذي جعَلَ في أُمَّتي مَن أمَرَني أنْ أُصَبِّرَ نَفْسي معهم»[3].

الحديثُ التَّاسعَ عشرَ: أخرَج الإمامُ أحمدُ في «الزُّهدِ»: عن ثابتٍ قالَ: كانَ

= رجاله ثقات. وحسن إسناده المنذري في «الترغيب» (٢/ ٢٦٨).

(١) في مصادر التخريج: «رحمتي».

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٦٤٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٦٨). قال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٥): قال البزار: تفرد به زائدة، ولم يكن به بأس، وإنما نكتب من حديثه ما لم نجده عند غيره. انتهى، وفي كلامه تدافع، وقد قال البخاري: إنه منكر الحديث، وضعفه جماعة، وشيخه [زياد النميري] فيه ضعف أيضًا، لكن لهذا الحديث أصل أصيل، أخرجه البخاري ومسلم مطولًا من حديث أبي هريرة.

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٣٨)، والطبراني - كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (٧/ ٢١) -، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/ ١٨٢٩). قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، وقد ذكر الطبرانيُّ عبدَ الرحمن في الصحابة. وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٤٥٣): ذكره ابن أبي داود في الصحابة، ولا يصح، وإنما الصحبة لأبيه ولأخيه أبي أمامة، وله رؤية.

سَلْمانُ في عِصابةٍ يذكُرون اللهَ، فمَرَّ النَّبيُّ ﷺ، فكَفُّوا، فقالَ: «إنِّي رأيتُ الرَّحمةَ تنزِلُ عليكم، فأحبَبْتُ أنْ أُشارِكَكم فيها»، ثمَّ قالَ: «الحمدُ للهِ الذي جعَلَ في أُمَّتي مَن أُمِرْتُ أنْ أُصَبِّرَ نَفْسي معهم»(١).

الحديثُ العِشْرون: أخرَجَ الأَصْبَهانيُّ في «التَّرْغيبِ»: عن أبي رَزِينٍ العُقَيْلِيِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ له: «ألا أدُلُّكَ على مَلاكِ الأمرِ الذي تُصِيبُ به خيرَ الدُّنيا والآخرةِ؟»، قالَ: بلى، قالَ: «عليكَ بمجالِسِ الذِّكْرِ، وإذا خلَوْتَ؛ فحَرِّكْ لِسانَكَ بذِكْرِ اللهِ»(٢).

الحديثُ الحادي والعِشْرون: أخرَجَ ابنُ أبي الدُّنيا، والبَيْهَقِيُّ، والأَصْبَهانيُّ: عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لَأَنْ أجلِسَ مع قومٍ يذكُرون اللهَ بعد صلاةِ الصُّبحِ إلى أنْ تطلُعَ الشَّمسُ، أحبُّ إليَّ ممَّا طلَعَتْ عليه الشَّمسُ، ولَأَنْ أجلِسَ مع قومٍ يذكُرون اللهَ بعد العصرِ إلى أنْ تغِيبَ الشَّمسُ، أحبُّ إليَّ مِن الدُّنيا وما فيها»(٣).

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٤٢) من طريق أحمد بن حنبل، عن سيار بن حاتم، عن جعفر بن سليمان، عن ثابت، ولم أقف عليه في «الزهد» له، وعزاه إليه السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٣٨٢)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤١٩) من غير قوله: «الحمد لله...» وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وسيار بن حاتم، قال عنه الأزدي والعقيلي: أحاديثه مناكير، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام، وقال الحاكم بعد أن روى الحديث: أما سيار بن حاتم الزاهد؛ فإنه عابد عصره، وقد أكثر أحمد بن حنبل الرواية عنه. وفي إسناده أيضًا جعفر بن سليمان الشيعي، وثقه جماعة، وفي روايته عن ثابت أحاديث منكرة.

(٢) رواه بتمامه الأصبهاني في «الترغيب» (١٣٧٥). وفي إسناده شعيب بن رزيق الشامي أبو شيبة، ضعيف.

(٣) رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٩٠٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤١٢٦)، وابن السني =

الحديثُ الثَّاني والعِشْرون: أخرَجَ الشَّيخانِ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: «إنَّ رَفْعَ الصَّوتِ بالذِّكْرِ حين ينصرِفُ النَّاسُ مِن المكتوبةِ؛ كانَ على عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ».

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: كنتُ أعلَمُ إذا انصرَفوا بذلك إذا سمِعْتُه[1].

الحديثُ الثَّالثُ والعِشْرون: أخرَجَ الحاكِمُ: عن عمرَ بنِ الخطَّابِ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «مَن دخَلَ السُّوقَ، فقالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، وحدَه لا شريكَ له، له المُلْكُ، وله الحَمْدُ، يُحيي ويُميتُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ؛ كتَبَ اللهُ له ألفَ ألفِ

= في «عمل اليوم والليلة» (٦٧٠)، والبيهقي في «الشعب» (٥٥٨)، وفي «الكبرى» (١٥٩٦٠)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٣٨٠) ـ من طريق ابن أبي الدنيا ـ وغيرهم: من طرق عن يزيد الرقاشي، عن أنس. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٠٥): فيه يزيد الرقاشي، ضعفه الجمهور، وقد وثق.

ورواه أبو داود (٣٦٦٧)، والبزار في «مسنده» (٧٢٤٤)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٩٠٨)، والطبراني في «الدعاء» (١٨٧٨) وغيرهم: من طريق موسى بن خلف، عن قتادة، عن أنس.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٣٣٩٢)، والطبراني في «الأوسط» (٦٠٢٢) من طريق محتسب ويكنى أبا عائذ، عن ثابت، عن أنس. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٠٥): محتسب، وثقه ابن حبان، وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٩/ ٦١) ـ وهو الأقرب إلى لفظ السيوطي ـ من طريق يحيى بن عيسى، عن الأعمش، عن أنس. ويحيى بن عيسى، ضعيف، قال عنه ابن معين: ليس بشيء.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٥) من طريق مطر بن محمد بن الضحاك، عن عبد المؤمن بن سالم، عن سليمان التيمي، عن أنس.

والحديث حسنه العراقي في «المغني» (١/ ٤٢).

(١) رواه البخاري (٨٤١)، ومسلم (٥٨٣).

حسنةٍ، ومحا عنه ألفَ ألفِ سيِّئةٍ، ورفَعَ له ألفَ ألفِ درجةٍ، وبنى له بيتًا في الجنَّةِ».
وفي بعضِ طُرُقِه: «فنادى»[١].

الحديثُ الرَّابعُ والعِشْرون: أخرَجَ أحمدُ، وأبو داودَ، والتِّرْمِذيُّ ـ وصحَّحَه ـ والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَهْ: عن السَّائبِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «جاءَني جِبْرِيلُ، فقالَ: مُرْ أصحابَكَ يَرْفَعوا أصواتَهم بالتَّلْبِيَةِ»[٢].

الحديثُ الخامسُ والعِشْرون: أخرَجَ المَرْوَزِيُّ في كتابِ «العِيدَينِ»: عن مُجاهِدٍ: أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرَ وأبا هُريرةَ كانا يأتيانِ السُّوقَ أيَّامَ العشرِ، فيُكَبِّرانِ، لا يأتِيانِ السُّوقَ إلَّا لذلك[٣].

---

(١) الحديث رواه الطيالسي في «مسنده» (١٢)، وأحمد في «مسنده» (٣٢٧)، والبزار في «مسنده» (١٢٥) وغيرهم: من طريق عمرو بن دينار، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن أبيه.
ورواه عبد بن حميد في «مسنده» (٢٨)، والدارمي في «سننه» (٢٧٣٤)، والترمذي (٣٤٢٩)، وابن ماجه (٢٢٣٥)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٧٤) وغيرهم: من طريق أزهر بن سنان، عن محمد بن واسع، عن سالم به.
قال الحاكم: هذا الحديث له طرقٌ كثيرةٌ تُجمع. قلت: الحديث حسَّنه جماعة بمجموع طرقه، وأعله الحفاظ من المتقدمين، وقد توسع ابن القيم في «حاشيته على سنن أبي داود» (١٣/ ٢٨٥) بتبيان طرقه وتخريجه، وقال: حديث معلول لا يثبت مثله.

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٣٥٠)، والشافعي في «مسنده ـ سنجر» (٨٢٤)، وأحمد في «مسنده» (١٦٥٦٧)، وأبو داود (١٨١٤)، والترمذي (٨٢٩)، والنسائي (٢٧٥٣)، وابن ماجه (٢٩٢٣)، وغيرهم.

(٣) رواه معلَّقًا البخاري (٢/ ٢٠)، ووصله الفاكهي في «أخبار مكة» (١٧٠٤) من طريق سلام بن سليمان أبي المنذر، عن الأعرج، عن مجاهد.
قال ابن رجب في «فتح الباري» (٩/ ٨): خرجه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر في «الشافي»، وأبو بكر المروزي في «العيدين».

وأخرجَ أيضًا: عن عُبَيْدِ بنِ عُمَيرٍ قالَ: كانَ عمرُ يُكَبِّرُ في قُبَّتِه، فيُكَبِّرُ أهلُ المسجدِ، فيُكَبِّرُ أهلُ السُّوقِ حتى تَرْتَجَّ مِنًى تكبيرًا[١].

وأخرجَ أيضًا: عن ميمونِ بنِ مِهْرانَ قالَ: أدركْتُ النَّاسَ، وإنَّهم لَيُكَبِّرون في العَشْرِ، حتى كنتُ أُشَبِّهُه بالأمواجِ مِن كَثْرَتِها[٢].

فَصْلٌ:

إذا تأمَّلْتَ ما أَوْرَدْناهُ مِن الأحاديثِ؛ عرَفْتَ مِن مجموعِها أنَّه لا كراهةَ ألبَتَّةَ في الجَهْرِ بالذِّكْرِ، بل فيه ما يدُلُّ على استحبابِه: إمَّا صَريحًا، أو التزامًا؛ كما أشَرْنا إليه.

وأمَّا مُعارَضَتُه بحديثِ: «خيرُ الذِّكْرِ الخَفِيُّ»[٣]؛ فهو نَظِيرُ مُعارَضَةِ أحاديثِ الجَهْرِ بالقرآنِ بحديثِ: «المُسِرُّ بالقرآنِ كالمُسِرِّ بالصَّدَقةِ»[٤].

---

(١) رواه معلقًا البخاري (٢/ ٢٠)، ووصله الفاكهي في «أخبار مكة» (٢٥٨٠) بإسنادٍ صحيحٍ من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عبيد بن عمير. ورواه الفاكهي في «أخبار مكة» (٤/ ٢٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٢٦٧) عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير.

(٢) عزاه إلى المروزي: ابن رجب في «فتح الباري» (٩/ ٩)، ولم أقف على إسناده.

(٣) رواه وكيع في «الزهد» (١١٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٦٦٣)، وأحمد في «مسنده» (١٤٧٧)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٣٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٣١)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٠٩)، وغيرهم: من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، عن سعد بن مالك رضي الله عنه. قال محققو «المسند»: إسناده ضعيف؛ محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة ضعيف، ثم هو لم يدرك سعدًا.

وقال النووي في «فتاواه» (ص: ٢٦٢): ليس بثابت، ومعناه: أن الذكر الخفي أبعد من الرياء والإعجاب ونحوهما، وهذا محمول على من كان في موضع يخاف فيه الرياء والإعجاب أو نحوهما، فإن كان خاليًا في برية أو غيرها وأمن ذلك؛ فالجهر أفضل.

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (١٧٣٦٨)، وأبو داود (١٣٣٣)، والترمذي (٢٩١٩)، والنسائي (٢٥٦١) =

وقد جمَعَ النَّوَوِيُّ بينهما بأنَّ الإِخْفاءَ أفضلُ حيث خافَ الرِّياءَ، أو تأذَّى به مُصَلُّون أو نِيامٌ، والجَهْرَ أفضلُ في غيرِ ذلك؛ لأنَّ العمَلَ فيه أكثرُ، ولأنَّ فائدتَه تتعدَّى إلى السَّامعين، ولأنَّه يُوقِظُ قلبَ القارئِ، ويَجْمَعُ هَمَّه إلى الفِكْرِ، ويَصْرِفُ سمعَه إليه، ويَطْرُدُ النَّومَ، ويزيدُ في النَّشاطِ(١).

وقالَ بعضُهم: يُسْتَحَبُّ الجهرُ ببعضِ القراءةِ، والإسرارُ ببعضِها؛ لأنَّ المُسِرَّ قد يَمَلُّ، فيأنَسُ بالجَهْرِ، والجاهِرَ قد يكِلُّ، فيستريحُ بالإسرارِ. انتهى(٢).

وكذلك نقولُ في الذِّكْرِ على هذا التَّفْصِيلِ، وبه يحصُلُ الجَمْعُ بين الأحاديثِ.

فإنْ قلتَ: قد قالَ تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

قلتُ: الجوابُ عن هذه الآيةِ مِن ثلاثةِ أوجُهٍ:

الأوَّلُ: أنَّها مَكِّيَّةٌ كآيةِ الإسراءِ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقد نزلَتْ حين كانَ النَّبيُّ ﷺ يَجْهَرُ بالقرآنِ، فيَسْمَعُه المشركون، فيَسُبُّون القرآنَ ومَن أنزلَه، فأُمِرَ بالتَّرْكِ سَدًّا لِلذَّرِيعةِ؛ كما نُهِيَ عن سَبِّ الأصنامِ لذلك في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، وقد زالَ هذا المعنى، وأشارَ إلى ذلك ابنُ كثيرٍ في «تفسيرِه»(٣).

الثَّاني: أنَّ جماعةً مِن المُفَسِّرين ـ منهم: عبدُ الرَّحمنِ بنُ زيدِ بنِ أَسْلَمَ شيخُ

= وغيرهم من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(١) انظر: «التبيان» للنووي (ص: ١٠٥).

(٢) انظر: «البرهان» للزركشي (١/ ٤٦٤).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٣٩).

مالكٍ - وابنُ جَريرٍ[١] حمَلوا الآيةَ على الذَّاكِرِ حالَ قراءةِ القُرآنِ، وأنَّه أَمْرٌ له بالذِّكْرِ على هذه الصِّفَةِ تعظيمًا لِلقُرآنِ أنْ تُرفَعَ عنده الأصواتُ[٢]، ويُقَوِّيهِ اتِّصالُها بقولِه: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

قلتُ: وكأنَّه لَمَّا أمَرَ بالإنصاتِ؛ خَشِيَ مِن ذلك الإخْلادَ إلى البَطالةِ، فنبَّهَ على أنَّه وإنْ كانَ مأمورًا بالسُّكوتِ باللِّسانِ، إلَّا أنَّ تكليفَ الذِّكْرِ بالقلبِ باقٍ؛ حتى لا يَغْفَلَ عن ذِكْرِ اللهِ، ولذا ختَمَ بقولِه: ﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

الثَّالثُ: ما ذكَرَه الصُّوفيَّةُ: أنَّ الأمرَ في الآيةِ خاصٌّ بالنَّبيِّ ﷺ الكامِلِ المُكَمَّلِ، وأمَّا غيرُه ممَّن هو مَحَلُّ الوساوسِ والخواطِرِ الرَّدِيَّةِ؛ فمأمورٌ بالجَهْرِ؛ لأنَّه أشدُّ تأثيرًا في دَفْعِها.

قلتُ: ويُؤَيِّدُه مِن الحديثِ: ما أخرَجَه البَزَّارُ: عن معاذِ بنِ جبلٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن صلَّى منكم مِن اللَّيلِ؛ فلْيَجْهَرْ بقراءتِه؛ فإنَّ الملائكةَ تُصَلِّي بصلاتِه، وتسمَعُ لقراءتِه، وإنَّ مُؤمِني الجنِّ الذين يكونون في الهواءِ وجِيرانَه معه في مَسْكَنِه يُصَلُّون بصلاتِه، ويستمِعون قراءتَه، وإنَّه يَنْطَرِدُ[٣] بجَهْرِه بقِراءتِه عن دارِه وعن الدُّورِ التي حولَه فُسَّاقُ الجِنِّ ومَرَدَةُ الشَّياطينِ»[٤].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٣/ ٣٥٣ - ٣٥٤).

(٢) ردَّ هذا القولَ ابنُ كثير في «تفسيره» (٣/ ٤٨٨) بقوله: وقد زعم ابن جرير وقبله عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن المراد بها أمر السامع للقرآن في حال استماعه بالذكر على هذه الصفة، وهذا بعيدٌ منافٍ للإنصات المأمور به، ثم إن المراد بذلك في الصلاة، أو في الصلاة والخطبة، ومعلومٌ أن الإنصات إذ ذاك أفضل من الذكر باللسان، سواء كان سرًّا أو جهرًا، فهذا الذي قالاه لم يتابعا عليه، بل المراد الحض على كثرة الذكر من العباد بالغدو والآصال؛ لئلا يكونوا من الغافلين.

(٣) في «مسند البزار»: «ليطرد».

(٤) رواه بتمامه البزار في «مسنده» (٢٦٥٥) وقال: لم يسمع خالد بن معدان من معاذ. وقال العراقي في =

فإنْ قلتَ: فقد قالَ تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقد فُسِّرَ الاعتداءُ بالجَهْرِ في الدُّعاءِ.

قلتُ: الجوابُ عنه مِن وجهَينِ:

أحدُهما: أنَّ الرَّاجحَ في تفسيرِه: أنَّه تجاوُزُ المأمورِ به، أو اختراعُ دعوةٍ لا أَصْلَ لها في الشَّرْعِ.

ويُؤَيِّدُه: ما أخرَجَه ابنُ ماجَهْ، والحاكمُ في «مُسْتَدْرَكِه» وصحَّحَه: عن أبي نَعامةَ: أنَّ عبدَ اللهِ بنَ مُغَفَّلٍ سمِعَ ابنَه يقولُ: اللَّهُمَّ إنِّي أسأَلُكَ القَصْرَ الأبيضَ عن يمينِ الجنَّةِ، فقالَ: إنِّي سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «سيكونُ في هذه الأُمَّةِ قومٌ يَعْتَدونَ في الدُّعاءِ»(١).

فهذا تفسيرُ صحابيٍّ، وهو أعلمُ بالمرادِ.

الثَّاني: على تقديرِ التَّسليمِ؛ فالآيةُ في الدُّعاءِ لا في الذِّكْرِ، والدُّعاءُ بخُصوصِه الأفضلُ فيه الإسرارُ؛ لأنَّه أقربُ إلى الإجابةِ، ولذا قالَ تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، ومِن ثَمَّ استُحِبَّ الإسرارُ بالاستعاذةِ في الصَّلاةِ اتِّفاقًا؛ لأنَّها دُعاءٌ.

فإن قلتَ: فقد نُقِلَ عن ابنِ مسعودٍ: أنَّه رأى قومًا يُهَلِّلون برفعِ الصَّوتِ في المسجدِ، فقالَ: ما أراكُمْ إلَّا مُبْتَدِعينَ، حتى أخرَجَهم مِن المسجدِ(٢).

= «المغني» (١/ ٣٣٠): حديث منكر منقطع.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٠٥٥٤)، وأبو داود (٩٦)، وابن ماجه (٣٨٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٧٩) وغيرهم. قال محققو «المسند»: حسن لغيره.

(٢) قال المناوي في «فيض القدير» (١/ ٤٥٧): غير ثابت.

قلتُ: هذا الأثَرُ عن ابنِ مسعودٍ يحتاجُ إلى بيانِ سنَدِه، ومَن أخرَجَه مِن الأئمَّةِ الحُفَّاظِ في كتُبِهم، وعلى تقديرِ ثُبوتِه؛ فهو مُعارَضٌ بالأحاديثِ الكثيرةِ الثَّابتةِ المُتَقَدِّمَةِ، وهي مُقَدَّمَةٌ عليه عند التَّعارُضِ.

ثمَّ رأيتُ ما يَقْتَضي إنكارَ ذلك عن ابنِ مسعودٍ:

قالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ في كتابِ «الزُّهْدِ»: حدَّثَنا حُسينُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثَنا المَسْعوديُّ، عن عامرِ بنِ شقيقٍ، عن أبي وائلٍ قالَ: هؤلاء الذين يزعُمون أنَّ عبدَ اللهِ كانَ يَنْهى عن الذِّكْرِ، ما جالَسْتُ عبدَ اللهِ مجلِسًا قطُّ إلَّا ذكَرَ اللهَ تعالى فيه(١).

وأخرَجَ أحمدُ في «الزُّهْدِ»: عن ثابتٍ البُنانيِّ قالَ: إنَّ أهلَ ذِكْرِ اللهِ لَيَجْلِسون إلى ذِكْرِ اللهِ، وإنَّ عليهم مِن الآثامِ أمثالَ الجبالِ، وإنَّهم لَيَقومون مِن ذِكْرِ اللهِ تعالى ما عليهم منها شيءٌ(٢).

***

(١) الأثر لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد» للإمام أحمد، ولا في غيره، وفي الإسناد الذي ساقه المصنف: عامر بن شقيق، لين الحديث، وفيه عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، ثقة إلا أنه اختلط قبيل وفاته، وضابط التفرقة ـ كما قال ابن حجر ـ أن من سمع منه ببغداد؛ فبعد الاختلاط، ومن سمع بالكوفة والبصرة؛ فسماعه جيد، وقد روى الحديث عنه الحسين بن محمد التميمي، وهو ممن سكن ببغداد.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد» للإمام أحمد، وقد رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٢٤) من طريقه، وأورد نحوه مكي بن أبي طالب في «الهداية» (٩/ ٥٦٣٣) من غير إسنادٍ.

الدر المنظم في الاسم الأعظم

دار اللباب

[٣٧٧]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي له الأسماءُ الحُسْنى والصِّفاتُ العُلْيا، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمَّدٍ المخصوصِ بالشَّفاعةِ العُظْمى، وعلى آلِه وصَحْبِه ذوي المقامِ الأَسْنى.

وبعدُ:

فقد سُئِلْتُ عن الاسمِ الأَعْظَمِ وما ورَدَ فيه، فأردتُ أنْ أتتبَّعَ ما ورَدَ فيه مِن الأحاديثِ والآثارِ والأقوالِ.

فأقولُ: في الاسمِ الأَعْظَمِ أقوالٌ:

الأَوَّلُ: أنَّه لا وُجودَ له، بمعنى أنَّ أسماءَ اللهِ تعالى كلَّها عظيمةٌ، لا يجوزُ تفضيلُ بعضِها على بعضٍ.

ذهَبَ إلى ذلك قومٌ، منهم: أبو جَعْفَرٍ الطَّبَرِيُّ، وأبو الحسَنِ الأَشْعَرِيُّ، وأبو حاتِمِ بنُ حِبَّانَ، والقاضي أبو بكرٍ الباقِلَّانيُّ.

ونحوُه قولُ مالكٍ وغيرِه: لا يجوزُ تفضيلُ بعضِ الأسماءِ على بعضٍ.

وحمَلَ هؤلاء ما ورَدَ مِن ذِكْرِ الاسمِ الأَعْظَمِ على أنَّ المرادَ به: (العَظيمُ).

وعِبارةُ الطَّبَرِيِّ: اختلَفَتِ الآثارُ في تَبْيينِ[1] الاسمِ الأعظمِ، والذي عندي:

---

(١) في «فتح الباري»: «تعيين».

أنَّ الأقوالَ كلَّها صحيحةٌ؛ إذ لم يَرِدْ في خبرٍ منها أنَّه الاسمُ الأعظمُ، ولا شيءَ أعظمُ منه، فكأنَّه يقولُ: كلُّ اسمٍ مِن أسمائِه تعالى يجوزُ وصفُه بكونِه أعظَمَ، فيرجِعُ إلى معنى: (عظيمٍ).

وقالَ ابنُ حِبَّانَ: الأعظميَّةُ الوارِدَةُ في الأخبارِ المرادُ بها: مَزِيدُ ثوابِ الدَّاعي بذلك؛ كما أُطْلِقَ ذلك في القُرآنِ، والمرادُ به: مَزِيدُ ثوابِ القارئِ[1].

القولُ الثَّاني: أنَّه ممَّا استأثَرَ اللهُ بعِلْمِه، ولم يُطْلِعْ عليه أحدًا مِن خَلْقِه؛ كما قيلَ بذلكَ في ليلةِ القَدْرِ، وفي ساعةِ الإجابةِ، وفي الصَّلاةِ الوُسْطى.

الثَّالثُ: أنَّه (هو)، نقَلَه الإمامُ فَخْرُ الدِّينِ عن بعضِ أهلِ الكَشْفِ[2].

واحتَجَّ له: بأنَّ مَن أرادَ أنْ يُعبِّرَ عن كلامٍ مُعَظَّمٍ بحَضْرَتِه، لم يقُلْ: (أنتَ قلتَ كذا)، وإنَّما يقولُ: (هو يقولُ)؛ تأدُّبًا معه.

الرَّابعُ: (اللهُ)؛ لأنَّه اسمٌ لم يُطْلَقْ على غيرِه، ولأنَّه الأصلُ في الأسماءِ الحُسْنى، ومِن ثَمَّ أُضِيفَتْ إليه[3].

قالَ ابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيرِه»: حدَّثَنا الحسنُ بنُ محمَّدِ بنِ الصَّبَّاحِ، ثَنا إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ، عن أبي رَجاءٍ، حدَّثَني رجلٌ، عن جابرِ بنِ زيدٍ أنَّه قالَ: اسمُ اللهِ

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٢٢٤) بحروفه، وفيه النقل عن الطبري، وأبي حيان.

(٢) انظر: «لوامع البينات» للرازي (ص: ٦٤ ـ ٦٥). وقد أورد المسألة في «تفسيره» (١/ ١١٠)، واختار أن الاسم الأعظم هو (الله)، وقال: هذا هو الأقرب عندي؛ لأنا سنقيم الدلالة على أن هذا الاسم يجري مجرى اسم العلم في حقه سبحانه، وإذا كان كذلك؛ كان دالًّا على ذاته المخصوصة.

(٣) نقله الطرطوشي في «الدعاء المأثور» (ص: ٥٠) عن أكثر العلماء.

الأعظمُ هو: اللهُ، أَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّه يقولُ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحشر: ٢٢][1].

وقالَ ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «الدُّعاءِ»: حدَّثَنا إسحاقُ بنُ إسماعيلَ، عن سُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، عن مِسْعَرٍ قالَ: قالَ الشَّعْبِيُّ: اسمُ اللهِ الأعظمُ: يا اللهُ[2].

الخامسُ: (اللهُ الرَّحمنُ الرَّحيمُ).

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في «شرحِ البُخاريِّ»: ولعلَّ مُسْتَنَدَه ما أخرَجَه ابنُ ماجَهْ: عن عائشةَ: أنَّها سألَتِ النَّبيَّ ﷺ أنْ يُعَلِّمَها الاسمَ الأعظمَ، فلم يَفْعَلْ، فصلَّتْ ودعَتْ: اللَّهُمَّ إنِّي أدعوكَ اللهَ، وأدعوكَ الرَّحمنَ، وأدعوكَ الرَّحيمَ، وأدعوكَ بأسمائِكَ الحُسْنى كلِّها ما علِمْتُ منها وما لم أَعْلَمْ. الحديثَ.

وفيه: أنَّه ﷺ قالَ لها: «إنَّه لَفي الأسماءِ التي دعوتِ بها»[3].

وقالَ: سندُه ضعيفٌ، وفي الاستدلالِ به نظَرٌ. انتهى[4].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣١٢٢)، والطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٥٥٥).
ورواه عنه مختصرًا ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٣٦٦)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٥٠).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٦١٣) عن سفيان، عن مسعر، ورواه الأصبهاني في «الترغيب» (١٣٢٦) من طريق ابن أبي الدنيا، وعزاه إليه السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٤).

(٣) رواه بتمامه ابن ماجه (٣٨٥٩). قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٤٦): هذا إسناد فيه مقال، عبد الله بن حكيم وثقه الخطيب، وعده جماعة من الصحابة، ولا يصح له سماع، وأبو شيبة لم أر من جرحه ولا من وثقه، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٢٢٤).

قلتُ: أقوى منه في الاستدلالِ: ما أخرَجَه الحاكِمُ في «المُسْتَدْرَكِ» وصحَّحَه: عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ عثمانَ بنَ عفَّانَ سألَ رسولَ اللهِ ﷺ عن: (بسم الله الرحمن الرحيم)، فقالَ: «هو اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ تعالى، وما بينه وبين اسمِ اللهِ الأَكْبَرِ إلَّا كما بين سوادِ العَيْنِ وبياضِها مِن القُرْبِ»[١].

وفي «مُسْنَدِ الفِرْدَوْسِ» للدَّيْلَمِيِّ: مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا: «اسمُ اللهِ الأعظمُ في ستِّ آياتٍ مِن آخرِ سُورةِ الحَشْرِ»[٢].

السَّادسُ: (الرَّحمنُ الرَّحيمُ، والحيُّ القيُّومُ)؛ لحديثِ التِّرمِذِيِّ وغيرِه: عن أسماءَ بنتِ يزيدَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «اسمُ اللهِ الأعظمُ في هاتَينِ الآيتَينِ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وفاتحةِ سُورةِ آلِ عِمْرانَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ٢]»[٣].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ـ كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ١١٩ ـ) ـ، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٦٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٢٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٢٤) من طريق سلام بن وهب الجندي، عن ابن طاوس، عن أبيه. قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٨٢): سلام بن وهب الجندي، عن ابن طاوس بخبرٍ منكرٍ، بل كذب.

(٢) رواه الواحدي في «تفسيره» (٤/ ٢٨٠)، والديلمي في «الفردوس» (١٦٨٦). وفي إسناده يحيى بن ثعلبة أبو المقوم، ضعفه الدارقطني.

(٣) رواه ابن راهويه في «مسنده» (٥/ ١٨٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٣٦٣)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٥٧٥)، وأبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٨٢)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٤٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٦٠)، وغيرهم: من طريق عبيد الله بن أبي زياد، عن شهر بن حوشب، عن أسماء. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وتعقبه ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٢٢٤): فيه نظر؛ لأنه من رواية شهر بن حوشب.

السَّابعُ: (الحيُّ القَيُّومُ)؛ لحديثِ ابنِ ماجَهْ، والحاكمِ: عن أبي أُمامةَ رفَعَه: «الاسمُ الأعظمُ في ثلاثِ سُوَرٍ: البقرةِ، وآلِ عمرانَ، وطه».

قالَ القاسِمُ الرَّاوي عن أبي أُمامةَ: التمَسْتُه فيها، فعرَفْتُ أنَّه الحيُّ القَيُّومُ(١).

وقوَّاهُ الفَخْرُ الرَّازيُّ، واحتَجَّ بأنَّهما يدُلَّانِ مِن صفاتِ العَظَمَةِ بالرُّبوبيَّةِ ما لا يدُلُّ على ذلك غيرُهما كدِلالتِهما(٢).

---

(١) الحديث روي من طرق ثلاث:

الأول: طريق عبد الله بن العلاء بن زبر، أنه سمع القاسم بن عبد الرحمن يحدث، عن أبي أمامة يرفعه.

رواه الفريابي في «فضائل القرآن» (٤٧)، والدولابي في «الكنى» (١٠٢٠)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٧٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨٣٧١)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٨٣٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٦١)، وابن مردويه ـ فيما ذكره ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٦٧٧) ـ وغيرهم.

الثاني: طريق عمرو بن أبي سلمة، سمعت عيسى بن موسى، حدثني أنه سمع غيلان بن أنس، يحدث عن القاسم، عن أبي أمامة.

رواه ابن ماجه (٣٨٥٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٧٧٥٨) وغيرهم. وعمرو بن أبي سلمة، ضعيف يعتبر في المتابعات، وقد توبع، وغيلان قال عنه ابن حجر: مقبول.

الثالث: عمرو بن أبي سلمة، عن عبد الله بن العلاء، عن القاسم مقطوعًا.

رواه ابن ماجه (٣٨٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٧). وعمرو بن أبي سلمة ضعيف، ولكن يعتبر في المتابعات، وقد تابعه الوليد بن مسلم ـ وهو ثقة ـ كما في «فضائل القرآن» للفريابي (٤٨)، وتقدمت رواية الرفع أيضًا.

(٢) انظر: «لوامع البينات» للرازي (ص: ٦٩). وقد ضعَّفَ الرازيُّ هذا القول في «تفسيره» (١/ ١١١)، فقال: وعندي أنه ضعيف؛ وذلك لأن الحي هو الدرَّاك الفعَّال، وهذا ليس فيه كثرة عظمة؛ لأنه صفة، =

الثَّامنُ: (الحنَّانُ، المنَّانُ، بديعُ السَّماواتِ والأرضِ، ذو الجلالِ والإكرامِ)؛ لحديثِ أحمدَ، وأبي داودَ، وابنِ حِبَّانَ، والحاكِمِ: عن أنسٍ: أنَّه كانَ مع رسولِ اللهِ ﷺ جالِسًا ورجلٌ يُصَلِّي، ثمَّ دعا: اللَّهُمَّ إنِّي أسأَلُكَ بأنَّ لكَ الحمدَ، لا إلهَ إلَّا أنتَ، الحنَّانُ المَنَّانُ، بديعُ السَّماواتِ والأرضِ، يا ذا الجلالِ والإكرامِ، يا حيُّ، يا قَيُّومُ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «لقد دعا اللهَ باسمِه العَظيمِ، الذي إذا دُعِيَ به أجابَ، وإذا سُئِلَ به أعطى»[١].

التَّاسعُ: (بديعُ السَّماواتِ والأرضِ، ذو الجَلالِ والإِكْرامِ).

أخرَجَ أبو يعلى: مِن طريقِ السَّرِيِّ بنِ يحيى، عن رجلٍ مِن طيِّءٍ - وأثنى عليه خيرًا - قالَ: كنتُ أسألُ اللهَ أنْ يُرِيَنِي الاسمَ الأعظمَ، فرأيتُ مكتوبًا في الكواكبِ في السَّماءِ: يا بديعَ السَّماواتِ والأرضِ، يا ذا الجلالِ والإِكْرامِ[٢].

العاشِرُ: (ذو الجلالِ والإِكْرامِ)؛ لحديثِ التِّرْمِذِيِّ: عن مُعاذٍ: سمِعَ النَّبيُّ ﷺ رجلًا يقولُ: يا ذا الجلالِ والإِكْرامِ، فقالَ: «قد استُجِيبَ لكَ، فسَلْ»[٣].

= وأما القيوم؛ فهو مبالغة في القيام، ومعناه: كونه قائمًا بنفسه مقومًا لغيره، فكونه قائما بنفسه مفهوم سلبي، وهو استغناؤه عن غيره، وكونه مقومًا لغيره صفة إضافية، فالقيوم لفظ دال على مجموع سلب وإضافة، فلا يكون ذلك عبارةً عن الاسم الأعظم.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٦١١)، وأبو داود (١٤٩٥)، والنسائي (١٣٠٠)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٨) وغيرهم: من طريق خلف بن خليفة، عن حفص ابن أخي أنس، عن أنس رضي الله عنه. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٧٢٠٦)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «العدة للكرب والشدة» (٢٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٥٨): رجاله ثقات.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢٠١٧)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٠٧)، والترمذي (٣٥٢٧)، =

وأخرَجَ ابنُ جَريرٍ في (تفسيرِ سُورةِ النَّمْلِ): عن مُجاهِدٍ قالَ: الاسمُ الذي إذا دُعِيَ به أجابَ: يا ذا الجلالِ والإكْرامِ(١).

واحتَجَّ له الفَخْرُ: بأنَّه يشمَلُ جميعَ الصِّفاتِ المُعْتَبَرَةِ في الإلَهِيَّةِ؛ لأنَّ في (الجلالِ) إشارةً إلى جميعِ السُّلوبِ، وفي (الإكْرامِ) إشارةً إلى جميعِ الإضافاتِ(٢).

الحادي عشرَ: (**اللهُ لا إلهَ إلَّا هوَ، الأحدُ، الصَّمَدُ، الذي لم يلِدْ، ولم يُولَدْ، ولم يكُنْ له كُفُوًا أحدٌ**)؛ لحديثِ أبي داودَ، والتِّرمِذيِّ، وابنِ حِبَّانَ، والحاكِمِ: عن بُريدةَ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سمِعَ رجلًا يقولُ: اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ بأنِّي أشهدُ أنَّكَ أنتَ اللهُ الذي لا إلهَ إلَّا أنتَ، الأحدُ، الصَّمدُ، الذي لم يلِدْ، ولم يُولَدْ، ولم يكُنْ له كُفُوًا أحدٌ، فقالَ: «لقد سألْتَ اللهَ بالاسمِ الذي إذا سُئِلَ به أعطى، وإذا دُعِيَ به أجابَ»(٣).

وفي لفظٍ عند أبي داودَ: «لقد سألتَ اللهَ باسمِه الأعظمِ»(٤).

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: وهو أرجحُ مِن حيث السَّنَدُ مِن جميعِ ما ورَدَ في ذلك(٥).

= والبزار في «مسنده» (٢٦٣٥)، والطبراني في «الكبير» (٩٨) وغيرهم: من طريق الجريري، عن أبي الورد بن ثمامة، عن اللَّجْلاج، عن معاذ رضي الله عنه. قال الترمذي: إسناده حسن.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٨٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٣٨٤) من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد.

(٢) انظر: «لوامع البينات» للرازي (ص: ٦٩)، و«فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٢٢٥).

(٣) رواه أحمد (٢٢٩٦٥)، وأبو داود (١٤٩٣)، والترمذي (٣٤٧٥)، وابن ماجه (٣٨٥٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٦٥٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٥٨) وغيرهم.

(٤) رواه أبو داود (١٤٩٤).

(٥) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١١/ ٢٢٥).

الثَّاني عشرَ: (ربِّ، ربِّ).

أخرَجَ الحاكِمُ: عن أبي الدَّرداءِ، وابنِ عبَّاسٍ قالا: اسمُ اللهِ الأكبرُ: ربِّ ربِّ[1].

وأخرَجَ ابنُ أبي الدُّنيا: عن عائشةَ مرفوعًا وموقوفًا: «إذا قالَ العبدُ: يا ربِّ، يا ربِّ؛ قالَ اللهُ تعالى: لَبَّيْكَ عَبْدِي، سَلْ تُعْطَ»[2].

الثَّالثَ عشرَ ـ لم أرَ مَن ذكرَه ـ: (مالِكُ المُلْكِ).

أخرَجَ الطَّبرانيُّ في «الكَبيرِ» بسندٍ ضعيفٍ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «اسمُ اللهِ الأعظَمُ الذي إذا دُعِيَ به أجابَ في هذه الآيةِ مِن آلِ عِمْرانَ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ إلى قولِه: ﴿وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦ ـ ٢٧]»[3].

الرَّابعَ عشرَ: دعوةُ ذي النُّونِ؛ لحديثِ النَّسائيِّ، والحاكمِ: عن فَضالةَ بنِ عُبَيْدٍ[4]

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٩٣٦٥)، والطبراني في «الدعاء» (١١٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٦٠).

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٩٠)، وابن شاهين في «الترغيب» (١٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٦٥) مرفوعًا، وعزاه إلى ابن أبي الدنيا في «الدعاء»: ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٢٢٥)، والسيوطي في «الجامع الصغير» (١٦٢٤) في «الدعاء».

وقال المنذري في «الترغيب» (٢/ ٣٢٠): رواه ابن أبي الدنيا مرفوعًا هكذا، وموقوفًا على أنس.

قال المناوي في «فيض القدير» (١/ ٤١١): أيا ما كان مرفوعًا وموقوفًا ضعيف؛ لأن فيه يعقوب الزهري، لا يعرف، عن الحكم الأموي، مضعَّف.

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٩٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٥٦): فيه جسر بن فرقد، وهو ضعيف. انتهى. وفيه أيضًا محمد بن زكريا الغلابي، قال الدارقطني: يضع الحديث.

(٤) كذا عند الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٢٢٥)، وتابعه عليه المصنف هنا: أنه من حديث فضالة بن عبيد، والصواب أنه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه كما سيأتي في التخريج.

رفَعَه: «دعوةُ ذي النُّونِ في بَطْنِ الحوتِ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، لم يَدْعُ بها رجلٌ مُسلمٌ قطُّ إلَّا استجابَ اللهُ له»[(١)].

وأخرَجَ ابنُ جَريرٍ: مِن حديثِ سعدٍ مرفوعًا: «اسمُ اللهِ الذي إذا دُعِيَ به أجابَ، وإذا سُئِلَ به أعطى: دعوةُ يونسَ بنِ مَتَّى»[(٢)].

وأخرَجَ الحاكِمُ: عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ مرفوعًا: «هل أدلُّكم على اسمِ اللهِ الأعظمِ؟ دُعاءُ يونسَ»، فقالَ رجلٌ: هل كانتْ لِيونسَ خاصَّةً؟ فقالَ: «ألا تسمَعُ قولَه: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]»[(٣)].

وأخرَجَ ابنُ أبي حاتمٍ: عن كَثيرِ بنِ مَعْبَدٍ قالَ: سألتُ الحسَنَ عن اسمِ اللهِ الأعظمِ، قالَ: أما تقرأُ القُرآنَ؟! قولُ ذي النُّونِ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧][(٤)].

الخامسَ عشرَ: كلمةُ التَّوحيدِ، نقلَه عِياضٌ[(٥)].

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٤٦٢)، والترمذي (٣٥٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٤١٧)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٦٢) وغيرهم من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٦٨): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، وهو ثقة.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٨٦) بإسنادٍ فيه علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٨٦٥)، وفي إسناده عمرو بن بكر السكسكي، واهٍ، وقال ابن عدي: يروي عن الثقات الطامات.

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٣٧١٤)، وفي إسناده داود بن المحبر، ضعيف متروك، وكثير بن معبد، قال الذهبي: ضعفه الأزدي، ولا يكاد يعرف.

(٥) انظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٨/ ١٩٢).

السَّادسَ عشرَ: نقَلَ الفَخْرُ الرَّازيُّ، عن زينِ العابدِينَ: أنَّه سأَلَ اللهَ أنْ يُعَلِّمَه الاسمَ الأعظمَ، فرأى في النَّومِ: **هو اللهُ، اللهُ، اللهُ الذي لا إلهَ إلَّا هو ربُّ العَرْشِ العَظيمِ**(١).

السَّابعَ عشرَ: هو مَخْفِيٌّ في الأسماءِ الحُسْنى.

ويُؤَيِّدُه حديثُ عائشةَ المُتَقَدِّمُ لَمَّا دعَتْ ببعضِ الأسماءِ وبالأسماءِ الحُسْنى، قالَ: «إنَّه لفي الأسماءِ التي دَعَوْتِ بها»(٢).

الثَّامنَ عشرَ: **أنَّه كلُّ اسمٍ مِن أسمائِه تعالى** دعا العبدُ به ربَّه مُسْتَغْرِقًا بحيث لا يكونُ في فِكْرِه حالَتَئِذٍ غيرُ اللهِ، فإنَّ مَن تأتَّى له ذلك استُجِيبَ له. قالَه جعفرٌ الصَّادقُ، والجُنَيْدُ، وغيرُهما(٣).

أخرَجَ أبو نُعَيْمٍ في «الحِلْيَةِ»: عن أبي يزيدَ البِسْطاميِّ: أنَّه سأَلَه رجلٌ عن الاسمِ الأعظمِ، فقالَ له: ليس له حَدٌّ محدودٌ، إنَّما هو فراغُ قلبِكَ لوحدانيَّتِه، فإذا كنتَ كذلكَ؛ فارفَعْ إلى أيِّ اسمٍ شئتَ؛ فإنَّكَ تصيرُ به إلى المشرقِ والمغربِ(٤)!

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: عن أبي سُلَيْمانَ الدَّارانيِّ قالَ: سألتُ بعضَ المشايخِ عن الاسمِ الأعظمِ، فقالَ: تعرِفُ قَلْبَكَ؟ قلتُ: نعَمْ، قالَ: فإذا رأيتَه قد أقبَلَ ورَقَّ؛ فسَلِ اللهَ حاجَتَكَ، فذاكَ اسمُ اللهِ الأعظمُ(٥).

---

(١) انظر: «لوامع البينات» للرازي (ص: ٧٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: «لوامع البينات» للرازي (ص: ٦٣).

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٣٩).

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ١٦٣).

وأخـرَجَ أبـو نُعَيْمٍ: عـن أبي الرَّبيـعِ السَّـائحِ: أنَّ رجلًا قـالَ له: علِّمْني الاسـمَ الأعظـمَ، فقـالَ: اكتُبْ: بسـم الله الرحمن الرحيـم، أطِـعِ اللهَ يُطِعْكَ[١].

التَّاسعَ عشرَ: إنَّه (اللَّهُمَّ).

حكاهُ الزَّرْكَشِيُّ في «شرحِ جَمْعِ الجوامِعِ»، واستدَلَّ لذلك بأنَّ (اللهَ) دالٌّ على الذَّاتِ، و(الميمَ) دالَّةٌ على الصِّفاتِ التِّسْعَةِ والتِّسْعِينَ، ذكَرَه ابنُ ظفرٍ[٢].

ولهذا قالَ الحسَنُ البَصْرِيُّ: (اللَّهُمَّ) مَجْمَعُ الدُّعاءِ.

وقالَ النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ: مَن قالَ: (اللَّهُمَّ)؛ فقد دعا اللهَ بجميعِ أسمائِه[٣].

العِشْرون: (ألم).

أخرَجَ ابنُ جَريرٍ: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: (ألم) هو اسمُ اللهِ الأعظَمُ[٤].

وأخرَجَ ابنُ أبي حاتمٍ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: (ألم) اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ الأعظمِ[٥].

وأخرَجَ ابنُ جَريرٍ، وابنُ أبي حاتمٍ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: (ألم) قسَمٌ أقسَمَه اللهُ تعالى، وهو مِن أسمائِه تعالى[٦]. واللهُ أعلمُ.

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٩٦).

(٢) محمد بن أبي محمد بن محمد ابن ظفر الصقلي، العلامة البارع، الأديب، ولد بصقلية، واستوطن بحماة، من مؤلفاته: «سلوان المطاع»، و«تفسير القرآن»، وغيرهما الكثير، توفي سنة ٥٦٥هـ. انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (١/ ١٢٥).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٤١٧)، و«جلاء الأفهام» لابن القيم (١/ ١٥٣)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٣/ ٨٥)، و«تشنيف المسامع» للزركشي (١/ ١٠٣).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٦).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٠٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٤).

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٧) واللفظ له، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦٠٨٦).

المِنحة في السُّبحة

دار اللباب

[٣٧٨]

المِنْحَة في السُّبْحَة(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسَلامٌ على عِبادِهِ الذين اصطفى.

وبعدُ: فقد طالَ السُّؤالُ عن السُّبْحَةِ، هل لها أصلٌ في السُّنَّةِ؟

فجمَعْتُ فيها هذا الجُزْءَ مُتَتَبِّعًا فيه ما ورَدَ فيها مِن الأحاديثِ والآثارِ، واللهُ المُسْتعانُ.

ـ أخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ، وأبو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسائيُّ، والحاكِمُ وصحَّحَه: عن ابنِ عمرٍو قالَ: «رأيتُ النَّبيَّ ﷺ يَعقِدُ التَّسبِيحَ بيدِه»(٢).

ـ وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ، وأبو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ، والحاكمُ: عن يُسَيْرَةَ ـ وكانَتْ مِن المهاجِراتِ ـ قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «عليكُنَّ بالتَّسْبيحِ والتَّهْليلِ والتَّقْدِيسِ، ولا تَغْفُلْنَ، فتَنْسَيْنَ التَّوْحِيدَ، واعقِدْنَ بالأنامِلِ، فإنَّهنَّ مسؤولاتٌ ومُسْتَنْطَقاتٌ»(٣).

---

(١) ورد العنوان في (ظ): «جزء في السبحة»، وفي (ز): «المنحة في فضائل السبحة».

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٦٣)، وأبو داود (١٥٠٢)، والترمذي (٣٤١١) وقال: حسن غريب، والبزار في «مسنده» (٢٤٠٦)، والنسائي (١٣٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٠٦) وغيرهم. قال النووي في «الخلاصة» (١/ ٤٧٢): إسناده صحيح، إلا أن فيه عطاء بن السائب، وفيه اختلاف بسبب الاختلاط، وقد أشار أيوب السختياني إلى صحة حديثه هذا.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٥٦)، وابن راهويه في «مسنده» (٢٣٢٧)، وأبو داود (٣٥٨٣)، =

ـ وأخرَجَ التِّرْمِذِيُّ، والحاكِمُ، والطَّبَرانيُّ: عن صَفِيَّةَ قالَتْ: دخَلَ عليَّ رسولُ اللهِ ﷺ وبين يدَيَّ أربعةُ آلافِ نَواةٍ أُسَبِّحُ بهنَّ، فقالَ: «ما هذا يا بنتَ حُيَيٍّ؟»، قلتُ: أُسَبِّحُ بهنَّ، قالَ: «قد سبَّحْتُ منذ قُمْتُ على رأسِكِ أكثَرَ مِن هذا»، قلتُ: علِّمْني يا رسولَ اللهِ، قالَ: «قُولي: سُبْحانَ اللهِ عدَدَ ما خلَقَ مِن شيءٍ»[1]. **صحيحٌ أيضًا.**

ـ وأخرَجَ أبو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ وحسَّنَه، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَهْ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكِمُ وصحَّحَه: عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ: أنَّه دخَلَ مع النَّبيِّ ﷺ على امرأةٍ، وبين يديها نوًى أو حصًى تُسَبِّحُ، فقالَ: «أُخْبِرُكِ بما هو أيسَرُ عليكِ مِن هذا وأفضلُ؟ قولي: سُبْحانَ اللهِ عددَ ما خلَقَ في السَّماءِ، سُبْحانَ اللهِ عددَ ما خلَقَ في الأرضِ، سُبْحانَ اللهِ عدَدَ ما بين ذلك، وسُبْحانَ اللهِ عدَدَ ما هو خالِقٌ، واللهُ أكبرُ مِثْلُ ذلكَ، والحمدُ للهِ مِثْلُ ذلك، ولا إلهَ إلَّا اللهُ مِثْلُ ذلك، ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ مِثْلُ ذلك»[2].

= والترمذي (٣٥٨٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٤٢)، والطبراني في «الكبير» (١٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٠٧) واللفظ له، وغيرهم: من طريق هانئ بن عثمان، عن أمه حميضة بنت ياسر، عن جدتها يُسَيْرة. والحديث حسنه النووي في «الخلاصة» (١/ ٤٧٢) وغيره.

(١) رواه الترمذي (٣٥٥٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧١١٨)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٣٩)، وفي «الأوسط» (٨٥٠٤)، وفي «الكبير» (١٩٥)، وابن عدي في «الكامل» (٨/ ٤٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٠٨) من طريق هاشم بن سعيد الكوفي، عن كنانة، عن صفية. قال الترمذي: ليس إسناده بمعروف. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. وحسنه ابن حجر في «نتائج الافكار» (١/ ٨١).

(٢) رواه أبو داود (١٥٠٠)، والترمذي (٣٥٦٨)، والبزار في «مسنده» (١٢٠١)، والنسائي في «الكبرى» (٩٩٢٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٣٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٣٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢٠٠٩) وغيرهم: من طريق سعيد بن أبي هلال، عن خزيمة، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها. وعند ابن حبان والحاكم: عن سعيد بن أبي هلال، عن عائشة. والحديث حسنه الترمذي، والبغوي في «شرح السنة» (٥/ ٦٢). وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: رجاله رجال الصحيح، =

ـ وفي «جُزْءِ هلالٍ الحفَّارِ»، و«مُعْجَمِ الصَّحابةِ» للبَغَوِيِّ، و«تاريخِ ابنِ عساكِرَ»: مِن طريقِ مُعْتَمِرِ بنِ سُليمانَ، عن أبي كَعْبٍ، عن جَدِّه بقِيَّةَ، عن أبي صَفِيَّةَ مولى النَّبيِّ ﷺ: أنَّه كانَ يُوضَعُ له نِطَعٌ(١)، ويُجاءُ بزِنْبِيلٍ(٢) فيه حصًى، فيُسَبِّحُ به إلى نصفِ النَّهارِ، ثمَّ يَرْفَعُ، فإذا صلَّى الأُولى؛ أُتِيَ به، فيُسَبِّحُ به حتى يُمسِيَ(٣).

ـ وأخرَجَه الإمامُ أحمدُ في «الزُّهدِ»: حدَّثَنا عفَّانُ، حدَّثَنا عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ، عن يُونُسَ بنِ عُبَيْدٍ، عن أُمِّه قالَتْ: رأيتُ أبا صَفِيَّةَ ـ رجلٌ مِن أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، وكانَ جارَنا ـ، قالَتْ: فكانَ يُسَبِّحُ بالحصى(٤).

= وسعيد بن أبي هلال أدرك عائشة بنت سعد، فإنها توفيت سنة ١١٧هـ، وهو ولد سنة ٧٠هـ، ونشأ بالمدينة، وتوفي سنة ١٣٥هـ أو ١٣٣هـ، وقال ابن حبان: ١٤٩هـ.

(١) النِّطَع: نوع من الجلد.

(٢) الزِّنْبِيل: سلة من الخُوْصِ (ورق النخل).

(٣) رواه هلال الحفار في «جزئه» (١٤)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧١١)، ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٢٩٣) من طريق البغوي ـ وهو بإسناده في «السيرة النبوية» لابن كثير (٤/ ٦٣٥)، ولم أقف عليه في المطبوع من «معجم الصحابة» له ـ.

والذي في «الإصابة» لابن حجر (٧/ ١٨٧) أنه من حديث أبي بن كعب، عن أبي صفية، وهو تصحيف. انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/ ٢٠٥).

(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧/ ٦٠)، وأحمد في «العلل ـ رواية عبد الله» (١٧٩٦) من طريق عفان بن مسلم، به.

ورواه ابن شاهين في «فوائده» (٢٩) من طريق عبد الواحد بن زياد، به.

ورواه البخاري في «الكبير» (٩/ ٤٤) من طريق المعلى بن الأعلم، عن يونس بن عبيد، عن أمه.

والأثر لم أقف عليه في المطبوع من «الزهد» للإمام أحمد.

ـ وأخرَجَ ابنُ سعدٍ: عن حَكِيمِ بنِ الدَّيْلَمِيِّ: أنَّ سعدَ بنَ أبي وقَّاصٍ كانَ يُسَبِّحُ بالحصى[١].

ـ وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّفِ»: عن مولاةٍ لِسَعْدٍ: أنَّ سَعْدًا كانَ يُسَبِّحُ بالحَصى والنَّوى[٢].

ـ وقالَ ابنُ سعدٍ في «الطَّبقاتِ»: أخبَرَنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ موسى، أنبأَنا إسرائيلُ، عن جابرٍ، عن امرأةٍ حدَّثَتْهُ: عن فاطمةَ بنتِ الحُسَينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ: أنَّها كانَتْ تُسَبِّحُ بخيطٍ معقودٍ فيها[٣].

ـ وأخرَجَ عبدُ اللهِ بنُ الإمامِ أحمدَ في «زوائدِ الزُّهْدِ»: مِن طريقِ نُعَيْمِ بن المُحَرَّرِ[٤] بنِ أبي هريرةَ، عن جدِّه أبي هُريرةَ: أنَّه كانَ له خَيْطٌ فيه ألفا عُقْدَةٍ، فلا ينامُ حتى يُسَبِّحَ به[٥].

---

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ١٤٣) من طريق قبيصة بن عقبة، عن سفيان الثوري، عن حكيم بن الديلم. وقبيصة بن عقبة، ثقة، إلا أن في روايته عن سفيان كلام، قال ابن معين: ثقة في كل شيء، إلا في حديث سفيان، ليس بذاك القوي، وقال صالح جزرة: تكلموا في سماعه من سفيان، وقال ابن حجر: صدوق ربما خالف. وفي الإسناد أيضًا انقطاع، فإن حكيم بن الديلم لم يدرك سعدًا، والله أعلم.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٥٨).

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ٤٧٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٠/ ٢٣)، وفيه جابر بن يزيد الجعفي، متروك متهم بالكذب.

(٤) في النسخ: «محرز»، والمثبت من «حلية الأولياء».

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٨٣) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا الحسن بن الصباح، ثنا زيد بن الحباب، عن عبد الواحد بن موسى، قال: أخبرني نعيم بن المحرر بن أبي هريرة، عن =

ـ وأخرَجَ أحمدُ في «الزُّهدِ»: حدَّثَنا مِسْكِينُ بنُ بُكَيْرٍ، أنبأَنا ثابتُ بنُ عَجْلانَ، عن القاسمِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ قالَ: كانَ لأبي الدَّرداءِ نَوًى مِن نوى العَجْوَةِ في كِيسٍ، فكانَ إذا صلَّى الغَداةَ أخرجَهنَّ واحِدَةً واحِدَةً، يُسَبِّحُ بهنَّ حتى يُنْفِدَهُنَّ(١).

ـ وأخرَجَ ابنُ سعدٍ: عن أبي هُريرةَ: أنَّه كانَ يُسَبِّحُ بالنَّوى المُجَزَّعِ(٢).

ـ وقالَ الدَّيْلَمِيُّ في «مُسْنَدِ الفِرْدَوْسِ»: أنبأَنا عَبْدُوسُ بنُ عبدِ اللهِ، أنبأَنا أبو

= جده. قلت: نعيم هذا لم أقف على ترجمته، وذكره الذهبي في «السير» (٢/ ٦٢٣) هكذا، وقد أورد البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٥٨)، ومسلم في «الكنى» (٢/ ٧٥٧)، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٢٤) أن عبد الواحد بن موسى يروي عن محرر بن أبي هريرة، وزاد ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣): روى عنه زيد بن حباب.

(١) رواه أحمد في «الزهد» (٧٥٨)، وفيه انقطاع محتمل، فالقاسم بن عبد الرحمن الدمشقي كان كثير الإرسال عن الصحابة، ولم يذكروا روايته عن أبي الدرداء، ومما يقويها أن أبا الدرداء استقر بدمشق بعد فتحها، وبقي بها إلى حين وفاته، وإدراك القاسم له محتمل أيضًا، وقد روي عنه أنه أدرك مئة من الصحابة.

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٤٧) ط الخانجي. وقد رواه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٥/ ٢٢٩) فقال: حدثنيه محمد بن ربيعة ـ الرؤاسي الكوفي ـ أو غيره، عن عباد بن منصور، عن شيخ صحب أبا هريرة، عن أبي هريرة.

قال أبو عبيد: المُجَزَّع ـ وبعضهم يرويه: المجزِّع ـ: الذي قد حُكَّ بعضُه حتى ابيضَّ شيءٌ منه، وتُرِكَ الباقي على لونه، وكذلك كل أبيض مع أسود فهو مجزَّع، والذي يراد من الحديث أنه كان يحصي تسبيحه ويسبح بالنوى كنحوِ من فعل النساء. والأثر مذكور أيضًا في «الفائق» للزمخشري (١/ ٢١١)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ١٥٥) وغيرهما من غير إسنادٍ.

عبدِ اللهِ الحُسينُ بنُ فَنْجَوَيْهِ الثَّقَفِيُّ، حدَّثَنا عليُّ بنُ محمَّدِ[١] بنِ نَصْرَوَيْهِ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ هارونَ بنِ عيسى بنِ المنصورِ الهاشميُّ، حدَّثَني محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ حمزةَ العَلَوِيُّ، حدَّثَني عبدُ الصَّمدِ بنُ موسى، حدَّثَتْني زينبُ بنتُ سليمانَ بنِ عليٍّ، حدَّثَتْني أمُّ الحسنِ بنتُ جعفرِ بنِ الحسنِ، عن أبيها، عن جَدِّها، عن عليٍّ مرفوعًا: «نِعْمَ المُذَكِّرُ السُّبْحَةُ»[٢].

ـ وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ: أنَّه كانَ يُسَبِّحُ بالحصى[٣].

ـ وأخرَجَ مِن طريقِ أبي نَضْرَةَ، عن رجلٍ مِن الطُّفاوةِ[٤] قالَ: نزلْتُ على أبي هُريرةَ ومعه كيسٌ فيه حصًى أو نوًى، فيُسَبِّحُ به حتى يَنْفَدَ[٥].

ـ وأخرَجَ عن زاذانَ: قالَ: أخذْتُ مِن أمِّ يَعْفُورٍ تسابيحَ لها، فلمَّا أتيتُ عليًّا قالَ: أُرْدُدْ على أُمِّ يَعْفُورٍ تسابيحَها[٦].

---

(١) كذا في النسخ، والصواب أنه: محمد بن علي بن محمد بن نصرويه، وهو خال الحاكم، صدوق فاضل. انظر: «الروض الباسم» للمنصوري (٢/ ١١٦٦).

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٦٧٦٥)، وفي إسناده محمد بن هارون الهاشمي، متروك، وقال ابن عساكر: يضع الحديث. وعبد الصمد بن موسى الهاشمي، قال الخطيب: ضعفوه.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٦٠) عن مولى لأبي سعيد: أن أبا سعيد كان يأخذ ثلاث حصياتٍ، فيضعهن على فخذه، فيسبح، ويضع واحدة، ثم يسبح ويضع أخرى، ثم يسبح ويضع أخرى، ثم يرفعن ويضع مثل ذلك، وقال: لا تسبحوا بالتسبيح صفيرًا.

(٤) كذا في النسخ، كما في رواية أحمد وغيره، وهو اسم لقبيلة، والذي في «المصنف»: «ظفار».

(٥) رواه مختصرًا ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٦١)، وبطوله أحمد في «مسنده» (١٠٩٧٧)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١/ ٤٩٣)، وأبو داود (٢١٧٤).

(٦) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٧٦٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٢٨٤) وعنده: «أم =

ثمَّ رأيتُ في كتابِ «تُحْفَةِ العُبَّادِ» ـ ومُصَنِّفُه مُتَأَخِّرٌ عاصَرَ الجلالَ البُلْقِينِيَّ[١] ـ فصلًا حسَنًا في السُّبْحَةِ، قالَ فيه ما نصُّه:

قالَ بعضُ العُلماءِ: عَقْدُ التَّسْبيحِ بالأناملِ أفضلُ مِن السُّبْحةِ؛ لحديثِ ابنِ عمرٍو[٢]، لكنْ يُقالُ: إنَّ المُسَبِّحَ إنْ أمِنَ مِن الغلَطِ؛ كانَ عَقْدُه بالأناملِ أفضلَ، وإلَّا فالسُّبْحةُ أَوْلى.

وقد اتَّخَذَ السُّبْحَةَ ساداتٌ يُشارُ إليهم، ويُؤخَذُ عنهم، ويُعْتَمَدُ عليهم؛ كأبي هُريرةَ رضي الله عنه كانَ له خيطٌ فيه ألفا عُقْدَةٍ، فكانَ لا ينامُ حتى يُسَبِّحَ به ثِنْتَيْ عشرةَ ألفَ تسبيحةٍ. قالَه عِكْرِمَةُ[٣].

وفي «سُنَنِ أبي داودَ»: مِن حديثِ أبي نَضْرَةَ[٤] الغِفاريِّ قالَ: حدَّثَني شيخٌ

= يعقوب» بدل من «أم يعفور». وفي إسناده طلحة بن عبد الله عن زاذان، قال الذهبي في «المغني» (١/ ٣١٦): مجهولون.

(١) مؤلفه الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن داود الصالحي الحنبلي، كان شيخًا مسلِّكًا، تام العقل والتدبير، آمرًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، ذا شهرة عند الخاص والعام، وصنف مجموعة من المؤلفات، منها: «الكنز الأكبر»، و«فتح الأغلاق»، وغيرهما، وتوفي سنة ٨٥٦هـ. انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ٦٢).

(٢) تقدم تخريجه في أول الرسالة.

(٣) روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦٧٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٨٣) عن عكرمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إني لأسبح كل يوم اثنتي عشرة مرةً ألف تسبيحة، قدر دِيَتي، أو قدر دِيَتِه.
ولفظ أبي نعيم: «قدرَ دِينِي، أو قدرَ دِينِه».
وروى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٦٣) عن عكرمة: أن أبا هريرة كان يسبح كل يوم باثنتي عشرة ألف تسبيحة يقول: أسبح بقدر دِيَتي.

(٤) تصحفت في النسخ إلى: «بصرة»، والصواب ما أثبتُّه.

مِن طُفاوةَ قالَ: تَثَوَّيْتُ أبا هُريرةَ بالمدينةِ، فلم أرَ رجلًا أشدَّ تَشْمِيرًا، ولا أَقْوَمَ على ضَيْفٍ منه.

قالَ: فبينما أنا عنده يومًا، وهو على سريرٍ له، ومعه كِيسٌ فيه حصًى أو نوًى، وأسفلَ منه جارِيَةٌ سوداءُ وهو يُسَبِّحُ بها، حتى إذا أنفَدَ ما في الكيسِ ألقاهُ إليها، فأعادَتْهُ في الكِيسِ، فدفَعَتْهُ إليه يُسَبِّحُ(١).

قولُه: (تَثَوَّيْتُ): أي: تَضَيَّفْتُه ونزلتُ في منزِلِه، والمَثْوى: المنزِلُ.

وقيلَ: كانَ أبو هُريرةَ رضي الله عنه يُسَبِّحُ بالنَّوى المُجَزَّعِ(٢)؛ يعني: الذي حُكَّ بعضُه حتى ابيضَّ شيءٌ منه، وتُرِكَ الباقي على لَوْنِه، وكلُّ ما فيه سوادٌ وبياضٌ فهو مُجَزَّعٌ. قالَه أهلُ اللُّغةِ.

وذكَرَ الحافِظُ عبدُ الغنيِّ في «الكَمالِ» في ترجمةِ أبي الدَّرداءِ عُوَيْمِرٍ رضي الله عنه: أنَّه كانَ يُسَبِّحُ في اليومِ مئةَ ألفِ تسبيحةٍ(٣).

وذَكَرَ أيضًا: عن سلَمَةَ بنِ شَبِيبٍ قالَ: كانَ خالدُ بنُ مَعْدانَ يُسَبِّحُ في اليومِ أربعين ألفَ تسبيحةٍ، سوى ما يقرأُ، فلمَّا وُضِعَ لِيُغَسَّلَ؛ جعَلَ بأُصْبُعِه كذا يُحَرِّكُها. يعني: بالتَّسْبِيحِ(٤).

ومِن المعلومِ المُحَقَّقِ أنَّ المئةَ ألفٍ بل والأربعين ألفًا وأقلَّ مِن ذلك لا يُحصَرُ

---

(١) رواه أبو داود (٢١٧٤)، وقد تقدم الحديث مختصرًا.

(٢) تقدم تخريجه وشرحه.

(٣) لم أقف عليه في «الكمال» للمقدسي عند ترجمته لأبي الدرداء.

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٠١)، وفي إسناده انقطاع بين سلمة وخالد بن معدان. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٨/ ١٧٣).

بالأناملِ، فقد صحَّ بذلك وثبَتَ أنَّهما كانا يعُدَّانِ بآلةٍ، واللهُ أعلمُ.

وكانَ لأبي مُسْلِمٍ الخَوْلانيِّ رحِمَه اللهُ تعالى سُبْحَةٌ، فقامَ ليلةً والسُّبْحَةُ في يدِه، قالَ: فاستدارَتِ السُّبْحةُ، فالتفَّتْ على ذراعِه، وجعلَتْ تُسَبِّحُ، فالتفَتَ أبو مسلمٍ والسُّبْحةُ تدورُ في ذراعِه وهي تقولُ: سُبحانَكَ يا مُنبِتَ النَّباتِ، ويا دائِمَ الثَّباتِ، قالَ: هَلُمِّي يا أمَّ مُسلمٍ، فانظُري إلى أعجَبِ الأعاجيبِ، قالَ: فجاءَتْ أمُّ مُسلمٍ والسُّبْحةُ تدورُ وتُسَبِّحُ، فلمَّا جلَسَتْ؛ سكنَتْ[1].

ذكرَه أبو القاسمِ هِبَةُ اللهِ بنُ الحسنِ الطَّبَرِيُّ[2] في كتابِ «كراماتِ الأولياءِ»[3].

وقالَ الشَّيخُ الإمامُ العارِفُ عُمَرُ البَزَّارُ: كانتْ سُبْحَةُ الشَّيخِ أبي الوفا كاكيس[4] ـ وبالعَرَبِيِّ عبدُ الرَّحمنِ ـ التي أعطاها لِسَيِّدي الشَّيخِ مُحيي الدِّينِ عبدِ القادِرِ الكَيْلانيِّ ـ قَدَّسَ اللهُ أرواحَهم ـ إذا وضَعَها على الأرضِ تدورُ وحدَها حَبَّةً حَبَّةً[5].

---

(١) في (ج) و(د): «سكتت»، وفي «العظمة»: «سكنت، أو قال: سكتت».

(٢) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، الإمام، الحافظ، المفتي، سمع من جماعات، وصنف في السنن ورجال الصحيحين وغير ذلك، مات بالدينور سنة ٤١٨هـ. انظر: «طبقات الحفاظ» للسيوطي (١/ ٤٢١).

(٣) القصة رواها أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٧٣٠)، والخلال في «كرامات الأولياء» (ص: ٣٤١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٢١٧)، ولم أقف عليها في «كرامات الأولياء» للطبري اللالكائي، وفي إسناده عمرو بن جرير البجلي، منكر الحديث متهم بالكذب، وفيه جهالة.

(٤) في النسخ: «كاكيش»، والمثبت هو الصواب، واسمه محمد بن محمد بن زيد الحلواني الشهير بكاكيس، وصفه التاذفي في «قلائد الجواهر» (ص: ٨٠) بأنه سيد مشايخ العراق في وقته، وتخرج به جماعة من صدورهم، وله كلام شريف ومريدون. وترجم له المناوي في «الطبقات الصغرى» (ص: ١٣٠)، ووصفه بتاج العارفين، وإمام المسلكين العابدين.

(٥) انظر: «مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي (٢١/ ١٢٠)، و«خلاصة المفاخر» لليافعي (ص: ١٩٥).

وذكَرَ القاضي أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ خَلِّكانَ في «وفياتِ الأعيانِ»: أنَّه رُئِيَ في يدِ أبي القاسِمِ الجُنَيْدِ بنِ محمَّدٍ رحِمَه اللهُ تعالى يومًا سُبْحَةٌ، فقيلَ له: أنتَ مع شرَفِكَ تأخذُ بيدِكَ سُبْحةً؟! قالَ: طريقٌ وصَلْتُ به إلى ربي لا أُفارِقُه[1].

قالَ: وقد رويتُ في ذلك حديثًا مُسَلْسَلًا:

ـ وهو ما أخبَرَني به شيخُنا الإمامُ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ عبدِ اللهِ مِن لَفْظِه، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قالَ: أنبأنا الإمامُ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ أبي المحاسِنِ يوسفَ بنِ البانِياسِيِّ بقراءتي عليه، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قالَ: أنبأَنا أبو المُظَفَّرِ يوسفُ بنُ محمَّدِ بنِ مسعودٍ السُّرَّمَرِّيُّ[2]، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قالَ: قرأتُ على شيخِنا أبي الثَّناءِ[3]، ورأيتُ في يدِه سُبْحةً.

ـ قالَ: أنبَأَنا عبدُ الصَّمدِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ القادِرِ، ورأيتُ في يدِه سُبْحةً.

---

(١) انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٣٧٣)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٢/ ١٧٣)، و«البداية والنهاية» لابن كثير (١١/ ١١٤).

وقد وقفتُ على خبرٍ مرويٍّ في هذا القول في غير السبحة، فقد روى البيهقي في «الزهد الكبير» (٧٦٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٧١): أن فارس بن عيسى قال: كان أبو القاسم الجنيد بن محمد كثير الصلاة، ثم رأيناه في وقت موته وتقدم إليه الوسادة، فيسجد عليها، فقيل له: ألا روَّحتَ عن نفسك؟ فقال: طريق وصلت به إلى الله عز وجل لا أقطعه.

(٢) تصحفت في النسخ إلى: «الترمذي»، والمثبت هو الصواب.

(٣) هو الإمام محمود بن علي تقي الدين أبو الثناء الدقوقي.

ـ قالَ: أنبأَنا أبو محمَّدٍ[١] يوسفُ بنُ أبي الفرَجِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عليٍّ، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قالَ: أنبَأني أبي، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قالَ: قرأتُ على أبي الفضلِ بنِ ناصرٍ، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قالَ: قرأتُ على أبي محمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ السَّمَرْقَنْدِيِّ، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قلتُ له: سمعتَ أبا بكرٍ محمَّدَ بنَ عليٍّ السُّلَمِيَّ الحدَّادَ، ورأيتَ في يدِه سُبْحَةً؟

ـ فقالَ: نعَمْ، قالَ: رأيتُ أبا نَصْرٍ عبدَ الوهَّابِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ [المُرِّيَّ][٢]، ورأيتُ في يدِه سُبْحَةً.

ـ قالَ: رأيتُ أبا الحسَنِ عليَّ بنَ الحسنِ بنِ القاسِمِ المُتَرَفِّقَ الصُّوفيَّ، وفي يدِه سُبْحَةٌ.

ـ قالَ: سمعتُ أبا الحُسَينِ[٣] المالكيَّ يقولُ، وقد رأيتُ في يدِه سُبْحَةً، فقلتُ له: يا أستاذُ، وأنتَ إلى الآنَ مع السُّبْحَةِ؟

ـ فقالَ: كذلك رأيتُ أُسْتاذي الجُنَيْدَ، وفي يدِه سُبْحَةٌ، فقلتُ: يا أستاذُ، وأنتَ إلى الآنَ مع السُّبْحَةِ؟

---

(١) ويعرف أيضًا بأبي المحاسن.

(٢) تصحفت في النسخ إلى: «المقري»، والمثبت هو الصواب.

(٣) في النسخ: «الحسن»، والصواب ما أثبته، وهو أحمد بن محمد المالكي أبو الحسين. انظر: «تاريخ بغداد» (١٨/ ٢٠٥) و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤١/ ٣٣٤)، و«ثبت الوادي آشي» (ص: ٣٨٥).

ـ فقالَ: كذلك رأيتُ أُسْتاذي السَّرِيَّ بنَ مُغَلِّسٍ السَّقَطِيَّ، وفي يدِه سُبْحَةٌ، فقلتُ: يا أستاذُ، أنتَ مع السُّبْحَةِ؟

ـ فقالَ: كذلك رأيتُ أُسْتاذي معروفًا[1] الكَرْخِيَّ، وفي يدِه سُبْحَةٌ، فسألتُه عمَّا سألْتَني عنه.

ـ فقالَ: كذلك رأيتُ أُسْتاذي بشرًا الحافي، وفي يدِه سُبْحَةٌ، فسألتُه عمَّا سألْتَني عنه.

ـ فقالَ: كذلك رأيتُ أُسْتاذي عُمرَ المالكيَّ[2]، وفي يدِه سُبْحَةٌ، فسألتُه عمَّا سألْتَني عنه.

ـ فقالَ: كذلك رأيتُ أُسْتاذي الحسَنَ البَصْرِيَّ، وفي يدِه سُبْحَةٌ، فقلتُ: يا أستاذُ، مع عِظَمِ شأنِكَ، وحُسْنِ عِبادتِكَ، وأنتَ إلى الآنَ مع السُّبْحَةِ؟

ـ فقالَ لي: شيءٌ كنَّا استَعْمَلْناهُ في البِداياتِ، ما كنَّا نَتْرُكُه في النِّهاياتِ، أُحِبُّ أنْ أذكُرَ اللهَ بقلبي وفي يدي ولساني[3].

فلو لم يكُنْ في اتِّخاذِ السُّبْحةِ غيرُ مُوافقةِ هؤلاءِ السَّادةِ، والدُّخولِ في سِلْكِهم، والتماسِ برَكَتِهم؛ لَصارَتْ لهذا الاعتبارِ مِن أهمِّ الأُمورِ وآكَدِها، فكيف بها وهي

(١) الذي في النسخ: «معروف»، وهو خطأ.

(٢) كذا في النسخ، والذي في كتب المسلسلات: «عمر المكي».

(٣) الحديث المسلسل بتناول السبحة تناقلته كتب المسلسلات والأثبات الحديثية، وهذا السند أورده المصنف من طريق أبي الحسن الصوفي، وقد رمي بالوضع، ورواية عمر المكي عن الحسن البصري معضلة. كذا قال السخاوي. انظر: «ثبت الوادي آشي» (ص: ٣٨٥)، و«الفوائد الجمة» للتمنارتي (ص: ٧٣)، و«سد الأرب بحاشية الفاداني» للأمير الكبير (ص: ١٨٦)، و«المناهل السلسلة» للأيوبي (ص: ٣٣)، و«الآيات البينات» للفاسي (ص: ٢٢٤)، وغيرها.

مُذَكِّرَةٌ باللهِ تعالى؛ لأنَّ الإنسانَ قلَّ أنْ يراها إلَّا ويذكُرُ اللهَ، وهذا مِن أعظمِ فوائِدِها، وبذلك كانَ يُسَمِّيها بعضُ السَّلَفِ رحِمَهم اللهُ تعالى.

ومِن فوائدِها أيضًا: الاستعانةُ على دَوامِ الذِّكْرِ، كلَّما رآها ذكَرَ أنَّها آلةٌ للذِّكْرِ، فقادَه ذلك إلى الذِّكْرِ، فيا حبَّذا سببٌ مُوصِلٌ[١] إلى دَوامِ ذِكْرِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وكانَ بعضُهم يُسَمِّيها: (حَبْلَ الوَصْلِ)، وبعضُهم: (رابِطَةَ القُلوبِ).

وقد أخبَرَني مَن أثِقُ بقولِه: أنَّه كانَ مع قافِلَةٍ في دَرْبِ بيتِ المَقْدِسِ، فقامَ عليهم سَرِيَّةُ عَرَبٍ، وجرَّدوا القافِلَةَ جميعَهم، وجرَّدوني معهم، فلمَّا أخَذوا عِمامَتي؛ سقَطَتْ مِسْبَحَةٌ مِن رأسي، فلمَّا رأَوْها قالوا: هذا صاحِبُ سُبْحَةٍ، فرَدُّوا عليَّ ما كانَ أُخِذَ لي، وانصَرَفْتُ سالِمًا منهم.

فانظُرْ يا أخي إلى هذه الآلةِ المُبارَكَةِ الزَّاهِرَةِ، وما جُمِعَ فيها مِن خيرِ الدُّنيا والآخِرَةِ، ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ مِن السَّلَفِ ولا مِن الخَلَفِ المَنْعُ مِن جوازِ عَدِّ الذِّكْرِ بالسُّبْحَةِ، بل كانَ أكثَرُهم يَعُدُّونَه بها، ولا يرونَ ذلك مكروهًا.

وقد رُئِيَ بعضُهم يَعُدُّ تسبيحًا، فقيلَ له: أتعُدُّ على اللهِ؟ فقالَ: لا، ولكنْ أعُدُّ له[٢].

والمقصودُ أنَّ أكثرَ الذِّكْرِ المعدودِ الذي جاءَتْ به السُّنَّةُ الشَّريفةُ لا يَنْحَصِرُ بالأنامِلِ غالِبًا، ولو أمكَنَ حَصْرُه؛ لَكانَ الاشتغالُ بذلك يُذهِبُ الخُشوعَ، وهو المرادُ، واللهُ تعالى أعلمُ[٣].

---

(١) في (ز) و(ض) و(ف): «يوصل».

(٢) انظر: «المقصد الأسنى» للدريني (ص: ٧٦).

(٣) جاء في حاشية (ف): «انتهى كلام صاحب «تحفة العباد» هنا، فإني راجعتُ إلى أصله».

وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»: عن بَكْرِ بنِ خُنَيْسٍ، عن رجلٍ سمَّاهُ، قالَ: كانَ في يدِ أبي مُسْلِمٍ الخَوْلانيِّ سُبْحَةٌ يُسَبِّحُ بها، قالَ: فنامَ والسُّبْحةُ في يدِه، فاستدارَتِ السُّبْحَةُ، فالتفَّتْ على ذِراعِه، وجعلَتْ تُسَبِّحُ، فالتفَتَ أبو مُسلِمٍ والسُّبْحَةُ تدورُ في ذِراعِه وهي تقولُ: سُبْحانكَ يا مُنْبِتَ النَّباتِ، ويا دائِمَ الثَّباتِ، فقالَ: هَلُمِّي يا أُمَّ مُسْلِمٍ، وانظُرِي إلى أعجَبِ الأعاجيبِ، فجاءَتْ أُمُّ مُسلِمٍ والسُّبْحَةُ تدورُ تُسَبِّحُ، فلمَّا جلسَتْ سكَنَتْ(١).

وقالَ عِمادُ الدِّينِ المُناوِيُّ في سُبْحَةٍ:

ومنظومةِ الشَّمْلِ يخلو بها الْـ لَبيبُ فتَجْمَعُ مِن هِمَّتِهْ
إذا ذُكِرَ اللهُ جلَّ اسمُهُ عليها تفرَّقَ مِن هَيْبَتِهْ

* * *

(١) في غير (ب) و(ز) و(ف): «سكتت»، والقصة تقدم تخريجها.

[٣٧٩] مسألةٌ

هل تداوى النَّبيُّ ﷺ، فإنَّ ثَمَّ مَن أنكَرَ ذلك، وقالَ: إنَّه أمَرَ بالتَّداوي، ولم يَتَداوَ؟

الجوابُ

نعَمْ، قالَ النَّوَوِيُّ في «شرحِ مُسلمٍ» في حديثِ: «هُمُ الذين لا يَكْتَوُونَ، ولا يَسْتَرْقون، وعلى ربِّهم يتوكَّلون»[1]: اختلَفَ العُلماءُ في معنى هذا الحديثِ:

فقالَ الإمامُ أبو عبدِ اللهِ المازِرِيُّ: احتَجَّ بعضُ النَّاسِ بهذا الحديثِ على أنَّ التَّداويَ مَكْروهٌ، ومُعْظَمُ العُلماءِ على خِلافِ ذلك، واحتَجُّوا بما وقَعَ في أحاديثَ كثيرةٍ مِن ذِكْرِه ﷺ لِمَنافِعِ الأدويةِ والأطعِمَةِ؛ كالحَبَّةِ السَّوْداءِ والقُسْطِ والصَّبِرِ وغيرِ ذلك، وبأنَّه ﷺ تداوى، وبإِخْبارِ عائشةَ بكَثْرَةِ تداويهِ[2].

ثمَّ نقَلَ عن القاضي عياضٍ: أنَّه ﷺ تطبَّبَ في نَفْسِه، وطبَّ غيرَه[3]. انتهى[4].

قلتُ: يُشيرُ بذلك إلى ما أخرَجَه ابنُ السُّنِّيِّ، وأبو نُعَيمٍ كلاهُما في «الطِّبِّ النَّبويِّ»: مِن طَرِيقِ هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيهِ قالَ: قلتُ لعائشةَ رضي الله عنها: يا أُمَّ المؤمنين، أعجَبُ مِن بَصَرِكِ[5] بالطِّبِّ، قالَتْ: يا ابنَ أُختي، إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لَمَّا طعَنَ في السِّنِّ؛ سقِمَ، فوفَدَتِ الوفودُ، فنعَتَتْ، فمِن ثَمَّ[6].

---

(١) رواه بتمامه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم (٣٧١) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٣٤٥).

(٣) انظر: «إكمال المعلم» للقاضي عياض (١/ ٦٠٣).

(٤) انظر: «شرح النووي على مسلم» (٣/ ٩٠ ـ ٩١).

(٥) في (ض) و(ف): «معرفتك».

(٦) رواه أحمد في «مسنده» (٢٤٣٨٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٩٥)، وابن عدي في «الكامل» =

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: مِن طريقِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ المُلَيْكِيِّ قالَ: حدَّثَني عُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ قالَ: قلتُ لعائشةَ: يا خالةُ، إنِّي لَأُفكِّرُ في أمرِكِ، والعَجَبُ أنْ وجدتُكِ عالِمَةً بالطِّبِّ، فمِن أين؟ فقالَتْ: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كثُرَتْ أسقامُه، فكنَّا نُعالِجُ له[1].

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: مِن طريقِ ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، عن عائشةَ: أنَّه قيلَ لها: مِن أين تعلَّمْتِ الطِّبَّ؟ قالَتْ: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ رجلًا مِسْقامًا، وكانَ يَقْدُمُ عليه وُفودُ العَربِ والعَجَمِ، فتَنْعَتُ له، فتعلَّمْتُ ذلك[2].

وأخرَجَ البُخاريُّ، ومُسلمٌ: عن سهلِ بنِ سعدٍ: أنَّه سُئِلَ: بأيِّ شيءٍ دُووِيَ جُرْحُ النَّبيِّ ﷺ يومَ أُحُدٍ؟ فقالَ: كانتْ فاطمةُ تغسِلُ الدَّمَ، وعليٌّ يسكُبُ الماءَ عليها، فلمَّا رأَتْ فاطِمَةُ الدَّمَ لا يزيدُ إلَّا كَثْرَةً؛ أخذَتْ قِطْعَةَ حَصِيرٍ، فأحْرَقَتْها حتى إذا صارَتْ رَمادًا؛ ألْصَقَتْهُ بالجُرْحِ، فاستَمْسَكَ الدَّمُ[3].

وأخرَجَ أبو داودَ، والحاكِمُ، وصحَّحَه: عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ استَعَطَ.

وأخرَجَ ابنُ السُّنِّيِّ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: احتجَمَ رسولُ اللهِ ﷺ واسْتَعَطَ[4].

= (٥/ ٣٢٦)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٥٨)، وفي إسناده عبد الله بن معاوية بن عاصم، ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث.

(١) رواه البزار في «مسنده ـ كشف الأستار» (٢٦٦٢)، والطبراني في «الأوسط» (٦٠٦٧)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٥٩)، وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن المليكي، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك.

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٤٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٢٥)، وأبو نعيم في «الطب» (٦١). قال ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (٣/ ١٧٦٣): فيه عبد الله ـ بن المؤمل ـ، ضعيف.

(٣) رواه البخاري (٢٩١١)، ومسلم (١٧٩٠).

(٤) روى البخاري (٥٦٩١)، ومسلم (١٢٠٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ =

وأخرَجَ ابنُ السُّنِّيِّ: عن أبي هُريرةَ: أنَّه دخَلَ على النَّبيِّ ﷺ وهو يَحتَجِمُ، فقالَ: أيُّ شيءٍ هذا يا رسولَ اللهِ؟ فقالَ: «الحَجْمُ»، قلتُ: وما الحَجْمُ يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «خيرُ ما تداوَى به العرَبُ»[1].

وأخرَجَ الحاكِمُ وصحَّحَه: عن سَمُرةَ قالَ: دخَلَ أعرابيٌّ على النَّبيِّ ﷺ وهو يحتجِمُ، فقالَ: ما هذا يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «هذا الحَجْمُ، وهو خيرُ ما تداوَيْتُمْ به»[2].

وأخرَجَ ابنُ السُّنِّيِّ: عن عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ قالَ: «احتجَمَ رسولُ اللهِ ﷺ على قَرْنِه بعد ما سُمَّ»[3].

= احتجم، وأعطى الحجام أجره، واستعَطَ»، ورواه أبو داود (٣٨٦٧)، والحاكم في «المستدرك» (٧٤٤٨) من دون ذكر الاحتجام.

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٤٧): السَّعوط: هو أن يستلقي على ظهره، ويجعل بين كتفيه ما يرفعهما لينحدر رأسه، ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد أو مركب ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس.

(١) رواه أبو علي الصواف في «فوائده» (١١٣)، وأبو عبد الله الأنصاري في «حديثه» (١٢)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (١٨٤) بلفظ: «تداوت» بدل من «تداوى». وفي إسناده جبارة بن مغلس، ضعيف، وإبراهيم بن مهاجر البجلي، الأكثرون على تضعيفه.

وروى الروياني في «مسنده» (٨٥٧) عن سمرة بن جندب قال: دخل رجل على النبي ﷺ وهو يحتجم، فقال: يا رسول الله، علامَ تدَعُ حتى يُبطَّ ظهرك؟ قال: «وتدري ما هذا؟»، قال: لا، قال: «هذا الحجم خير ما تداوت به العرب».

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٠٢١٢)، والبزار في «مسنده» (٤٥٣٠)، والطبراني في «الكبير» (٦٧٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٧٤٦٧) وغيرهم.

(٣) رواه الطيالسي في «مسنده» (١٠٣٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٧٩٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٨٠)، والطبراني في «الأوسط» (٩٣٠٦)، وأبو نعيم في «الطب» (٥٦٧). قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٤٤٠): مدار الإسناد على جابر الجعفي، وهو ضعيف.

وأخرَجَ أبو داودَ، وابنُ ماجَهْ: عن جابرٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَمَ على وِرْكِه مِن وَثْءٍ[1] كانَ به»[2].

وأخرَجَ ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه»: عن أنسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَمَ وهو مُحْرِمٌ على ظَهْرِ القَدَمِ مِن وجَعٍ كانَ به»[3].

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: عن ابنِ عبَّاسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَمَ في رأسِه مِن أذًى كانَ به»[4].

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: عن أنسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَمَ مِن وجَعٍ كانَ برأسِه وهو مُحرِمٌ»[5].

---

(١) الوَثْء: ألم يصيب اللحم لا يبلغ العظم، أو توجع في العظم بلا كسر، أو هو الفك. انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (١/ ٥٥).

(٢) رواه الطيالسي في «مسنده» (١٨٥٣)، وأبو داود (٣٨٦٣) واللفظ له، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٢١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٦٦٠) وغيرهم: من طريق هشام، عن أبي الزبير، عن جابرٍ بإسنادٍ صحيحٍ.

ورواه ابن ماجه (٣٠٨٢) عن جابر: «أن النبي ﷺ احتجم وهو محرمٌ عن رَهْصَةٍ أخذته». قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢١٢): هذا إسناد فيه مقال، محمد بن أبي الضيف، لم أر من جرحه ولا من وثقه، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١٢٦٨٣)، وأبو داود (١٨٣٧)، والنسائي (٢٨٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٥٢) وغيرهم.

(٤) رواه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٥٠٧)، وأحمد في «مسنده» (٢١٠٩)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٢٣٩) وغيرهم.

(٥) رواه أبو العباس السراج في «حديثه» (٢٦٢٤)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٢٤٣)، والضياء في «المختارة» (٢٠١٢).

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: عن أبي هُريرةَ قالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا نزَلَ عليه الوَحْيُ؛ صُدِّعَ، فيُغَلِّفُ رأسَه بالحِنَّاءِ(١).

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عُثمانَ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتجَمَ تحت كتِفِه اليُسْرى مِن الشَّاةِ التي أكَلَ يومَ خَيْبَرَ»(٢).

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ: عن عليٍّ قالَ: لَدَغَتِ النَّبيَّ ﷺ عَقْرَبٌ وهو يُصَلِّي، فقالَ: «لعنَكِ اللهُ، لا تدَعِينَ نبيًّا ولا غيرَه»، ثمَّ دعا بماءٍ ومِلْحٍ، فجعَلَ يُمْرِسُه(٣) عليها(٤). واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

---

(١) رواه البزار في «مسنده» (٧٨٥٢) ـ ومن طريقه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٢٤١) ـ، والطبراني في «الأوسط» (٥٦٢٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٩٥): فيه الأحوص بن حكيم، وقد وثق، وفيه ضعف كثير، وأبو عون لم أعرفه. قلت: أبو عون هو الأنصاري، ذكره الدولابي في «الكنى» (٢/ ٧٩٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٥٦)، ونقل عن أبي عبد الله بن منده: أن اسمه عبد الله بن أبي عبد الله، وقال ابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٠٩٣): جليلٌ، حدث عنه الثقات. قلت: وثقه العجلي في «الثقات» (١/ ٥٠٦)، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٦٢).

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٥٥٢)، ومن طريقه أبو بكر النصيبي في «فوائده» (١٨٩)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٥٦٤)، وفي «معرفة الصحابة» (٤٥٩٧)، والخطيب في «تالي تلخيص المتشابه» (٣١٧) من طريق الواقدي ـ وهو في «مغازيه» (٢/ ٦٧٨) ـ. والواقدي ضعيف.

(٣) في النسخ: «يمرسها»، والمثبت من «الطب النبوي»، والمعنى: يُدْلِكُه. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: مرس).

(٤) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٥٧١)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٧٢٢).

وروى معمر في «جامعه» (١٩٦٢٠) عن أيوب السختياني قال: لدغت النبي ﷺ عقرب، فنفض يده وقال: «لعنكِ الله، إنْ لا تبالين نبيًّا ولا غيره». =

= وروى الطبراني في «الأوسط» (٧٦٠١) أن أبا لبابة بن عبد المنذر حدث عن النبي ﷺ: أنه ذهب يستلم الحجر، فلدغته عقرب، فقال: «ما لكِ، لعنكِ الله! لو كنتِ تاركةً أحدًا لتركتِ النبي ﷺ». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٤٧): فيه من لم أعرفه.

أعذب المناهل
في حديث
«من قال: أنا عالم؛ فهو جاهل»

دار اللباب

[٣٨٠]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسَلامٌ على عبادِهِ الذين اصطفى.

سُئِلْتُ عن حديثِ: «مَن قالَ: أنا عالمٌ؛ فهو جاهِلٌ».

الجوابُ

هـذا إنَّمـا يُعـرَفُ مِن كلامِ يحيـى بنِ أبـي كثيرٍ موقوفًـا عليه، علـى ضَعْفٍ في إسـنادِهِ إليه.

ويحيى مِن صِغارِ التَّابعِينَ، فإنَّه رأى أنسَ بنَ مالِكٍ وحدَه، وقد يُعَدُّ في أتباعِ التَّابِعِينَ باعتبارِ أنَّه لم يَلْقَ غيرَه مِن الصَّحابةِ، ولا يُعْرَفُ له عن أحدٍ منهم رِوايةٌ مُتَّصِلَةٌ.

وقد وهِمَ بعضُ الرُّواةِ، فرَفَعَه إلى النَّبيِّ ﷺ أنْ وُجِدَ عنه[1] الجَزْمُ بذلك.

وذلك أنَّ الحديثَ أخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: مِن طريقِ ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ، عن مُجاهِدٍ، عن ابنِ عُمرَ، لا أَعْلَمُه إلَّا عن النَّبيِّ ﷺ، فذكَرَه.

وقالَ الطَّبَرانيُّ: لا يُروى عن النَّبيِّ ﷺ إلَّا بهذا الإسنادِ[2].

---

(١) في (ب): «عنده».

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٨٤٦).

وهذا الحديثُ حَكَمَ عليه الحُفَّاظُ بالوَهْمِ في رَفْعِه، فإنَّ ليثَ بنَ أبي سُلَيْمٍ مُتَّفَقٌ على ضَعْفِه:

قالَ فيه أحمدُ بنُ حنبلٍ: مُضْطَرِبُ الحديثِ.

وقالَ: ما رأيتُ يحيى بنَ سعيدٍ أسوَأَ رأيًا في أحدٍ منه في ليثٍ، لا يستطيعُ أحدٌ أنْ يُراجِعَه فيه.

وقالَ فيه ابنُ مَعِينٍ والنَّسائيُّ: ضعيفٌ[1].

وقالَ ابنُ مَعِينٍ: ليثٌ أضعَفُ مِن عطاءِ بنِ السَّائبِ.

وقالَ عُثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ: سألتُ جريرًا عن ليثٍ، وعن عطاءِ بنِ السَّائبِ، وعن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، فقالَ: كانَ يزيدُ أحسَنَهم استقامةً في الحديثِ، ثمَّ عطاءٌ، وكانَ ليثٌ أكثرَهم تخليطًا.

قالَ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ: وسألتُ أبي عن هذا، فقالَ: أقولُ كما قالَ جريرٌ.

وقالَ إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الجَوْهَرِيُّ: حدَّثَنا يحيى بنُ مَعِينٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ القَطَّانِ: أنَّه كانَ لا يُحَدِّثُ عن ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ.

وقالَ عمرُو بنُ عليٍّ: كانَ يحيى لا يُحَدِّثُ عن ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ.

وقالَ أبو مَعْمَرٍ القَطِيعِيُّ: كانَ ابنُ عُيَيْنَةَ يُضَعِّفُ ليثَ بنَ أبي سُلَيْمٍ.

وقالَ عليُّ بنُ المَدِينيِّ: قلتُ لِسُفيانَ: إنَّ ليثًا روى عن طلحةَ بنِ مُصَرِّفٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه: أنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ يتوضَّأُ، فأنكرَ ذلك سُفْيانُ، وعجِبَ منه أنْ يكونَ جَدُّ طلحةَ لقِيَ النَّبيَّ ﷺ.

---

(١) انظر: «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (ص: ٩٠).

وقالَ عليُّ بنُ محمَّدٍ الطَّنافِسِيُّ: سألتُ وَكيعًا عن حديثٍ مِن حديثِ ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ، فقالَ: ليثٌ ليثٌ، كانَ سُفيانُ لا يُسَمِّي ليثًا.

وقالَ قَبيصةُ: قالَ شُعبةُ لليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ: أين اجتمَعَ لكَ عطاءٌ وطاوسٌ ومُجاهِدٌ؟ فقالَ: إذ أبوكَ يُضرَبُ بالخُفِّ ليلةَ عُرْسِه! فما زالَ شُعبةُ مُتَّقِيًا لليثِ مذ يومئذٍ.

وقالَ أبو حاتمٍ: أقولُ في ليثٍ كما قالَ جريرُ بنُ عبدِ الحَميدِ.

وقالَ ابنُ أبي حاتمٍ: سمعتُ أبي وأبا زُرْعةَ يقولانِ: ليثٌ لا يُشْتَغَلُ به، هو مُضطَرِبُ الحديثِ.

وقالَ أبو زُرْعةَ أيضًا: ليثٌ لا تقومُ به الحُجَّةُ عند أهلِ العِلْمِ بالحَديثِ.

وقالَ مُؤَمَّلُ بنُ الفَضْلِ: قلنا لعيسى بنِ يونس: لِمَ لَمْ تسمَعْ مِن ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ؟ قالَ: قد رأيتُه، وكانَ قد اختلَطَ، وكانَ يَصْعَدُ المنارةَ ارتفاعَ النَّهارِ فيُؤَذِّنُ.

وقالَ ابنُ حِبَّانَ: اختلَطَ في آخِرِ عُمُرِه[1].

هذا مجموعُ كلامِ أئمَّةِ الحديثِ في تخريجِه[2].

والحاصِلُ: أنَّه كانَ في حالِ صِحَّةِ عَقْلِه كثيرَ التَّخْليطِ في حديثِه، بحيث جُرِحَ بسببِ ذلك، ثمَّ طرَأَ له بعد ذلك الاختلاطُ في عَقْلِه، فازدادَ حالُه سُوءًا.

وحُكْمُ المُخْتَلِطِ الذي كانَ قبلَ اختلاطِه مِن الثِّقاتِ الحُفَّاظِ المُحْتَجِّ بهم: أنَّ

---

(١) انظر: «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٣١).

(٢) انظر جميع هذه الأقوال ـ عدا قول النسائي وابن حبان ـ في: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٢٧٩ ـ ٢٨٨).

ما رواهُ بعد اختلاطِه يُرَدُّ، وكذا ما شُكَّ فيه: هل رواهُ قبل الاختلاطِ أو بعده، فإنَّه مردودٌ.

فإذا كانَ هذا حُكْمَ مَن اختلَطَ مِن الثِّقاتِ الحُفَّاظِ الذين يُحتَجُّ بهم؛ فكيف بمَن اختَلَطَ مِن الضُّعَفاءِ المجروحين الذين لا يُحْتَجُّ بهم قبل طُرُوِّ الاختلاطِ عليهم؟!

وقد جرَتْ عادَةُ الحُفَّاظِ إذا تَرْجَموا أحدًا ممَّن تُكُلِّمَ فيه أنْ يسرُدوا في ترجمتِه كثيرًا مِن الأحاديثِ التي أُنْكِرَتْ عليه، وإنْ كانَ له أحاديثُ سواها صالحةٌ؛ نبَّهوا على أنَّ ما عدا ما سرَدوه مِن أحاديثِه صالِحٌ مقبولٌ، خُصوصًا إذا كانَ ذلك الرَّجُلُ ممَّنْ خُرِّجَ له في أحدِ «الصَّحِيحَينِ»، فإنَّهم يقولون: إنَّ صاحِبَ «الصَّحِيحِ» لم يُخَرِّجْ مِن حديثِه إلَّا ما صحَّ عنده مِن طريقِ غيرِه، فلا يَلْزَمُ مِن ذلك قَبولُ كلِّ ما رواهُ[1]. هكذا نَصُّوا عليه.

وهذا الرَّجُلُ روى له مُسلِمٌ مَقْرونًا بأبي إسحاقَ الشَّيْبانيِّ، فالحُجَّةُ في روايةِ أبي إسحاقَ، والحديثُ الذي خرَّجَه صحيحٌ مِن طريقِ أبي إسحاقَ، لا مِن طريقِ ليثِ بنِ أبي سُلَيْمٍ[2].

ولَمَّا ترجمَه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامِلِ»؛ سرَدَ أحاديثَه التي أُنْكِرَتْ عليه، ثمَّ قالَ: له أحاديثُ صالِحَةٌ غيرُ ما ذكَرْتُ[3].

وكذا صنَعَ الحافِظُ الذَّهَبيُّ في «الميزانِ»، سرَدَ له أكثَرَ مِن عشرةِ أحاديثَ أُنْكِرَتْ عليه:

---

(١) في (ج) و(ح) و(د): «روى».

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٣).

(٣) انظر: «الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٣٨).

ـ منها: هـذا الحديثُ الـذي نحن فيـه، أعنـي: حديثَ: «مَـن قالَ: أنـا عالِمٌ؛ فهـو جاهِلٌ».

ـ وحديثُ: «مَن وُلِدَ له ثلاثةُ أولادٍ، فلم يُسَمِّ أحدَهم مُحَمَّدًا؛ فقد جهِلَ»، وقد أورَدَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعاتِ»[1].

ـ وحديثُ: كانَ باليمنِ ماءٌ يُقالُ له: زعاقٌ، مَن شرِبَ منه ماتَ، فلمَّا بُعِثَ النَّبيُّ ﷺ؛ وجَّهَ إليه: «أيُّها الماءُ أسلِمْ، فقد أسلَمَ النَّاسُ»، فكانَ بعد ذلك مَن شرِبَ منه حُمَّ ولا يموتُ. في أحاديثَ أُخَرَ[2].

على أنَّ هذا الحديثَ الذي نحن فيه لم يَجْزِمْ ليثٌ برَفْعِه؛ لقولِه فيما تقدَّمَ: (لا أعلَمُه إلَّا عن النَّبيِّ ﷺ)، وهذه صِيغةٌ تُقالُ عند الشَّكِّ.

وممَّا يُؤيِّدُ بُطْلانَ هذا الحديثِ الذي نحن فيه مِن جِهَةِ المعنى:

ثُبوتُ هذا اللَّفْظِ عن جماعةٍ مِن الصَّحابةِ، منهم: عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، ومُعاويةُ بنُ أبي سُفيانَ، وعبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهم، وما كانَ هؤلاء لِيَقَعوا في شيءٍ ورَدَ فيه ذَمٌّ عن النَّبيِّ ﷺ، وكذا ثبَتَ مِثْلُ ذلك عن خلائِقَ لا يُحْصَون مِن التَّابعِين فمَن بعدهم؛ كما سُقْتُ رواياتِهم وألفاظَهم في الكتابِ المُسَمَّى بـ«**الصَّواعقِ على النَّواعقِ**»، ولا شكَّ أنَّ مِثْلَ هؤلاء الأئمَّةِ لا يُطْبِقون على التَّلَفُّظِ بما ذَمَّ النَّبيُّ ﷺ التَّلَفُّظَ به.

وأبلَغُ مِن ذلك: قولُ نبيِّ اللهِ يوسفَ عليه السَّلامُ فيما حكاهُ اللهُ عنه في التَّنْزِيلِ: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥].

---

(١) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٥٤).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٤٢٢).

فإنْ قلتَ: كيف حُكِمَ على الحديثِ بالإبطالِ، وليثٌ لم يُتَّهَمْ بكَذِبٍ؟

قلتُ: الموضوعُ قِسْمانِ:

ـ قِسْمٌ تعمَّدَ واضِعُه وَضْعَه: وهذا شأنُ الكذَّابينَ.

ـ وقِسْمٌ وقَعَ غلَطًا لا عن قَصْدٍ: وهذا شأنُ المُخَلِّطِينَ والمُضْطَرِبينَ في الحديثِ؛ كما حكَمَ الحُفَّاظُ بالوضعِ على الحديثِ الذي أخرَجَه ابنُ ماجَهْ في «سُنَنِه»، وهو: «مَن كثُرَتْ صلاتُه باللَّيلِ؛ حسُنَ وَجْهُه بالنَّهارِ»[1]، فإنَّهم أطبَقوا على أنَّه موضوعٌ، وواضِعُه لم يتعمَّدْ وضعَه، وقِصَّتُه في ذلك مشهورةٌ، وإلى ذلك أشارَ العِراقيُّ في «أَلْفِيَّته» بقولِه:

.... ومنه نوعٌ وَضْعُه لم يُقْصَدِ

نحوُ حديثِ ثابتٍ «مَن كثُرَتْ صلاتُه» الحديثَ، وَهْلَةٌ سرَتْ[2]

وأكثَرُ ما يقَعُ الوَضْعُ لِلمُغَفَّلِينَ والمُخَلِّطِينَ والسَّيِّئي الحِفْظِ بعَزْوِ كلامِ غيرِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ تعالى عليه وسلَّمَ إليه: إمَّا كلامِ تابِعِيٍّ أو حَكيمٍ، أو أثَرٍ إِسْرائِيلِيٍّ؛ كما وقَعَ في: (المَعِدَةُ بيتُ الدَّاءِ، والحِمْيَةُ رأسُ الدَّواءِ)، و(حُبُّ الدُّنيا رأسُ كلِّ

---

(١) الحديث رواه ابن ماجه (١٣٣٣) مرفوعًا من طريق ثابت بن موسى، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه. وقصته: أن شريكًا كان مزاحًا، وكان ثابت رجلًا صالحًا، وكان شريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، فالتفتَ، فرأى ثابتًا، فقال يمازحه: «من كثرت صلاته بالليل؛ حسن وجهه بالنهار»، فظن ثابت ـ لغفلته ـ أن هذا الكلام الذي قال شريك هو متن الإسناد الذي قرأه، فحمله على ذلك، وإنما هو قول شريك، والإسناد الذي قرأه متنه معروف. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٤/ ٣٧٨).

(٢) انظر: «ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة» (ص: ١١٥).

خَطيئةٍ)، وغيرِ ذلك يكونُ معروفًا بعَزْوِهِ إلى غيرِ النَّبيِّ ﷺ، فيَلْتَبِسُ على المُخَلِّطِ، فيَرْفَعُه إليه وَهْمًا منه، فيَعُدُّه الحُفَّاظُ موضوعًا، وما تركَ الحُفَّاظُ بحَمْدِ اللهِ شيئًا إلَّا بَيَّنُوه، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ولكنْ يحتاجُ إلى سَعَةِ النَّظَرِ، وطُولِ الباعِ، وكَثْرَةِ الاطِّلاعِ.

وقد يقَعُ الوَضْعُ في لَفْظَةٍ مِن الحديثِ، لا في كُلِّه؛ كحديثِ: «لا سَبْقَ إلَّا في نَصْلٍ، أو خُفٍّ، أو حافِرٍ» (أو جَناحٍ)، فإنَّ الحديثَ صَدْرُه ثابِتٌ، وقولُه: (أو جَناحٍ) موضوعٌ، تعمَّدَه واضِعٌ تقرُّبًا إلى الخليفةِ المَهْدِيِّ لَمَّا كانَ مشغوفًا باللَّعِبِ بالحَمَامِ.

وقد وقَعَ نَظِيرُ ذلك لليثِ هذا صاحِبِ هذا الحديثِ، فإنَّه روى عن مُجاهِدٍ وعطاءٍ عن أبي هُريرةَ في الذي وقَعَ على أهلِه في رمضانَ، قالَ له النَّبيُّ ﷺ: «أَعْتِقْ رقَبةً»، قالَ: لا أجِدُ، قالَ: «أَهْدِ بَدَنَةً»، قالَ: لا أجِدُ.

قالَ الحُفَّاظُ: ذِكْرُ البَدَنَةِ فيه مُنْكَرٌ، والظَّاهِرُ أنَّ ليثًا إنَّما زادَها غَفْلَةً وتَخْلِيطًا، لا عن قَصْدٍ وعَمْدٍ(١)، واللهُ أعلمُ.

* * *

---

(١) انظر: «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٣٣)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٤٢١)، والحديث بتمامه وصوابه مرويٌّ في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

حُسْنُ ٱلتَّسْلِيكِ فِي حُكْمِ ٱلتَّشْبِيكِ

دار اللباب

[٣٨١]

حُسْنُ التَّسْلِيكِ في حُكْمِ التَّشْبِيكِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسَلامٌ على عِبادِهِ الذين اصطفى.

قالَ البُخاريُّ في «صَحيحِه»: (بابُ تَشْبِيكِ الأصابعِ في المسجدِ وغيرِه)(١)، وأورَدَ فيه:

ـ حديثَ أبي موسى الأَشْعَرِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ المؤمنَ للمُؤمنِ كالبُنْيانِ، يَشُدُّ بعضُه بعضًا»، وشبَّكَ بين أصابعِه(٢).

ـ وحديثَ أبي هُريرةَ: صلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ إحدى صلاتَيِ العَشِيِّ، فصلَّى بنا ركعتَينِ، ثمَّ سلَّمَ، فقامَ إلى خَشَبَةٍ معروضةٍ في المسجدِ، فاتَّكأَ عليها كأنَّهُ غَضْبانُ، ووضَعَ يدَه اليُمْنى على اليُسْرى، وشبَّكَ بين أصابِعِه(٣).

قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «شَرْحِه»: حديثُ أبي موسى دَالٌّ على جوازِ التَّشْبِيكِ مُطْلَقًا، وحديثُ أبي هُريرةَ دالٌّ على جوازِه في المسجدِ، وإذا جازَ في المسجدِ؛ فهو في غيرِه أَجْوَزُ.

---

(١) انظر: «صحيح البخاري» (١/ ١٠٣).

(٢) رواه البخاري (٤٨١).

(٣) رواه البخاري (٤٨٢).

ووقَعَ في بعضِ نُسَخِ البُخارِيِّ قبلَ هذَينِ الحديثَينِ حديثٌ آخَرُ نصُّه: حدَّثَنا حامِدُ بنُ عُمرَ، حدَّثَنا بشرٌ، حدَّثَنا عاصِمٌ، حدَّثَنا واقِدٌ، عن أبيهِ، عن ابنِ عُمَرَ قالَ: شبَّكَ النَّبيُّ ﷺ أصابِعَه[١].

قالَ الحافِظُ مُغُلْطاي[٢]: هذا الحديثُ ليس موجودًا في أكثرِ نُسَخِ الصَّحيحِ[٣].

وقالَ الحافِظُ ابنُ حجَرٍ: هو ثابِتٌ في روايةِ حمَّادِ بنِ شاكِرٍ عن البُخاريِّ[٤].

قالَ ابنُ بَطَّالٍ: المقصودُ مِن هذه التَّرْجَمَةِ مُعارَضَةُ ما ورَدَ في النَّهْيِ عن التَّشْبِيكِ في المسجِدِ، وقد ورَدَتْ فيه مَراسِيلُ ومُسْنَدٌ مِن طُرُقٍ غيرِ ثابِتَةٍ[٥].

وقالَ ابنُ المُنَيِّرِ: التَّحْقِيقُ أنَّه ليس بين الأحادِيثِ تعارُضٌ؛ إذ المَنْهِيُّ عنه فِعْلُه على وَجْهِ العَبَثِ[٦].

وجمَعَ الإسْماعِيلِيُّ: بأنَّ النَّهْيَ مُقَيَّدٌ بما إذا كانَ في الصَّلاةِ، أو قاصِدًا إليها؛ إذ مُنْتَظِرُ الصَّلاةِ في حُكْمِ المُصَلِّي.

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٦٦).

(٢) كذا الصواب في ضبطه، ويكتب باللغة التركية هكذا: «moğultay»، وما زال الاسم مستعملاً بين التُّرْك حتى الآن، وتَسمَّى به أعلامٌ عدَّةٌ في القديم والحديث.
والمقصود به الإمام الحافظ مُغُلْطاي بن قِلِيج بن عبد الله الحنفي، تولى تدريس الحديث بالمدرسة الظاهرية، وصنف التآليف الكثيرة، كـ«شرح البخاري»، و«شرح أبي داود»، و«شرح ابن ماجه» وغيرها، توفي سنة ٧٦٢هـ. انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦/ ١١٤).

(٣) انظر: «التوضيح» لابن الملقن (٦/ ١٦)، وللحافظ مغلطاي شرح على البخاري سماه: «التلويح»، طُبِعَ بأخرة، وقد أكثر ابن الملقن وغيره من شراح البخاري النقلَ عنه.

(٤) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٦٦).

(٥) انظر: «شرح البخاري» لابن بطال (٢/ ١٢٥).

(٦) انظر: «المتواري على أبواب البخاري» لابن المنير (ص: ٩٠).

وقيلَ: إنَّ حِكْمَةَ النَّهْيِ عنه لِمُنْتَظِرِ الصَّلاةِ أنَّ التَّشْبِيكَ يَجْلِبُ النَّوْمَ، وهو مِن مَظانِّ الحدَثِ.

وقيلَ: إنَّ صُورَتَه تُشْبِهُ صُورةَ الاختلافِ، فكُرِهَ ذلك لِمَن هو في حُكْمِ الصَّلاةِ؛ حتى لا يقَعَ في المَنهِيِّ عنه، وهو قولُه ﷺ لِلمُصَلِّينَ: «ولا تَخْتَلِفوا؛ فتَخْتَلِفَ قُلوبُكم»[١].

وقالَ الحافِظُ مُغُلْطايُ في «شرحِ البُخاريِّ»: زعَمَ بعضُهم أنَّ هذه الأحاديثَ التي أَوْرَدَها البُخاريُّ في هذا البابِ مُعارِضَةٌ لِحَديثِ النَّهْيِ عن التَّشْبِيكِ.

وقالَ ابنُ بَطَّالٍ: إنَّ حديثَ النَّهْيِ ليس مُساوِيًا لهذه الأحاديثِ في الصِّحَّةِ[٢].

وقالَ الأكْثَرُ: حديثُ النَّهْيِ مخصوصٌ بالصَّلاةِ، وهو قولُ مالِكٍ، رُوِيَ عنه أنَّه قالَ: إنَّهم لَيُنْكِرونَ تشبيكَ الأصابعِ في المسجدِ، وما به بأسٌ، وإنَّما يُكْرَهُ في الصَّلاةِ.

ورخَّصَ فيه ابنُ عُمَرَ وسالِمٌ ابنُه، فكانا يُشَبِّكانِ بين أصابعِهما في الصَّلاةِ[٣].

ثمَّ قالَ مُغُلْطايُ: والتَّحقِيقُ أنَّه ليس بين حديثِ النَّهْيِ عن التَّشْبِيكِ وبين تَشْبِيكِه ﷺ بين أصابِعِه مُعارَضَةٌ؛ لأنَّ النَّهْيَ إنَّما ورَدَ عن فِعْلِه في الصَّلاةِ، أو في المُضِيِّ إليها، وفِعْلُه ﷺ لِلتَّشْبِيكِ ليس في الصَّلاةِ، ولا في المُضِيِّ إليها، فلا مُعارَضَةَ إذنْ، وبقِيَ كلُّ حديثٍ على حِيالِه. انتهى.

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧). والحديث بتمامه رواه مسلم (٣٢٣) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «شرح البخاري» لابن بطال (٢/ ١٢٥).

(٣) انظر: المصدر السابق، و«شرح ابن ماجه» لمغلطاي (١/ ١٦٢٢)، و«التوضيح» لابن الملقن (٦/ ٢٠)، وأثرا ابن عمر وابنه سالم رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤٨٢٩) و(٤٨٣١).

قلتُ: ومِن الأحاديثِ في تَشْبِيكِه ﷺ:

ـ ما أخرَجَه البُخارِيُّ، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: عن ابنِ عُمرَ قالَ: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ بِفناءِ الكَعْبَةِ مُحْتَبِيًا بيدِه هكذا. زادَ البَيْهَقِيُّ: وشبَّكَ بين أصابِعِه(١).

ـ وأخرَجَ أبو داودَ: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «كيف بكُمْ وبزَمانٍ يُغَرْبَلُ النَّاسُ فيه غَرْبَلَةً، تَبْقى حُثالةٌ مِن النَّاسِ قد مرِجَتْ عُهودُهم وأماناتُهم، واختَلَفوا فكانوا هكذا؟»، وشبَّكَ بين أصابِعِه(٢).

ـ وأخرَجَ البَزَّارُ: عن ثَوْبانَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كيف أنتُمْ في قومٍ مَرِجَتْ عُهودُهم وأَيْمانُهم وأماناتُهم، وصاروا هكذا؟»، وشبَّكَ بين أصابعِه(٣).

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن سهلِ بنِ سعدٍ السَّاعِدِيِّ قالَ: خرَجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ يومًا، فقالَ: «كيف ترَوْنَ إذا أُخِّرْتُمْ في زمانِ حُثالةٍ مِن النَّاسِ، قد مُزِجَتْ(٤) عُهودُهم ونُذورُهم، فاشتبَكوا، فكانوا هكذا؟»، وشبَّكَ بين أصابِعِه، قالوا: اللهُ ورسولُه أعلَمُ،

---

(١) رواه البخاري (٦٢٧٢)، والبيهقي في «الآداب» (٢٥٤)، وفي «السنن الكبرى» (٥٩١٤) مع زيادة قوله: وشبَّكَ أبو حاتم [الرازي] بيديه. ولم أقف عليه في «شعب الإيمان» للبيهقي.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٧٠٦١)، وأبو داود (٤٣٤٢) واللفظ له، وابن ماجه (٣٩٥٧)،، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١١٧٦)، والطبراني في «الكبير» (٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٧١) وغيرهم.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٤١٦٥) بلفظ: «كيف أنتم في قومٍ مرِجت عهودهم وأماناتهم، وصاروا حُثالةً، وشبك بين أصابعه». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٣): فيه يزيد بن ربيعة، وهو متروك، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

(٤) في (ث) و(ز): «مرجت» والمثبت من باقي النسخ ومصادر التخريج الآتية.

قالَ: «تأخُذون ما تعرِفون، وتدَعون ما تُنْكِرون، ويُقْبِلُ أحدُكم على خاصَّةِ نَفْسِه، ويذَرُ أَمْرَ العامَّةِ»[١].

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن عُبادةَ بنِ الصَّامِتِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كيف أنتَ إذا كنتَ في حُثالةٍ مِن النَّاسِ، واختَلَفوا حتى يكونوا هكذا؟»، وشبَّكَ بين أصابعِه، قالَ: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قالَ: «خُذْ ما تعرِفُ، ودَعْ ما تُنْكِرُ»[٢].

ـ وأخرَجَ الشَّافعيُّ، وأحمدُ، وأبو داودَ، والنَّسائيُّ بسندٍ **صحيحٍ على شرطِ مُسلمٍ**: عن جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ قالَ: لَمَّا كانَ يومُ خَيْبَرَ؛ وضَعَ رسولُ اللهِ ﷺ سَهْمَ ذي القُرْبى في بني هاشِمٍ وبني المُطَّلِبِ، وترَكَ بني نَوْفَلٍ وبني عبدِ شَمْسٍ، فانطلَقْتُ أنا وعثمانُ بنُ عفَّانَ حتى أتَيْنا رسولَ اللهِ ﷺ، فقُلْنا: يا رسولَ اللهِ! هؤلاءِ بنو هاشِمٍ لا نُنْكِرُ فَضْلَهم للمَوْضِعِ الذي وضَعَكَ اللهُ به منهم، فما بالُ إخوانِنا بني المُطَّلِبِ أعطَيْتَهم وترَكْتَنا وقرابَتُنا واحِدَةٌ؟ فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أنا وبنو المُطَّلِبِ لا نَفْتَرِقُ في جاهِلِيَّةٍ ولا إِسْلامٍ، وإنما نحن وهُمْ شيءٌ واحِدٌ»، وشبَّكَ بين أصابِعِه[٣].

ـ وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ في «الزُّهْدِ»: عن أبي ذَرٍّ قالَ: قالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «يا أبا ذَرٍّ! كيف أنتَ إذا كُنتَ في حُثالةٍ؟»، وشبَّكَ بين أصابِعِه، قلتُ: يا رسولَ اللهِ،

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٥٨٦٨)، وابن حيويه في «الخامس من مشيخته» (١٣)، وابن شاهين في «جزء من حديثه» (٤٢) بإسنادٍ فيه بكر بن سليم الصواف، قال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن عدي: يحدث عن أبي حازم بما لا يوافقه عليه أحد، ووثقه ابن حبان.

(٢) الحديث في الجزء غير المطبوع من «المعجم الكبير» للطبراني. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٧٥): فيه من لم أعرفه، وزياد بن عبد الله البكائي وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة.

(٣) رواه الشافعي في «مسنده ـ سنجر» (١٧٥٣)، وأحمد في «مسنده» (١٦٧٤١)، وأبو داود (٢٩٨٠) واللفظ له، والنسائي (٤١٣٧) وغيرهم.

ما تأمُرُني؟ قالَ: «اصبِرْ، اصبِرْ، اصْبِرْ، خالِقوا النَّاسَ بأخلاقِهم، وخالِفوهم في أعمالِهم»[١].

ـ وأخرَجَ التِّرمِذيُّ: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا دُفِنَ العَبْدُ الكافِرُ؛ يقولُ له القَبْرُ: لا مرحبًا ولا أهلًا، ثمَّ يَلْتَئِمُ عليه حتى تَلْتَقِيَ أضلاعُه»، وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ بأصابعِ يدَيْهِ، فشبَّكَها[٢].

ـ وأخرَجَ مُسلِمٌ، وأبو داودَ: عن جابرٍ في حديثِ الحَجِّ، قالَ: قامَ سُراقةُ بنُ جُعْشُمٍ، فقالَ: يا رسولَ اللهِ! ألِعامِنا هذا أم لأبدٍ؟ فشبَّكَ رسولُ اللهِ ﷺ أصابِعَه في الأُخْرى، وقالَ: «دخلَتِ العُمْرَةُ في الحَجِّ» مرَّتَينِ[٣].

ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: قالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «أيُّ المُؤمِنينَ أَعْلَمُ؟»، قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلَمُ، قالَ: «إذا اختلَفوا ـ وشبَّكَ بين أصابِعِه ـ أبصَرُهم بالحَقِّ، وإنْ كانَ في عمَلِه تَقْصِيرٌ، وإنْ كانَ يَزْحَفُ زَحْفًا»[٤].

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٧٠)، والحاكم في «المستدرك» (٥٤٦٤) ـ ومن طريقه البيهقي في «الزهد» (١٩٢) ـ واللفظ له. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٢): فيه يزيد بن ربيعة الرحبي، وهو متروك.

(٢) رواه بطوله الترمذي (٢٤٦٠)، وفيه قوله: «فيلتئم عليه حتى تلتقي عليه وتختلف أضلاعه»، قال رسول الله ﷺ بأصابعه، فأدخل بعضها في جوف بعض. وقال الترمذي: حسن غريب. وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي، وهو واهٍ، وعطية العوفي، ضعيف. وانظر: «الترغيب والترهيب» للمنذري (٤/ ١١٩).

(٣) رواه بطوله مسلم (١٢١٨)، وأبو داود (١٩٠٥).

(٤) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٧)، والحسن بن رشيق في «جزئه» (٩٢) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٩٧) ـ، وابن شاهين في «مذاهب أهل السنة» (٣٨)، وابن بشران في «أماليه» (٧٧٤). =

ذِكْرُ الحديثِ المُسَلْسَلِ بالتَّشْبِيكِ:

ـ أخبرَني شيخُنا الإمامُ تقيُّ الدِّينِ الشُّمُنِّيُّ بقراءَتي عليه،

والجلالُ أبو المعالي القُمَّصِيُّ،

وأبو العَبَّاسِ أحمدُ بنُ الجمالِ عبدِ اللهِ بنِ عليٍّ الكِنانيُّ سماعًا عليهما بالقاهرةِ،

وناصِرُ الدِّينِ أبو الفَرَجِ بنُ الإمامِ زينِ الدِّينِ أبي بكرٍ المَراغيُّ بقراءَتي عليه بمكَّةَ المُشَرَّفَةِ،

والحافِظُ تقيُّ الدِّينِ أبو الفَضْلِ ابنُ فَهْدٍ الهاشميُّ سماعًا عليه بمِنًى، وشبَّكَ كلٌّ منهم بيدي.

ـ قالَ الأوَّلُ والثَّاني والثَّالثُ: أخبرَنا الجَمالُ عبدُ اللهِ بنُ عليٍّ الحَنْبَلِيُّ، وشبَّكَ بيدِ كلٍّ منَّا.

قالَ: أخبرَنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمدَ العُرْضِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ وقالَ الرَّابعُ: أخبرَنا الشَّيخُ شمسُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ الجَزَرِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

قالَ: أخبرَنا أبو حَفْصٍ عُمَرُ بنُ حسنٍ المِزِّيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ قالَ هو والعُرْضِيُّ: أخبرَنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ أحمدَ ابنُ البُخاريِّ، وشبَّكَ بيَدَيْ كلٍّ منا.

ـ أخبرَنا عمرُ بنُ سعيدٍ الحَلَبِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

= ورواه من غير ذكر التشبيك بتمامه: ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢١)، والمروزي في «السنة» (٥٤)، والطبراني في «الكبير» (١٠٥٣١)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٢٢) وغيرهم. وفي إسناده عقيل الجعدي، منكر الحديث.

ـ أخبَرَنا أبو الفَرَجِ يحيى بنُ محمودٍ الثَّقَفِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا الحافِظُ إسماعيلُ بنُ محمَّدٍ التَّيْمِيُّ، وشبَّكَ بيدي[1].

ـ أخبَرَنا الإمامُ أبو محمَّدٍ الحسنُ بنُ أحمدَ السَّمَرْقَنْدِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا أبو العبَّاسِ جعفرُ بنُ محمَّدٍ المُسْتَغْفِرِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عبدِ العَزيزِ المَكِّيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا أبو الحُسَيْنِ محمَّدُ بنُ طالِبٍ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا أبو عُمرَ عبدُ العَزيزِ بنُ الحسنِ بنِ بكرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الشَّرودِ الصَّنْعانِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ قالَ: شبَّكَ بيدي أبي[2].

(ح): وقالَ الخامسُ: أخبَرَنا القاضي جمالُ الدِّينِ ابنُ ظَهِيرةَ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا البهاءُ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدٍ المَكِّيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا الرَّضِيُّ الطَّبَرِيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا أبو الحسنِ ابنُ بنتِ الجُمَّيْزِيّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا الشَّرَفُ ابنُ أبي عَصْرونَ، وشبَّكَ بيدي.

ـ أخبَرَنا القاضي أبو عبدِ اللهِ بنُ نصرٍ، وشبَّكَ بيدي.

---

(١) انظر: «مسلسلات إسماعيل بن محمد التيمي قوام السنة» (ص: ٦).

(٢) كذا في النسخ، بأن التسلسل من طريق أبي عمر بن عبد العزيز بن الحسن بن بكر بن عبد الله، عن أبيه الحسن، وهي رواية ابن منده وغيره، إلا أن فيه سقطًا واحدًا، فقد رواه عبد العزيز، عن أبيه الحسن، عن جده بكر. ورواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٣) وغيره من طريق أبي عمر عبد العزيز ـ بن عمر ـ بن الحسن بن بكر، عن أبيه عمر، عن أبيه الحسن. وانظر: «مسلسلات قوام السنة» (ص: ٦)، و«الجواهر المكللة» للسخاوي (ص: ٢٩٤)، و«النكت الأثرية» لابن ناصر الدين (ص: ٤٨٥ ـ ٤٨٦).

ـ حدَّثَنا أبو بكرٍ الطُّرَيْثِيثِيُّ، وشبَّكَ بيدي[١].

ـ حدَّثَنا عليُّ بنُ أبي نصرٍ[٢]، وشبَّكَ بيدي.

ـ حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ هاشمٍ، وشبَّكَ بيدي.

ـ حدَّثَنا عبيدُ بنُ إبراهيمَ الصَّنْعانيُّ، وشبَّكَ بيدي.

ـ حدَّثَنا بكرُ بنُ الشَّرودِ، وشبَّكَ بيدي.

ـ وقالَ: شبَّكَ بيدي ابنُ أبي يحيى.

ـ وقالَ ابنُ أبي يحيى: شبَّكَ بيدي صَفْوانُ بنُ سُلَيْمٍ.

ـ وقالَ صَفْوانُ: شبَّكَ بيدي أيوبُ بنُ [خالدٍ][٣] الأنصاريُّ.

ـ وقالَ أيُّوبُ: شبَّكَ بيدي عبدُ اللهِ بنُ رافعٍ.

ـ وقالَ عبدُ اللهِ بنُ رافعٍ: شبَّكَ بيدي أبو هُريرةَ.

ـ وقالَ أبو هُريرةَ: شبَّكَ بيدي أبو القاسِمِ ﷺ، وقالَ: «خلَقَ اللهُ الأرضَ[٤] يومَ السَّبْتِ، والجِبالَ يومَ الأحدِ، والشَّجَرَ يومَ الإثنَينِ، والمكروهَ يومَ الثُّلاثاءِ، والنُّورَ يومَ الأربعاءِ، والدَّوابَّ يومَ الخميسِ، وآدمَ يومَ الجُمُعةِ»[٥].

* * *

(١) «مسلسلات الطريثيثي» (خ: الظاهرية، برقم: «١٠ مجموع»، و: ١٢٥).

(٢) كذا في النسخ، والذي في «مسلسلات الطريثيثي» و«النكت الأثرية» لابن ناصر الدين: أبو الحسن علي بن محمد بن أبي زرعة. وقد كتب فوق (زرعة) في مخطوطة الطريثيثي: «نصر».

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «مالك»، والمثبت هو الصواب.

(٤) عند مسلم: «التربة».

(٥) الحديث رواه بلا تسلسلٍ: مسلم (٢٧٨٩) وغيره.

قال ابن ناصر الدين الدمشقي في «النكت الأثرية» المطبوع ضمن مجموع رسائله (ص: ٤٨٧):=

[٣٨٢] مسألةٌ

مـاذا يقـولُ إمـامُ الـعَـصْـرِ مُـجْـتَـهِدٌ قد فـاقَ سـالِفَه فـي العُجْـمِ والعَـرَبِ
فيما رُوِي عــن رسـولِ اللهِ سـيِّـدِنــا فـي يومِ بـدرٍ عَقِيـبَ النَّصْـرِ والنَّصَبِ
بأنَّـه قـالَ لِلـكُــفَّــارِ حيــن رُمُـوا ضِمْـنَ القَلِيـبِ قَضَـوا للنَّـارِ واللَّهَبِ
(أهـلَ القَلِيـبِ وجَدْنـا وَعْـدَ خالِقِنـا حَقًّـا وفُزْنـا بنَيْـلِ القَصْـدِ والأَرَبِ
فهـل وجدتُـمْ حَقِيقًـا وعـدَ ربِّكُـمُ؟) وبعـضُ أصحابِـه قـد مـالَ لِلعَجَـبِ
وقالَ: (كلَّمْتَ ـ خيرَ الخَلْقِ مِن مُضَرٍ ـ مَوْتَى خلَوا عن سماعِ الصِّدْقِ والكَذِبِ)
وأنَّ أحمدَ خيـرَ الـخَـلْـقِ قـالَ له: (مِنْكُمْ لَأَسْمَعُ) في بعضٍ مِن الكُتُبِ[١]

= أصل الحديث من غير تسلسل مخرج في «الصحيح»، وأما الطريق المسلسلة بالتشبيك، فإنها من رواية فيها جهالة عن بكر بن الشرود، عن إبراهيم بن أبي يحيى، وهذه طريق واهية جدًّا، فعبد العزيز وأبوه وجده كلهم ضعفاء فيما ذكره الدارقطني، وابن أبي يحيى مشهور ضعفه.

وقال السخاوي في «الجواهر المكللة» (ص: ٢٩٥) بعد أن أورد طرقه: وبالجملة، فمدار تسلسله على ابن أبي يحيى، وهو ضعيف، والمتن بدون تسلسلٍ صحيحٌ.

انظر أيضًا: «جياد المسلسلات» للسيوطي (ص: ١٢٣)، وقد اكتفى بإسناد شيخه تقي الدين الشمني.

(١) روى مسلم (٢٨٧٤) من حديث أنس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ ترك قتلى بدرٍ ثلاثًا، ثم أتاهم، فقام عليهم فناداهم، فقال: «يا أبا جهل بن هشام، يا أمية بن خلف، يا عتبة بن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة، أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقًّا؟، فإني قد وجدتُ ما وعدني ربي حقًّا»، فسمع عمر قول النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، كيف يسمعوا، وأنى يجيبوا وقد جيَّفوا؟ قال: «والذي نفسي بيده، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا»، ثم أمر بهم، فسحبوا، فألقوا في قليب بدرٍ.

ورواه البخاري بأخصر منه (١٣٧٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

وإنْ تقولوا رُوِي في قَوْلِ خالِقِنا ... في مُحْكَمِ الذِّكْرِ للمَبْعوثِ خيرِ نَبِي
(لا يَسْمَعُ المَيْتُ)(١) ماذا القولُ فيه وهل ... مُعارِضٌ للذي قُلْناهُ في الرُّتَبِ؟
لا زِلْتَ تُرْشِدُ عَبْدًا ضلَّ في حلَكٍ ... بواضِحِ الفَرْقِ خالِي الشَّكِّ والرِّيَبِ
ونِلْتَ أعلى مقامٍ في النَّعِيمِ غدًا ... مُهَنَّئًا بسُرورٍ غيرِ مُقْتَضَبِ

الجوابُ

الحمدُ للهِ حَمْدًا دائِمَ الحِقَبِ ... ثمَّ الصَّلاةُ على المبعوثِ خيرِ نَبي
سماعُ موتى كلامَ الخَلْقِ مُعْتَقَدٌ ... جاءَتْ به عندنا الآثارُ في الكُتُبِ
وآيةُ النَّفْيِ معناها سماعَ هدًى ... لا يَقْبَلون ولا يُصْغُوا إلى أدَبِ

* * *

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠].

شَدُّ ٱلْأَثْوَابِ فِي سَدِّ ٱلْأَبْوَابِ

دار اللباب

[٣٨٣]

شَدُّ الأثوابِ في سَدِّ الأبوابِ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عِبادِه الذين اصطفى.

روى البُخاريُّ، ومُسلِمٌ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وغيرُهم: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه قالَ: خطَبَ رسولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ، وقالَ: «إنَّ اللهَ خيَّرَ عَبْدًا بين الدُّنيا وبين ما عنده، فاختارَ ذلك العبدُ ما عندَ اللهِ»، فبكى أبو بكرٍ، فعَجِبْنا لِبُكائِه: أنْ يُخْبِرَ رسولُ اللهِ ﷺ عن عبدٍ خُيِّرَ، فكانَ رسولُ اللهِ ﷺ هو المُخَيَّرَ، وكانَ أبو بكرٍ أعلَمَنا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ مِن أَمَنِّ النَّاسِ عليَّ في صُحْبَتِه ومالِه أبا بكرٍ، ولو كنتُ مُتَّخِذًا خليلًا غيرَ ربِّي؛ لَاتَّخَذْتُ أبا بكرٍ، ولكنْ أُخُوَّةُ الإسلامِ ومَوَدَّتُه، لا يَبْقَيَنَّ في المسجدِ بابٌ إلَّا سُدَّ، إلَّا بابَ أبي بكرٍ»[1].

وفي لَفْظٍ: «لا يَبْقَيَنَّ في المسجدِ خَوْخَةٌ[2]........................

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١١١٣٤)، والبخاري (٣٦٥٤) واللفظ له، ومسلم (٢٣٨٢)، والترمذي (٣٦٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٩٤) وغيرهم.

(٢) الخَوْخَة: باب صغير كالنافذة الكبيرة، وتكون بين بيتين يُنصب عليها باب. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: خوخ).

إِلَّا سُدَّتْ، إِلَّا خَوْخَةَ أبي بكرٍ». أخرَجَه ابنُ عساكِرَ(١).

وفي لَفْظٍ: ثمَّ هبَطَ عن المِنْبَرِ، فما رُئِيَ عليه حتى السَّاعةِ. أخرَجَه أحمدُ، والدَّارِمِيُّ(٢).

هذا حديثٌ مُتواتِرٌ؛ كما سأُشِيرُ إلى طُرُقِه.

قالَ النَّوويُّ في «شرحِ مُسلمٍ»: فيه خَصِيصةٌ لأبي بكرٍ رضي الله عنه(٣).

وقالَ ابنُ شاهِينَ في «السُّنَّةِ»: تفرَّدَ أبو بكرٍ رضي الله عنه بهذه الفَضِيلةِ(٤).

ولِلأمرِ بسَدِّ الأبوابِ في المسجِدِ النَّبَوِيِّ طُرُقٌ كثيرةٌ تبلُغُ درجةَ التَّواتُرِ(٥):

ـ فأخرَجَ البُخاريُّ، والنَّسائيُّ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: خرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ في مرَضِه الذي ماتَ فيه عاصِبًا رأسَه في خِرْقَةٍ، فقعَدَ على المِنْبَرِ، فحَمِدَ اللهَ، وأثنى عليه، وقالَ: «إنَّه ليس أحدٌ أمَنَّ عليَّ في نَفْسِه ومالِه مِن أبي بكرٍ، ولو كنتُ مُتَّخِذًا مِن النَّاسِ خليلًا؛ لاتَّخَذْتُ أبا بكرٍ خليلًا، ولكنْ خُلَّةُ الإسلامِ أفضلُ، سُدُّوا عنِّي كلَّ خَوْخَةٍ في هذا المسجِدِ، غيرَ خَوْخَةِ أبي بكرٍ»(٦).

---

(١) رواه بهذا اللفظ البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٢٤٦) وغيرهم.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١١٨٦٣)، والدارمي في «سننه» (٧٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٥٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٥٩٣) وغيرهم.

(٣) انظر: «شرح النووي على مسلم» (١٥/ ١٥١).

(٤) انظر: «شرح مذاهب أهل السنة» لابن شاهين (ص: ١٨٧).

(٥) انظر: «قطف الأزهار المتناثرة» للسيوطي (ص: ٢٧٥)، و«نظم المتناثر» لمحمد بن جعفر الكتاني (ص: ١٩١).

(٦) رواه البخاري (٤٦٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٨٤) وغيرهما.

ـ وأخرَجَ ابنُ سعدٍ مِن طريقِ الزُّهْرِيِّ، أخبرَني أيُّوبُ بنُ بَشِيرٍ الأنصاريُّ، عن بعضِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خرَجَ، فاسْتَوى على المِنْبَرِ، فتشهَّدَ، فلمَّا قضى تشهُّدَه[1]؛ قالَ: «إنَّ عبدًا مِن عبادِ اللهِ خُيِّرَ بين الدُّنيا وبين ما عند ربِّه، فاختارَ ما عند رَبِّه»، ففَطِنَ لها أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ أوَّلَ النَّاسِ، فعَرَفَ أنَّما يُريدُ النَّبيُّ ﷺ نَفْسَه، فبكى أبو بكرٍ، فقالَ له رسولُ اللهِ ﷺ: «على رِسْلِكَ يا أبا بكرٍ، سُدُّوا هذه الأبوابَ الشَّوارِعَ في المسجدِ، إلَّا بابَ أبي بكرٍ، فإنِّي لا أعلمُ امرءًا أفضلَ عندي يدًا في الصَّحابةِ مِن أبي بكرٍ»[2].

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ بسندٍ حسنٍ[3]: عن مُعاويةَ بنِ أبي سُفْيانَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «صُبُّوا عليَّ مِن سَبْعِ قِرَبٍ مِن آبارٍ شتَّى حتى أخرُجَ إلى النَّاسِ، فأَعْهَدَ إليهم»، فخرَجَ عاصِبًا رأسَه حتى صعِدَ المِنْبَرَ، فحَمِدَ اللهَ، وأثنى عليه، ثمَّ قالَ: «إنَّ عبدًا مِن عِبادِ اللهِ خُيِّرَ بين الدُّنيا وبين ما عندَ اللهِ، فاختارَ ما عند اللهِ»، فلم يَفْهَمْها[4] إلَّا أبو بكرٍ، فبكى، فقالَ: نَفْدِيكَ بآبائِنا وأُمَّهاتِنا وأبنائِنا، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «على رِسْلِكَ، أفضلُ النَّاسِ عندي في الصُّحْبَةِ وذاتِ اليدِ ابنُ أبي قُحافةَ، انظُروا هذه الأبوابَ الشَّوارِعَ في المسجدِ، فسُدُّوها، إلَّا ما كانَ مِن بابِ أبي بكرٍ، فإنِّي رأيتُ عليه نُورًا»[5].

---

(١) كذا في النسخ، والذي في «الطبقات الكبرى»: «مضى تشهُّدُه».

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٢٨).

(٣) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٤٢).

(٤) في «المعجم الأوسط»: «يُلَقَّنْها».

(٥) رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٠١٧) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٦/ ١٠٥) ـ عن هشام بن عمار، ثنا سعيد بن يحيى اللخمي، ثنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أيوب بن =

ـ وأخرَجَ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في «زوائدِ المُسْندِ» **بسندٍ رجالُه ثقاتٌ**: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أبو بكرٍ صاحبي ومُؤْنسي في الغارِ، سُدُّوا كلَّ خَوْخَةٍ في المسجدِ غيرَ خَوْخَةِ أبي بكرٍ»(١).

ـ وأخرَجَ أبو يعلى **بسَنَدٍ رجالُه ثِقاتٌ**(٢): عن بعضِ الصَّحابةِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ في مرَضِ موتِه: «انظُروا هذه الأبوابَ اللَّاصِقَةَ في المسجِدِ، فسُدُّوها، إلَّا ما كانَ مِن بيتِ أبي بكرٍ، فإنِّي لا أعلمُ أحدًا كانَ أفضلَ عندي في الصُّحْبَةِ منه»(٣).

ـ وأخرَجَ البَزَّارُ **بسندٍ حسنٍ**(٤): عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «سُدُّوا عنِّي كلَّ بابٍ، إلَّا بابَ أبي بكرٍ»(٥).

= بشير، قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان.

وتعقبه ابن عساكر بقوله: وهذا القول من الطبراني شنيع، ووهمه فيه عند أهل العلم فظيع، فإن معاوية لم يرو هذا الحديث، وإنما رواه الزهري عن أيوب بن [بشير بن] النعمان أحد بني معاوية مرسلًا، فظن (أحد بني معاوية): (حدثني معاوية)، فغيَّر (حدثني) بـ(سمعتُ)، ونسب معاوية إلى أبي سفيان. انظر أيضًا: «الإصابة» لابن حجر (١/ ٣٢٨).

(١) رواه القطيعي في «جزء الألف دينار» (٢٩٤) وهو من زياداته على «فضائل الصحابة» لأحمد (٦٠٣)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٠٣)، وابن بشران في «أماليه ـ الجزء الثاني» (١٣٦٦)، وعزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٤٢)، وابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ١٠) إلى عبد الله بن أحمد وقالا: رجاله ثقات.

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٤٣).

(٣) رواه بتمامه أبو يعلى في «مسنده» (٤٥٧٩).

(٤) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ٤٣).

(٥) رواه البزار في «مسنده» (٦٥٥٧).

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: عن عائشةَ قالَتْ: أمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بسَدِّ الأبوابِ التي في المسجدِ، إلَّا بابَ أبي بكرٍ[١].

ـ وأخرَجَ الدَّارِميُّ في «مُسْنَدِه»: عن عائشةَ قالتْ: قالَ النَّبيُّ ﷺ في مرَضِه: «صُبُّوا عليَّ سَبْعَ قِرَبٍ مِن سبعِ آبارٍ شتّى؛ حتى أخرُجَ إلى النَّاسِ، فأعهَدَ إليهم»، فصبَبْنا عليه، فخرَجَ، فصعِدَ المِنبَرَ، فحمِدَ اللهَ، وأثنى عليه، ثمَّ قالَ: «ألا إنَّ عبدًا مِن عِبادِ اللهِ قد خُيِّرَ بين الدُّنيا وبين ما عند اللهِ، فاختارَ ما عند اللهِ»، فبكى أبو بكرٍ، فقالَ: «على رِسْلِكَ، سُدُّوا هذه الأبوابَ الشَّوارِعَ إلى المسجدِ، إلَّا بابَ أبي بكرٍ، فإنِّي لا أَعْلَمُ امرءًا أفضلَ عندي يدًا في الصُّحْبةِ مِن أبي بكرٍ»[٢].

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ بسندٍ رجالُه رجالُ الصَّحيحِ: عن ابنِ عُمرَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «لا تُؤْذُوني في صاحِبي، ولولا أنَّ اللهَ سمَّاهُ صاحِبًا؛ لَاتَّخَذْتُهُ خليلًا، ألا فسُدُّوا كلَّ خَوْخَةٍ، إلَّا خَوْخَةَ ابنِ أبي قُحافةَ»[٣].

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (١٤٧٤) من طريق معلى بن عبد الرحمن، عن عبد الحميد بن جعفر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٤٣): فيه معلى بن عبد الرحمن، وهو وضاع.

ورواه الترمذي (٣٦٧٨) من طريق محمد بن حميد، ثنا إبراهيم بن المختار، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، به. وقال: هذا حديث غريب.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٤٦٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٥٧) من طريق أبي معمر القطيعي، ثنا أبو سفيان المعمري، عن معمر، عن الزهري، به.

(٢) رواه الدارمي في «مسنده» (٨٢). قال العراقي في «المغني» (١/ ١٨٥٠): فيه إبراهيم بن المختار، مختلف فيه، عن محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد رواه بالعنعنة.

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (١٣٣٨٣)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٤٥٦). قال الهيثمي في =

ـ وأخرَجَ ابنُ سعدٍ في «الطَّبقاتِ»، وابنُ عَديٍّ في «الكامِلِ»: عن يحيى بنِ سعيدٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ عليَّ مَنًّا في الصُّحْبَةِ وذاتِ يدِه أبو بكرٍ، فأَغْلِقوا هذه الأبوابَ الشَّارِعَةَ كلَّها في المسجِدِ، إلَّا بابَ أبي بكرٍ»، فقالَ ناسٌ: أغلَقَ أبوابَنا، وترَكَ بابَ خَليلِه، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قد بلَغَني الذي قُلْتُم في بابِ أبي بكرٍ، وإنِّي أرى على بابِ أبي بكرٍ نُورًا، وأرى على أبوابِكم ظُلْمَةً». مُرسَلٌ.

وقد أخرَجَه أبو طاهرٍ المُخَلِّصُ في «فوائِدِه»، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامِلِ»، وابنُ عساكِرَ في «تاريخِه» موصولًا مِن طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ، عن أنسٍ، به. وزادَ: فكانَتِ الآخرةُ أعظَمَ عليهم مِن الأُولى.

قالَ ابنُ عَدِيٍّ: لا أَعْلَمُ وصَلَه عن اللَّيْثِ غيرُ عبدِ اللهِ بنِ صالحٍ، ورواهُ غيرُه عن اللَّيْثِ، عن يحيى بنِ سعيدٍ بدُونِ ذِكْرِ أنسٍ[١].

= «مجمع الزوائد» (٩/ ٤٤): رجاله رجال الصحيح. قلت: في إسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري، متروك الحديث، كما قال أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن حجر وغيرهم.

(١) الحديث رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٢٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٣٣) ـ من غير قوله: «فكانت الآخرة...» ـ من طريق قتيبة بن سعيد البلخي، أخبرنا ليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد مرسلًا، دون ذكر اعتراض الناس على النبي ﷺ وإجابته لهم.

ثم روياه من طريق قتيبة، عن الليث، قال معاوية بن صالح: فقال ناس. وذكر تتمة الحديث.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٤٣)، وأبو طاهر في «المخلصيات» (٧٠٦)، والخطيب في «الفصل للوصل» (٨٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٦٧) من طريق عبد الله بن صالح، ثنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا بتمامه. قال ابن الجوزي: قال أبو بكر الخطيب: هذا وهم؛ لأن الليث كان يروي صدر هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن رسول الله ﷺ منقطعًا، وكان يروي من قوله: «سدوا الأبواب كلها» إلى آخره عن معاوية بن صالح =

ـ وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»: عن أبي الأَحْوَصِ حكيمِ بنِ عُمَيْرٍ العَنسِيِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ عندما أمَرَ به مِن سَدِّ تلك الأبوابِ إلَّا بابَ أبي بكرٍ، وقالَ: «ليس منها بابٌ إلَّا وعليه ظُلْمَةٌ، إلَّا ما كانَ مِن بابِ أبي بكرٍ، فإنَّ عليه نُورًا»(١).

ـ وأخرَجَ ابنُ سعدٍ: عن أبي الحُوَيْرِثِ قالَ: لَمَّا أمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بالأبوابِ لِتُسَدَّ إلَّا بابَ أبي بكرٍ؛ قالَ عمرُ: يا رسولَ اللهِ! دَعْني أَفْتَحُ كُوَّةً أنظُرُ إليكَ حين تخرُجُ إلى الصَّلاةِ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لا»(٢).

ـ وأخرَجَ ابنُ سعدٍ: عن أبي البَدَّاحِ بنِ عاصمِ بنِ عَدِيٍّ قالَ: قالَ العَبَّاسُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ: يا رسولَ اللهِ، ما بالُكَ فتَحْتَ أبوابَ رِجالٍ في المسجدِ، وما بالُكَ سدَدْتَ أبوابَ رِجالٍ في المسجدِ؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يا عبَّاسُ! ما فتَحْتُ عن أمري، ولا سدَدْتُ عن أمري»(٣).

* فَصْلٌ:

ـ وأخرَجَ أحمدُ، والنَّسائيُّ، والحاكِمُ في «المُسْتَدْرَكِ» وصحَّحَه: عن زيدِ بنِ أَرْقَمَ قالَ: كانَ لِنَفَرٍ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ أبوابٌ شارِعَةٌ في المسجدِ، فقالَ

= منقطعًا، وكان أيضًا يرسل الحديثين. قلت (ابن الجوزي): عبد الله بن صالح هو كاتب الليث، وهو الذي قد خلط الكل، وهو مجروح، وكذلك معاوية بن صالح مجروح.

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠/ ٢٥٧)، وأبو الأحوص تابعي صدوق، وفي إسناده أبو بكر الغساني، ضعيف.

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٢٨) من طريق محمد بن عمر الواقدي، وهو ضعيف. وأبو الحويرث هو عبد الرحمن بن معاوية المدني، أحد التابعين.

(٣) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٢٨)، وفيه محمد بن عمر الواقدي، ضعيف.

يومًا: «سُدُّوا هذه الأبوابَ إلَّا بابَ عَلِيٍّ»، فتكلَّمَ أُناسٌ في ذلك، فقامَ رسولُ اللهِ ﷺ، فحمِدَ اللهَ، وأثنى عليه، وقالَ: «أمَّا بعدُ، فإنِّي أَمَرْتُ بسَدِّ هذه الأبوابِ غيرَ بابِ عليٍّ، فقالَ فيه قائِلُكم، وإنِّي واللهِ ما سدَدْتُ شيئًا ولا فتَحْتُه، ولكنِّي أُمِرْتُ بشيءٍ، فاتَّبَعْتُه»[1].

ـ وأخرَجَ أحمدُ، والنَّسائيُّ، وأبو يَعْلى، والبَزَّارُ، والطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ» بسنَدٍ حسنٍ[2]: عن سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ قالَ: أمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بسَدِّ الأبوابِ الشَّارِعَةِ في المسجِدِ، وتَرْكِ بابِ عليٍّ، فقالوا: يا رسولَ اللهِ! سدَدْتَ أبوابَنا كلَّها إلَّا بابَ عليٍّ؟ قالَ: «ما أنا سدَدْتُ أبوابَكم، ولكنَّ اللهَ سدَّها»[3].

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٩٢٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٣٦٩)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٨٥)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٥٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٤٦٣١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٦٥).

وقد اختلف العلماء في هذا الحديث، فقال العقيلي: روي من طريق أصلح من هذا، وفيها لين أيضًا.

وحسنه ابن الجزري في «مناقب الأسد الغالب» (ص: ٢٤). وأورده ابن الجوزي في الموضوعات وقال: فيه ميمون مولى عبد الرحمن بن سمرة، قال يحيى بن سعيد: هو لا شيء.

ورده ابن حجر في «القول المسدد» (ص: ١٦)، فقال: وأعله [ابن الجوزي] بميمون، فأخطأ في ذلك خطأ ظاهرًا، وميمون وثقه غير واحد، وتكلم بعضهم في حفظه، وقد صحح له الترمذي حديثًا غير هذا تفرد به عن زيد بن أرقم. وقال في «فتح الباري» (٧/ ١٤): رجاله ثقات.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١١٤): فيه ميمون أبو عبد الله، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٢) انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٩/ ١١٤).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١٥١١) من غير قوله: «فقالوا: يا رسول الله...»، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٨٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨٣٧١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٦٣) =

ـ وأخرَجَ أحمدُ، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسائيُّ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: أَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بأبوابِ المسجِدِ، فَسُدَّتْ، إلَّا بابَ عليٍّ[1].

= من طريق عبد الله بن شريك، عن عبد الله بن الرقيم الكناني، عن سعد. قال النسائي: عبد الله بن شريك، ليس بذلك، وعبد الله بن الرقيم لا أعرفه.

ورواه النسائي في «الكبرى» ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٦٣) ـ، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٠٦) من طريق عبد الله بن شريك، عن الحارث بن مالك، عن سعد. قال النسائي: الحارث بن مالك، لا أعرفه.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٧٠٣) من طريق مسلم بن كيسان الضبي، عن خيثمة، عن سعد مختصرًا. ومسلم الضبي، ضعفوه.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٣٩٣٠) من طريق سويد بن سعيد، قال: نا معاوية بن ميسرة بن شريح، قال: نا الحكم بن عتيبة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه. وسويد بن سعيد، صدوق، لكنه عمي فتلقن، ومعاوية بن ميسرة، أورده ابن حبان في «الثقات».

والحديث مال إلى تقويته ـ بمجموع الطرق ـ ابنُ حجر في «القول المسدد» (ص: ١٨) وأطال النَّفَس فيه، فليُراجع.

(١) رواه الترمذي (٣٧٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (٨٣٧٣) واللفظ له، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٥٥٥) من طريق شعبة، عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ورواه أحمد في «مسنده» (٣٠٦١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٣٥٥)، والطبراني في «الكبير» (١٢٥٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤٦٥٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٦٤) من طريق أبي عوانة، حدثنا أبو بلج، حدثنا عمرو بن ميمون، عنه. قال العقيلي: لا يصح عن أبي عوانة. وقال ابن الجوزي: أبو بلج واسمه يحيى بن سليم، قال أحمد: روى أبو بلج حديثًا منكرًا: «سدوا الأبواب»، وقال ابن حبان: كان أبو بلج يخطئ. والحديث أورده أيضًا الذهبي في «الميزان» (٤/ ٣٨٤) من جملة مناكيره، وحكم عليه بالوضع ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/ ٣٥)، ومع ذلك قال فيه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ١٥): رجاله ثقات. وقال الهيثمي في «مجمع =

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن ابنِ عبَّاسٍ نحوَه، وزادَ: فقالَ النَّاسُ في ذلك، فبلَغَ النَّبيَّ ﷺ، فقالَ: «إنَّما أنا عبدٌ مأمورٌ، ما أُمِرْتُ به فعَلْتُ، ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠]»(١).

ـ وأخرَجَ البَزَّارُ: عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ قالَ: أرسلَ رسولُ اللهِ ﷺ إلى أبي بكرٍ أنْ سُدَّ بابَكَ، قالَ: سَمْعٌ وطاعةٌ، فسَدَّ بابَه، ثمَّ أرسَلَ إلى عُمرَ، ثمَّ أرسَلَ إلى العَبَّاسِ بمِثْلِ ذلك، ثمَّ قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ما أنا سدَدْتُ أبوابَكم وفتَحْتُ بابَ عليٍّ، ولكنَّ اللهَ فتَحَ بابَ عليٍّ وسدَّ أبوابَكم»(٢).

ـ وأخرَجَ البَزَّارُ: عن عليٍّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «انطَلِقْ فمُرْهم، فلْيَسُدُّوا أبوابَهم»، فانطَلَقْتُ، فقلتُ لهم، ففعَلوا إلَّا حمزةَ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! قد فعَلوا إلَّا حمزةَ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قُلْ لِحمزةَ، فلْيُحَوِّلْ بابَه»، فقلتُ: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ يأمُرُكَ أنْ تُحَوِّلَ بابَكَ، فحَوَّلَه(٣).

ـ وأخرَجَ أحمدُ والنَّسائيُّ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: سَدَّ رسولُ اللهِ ﷺ أبوابَ المسجِدِ غيرَ بابِ عليٍّ، وكانَ يدخُلُ المسجدَ وهو جُنُبٌ، وهو طَريقُه ليس له طريقٌ غيرُه(٤).

= الزوائد» (٩/ ١٢٠): رجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة، وفيه لين.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٧٢٢). وفي إسناده حسين الأشقر، وكثير النواء، كلاهما ضعيفٌ.

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٥٠٦)، والطبراني في «الأوسط» (٥٠٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١١٥): في إسناده من لم أعرفه.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٧٥٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١١٥): فيه ضعفاء قد وثقوا.

(٤) رواه أحمد في «مسنده» (٣٠٦١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٣٥٥) من طريق عمرو بن =

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن جابرِ بنِ سَمُرَةَ قالَ: أمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بسَدِّ الأبوابِ كلِّها غيرَ بابِ عليٍّ، فقالَ العَبَّاسُ: يا رسولَ اللهِ! قَدْرَ ما أدخُلُ أنا وَحْدي وأخرُجُ، قالَ: «ما أُمِرْتُ بشيءٍ مِن ذلك»، فسدَّها كلَّها غيرَ بابِ عليٍّ[1].

ـ وأخرَجَ النَّسائيُّ بسندٍ صحيحٍ: عن ابنِ عُمَرَ: أنَّه سُئِلَ عن عليٍّ، فقالَ: انظُرْ إلى منزِلِه مِن رسولِ اللهِ ﷺ، فإنَّه سدَّ أبوابَنا في المسجدِ، وأقرَّ بابَه[2].

ـ وأخرَجَ أحمدُ مِن وجهٍ آخرَ: عن ابنِ عُمرَ قالَ: أُعْطِيَ عليٌّ ثلاثَ خِصالٍ: زوَّجَه رسولُ اللهِ ﷺ بابنَتِه وولَدَتْ له، وسَدَّ الأبوابَ إلَّا بابَه في المسجدِ، وأعطاهُ الرَّايةَ يومَ خَيْبَرَ[3].

= ميمون، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقد تقدم تخريج الحديث مع الحكم عليه، فلينظر، فإنه من تتمة ألفاظه.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٢٠٣١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١١٥): فيه ناصح بن عبد الله، وهو متروك.

(٢) رواه معمر بن راشد في «جامعه» (٢٠٤٠٨) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن العلاء بن عراء: أنه سأل ابن عمر.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٨٤٣٧) من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، به بلفظ: وانظر إلى منزله من رسول الله ﷺ ليس في المسجد بيت غير بيته.

ورواه الطبراني في «الكبير ـ ج: ١٤، ١٣» من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، به، واللفظ له.

ورواه النسائي في «خصائص علي» (١٠٥) من طريق زهير، عن أبي إسحاق، به.

ورجالُ هذه الطرق جميعِها ثقاتٌ، قال ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ١٥): رجال النسائي رجال الصحيح، إلا العلاء، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٤٧٩٧). قال ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٤٦٣): رواته =

فهـذه أكثرُ مِن عشـرين حديثًـا في الأمرِ بسَـدِّ الأبـوابِ، وبقِيَتْ أحاديـثُ أُخَرُ تركتُها كراهـةَ الإطالةِ.

* فصلٌ:

قالَ العُلماءُ: لا مُعارضةَ بين الأحاديثِ المذكورةِ في الفَصْلِ الأوَّلِ مِن أنَّه سدَّ الأبوابَ إلَّا بابَ أبي بكرٍ، وبين المذكورةِ في الفَصْلِ الثَّاني مِن أنَّه سدَّ الأبوابَ إلَّا بابَ عليٍّ، فإنَّهما قصَّتانِ إحداهما غيرُ الأخرى، فقصَّةُ عليٍّ كانَتْ مُتقَدِّمَةً، وهي في سَدِّ الأبوابِ الشَّارعةِ، وقد كانَ أذِنَ لِعَلِيٍّ أنْ يمُرَّ في المسجدِ وهو جُنُبٌ، وقصَّةُ أبي بكرٍ مُتأَخِّرَةٌ في مَرَضِ الوفاةِ في سَدِّ طاقاتٍ كانوا يَسْتَقْرِبون الدُّخولَ منها، وهي الخوخُ. كذا جمَعَ القاضي إسماعيلُ المالكيُّ[١] في «أحكامِه»[٢]، والكَلَاباذِيُّ[٣] في «معانِيهِ»، والطَّحاويُّ في «مُشْكِلِه»[٤].

= ثقات، إلا أن هشام بن سعد قد ضعف من قبل حفظه، وأخرج له مسلم، فحديثه في رتبة الحسن، لا سيما مع ما له من الشواهد.

(١) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد الأزدي المالكي، الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الإسلام، قاضي بغداد، تفقه به مالكية العراق، كان عالمًا متقنًا فقيهًا، شرح المذهب واحتج له، وتقدم حتى صار علمًا، ونشر مذهب مالك بالعراق، صنف «المسند» و«معاني القرآن» وغيرهما، توفي سنة ٢٨٢هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/ ٣٣٩).

(٢) قال الخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٦٠٧): صنف «أحكام القرآن» في مئة وعشرين جزءًا. وقد نقل عنه ابن حجر في «فتح الباري» في مواضع كثيرة.

(٣) محمد بن إبراهيم بن يعقوب أبو بكر الكلاباذي البخاري، محدث من أهل بخارى، من مصنفاته: «بحر الفوائد» ويعرف بـ «معاني الأخبار»، و«التعرف لمذهب أهل التصوف» وغيرهما، توفي سنة ٣٨٠هـ. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٢٩٥).

(٤) انظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٩/ ١٧٨).

وعِبارةُ الكَلَاباذِيِّ: لا تعارُضَ بين قصَّةِ عليٍّ، وقصَّةِ أبي بكرٍ؛ لأنَّ بابَ أبي بكرٍ كانَ مِن جُمْلَةِ خَوْخاتٍ يُطَّلَعُ منها إلى المسجدِ، وأبوابُ البُيوتِ خارجةٌ مِن المسجدِ، فأمرَ رسولُ اللهِ ﷺ بسَدِّ تلك الخوخِ، فلم يَبْقَ يُطَّلَعُ منها إلى المسجدِ، وتُرِكَتْ خَوْخَةُ أبي بكرٍ فقط، وأمَّا بابُ عليٍّ؛ فكانَ داخِلَ المسجدِ يُخرَجُ منه ويُدخَلُ منه[١].

وقالَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ: قصَّةُ عليٍّ في سَدِّ الأبوابِ، وأمَّا سَدُّ الخوخِ؛ فالمرادُ به طاقاتٌ كانَتْ في المسجدِ يَسْتَقْرِبون الدُّخولَ منها، فأمَرَ النَّبيُّ ﷺ في مَرَضِ موتِه بسَدِّها، إلَّا خَوْخَةَ أبي بكرٍ، وفي ذلك إشارةٌ إلى استخلافِ أبي بكرٍ؛ لأنَّه يحتاجُ إلى المسجدِ كثيرًا دون غيرِه. انتهى[٢].

قلتُ: ويدُلُّ على تقدُّمِ قصَّةِ عليٍّ ذِكْرُ حمزةَ في قِصَّتِه، فإنَّ حمزةَ قُتِلَ يومَ أُحُدٍ.

*** فَصْلٌ:**

قد ثبَتَ بهذه الأحاديثِ الصَّحيحةِ بل المتواترةِ: أنَّه ﷺ مَنَعَ مِن فَتْحِ بابٍ شارِعٍ إلى مسجدٍ، ولم يأذَنْ في ذلك لأحدٍ، ولا لِعَمِّه العَبَّاسِ، ولا لأبي بكرٍ، إلَّا لِعَلِيٍّ؛ لِمَكانِ ابنةِ رسولِ اللهِ ﷺ منه، ومِن فَتْحِ خَوْخَةٍ صغيرةٍ، أو طاقةٍ، أو كُوَّةٍ، ولم يأذَنْ في ذلك لأحدٍ ولا لِعُمَرَ، إلَّا لأبي بكرٍ خاصَّةً؛ لِمَكانِ الخِلافةِ، ولكونِه أفضلَ النَّاسِ يدًا عنده؛ كما أشارَ إلى التَّعليلِ به في الأحاديثِ المُبْدَأِ بها، وهذه خَصِيصةٌ لا يُشارِكُه فيها غيرُه، ولا يصِحُّ قِياسُ أحدٍ عليه إلى يومِ

---

(١) انظر: «بحر الفوائد» للكلاباذي (ص: ١٠٦).

(٢) انظر: «القول المسدد» لابن حجر (ص: ١٩).

القِيامـةِ، فـإنَّ عُمرَ اسـتأذَنَ فـي كُوَّةٍ، فلـم يُؤْذَنْ لـه، فمَـن ذا الذي يُقـاسُ عليه وقد مُنِـعَ عُمَرُ؟!

واستأذَنَ العبَّاسُ في فَتْحِ بابٍ صغيرٍ بقَدْرِ ما يخرُجُ منه وحدَه، فلم يُؤْذَنْ له، وهو عَمُّ رسولِ اللهِ ﷺ، فمَن ذا الذي يُباحُ له ذلك وقد مُنِعَ منه عُمرُ والعَبَّاسُ؟!

ثمَّ إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أسنَدَ ذلك إلى أَمْرِ اللهِ به، وأنَّه لم يَسُدَّ ما سَدَّ ولم يَفْتَحْ ما فتَحَ، إلَّا بأمرِه تعالى.

ثـمَّ إنَّ ذلـك كانَ فـي مـرَضِ الوَفـاةِ، وفي آخِـرِ مَجْلِـسٍ جلَسَـه علـى المِنْبَرِ، وكانَ ذلـك مِـن جُمْلَـةِ ما عهِدَ بـه إلى أُمَّتِه، ومـاتَ عليه ولم يَنْسَـخْهُ شـيءٌ، وتقلَّدَ ذلـك حَمَلَـةُ الشَّـريعةِ مِـن أُمَّتِه، فوجَـبَ على مَـن علِمَـه أنْ يُبَيِّنَه عند الحاجـةِ إليه، ولا يَكْتُمَه.

فإنْ توهَّمَ مُتَوَهِّمٌ أو زعَمَ زاعِمٌ أنَّ الأمرَ في ذلك مَنُوطٌ برَأْيِ الإمامِ.

رُدَّ عليه: بأنَّ هذا حُكْمٌ مِن الأحكامِ نصَّ رسولُ اللهِ ﷺ على مَنْعِه، فلا رَأْيَ لأحدٍ في إباحتِه، بل لو وقَفَ رجلٌ مِن آحادِ النَّاسِ مَسْجِدًا، وشرَطَ فيه شيئًا؛ اتُّبِعَ شَرْطُه، فكيف بمَسْجِدٍ وقَفَه النَّبيُّ ﷺ، ونصَّ فيه على المَنْعِ مِن أَمْرٍ، وأَسْنَدَه إلى الوَحْيِ، وجعَلَه مِن جُمْلَةِ عَهْدِه عند وفاتِه.

والرُّجوعُ إلى رَأْيِ الإمامِ إنَّما يكونُ في مساجِدَ لا تَعرُّضَ في شُروطِ واقِفِيها لِمَنْعٍ ولا لِغَيْرِه، على ما في ذلك أيضًا مِن توقُّفٍ ونَظَرٍ.

وإنْ خطَرَ ببالِ أحدٍ أنْ يقولَ: إنَّ المسجدَ الشَّريفَ قد زالتْ معالِمُه وجُدُرُه،

ووُسِّعَ زيادةً على ما كانَ في عَهْدِه ﷺ، فلا يُجْدِيهِ هذا شيئًا، فإنَّ حُرْمَةَ المسجدِ وأحكامَه الثَّابتةَ له باقيةٌ إلى يومِ القِيامةِ، ولو اتَّسَعَ وأُزِيلَتْ جُدُرُه وأُعِيدَتْ؛ عادَتْ على هذا الحُكْمِ مِن غيرِ تغييرٍ، فإنَّ الحُكْمَ المذكورَ مَنُوطٌ بالمسجدِ مِن حيث هو، لا بذاكَ الجِدارِ بعينِه، وقد بُنِيَ في زمنِ عُمرَ، ووُسِّعَ في زمنِ عثمانَ وغيرِه في القرنِ الأوَّلِ وبعده، ولم يخرُجوا عن هذا الحُكْمِ.

وإنْ قيلَ: بجوازِ الفَتْحِ في الجِدارِ الذي هو مِلْكُ الفاتحِ.

قلنا: إنْ كانَ مع إعادةِ حائِطِ المسجدِ الشَّريفِ كما كانَتْ، بحيث تُسَدُّ الأبوابُ والشَّبابيكُ التي في الجِدارِ، فلا يُسْتَطْرَقُ منه ولا يُطَّلَعُ منها؛ فلا كلامَ.

وإنْ كانَ مع إزالةِ حائِطِ المسجدِ، وبقاءِ الإسْتِطْراقِ والاِطِّلاعِ؛ فمَعاذَ اللهِ، فإنَّ هذه ذَرِيعةٌ وحِيلَةٌ يُتَوَصَّلُ بها إلى مُخالفةِ الأمرِ الشَّريفِ.

وإذا منَعَ النَّبيُّ ﷺ عُمرَ مِن فَتْحِ كُوَّةٍ ينظُرُه منها حين يخرُجُ إلى الصَّلاةِ؛ فكيف يُهْدَمُ الحائِطُ جميعُه؟!

بل أزيدُ على هذا وأقولُ: لو أُعِيدَ حائِطُ المسجدِ، وبُنِيَ خَلْفَه جِدارٌ أطولُ منه، وفُتِحَ في أعلاهُ كُوَّةٌ يُطَّلَعُ منها إلى المسجدِ، فيَنبغي المَنْعُ مِن ذلك احتياطًا للحديثِ.

وإنِ انضَمَّ إلى ذلك أنَّ الشَّبابيكَ تصيرُ مُعَدَّةً لِمَن يجلسُ فيها مُرتفِعًا، والقبرُ الشَّريفُ تحته؛ فهذا أشدُّ وأشدُّ.

والواجبُ على كلِّ مُتَحَرٍّ الاحتياطُ لدينه حيث علِمَ أنَّ هذا الحُكْمَ منصوصٌ عليه مِن صاحبِ الشَّرعِ، وأنَّه لا رأيَ لأحدٍ فيه بعد نَصِّه، وأنَّ حُكْمَ الحاكِمِ بما يُخالِفُ النَّصَّ يُنْقَضُ، وفتوى المُفتي بما يُعارِضُه تُرَدُّ، والتَّوَصُّلُ إلى خلافِه بالحِيَلِ

الفاسدةِ مِن بابِ قولِه ﷺ: «لا تَرْتَكِبوا ما ارتكَبَتِ اليهودُ، فتَسْتَحِلُّوا محارِمَ اللهِ بأدنى الحِيَلِ»(١).

* فصلٌ:

اعلَمْ أنَّ أكثرَ مُفْتي عَصْرِنا أفتَوا بجوازِ فَتْحِ البابِ والكُوَّةِ والشُّبَّاكِ مِن دارٍ بُنِيَتْ مُلاصِقَةً للمسجدِ الشَّريفِ، وكانَ ذلك منهم اسْتِرْواحًا، وعدمَ وُقوفٍ على مجموعِ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك، ثمَّ رُوجِعَ كلٌّ منهم في مُسْتَنَدِه فيما أفتى به، فأبْدَوا شُبَهًا كلُّها مردودةٌ، ولولا جَنابُ النَّبيِّ ﷺ وعظمَتُه الرَّاسِخَةُ في القلبِ؛ لم أتكلَّمْ في شيءٍ مِن ذلك، وكنتُ إلى السُّكوتِ أميل، لكنْ لا أرى السُّكوتَ يَسَعُني في ذلك، فإنَّ هذا عَهْدٌ عهِدَه النَّبيُّ ﷺ عند وفاتِه، فوجَبَ على كلِّ مَن علِمَه أنْ يُبيِّنَه، ولا يُراعِيَ فيه صَدِيقًا ولا حَبِيبًا، ولا بَعيدًا ولا قريبًا.

وأنا أذكُرُ شُبَهَ المُفْتِينَ، وأرُدُّها واحدةً واحدةً:

فمنهم مَن قالَ: لا نَقْلَ في هذه المسألةِ لأهلِ مَذْهَبِنا، ونقولُ بالجوازِ استِحْسانًا حيث لا ضَرَرَ.

وجوابُ هذا: أنَّه لا استحسانَ مع النُّصوصِ النَّبويَّةِ.

ومنهم مَن قالَ بالقِياسِ على سائرِ المساجِدِ، حيث رأى النَّاظِرُ ذلك.

---

(١) رواه ابن بطة في «إبطال الحيل» (ص: ٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. قال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٢٩٣): إسناده جيد، وأحمد بن محمد بن مسلم هذا وثقه الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي، وباقي رجاله مشهورون على شرط الصحيح. والحديث حسَّن إسنادَه ابنُ تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٤/ ٢٠)، وابن القيم في «تهذيب السنن» (٩/ ٢٤٤)، والسخاوي في «الأجوبة المرضية» (١/ ٢١٥).

وجوابُ هذا: أنَّ النَّصَّ مَنَعَ القِياسَ، ودلَّتِ الأحاديثُ على أنَّ المسجدَ النَّبويَّ انفرَدَ بهذه الخُصوصِيَّةِ عن سائرِ المساجِدِ.

ومنهم مَن قالَ: الأمرُ في ذلك مَنُوطٌ برأيِ الإمامِ.

وجوابُ هذا: أنَّه لا رَأْيَ لأحدٍ مع قولِ رسولِ اللهِ ﷺ، وهل لأحدٍ مِن الأئمَّةِ أنْ يُغَيِّرَ مِن الأمورِ المنصوصةِ في الشَّريعةِ شيئًا برأيِهِ؟!

ومنهم مَن قالَ: الحديثُ الوارِدُ في ذلك مخصوصٌ بزَمَنِه ﷺ.

وهذا خطأٌ مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنَّه لا دليلَ على التَّخْصِيصِ، وإنَّما يُصارُ إلى تخصيصِ النُّصوصِ بدليلٍ.

ثانيها: أنَّ القصَّةَ أمَرَ بها النَّبيُّ ﷺ في مرَضِ وفاتِه، ولم يعِشْ بعدها إلَّا دون عشرةِ أيَّامٍ، فدلَّ على أنَّه أمَرَ به شَرْعًا مُسْتَمِرًّا إلى يومِ القيامةِ.

ثالثُها: أنَّه لو كانَ مخصوصًا بزمنٍ؛ لَوجَبَ على النَّبيِّ ﷺ أنْ يُبَيِّنَه، وإلَّا لَكانَ تأخيرًا للبَيانِ عن وقتِ الحاجةِ، لا سِيَّما وهي آخِرُ جَلْسَةٍ جلَسَها للنَّاسِ.

رابعُها: أنَّ الصَّحابةَ استَمَرُّوا إلى أنِ انقَرَضوا وهُم باقونَ على هذا الحُكْمِ، وهذا يدُلُّ على أنَّهم فهِمُوهُ شرعًا مُؤَبَّدًا.

خامسُها: يُقالُ لهذا الذي ادَّعى التَّخْصِيصَ:

ما وجهُ مَنْعِ الصَّحابةِ في زمَنِه، والإِذْنِ لِمَن جاء بعدهم، والصَّحابةُ أشرَفُ وأجَلُّ وأحَقُّ بكلِّ خيرٍ؟

وهل يتخيَّلُ مُتَخَيِّلٌ أنْ يُرَخَّصَ لأهلِ القرنِ الأَرْذَلِ ما مُنِعَ منه أشرفُ الأُمَّةِ وخِيارُهم؟! معاذَ اللهِ!

ومنهم مَن قالَ: المَنْعُ مخصوصٌ بجِدارِ النَّبيِّ ﷺ، فإذا هُدِمَ وأُعِيدَ غيرُه؛ فإنَّ المُعادَ مِلْكٌ للمُعِيدِ، فيَفْتَحُ فيه ما شاءَ، ولا يَصِيرُ وَقْفًا حتى يُوقِفَه.

وهذا الكلامُ مردودٌ بوُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ سبَبَ هذا القولِ فَهْمُ أنَّ الحُكْمَ مُتَعَلِّقٌ بالجِدارِ، وليس كذلك، بل الحُكْمُ مُتَعَلِّقٌ بالمسجدِ، وقَصْدُ النَّبيِّ ﷺ أنْ لا يُسْتَطْرَقَ إلى مسجدِه مِن بابٍ في دارٍ تُلاصِقُه[1]، ولا يُطَّلَعُ إليه مِن كُوَّةٍ في دارٍ تُلاصِقُه، فسواءٌ في ذلك بقِيَ الجِدارُ الذي كانَ في عَهْدِه، أو أُزِيلَ وأُعِيدَ غيرُه، فإنَّ المُعادَ يقومُ مَقامَ الجِدارِ الأوَّلِ في هذا الحُكْمِ.

الثَّاني: أنَّ ترتيبَ الحُكْمِ على الوصفِ يُشعِرُ بالعِلِّيَّةِ كما تقرَّرَ في الأُصولِ، وقد رتَّبَ ﷺ الحُكْمَ هنا على الوَصْفِ حيث قالَ: «انظُروا هذه الأبوابَ الشَّوارِعَ في المسجدِ، فسُدُّوها»، وفي لفظٍ: «الشَّوارِعَ إلى المسجدِ»، فعلَّقَ الحُكْمَ بالشَّوارِعِ، فدلَّ على أنَّ العِلَّةَ في سَدِّها كونُها شارِعَةً إلى المسجدِ؛ أي: طَرِيقًا إليه مِن دارٍ، فسَدَّ كلَّ بابٍ يَشْرَعُ إلى المسجدِ مِن دارٍ، سواءٌ فُتِحَ في الجِدارِ النَّبَوِيِّ، أم في الجدارِ الذي أُعِيدَ مكانَه، أم في جِدارِ صاحِبِ الدَّارِ.

الثَّالثُ: أنَّ الجِدارَ النَّبويَّ أُزِيلَ في عهدِ عُمرَ وعُثمانَ، وبُنِيَ غيرُه، وأبقى الصَّحابةُ هذا الحُكْمَ، فدلَّ على أنَّهم فهِموا مِن الأمرِ الشَّريفِ تعلُّقَ ذلك بالمسجدِ لا بالجِدارِ، وإلَّا لَكانوا يَفْتَحون لهم أبوابًا وكُوَّاتٍ، ويحتجُّون بأنَّ الجِدارَ النَّبوِيَّ أُزِيلَ، وهذا الجدارَ مِلْكُ عُمرَ أو عثمانَ، وحاشاهم مِن ذلك وهُم أتقى للهِ وأَوْرَعُ وأشدُّ خَشْيَةً.

---

(١) في (ز) و(ض) و(ف): «ملاصقة»، وكذا في الموضع الذي يليه.

وانظُرْ إلى قولِ عُمرَ رضي الله عنه: لولا أنِّي سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «ينبغي أنْ يُزادَ في مَسْجِدِنا هذا»؛ ما زِدْتُ. أخرَجَه أحمدُ، وأبو يَعْلى، والبَزَّارُ في «مسانيدِهم»(١).

فانظُرْ إلى هذا التَّوَقُّفِ مِن إحداثِ شيءٍ في المسجدِ النَّبوِيِّ إلَّا بنَصٍّ مِن صاحِبِ الشَّرْعِ ﷺ.

الرَّابعُ: أنَّ دَعْوى أنَّ الجِدارَ المُعادَ مِلْكٌ لِلمُعِيدِ يُقالُ عليه أوَّلًا:

هَدْمُ الجِدارِ الذي قَبْلَه لا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ لِمَصْلَحَةٍ، أو لا:

فإنْ كانَ لِغَيرِ مَصْلَحَةٍ؛ فإعادتُه واجِبَةٌ على الهادِمِ.

فإذا أعادَه؛ كانَ بدَلَ مُتْلَفٍ، لا مِلْكًا له.

وإنْ كانَ لِمَصْلَحَةٍ؛ فإعادتُه واجِبَةٌ مِن مالِ وَقْفِ المسجدِ الشَّريفِ، أو مِن مالِ بيتِ المالِ.

فإذا أُعِيدَ منهما؛ كانَ وَقْفًا كما كانَ، لا مِلْكًا.

وإنْ أعادَه الإمامُ أو غيرُه مِن مالِ نَفْسِه على نِيَّةِ إعادتِه للمسجدِ؛ فالأمرُ كذلك أيضًا.

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٣٣٠) من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن نافع: أن عمر زاد في المسجد من الأسطوانة إلى المقصورة، وزاد عثمان، وقال عمر: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نبغي نزيد في مسجدنا»؛ ما زدتُ فيه. قال محققوه: إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله، ثم هو منقطع، نافع مولى ابن عمر لم يدرك عمر بن الخطاب.

ورواه البزار في «مسنده» (١٥٧)، وأبو يعلى في «مسنده» ـ كما في «المقصد العلي» (٢٢٨) ـ والنجاد في «مسند عمر» (٦٣) موصولًا عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال. وذكر الحديث.

أو على نِيَّةِ التَّمَلُّكِ؛ فهذا لا يجوزُ، وكيف يَبْني على نِيَّةِ التَّمَلُّكِ في أرضِ المسجدِ الشَّريفِ؟!

الخامسُ: أنَّ هذا الجِدارَ المُعادَ لا يخلُو:

- إمَّا أنْ يُمَحَّضَ جِدارًا للمسجدِ الشَّريفِ.

- أو يُجْعَلَ جِدارًا للدَّارِ التي تُبْنى مُلاصِقَةً، ويُكْتَفى به عن إعادةِ جدارِ المسجدِ.

- أو يُجعَلَ جِدارًا لها، ويُعادَ جدارُ المسجدِ كما كانَ.

فإنْ كانَ الثَّالثَ؛ فهو المطلوبُ.

وإنْ كانَ الثَّانيَ؛ لم يجُزْ إهمالُ إعادةِ جِدارِ المسجدِ، بل يجِبُ على الإمامِ الأعظَمِ أو الحاكِمِ الشَّافعيِّ ناظِرِ الحرَمِ الشَّريفِ إعادةُ جِدارِ المسجدِ، ولا يترُكُه مهدومًا.

ويزيدُ ذلك تحريمًا: أنْ يُبْنى على أرضِ المسجدِ، ويُجعَلَ جِدارًا للدَّارِ، فهذا فيه أخذُ قِطْعَةٍ مِن المسجدِ، وإدخالُها في الدَّارِ، وهو ممنوعٌ.

وإنْ كانَ الأوَّلَ؛ وجَبَ فَصْلُ الدَّارِ منه، ولم يجُزْ أنْ يُنْتَفَعَ بجِدارِ المسجدِ في الدَّارِ.

السَّادسُ: أنَّ قولَه ﷺ: «سُدُّوا الأبوابَ اللَّاصِقَةَ في المسجدِ» يدُلُّ على أنَّه لم يخُصَّ الحُكْمَ بجِدارِه، بل علَّقَه باللُّصوقِ في المسجدِ؛ أي: كونِه مُتَّصِلًا به، فيَشْمَلُ ذلك كلَّ بابٍ لصِقَ به مِن أيِّ جدارٍ كانَ.

السَّابعُ: أنَّ الحديثَ الآتيَ، وهو قولُه ﷺ: «لو بُنِيَ مَسْجِدي هذا إلى صَنْعاءَ؛

كانَ مَسْجِدي»[1]، دلَّ على استواءِ القَدْرِ الذي كانَ في عَهْدِه مَسْجِدًا والذي يحدُثُ بعده في الحُكْمِ، فكذلك يَستوي الجِدارُ الذي كانَ في عَهْدِه والذي يحدُثُ بعده في الحُكْمِ.

الثَّامنُ: لو قُدِّرَ ـ والعياذُ باللهِ ـ احتياجُ بعضِ حِيطانِ الكَعْبةِ إلى هَدْمٍ وإصلاحٍ، فهدَمَها الإمامُ وأعادَها، فهل يقولُ قائِلٌ: إنَّ الحائطَ الذي أعادَه مِلْكٌ له يَفْتَحُ فيه ما شاءَ، ويتصرَّفُ فيه كيف شاءَ، ولا يخرُجُ عن مِلْكِه حتى يُوقِفَه؟!

فإنْ قيلَ بذلك؛ ففي غايةِ السُّقوطِ.

وإنْ لم يقُلْ به؛ فحائِطُ المسجدِ النَّبَوِيِّ كذلك؛ إذ الحَرَمانِ الشَّريفانِ مُسْتَويانِ في غالِبِ الأحكامِ، وقياسُ الحرَمِ النَّبَوِيِّ على الحرَمِ المَكِّيِّ أشبَهُ مِن قِياسِه على سائِرِ المساجِدِ؛ لِما له مِن الخُصوصيَّاتِ، لا سيَّما مع ما ورَدَ فيه مِن النُّصوصِ في هذا الحُكْمِ بعَيْنِه.

التَّاسعُ: قد ذكَرَ الأَقْفَهْسِيُّ[2]: أنَّ الملِكَ الظَّاهِرَ بِيبَرْسَ هو الذي أحدَثَ المقصورةَ حولَ الحُجْرَةِ الشَّريفةِ سنةَ ثمانٍ وستِّين وستِّ مئةٍ، وأنَّه فعَلَ ذلك ظنًّا منه أنَّه زيادةُ تعظيمٍ وحُرْمَةٍ لِلحُجْرَةِ.

---

(١) رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» ـ وعزاه السيوطي إلى الزبير بن بكار في «أخبار المدينة» كما سيأتي ـ من طريق سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أخيه عبد الله بن سعيد، عن أبيهما، وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. قال ابن رجب في «فتح الباري» (٣/ ٢٩٢): إسناده فيه نظر. وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/ ٤٢٥): سعد لين الحديث، وأخوه واهٍ جدًّا.

(٢) أحمد بن عماد بن يوسف بن عبد النبي أبو العباس الشهاب الأقفهسي، أحد أئمة الشافعية في عصره، من مؤلفاته: «التعقبات على المهمات»، و«التوضيح» وغيرهما، توفي سنة ٨٠٨هـ. انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٤٧).

ثمَّ أنكرَ الأَقْفَهْسِيُّ هذا الفِعْلَ؛ لِكونِه حجَرَ طائِفَةً مِن الرَّوضةِ الشَّريفةِ عن صلاةِ النَّاسِ فيها، وصارَ هذا القَدْرُ مأوى النِّساءِ بأطفالِهنَّ أيَّامَ الموسمِ.

ونقَلَ عن قاضي القُضاةِ عزِّ الدِّينِ بنِ جماعةَ[1] أنَّ ذلك ذُكِرَ لِلمَلِكِ الظَّاهِرِ، فسكَتَ، وما أجابَ.

ثمَّ قالَ: وهذا مِن أَهَمِّ ما يُنْظَرُ فيه. انتهى.

فانظُرْ إلى توقُّفِ العُلَماءِ في هذا القَدْرِ، مع أنَّه لم يَرِدْ فيه نَصٌّ بمَنْعٍ، بل قَصْدُ التَّعْظِيمِ فيه والحُرْمَةِ ظاهِرٌ، فكيف بإحداثِ بابٍ يُشْرَعُ أو شبابيكَ يُطَّلَعُ منها، أو يجلِسُ فيها الجالِسُ مُرْتَفِعًا، مع مُصادَمَةِ ذلك للنُّصوصِ؟!

وإنْ لم يَظْهَرْ لِمَن قالَ بذلك اطِّرادُ الحُرْمةِ في الجِدارِ المُعادِ؛ فلا أقلَّ مِن التَّوَقُّفِ والوَرَعِ في مِثْلِ هذا المَحَلِّ الخَطِرِ.

العاشِرُ: هل يظُنُّ ظانٌّ أو يتوهَّمُ مُتَوَهِّمٌ أنَّ النَّبيَّ ﷺ خَصَّ المَنْعَ بالجِدارِ بُخْلًا بجِداره، أو حِرْصًا عليه، أو خَشْيَةَ أنْ يضعُفَ الجِدارُ؟! كلَّا واللهِ، بل إنَّما أرادَ بذلك مَنْعَ الِاسْتِطْراقِ والِاطِّلاعِ إلى مسجدِه، مع قَطْعِ النَّظَرِ عن الجِدارِ بخُصوصِه حَسْبَما أمَرَه اللهُ وأَوْحى إليه.

الحادي عشرَ: هل كانَ المَنْعُ لِعُمَرَ وغيرِه مِن حيث الجِدارُ، حتى لو فتَحوا مِن جدارِهم حيث لا جِدارَ للمسجِدِ؛ لَجازَ لهم ذلك؟

---

(١) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم المعروف بعز الدين بن جماعة، قاضي القضاة، وشيخ المحدثين، ولي قضاء الديار المصرية مدة طويلة، وحدَّث، وأفتى، وصنَّف تصانيف كثيرة حسنة، كـ«تخريج أحاديث الرافعي»، و«المناسك الكبرى والصغرى»، وغيرهما، توفي سنة ٧٦٧هـ. انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ١٠١).

الأحاديثُ تقتضي خِلافَه؛ كما يَفْهَمُها مَن مرَّ عليها.

الثَّاني عشرَ: هذا المَنْعُ قد أسنَدَه النَّبيُّ ﷺ إلى الوَحْيِ، ولم يُبَيِّنْ عِلَّتَه، فإنْ أُدْرِكَ له عِلَّةٌ ـ وهو تعظيمُ المسجدِ ـ؛ استمَرَّ ذلك إلى يومِ القِيامةِ في كلِّ جِدارٍ، وإنْ لم يُدْرَكْ له عِلَّةٌ؛ استمَرَّ أيضًا، فإنَّ التَّخْصِيصَ إذا لم يكُنْ بنَصٍّ يكونُ عن قياسٍ، وما لا تُدْرَكُ عِلَّتُه لا يَدْخُلُه القِياسُ؛ كسائرِ الأُمورِ التَّوْقِيفِيَّةِ والتَّعَبُّدِيَّةِ.

وإنْ قالَ قائلٌ: العِلَّةُ: اختصاصُه بالجِدارِ.

قلنا: ليس هذا بعِلَّةٍ.

وإنْ قالَ: العِلَّةُ: خوفُ إضعافِه.

قلنا: هي عِلَّةٌ ساقِطَةٌ؛ لأنَّ الصَّحابةَ كانوا يَلْتَزِمون بناءَه كلَّما وهى، فدلَّ على أنَّه إنَّما يُعَلَّلُ بتعظيمِ المسجدِ، فيَعُمُّ المسجدَ، أو غيرُ مُعَلَّلٍ، بل هو حُكْمٌ أمَرَ اللهُ نبيَّه أنْ يأمُرَ به، ولم يُطَّلَعْ على عِلَّتِه.

الثَّالثَ عشرَ: قد وقَعَ في الأحاديثِ التَّصْريحُ بأنَّ هذا عَهْدٌ عهِدَ به النَّبيُّ ﷺ عند وفاتِه، وقد علِمَ ﷺ ما هو كائنٌ في أُمَّتِه إلى أنْ تقومَ السَّاعةُ[1]، وعلِمَ مِن جُملةِ ذلك أنَّه يقَعُ في خلافةِ عُمرَ إزالةُ تلك الجُدُرِ الموجودةِ، وذلك بعد وفاتِه بسِنينَ قليلةٍ، فلو كانَ الحُكْمُ الذي عهِدَ به مُخْتَصًّا بتلك الجُدُرِ؛ لبيَّنَه؛ لِعِلْمِه بزوالِها عن قريبٍ.

---

(١) الأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وقد جعلوه من خصائصه الشريفة ﷺ.

من ذلك: حديث أم حبيبة رضي الله عنها فيما رواه أحمد في «مسنده» (٢٧٤١٠) وغيره أن النبي ﷺ قال: «رأيتُ ما تلقى أمتي بعدي، وسفك بعضهم دماء بعض، فسألتُه أن يوليني شفاعة يوم القيامة فيهم، ففعل».

وروى أحمد في «مسنده» (٢١٥٥٠)، وابن ماجه (٣٦٨٣) عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا: «عرضت علي أمتي بأعمالها حسنها وسيئها».

الرَّابعَ عشرَ: قد ورَدَ عن عائشةَ: أنَّها كانَتْ تَمْنَعُ أهلَ الدُّورِ المُطِيفَةِ[(١)] بالمسجدِ مِن دَقِّ الوَتَدِ في الحائطِ[(٢)]، وذلك بعد إزالةِ الجُدُرِ التي كانتْ في عَهْدِه ﷺ، فدلَّ على أنَّ الجُدُرَ التي أُعِيدَتْ لها حُكْمُ الجُدُرِ الأُوَلِ.

الخامسَ عشرَ: قولُه ﷺ: «لا يَبْقَيَنَّ في المسجدِ بابٌ إلَّا سُدَّ»، يدلُّ على أنَّ الحُكْمَ مُعَلَّقٌ بالمسجدِ، ولم يقُلْ: (لا يَبْقَيَنَّ في الجِدارِ).

السَّادسَ عشرَ: ذكَرَ عمرُ بنُ شَبَّةَ في «أخبارِ المدينةِ»: أنَّ دارَ أبي بكرٍ التي أُبْقِيَتْ فيها الخَوْخَةُ باعَها أبو بكرٍ في أمرٍ احتاجَ إليه، فاشتَرَتْها حفصةُ أُمُّ المؤمنين بأربعةِ آلافٍ، فلمَّا وُسِّعَ المسجدُ في زمنِ عُثْمانَ؛ طلَبَ منها أنْ تَبيعَها؛ لِيُوَسِّعَ بها المسجدَ، فامتنَعَتْ، وقالَتْ: كيف بطَرِيقي في المسجدِ[(٣)]؟!

فهذا يدُلُّ على أنَّ الصَّحابةَ فهِموا مِن الأمرِ الشَّريفِ الاختصاصَ بالمسجدِ لا بالجِدارِ، وامتناعَ فَتْحِ الأبوابِ ونحوِها ولو بعد توسِعَةِ المسجدِ، وهَدْمِ الجِدارِ النَّبَوِيِّ.

---

(١) في (ج) و(ح) و(ب) و(ث) و(د): «المطبقة»، والمثبت هو الصواب؛ والمقصود بالدور المُطيفة: التي تحيط بالمسجد النبوي الشريف، من قولهم: (أطاف بالأمر)؛ إذا أحاط به. انظر: «العين» للخليل (٧/ ٤٥٨).

(٢) روى ابن النجار في «الدرة الثمينة» (١/ ١٣٩)، وابن عساكر في «إتحاف الزائر» (١/ ١١٥) من طريق الزبير بن بكار، ثنا محمد بن الحسن بن زبالة قال: حدثني غير واحد، منهم عبد العزيز بن أبي حازم، ونوفل بن عمارة قالوا: إن عائشة رضي الله عنها كانت تسمع صوت الوتد والمسمار يضرب في بعض الدور المطنبة [كذا] بمسجد النبي ﷺ، فترسل إليهم: أن لا تؤذوا رسول الله ﷺ. وعند ابن عساكر: الدور المطيفة.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٤)، و«وفاء الوفاء» للسمهودي (٢/ ٧٧).

السَّابعَ عشرَ: أنَّ ابنَ الصَّلاحِ سُئِلَ عن رِباطٍ موقوفٍ على الصُّوفِيَّةِ اقتضَتِ المصلحةُ أنْ يُفْتَحَ فيه بابٌ جديدٌ، مُضافًا إلى بابِه القديمِ، فأجابَ بالجوازِ بشُروطٍ، واستدَلَّ بفِعْلِ عثمانَ رضي الله عنه حيث فتَحَ في المسجدِ النَّبوِيِّ أبوابًا زيادةً[1] على ما كانَ[2].

وهذا مِن ابنِ الصَّلاحِ دليلٌ على أنَّه فهِمَ أنَّ الجِدارَ المُعادَ له حُكْمُ الجِدارِ الأوَّلِ؛ لأنَّ عثمانَ رضي الله عنه إنَّما فتَحَ في جدارِه الذي بناهُ هو بعد إزالةِ الجُدُرِ النَّبوِيَّةِ والجُدُرِ العُمَرِيَّةِ، فلو كانَ الحُكْمُ مُختلِفًا؛ لم يَنْهَضْ لابنِ الصَّلاحِ الاستدلالُ بذلك؛ لأنَّه يُقالُ له في الفَرْقِ: جِدارُ الرِّباطِ جِدارُ الواقِفِ، فلا يُفْتَحُ فيه، والجِدارُ الذي فتَحَ فيه عثمانُ ليس جِدارَ الواقِفِ، بل هو جدارُه ومِلْكُه، فيَبْطُلُ الاستدلالُ.

وقد نقَلَ السُّبْكِيُّ كلامَ ابنِ الصَّلاحِ هذا في «فتاويه»، وقالَ: إنَّه صَحِيحٌ. فهو تقريرٌ لهذا الفَهْمِ.

الثَّامنَ عشرَ: صرَّحَ العَبَّاديُّ، والشَّيخُ أبو محمَّدٍ الجُوَيْنِيُّ في كتابِ «موقِفِ الإمامِ والمأمومِ»: بأنَّه لو التمَسَ مِن النَّاسِ آلةً لِيَبْنِيَ بها مسجدًا، فأعطَوْهُ الآلَةَ، فبنى بها، فإنَّه يصيرُ مسجدًا بنَفْسِ البناءِ، ولا يحتاجُ إلى إنشاءِ وَقْفٍ؛ كما لو أحيا مَواتًا بنِيَّةِ جَعْلِها مسجدًا، فإنَّه يصيرُ مسجدًا بالنِّيَّةِ، ولا يحتاجُ إلى وَقْفٍ. نقَلَه الزَّرْكَشِيُّ في «التَّكمِلَةِ» عن الجُوَيْنِيِّ، وابنُ العِمادِ في «أحكامِ المساجِدِ» عن العَبَّاديِّ[3].

---

(١) في (ج): «زائدة».

(٢) انظر: «فتاوى ابن الصلاح» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

(٣) «تسهيل المقاصد» لابن العماد (خ: الأزهرية، برقم «٣٣٨٩٢٠»، و: ٦٧/ ب).

وهذا يَدْفَعُ القولَ بأنَّ حائِطَ المسجدِ الشَّريفِ إذا أعادَها الإمامُ يكونُ مِلْكًا له، ويحتاجُ إلى إنشاءِ وَقْفٍ؛ لأنَّه ما نوى بعِمارتِها إلَّا إعادةَ حائطِ المسجدِ، والقرائِنُ على هذه النِّيَّةِ مُتظافِرَةٌ، منها كونُ البِناءِ على أرضِ المسجدِ.

التَّاسعَ عشرَ والعِشْرون: قالَ الماوَرْدِيُّ: إذا بنى مَسْجِدًا في مَواتٍ، ونوى به المسجدَ؛ صارَ به مسجدًا، ويُغْني الفِعْلُ مع النِّيَّةِ عن القولِ.

قالَ: ويزولُ مِلْكُه عن الآلةِ بعد استقرارِها في مواضِعِها مِن البناءِ، وهي قبل الاستقرارِ باقِيَةٌ على مِلْكِه، إلَّا أنْ يقولَ: إنَّها للمسجدِ، فتَخْرُجُ عن مِلْكِه. نقَلَه الزَّرْكَشِيُّ في «التَّكمِلَةِ»(١).

وصَدْرُ هذا الكلامِ والاستثناءُ الذي في آخِرِه يُبْطِلانِ القولَ بأنَّ حائِطَ المسجدِ الشَّريفِ إذا أعادَها الإمامُ صارَتْ مِلْكَه، ويحتاجُ إلى وَقْفٍ.

الحادي والعِشْرون: لم يُنْقَلْ عن عُثمانَ رضي الله عنه أنَّه حين وسَّعَ المسجِدَ صرَّحَ بوَقْفٍ، ولا ذَكَرَ لَفْظًا. ذكَرَه الزَّرْكَشِيُّ في «التَّكْمِلَةِ».

قلتُ: وكذلك لم يُنقَلْ عن عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، ولا عن المَهْدِيِّ حين وسَّعاهُ، ولا عن أحدٍ مِن المُلوكِ الذين بنَوْهُ بعد الحَريقِ الأوَّلِ أنَّهم صرَّحوا بوَقْفٍ، ولا ذكَروا لَفْظًا، ولا نبَّهَهم أحدٌ مِن عُلماءِ عَصْرِهم ـ مع كَثْرَتِهم ـ على أنَّه يحتاجُ إلى ذلك، فدلَّ على أنَّه لا يحتاجُ إليه؛ لأنَّ البِناءَ المُحَدَّدَ تابعٌ للمسجدِ القديمِ.

الثَّاني والعِشْرون: قالَ الزَّرْكَشِيُّ: أورَدَ بعضُهم على قولِ الأصحابِ: (لو بنى

(١) ونقله عن الماوردي: ابن الرفعة في «كفاية النبيه» (١٢/ ٣٧)، والإسنوي في «المهمات» (٦/ ٢٣١)، والدميري في «النجم الوهاج» (٥/ ٤٧٥).

مَسْجِدًا، وأذِنَ في الصَّلاةِ فيه؛ لم يَصِرْ مَسْجِدًا)[١]: أنَّه ﷺ لم يُنْقَلْ عنه أنَّه حين بنى مَسْجِدَه تلفَّظَ بوَقْفِه[٢].

قلتُ: وقد يُجابُ عنه: بأنَّه ﷺ بناهُ بأَمْرِ اللهِ تعالى وبالوَحْيِ، فأغنى ذلك عن التَّصْرِيحِ بوَقْفِه، فإنَّ قُوَّةَ الأحاديثِ والأخبارِ تُعْطي ذلك، فيكونُ ذلك مِن خصائِصِ مسجدِه، وتستمِرُّ هذه الخُصوصِيَّةُ فيه إلى يومِ القِيامةِ، فلا يحتاجُ كلُّ مَن جدَّدَه إلى تصريحِ بوَقْفِه.

الثَّالثُ والعِشْرون: قالَ في «الرَّوْضةِ» وأَصْلِها نَقْلًا عن الإمامِ: لا شكَّ في انقطاعِ تَصَرُّفِ الإمامِ عن بِقاعِ المسجدِ، فإنَّ المساجِدَ للهِ. انتهى[٣].

وهذا الكلامُ صَريحٌ في مَنْعِه مِن أنْ يَبْنِيَ حائِطًا على بُقْعَةِ المسجدِ، ويضُمَّ إليها زيادةً في البِناءِ موصولةً بها مُتَمَلِّكًا ذلك، ويتصرَّفَ في المجموعِ بفَتْحِ الشَّبابيكِ أو غيرِ ذلك.

الرَّابعُ والعِشْرون: هل يجوزُ للإمامِ أو غيرِه إعادةُ حائِطِ المسجدِ مِن مالِ نَفْسِه على نيَّةِ التَّمَلُّكِ والتَّصَرُّفِ بما شاءَ، مع وُجودِ سَهْمِ المصالِحِ الذي يجبُ عليه بناءُ المساجِدِ منه وإعادَتُها كما كانَتْ؟

هذا مَحَلُّ نَظَرٍ، وما أظُنُّ فقيهًا يَسْمَحُ به، إلَّا بشَرْطِ عدمِ نِيَّةِ التَّمَلُّكِ والتَّصَرُّفِ، وكذا مع وجودِ رَيْعٍ مُتَحَصِّلٍ مِن وقفِ المسجدِ.

---

(١) انظر: «الوسيط» للغزالي (٤/ ٢٤٤)، و«فتح العزيز» للرافعي (٦/ ٢٦٢)، و«الروضة» للنووي (٥/ ٣٢٢).

(٢) أورد هذا الاستشكالَ: الدَّميريُّ في «النجم الوهاج» (٥/ ٤٧٥).

(٣) انظر: «نهاية المطلب» للجويني (٨/ ٣١٨) ـ وهو المراد بالإمام عند إطلاق الشافعية ممن جاء بعده ـ و«فتح العزيز» للرافعي (٦/ ٢٢٦)، و«الروضة» للنووي (٥/ ٢٩٨).

الخامِسُ والعِشْرون: قد صرَّحَ العُلماءُ بأنَّ مِلْكَ النَّبيِّ ﷺ ثابِتٌ بعد موتِه؛ لِثُبوتِ الحياةِ له، ولهذا أُنْفِقَ على زوجاتِه بعد وفاتِه مِن سَهْمِه الذي كانَ يَسْتَحِقُّه، فكذلك يُبْنى منه ما تهدَّمَ مِن مسجدِه، ويُعادُ على وَضْعِه وشَرْطِه مِن غيرِ تَعَدٍّ ولا تصرُّفٍ.

السَّادسُ والعِشْرون: لا شكَّ في أنَّ جميعَ ما بأيدي الملوكِ الآنَ هو مالُ بيتِ المالِ، وليس في أيديهم شيءٌ يُثْبِتُ أنَّه مِلْكُهم بالطَّريقِ الشَّرْعِيِّ، وأيُّ جِهَةٍ فُرِضَتْ؛ فعَنْها الجوابُ الشَّافي، فالحائطُ المُعادُ لم يُبْنَ بمالِ نَفْسِه، فلا مِلْكَ له فيه.

السَّابعُ والعِشْرون: قد أنكرَ النَّبيُّ ﷺ مِن حيث المعنى على قُرَيْشٍ حيث تصرَّفوا في الكعبةِ لَمَّا بنَوْها، ولم يُعِيدوها على بناءِ إبراهيمَ، وسَدُّوا أحدَ بابَيْها، وغيَّروا موضِعَ الآخَرِ، وهَمَّ بهَدْمِها وإعادةِ البابَيْنِ كما كانا لولا حِدْثانُ عهدِهم بالجاهليَّةِ(١)، فما منعَه مِن ذلك إلَّا مصلحةُ التَّآلُفِ على الإسلامِ، وخوفُ ارتدادِهم إلى الكُفْرِ.

وهذا يدُلُّ على أنَّ البِناءَ المُعادَ له حُكْمُ ما كانَ قبل الهَدْمِ، وإلَّا كانَ يُقالُ: إنَّ قُريشًا إنَّما تصرَّفَتْ في بنائِها الذي بنَتْهُ مِن مالِها، وإنَّ بناءَ إبراهيمَ قد ذهبَتْ عَيْنُه، وزالَ رَسْمُه.

ولهذا قالَ السُّبْكِيُّ فيما سيَأْتي نَقْلُه عنه: أنَّ هَمَّ النَّبيِّ ﷺ بفَتْحِ البابِ الثَّاني في

---

(١) روى البخاري (١٥٨٤) واللفظ له، ومسلم (١٣٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ قال: «لولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه بالأرض».

الكعبةِ رَدٌّ لِما كانَتْ عليه أوَّلًا، ولا فَرْقَ بين ما بناهُ إبراهيمُ عليه السَّلامُ بالوَحْيِ، وبين ما بناهُ سيِّدُ المُرسَلين ﷺ بالوَحْيِ، وإنَّما قد يُفرَّقُ بين ذلك وبين سائِرِ المساجدِ التي بناها آحادُ النَّاسِ إنْ سُلِّمَ الفَرْقُ.

وقد وقَعَ في كلامِ ابنِ الصَّلاحِ قياسُ رباطِ الصُّوفيَّةِ في إحداثِ بابٍ فيه على الكعبةِ(١).

الثَّامنُ والعِشْرون: صرَّحَ ابنُ العِمادِ في «أحكامِ المساجِدِ»: بأنَّه لو كانَتْ مساجِدُ مُتلاصِقَةٌ، فأرادَ النَّاظِرُ رَفْعَ الجُدُرِ التي بينها، وجَعْلَها مسجدًا واحِدًا؛ لم يجُزْ له ذلك؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى تغييرِ معالِمِ الوقفِ(٢).

وكذلك لا يجوزُ تَرْكُ جِدارِ المسجدِ النَّبوِيِّ، والاقتصارُ على جِدارٍ واحِدٍ يُجْعَلُ للمدرسةِ التي تُلاصِقُه، مُكْتَفِيًا به عن جِدارِ المسجدِ على جِهَةِ الاختصاصِ بالمدرسةِ، أو الاشتراكِ بينها وبين المسجدِ، بل لا بُدَّ مِن جدارٍ للمسجدِ مُتَمَيِّزٍ مُنْفَصِلٍ عن جدارِ غيرِه، يَخْتَصُّ به، وتَجْرِي عليه أحكامُه.

التَّاسعُ والعِشْرون: هذه المدرسةُ إنْ لم تكنْ مسجدًا كما هو المعروفُ في المدارسِ والرُّبُطِ، فلا يجوزُ الاشتراكُ بينها وبين المسجدِ في الجِدارِ؛ إذ لا يتميَّزُ حينئذٍ جِدارُ المسجدِ الذي حُكْمُه حُكْمُ المسجدِ مِن جدارِ المدرسةِ الذي لا يُعْطى حُكْمَ المسجدِ مِن وجوهٍ؛ منها: تحريمُ مُكْثِ الجُنُبِ، وصِحَّةُ الاقتداءِ، والاعتكافُ، وتحريمُ البُصاقِ، وحَمْلُ الجُذوعِ، وإعادَتُه إذا هُدِمَ مِن مالِ الوَقْفِ، أو مالِ بيتِ المالِ، إلى غيرِ ذلك.

---

(١) انظر: «فتاوى ابن الصلاح» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

(٢) «تسهيل المقاصد» لابن العماد (خ: الأزهرية، برقم «٣٣٨٩٢٠»، و: ٦٢/ أ).

وإنْ كانَتْ مسجدًا؛ فيُنْظَرُ إلى ما أورَدَه المُفَسِّرون مِن الأحاديثِ والآثارِ في آخِرِ سُورةِ براءةَ.

ومنهم مَن قالَ: المَنْعُ مخصوصٌ بالقَدْرِ الذي كانَ في عَهْدِه ﷺ، وأمَّا[1] الزِّيادةُ التي وُسِّعَ بها؛ فلا.

وهذا مردودٌ بنَصِّ العُلماءِ على أنَّ المَسْجِدَينِ ـ ولو وُسِّعا معًا ـ؛ لم تختلِفْ أحكامُهما الثَّابتةُ لهما، وقد وُسِّعَ في زمنِ عُثمانَ وغيرِه، واستمَرَّ الصَّحابةُ على إبقاءِ الحُكْمِ المذكورِ.

وروى الزُّبَيرُ بنُ بكَّارٍ في «أخبارِ المدينةِ»: عن أبي هُريرةَ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لو بُنِيَ مَسْجِدي هذا إلى صَنْعاءَ؛ كانَ مَسْجِدي»[2].

وروى أيضًا: عن عُمرَ بنِ الخَطَّابِ قالَ: لو مُدَّ مسجدُ رسولِ اللهِ ﷺ إلى ذي الحُلَيْفَةِ؛ لَكانَ منه[3].

فهذا الحديثُ والأثَرُ تصريحٌ بأنَّ أحكامَ المسجدِ ثابِتَةٌ له، ولو هُدِمَ عمَّا كانَ في عَهْدِه ﷺ وأُعِيدَ، ولو وُسِّعَ وامتَدَّ.

وأيضًا، فالتَّوْسِعَةُ لا تمنَعُ استمرارَ الحُكْمِ؛ لأنَّه يَلْزَمُ مِن الِاسْتِطْراقِ إلى القَدْرِ المزيدِ الِاسْتِطْراقُ إلى بَقِيَّةِ المسجِدِ، وهو القَدْرُ الذي كانَ في عَهْدِه، فالمحذورُ باقٍ.

---

(١) في النسخ: «فأما»، والمثبت من نسخة ولي الدين رقم (١٤٣٠).

(٢) تقدَّم تخريجُه.

(٣) رواه عمر بن شبة في «أخبار المدينة» فيما عزاه إليه ابن رجب في «فتح الباري» (٣/ ٢٩٢)، وابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (١/ ١٥٣).

* فَصْلٌ:

وقد تعرَّضَ جماعةٌ مِن مُتَأَخِّري أصحابِنا للمسألةِ وعُمومِها في سائِرِ المساجِدِ.

فسُئِلَ الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ[١] عن بابٍ فُتِحَ في سُورِ المسجِدِ: هل بعد فَتْحِه يجوزُ الإِسْتِطْراقُ منه إلى المسجدِ مِثْلَ الأبوابِ التي في المسجدِ الحرامِ، ومِثْلَ شُبَّاكِ الطَّيْبَرْسِيَّةِ[٢] المُجاورةِ للجامعِ الأزهرِ، أم لا يجوزُ ذلك؟

ويُفَرَّقُ بين أنْ يكونَ الجِدارُ عَرِيضًا بحيث يحتاجُ إلى وَضْعِ القَدَمِ في وَسَطِه، أم لا؟

فأجابَ: بأنَّ هذه المسألةَ يُتَكَلَّمُ فيها في موضِعَينِ:

أحدُهما: في جوازِ فَتْحِ البابِ المذكورِ.

والذي يَظْهَرُ على قواعِدِ مذهبِ الشَّافعيِّ: أنَّه لا يجوزُ، ولا يكادُ الشَّافعيَّةُ يَرْتابون في عدَمِ إيجازِ ذلك، فإنَّهم يَحْتَرِزون عن تَغْيِيرِ الوقفِ جِدًّا.

ولَمَّا فُتِحَ شُبَّاكُ الطَّيْبَرْسِيَّةِ في جِدارِ الجامِعِ الأزهرِ؛ عظُمَ ذلك عليَّ، ورأيتُه مِن المُنْكَراتِ.

ولَمَّا فتَحَ الشَّيخُ علاءُ الدِّينِ[٣]..................................

---

(١) هو الإمام السبكي رحمه الله تعالى.

(٢) المدرسة الطَّيْبَرْسِية: نسبة لمنشئها الأمير علاء الدين طَيْبَرْس الخازندار نقيب الجيوش، تقع قرب الأزهر الشريف في القاهرة، وقُرِّر بها الدروس للفقهاء الشافعية. انظر: «الخطط التوفيقية» للمبارك (٢/ ٩١).

(٣) قصد به الإمام علاء الدين القونوي علي بن إسماعيل بن يوسف، قدم دمشق، وسمع الحديث من أعلامها، ثم ولي قضاء الشام، وبعدها انتقل إلى القاهرة، وولي تدريس المدرسة الشريفية وغيرها، توفي سنة ٧٢٩هـ. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ١٣٢).

في بيتِه في المدرسةِ الشَّرِيفِيَّةِ[(١)] بالقاهرةِ شُبَّاكًا لَطِيفًا لأجلِ الضَّوْءِ؛ خشِيَ الإنكارَ عليه، فقالَ لي: إنَّه استنَدَ إلى كلامٍ لابنِ الرِّفْعةِ في «المَطْلَبِ شرحِ الوسيطِ».

ورأيتُ أنا ذلك الكلامَ عند قولِ الغَزاليِّ في تَعْلِيلِ الوجهِ القائِلِ: بأنَّه لا يجوزُ تزويجُ الجارِيَةِ الموقوفةِ؛ لأنَّه يُنقِصُ الوَقْفَ، ويُخالِفُ غرَضَ الواقِفِ[(٢)].

فقالَ ابنُ الرِّفْعَةِ: قولُه: (ويُخالِفُ غرَضَ الواقِفِ) يُفْهِمُ أنَّ أغراضَ الواقِفِينَ - وإنْ لم يُصَرَّحْ بها - يُنْظَرُ إليها.

ولهذا كانَ شيخُنا عمادُ الدِّينِ يقولُ: إذا اقتضَتِ المصلحةُ تغييرَ بناءِ الوَقْفِ في صُورتِه لِزيادةِ رَيْعِه؛ جازَ ذلك، وإنْ لم ينُصَّ عليه الواقِفُ بلَفْظِه؛ لأنَّ دِلالةَ الحالِ شاهِدَةٌ بأنَّ ذلك لو ذكَرَه الواقِفُ حالةَ الوَقْفِ؛ لَأَثْبَتَه في كتابِ وَقْفِه.

قالَ ابنُ الرِّفْعةِ: وقلتُ ذلك لِشَيخِ الإسلامِ في وَقْتِه وقاضي القُضاةِ تقيِّ الدِّينِ ابنِ دَقِيقِ العيدِ، وأنَّ قاضي القُضاةِ تاجَ الدِّينِ وولدَه قاضي القُضاةِ صَدْرَ الدِّينِ[(٣)] عمِلَا بذلك في بعضِ الوقفِ مِن تغييرِ بابٍ مِن مكانٍ إلى مكانٍ، فقالَ لي في جوابِ ذلك: كانَ والدي - يعني: الشَّيخَ مجدَ الدِّينِ - يقولُ: كانَ شيخي المَقْدِسيُّ[(٤)] يقولُ بذلك وأكثرَ منه.

---

(١) تقع هذه المدرسة على رأس حارة الجودرية بالقاهرة، وقفها الأمير فخر الدين الشريف أبو نصر إسماعيل بن ثعلب الجعفري الزينبي، وتمت في سنة اثنتي عشرة وست مئة، وهي من مدارس الفقهاء الشافعية. انظر: «المواعظ والاعتبار» للمقريزي (٤/ ٢١٦).

(٢) انظر: «الوسيط» للغزالي (٤/ ٢٥٧).

(٣) والده تاج الدين عبد الوهاب المعروف بابن بنت الأغر، وهو صدر الدين عمر بن عبد الوهاب، كان الأول قاضي القضاة في مصر، وخلفه من بعده ولده.

(٤) هو الإمام، الحافظ، المفتي، علي بن المفضل بن علي شرف الدين المقدسي المالكي، كان مقدمًا في المذهب وفي الحديث، وله تصانيف محرَّرة، وكان ذا دينٍ وورعٍ وأخلاقٍ رصينةٍ، توفي سنة ٦١١هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٢/ ٦٦).

قالَ الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ: وناهِيكَ بالمَقْدِسِيِّ. أو كما قالَ.

فأشعَرَ ذلك كلُّه بِرضاهُ، فاغتبَطَ ابنُ الرِّفْعَةِ بما استَشْعَرَه مِن رِضى الشَّيخِ تقيِّ الدِّينِ، وكانَ قُدْوَةَ زمانِه في العِلْمِ والدِّينِ، وكانَ بحيث يُكْتَفى منه بأدنى مِن ذلك، والمَقْدِسِيُّ شيخُ والِدِه مالِكِيٌّ فقيهٌ مُحَدِّثٌ قُدْوَةٌ أيضًا.

وقد قلتُ[1] في «شرحِ المِنْهاجِ»: إنَّ الذي أراهُ في ذلك الجوازُ بشَرْطَينِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ يَسيرًا لا يُغَيِّرُ مُسَمَّى الوقفِ.

الثَّاني: أنْ لا يُزِيلَ شيئًا مِن عينِه؛ بأنْ يَنْقُلَ بعضَه مِن جانبٍ إلى جانبٍ، فإنِ اقتضى زوالَ شيءٍ مِن العَينِ؛ لم يجُزْ.

فإذا وُجِدَ هذان الشَّرْطانِ؛ فلا بأسَ إذا كانَ في ذلك مَصْلَحَةٌ للوقفِ، **فهذا شَرْطٌ ثالثٌ لا بُدَّ** منه، وهو مَقْصُودي في «شرحِ المِنْهاجِ»، وإنْ لم أُصَرِّحْ به.

وفَتْحُ شُبَّاكِ الطَّيْبَرْسِيَّةِ لا مَصْلَحَةَ لِجامعِ الأزهرِ فيه، فلا يجوزُ.

وكذلك فَتْحُ أبوابٍ للحَرَمِ لا حاجَةَ للحرمِ بها، وإنَّما هي لِمَصْلَحَةِ ساكنِيها، فهذا لا يجوزُ على مُقْتَضى قواعدِ مذهبِ الإمامِ الشَّافعيِّ، ولا على مذهبِ غيرِه إذا لم يكُنْ فيه مَصْلَحَةٌ.

وفي «فتاوى ابنِ الصَّلاحِ»: رباطٌ موقوفٌ على الصُّوفِيَّةِ، اقتضَتِ المصلحةُ لأهلِه أنْ يُفْتَحَ فيه بابٌ جديدٌ، مُضافًا إلى بابِه القديمِ، فهل يجوزُ لِلنَّاظِرِ ذلك، وليس في شَرْطِ الواقِفِ تعرُّضٌ لذلك بمَنْعٍ ولا إطْلاقٍ؟

أجابَ: إنِ اسْتَلْزَمَ ذلك تغييرَ شيءٍ مِن الموقوفِ عن هيئةٍ كانَ عليها عند الوَقْفِ إلى هيئةٍ أخرى غيرِ مُجانِسَةٍ لها؛ مِثْلَ أنْ يُفْتَحَ البابُ إلى أرضٍ وُقِفَتْ بُسْتانًا مثلًا،

---

(١) الكلام مستمرٌّ للإمام السبكي رحمه الله.

فَيَسْتَلْزِمُ تغييرَ مَحَلِّ الاِسْتِطْراقِ منه، وجَعْلَ ذلك القَدْرِ طريقًا بعد أنْ كانَ أرضَ غَرْسٍ وزراعةٍ؛ فهذا وشِبْهُه غيرُ جائزٍ.

وإنْ لم يَسْتَلْزِمْ شيئًا مِن ذلك، ولم يكُنْ إلَّا مُجَرَّدَ فَتْحِ بابٍ جديدٍ؛ فهذا لا بأسَ به عند اقتضاءِ المصلحةِ له، وفي الحديثِ والأثرِ الصَّحِيحَينِ ما يدُلُّ على تسويغِه:

الحديثُ: «لولا حِدْثانُ قومِكِ بالكُفْرِ؛ لَجَعَلْتُ للكعبةِ بابَينِ»، ولا فَرْقَ.

والأَثَرُ: فِعْلُ عُثمانَ بنِ عفَّانَ في مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ، وهو إجماعٌ[١].

قلتُ: الذي قالَه صحيحٌ، لكنْ في استدلالِه بالكعبةِ نظَرٌ؛ لأنَّ البابَيْنِ كانا في زمَنِ إبراهيمَ، ففَتْحُ الثَّاني رَدٌّ لِما كانَتْ عليه في الأوَّلِ.

وأمَّا فِعْلُ عثمانَ؛ فكانَ لِمَصْلَحَةِ عامَّةِ المسلمين، فلا يَلْزَمُ طَرْدُه في كلِّ وقتٍ، ألا ترى أنَّ ذلك هَدْمٌ بالكُلِّيَّةِ؟! ولو جِئْنا نَفْعَلُ ذلك في كلِّ عَصْرٍ في كلِّ الأوقاتِ؛ لم يجُزْ.

وقالَ ابنُ الصَّلاحِ: لا بُدَّ أنْ يُصانَ ذلك عن هَدْمِ شيءٍ لأجلِ الفَتْحِ على وجهٍ لا يُسْتَعْمَلُ في موضِعٍ آخرَ مِن المكانِ الموقوفِ، فإنَّ ذلك مِن الموقوفِ، فلا يجوزُ إبطالُ الوَقْفِ فيه ببَيْعٍ وغيرِه.

فإذا كانَ الفَتْحُ بانتزاعِ حِجارَتِه؛ بأنْ يُجْعَلَ في طرَفٍ آخرَ مِن المكانِ؛ فلا بأسَ. هذا كلامُ ابنِ الصَّلاحِ[٢].

ويَظْهَرُ مِن هذا: أنَّه يجوزُ الفَتْحُ بهذه الشُّروطِ في بابٍ جديدٍ في الحَرَمِ إذا

---

(١) انظر: «فتاوى ابن الصلاح» (١/ ٣٦٧-٣٦٨).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٦٨-٣٦٩).

ضاقَتْ أبوابُه مِن ازْدِحامِ الحَجِيجِ ونحوِهم، فيُفْتَحُ فيه بابٌ آخَرُ أو أكثرُ لِيَتَّسِعوا، فهذا هو الذي نقولُ: إنَّه جائزٌ بالشَّرطِ المذكورِ، أمَّا غيرُه لِغَرَضٍ خاصٍّ مِن جيرانِه أو غيرِهم؛ فلا.

الموضِعُ الثَّاني: وهو جوازُ الإِسْتِطْراقِ فيه بعد الفَتْحِ.

ولا نَقْلَ عندي في مِثْلِه، والذي أقولُه: إنَّه حيث جازَ الفَتْحُ؛ جازَ الإِسْتِطْراقُ، ولا إشكالَ، وحيث لم يجُزِ الفَتْحُ؛ فقد خطَرَ لي في نظَري في ذلك في بابِ الكعبةِ الذي هو اليومَ، وهو الذي أحدَثَتْهُ قريشٌ بدلًا عن البابِ التَّحْتانيِّ الذي كانَ في زمَنِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ، وقد دخَلَ النَّبيُّ ﷺ منه.

وخطَرَ لي في الجوابِ عنه: أنَّ دُخولَ الكعبةِ مشروعٌ سُنَّةً، وربَّما كانَ واجبًا، فلا يُتْرَكُ لِفعلِ قريشٍ، ولم يكن تغييرُ ذلك البابِ مُمْكِنًا؛ لِما قالَ ﷺ: «لولا حِدْثانُ عَهْدِ قومِكِ»، فاجتمَعَ في بابِ الكعبةِ أمرانِ:

أحدُهما: جوازُ إبقائِه في ذلك الوقتِ.

والثَّاني: الحاجةُ إلى دُخولِ الكعبةِ إقامةً للشَّرْعِ المسنونِ والواجِبِ.

وهكذا الآنَ، فإنَّ الإجماعَ انعقَدَ على جوازِ تغييرِهما معًا، ويكفي تقريرُ النَّبيِّ ﷺ دليلًا لِجوازِ إبقاءِ ذلك البابِ والدُّخولِ منه، ودَعْ[1] يكونُ فُتِحَ على أيِّ وجهٍ كانَ، وتقريرُ النَّبيِّ ﷺ ودُخولُه منه شَرْعٌ مُسْتَقِلٌّ، ويكونُ أيضًا في أنَّ الحِجْرَ مِن

---

(١) كذا في جميع النسخ! وقد رجعتُ إلى مخطوطة «تسهيل المقاصد» لابن العماد (مكتبة الأزهرية، برقم: ٣٣٨٩٢٠)، ومنه نقل السيوطي جميع هذه الرسالة للسبكي، فكتُبِت على هذا النحو أيضًا، وضُبِطت في مخطوطته بفتح الدال وسكون العين.

البيتِ، وقد أُفْرِدَ عنه ببناءٍ لطيفٍ فيه فُتْحتانِ شَرْقِيَّةٌ وغَرْبِيَّةٌ في [جنوبِه][(١)] مُلاصِقَتانِ لجهةِ الكعبةِ.

والدُّخولُ فيه مِن إحدى الفُتْحَتَينِ أو مِن فوقِ جِدارِه اللَّطيفِ ما أظُنُّ أحدًا يَمْنَعُ منه، ولا أدري: هل دخَلَه النَّبيُّ ﷺ أو لا، ولكنْ جاءَ في التِّرْمِذِيِّ: أنَّه قالَ لعائشةَ: «صَلِّي فيه»[(٢)].

والمعنى الذي قدَّمْناهُ مِن تقريرِ النَّبيِّ ﷺ أيضًا يَكْفي في مَشْرُوعِيَّةِ إبقائِه والدُّخولِ فيه مِن تلك الفُتْحَتَينِ، ومِن التَّسَوُّرِ على جِدارِه، وكيف كانَ، فإنْ دعَتِ الحاجةُ إلى الدُّخولِ فيه؛ جازَ الدُّخولُ منه ـ كالدُّخولِ في الكعبةِ ـ؛ لاجتماعِ المَعْنَيَيْنِ، وإنْ لم تَدْعُ الحاجةُ؛ كانَ الجوازَ؛ لأجلِ جوازِ الإبقاءِ؛ للحديثِ المذكورِ وللتَّقْريرِ.

وأمَّا الأبوابُ المُفَتَّحَةُ للحرمِ مِن أماكِنَ لأصحابِها؛ فلا حاجةَ للمسلمين ولا للحرمِ بها، فلا يجوزُ فَتْحُها، ولا يجوزُ إبقاؤُها، ولا حاجةَ إلى الدُّخولِ إلى الحرمِ منها، فلم يُوجَدْ فيها شيءٌ مِن المَعْنَيَيْنِ اللَّذَينِ في الكعبةِ، فيَظْهَرُ أنْ لا يجوزَ لِأَمْرَينِ:

أحدُهما معنًى: فإنَّ شيخَنا ابنَ الرِّفْعَةِ لَمَّا زُيِّنَتِ القاهرةُ في سنةِ اثنتَينِ وسبعِ

---

(١) في النسخ: «حرية»، والمثبت من «تسهيل المقاصد»، وهو الصواب.

(٢) روى أحمد في «مسنده» (٢٤٦١٦)، وأبو داود (٢٠٢٨)، والترمذي (٨٧٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠١٨) وغيرهم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أحب أن أدخل البيت، فأصلي فيه، فأخذ رسول الله ﷺ بيدي، فأدخلني الحجر، فقال: «صلي في الحِجْر إن أردتِ دخول البيت، فإنما هو قطعةٌ من البيت». قال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

مئةِ زينةً عظيمةً؛ أفتى بتَحْرِيمِ النَّظَرِ إليها، قالَ: لأنَّها إنَّما تُعمَلُ لِيُنْظَرَ إليها، فهو العِلَّةُ الغائِيَّةُ المطلوبةُ منها، ففي تحريمِ النَّظَرِ إليها حَمْلٌ على تَرْكِها، وهكذا إذا تواطَأَ النَّاسُ على عدمِ الدُّخولِ منه؛ كانَ ذلك داعِيًا إلى سَدِّه الواجبِ، وما لا يتوصَّلُ إلى الواجبِ إلَّا به؛ فهو واجِبٌ، وتَرْكُ الواجِبِ حرامٌ، بل أقولُ: إنَّ الدُّخولَ منه دِعايةٌ إلى الحرامِ ودوامِه، فيكونُ حرامًا.

والثَّاني: أنَّ الوقفَ غيرُ مملوكٍ لنا، وإنَّما جازَ لنا التَّصرُّفُ فيه بإذنٍ مِن الواقفِ شَرْطًا أو عُرْفًا على مُقْتَضى الشَّرعِ، فوافَقَ الجامِعَ والحَرَمَ وغيرَهما مِن المساجِدِ وغيرِها[١] وَقْفُه على صِفَةٍ ليس لنا أنْ نتصرَّفَ فيه إلَّا على تلك الصِّفَةِ.

والدُّخولُ مِن ذلك المكانِ المفتوحِ لم يَقْتَضِهِ شرطُ الواقِفِ، فلا يكونُ مملوكًا لنا.

وأيضًا، فمَن ملَكَ مكانًا؛ ملَكَ تحته إلى تحت تُخومِ الأرضِ وفوقه إلى السَّماءِ، والهواءُ الذي فوقه مملوكٌ له، فالدَّاخِلُ مِن البابِ مُتَصَرِّفٌ في هواءِ غيرِه بما لم يُؤْذَنْ له.

فلا يجوزُ مع مُلاحظةِ هذَينِ المَعْنَيَيْنِ، فلا فَرْقَ بين أنْ تكونَ العَتَبَةُ عَرِيضةً بحيث يضَعُ قدَمَه عليها، أو لا.

نعَمْ، إذا كانَتْ عَرِيضَةً؛ يتأكَّدُ المَنْعُ؛ للتَّصرُّفِ في الهواءِ والقرارِ.

هذا هو الذي يترجَّحُ عندي في ذلك.

ويُحْتَمَلُ أيضًا أنْ يُقالَ: المنعُ إنَّما كانَ لوجودِ الجِدارِ، وليس بمقصودٍ في نَفْسِه، فإذا زالَ الجِدارُ بأيِّ طريقٍ كانَ؛ فلا يمتنِعُ دخولُ المكانِ؛ كما لو انهدَمَ بنَفْسِه.

---

(١) في غير (ث) و(ز): «ونحوهما»، وفي (ث) و(ز): «ونحوها»، والمثبت من «تسهيل المقاصد».

واعتبارُ مِلْكِ الهواءِ بحيث يُقالُ: ليس لهما العُبورُ إذا انهدَمَ بنَفْسِه، لا تَقْتَضِيهِ قواعِدُ الفقهِ ولا العُرْفُ، وهو مُسْتَنْكَرٌ، فالوجهُ أنْ يُقالَ: إنَّما يُتَخَيَّلُ التَّحريمُ مِن جهةِ أنَّه إعانةٌ على ظُلْمٍ، فإذا لم يكنْ إعانةً على ظُلْمٍ؛ فهو جائزٌ، وذلك حيث لا يُفِيدُ الامتناعُ مِن الدُّخولِ، وإنَّما يُفِيدُ إذا كانَ المُمْتَنِعُ مُطاعًا، فيكونُ امتناعُه سببًا لإنكارِ المُنْكَرِ، فيجبُ إذا لم يكُنْ بهذه المثابةِ، فلا مَنْعَ، لا سيَّما قد يتَّفِقُ أنْ يكونَ الشَّخصُ الذي لا قُدْرَةَ له على التَّغْيِيرِ ساكِنًا في جِوارِ الحرمِ في مكانٍ قد فُتِحَ منه بابٌ كذلك، وهو لا يَقْدِرُ على سَدِّه، فيُحْتَمَلُ جوازُ دُخولِه منه.

ويُقَوِّي ذلك إذا احتَاجَ؛ بأنْ يكونَ في اللَّيلِ ونحوِه، وخافَ على نَفْسِه أو ما معه مِن الخُروجِ، فإنَّا نَقْطَعُ في هذه الحالةِ بجوازِ دُخولِه؛ قِياسًا على الكعبةِ للحاجةِ، وأمَّا السَّكَنُ فيه؛ فلا يَمْتَنِعُ.

هذا كلُّه كلامُ السُّبْكِيِّ في «فتاويهِ»[١].

وقالَ الزَّرْكَشِيُّ في كتابِه «أحكامِ المساجدِ»: بوَّبَ البُخارِيُّ في «صحيحِه»: (بابُ الخَوْخَةِ والمَمَرِّ في المسجدِ)[٢]، وأدخَلَ فيه حديثَ أبي سعيدٍ: أنَّه ﷺ خطَبَ، وقالَ: «لا يَبْقَيَنَّ في المسجدِ بابٌ إلَّا سُدَّ، إلَّا بابَ أبي بكرٍ»[٣]، وظاهِرُ الخَبَرِ المَنْعُ، وخُصوصِيَّةُ الصِّدِّيقِ بذلك دون غيرِه. هذه عِبارَتُه[٤].

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «فتاويه»، وللتقي السبكي رسالة في هذا الموضوع سماها: «منع الاستطراق من الباب المستحق للإغلاق»، وقد نقل عنه ابن العماد جميع هذا البحث بحروفه في «تسهيل المقاصد» (خ: الأزهرية، برقم «٣٣٨٩٢٠»، و: ٥٨أ/ ٦١ب).

(٢) انظر: «صحيح البخاري» (١/ ١٠٠).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) انظر: «إعلام الساجد بأحكام المساجد» للزركشي (ص: ٣٨٢).

وأورَدَ ابنُ العِمادِ في كتابِه «أحكامِ المساجِدِ» كلامَ السُّبْكِيِّ بحُروفِه، ثمَّ أورَدَ على حديثِ الأمرِ بسَدِّ الأبوابِ إشْكالًا ـ وهو غيرُ وارِدٍ ـ فقالَ: يَلْزَمُ على الحديثِ إشْكالٌ، وهو أنَّ هذه الأبوابَ ـ يعني التي أمَرَ بسَدِّها ـ:

ـ إنْ كانَتْ مِن أصلِ الوقفِ التي وُضِعَ المسجدُ عليها؛ لزِمَ عليه جوازُ تغييرِ مَعالِمِ الوقفِ، وخُروجِه عن الهيئةِ التي وُضِعَ عليها أوَّلًا.

ـ وإنْ كانَتْ مُحْدَثَةً؛ لزِمَ عليه جوازُ فَتْحِ بابٍ في جِدارِ المسجدِ وكُوَّةٍ يدخُلُ منها الضَّوْءُ، وغيرُ ذلك ممَّا تَقْتَضِيهِ مصلحةٌ، حتى يجوزُ لآحادِ الرَّعِيَّةِ أنْ يفتَحَ مِن دارِه المجاورةِ للمسجدِ بابًا إلى المسجدِ في حائطِ المسجدِ، وقد تقدَّمَ أنَّه ممنوعٌ.

ويُحْتَمَلُ أنْ يُقالَ: يجوزُ ذلك للواقفِ دون غيرِه؛ لأنَّه ﷺ هو الذي وقَفَ المسجدَ.

وفيه إشْكالٌ مِن جِهَةِ انتقالِ الوقفِ، وزوالِه عن مِلْكِه إلى اللهِ تعالى. هذه عِبارَتُه[1].

قلتُ: الإشكالُ ساقِطٌ، فإنَّ الفَتْحَ أوَّلًا كانَ بأَمْرٍ مِن اللهِ ووَحْيٍ، فكانَ جائِزًا، ثمَّ نَسَخَ اللهُ تعالى ذلك، وأمَرَ بالسَّدِّ بوَحْيٍ أيضًا؛ كما تقدَّمَ في الأحاديثِ، فهو مِن قَبِيلِ النَّاسخِ والمنسوخِ مِن الأحكامِ الشَّرْعيَّةِ، فلا إشْكالَ.

وقد فُهِمَ مِن كلامِ السُّبْكِيِّ السَّابقِ: أنَّه لا يجوزُ الفَتْحُ إلَّا بثلاثةِ شُروطٍ:

ـ أنْ يكونَ يَسِيرًا لا يُغَيِّرُ مُسَمَّى الوقفِ.

ـ وأنْ لا يُزِيلَ شيئًا مِن عَيْنِه.

---

(١) «تسهيل المقاصد» لابن العماد (خ: الأزهرية، برقم «٣٣٨٩٢٠»، و: ٦١/ ب).

- وأنْ يكونَ في ذلك مَصْلَحَةٌ للوقفِ، أو لعامَّةِ المسلمين.

- **ويُزادُ عليها شرطٌ رابعٌ** مِن «فتاوى ابنِ الصَّلاحِ»: وهو أنْ لا يكونَ في شَرْطِ الواقِفِ نصٌّ على مَنْعِه.

فإذا اجتمَعَتْ هذه الشُّروطُ الأربعةُ؛ جازَ الفَتْحُ، وإنْ فُقِدَ شرطٌ منها؛ لم يجُزْ.

وقد فُقِدَ في مسجدِ المدينةِ شرطانِ: الثَّالثُ والرَّابعُ، فإنَّه لا مصلحةَ في ذلك للمسجدِ، بل للمدرسةِ المُجاورةِ؛ كما قالَه السُّبْكِيُّ في الطَّيْبَرْسِيَّةِ مع الجامِعِ الأزهرِ، وفي البُيوتِ المجاوِرةِ للمسجدِ الحرامِ، والرَّابعُ: فإنَّ الواقِفَ - وهو صاحِبُ الشَّرعِ ﷺ - نصَّ على مَنْعِه، وأَسْنَدَ ذلك إلى الوَحْيِ الشَّريفِ، فوجَبَ القولُ بالمَنْعِ، ولو قيلَ بالجوازِ في بقِيَّةِ المساجدِ.

وقد بنى السُّلْطانُ سِقايةً لِلشُّرْبِ في رَحَبَةِ[1] الجامعِ الطُّولُونيِّ، وفتَحَ له شُبَّاكًا في الجِدارِ المُحَوَّطِ على الرَّحَبةِ؛ لِيَسْهُلَ شُرْبُ المارِّينَ منها، وهذا الفَتْحُ جائزٌ هنا لِوُجودِ المصلحةِ العامَّةِ، وعدَمِ نصٍّ مِن الواقفِ على مَنْعِه.

ولو أرادَ السُّلطانُ الآنَ الزِّيادةَ في عِدَّةِ أبوابِ المسجدِ النَّبَوِيِّ؛ لَجازَ له ذلك، بل يُسْتَحَبُّ؛ لأَمْرَينِ:

أحدُهما: وجودُ المصلحةِ العامَّةِ.

والثَّاني: الردُّ إلى ما كانَ عليه أوَّلًا، فسيأتي أنَّه كانَ له في زمنِ عُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ عشرون بابًا.

---

(١) رَحبة المسجد - بفتح الراء -: ساحته.

* فائدةٌ نختِمُ بها الكتابَ:

قالَ النَّوَوِيُّ في «شرحِ المُهذَّبِ»: (فَرْعٌ): عن خارِجَةَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ أحدِ[١] فُقهاءِ المدينةِ السَّبْعةِ، قالَ: بنى رسولُ اللهِ ﷺ مسجِدَه سبعين ذِراعًا في ستِّين ذِراعًا أو يزيدُ[٢].

قالَ أهلُ السِّيَرِ: جعَلَ عثمانُ بنُ عفَّانَ طُولَ المسجدِ مئةً وستِّين ذِراعًا، وعَرْضَه مئةً وخمسين، وجعَلَ أبوابَه ستَّةً؛ كما كانَتْ في زمنِ عُمرَ.

وزادَ فيه الوليدُ بنُ عبدِ الملكِ، فجعَلَ طُولَه مِئَتَيْ[٣] ذراعٍ، وعَرْضَه في مُقَدَّمِه مئتَينِ، وفي مُؤَخَّرِه مئةً وثمانين.

ثمَّ زادَ فيه المَهْدِيُّ مئةَ ذِراعٍ مِن جِهَةِ الشَّامِ فقط، دُونَ الجِهاتِ الثَّلاثِ.

هذا ما في «شرحِ المُهَذَّبِ»[٤].

وأخرَجَ ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقاتِ»: عن الزُّهْرِيِّ قالَ: برَكَتْ ناقةُ رسولِ اللهِ ﷺ عند موضِعِ المسجدِ، وهو يومئذٍ يُصَلِّي فيه رجالٌ مِن المسلمين، وكانَ مِرْبَدًا[٥] لِسَهْلٍ وسُهَيْلٍ غُلامَيْنِ يتيمَينِ مِن الأنصارِ، وكانا في حِجْرِ أبي أُمامةَ أسعدَ بنِ زُرارةَ، فدعا رسولُ اللهِ ﷺ بالغُلامَينِ، فساوَمَهما بالمِرْبَدِ لِيَتَّخذَه مسجدًا، فقالا: بل نَهَبُه

---

(١) في النسخ: «آخر»، والمثبت من «المجموع».

(٢) انظر: «مثير الغرام الساكن» لابن الجوزي (ص: ٤٦٣).

(٣) تصحفت في مطبوعة «المجموع» إلى: «مئة».

(٤) انظر: «مثير الغرام الساكن» لابن الجوزي (ص: ٤٦٤)، و«المجموع» للنووي (٨/ ٢٧٧)، و«إعلام الساجد» للزركشي (١/ ٢٢٥).

(٥) المِرْبَد: هو الموضع الذي تُحبَس فيه الإبل وغيرها. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: ربد).

لكَ يا رسولَ اللهِ، فأبى رسولُ اللهِ ﷺ حتى ابتاعَه منهما، فابتاعَه بعشرةِ دَنانيرَ، وأمَرَ أبا بكرٍ أنْ يُعْطِيَهما ذلك، فأمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بالنَّخْلِ الذي في الحديقةِ وبالغَرْقَدِ[١] الذي فيه أنْ يُقْطَعَ، وأمَرَ باللَّبِنِ فضُرِبَ، وكانَ في المِرْبَدِ قبورٌ جاهليَّةٌ، فأمَرَ بها رسولُ اللهِ ﷺ فنُبِشَتْ، وأمَرَ بالعِظامِ أنْ تُغَيَّبَ، وكانَ في المِرْبَدِ ماءٌ مُسْتَنْجَلٌ[٢]، فسيَّروه حتى ذهَبَ، وأسَّسوا المسجدَ، فجعَلوا طُولَه ممَّا يلِي القِبْلَةَ إلى مُؤَخَّرِه مئةَ ذِراعٍ، وفي هذَينِ الجانبَينِ مِثْلَ ذلك، فهو مُرَبَّعٌ، ويُقالُ: كانَ أقلَّ مِن المئةِ، وجعَلوا الأساسَ قَريبًا مِن ثلاثةِ أذرُعٍ على الأرضِ بالحِجارةِ، ثمَّ بنَوْهُ باللَّبِنِ، وبناهُ رسولُ اللهِ ﷺ وأصحابُه، وجعَلَ ينقُلُ معهم الحِجارةَ بنَفْسِه، ويقولُ:

اللَّهُمَّ لا عَيْشَ إلَّا عَيْشُ الآخِرَةْ فاغْفِرْ لِلأنْصارِ والمُهاجِرَةْ

وجعلَ يقولُ:

هذا الحِمالُ لا حِمالُ خَيْبَرْ هذا أبَرُّ - ربَّنا - وأَطْهَرْ

وجعَلَ له ثلاثةَ أبوابٍ: بابًا في مُؤَخَّرِه، وبابًا يُقالُ له: بابُ الرَّحمةِ، وهو البابُ الذي يُدْعى: بابَ عاتِكَةَ، والبابَ الثَّالثَ: الذي يدخُلُ منه رسولُ اللهِ ﷺ، وهو البابُ الذي يلِي آلَ عثمانَ، وجعَلَ طُولَ الجِدارِ بَسْطَةً، وعُمُدَه الجُذوعَ، وسَقْفَه جَرِيدًا، فقيلَ له: ألا تَسْقُفُه؟ فقالَ: «عَريشٌ كعَريشِ موسى: خُشَيْباتٌ وثُمامٌ[٣]، الشَّأنُ أعجَلُ

---

(١) الغَرْقد: نوع من الشجر، ومنه سميت البقيع بالغرقد، لأنه كان منبتًا لشجر الغرقد، فنُسب إليه وعُرف به. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١/ ١٨٨).

(٢) أي: ظاهر على وجه الأرض يخرج منها، يقال: (استجلَّ الوادي)؛ إذا ظهر ماؤه، وهو أشبه ما يكون بعين الماء. انظر: «العين» للخليل (٦/ ١٢٥)، و«جمهرة اللغة» لابن دريد (٢/ ١١٩٣).

(٣) الثُّمام: نبتٌ صغيرٌ له خوص أو شبيه به، وربما حُشِي به، وسُدَّ به خصاص البيوت، الواحدة: ثُمامة. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: ثمم).

مِن ذلك»، وبنى بُيوتًا إلى جَنْبِه باللَّبِنِ، وسقَفَها بجُذوعِ النَّخْلِ والجَريدِ، فلمَّا فرَغَ مِن البناءِ؛ بنى بعائشةَ في البيتِ الذي بابُه شارِعٌ إلى المسجدِ، وجعَلَ سَوْدَةَ في البيتِ الآخَرِ الذي يلِيه إلى البابِ الذي يلِي آلَ عثمانَ[١].

وأخرَجَ الزُّبَيرُ بنُ بكَّارٍ في «أخبارِ المدينةِ»: عن مُجَمِّعِ بنِ يزيدَ قالَ: بنى رسولُ اللهِ ﷺ المسجدَ مرَّتَينِ، بناهُ حين قدِمَ أقلَّ مِن مئةٍ في مئةٍ، فلمَّا فتَحَ اللهُ عليه خيبرَ بناهُ، وزادَ فيه مِثْلَه في الدُّورِ، وضرَبَ الحُجُراتِ ما بينه وبين القِبْلَةِ[٢].

وأخرَجَ أيضًا عن أنسٍ قالَ: بناهُ رسولُ اللهِ ﷺ أوَّلَ ما بناهُ بالجَريدِ، وإنَّما بناهُ باللَّبِنِ بعد الهجرةِ بأربعِ سنِينَ[٣].

وأخرَجَ البُخاريُّ: عن ابنِ عُمرَ: أنَّ المسجدَ كانَ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ مَبْنِيًّا باللَّبِنِ، وسَقْفُه الجريدُ، وعُمُدُه خَشَبُ النَّخْلِ، فلم يَزِدْ فيه أبو بكرٍ شيئًا، وزادَ فيه عمرُ، وبناهُ على بُنْيانِه في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ باللَّبِنِ والجَريدِ، وأعادَ عُمُدَه خشَبًا، ثمَّ غيَّرَه عثمانُ، فزادَ فيه زِيادةً كثيرةً، وبنى جِدارَه بالحجارةِ

(١) رواه بهذا اللفظ: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٣٩) مرسلاً، وفي إسناده محمد بن عمر الواقدي، ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٧٤٣) عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير باختلافٍ في بعضِه، مرسلًا، والحديث أصله في البخاري (٣٩٠٦) من طريق الزهري، عن عروة مرسلًا.

(٢) أورده ابن النجار في «الدرة الثمينة» (١/ ٨٧) من غير إسنادٍ، والمقريزي في «إمتاع الأسماع» (١٠/ ٨٩)، والسمهودي في «وفاء الوفا» (١/ ٢٦٠) معزوًّا إلى ابن زبالة ـ وهو كذاب ـ من طريق ابن جريج، عن جعفر بن عمرو.

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٢٤٦)، و«وفاء الوفا» للسمهودي (١/ ٢٥٢)، وهو مروي من طريق ابن زبالة أحد الكذابين.

المنقوشةِ والقَصَّةِ، وجعَلَ عُمُدَه مِن حجارةٍ منقوشةٍ، وسقَفَه بالسَّاجِ[1].

وقالَ الأَقْفَهْسِيُّ في «تاريخِ المدينةِ»: قيلَ: كانَ عَرْضُ الجِدارِ في عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ لَبِنَةً، ثمَّ إنَّ المسلمين لَمَّا كثُروا بنَوْهُ لَبِنَةً ونِصْفًا، ثمَّ قالوا: يا رسولَ اللهِ! لو أَمَرْتَ لَزِدْنا، فقالَ: «نعَمْ»، فزادُوا فيه، وبنَوا جِدارَه لَبِنَتَينِ مُخْتَلِفتَينِ، ولم يكُنْ له سَطْحٌ، فشكَوا الحَرَّ، فأمرَ رسولُ اللهِ ﷺ، فأُقِيمَ له سَوارٍ مِن جُذوعٍ، ثمَّ طُرِحَتْ عليها العوارِضُ والحُصُرُ والإِذْخِرُ، فأصابَتْهُمُ الأمطارُ، فجعَلَ يكِفُ عليهم، فقالوا: يا رسولَ اللهِ! لو أَمَرْتَ بالمسجدِ، فطُيِّنَ، فقالَ: «عَرِيشٌ كعَرِيشِ موسى، والأمرُ أعجَلُ مِن ذلك»[2].

ولَمَّا زادَ فيه عمرُ؛ جعَلَ طُولَه مئةً وأربعين ذِراعًا، وعرضَه مئةً وعشرين ذراعًا، وبدَّلَ أساطِينَه بأُخَرَ مِن جُذوعِ النَّخْلِ، وسقَفَه بجَريدٍ، وجعلَ طُولَ السَّقْفِ أحدَ عشرَ ذِراعًا، وفرَشَه بالحصى.

ولَمَّا زادَ فيه عثمانُ، وذلك في ربيعِ الأوَّلِ سنةَ تسعٍ وعشرين؛ جعَلَ طُولَه مئةً وستِّين ذِراعًا، وعَرْضَه مئةً وخمسين ذِراعًا، وجعَلَ أبوابَه ستَّةً.

ولَمَّا زادَ فيه عُمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، وذلك بأمرِ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ، وكانَ عامِلَه على المدينةِ؛ جعَلَ طُولَه ما تقدَّمَ عن «شرحِ المُهَذَّبِ»، وجعَلَ على كلِّ رُكْنٍ مِن

---

(١) رواه البخاري (٤٤٦). قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٥٤٠): القَصَّةُ: هي الجَصُّ بلغة أهل الحجاز. والساج: نوع من الخشب معروفٌ يؤتى به من الهند.

(٢) انظر: «الدرة الثمينة» لابن النجار (١/ ٨٧)، و«شفاء الغرام» للفاسي (٢/ ٤١٩)، وعُزِيَ إلى الصَّحيحين، وليس فيهما! وأورده السمهودي في «وفاء الوفا» (ص: ٢٥٨) من طريق ابن زبالة عن جعفر بن محمد، وقد تقدم أن ابن زبالة كذاب.

أركانِه الأربعةِ منارةً للأذانِ، وجعَلَ له عشرين بابًا، وبنى على الحُجْرةِ الشَّريفةِ حائِطًا، ولم يُلْصِقْهُ بجِدارِ الحُجْرةِ ولا بالسَّقْفِ، وطوَّلَه مِقْدارَ نصفِ قامةٍ بالآجُرِّ.

فلمَّا حجَّ سليمانُ بنُ عبدِ الملكِ؛ هدَمَ المنارةَ التي هي قِبْلِيَّ المسجدِ مِن الغربِ؛ لأنَّها كانَتْ مُطِلَّةً على دارِ مروانَ، فأذَّنَ المؤذِّنُ، فأطلَّ على سليمانَ وهو في الدَّارِ، فأمَرَ بهَدْمِها.

ثمَّ زادَ فيه المَهْدِيُّ سنةَ إحدى وستِّين ومئةٍ، ولم يَزِدْ بعده أحدٌ شيئًا.

ثمَّ عمَّرَ الخليفةُ النَّاصِرُ سنةَ ستٍّ وسبعين وخمسِ مئةٍ في صَحْنِه قُبَّةً لِحِفْظِ حواصِلِ الحرَمِ وذخائِرِه.

ثمَّ احترَقَ المسجدُ الشَّريفُ بالنَّارِ التي خرَجَتْ مِن الحَرَّةِ في ليلةِ الجُمُعةِ أوَّلَ شهرِ رمضانَ سنةَ أربعٍ وخمسين وستِّ مئةٍ، فكتبَ بذلك إلى الخليفةِ المُسْتَعْصِمِ، فأرسَلَ الصُّنَّاعَ والآلاتِ مع حُجَّاجِ العراقِ سنةَ خمسٍ وخمسين وستِّ مئةٍ، فسقَفوا في هذه السَّنَةِ الحُجْرَةَ الشَّريفةَ وما حولَها إلى الحائِطِ القِبْلِيِّ والشَّرْقِيِّ إلى بابِ جِبْرِيلَ، وسقَفوا الرَّوضةَ الشَّريفةَ إلى المِنْبَرِ.

ثمَّ قُتِلَ الخليفةُ سنةَ ستٍّ وخمسين، واستولى التَّتارُ على بغدادَ، فوصَلَتِ الآلاتُ مِن صاحبِ اليَمَنِ الملِكِ المُظَفَّرِ يوسفَ بنِ عُمرَ بنِ رسولٍ، فعمِلَ إلى بابِ السَّلامِ، ثمَّ عمِلَ مِن بابِ السَّلامِ إلى بابِ الرَّحمةِ مِن سنةِ ثمانٍ وخمسين مِن جِهَةِ صاحِبِ مصرَ الملِكِ المُظَفَّرِ قُطُزَ المُعِزِّيِّ.

ثمَّ انتقَلَ المُلْكُ آخِرَ هذه السَّنَةِ إلى الملِكِ الظَّاهِرِ بِيْبَرْسَ الصَّالِحِيِّ، فعمِلَ في أيَّامِه باقي المسجدِ، وجُعِلَتِ الأبوابُ أربعةً.

ثمَّ لَمَّا حَجَّ سنةَ سبعٍ وستِّين؛ أرادَ أنْ يُدِيرَ على الحُجْرَةِ الشَّريفةِ دَرابزيًا[1] مِن خشبٍ، فقاسَ ما حولَها بيدِه، وأرسلَه سنةَ ثمانٍ وستِّين، وعمِلَ له ثلاثةَ أبوابٍ، وطوَّلَه نحوَ قامَتَيْنِ.

ثمَّ في سنةِ ثمانٍ وسبعين في أيَّامِ الملِكِ المنصورِ قلاوونَ عُمِلَتِ القُبَّةُ على الحُجْرَةِ الشَّريفةِ.

ثمَّ في سنةِ أربعٍ وتسعين في أيَّامِ الملِكِ العادِلِ كَتْبُغا زِيد في الدَّرابزِينِ[2] الذي على الحُجْرَةِ حتى وُصِلَ بسَقْفِ المسجدِ الشَّريفِ.

ثمَّ في أيَّامِ الملِكِ النَّاصِرِ محمَّدِ بنِ قلاوونَ في سنةِ إحدى وسبعِ مئةٍ، جُدِّدَ سَقْفُ الرِّواقِ الذي فيه الرَّوضةُ الشَّريفةُ.

ثمَّ جُدِّدَ السَّقْفُ الشَّرقيُّ والغَرْبيُّ في سنةِ خمسٍ وسبعِ مئةٍ.

ثمَّ أمَرَ بعِمارةِ المنارةِ الرَّابعةِ مكانَ التي هدَمَها سليمانُ بنُ عبدِ الملِكِ، فعُمِّرَتْ سنةَ ستٍّ وسبعِ مئةٍ.

ثمَّ أمرَ بإنشاءِ الرِّواقَينِ في صَحْنِ المسجدِ مِن جِهَةِ القِبْلَةِ في سنةِ تسعٍ وعشرين وسبعِ مئةٍ.

ثمَّ في أيَّامِ الملِكِ النَّاصِرِ حسنِ بنِ محمَّدِ بنِ قلاوونَ جُدِّدَتِ القُبَّةُ التي على الحُجْرَةِ الشَّريفةِ.

---

(١) في (ف): «دارابزيًا». والدَّرابزين: كلمة أعجمية قديمة الاستعمال، تعني: قوائم متتابعة من حجرٍ أو حديدٍ أو خشبٍ يعلوها امتدادٌ طوليٌّ على جانبي السلم؛ ليحمي الصاعد والنازل من السقوط، ويوضع أيضًا على جوانب الشرفة. انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» (١/ ٧٣٢).

(٢) في (ف): «الدارابزين».

ثمَّ أُحْكِمَتْ في أيَّامِ الملِكِ الأشرفِ شعبانَ بنِ حُسينِ بنِ محمَّدِ بنِ قلاوونَ سنةَ خمسٍ وستِّين وسبعِ مئةٍ؛ بأنْ سُمِّرَ عليها ألواحٌ مِن خشبٍ، ومِن فوقها ألواحُ الرَّصاصِ[١].

ثمَّ في أيَّامِ سُلطانِ العصرِ الملِكِ الأشرفِ قايتباي في شهرِ رمضانَ سنةَ ستٍّ وثمانين وثمانِ مئةٍ عمَّرَ قُبَّةً أخرى وأشياءَ في المسجدِ.

ثمَّ أعقَبَ ذلك نُزولُ صاعِقَةٍ مِن السَّماءِ، فأحرَقَتِ المسجدَ بأَسْرِه، وذلك في ليلةِ ثالثَ عشرَ رمضانَ سنةَ ستٍّ وثمانين، فأرسَلَ السُّلطانُ الصُّنَّاعَ والآلاتِ سنةَ سبعٍ وثمانين، وعليهم الخواجا شمسُ الدِّين بنُ الزمنِ[٢]، فهدَمَ الحائِطَ القِبْلِيَّةَ، وأرادَ أنْ يَبْنِيَ بجِوارِ المسجدِ مدرسةً باسمِ السُّلْطانِ، ويَجْعَلَ الحائِطَ مُشْتَرَكًا بين المسجدِ والمدرسةِ، ويَفْتَحَ فيه بابًا يدخلُ منه إلى المسجدِ، وشبابِيكَ مُطِلَّةً عليه، فمنَعَه جماعةٌ مِن أهلِ المدينةِ، فأرسَلَ يطلُبُ مرسومًا مِن السُّلطانِ بذلك، فبلَغَه مَنْعُ أهلِ المدينةِ، فقالَ: استَفْتُوا العُلماءَ، فأفتاهُ القُضاةُ الأربعةُ وجماعةٌ بالجَوازِ، وامتنَعَ آخَرون مِن ذلك.

وجاءَني المُسْتَفْتي يومَ الأحدِ رابعَ عَشَرَيْ رجبٍ مِن السَّنةِ المذكورةِ، فجمَعْتُ الأحاديثَ المُصَدَّرَ بها، وأرسَلْتُها لقاضي القُضاةِ الشَّافعيِّ، فذكَرَ أنَّه يرى اختصاصَها بالجدارِ النَّبوِيِّ، وقد أُزِيلَ، وهذا الجِدارُ مِلْكُ السُّلطانِ يَفْتَحُ فيه ما شاءَ، ولا يصيرُ

(١) انظر هذه الأحداث في: «هداية السالك» للعز ابن جماعة (ص: ١٥٥١ ـ ١٥٥٨)، و«إثارة الترغيب والتشويق» للسمرقندي (ص: ٣٨٠ ـ ٣٨٥).

(٢) محمد بن عمر بن محمد المعروف بالخواجا شمس الدين بن الزمن، تفقه في أول أمره، ثم اشتغل بالتجارة، واختص بالسلطان قايتباي، وعينه مشرفًا على العمائر في مكة، وله مآثر كثيرة فيها وفي غيرها، توفي سنة ٨٩٧هـ. انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٨/ ٢٦٠).

وَقْفًا إلَّا بوَقْفِه، فذكَرْتُ الجوابَ عن ذلك مِن تسعةٍ وعشرين وجهًا، وألحَقْتُها بالأحاديثِ مع ما ذُكِرَ معها، وأفرَدْتُها تأليفًا.

ورأيتُ ليلةَ الثُّلاثاءِ سادسَ عَشَرَيْ رجبٍ في المنامِ النَّبيَّ ﷺ وهو في هِمَّةٍ، وأنا واقِفٌ بين يديه، فأرسَلَني، لا أدري إلى عُمرَ أو غيرِه، ولا أدري: هل أرسَلَني إليه لِأَدْعُوَه أو لِأُبَلِّغَه رسالةً، ولم أَضْبِطْ مِن المنامِ إلَّا هذا القَدْرَ، فاستَيْقَظْتُ وأنا أرجو أنْ لا يَتِمَّ لهم ما أرادُوهُ.

ثمَّ برَزَ مرسومُ السُّلطانِ بالفَتْحِ حَسْبَما أفتاهُ مَن أفتاهُ، وسافَرَ القاصِدُ بذلك في أواخِرِ رجبٍ.

وأَرسَلَ إليَّ رجلانِ مِن كبارِ أربابِ الأحوالِ يُخْبِراني أنَّ هذا الأمرَ لا يتِمُّ، ففي رمضانَ جاءَ الخبَرُ بأنَّ ذلك قد رُجِعَ عنه، وعدَلوا إلى الفَتْحِ مِن الجِهَةِ الغَرْبِيَّةِ، وأفتى بعضُ الحَنَفِيَّةِ بجوازِ ذلك؛ لأنَّ دارَ أبي بكرٍ رضي الله عنه كانَتْ مِن تلك الجِهَةِ، وكانَ له بابٌ مفتوحٌ، فيُفْتَحُ نَظِيرُه، فوجَبَ النَّظَرُ في ذلك، **فأقولُ:**

قد ثبَتَ في الأحاديثِ السَّابقةِ، وقرَّرَ العُلماءُ أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه لم يُؤْذَنْ له في فَتْحِ البابِ، بل أُمِرَ بسَدِّ بابِه، وإنَّما أُذِنَ له في خَوْخَةٍ صغيرةٍ، وهي المُرادةُ في حديثِ البُخاريِّ، فلا يجوزُ الآنَ فَتْحُ بابٍ كبيرٍ قَطْعًا، وليس لأحدٍ أنْ يقولَ: إنَّ المعنى الاِسْتِطْراقُ، فيَستوي البابُ والخَوْخَةُ في الجوازِ؛ لأنَّ النَّصَّ مِن الشَّارعِ ﷺ على التَّفْرِقَةِ ـ حيث أمَرَ بسَدِّ بابِه، وأبقى خَوْخَتَه ـ يَمْنَعُ مِن التَّسْويةِ والإِلْحاقِ.

وأمَّا جوازُ فَتْحِ الخَوْخَةِ الآنَ؛ فأقولُ:

لو بقِيَتْ دارُ أبي بكرٍ، واتَّفَقَ هَدْمُها وإعادَتُها؛ أُعِيدَتْ بتلك الخَوْخَةِ كما كانَتْ بلا مِرْيَةٍ، وكانَ يجبُ مع ذلك أنْ يُعادَ مِثْلُ تلك الخَوْخَةِ قَدْرًا ومَحَلًّا، فلا تجوزُ

الزِّيادةُ فيها بالتَّوْسِعَةِ، ولا جَعْلُها في موضعٍ آخَرَ مِن الحائطِ؛ اقتِصارًا على ما ورَدَ الإِذْنُ مِن الشَّارِعِ الواقِفِ فيه.

لكنَّ دارَ أبي بكرٍ هُدِمَتْ، وأُدْخِلَتْ في المسجدِ زمَنَ عثمانَ، وهل يجوزُ أنْ يُبْنى بإزائِها دارٌ يُفْتَحُ منها خَوْخَةٌ نَظِيرَ ذلك؟

فيه نظَرٌ وتوَقُّفٌ، فيُحْتَمَلُ المَنْعُ، وهو الأقربُ؛ لأنَّ تلك خَصِيصةٌ كانَتْ لأبي بكرٍ، فلا تتعدَّى دارَه، ويُحْتَمَلُ الجوازُ؛ لأمرَينِ:

أحدُهما: أنَّ حقَّ المُرورِ قد ثبَتَ مِن هذه البُقْعَةِ التي بإزاءِ دارِ أبي بكرٍ إلى المسجدِ بواسِطَةِ دارِ أبي بكرٍ، فيَسْتَمِرُّ.

والثَّاني: لا أُبْدِيهِ؛ خوفًا أن يتمسَّكَ به المُتَوَسِّعون.

وعلى هذا الاحتمالِ، فإنَّما يجوزُ بشرطَينِ يتعذَّرُ الآنَ وجودُهما:

ـ أنْ يكونَ الذي يُفْتَحُ بقَدْرِ تلك الخَوْخَةِ، لا أوسَعَ منه.

ـ وأنْ يكونَ على سَمْتِها، لا في مَحَلٍّ آخَرَ.

والأمرانِ لا يُمكِنُ الوقوفُ عليهما الآنَ؛ لِلجَهْلِ بمِقْدارِ تلك الخَوْخَةِ ومَحَلِّها.

وإذا لم يتحقَّقْ وجودُ الشَّرطِ؛ امتنَعَ المشروطُ، فتلخَّصَ مِن ذلك القَطْعُ بالمَنْعِ مِن الخَوْخَةِ ومِن الشَّبابِيكِ أيضًا.

وبتحقُّقِ وجودِ الشَّرْطَينِ يُجابُ عن الأمرِ الثَّاني الذي رمَزْتُ إليه ولم أُبْدِه، إنْ عثَرَ عليه عاثِرٌ.

هذا ما عندي في ذلك.

* **خاتِمَةٌ**(١):

وأمَّا كِسْوَةُ الحُجْرَةِ الشَّريفةِ؛ فأوَّلُ مَن كساها ابنُ أبي الهَيْجاءِ وزيرُ مِلكِ مصرَ بعد أنِ استأذَنَ الخليفةَ المُسْتَضِيءَ، فكساها دِيباجًا أبيضَ، ثمَّ بعد سنتَينِ أرسلَ الخليفةُ المُسْتَضِيءُ كِسْوَةً دِيباجًا بَنَفْسَجِيًّا، ثمَّ أرسَلَ الخليفةُ النَّاصِرُ لَمَّا وَلِيَ كِسْوَةً مِن الدِّيباجِ الأسودِ.

ثمَّ لَمَّا حجَّتْ أمُّ الخَليفةِ، وعادَتْ؛ أرسَلَتْ كِسْوةً كذلك.

ثمَّ صارَتْ تُرسَلُ الكِسْوةُ مِن جِهَةِ مصرَ كلَّ سبعِ سنين مِن الدِّيباجِ الأسودِ. ذكَرَ ذلك الأَقْفَهْسِيُّ، واللهُ أعلمُ(٢).

* * *

(١) في (ج) و(ح) و(د): «فصل».

(٢) انظر: «الدرة الثمينة في أخبار المدينة» لابن النجار (١/ ١٥٠).

العجاجة الزرنبية في السلالة الزينبية

دار اللباب

[٣٨٤]

العَجاجَةُ الزَّرْنَبِيَّةُ[١] في السُّلالةِ الزَّيْنَبِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسَلامٌ على عِبادِه الذين اصطفى.

مسألةٌ:

عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه رُزِقَ مِن الأولادِ الذُّكورِ أحدًا وعشرين ولدًا، ومِن الإناثِ ثماني عشرةَ، على خِلافٍ في ذلك، والذين أعقَبُوا مِن ولَدِه الذُّكورِ خمسةٌ.

قالَ ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقاتِ»: كانَ النَّسْلُ مِن ولَدِ عليٍّ لخمسةٍ: الحسنِ، والحُسَينِ، ومحمَّدِ ابنِ الحَنَفِيَّةِ، والعَبَّاسِ ابنِ الكِلابِيَّةِ، وعُمرَ ابنِ التَّغْلِبِيَّةِ[٢].

مسألةٌ:

فاطِمَةُ الزَّهراءُ رضي الله عنها رُزِقَتْ مِن الأولادِ خمسةً: الحسنَ، والحُسَينَ، ومُحَسِّنًا، وأمَّ كُلْثُومٍ، وزينبَ.

---

(١) العجاجة: واحدة (العَجاج)، وهو الغبار، وقيل: هو من الغبار ما ثوَّرته الريح، والتعجيج: إثارة الغبار. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٢/ ٣١٩). والزَّرْنَب: نوعٌ مِن الطِّيب والعطر، وقيل: نباتٌ طيِّبُ الريح. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٣/ ١٩٦).

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣/ ٢٠).

فأمَّا مُحَسِّنٌ؛ فدرَجَ سِقْطًا.

وأمَّا الحسنُ والحُسَينُ؛ فأعقَبا الكثيرَ الطَّيِّبَ.

وأمَّا أمُّ كُلْثُومٍ:

- فتزوَّجَها عمرُ بنُ الخطَّابِ رضِيَ اللهُ عنه، وولَدَتْ له زيدًا، ورُقَيَّةَ.

- وتزوَّجَها بعده ابنُ عمِّها عَوْنُ بنُ جعفرِ بنِ أبي طالبٍ، فماتَ معها.

- ثمَّ تزوَّجَها بعده أخوه محمَّدٌ، فماتَ معها.

- ثمَّ تزوَّجَها بعده أخوه عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ، فماتَتْ عنده، ولم تَلِدْ لأحدٍ مِن الثَّلاثةِ شيئًا.

وأمَّا زينبُ؛ فتزوَّجَها ابنُ عمِّها عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ، فولَدَتْ له عَلِيًّا، وعَوْنًا الأكبرَ، وعبَّاسًا، ومحمَّدًا، وأمَّ كُلْثُومٍ.

مسألةٌ:

أولادُ زينبَ المذكورةِ مِن عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ موجودون بكَثْرَةٍ، ونتكلَّمُ عليهم مِن عشرةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّهم مِن آلِ النَّبيِّ ﷺ وأهلِ بيتِه بالإجماعِ؛ لأنَّ آلَه هُمُ المؤمنون مِن بني هاشِمٍ، والمُطَّلِبِ.

أخرَجَ مُسلِمٌ، والنَّسائيُّ: عن زيدِ بنِ أَرْقَمَ قالَ: قامَ رسولُ اللهِ ﷺ خطِيبًا، فقالَ: «أُذكِّرُكُمُ اللهَ في أهلِ بيتي» ثلاثًا، فقيلَ لزيدِ بنِ أَرْقَمَ: ومَن أهلُ بيتِه؟ قالَ: أهلُ بيتِه مَن حُرِمَ الصَّدَقةَ بعده، قيلَ: ومَن هُم؟ قالَ: آلُ عليٍّ، وآلُ عَقِيلٍ، وآلُ جَعْفَرٍ، وآلُ عبَّاسٍ[1].

---

(١) رواه مسلم (٢٤٠٨)، والنسائي في «الكبرى» (٨١١٩) وغيرهم.

الثَّاني: أنَّهم مِن ذُرِّيَّتِه وأولادِه بالإجماعِ، وهذا المعنى أخَصُّ مِن الذي قَبْلَه.

قالَ البَغَوِيُّ في «التَّهْذِيبِ»: أولادُ بناتِ الإنسانِ لا يُنْسَبُونَ إليهِ، وإنْ كانوا مَعْدُودِينَ في ذُرِّيَّتِه، حتى لو أوصى لأولادِ أولادِ فُلانٍ يدخُلُ فيه ولَدُ البِنْتِ[١].

الثَّالثُ: أنَّهم هل يُشارِكون أولادَ الحسَنِ والحُسَينِ في أنَّهم يُنْسَبُونَ إلى النَّبيِّ ﷺ؟

والجوابُ: لا، وهذا المعنى أخصُّ مِن الوجهِ الذي قَبْلَه.

وقد فرَّقَ الفُقهاءُ بين مَن يُسَمَّى (ولدًا) للرَّجُلِ، وبين مَن يُنسَبُ إليه.

ولهذا قالوا: لو قالَ: (وقَفْتُ على أولادي)؛ دخَلَ ولدُ البنتِ، ولو قالَ: (وقَفْتُ على مَن يُنسَبُ إليَّ مِن أولادي)؛ لم يدخُلْ ولدُ البنتِ[٢].

وقد ذكَرَ الفُقهاءُ مِن خصائصِه ﷺ: أنَّه يُنسَبُ إليه أولادُ بناتِه، ولم يذكُروا مِثْلَ ذلك في أولادِ بناتِ بناتِه[٣]، فالخُصوصِيَّةُ لِلطَّبَقةِ العُلْيا فقط.

ـ فأولادُ فاطِمَةَ الأربعةُ يُنْسَبون إليه.

---

(١) لم أقف عليه في «التهذيب» للبغوي بهذا اللفظ، وقد قال في أحد المواضع (٤/ ٥٢١): ولو وقف على أولاد أولاده الذين ينسبون إليه، لا يدخل فيه أولاد البنات، ويدخل فيه أولاد البنين من الذكور دون الإناث.

ثم قال (٤/ ٥٢٣): فإن قال: وقفتُ على أولادي وأولاد أولادي ما تناسلوا؛ فلا يقدم البعض على البعض، بل يسوى بين ولد الصلب وولد الولد، وإن سفلوا من أولاد بنيه وأولاد بناته، ذكورًا كانوا أو إناثًا.

(٢) انظر: «البيان» للعمراني (٨/ ٨٤)، و«المجموع» للنووي (١٥/ ٣٤٨).

(٣) انظر: «غاية السول في خصائص الرسول» لابن الملقن (ص: ٢٧٩).

- وأولادُ الحسَنِ وأولادُ الحُسينِ يُنْسَبون إليهما، فيُنْسَبون إليه.

- وأولادُ زينبَ وأمِّ كُلْثُومٍ يُنْسَبون إلى أبيهم عُمَرَ وعبدِ اللهِ، لا إلى الأُمِّ، ولا إلى أبيها ﷺ؛ لأنَّهم أولادُ بنتِ بنتِه، لا أولادُ بنتِه، فجرى الأمرُ فيهم على قاعِدَةِ الشَّرعِ: في أنَّ الولدَ يَتْبَعُ أباهُ في النَّسَبِ لا أُمَّه، وإنَّما خرَجَ أولادُ فاطِمَةَ وحدَها للخُصوصِيَّةِ التي ورَدَ الحديثُ بها، وهو مَقْصورٌ على ذُرِّيَّةِ الحسنِ والحُسينِ.

أخرَجَ الحاكِمُ في «المُسْتَدْرَكِ»: عن جابرٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لكلِّ بني أُمٍّ عَصَبَةٌ، إلَّا ابنَيْ فاطِمَةَ، فأنا وليُّهما وعصَبَتُهما»[1].

وأخرَجَ أبو يَعْلى في «مُسْنَدِه»: عن فاطمةَ رضي الله عنها قالَتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لكلِّ بني أُمٍّ عَصَبَةٌ، إلَّا ابنَيْ فاطمةَ، أنا وليُّهما وعصَبَتُهما»[2].

فانظُرْ إلى لفظِ الحديثِ: كيف خصَّ الانتسابَ والتَّعْصِيبَ بالحسنِ والحُسينِ دون أُخْتَيْهما؛ لأنَّ أولادَ أُخْتَيْهِما إنَّما يُنْسَبون إلى آبائِهم.

ولهذا جرى السَّلَفُ والخَلَفُ على أنَّ ابنَ الشَّريفةِ لا يكونُ شريفًا إذا لم

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٧٧٠) وقال: صحيح الإسناد، وتعقبه الذهبي بأنه ليس بصحيح. قلت: في إسناده أبو بكر بن أبي دارم، قال عنه الحاكم: رافضي، ليس بثقة. وفيه القاسم بن أبي شيبة، ضعيف يروي المناكير. وفيه يحيى بن العلاء البجلي، متروك متهم بالوضع.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٧٤١)، والطبراني في «الكبير» (٢٦٣٢) من طريق فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة الكبرى رضي الله عنها بلفظ: «لكل بني أمٍّ عصبةٌ ينتمون إليه، إلا ولد فاطمة، فأنا وليهم وأنا عصبتهم». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٣): فيه شيبة بن نعامة، ولا يجوز الاحتجاج به. قلت: وفيه انقطاع أيضًا، فإن فاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، كما نص عليه الترمذي في «سننه» (١/ ٤١٤).

يكُنْ أبوهُ شَريفًا، ولو كانَتِ الخُصوصِيَّةُ عامَّةً في أولادِ بناتِه وإنْ سفَلْنَ؛ لَكانَ ابنُ كلِّ شَريفةٍ شريفًا تحرُمُ عليه الصَّدقةُ، وإنْ لم يكُنْ أبوهُ كذلك، وليس كذلك كما هو معلومٌ.

ولهذا حكَمَ ﷺ بذلك لابنَيْ فاطِمةَ دونَ غيرِها مِن بناتِه؛ لأنَّ أُخْتَها زينبَ بنتَ رسولِ اللهِ ﷺ لم تُعْقِبْ ذكَرًا حتى يكونَ كالحسَنِ والحُسينِ في ذلك، وإنَّما أعقَبَتْ بنتًا، وهي أُمامةُ بنتُ أبي العاصِي بنِ الرَّبيعِ، فلم يَحْكُمْ لها ﷺ بهذا الحُكْمِ مع وُجودِها في زمَنِه، فدلَّ على أنَّ أولادَها لا يُنْسَبون إليه؛ لأنَّها بنتُ بِنْتِه، وأمَّا هي؛ فكانَتْ تُنسَبُ إليه؛ بناءً على أنَّ أولادَ بناتِه يُنْسَبون إليه.

ولو كانَ لِزَيْنَبَ ابنةِ رسولِ اللهِ ﷺ ولَدٌ ذكَرٌ؛ لَكانَ حُكْمُه حُكْمَ الحسنِ والحُسينِ في أنَّ ولَدَه يُنْسَبون إليه ﷺ.

هذا تحريرُ القولِ في هذه المسألةِ، وقد خبَطَ جماعةٌ مِن أهلِ العَصْرِ في ذلك، ولم يتكلَّموا فيه بعِلْمٍ.

الوجهُ الرَّابعُ: أنَّهم هل يُطْلَقُ عليهم أَشْرافٌ؟

والجوابُ: أنَّ اسمَ الشَّريفِ كانَ يُطْلَقُ في الصَّدْرِ الأوَّلِ على كلِّ مَن كانَ مِن أهلِ البيتِ، سواءٌ كانَ حَسَنِيًّا، أم حُسَيْنِيًّا، أم عَلَوِيًّا مِن ذُرِّيَّةِ محمَّدِ ابنِ الحَنَفِيَّةِ وغيرِه مِن أولادِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، أم جَعْفَرِيًّا، أم عَقِيلِيًّا، أم عبَّاسِيًّا.

ولهذا تجِدُ تاريخَ الحافِظِ الذَّهَبِيِّ مَشْحونًا في التَّراجِمِ بذلك، يقولُ: (الشَّريفُ العبَّاسيُّ، الشَّريفُ العَقِيلِيُّ، الشَّريفُ الجَعْفَرِيُّ، الشَّريفُ الزَّيْنَبِيُّ).

فلمَّا ولِيَ الخُلَفاءُ الفاطِمِيُّونَ بمصرَ؛ قصَروا اسمَ الشَّريفِ على ذُرِّيَّةِ الحسنِ والحُسينِ فقط، فاستمَرَّ ذلك بمصرَ إلى الآنَ.

وقالَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ في كتابِ «الألقابِ»: الشَّريفُ ببَغْدادَ لقَبٌ لكلِّ عبَّاسيٍّ، وبمصرَ لَقَبٌ لكلِّ عَلَوِيٍّ. انتهى[١].

ولا شكَّ أنَّ المُصْطَلَحَ القَديمَ أَوْلى، وهو إِطْلاقُه على كلِّ عَلَوِيٍّ وجَعْفَرِيٍّ وعَقِيلِيٍّ وعبَّاسيٍّ؛ كما صنَعَه الذَّهَبِيُّ، وكما أشارَ إليه الماوَرْدِيُّ مِن أصحابِنا، والقاضي أبو يَعْلى بنُ الفرَّاءِ مِن الحنابِلَةِ، كلاهُما في «الأَحْكامِ السُّلْطانيَّةِ»[٢].

ونحوُه قولُ ابنِ مالكٍ في «الأَلْفِيَّةِ»:

وآلِـه المُسْـتكْمِلِينَ الشُّـرَفا[٣]

فلا ريبَ في أنَّه يُطْلَقُ على ذُرِّيَّةِ زينبَ المذكورِينَ: (أشرافٌ)، وكم أطلَقَ الذَّهَبِيُّ في «تاريخِه» في كثيرٍ مِن التَّراجِمِ قولَه: (الشَّريفُ الزَّيْنَبِيُّ)!

وقد يُطلقُ[٤] على مُصْطَلَحِ أهلِ مصرَ: الشَّرَفُ أنواعٌ:

- عامٌّ لِجَمِيعِ أهلِ البيتِ.
- وخاصٌّ بالذُّرِّيَّةِ، فيدخُلُ فيه الزَّيْنَبِيَّةُ.
- وأخصُّ منه شرَفُ النِّسْبَةِ، وهو مُخْتَصٌّ بذُرِّيَّةِ الحَسنِ والحُسينِ.

---

(١) انظر: «نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر (١/ ٣٩٩).

(٢) انظر: «الأحكام السلطانية» للماوردي (١/ ١٥٥ ـ ١٦٠)، و«الأحكام السلطانية» لأبي يعلى الفراء (١/ ٩٠ ـ ٩٤).

(٣) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية» (١/ ١٩)، وفيه أن شين (الشرفا) ضُبِطت بالفتح وبالضم، ومحلُّ استشهاد السيوطي على الثاني.

(٤) في جميع النسخ عدا (ز): «يقال» بدل «يطلق».

الوجهُ الخامِسُ: أنَّهم تَحْرُمُ عليهم الصَّدَقةُ بالإجماعِ؛ لأنَّ بني جَعْفَرٍ مِن الآلِ.

السَّادسُ: أنَّهم يَسْتَحِقُّونَ سَهْمَ ذوي القُرْبى بالإجماعِ.

السَّابعُ: أنَّهم يَسْتَحِقُّون مِن وَقْفِ بِرْكَةِ الحَبَشِ[1] بالإجماعِ؛ لأنَّ بِرْكَةَ الحَبَشِ لم تُوقَفْ على أولادِ الحسَنِ والحُسينِ خاصَّةً، بل وُقِفَتْ نِصْفَينِ:

ـ النِّصْفُ الأوَّلُ: على الأشرافِ، وهُم أولادُ الحسنِ والحُسينِ.

ـ والنِّصْفُ الثَّاني: على الطَّالِبِيِّينَ، وهُم ذُرِّيَّةُ عليِّ بنِ أبي طالبٍ مِن محمَّدِ ابنِ الحَنَفِيَّةِ وإِخْوَتِه، وذُرِّيَّةُ جَعْفَرِ بنِ أبي طالبٍ، وذُرِّيَّةُ عَقِيلِ بنِ أبي طالبٍ.

وثبَتَ هذا الوَقْفُ على هذا الوجهِ على قاضي القُضاةِ بدرِ الدِّينِ يوسفَ السِّنْجارِيِّ[2] في ثاني عشرَ ربيعٍ الآخرِ سنةَ أربعين وستِّ مئةٍ.

ثمَّ اتَّصَلَ ثُبوتُه على شيخِ الإسلامِ عزِّ الدِّينِ بنِ عبدِ السَّلامِ تاسعَ عَشَرَيْ ربيعٍ الآخرِ مِن السَّنةِ المذكورةِ.

ثمَّ اتَّصلَ ثُبوتُه على قاضي القُضاةِ بدرِ الدِّينِ بنِ جماعةٍ.

---

(١) قال المقريزي في «المواعظ والاعتبار» (٣/ ٢٦٩): هذه البِرْكة من أشهر برك مصر، وهي في ظاهر مدينة الفسطاط من قبليها، فيما بين الجبل والنيل، وكانت من الموات، فاستنبطها قرة بن شريك العنبسي أمير مصر، وأحياها وغرسها قصبًا، ودخلت في ملك أبي بكر المارداني، فجعلها وقفًا، ثم أرصدت لبني حسن وبني حسين ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فلم تزل جاريةً في الأوقاف عليهم إلى وقتنا هذا. ثم أورد نحو ما سيأتي من كلام السيوطي.

(٢) يوسف بن الحسن بن علي أبو المحاسن بدر الدين السِّنْجاري الشافعي، قاضي القضاة، كان صدرًا محتشمًا، كثير الصفح، راعيًا للحقوق، تولى تدريس الصالحية، وباشر وزارة مصر مدة، توفي سنة ٦٦٣هـ. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٩/ ١٦٢).

ذكَرَ ذلك ابنُ المتوجِ[١] في كتابِه «إيقاظِ المُتأَمِّلِ»[٢].

الثَّامنُ: أَنَّهم هل يَلْبَسون العَلامةَ الخَضْراءَ؟

والجوابُ: أنَّ هذه العلَامةَ ليس لها أَصْلٌ في الشَّرْعِ، ولا في السُّنَّةِ، ولا كانَتْ في الزَّمنِ القَديمِ، وإنَّما حدَثَتْ في سنةِ ثلاثٍ وسبعين وسبعِ مئةٍ بأمرِ الملِكِ الأَشْرَفِ شعبانَ بنِ حُسينٍ، وقالَ في ذلك جماعةٌ مِن الشُّعراءِ ما يطولُ ذِكْرُه.

مِن ذلك: قولُ أبي عبدِ اللهِ ابنِ جابرٍ الأندلُسِيِّ الأعمى، صاحِبِ «شرحِ الألفيَّةِ» المشهورِ بالأعمى والبَصيرِ[٣]:

جعَلوا لأبناءِ الرَّسولِ عَلامةً ... إنَّ العلامةَ شأنُ مَن لم يُشْهَرِ
نُورُ النُّبُوَّةِ في وَسِيمِ وُجوهِهِم ... يُغْنِي الشَّريفَ عن الطِّرازِ الأَخْضَرِ[٤]

---

(١) تاج الدين محمد بن عبد الوهاب بن المتوج بن صالح الزبيري، أحد العدول بمصر، سمع وحدث، وألف تاريخ مصر سماه: «إيقاظ المتغفل واتعاظ المتأمِّل»، توفي سنة ٧٣٠هـ. انظر: «حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٥٥٥).

(٢) صوابُ اسمِه ما أثبتُّه في التعليق السابق، وقد نقل عن ابن المتوج هذا النصَّ: المقريزيُّ في «المواعظ» (٣/ ٢٧١)، والسيوطيُّ في «حسن المحاضرة» (٢/ ٣٩٠).

(٣) محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي الأعمى، رحل إلى الديار المصرية صحبة أحمد الرعيني، وهذان هما المشهوران بالأعمى والبصير، فكان ابن جابر يؤلف وينظم، والرعيني يكتب، من تصانيفه: «شرح ألفية ابن مالك»، و«الحلة السيرا في مدح خير الورى»، وغيرهما الكثير، توفي سنة ٧٨٠هـ. انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٣٤).

(٤) أورد البيتين المقريزيُّ في «السلوك» (٤/ ٣٤٨)، وابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ١١)، وابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» (١١/ ٥٧) منسوبًا إلى ابن جابر الهواري، إلا أن فيها: «كريم» بدل من «وسيم».

وقالَ الأديبُ شمسُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ الدِّمَشْقِيُّ(١):

أَطْرافُ تِيجانٍ أَتَتْ مِن سُنْدُسٍ ... خُضْرٍ بأعلامٍ على الأَشْرافِ
والأَشْرَفُ السُّلْطانُ خصَّصَهُمْ بها ... شرَفًا لِيَعْرِفَهُمْ مِن الأَطْرافِ(٢)

وحظُّ الفَقيهِ في ذلك إذا سُئِلَ أنْ يقولَ: لُبْسُ هذه العلامةِ بدعةٌ مُباحةٌ، لا يُمْنَعُ منها مَن أرادَها مِن شريفٍ وغيرِه، ولا يُؤمَرُ بها مَن تركَها مِن شريفٍ وغيرِه.

والمَنْعُ منها لأحدٍ مِن النَّاسِ كائنًا مَن كانَ ليس أمرًا شرعيًّا؛ لأنَّ النَّاسَ مَضْبوطون بأنسابِهم الثَّابتةِ، وليس لُبْسُ العلامةِ ممَّا ورَدَ به شَرْعٌ فيُتَّبَعُ إباحةً ومَنْعًا.

أَقْصى ما في البابِ: أنَّه أُحْدِثَ التَّمْييزُ بها لهؤلاء عن غيرِهم، فمِن الجائزِ أنْ يُخَصَّ ذلك بخُصوصِ الأبناءِ المُنْتَسِبين إلى النَّبيِّ ﷺ، وهُم ذُرِّيَّةُ الحسنِ والحُسينِ، ومِن الجائزِ أنْ يُعَمَّمَ فيهم وفي كلِّ ذُرِّيَّتِه وإنْ لم يَنْتَسِبوا إليه؛ كالزَّيْنَبيَّةِ، ومِن الجائزِ أنْ يُعَمَّمَ في كلِّ أهلِ البيتِ؛ كباقي العَلَويَّةِ والجَعْفَرِيَّةِ والعَقِيلِيَّةِ، كلٌّ جائزٌ شرعًا.

وقد يُسْتَأْنَسُ فيها بقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، فقد استدلَّ بها

---

(١) قال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣/ ٢٧٩): محمد بن إبراهيم بن بركة شمس الدين المزين الدمشقي، الشاعر المشهور، تعانى النظم، فمهر فيه، وله مقاطيع مخترعة، وأنشدني من لفظه عدة مقاطيع، وكان طيب النادرة، مطبوعًا، توفي سنة ٨١١هـ.

(٢) أورد البيتين: ابنُ حجر في «إنباء الغمر» (١/ ١١)، وابن تغري بردي في «المنهل الصافي» (٦/ ٢٣٩)، والذي عند الحافظ ابن حجر: «ليفرقهم» بدل من «ليعرفهم».

بعضُ العُلماءِ على تخصيصِ أهلِ العِلْمِ بلِباسٍ يختَصُّونَ به مِن تطويلِ الأَكْمامِ، وإدارةِ الطَّيْلَسانِ، ونحوِ ذلك؛ لِيُعْرَفوا، فيُجَلُّوا تكريمًا للعِلْمِ، وهذا وجهٌ حسَنٌ، واللهُ أعلمُ.

التَّاسعُ: هل يَدْخُلون في الوَصِيَّةِ على الأَشْرافِ؟

والعاشِرُ: هل يَدْخُلون في الوَقْفِ على الأَشْرافِ؟

والجوابُ: أنَّه إنْ وُجِدَ في كلامِ المُوصي والواقِفِ نصٌّ يَقتضي دُخولَهم أو خُروجَهم؛ اتُّبِعَ.

وإنْ لم يُوجَدْ فيه ما يدُلُّ على هذا ولا هذا؛ فقاعدةُ الفِقْهِ: أنَّ الوصايا والأوقافَ تُنَزَّلُ على عُرْفِ البَلَدِ، وعُرْفُ مصرَ مِن عَهْدِ الخُلفاءِ الفاطميِّينَ إلى الآنَ أنَّ الشَّريفَ لَقَبٌ لكلِّ حَسَنِيٍّ وحُسَيْنِيٍّ خاصَّةً، فلا يدخُلون على مُقْتَضى هذا العُرْفِ.

وإنَّما قدَّمْتُ دُخولَهم في وَقْفِ بِرْكَةِ الحَبَشِ؛ لأنَّ واقِفَها نصَّ في وَقْفِه على ذلك، حيث وقَفَ نِصْفَها على الأشرافِ، ونِصْفَها على الطَّالِبِيِّينَ.

هذا آخِرُ «العَجاجةِ الزَّرْنَبِيَّةِ في السُّلالةِ الزَّيْنَبِيَّةِ».

* * *

ٱلْأَسْئِلَةُ ٱلنَّاجِيَّةُ

عَنْ بَعْضِ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ

«نُزْهَةِ ٱلْمَجَالِسِ»

لِلصَّفُّورِيِّ

دار اللُّبَاب

[الأسئلةُ النَّاجِيَّةُ
عن بعضِ ما ورَدَ في كتابِ
«نُزْهةِ المجالِسِ» لِلصَّفُّورِيِّ][1]

بسم الله الرحمن الرحيم

مِن كتابِ «نُزْهَةِ المَجالِسِ» لعبدِ الرَّحمنِ الصَّفُّورِيِّ[2]:

عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن لم يكُنْ عنده مالٌ يتصدَّقُ به؛ فلْيَلْعَنِ اليهودَ والنَّصارى»[3].

---

(١) كلُّ ما سيورده المصنِّف من «نزهة المجالس» للصفوري إنما هو مقتطفاتٌ من هذا الكتاب جمعها الشيخ برهان الدين الناجي، وأرسلها إلى الإمام السيوطي لتبيان حالها وردِّ ضعيفها كما سيظهر في آخر الرِّسالة، فلا يظننَّ بأنها من إيرادات السيوطي مقرًّا لها بأجمعها، كما نقله عنه بعضُ من جاء بعده من العلماء.

وما بين معكوفتين زيادة من المحقق للإيضاح ليس في النسخ الخطية.

(٢) عبد الرحمن بن عبد السلام بن عبد الرحمن الصفوري الشافعي، مؤرخ أديب من أهل مكة، نسبته إلى صَفُّورية في الأردن، من كتبه: «المحاسن المجتمعة»، و«نزهة المجالس» وغيرهما، توفي في أواخر القرن التاسع الهجري. انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣١٠). وكتابه «نزهة المجالس» حشاه بالموضوعات والأخبار الباطلة.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣)، وسيأتي تخريجه.

حِكايةٌ:

خرَجَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه يَبيعُ إزارَ فاطمةَ رضي الله عنها لِيَأْكُلوا بثَمَنِه، فباعَه بستَّةِ دراهِمَ، فرآهُ سائِلٌ، فأعطاهُ إيَّاها، فجاءَه جِبْرِيلُ في صُورةِ أعرابيٍّ ومعه ناقةٌ، فقالَ: يا أبا الحسَنِ! اشتَرِ هذه النَّاقةَ، فقالَ: ما معي ثمَنُها، قالَ: إلى أجَلٍ، فاشتراها بمئةٍ، ثمَّ عرَضَ له مِيكائيلُ في طريقِه، فقالَ: أَتَبيعُ هذه النَّاقةَ؟ قالَ: نعَمْ، واشتَرَيْتُها بمئةٍ، قالَ: ولكَ مِن الرِّبْحِ ستُّون، فباعَها له، فعرَضَ له جِبْرِيلُ، قالَ: بِعْتَه النَّاقةَ؟ قالَ: نعَمْ، قالَ: ادفَعْ إليَّ دَيني، فدفَعَ له مئةً، ورجَعَ بستِّينَ، فقالَتْ له فاطِمَةُ: مِن أين لكَ هذا؟ قالَ: تاجَرْتُ مع اللهِ بستَّةٍ، فأعطاني ستِّين، ثمَّ جاءَ إلى النَّبيِّ ﷺ وأخبرَه بذلك، فقالَ: «البائِعُ جِبْرِيلُ، والمُشْتَري مِيكائيلُ، والنَّاقةُ لفاطمةَ تَرْكَبُها يومَ القيامةِ»[1].

حِكايةٌ:

رأى عُثمانُ بنُ عفَّانَ رضي الله عنه دِرْعَ عليٍّ رضي الله عنه يُباعُ بأربعِ مئةِ درهمٍ ليلةَ عُرْسِه على فاطمةَ، فقالَ عثمانُ رضي الله عنه: هذا دِرْعُ فارسِ الإسلامِ لا يُباعُ أبدًا، فدفَعَ لِغُلامِ عليٍّ أربعَ مئةِ درهمٍ، وأقسَمَ عليه أنْ لا يُخْبِرَه بذلك، ورَدَّ الدِّرْعَ معه، فلمَّا أصبَحَ عثمانُ؛ وجَدَ في دارِه أربعَ مئةِ كيسٍ، في كلِّ كيسٍ أربعُ مئةِ درهمٍ، مكتوبٌ على كلِّ درهمٍ: هذا ضَرْبُ الرَّحمنِ لِعُثمانَ بنِ عفَّانَ، فأخبرَ جبريلُ النَّبيَّ ﷺ بذلك، فقالَ: «هنيئًا لكَ يا عثمانُ»[2].

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن تبسَّمَ في وجهِ غَريبٍ؛ ضحِكَ اللهُ إليه يومَ القِيامةِ»[3].

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٢)، لا أصل له.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٣)، ولا أصل له.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٧)، ولا أصل له بهذا اللفظ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إذا نظَرَ الغَرِيبُ عن يمينِه وشمالِه، وعن أمامِه، ومِن خَلْفِه؛ فلم يرَ أحدًا يَعْرِفُه؛ غفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ مِن ذنبِه»[١].

وفي حديثٍ آخرَ: «إنَّ اللهَ تعالى لَيَنْظُرُ كلَّ يومٍ إلى الغَريبِ ألفَ نَظْرَةٍ»[٢].

وفي حديثٍ آخرَ: «ما مِن غريبٍ يَمْرَضُ، فيرى ببصَرِه، فلا يقعُ على مَن يَعْرِفُه[٣]، إلَّا كتَبَ اللهُ له بكلِّ نفَسٍ يتنفَّسُ به سبعين ألفَ حسنةٍ، ومحا عنه سبعين ألفَ سيِّئةٍ»[٤].

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أكْرِموا الغُرباءَ، فإنَّ لهم عند اللهِ شفاعةً يومَ القيامةِ، ألا وإنَّه يُنادى يوم القيامةِ: ألا لِيَقُمِ الغُرباءُ، فيقومون يَسْتَبِقون إلى اللهِ، ألا مَن أكرَمَهم؛ فقد أكرَمَني، ومَن أحبَّهم؛ فقد أحبَّني، ومَن أكرَمَ غَرِيبًا في غُرْبَتِه؛ وجبَتْ له الجنَّةُ»[٥].

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أنَّه قالَ: «ألا لا غُرْبةَ على مؤمنٍ، وما ماتَ مؤمنٌ في غُرْبَةٍ غابَ عنه بَواكِيهِ، إلَّا بكَتْ عليه السَّماءُ والأرضُ»[٦].

---

(١) ذكره الصفوري بهذا اللفظ في «نزهة المجالس» (٢/ ١٧)، ولا أصل له.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٨)، ولا أصل له.

(٣) كذا في النسخ، والذي في «نزهة المجالس»: «لا يعرفه»، والمثبت هو الأصوب معنًى.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٨)، وسيأتي تخريجه.

(٥) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٨). أما صدره؛ فقد روى نحوه أبو نعيم من حديث أبي سعيد كما في «الجامع الكبير» للسيوطي (٤/ ٦٩)، وعزاه السخاوي في «المقاصد» (١/ ٤٧٣) إلى الديلمي من حديث ابن عباس، كلاهما بلفظ: «أكرموا الغرباء، فإن لهم شفاعة يوم القيامة لعلكم تنجون بشفاعتهم»، وأما قوله: «من أكرم غريبًا... إلخ»؛ فرواه الديلمي في «الفردوس» (٥٨٠٤). قال السخاوي: لا يصح شيء من ذلك.

(٦) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٨)، وسيأتي تخريجه.

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «ارْحَموا اليتامى، وأَكْرِموا الغُرَباءَ، فإنِّي كنتُ في الصِّغَرِ يتيمًا، وفي الكِبَرِ غريبًا»(١).

وقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن آذى جارَه؛ فقد آذاني، ومَن آذاني؛ فقد آذى اللهَ، ومَن حارَبَ جارَه؛ فقد حارَبَني، ومَن حارَبَني؛ فقد حارَبَ اللهَ»(٢).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «مسألةُ النَّاسِ مِن الفواحِشِ، ما أُحِلَّ مِن الفواحِشِ غيرُها»(٣).

وسمِعَ النَّبيُّ ﷺ عليًّا يقولُ: اللَّهُمَّ لا تُحْوِجْني إلى أحدٍ مِن خَلْقِكَ، قالَ: مَن هُم؟ قالَ: «الذين إذا أَعْطَوا مَنُّوا، وإذا منَعوا عابُوا»(٤).

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٨)، ولا أصل له.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٠)، وسيأتي تخريجه.

(٣) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (٢/ ٢٦)، والغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢١٠)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٠). قال العراقي في «المغني» (١/ ١٥٦٤): لم أجد له أصلًا. وكذا قال السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/ ٣٦٩).

(٤) رواه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٥١٢)، ومن طريقه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٣١)، وفيه أن النبي ﷺ قال له: «مَهْ يا علي، لا تقل هكذا، فإنه ليس من أحد إلا وهو محتاج إلى الناس»، قلت: فكيف أقول يا رسول الله؟ قال: «قل: اللهم لا تحوجنا إلى شرار خلقك»، قلنا: يا رسول الله، من شرار خلقه؟ قال: «الذين إذا أعطوا منوا، وإذا منعوا عابوا». وفي إسناده خالد بن عبد الله القسري، قال ابن عدي: أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا إسنادًا، ولا متنًا، وقال العقيلي: له أخبار شهيرة، وأقوال فظيعة، وقال ابن معين: كان يقع في علي رضي الله عنه. وفيه عبد الله بن عبد السلام بن بندار، قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٣٣٧): لم أقف على ترجمة له. وفي إسناده انقطاع، فالإمام محمد الباقر لم يدرك عليًّا رضي الله عنه. =

فائِدَةٌ:

أصابَ إبراهيمَ عليه السَّلامُ حاجةٌ، فذهبَ إلى صديقٍ له لِيَسْتَقْرِضَ منه شيئًا، فلم يُقْرِضْه، فرجَعَ مهمومًا، فأوحى اللهُ إليه: لو سألْتَني لَأَعْطَيْتُكَ، فقالَ: يا ربِّ! عرَفْتُ مَقْتَكَ للدُّنيا، فخشِيتُ أنْ أسألَكَ إيَّاها فتَمْقُتُني، فأوحى اللهُ إليه: ليستِ الحاجةُ مِن الدُّنيا(١).

حِكايةٌ:

قالَ [السَّقسينيُّ](٢) في «زهرةِ الرِّياضِ»: لَمَّا تولَّى سليمانُ المُلْكَ؛ جاءَه جميعُ الحيواناتِ يُهَنِّؤونَه إلَّا نملةً واحدةً، فإنَّها جاءَتْ تُعَزِّيهِ، فعاتَبَها النَّملُ في ذلك،

= ورواه ابن فرضخ في «الاحتراف» ـ كما في «لسان الميزان» (١/ ١٧٩) ـ، وقال: حديث لا أصل له.

والحديث ذكره من غير إسنادٍ: ابنُ حمدون في «التذكرة» (٨/ ١٥٢)، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (٣/ ٨٠)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢١).

وذكر التوحيدي في «البصائر» (٨/ ٣١): أن النبي ﷺ قال له: «مهلًا يا علي، إن الله خلق الخلق، ولم يعن بعضهم عن بعض».

وذكر أبو الحسن الأندلسي في «المقتطف» (١/ ١٨٠): أن عليًّا رضي الله عنه سمع الحسن يقول الدعاء، فنهره، وقال: أتسأل الله شيئًا لم يعطه أنبياءه ولا أولياءه، إنما قل: اللهم لين لي قلوب عبادك.

(١) القصة أوردها أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (١/ ٤٠٩) عن بعض الإسرائيليات، والغزالي في «الإحياء» (٤/ ٢٤٠)، والنويري في «نهاية الأرب» (٥/ ٢٧١)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٣).

(٢) تصحف الاسم في غير (ز) وفي «نزهة المجالس» إلى: «النسفي»، وفي (ز): «النسائي»، والصواب ما أثبتُّه. واسم مؤلفه سليمان بن داود السقسيني، تلميذ القاضي حامد أبي العلاء البلغاري، توفي في حدود القرن السادس الهجري. انظر: «تلقيح الأخبار» للرمزي (١/ ٣٢٤).

فقالَتْ: كيف أُهَنِّئُه وقد علِمْتُ أنَّ اللهَ تعالى إذا أحبَّ عبدًا؛ زوى عنه الدُّنيا، وحبَّبَ إليه الآخرةَ، وقد شُغِلَ سليمانُ بأمرٍ لا يدري عاقِبَتَه، فهو بالتَّعْزِيَةِ أَولى مِن التَّهْنِئَةِ.

وجاءَه في بعضِ الأيَّامِ شرابٌ مِن الجنَّةِ، فقيلَ له: إنْ شرِبْتَه؛ لم تمُتْ، فشاوَرَ جُنْدَه إلَّا القُنْفُذَ، فإنَّه كانَ غائبًا، فأشاروا عليه أنْ يَشْرَبَه، فأرسَلَ الفرَسَ خَلْفَ القُنْفُذِ، فلم يُجِبْها، فأرسَلَ الكلبَ خَلْفَه، فأجابَه، فسألَه سليمانُ عن الشَّرابِ، فقالَ: لا تَشْرَبْهُ، فإنَّ الموتَ في عِزٍّ خيرٌ مِن البقاءِ في سِجْنِ الدُّنيا، قالَ: صدَقْتَ، فأراقَ الشَّرابَ في البحرِ، فطابَ ماؤُه، ثمَّ قالَ له: كيف أطَعْتَ الكلبَ دون الفَرَسِ، فقالَ: لأنَّها تَعْدو لصاحِبِها ولغيرِه، والكَلْبَ لا يُطِيعُ إلَّا صاحِبَه[1].

وتقدَّمَ في (بابِ المَحَبَّةِ): أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «حُبِّبَ إليَّ مِن دُنياكم هذه ثلاثٌ»[2].

فإنْ قيلَ: كيف أمطَرَ اللهُ على أيُّوبَ عليه السَّلامُ جَرادًا مِن ذهبٍ؟

قيلَ: جعلَه اللهُ عِوَضًا عن الدُّودِ الذي أكَلَه، فالجرادُ خِلْعَةُ الطَّائعِ، وعُقوبةُ العاصي؛ لأنَّه مخلوقٌ مِن الذُّنوبِ، وذلك أنَّ المريضَ تُلْقى ذنوبُه في البحرِ، فيَخْلُقُ اللهُ منها التِّمْساحَ، فإذا ماتَ التِّمْساحُ صارَ دُودًا، ثمَّ جَرادًا بإذنِ اللهِ تعالى[3].

وتقدَّمَ في (فَصْلِ الأدَبِ) مِن كتابِ (الموتِ): أنَّه مخلوقٌ مِن طِينةِ آدمَ عليه السَّلامُ[4].

---

(١) ذكر القصتين الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١١)، وهما في «زهرة الرياض» للسقسيني (خ: جامعة ليبزك، برقم «٣٨١»، و: ١٣٩/ ب)، ولا أصل لهما، وفيهما تعريض بالنبي سليمان عليه السلام.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣١)، والخبر موضوع.

(٤) انظر: «نزهة المجالس» للصفوري (٢/ ٧٤)، وفيه: أن النبي ﷺ خُلق جسده من طينة آدم. ولم أقف على إسناد له.

وقالَ بعضُ الحُكَماءِ: الدُّنيا مِيراثُ المغرورين، ومَسْكَنُ البَطَّالِينَ، وسُوقُ الرَّاغِبينَ، ومَيْدانُ الفاسِقِينَ، وسِجْنُ المؤمنين، ومَزْبَلَةُ المُتَّقِين، زادَ مُؤَلِّفُه رحِمَه اللهُ تعالى: ومَزْرَعةٌ للعالِمِين[١].

فائِدَةٌ:

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: التَّوَكُّؤُ على العصا مِن أخلاقِ الأنبياءِ، وكانَ النَّبيُّ ﷺ يتوكَّأُ عليها.

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «العصا علامةُ المؤمنِ، وسُنَّةُ الأنبياءِ»[٢].

«ومَن خرَجَ في سَفَرٍ ومعه عصًا مِن لَوْزٍ مُرٍّ؛ أمَّنَه اللهُ مِن كلِّ سَبُعٍ ضارٍ ولصٍّ عاصٍ، ومِن كلِّ ذاتِ حُمَةٍ[٣] حتى يرجِعَ إلى أهلِه ومنزلِه، وكانَ معه سبعةٌ وسبعون مِن المُعَقِّباتِ يَسْتَغْفِرون له حتى يرجِعَ ويضَعَها»[٤].

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن بلَغَ أربعين سنةً ولم يأخُذِ العصا؛ عُدَّ له مِن الكِبْرِ والعُجْبِ»[٥].

---

(١) انظر: «نزهة المجالس» للصفوري (٢/ ٣١).

(٢) سيأتي تخريج الأثر والحديث.

(٣) الحُمَة ـ بالتخفيف ـ: السمُّ، وقد يشدد، وأنكره الأزهري، ويطلق على إبرة العقرب؛ لأن السم منها يخرج. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: حمه).

(٤) هذا الحديث منكر لا أصل له.

(٥) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٢)، ولا أصل له. انظر: «الأسرار المرفوعة» للقاري (ص: ١٦٨).

وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «ليس خيرُكم مَن ترَكَ الدُّنيا للآخرةِ، ولا الآخرةَ للدُّنيا، ولكنَّ خَيْرَكم مَن أخَذَ مِن هذه لهذه»(١).

لَطِيفةٌ:

قالَ أنسٌ: خرَجْتُ مع النَّبيِّ ﷺ، فرأَيْنا طَيْرًا أعمى يضرِبُ بمِنْقارِه على شجرةٍ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أتدري ما يقولُ؟» قلتُ: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قالَ: «إنَّه يقولُ: اللَّهُمَّ أنتَ العَدْلُ، وقد حجَبْتَ عنِّي بصري، وقد جُعْتُ»، فأقبَلَتْ جَرادةٌ، فدخَلَتْ في فمِه، ثمَّ ضرَبَ بمِنْقارِه على الشَّجرةِ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أتَدْري ما يقولُ؟»، قلتُ: لا، قالَ: «إنَّه يقولُ: مَن توكَّلَ على اللهِ؛ كفاهُ»(٢).

وعن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن عمِلَ فُرْقةً بين امرأةٍ وزوجِها؛ كانَ عليه لَعْنَةُ اللهِ في الدُّنيا والآخرةِ، وحرَّمَ اللهُ عليه النَّظَرَ إلى وجهِه الكريمِ»(٣).

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٨)، والحديث بهذا السياق لا أصل له، وأما قوله: «من توكل على الله كفاه»، فقد رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٥٤٥) من حديث علي بن رباح مرسلًا بلفظ: «إن من قلب ابن آدم في كل وادٍ شعبةً، من أتبع قلبه الشعب كلها؛ لم يبال الله به في أي وادٍ هلك، ومن توكل على الله وأقبل إليه؛ كفاه تلك الشعب كلها».

ووصله ابن ماجه (٤١٦٦) من طريق علي بن رباح، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٢٧): إسناده ضعيفٌ، صالح بن زريق ليس له إلا هذا الحديث، قال في «الميزان»: حديثه منكر.

ويغني عنه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣].

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ١٩)، والحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢٠٥) من حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهم في آخر خطبة خطبها في المدينة. قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١١/ ٤٦٣): الحديث بطوله موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به =

مَوْعِظَةٌ:

عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ: عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أيُّما امرأةٍ خانَتْ زوجَها في الفراشِ؛ فعليها نِصْفُ عذابِ هذه الأُمَّةِ»(١).

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن ماتَ وهو يعملُ عمَلَ قومِ لوطٍ؛ لم يَلْبَثْ في قبرِه إلَّا ساعةً واحدةً، ثمَّ يُرسِلُ اللهُ إليه ملَكًا يُشْبِهُ الخُطَّافَ(٢)، فيَخْطِفُه برجليه، ويَطْرَحُه في بلادِ قومِ لوطٍ، ويكتُبُ على جَبِينِه: آيِسٌ مِن رحمةِ اللهِ»(٣).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «يُؤْتى يومَ القيامةِ بأطفالٍ ليس لهم رؤوسٌ، فيقولُ اللهُ تعالى: مَن أنتم؟ فيقولون: نحن المظلومون، فيقولُ: مَن ظلَمَكم؟ فيقولون: آباؤُنا كانوا يأتون الذُّكْرانَ مِن العالَمين، فألْقَوْنا في الأَدْبارِ، فيقولُ اللهُ تعالى: سُوقُوهم إلى النَّارِ، واكتُبُوا على جِباهِهم: آيِسِينَ مِن رحمةِ اللهِ»(٤).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «يُمْسَخُ اللُّوطِيُّ في قبرِه خنزيرًا، وتدخُلُ النَّارُ في مَنْخِرَيْهِ، وتخرُجُ مِن دُبُرِه كلَّ يومٍ سبعين مرَّةً»(٥).

= ميسرة بن عبد ربه، لا بورك فيه!

(١) ذكره عبد الملك بن حبيب في «أدب النساء» (ص: ٢٨٩)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٩٨) من غير إسنادٍ، وزاد عبد الملك: «وكتب عليها من الوزر مثل رمل عالج»، ولا أصل له بهذا اللفظ.

(٢) الخُطَّاف: هو الطائر المعروف بالخُفَّاش، والوَطْواط.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٥٢) بهذا اللفظ، ولا أصل له.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٥٢). قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٤٧٨): هذا لا أصل له، ويدل لكونه كذبًا قطعًا: أن الأطفال المذكورين لا ذنب لهم من هذه الحيثية.

(٥) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٥٢)، وسيأتي تخريج بعضه، وهو بهذا اللفظ لا أصل له.

وقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لِعِفْرِيتٍ(١): أخبِرْنا عن إبليسَ، فتوجَّه معه إلى البحرِ، فوجدَه على وَجْهِ الماءِ، فقالَ: أخبِرْنا بأبغَضِ الأعمالِ إلى اللهِ وأحَبِّها إليكَ، قالَ: اللِّواطُ، ولولا مَمْشاكَ يا نبيَّ اللهِ ما أخْبَرْتُكَ»(٢).

وعن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن مشى في تزويجِ امرأةٍ حلالًا يجمَعُ بينهما؛ رزَقَه اللهُ تعالى ألفَ امرأةٍ مِن الحُورِ العِينِ، كلُّ امرأةٍ في قصرٍ مِن دُرٍّ وياقوتٍ، وكانَ له بكلِّ خَطْوَةٍ خطاها أو كلمةٍ تكلَّمَ بها في ذلك عِبادةُ سنةٍ، قيامُ ليلِها، وصيامُ نهارِها»(٣).

وذكَرَ ابنُ الجوزيِّ: أنَّ اللهَ تعالى اتَّخَذَ أربعين بدَلًا مِن الرِّجالِ والنِّساءِ كذلك، كلَّما ماتَ واحدٌ؛ قامَ مَقامَه آخَرُ(٤).

عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «الأبدالُ أربعون رجلًا، وأربعون امرأةً، كلَّما ماتَ رجلٌ؛ أبدَلَ اللهُ مكانَه رجلًا، وكلَّما ماتَتِ امرأةٌ؛ أبدَلَ اللهُ مكانَها امرأةً»(٥).

---

(١) الذي في «نزهة المجالس»: أن القائل هو النبي سليمان عليه السلام، وليس نبينا ﷺ.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٥٢)، وقد رواه ابن يزيد النيسابوري بأطول من هذا في «المناهي» (٧٧٥)، وفيه: أن النبي سليمان قال له: جئتك أسألك عن أبغض شيء إلى الله وأحبه إليك، قال: أما والله لولا ممشاك إلي ما أخبرتك به، قال: ليس شيء أبغض إلى الله من أن يأتي الرجلُ الرجلَ، والنساءُ النساءَ، وليس شيء أحب إلي منه.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٥٩)، ورواه مطولاً الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢٠٥) بلفظ: «من مشى في تزويج رجلٍ»، وليس «امرأة». قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١١/ ٤٦٣): الحديث بطوله موضوع على رسول الله ﷺ، والمتهم به ميسرة بن عبد ربه، لا بورك فيه!

(٤) نقله عنه الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٥٩)، وسيأتي تفصيله.

(٥) سيأتي تخريجه.

فائِدَةٌ:

عن ابنِ مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إذا غسَلَتِ المرأةُ ثِيابَ زوجِها؛ كتَبَ اللهُ لها أَلفَيْ[١] حسنةٍ، وغفَرَ لها ألفَ[٢] سيِّئةٍ، واستغفَرَ لها كلُّ شيءٍ طلَعَتْ عليه الشَّمسُ، ورفَعَ لها ألفَيْ درجةٍ»[٣].

وقالَتْ عائشةُ: صَريرُ مِغْزَلِ المرأةِ يَعْدِلُ التَّكْبِيرَ في سبيلِ اللهِ، والتَّكْبِيرُ في سبيلِ اللهِ أَثْقَلُ مِن السَّماواتِ والأرضِ، وأيُّما امرأةٍ كسَتْ زوجَها مِن غَزْلِها؛ كانَ لها بكلِّ سَدًى[٤] مئةُ ألفِ حسنةٍ[٥].

قالَ أبو قَتادةَ رضي الله عنه: صَريرُ مِغْزَلِ المرأةِ وقراءةُ القُرآنِ عند اللهِ سواءٌ[٦].

وقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن اشترى لِعِيالِه شيئًا، ثمَّ حمَلَه بيدِه إليهم؛ حَطَّ اللهُ عنه ذنبَ[٧] سبعين سنةً»[٨].

---

(١) في «نزهة المجالس»: «ألف».

(٢) في «الفردوس»: «ألفي».

(٣) رواه الديلمي في «الفردوس» (١٣١٩)، وهو كذبٌ موضوعٌ. انظر: «كشف الخفاء» للعجلوني (١/ ١١٩).

(٤) السَّدى من الثوب: هو ما يمد طولاً في النسج، بخلاف اللُّحْمة. انظر: «المصباح المنير» للفيومي (مادة: سدي).

(٥) رواه الديلمي في «الفردوس» (٣٧٧٢)، وهو موضوع.

(٦) الأثر ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧٦) من غير إسنادٍ، ولا أصل له.

(٧) في (ض) و(ف): «ذنوب».

(٨) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧٦)، والحديث رواه الديلمي في «الفردوس» (٥٩١٣) عن أبي بكر رضي الله عنه، وأورد إسناده السيوطي في «الزيادات» (٦١١)، ونقل ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٩٧) عن ابن حجر قوله: إنه باطل.

وفي حديثٍ آخرَ: «مَن فرَّحَ أنثى؛ فكأنَّما بكى مِن خَشْيَةِ اللهِ، ومَن بكى مِن خَشْيَةِ اللهِ؛ حرَّمَ اللهُ بدَنَه على النَّارِ»(١).

ورأيتُ في كتابِ «النُّورَينِ في إصلاحِ الدَّارَينِ»: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «البيتُ الذي فيه البناتُ يُنْزِلُ اللهُ فيه كلَّ يومٍ اثنتي عشرةَ رحمةً مِن السَّماءِ، ولا تنقطِعُ زيارةُ الملائكةِ مِن ذلك البيتِ، يكتبُون لأبويهما كلَّ يومٍ وليلةٍ عبادةَ سنةٍ»(٢).

وعن حذيفةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «أطعَمَني جبريلُ الهَرِيسةَ، أشدُّ بها ظهري لِقيامِ اللَّيلِ»(٣).

أوَّلُ مَن حرَثَ آدمُ عليه السَّلامُ، أدركَه التَّعَبُ آخِرَ النَّهارِ، فقالَ لحوَّاءَ: ازْرَعي

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧٦)، ورواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٦٤٤) من طريق مبهمٍ، عن عبد الله بن ضرار، وتابعه حماد بن عمرو النصيبي فيما رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٥٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٦٩)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧٦) وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ. وقال ابن حبان: حديث باطل لا أصل له، وفي إسناده أربعة ضعفاء، عبد الله بن ضرار، وأبوه، وحماد بن عمرو، ويزيد الرقاشي.

(٢) «النورين في إصلاح الدارين» (خ: جامعة الملك سعود، برقم «٢٣٣١»، و: ٨)، ومؤلفه الإمام محمد بن عبد الرحمن الحبيشي، كانت له معرفة جيدة بالقراءات السبع، والتفسير، والحديث وشروحه، والفقه وغيرها، جامعًا لأنواع العلوم والفضائل، من مصنفاته: «البركة في السعي والحركة»، و«عمدة الطالب» وغيرهما، توفي سنة ٧٨٢هـ. انظر: «قلادة النحر» لبامخرمة الحضرمي (٦/ ٣٢٦).

والحديث نقله عنه الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧٦) وزاد عليه، ولا أصل له.

(٣) سيأتي تخريجه.

ما بقِيَ، فصارَ زَرْعُها شعيرًا، فتعجَّبَتْ[1] مِن ذلك، فأوحى اللهُ تعالى إلى آدمَ: لَمَّا أطاعَتِ العَدُوَّ المُشير؛ أَبْدَلْنا القمحَ بالشَّعير[2].

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «نِعْمَ الطَّعامُ الزَّبيبُ، يشُدُّ العَصَبَ، ويُذْهِبُ الوصَبَ، ويُطْفِئُ الغضَبَ، ويَذْهَبُ بالبَلْغَمِ، ويُصَفِّي اللَّونَ، ويُطَيِّبُ النَّكْهَةَ ـ يعني: رائحةَ الفَمِ ـ».

وعن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «ما لِلنُّفَساءِ عندي شِفاءٌ مِثْلُ الرُّطَبِ، ولا للمريضِ مِثْلُ العسلِ».

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أَطْعِموا نساءَكم في نفاسِهِنَّ التَّمْرَ، فإنَّه مَن كانَ طعامُها في نِفاسِها التَّمْرَ؛ خرجَ ولَدُها حَليمًا».

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أَطْعِموا حَبالاكم اللِّبانَ ـ يعني بذلك: حصى لِبانِ الذَّكَرِ ـ؛ فإنْ يكُنْ في بَطْنِها ذَكَرٌ؛ يكُنْ ذكيَّ القلبِ»[3].

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «عليكُمْ بأَكْلِ البَلَسِ، فإنَّه يَقْطَعُ عُروقَ الجُذامِ، ألا وهو التِّينُ»[4].

وعن النبي ﷺ قالَ: «كلُوا السَّفَرْجَلَ، فإنَّه يَجْلُو عن الفؤادِ، وما بعثَ اللهُ نبيًّا إلَّا وأَطْعَمَه مِن سَفَرْجَلِ الجنَّةِ، فيزيدُ في قُوَّتِه قُوَّةَ أربعين رجلًا»[5].

---

(١) في «نزهة المجالس»: «فتعجب».

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٨١)، ولا أصل له.

(٣) ذكر هذه الأحاديثَ الصفوريُّ في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٨٢)، وسيأتي تخريجها.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٨٢)، ولا أصل له.

(٥) الحديث أورده الطبرسي الشيعي في «مكارم الأخلاق» (ص: ٢٢٢) من غير إسنادٍ، ولا أصل له بهذا اللفظ، ولصدره أسانيد يأتي تخريجها إن شاء الله.

وعن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: سألَ النَّبيُّ ﷺ إبليسَ عن ضَجِيعِه؟ فقالَ: السَّكْرانُ، وعن جَلِيسِه؟ فقالَ: النَّاسي يُؤَخِّرُ الصَّلاةَ عن وَقْتِها، وعن ضَيْفِه؟ فقالَ: السَّارقُ، وعن أَنِيسِه؟ فقالَ: الشَّاعرُ، وعن رسولِه؟ فقالَ: الكاهِنُ والسَّاحِرُ، وعن قُرَّةِ عَيْنِه؟ فقالَ: الذي يَحْلِفُ بالطَّلاقِ وإنْ كانَ صادِقًا، وعن حَبِيبِه؟ فقالَ: تارِكُ الصَّلاةِ، وعن أعَزِّ النَّاسِ؟ فقالَ: مَن سبَّ أبا بكرٍ وعمرَ»[1].

ورأيتُ في بعضِ كُتُبِ الرَّافِضَةِ: قالَ رجلٌ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ: يا أبا الحسنِ، كيف سبَقَكَ أبو بكرٍ بالخِلافةِ؟ فقالَ: لأنِّي كنتُ اشتَغَلْتُ بتجهيزِ رسولِ اللهِ ﷺ ودَفْنِه، ثمَّ قالَ: أنتَ حضَرْتَ مُبايعةَ أبي بكرٍ؟ قالَ: نعَمْ، قالَ: مَن بايعَه أوَّلًا؟ قالَ: شيخٌ كبيرٌ معه عُكَّازٌ أخضرُ، فقالَ: ذاكَ إبليسُ، أخبرَني رسولُ اللهِ ﷺ: «أنَّ أوَّلَ مَن يُبايعُ أبا بكرٍ إبليسُ»[2].

لَطِيفةٌ:

رأيتُ في «شَوارِدِ المُلَحِ»: أنَّ النَّبيَّ ﷺ عَروسُ المَمْلَكَةِ، والعَروسُ تُجَلَّى تارةً بتاجٍ، وتارةً بعِمامةٍ، وتارةً بمِنْطَقَةٍ، وتارةً بسَيْفٍ، فتاجُه أبو بكرٍ، وعِمامَتُه عمرُ، ومِنْطَقَتُه عثمانُ، وسَيْفُه عليٌّ[3].

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أخبرَني جبريلُ أنَّ اللهَ تعالى لَمَّا خلَقَ آدمَ، وأدخَلَ الرُّوحَ في جسَدِه؛ أمَرَني أنْ آخُذَ تُفَّاحةً مِن الجنَّةِ، فأَعْصِرَها في حَلْقِه، فعَصَرْتُها،

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٨٨)، ولا أصل له.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: العلمية (١/ ٢٤٦)، وهو حديث باطل مكذوب من وضع الرافضة.

(٣) «شوارد الملح وموارد المنح» (خ: تشستربيتي برقم «٤٣٦٢»، و: ٢٥/ ب)، والكتاب منسوب إلى ابن الجوزي، وإلى ابن هشام الأنصاري، والله أعلم.

فخلقَكَ اللهُ يا محمَّدُ مِن القَطْرَةِ الأُولى، ومِن الثَّانيةِ أبا بكرٍ، ومِن الثَّالثةِ عمرَ، ومِن الرَّابعةِ عثمانَ، ومِن الخامسةِ عليَّ بنَ أبي طالبٍ، فقالَ آدمُ: يا ربِّ! مَن هؤلاء الذين أَكْرَمْتَهم؟ فقالَ تعالى: هؤلاء خمسةُ أشياخٍ مِن ذُرِّيَّتِكَ، وهؤلاء أكرَمُ عندي مِن جميعِ خَلْقي، فلمَّا عصى آدمُ؛ قالَ: يا ربِّ! بحُرْمَةِ أولئك الأَشْياخِ الخمسةِ الذين فضَّلْتَهم إلَّا تُبْتَ عليَّ، فتابَ اللهُ عليه»(١).

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أوَّلُ مَن جزِعَ مِن الشَّيبِ إبراهيمُ عليه السَّلامُ حين رآهُ في عارِضِه، فقالَ: يا ربِّ! ما هذه الشَّوْهَةُ التي شوَّهْتَ بخَلِيلِكَ؟ فأوحى اللهُ تعالى إليه: هذا سِرْبالُ الوقارِ، ونُورُ الإسلامِ، وعِزَّتي وجَلالي ما أَلْبَسْتُه أحدًا مِن خَلْقِي يشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا أنا وحدي لا شريكَ لي، إلَّا استَحْيَيْتُ منه يومَ القِيامةِ أنْ أَنْصِبَ له مِيزانًا، وأنشُرَ له دِيوانًا، أو أُعَذِّبَه بالنَّارِ، فقالَ: يا ربِّ! زِدْني وقارًا، فأصبَحَ ورأسُه مِثْلُ الغَمامةِ(٢) البيضاءِ»(٣).

---

(١) ذكره المحب الطبري في «الرياض النضرة» (١/ ٥١)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٤٣٣)، ولا أصل له، وفي الصَّحيحِ الثابتِ في فضائلهم غُنْيَةٌ، ولله الحمد.

(٢) في «الفردوس»: «الثغامة»، وهو نبت له لون أبيض يشبه الشيب. انظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد (١/ ٤٢٨).

(٣) رواه بهذا اللفظ الديلمي في «الفردوس» (٤٦) من حديث علي رضي الله عنه، وهو كذب موضوع. انظر: «كشف الخفاء» للعجلوني (١/ ٣٠٣).

وأما طلب إبراهيم لزيادة الشيب؛ فقد روى مالك في «الموطأ» (٢٧٣٩)، وابن أبي شيبة في «الأدب» (١٨٥) وغيرهما عن سعيد بن المسيب أنه قال: كان إبراهيم أول الناس رأى الشيب، فقال: يا رب، ما هذا؟ فقال الله تعالى: وقار يا إبراهيم، فقال: رب، زدني وقارًا.

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «اختَضِبوا، فإنَّ الملائكةَ [تَسْتَبْشِرُ][(١)] بخِضابِ المُؤمنِ»[(٢)].

وقالَ أبو طَيْبَةَ[(٣)] رضي الله عنه: نفقةُ درهمٍ في سبيلِ اللهِ بسبعِ مئةِ درهمٍ، ونفقةُ درهمٍ في خِضابِ اللِّحْيَةِ بسبعةِ آلافٍ[(٤)].

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إذا دخَلَ المؤمنُ في قَبْرِه وهو مُخْتَضِبٌ بالحِنَّاءِ؛ أتاهُ مُنْكَرٌ ونكِيرٌ، فقالا له: مَن ربُّكَ؟ وما دِينُكَ؟ ومَن نبيُّكَ؟ فيقولُ مُنْكَرٌ لِنكِيرٍ: ارفُقْ بالمؤمنِ، أما ترى نُورَ الإيمانِ؟!».

وقالَ أنسٌ: دخَلَ رجلٌ على النَّبيِّ ﷺ وهو أبيضُ الرَّأسِ واللِّحْيَةِ، فقالَ: «ألستَ مُسْلِمًا؟»، قالَ: بلى، قالَ: «فاختَضِبْ».

فائِدَةٌ:

قالَ ابنُ كعبٍ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَن سرَّحَ رأسَه ولِحْيَتَه كلَّ ليلةٍ؛ عُوفِيَ مِن أنواعِ البلاءِ، وزِيدَ في عُمُرِه»[(٥)].

---

(١) في النسخ: «مستبشرين»، والمثبت هو الصواب والموافق لمصدر التخريج.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٤١٢) بلفظ: «اخضبوا لحاكم». وفي إسناده داود بن المحبر، متروك متهم بالكذب، وسعيد بن زربي أبو عبيدة، منكر الحديث، وعلي بن زيد بن جدعان، ضعيف.

(٣) في (ض): «ظبية»، وكذا اختلفت كتب التراجم فيه، ففي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٨)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ٣٠٠): «طيبة»، وفي «المغني» للذهبي (٢/ ٧٥٦) و«ميزان الاعتدال» له (٤/ ٤٤٦): «ظبية».

(٤) رواه الديلمي في «الفردوس» (٦٨٤٩). قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ٢٧٩): فيه اليسع بن عيسى المخزومي، مجهول.

(٥) الأحاديث ذكرها الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣١٨ ـ ٣١٩)، وسيأتي تخريجها.

وعن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن أمرَّ المُشْطَ على حاجِبِه؛ عُوفِيَ مِن الوباءِ»(١).

وقالَ عليٌّ رضي الله عنه: عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «عليكُمْ بالمُشْطِ، فإنَّه يُذْهِبُ الفقرَ، ومَن سرَّحَ لِحْيَتَه حتى يُصبِحَ؛ كانَ له أمانًا حتى يُمسِيَ؛ لأنَّ اللِّحْيَةَ زينُ الرِّجالِ، وجمالُ الوجهِ»(٢).

فائِدَةٌ:

قالَ وهبٌ: مَن سرَّحَ لِحْيَته بلا ماءٍ؛ زادَ همُّه، أو بماءٍ؛ نقَصَ همُّه، ومَن سرَّحَها يومَ الأحدِ؛ زادَه اللهُ نشاطًا، أو الإثنين؛ قضى حاجَتَه، أو الثُّلاثاءِ؛ زادَه اللهُ رخاءً، أو الأربعاءِ؛ زادَه اللهُ نِعْمَةً، أو الخميسِ؛ زادَ اللهُ في حسَناتِه، أو الجمعةِ؛ زادَه اللهُ سُرورًا، أو السَّبْتِ؛ طهَّرَ اللهُ قلبَه مِن المُنْكراتِ، ومَن سرَّحَها قائِمًا؛ ركِبَه الدَّينُ، أو قاعِدًا؛ ذهَبَ عنه الدَّينُ بإذنِ اللهِ تعالى(٣).

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ الرَّجلَ لَيكونُ مِن أهلِ الصَّلاةِ والصِّيامِ والجِهادِ، فما يُجْزَى إلَّا على قَدْرِ عَقْلِه»(٤).

وعن ابنِ عبَّاسٍ، عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «لكلِّ شيءٍ آلةٌ، وآلةُ المؤمنِ العَقْلُ، ولكلِّ شيءٍ دِعامةٌ، ودِعامةُ المؤمنِ العَقْلُ، ولكلِّ قومٍ غايةٌ، وغايةُ العبادِ

---

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٠٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا بلفظ: «من أدمَنَ على حاجبيه بالمشط؛ عوفي من الوباء». قال ابن حبان: موضوع.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣١٩)، ولا أصل له. وقد روى الديلمي في «الفردوس» (٤٠٤٣) من حديث علي رضي الله عنه: «عليكم بالمشط، فإنه يذهب بالغم والوباء والفقر»، ولم أقف على إسناده.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣١٩)، ولا أصل له.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣١٩)، وسيأتي تخريجه.

العقلُ، ولكلِّ شيءٍ راعٍ، وراعي العابِدين العقلُ، ولكلِّ تاجرٍ بِضاعةٌ، وبِضاعةُ المُجْتَهِدين العقلُ، ولكلِّ أهلِ بيتٍ قيِّمٌ، وقيِّمُ بُيوتِ الصِّدِّيقين العقلُ، ولكلِّ خَرابٍ عِمارةٌ، وعِمارةُ الآخرةِ العقلُ»(٥).

ورأيتُ عن بعضِ الصَّحابةِ قالَ: نهانا عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أنْ يَمْتَشِطَ أحدُنا كلَّ يومٍ.

وفي الحديثِ: «مِن سعادةِ المؤمنِ خِفَّةُ لِحْيَتِه». رواهُ ابنُ عبَّاسٍ(٦).

وقالتْ عائشةُ: مَن أكلَ اليَقْطِينَ بالعَدَسِ؛ رقَّ قلبُه(٧).

وعن أنسٍ، عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «إنَّ للهِ مدينةً تحت العرشِ مِن مِسْكٍ أَذْفَرَ، على بابِها ملَكٌ يُنادي كلَّ يومٍ: ألا مَن زارَ عالِمًا؛ فقد زارَ الرَّبَّ، ومَن زارَ الرَّبَّ؛ فله الجنَّةُ»(٨).

---

(٥) ذكره الغزالي في «الإحياء» (١/ ٨٤)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣١٩). والحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٨٢٤)، وهو موضوع مسلسل بالكذابين! في إسناده داود بن المحبر، متروك متهم بالكذب، وشيخه ميسرة بن عبد ربه، كذاب مشهور، وشيخه غالب بن عبيد الله العقيلي، كذاب معروف.

(٦) الحديثان ذكرهما الصفوري في «نزهة المجالس» ط: العلمية (٢/ ١٣٧)، وسيأتي تخريجهما.

(٧) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: العلمية (٢/ ١٣٩)، وقد روى السلفي في «الطيوريات» (١١٥٠) عن عائشة حديثًا مرفوعًا طويلًا، وفيه: «ومن أكل الدُّبَّاءَ بالعدَس؛ رق قلبه عند ذكر الله عز وجل، وزاد في دماغه».

(٨) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٢١)، ورواه الديلمي في «الفردوس» (٧٠٧) من حديث أنس رضي الله عنه، إلا أنه قال: «ألا من زار العلماء؛ فقد زار الأنبياء، ومن زار الأنبياء؛ فقد زار الرب، ومن زار الرب؛ فله الجنة». قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٧٢): فيه إبراهيم بن سليمان البلخي يسرق الحديث. قلت (ابن عراق): إنما اتهمه ابن عدي بالسرقة في حديث واحد، =

وعن أنسٍ، عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أنَّه قالَ: «مَن أحبَّ أنْ ينظُرَ إلى عُتَقاءِ اللهِ مِن النَّارِ؛ فلْيَنْظُرْ إلى المُتَعَلِّمين، فوالذي نَفْسُ محمَّدٍ بيدِه، ما مِن مُتَعَلِّمٍ يختلِفُ إلى بابِ عالِمٍ، إلَّا كتَبَ اللهُ له بكلِّ قدَمٍ عبادةَ سنةٍ، ويَبْني له بكلِّ قدَمٍ مدينةً في الجنَّةِ، ويَمْشي على الأرضِ والأرضُ تستغفِرُ له»[١].

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن خاضَ في العِلْمِ[٢] يومَ الجمعةِ؛ فكأنَّما أعتَقَ سبعين ألفَ رقبةٍ، وكأنَّما تصدَّقَ بألفِ دينارٍ، وكأنَّما حجَّ أربعين ألفَ حجَّةٍ، وهو في رِضْوانِ اللهِ وعَفْوِه ومَغْفِرَتِه»[٣].

وقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن اغبرَّتْ قدماهُ في طلَبِ العِلْمِ؛ حرَّمَ اللهُ جسَدَه على النَّارِ، واستغفَرَ له مَلَكاهُ، وإنْ ماتَ في طلَبِه؛ ماتَ شهيدًا، وكانَ قَبْرُه رَوْضَةً مِن رياضِ الجنَّةِ، ويُوَسَّعُ له في قَبْرِه مَدَّ البصَرِ، ويُنَوِّرُ على جِيرانِه أربعين قَبْرًا عن يمينِه، وأربعين قَبْرًا عن يسارِه، وأربعين مِن خَلْفِه، وأربعين أمامَه»[٤].

حِكايةٌ:

قالَ أبو جَهْلٍ: يا محمَّدُ! إنْ أخرَجْتَ لنا طاووسًا مِن صخرةٍ في داري؛ آمنتُ

= ثم قال: وسائر أحاديثه غير منكرة، وقال الحاكم: محله الصدق، وقال الخليلي في «الإرشاد»: صدوق، نعم الراوي عنه عمران بن سهل، لم أقف له على ترجمة، فلعل البلاء منه.

(١) الحديث رواه السمرقندي في «تنبيه الغافلين» (٦٦٧)، وزاد فيه: «ويمسي ويصبح مغفورًا له، وشهدت له الملائكة، ويقولون: هؤلاء عتقاء الله من النار».

(٢) في «نزهة المجالس»: «الحديث».

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٢٣)، ولا أصل له.

(٤) ذكره الرازي في «تفسيره» (٢/ ٤٠٨)، والصفوري في «نزهة المجالس» ط: العلمية (٢/ ١٤٥)، ولم أقف على إسنادٍ له.

بكَ، فدعا ربَّه عزَّ وجلَّ، فصارتِ الصَّخْرةُ تئِنُّ أنينَ المرأةِ الحُبْلى[١]، ثمَّ انشقَّتْ عن طاووسٍ صَدْرُه مِن ذهبٍ، ورأسُه مِن زَبَرْجَدٍ، وجَناحاهُ مِن ياقوتٍ، ورِجْلاهُ مِن جَوْهَرٍ، فلمَّا رآهُ أبو جهلٍ؛ أعرَضَ عن الإيمانِ[٢].

ورأيتُ في «الزَّهْرِ الفائحِ»: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ جالِسًا في أصحابِه، فمرَّتْ به امرأةٌ مُشرِكةٌ ومعَها صبيٌّ دون شهرين، فلمَّا دَنَتْ منه عبَسَتْ في وجهِه، فانتفَضَ الطِّفلُ، وترَكَ ثَدْيَها، وقالَ: يا ظالِمَةَ نَفْسِها، تَعْبَسي[٣] في وجهِ رسولِ اللهِ ﷺ؟! ثمَّ قالَ: السَّلامُ عليكَ يا رسولَ اللهِ، وأكرَمَ الخَلْقِ على اللهِ، فقالَ: «مَن أخبرَكَ أنِّي أكرمُ الخَلْقِ على اللهِ؟»، قالَ: اللهُ أخبرَني بذلك، فقالَ جبريلُ: صدَقَ الغُلامُ، ثمَّ قالَ: يا نبيَّ اللهِ، ادعُ اللهَ أنْ يجعلَني مِن خُدَّامِكَ في الجنَّةِ، فدعا له، فماتَ في الحالِ، فقالَتْ أُمُّه: جاءَ الحقُّ، وزهَقَ الباطِلُ، أنا أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّكَ رسولُ اللهِ، واأسَفاهُ على ما فاتَني منكَ يا رسولَ اللهِ، فقالَ: «أبشِري، فقد هدمَ الإسلامُ[٤] عنكِ ما فعلتِيهِ في الجاهليَّةِ، وإنِّي لَأنظُرُ إلى كفَنِكِ وحَنوطِكِ مع الملائكةِ في الهواءِ»، فماتَتْ أيضًا في الحالِ، فصلَّى عليهما النَّبيُّ ﷺ[٥].

---

(١) في «نزهة المجالس»: «الحامل».

(٢) ذكره التركماني في «النطق المفهوم» (ص: ٢١٥)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٣٠) من غير إسنادٍ.

(٣) كذا في النسخ، وفي «نزهة المجالس»، والصواب: «تعبسين».

(٤) في النسخ: «الغلام»، والمثبت من «نزهة المجالس».

(٥) ذكره التركماني في «النطق المفهوم» (ص: ١٨)، والصفوري في «نزهة المجالس» ط: العلمية (٢/ ١٥٩)، وقد وقفتُ عليه بنحوه في «الثاقب في المناقب» لابن حمزة الطوسي الشيعي، عن يزيد بن أبي حبيب، ولا أصل له.

حِكايةٌ:

في «رَوْضِ الأفكارِ»: أنَّ امرأةً خرجَتْ تسمَعُ كلامَ النَّبيِّ ﷺ، فرآها شابٌّ، فقالَ لها: إلى أينَ؟ قالَتْ: أسمَعُ كلامَ النَّبيِّ ﷺ، قالَ: أتُحِبِّينه(١)؟ قالَتْ: نعَمْ، قالَ: فبِحَقِّه ارفَعي نِقابَكِ حتى أنظُرَ وَجْهَكِ، ففعَلَتْ، ثمَّ أخبَرَتْ زوجَها بذلك، فأوقَدَ تَنُّورًا، ثمَّ قالَ: بحَقِّه عليكِ ادخُلي التَّنُّورَ، فألْقَتْ نَفْسَها فيه، ثمَّ ذهَبَ وأخبَرَ النَّبيَّ ﷺ بذلك، فقالَ: «ارجِعْ واكشِفْ عنها»، فكشَفَ، فرآها سالِمَةً وقد جلَّلَها العَرَقُ(٢).

ودعا اللهَ أنْ يرُدَّ الشَّمسَ على عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه في خَيْبَرَ، فطلَعَتْ بعد ما غرَبَتْ(٣).

وقالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «معرِفَةُ آلِ محمَّدٍ براءةٌ مِن النَّارِ، وحُبُّ آلِ محمَّدٍ جوازٌ على الصِّراطِ، والولايةُ لآلِ محمَّدٍ أمانٌ مِن العذابِ»(٤).

رأيتُ في «القولِ البَديعِ»: عن عليٍّ، عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «مَن حجَّ حِجَّةَ الإسلامِ، وغزا بعدها غَزاةً؛ كُتِبَتْ غَزاتُه بأربعِ مئةِ حِجَّةٍ»، فانكَسَرَتْ قلوبُ

---

(١) في النسخ: «أتحبيه»، والمثبت من «نزهة المجالس»، وهو الصواب.

(٢) «روض الأفكار في الحكايات والأخبار» (خ: تشستربيتي برقم: «٤١٥٨»، و: ٢٥/ ب)، ومؤلفه محمد بن أحمد بن علي بن سليمان المعري المعروف بابن الركن، خطب بجامع حلب مدة، وأنشأ خطبًا في مجلدة، وجمع كتابًا سماه: «روض الأفكار» فيه فوائد وغرائب، وكان له نظم ونثر، توفي سنة ٨٠٣هـ. انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٥٢).

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٣٢)، وسيأتي تخريجه.

(٤) رواه الكلاباذي في «بحر الفوائد» (ص: ٣٠٢)، والقاضي عياض في «الغنية» (س: ١٦٠).

قومٍ لا يَقْدِرون على الجِهادِ، فأوحى اللهُ إليه: ما صلَّى عليكَ أحدٌ، إلَّا كتَبْتُ صلاتَه بأربعِ مئةِ غَزاةٍ، كلُّ غَزاةٍ بأربعِ مئةِ حِجَّةٍ[1].

وقالَ عليٌّ: خلَقَ اللهُ تعالى في الجنَّةِ شجرةً، ثمَرُها أكبرُ مِن التُّفَّاحِ، وأصغرُ مِن الرُّمَّانِ، أَلْيَنُ مِن الزُّبْدِ، وأحلى مِن العسلِ، وأطيبُ مِن المِسْكِ، وأغصانُها مِن اللُّؤْلُؤِ الرَّطْبِ، وجُذوعُها مِن الذَّهَبِ، وورَقُها مِن الزَّبَرْجَدِ، لا يأكُلُ منها إلَّا مَن أكثرَ مِن الصَّلاةِ على محمَّدٍ ﷺ[2].

وعن العبَّاسِ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ رضي الله عنه: أنَّه أحدَقَ النَّظَرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: «هل مِن حاجةٍ؟» قالَ: لَمَّا رفعَتْكَ حليمةُ وأنتَ ابنُ أربعين يومًا؛ رأيتُكَ تُخاطِبُ القمرَ، ويُخاطِبُكَ بلُغَةٍ لم أفْهَمْها، قالَ: «يا عمِّ، قرَصَني القِماطُ[3] في جانبي الأيمنِ، فأردتُ أنْ أَبْكِيَ، فقالَ القمرُ: لا تَبْكِ، ولو قطرَ مِن دُموعِكَ قَطْرَةٌ على الأرضِ؛ قلَبَ اللهُ الخَضْراءَ على الغَبْراءِ»، فصفَّقَ العبَّاسُ، فقالَ: «أزيدُكَ يا عمُّ؟» قالَ: نعَمْ، قالَ: «ثمَّ قرَصَني القِماطُ في جانبي الأيسرِ، فهمَمْتُ أنْ أبكيَ، فقالَ القمرُ: لا تَبْكِ يا حبيبَ اللهِ، فإنْ وقَعَ مِن دُموعِكَ قَطْرَةٌ على الأرضِ؛ لم تَنْشَقَّ عن خضراءَ إلى يومِ القيامةِ، فسكتُّ شَفَقةً على أُمَّتي»، فصفَّقَ العبَّاسُ وقالَ: أكنتَ تَعْلَمُ ذلك وأنتَ ابنُ أربعين يومًا؟ فقالَ: «يا عمُّ، والذي نفْسي بيدِه، لقد كنتُ أسمَعُ صَريرَ القلمِ على اللَّوحِ المحفوظِ وأنا في ظُلْمةِ الأَحْشاءِ، أفأَزيدُكَ يا عمُّ؟» قالَ: نعَمْ، قالَ: «والذي نفْسي بيدِه، لقد خلَقَ اللهُ مئةَ

---

(١) انظر: «القول البديع» للسخاوي (٢/ ٦٦٣)، وقال: أخرجه أبو حفص الميانشي في «المجالس المكية» له، وهو تالفٌ، لوائح الوضع عليه ظاهرة.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٤)، ولا أصل له.

(٣) القِماط: هي الخرقة العريضة التي تلف على الصبي إذا قُمط، والقَمْطُ: هو أن يشد الصبي وتضم أعضاؤه إلى جسده، ثم يلف بالقِماط. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٩/ ٣٦).

ألفِ نبيٍّ، وأربعةَ وعشرين ألفَ نبيٍّ، ما منهم مِن نبيٍّ علِمَ أنَّه نبيٌّ حتى بلَغَ أشُدَّه وهو أربعون سنةً إلَّا عيسى، فإنَّه لَمَّا نزَلَ مِن جَوْفِ أُمِّه؛ قالَ: إنِّي عبدُ اللهِ، آتانِيَ الكِتابَ، وابنَ أخيكَ، أفأَزِيدُكَ يا عمُّ؟» قالَ: نعَمْ، قالَ: «لَمَّا وُلِدْتُ ليلةَ الاثنين؛ خلقَ اللهُ تعالى سبعةَ جبالٍ في السَّماواتِ السَّبْعِ، وملأَها مِن الملائكةِ ما لا يُحصِيهم إلَّا اللهُ، يُسَبِّحون اللهَ ويُقَدِّسُونه إلى يومِ القيامةِ، وجعَلَ ثوابَ تسبيحِهم وتقديسِهم لِعبدٍ ذُكِرْتُ عنده بين يديه، فأزعَجَ أعضاءَه بالصَّلاةِ عليَّ». ذكرَه في «شواردِ المُلَحِ»[(١)].

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «مَن صلَّى عليَّ صلاةً، وجهَرَ بها؛ شهِدَ له كلُّ حجَرٍ ومدَرٍ ورَطْبٍ ويابسٍ»[(٢)].

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «مَن صلَّى عليَّ؛ فتَحَ اللهُ عليه بابًا مِن العافِيَةِ»[(٣)].

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «أَكْثِروا مِن الصَّلاةِ عليَّ، فإنَّها تَحُلُّ العُقَدَ، وتُفَرِّجُ الكُرَبَ»[(٤)].

وقالَ أنسٌ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «مَن قالَ: اللَّهُمَّ صلِّ على محمَّدٍ وعلى آلِ محمَّدٍ وكانَ قاعِدًا؛ غُفِرَ له قبلَ أنْ يقومَ، وإنْ كانَ قائِمًا؛ غُفِرَ له قبل أنْ يقعُدَ»[(٥)].

---

(١) نقله عنه الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٦)، ولا أصل له.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٦)، ولا أصل له.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: العلمية (٢/ ١٧٩)، ولا أصل له.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٧)، ولا أصل له.

(٥) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٨)، ولا أصل له.

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «مَن شمَّ الوردَ الأحمرَ، ولم يُصَلِّ عليَّ؛ فقد جفاني»[١].

وعن أنسٍ، عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «خلَقَ اللهُ تعالى الوَرْدَ الأحمرَ مِن بهائِه، وجعلَه رِيحًا لأنبيائِه، فمَن أرادَ أنْ ينظُرَ إلى بهاءِ اللهِ، ويشَمَّ رائحةَ الأنبياءِ؛ فلْيَنْظُرْ إلى الوَرْدِ الأحمرِ»[٢].

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «مَن أرادَ أنْ يشَمَّ رائحتي؛ فلْيَشَمَّ الوردَ الأحمرَ»[٣].

لَطِيفةٌ:

يُسْتَحَبُّ إكثارُ الصَّلاةِ على النَّبيِّ ﷺ عند أَكْلِ الرُّزِّ؛ لأنَّه كانَ جَوْهَرًا أُودِعَ فيه نُورُ محمَّدٍ ﷺ، فلمَّا خرَجَ النُّورُ منه؛ تفتَّتَ وصارَ حَبًّا[٤].

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٨)، وهو كذب موضوع. انظر: «الموضوعات» للصغاني (ص: ٤٤)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ١٥٦).

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٦٣٩). قال السيوطي في «الزيادات» (٢/ ٥٨٢): فيه محمد بن الفرخان، يضع.

(٣) رواه النهرواني في «الجليس الصالح» (١/ ٧٠٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦٢)، والديلمي في «الفردوس» (٥٣١٧) من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما عرج بي إلى السماء؛ بكت الأرض من بعدي، فنبت اللَّصفُ من مائها، فلما أن رجعتُ؛ قطر من عرقي على الأرض، فنبت ورد أحمر، ألا من أراد أن يشم رائحتي؛ فليشم الورد الأحمر».
وروى نحوه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦١) عن علي رضي الله عنه مرفوعًا.
ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٦٢)، والديلمي في «الفردوس» (٥٨٦٣) عن جابر رضي الله عنه. قال ابن الجوزي: هذه الأحاديث كلها محالٌ. ثم ذكر عِلَلَها.

(٤) انظر: «شرعة الإسلام» لإمام زاده (ص: ١٨٤) ط دار اللباب، ونقله عنه الصفوري في «نزهة =

وعن عليٍّ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «كلُّ شيءٍ أَخْرَجَتْهُ الأرضُ فيه داءٌ وشِفاءٌ، إلَّا الأَرُزَّ، فإنَّه شفاءٌ لا داءَ فيه»(١).

لَطِيفَةٌ:

قالَ مُؤَلِّفُه رحِمَه اللهُ تعالى: سمعتُ والدي رحِمَه اللهُ يقولُ لبعضِ الفُقراءِ: تعالَ كُلْ مِن هذا العَدَسِ المُبارَكِ، فقالَ: أطعمُوني مِن الرُّزِّ المَيْشُومِ(٢).

رأيتُ في «منازلِ الأنوارِ»: أنَّ جبريلَ عليه السَّلامُ قالَ للنَّبيِّ ﷺ لَمَّا خيَّرَه بين الدُّنيا والآخرةِ، فاختارَ الآخرةَ: إنَّ اللهَ قد أعطاكَ قُبَّةً في الجنَّةِ، عرضُها ثلاثُ مئةِ عامٍ، قد حفَّتْها رِياحُ الكرامةِ، لا يدخُلُها إلَّا مَن أكثَرَ الصَّلاةَ عليكَ(٣).

فائِدَةٌ:

قالَ جابرُ بنُ عبدِ اللهِ: عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «مَن أصبَحَ وأمسى وقالَ: اللَّهُمَّ يا ربَّ محمَّدٍ، صلِّ على محمَّدٍ وآلِ محمَّدٍ، واجْزِ محمَّدًا ﷺ ما هو أهلُه؛ أتعَبَ سبعين كاتبًا ألفَ صباحٍ، ولم يَبْقَ لِنَبيِّه محمَّدٍ ﷺ حَقٌّ إلَّا أدَّاهُ، وغُفِرَ لوالديهِ، وحُشِرَ مع محمَّدٍ وآلِ محمَّدٍ»(٤).

= المجالس» (٢/ ٣٤٨)، ولا أصل له.

(١) ذكره ابن القيم في «الطب النبوي» (ص: ٢١٤) وقال: باطل موضوع.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٨). والمَيْشوم تحريفٌ عاميٌّ لكلمة «المشؤوم». انظر: «تاج العروس» للزبيدي (١/ ٨٩).

(٣) ذكره الرصَّاع في «تذكرة المحبين» (ص: ٣٣٧)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٤٨)، ولا أصل له.

(٤) ذكره بهذا اللفظ الصفوري في «نزهة المجالس» ط: العلمية (٢/ ١٨٢)، ولا إسناد له هكذا.

فائِدَةٌ:

روى ابنُ أبي مُلَيْكَةَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «مَن كانَ له ذو بَطْنٍ، فأجمَعَ أنْ يُسَمِّيَه محمَّدًا؛ رزَقَه اللهُ غُلامًا»(١).

وقالَتْ جَلِيلَةُ بنتُ عبدِ الجليلِ: يا رسولَ اللهِ، إنِّي امرأةٌ لا يعيشُ لي ولدٌ، فقالَ: «اجعَلي للهِ عليكِ أنْ تُسَمِّيه محمَّدًا»، ففعَلَتْ، فعاشَ ولَدُها(٢).

ورأيتُ في «المَوْرِدِ العَذْبِ»: أنَّه ﷺ قالَ: «مَن صبَّحَ بالصَّلاةِ عليَّ في الدُّنيا؛ صبَّحَتِ الملائكةُ بالصَّلاةِ عليه في السَّماواتِ العُلا»(٣).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «لو يَعْلَمُ الأميرُ ما في ذِكْرِ اللهِ؛ لَترَكَ إمارَتَه، ولو يَعْلَمُ التَّاجِرُ ما في ذِكْرِ اللهِ؛ لَترَكَ تِجارَتَه، ولو أنَّ ثوابَ تَسْبيحةٍ واحدةٍ قُسِمَ على أهلِ الأرضِ؛ لَأصابَ كلُّ واحدٍ عشرةَ أضعافِ الدُّنيا»(٤).

---

(١) رواه الصيرفي في «فضائل التسمية بأحمد ومحمد» (١١) من طريق محمد بن عبد الرحمن الجدعاني المليكي، عن ابن جريج مرسلًا. قلت: المليكي، قال عنه البخاري والبيهقي: منكر الحديث، وقال الأزدي: متروك، وقال أبو زرعة وأحمد: لا بأس به، وفي إسناده إسماعيل بن أبي أويس، متكلم فيه، ولا سيما في غير الصحيحين، فالحديث مرسلٌ ضعيفٌ جدًّا.

(٢) رواه الصيرفي في «فضائل التسمية بأحمد ومحمد» (٢٥). وجليلة هذه ذكرها ابن حجر في «الإصابة» (٨/ ٦٣)، وأورد لها حديثًا فيه مقال.

(٣) لا أصل له، وقد بحثتُ عن الحديث في «المورد العذب» لابن الجوزي، و«المورد العذب الهني» للقطب الحلبي، ولم أجده فيهما.

(٤) رواه الديلمي في «الفردوس» (٥٠٥٧) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه. قال السيوطي في «الزيادات» (٢/ ٥٨٩): فيه أبو داود النخعي، وضاع كذاب.

وعن أنسٍ: أنَّه قالَ: مَن قالَ: سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِه؛ غُرِسَتْ له ألفُ شجرةٍ في الجنَّةِ مِن ذهبٍ، طَلْعُها ـ أي: ثَمَرُها ـ كثَدْيِ الأَبْكارِ، أَلْيَنُ مِن الزُّبْدِ، وأحلى مِن الشَّهْدِ، كلَّما أَخَذَ منها شيئًا؛ عادَ كما كانَ(١).

وعنه ﷺ أنَّه قالَ: «مَن قالَ: سُبْحانَ اللهِ وبحَمْدِه؛ خلَقَ اللهُ ملَكًا له عينانِ وجناحانِ وشَفَتان ولسانٌ، يَطيرُ مع الملائكةِ، ويَسْتَغْفِرُ لقائلِها إلى يومِ القيامةِ»(٢).

فائِدَةٌ:

عن عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «أكثِروا مِن (الحمدُ للهِ)، فإنَّ لها عَيْنَينِ وجَناحَينِ تطيرُ بهما، وتستغفِرُ لقائلِها إلى يومِ القيامةِ»(٣).

مَوْعِظَةٌ:

عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن قطعَ سِدْرَةً؛ صوَّبَ اللهُ رأسَه في النَّارِ»(٤).

فائِدَةٌ:

عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «خلَقَ اللهُ نورًا قبلَ السَّماواتِ والأرضِ بألفِ عامٍ، ثمَّ خلَقَ مِن ذلك النُّورِ مِسْكًا، فكتَبَ به سُورةَ (يس)، وخلَقَ لها خمسين ألفَ جَناحٍ،

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٩٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٤٨)، وفيه: «ألف نخلة» بدل من «ألف شجرة». قال ابن عدي: جعفر بن جسر عامة ما يرويه منكر، وذكر هذا الحديث من بينها. وقال ابن الجوزي: لا يصح. والحديث عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٩/ ٦٨٧) أيضًا إلى الحاكم في «التاريخ»، والديلمي.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ٨٩)، ولا أصل له.

(٣) رواه الديلمي في «الفردوس» (٢٤٥). قال السيوطي في «الزيادات» (٢/ ٦٢١): فيه علي بن محمد بن عبد الله المروزي، كذبه الحاكم.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١١١)، وسيأتي تخريجه.

فلم تمرَّ في سماءٍ إلَّا خضَعَتْ لها سُكَّانُها، وسجَدوا لها، فمَن تعلَّمَ (يس) وعرَفَ حَقَّها؛ كانَ في الدَّرجةِ العُلْيا».

وقولُه: «خلَقَ لها»؛ أي: لِثوابِها(١).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «(يس) تُدْعى في التَّوراةِ: المُعِمَّةَ، قيلَ: وما المُعِمَّةُ؟ قالَ: تَعُمُّ صاحِبَها بخيرِ الدُّنيا والآخرةِ، وتُكابِدُ عنه بَلْوى الدُّنيا وأهاويلَ الآخرةِ»(٢).

وفي الخَبَرِ: خلَقَ اللهُ تعالى عشرين ألفَ نهرٍ، وقالَ للقلمِ: اكتُبْ فَضْلَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١](٣).

وفي كتابِ (البَرَكةِ): عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن وُلِدَ له مولودٌ، فسَمَّاهُ محمَّدًا حُبًّا لي وتبرُّكًا؛ كانَ هو ومولودُه في الجنَّةِ»(٤).

«وما قعَدَ قومٌ على طَعامٍ حلالٍ، فيهم رجلٌ اسمُه اسمِي، إلَّا تضاعَفَتْ فيهمُ البَرَكةُ»(٥).

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٢٣)، ولا أصل له.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٢٣)، وسيأتي تخريجه.

(٣) لا أصل له.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٢٤)، وسيأتي تخريجه.

(٥) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٢٤). قال النبهاني في «سعادة الدارين» (٣٦٩): وجدتُ في كتاب أبي محمد جعفر بن الحسين بن منصور البغدادي الأشقر، ثم ساق إسناده إلى القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا بلفظ: «ما أكل طعام قط من حلال، عليه رجل اسمه اسمي، إلا تضاعف لهم البركة في طعامهم». وفي إسناده إسماعيل بن يحيى التيمي، كذاب يضع الحديث.

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «زوَّجَني عائشةَ ربِّي في السَّماءِ، وأشهدَ عَقْدَها الملائكةَ، وأُغْلِقَتْ أبوابُ النِّيرانِ، وفُتِحَتْ أبوابُ الجنَّةِ أربعين صباحًا، مَسُّها مَسُّ الحريرِ، ورِيحُها رِيحُ المِسْكِ»(١).

رأيتُ في بعضِ المجامِيعِ: أنَّ محمَّدًا ﷺ قالَ: «يا جِبْرِيلُ، هل كنتَ تَعْلَمُ براءةَ عائشةَ؟»، قالَ: نعَمْ، قالَ: «فكيف لم تُخْبِرْني؟»، قالَ: أردتُ ذلك، فقالَ اللهُ تعالى: يا جِبْرِيلُ، لا تَفْعَلْ، الشِّدَّةُ منِّي، والفَرَجُ منِّي(٢).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ما صَبَّ اللهُ في صَدْري شيئًا، إلَّا صبَبْتُه في صَدْرِ أبي بكرٍ»(٣).

وعن حُذيفةَ قالَ: صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الغَداةِ، فلمَّا انصرَفَ؛ قالَ: «أين أبو بكرٍ؟»، قالَ: لَبَّيْكَ، قالَ: «أَلَحِقْتَ معي الرَّكعةَ الأُولى؟»، قالَ: كنتُ معكَ في الصَّفِّ الأوَّلِ، فوسوسَ لي شيءٌ في الطَّهارةِ، فخرجتُ إلى بابِ المسجدِ، فهتَفَ بي هاتفٌ: يا أبا بكرٍ، فالتفتُّ، فإذا بقَدَحٍ مِن ذهبٍ، فيه ماءٌ أبيضُ مِن الثَّلْجِ، وأَطْيَبُ مِن الشَّهْدِ ـ بفَتْحِ الشِّينِ على الأَفْصَحِ ـ، وعليه مِنْدِيلٌ مكتوبٌ عليه: لا إلهَ إلَّا اللهُ، محمَّدٌ رسولُ اللهِ، أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، فتوضَّأْتُ، ثمَّ وضَعْتُ المنديلَ مكانَه، فقالَ: «يا أبا بكرٍ، لَمَّا فرَغْتُ مِن القراءةِ؛ أُخِذَتْ رُكْبَتي، فلم أَقْدِرْ على الرُّكوعِ حتى جئتَ، وإنَّ الذي وضَّأَكَ جبريلُ، والذي مَنْدَلَكَ مِيكائيلُ، والذي أخذَ برُكْبَتي إسرافيلُ».

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٣٦)، ولا أصل له.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٣٩)، ولا أصل له.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» (١٢/ ٣٨١)، والصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٤٧)، وهو موضوع لا أصل له. انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٣١٩)، و«المنار المنيف» لابن قيم الجوزية (ص: ١١٥).

لَطِيفةٌ:

قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يا عليُّ! سألتُ اللهَ أنْ يُقَدِّمَكَ، فأبى إلَّا أبا بكرٍ»(١).

حِكايةٌ:

قالَ حُذيفةُ: صنَعَ النَّبيُّ ﷺ طعامًا، ودعا أصحابَه، فأَطْعَمَهم لُقْمَةً لُقْمَةً، وقالَ: «سيِّدُ القومِ خادِمُهم»، وأطعَمَ أبا بكرٍ ثلاثَ لُقَمٍ، فسألَه العبَّاسُ عن ذلك، فقالَ: «لَمَّا أَطْعَمْتُه أوَّلَ لُقْمَةٍ؛ قالَ له جبريلُ: هنيئًا لكَ يا عَتِيقُ، فلمَّا لقَّمْتُه الثَّانيةَ؛ قالَ له مِيكائيلُ: هنيئًا لكَ يا رفيقُ، فلمَّا لقَّمْتُه الثَّالثةَ؛ قالَ له ربُّ العِزَّةِ: هنيئًا لكَ يا صِدِّيقُ»(٢).

وقالَ أبيُّ بنُ كعبٍ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «أوَّلُ مَن يُسَلِّمُ عليه الحقُّ يومَ القيامةِ عمرُ بنُ الخطَّابِ، وأوَّلُ مَن يُؤْخَذُ بيدِه، فيَنْطَلِقُ إلى الجنَّةِ عمرُ بنُ الخطَّابِ»(٣).

وكانَ النَّبيُّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ إذا قطَرَتْ قَطْرَةٌ ـ يعني: مِن السَّماءِ ـ؛ يقولُ: «ربِّ، لكَ الحمدُ، ذهَبَ السَّخَطُ، ونزَلَتِ الرَّحمةُ»(٤).

وقالَ النَّبيُّ ﷺ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ: «إذا تقرَّبَ النَّاسُ إلى خالِقِهم بأنواعِ البرِّ، فتقرَّبْ إليه بأنواعِ العَقْلِ»(٥).

---

(١) ذكرهما الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧١)، وسيأتي تخريجهما.

(٢) ذكره بهذا السياق الصفوريُّ في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧٢)، ولا أصل له.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧٣)، وسيأتي تخريجه.

(٤) ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (١/ ١٣١)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٧٤) من غير إسنادٍ.

(٥) رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢٥٦)، والخجندي في «الجليس الصالح» (١/ ١٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٨). قال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١/ ٨١): هذا حديث باطل.

وعن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «دخلتُ الجنَّةَ ليلةَ أُسْرِيَ بي، فأُعْطِيتُ سَفَرْجلَةً، فانفَلَقَتْ عن حَوْراءَ، فقلتُ: لِمَن أنتِ؟ قالَتْ: إنَّ على هذا النَّهرِ سبعين ألفَ شجرةٍ، كلُّ شجرةٍ سبعون ألفَ غُصْنٍ، على كلِّ غُصْنٍ سبعون ألفَ ورقةٍ، على كلِّ ورقةٍ حَوْراءُ مِثْلي، خلَقَهنَّ اللهُ لِمُحِبِّي أبي بكرٍ وعمرَ»(١).

لَطِيفةٌ:

عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «رأيتُ حمزةَ وجعفرَ بنَ أبي طالبٍ في المنامِ، وكانَ بين أيديهما طبَقٌ فيه نَبِقٌ كالزَّبَرْجَدِ، فأكلا منه، ثمَّ صارَ عِنبًا، فأكلا منه، ثمَّ صارَ رُطَبًا، فأكلا منه، فقلتُ لهما: ما وجدتُما أفضلَ الأعمالِ؟ قالا: قولُ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، قلتُ: ثمَّ ما هو(٢)؟ قالا: الصَّلاةُ عليكَ، قلتُ: ثمَّ ما هو؟ قالا: حُبُّ أبي بكرٍ وعمرَ»(٣).

ومرَّ رجلٌ على النَّبيِّ ﷺ، فقيلَ: يا نبيَّ اللهِ، هذا مجنونٌ، فقالَ: «المجنونُ المُقِيمُ على معصيةِ اللهِ، ولكنْ قولوا: مُصابٌ»(٤).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قالَ: «تهُبُّ على أهلِ النَّارِ رِيحٌ، فيقولون: ما رأَيْنا ريحًا أنتَنَ مِن هذه، فيُقالُ لهم: هذه رِيحُ مَن يسُبُّ أبا بكرٍ وعمرَ»(٥).

وكانَ عمرُ رضي الله عنه إذا ذكَرَ الكوفةَ؛ قالَ: كَنْزُ الإيمانِ، ورُمْحُ اللهِ الأطولُ(٦).

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» ط: الكاستلية (٢/ ١٥٤)، ولا أصل له.

(٢) في (ب) و(ح) و(ف) و(ث) و(د): «ماه»، وفي (ض): «ما»، وكذا في الموضع الذي يليه.

(٣) رواه الديلمي في «الفردوس» (١٦١٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وعلائم الوضع عليه باديةٌ.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٨٢)، وسيأتي تخريجه.

(٥) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٨٢)، ولا أصل له.

(٦) ذكره التوحيدي في «البصائر والذخائر» (١/ ١٨٩)، والآبي في «نثر الدر» (٢/ ٢٠) بلفظ: «رأس =

لَطِيفةٌ:

عطَسَ النَّبيُّ ﷺ بحَضْرَةِ يهوديٍّ، فقالَ: يا محمَّدُ، يَرْحمُكَ اللهُ، فقالَ: «يَهْدِيكَ اللهُ»، فقالَ: أشهدُ أنَّ محمَّدًا رسولُ اللهِ[1].

وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «دخلْتُ الجنَّةَ، فناوَلَني جِبْرِيلُ تُفَّاحةً، فانفلَقَتْ عن حَوْراءَ عَيْناءَ مَرْضِيَّةٍ، كأنَّ مَقادِمَ عينِها أجنحةُ النُّسورِ، فقلتُ: لِمَن أنتِ؟ قالتْ: للخليفةِ المقتولِ ظُلْمًا عثمانُ بنُ عفَّانَ».

وعن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى وكَّلَ بآكِلِ الخَلِّ ملَكَينِ يَسْتَغْفِرانِ له حتى يَفْرُغَ»[2].

وعن أبي ذَرٍّ رضي الله عنه قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «لَمَّا أُسْرِيَ بي؛ مرَرْتُ بملَكٍ جالسٍ على سريرٍ مِن نُورٍ، إحدى رِجْلَيه في المشرقِ، والأُخْرى في المغربِ، والدُّنيا كلُّها بين عينيه، وبين يديه لوحٌ، فقلتُ: يا جبريلُ، مَن هذا؟ قالَ: عِزْرائيلُ، تقدَّمْ، فسَلِّمْ عليه، فسلَّمْتُ عليه، فقالَ: وعليكَ السَّلامُ يا أحمدُ، ما فعَلَ ابنُ عمِّكَ عليٌّ؟ قلتُ: هل تعرفُ ابنَ عمِّي عليًّا؟ قالَ: وكيف لا أعرِفُه

= العرب، ورمح الله الأطول»، والزمخشري في «ربيع الأنوار» (ص: ٢٥٣) بلفظ: «كنز الإيمان، وجمجمة العرب، ورمح الله الأطول»، وروي نحوه بألفاظ مختلفة.

(١) رواه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٨١٤) من حديث علي رضي الله عنه، وفي إسناده نوح بن أبي مريم، مشهور بالكذب.

وقال ابن القيسراني في «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٤٦): رواه محمد بن عبد الله الأنصاري، عن مالك بن دينار، عن أنس، ومحمد هذا هو أبو سلمة، كذاب.

(٢) ذكرهما الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٩٢)، وسيأتي تخريجهما.

وقـد وكَّلَنـي ربِّي بقَبْـضِ أرواحِ الخلائقِ، ما خـلا رُوحَكَ ورُوحَ ابـنِ عمِّكَ؟!»(١).

وعنه أيضًا قالَ: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ: «أنتَ الصِّدِّيقُ الأكبرُ، وأنتَ الفاروقُ الذي تُفرِّقُ بين الحقِّ والباطلِ»(٢).

وقالَ عليٌّ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يا عليُّ، إنَّكَ أوَّلُ مَن يَقْرَعُ بابَ الجنَّةِ بعدي، فتدخُلُها بغيرِ حسابٍ»(٣).

وقـالَ أيضًـا: قـالَ لي ﷺ: «مَـن ماتَ علـى حُبِّكَ بعـد موتِكَ؛ خُتِمَ لـه بالأمنِ والإيمانِ»(٤).

وقالَ أنسٌ: خرَجْتُ مع بلالٍ وعليِّ بنِ أبي طالبٍ إلى السُّوقِ، فاشترى بِطِّيخًا، وانطلَقْنا إلى منزلِه، فكسَرَ واحِدَةً، فوجدَها مُرَّةً، فأمرَ بلالًا برَدِّ البِطِّيخِ إلى صاحبِه، فلمَّا ردَّه قالَ: ألا أُحَدِّثُكم حديثًا حدَّثَنيه رسولُ اللهِ ﷺ، قالَ: «يا أبا الحسنِ، إنَّ اللهَ تعالى أخَذَ حُبَّكَ على البشَرِ والشَّجَرِ، فمَن أجابَ إلى حُبِّكَ؛ عذُبَ وطابَ، ومَن لم يُجِبْ إلى حُبِّكَ؛ خبُثَ ومرَّ»، وأظنُّ هذا البِطِّيخَ ممَّنْ لا يُحِبُّني(٥).

وفي «حادي القُلوبِ الطَّاهِرَةِ» وغيرِه: في أرضِ اللهِ بلادٌ لها بِطِّيخٌ، يخرُجُ مِن كلِّ واحدةٍ خاروفٌ غنَمٌ يعيشُ أربعين يومًا.

---

(١) ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٤) من ضمن الأحاديث الموضوعة في مناقب علي رضي الله عنه.

(٢) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٩٤)، وسيأتي تخريجه.

(٣) ذكـره المحـب الطبري فـي «الريـاض النضـرة» (٣/ ١١٤)، وعزاه إلـى علي بن موسـى الرضا في «مسنده».

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٩٤)، ولا أصل له.

(٥) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٦٨) وقال: هذا حديث موضوع، وواضعه أبرد من الثلج!

فائِدَةٌ:

عنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن أحبَّ عليًّا بقلبِه؛ فله ثوابُ ثُلُثِ هذه الأُمَّةِ، ومَن أحبَّه بقَلْبِه ولسانِه؛ فله ثوابُ ثُلُثَيْ هذه الأُمَّةِ، ومَن أحبَّه بقلبِه ولسانِه ويدِه؛ فله ثوابُ هذه الأُمَّةِ، ألا وإنَّ جبريلَ أخبَرَني: إنَّ السَّعيدَ كلَّ السَّعيدِ مَن أحبَّ عليًّا في حياتي وبعد مماتي، ألا وإنَّ الشَّقِيَّ كلَّ الشَّقِيِّ مَن أبغَضَ عليًّا في حياتي وبعد مماتي»(١).

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهما: حبُّ عليِّ بنِ أبي طالبٍ يأكُلُ الذُّنوبَ كما تأكُلُ النَّارُ الحطَبَ، ولو اجتمَعَ النَّاسُ على حُبِّه ما خلَقَ اللهُ جهنَّمَ(٢).

وقالَ معاذُ بنُ جبلٍ: حُبُّ عليِّ بنِ أبي طالبٍ حسَنَةٌ لا تضُرُّ معها معصيةٌ، وبُغْضُه معصيةٌ لا تَنْفَعُ معها حسنةٌ(٣).

وعنه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «مَن أرادَ أنْ يتمسَّكَ بالقَضِيبِ الياقوتِ الأحمرِ الذي غرَسَه اللهُ في جنَّاتِ عَدْنٍ؛ فلْيَتَمَسَّكْ بحُبِّ عليٍّ»(٤).

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٩٧)، ولا أصل له.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٥٢)، والديلمي في «الفردوس» (٢٧٢٢)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٧٠). قال الخطيب: رجال إسناده الذين بعد محمد بن مسلمة [الواسطي] كلهم معروفون ثقات، والحديث باطل مركب على هذا الإسناد. وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (١/ ١٨٥): محمد بن سلمة ضعيف، والراوي عنه أحمد بن شبويه، هذا مجهول، فالآفة من أحدهما.

(٣) رواه الديلمي في «الفردوس» (٢٧٢٥). قال الذهبي في «المنتقى» (١/ ٣١٧): موضوع.

(٤) رواه ابن المغازلي في «مناقب علي» (٢٦٠) من حديث مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، وفي (٢٦١) من حديث السدي، عنه مرفوعًا. وفي (٢٦٢) من طريق مسلسل بآل البيت، عنه مرفوعًا، بأسانيد فيها مجاهيل. =

وقالَ عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه: أشهَدُ على النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «لو وُضِعَتِ السَّماواتُ السَّبْعُ والأَرَضون السَّبْعُ في كفَّةٍ، ووُزِنَ إيمانُ عليٍّ في كَفَّةٍ؛ لَرَجَحَ إيمانُ عليٍّ»[1].

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: كنَّا عند النَّبيِّ ﷺ وإذا بطائرٍ في فمِه لَوْزَةٌ خضراءُ، فألقاها، فأخذَها النَّبيُّ ﷺ، فوجَدَ فيها دُودَةً خَضْراءَ مكتوبٌ عليها بالأصفرِ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، محمَّدٌ رسولُ اللهِ، نُصْرَتُه بعَلِيٍّ[2].

وقالَ النَّبيُّ ﷺ لعليٍّ: «إنَّكَ سيِّدُ المسلمين، وإمامُ المُتَّقِينَ، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلِينَ».

وعنه ﷺ قالَ: «مكتوبٌ على بابِ الجنَّةِ: محمدٌ رسولُ اللهِ، عليٌّ أخو رسولِ اللهِ، قبل أنْ تُخْلَقَ السَّموات بألفَيْ عامٍ»[3].

= ورواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١١٣٢)، وابن المغازلي في «مناقب علي» (٢٦٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨٧) عن زيد بن أرقم مرفوعًا. قال ابن الجوزي: [فيه الحسن بن علي] هو العدوي الكذاب الوضاع.

ورواه أبو القاسم الحلبي في «حديثه» (٥٩) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢٤٣)- والرافعي في «التدوين» (١/ ١٩٨) من طريق عبد الملك بن دليل، ثنا أبي، عن السدي، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه مرفوعًا. قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٨): دليل بن عبد الملك، روى عنه ابنه عبد الملك نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب، ثم ذكر هذا الحديث.

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٨٧) من حديث البراء رضي الله عنه. وقال: فيه إسحاق بن إبراهيم، يضع الحديث.

(١) رواه المغازلي في «مناقب علي» (٣٣٠)، والديلمي في «الفردوس» (٥١٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٣٤١). قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٩٤): باطل.

(٢) ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٥).

(٣) ذكرهما الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٩٧)، وسيأتي تخريجهما.

فائِدَةٌ:

رأيتُ في «الزَّهرِ الفائِحِ»: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لعليٍّ: «تختَّمْ بالعَقِيقِ الأحمرِ، فإنَّه جبلٌ أقرَّ للهِ بالوَحْدانِيَّةِ، ولي بالنُّبُوَّةِ، ولكَ بالوَصِيَّةِ، ولأولادكَ بالإمامةِ، ولِمُحِبِّيكَ بالجنَّةِ»(١).

وعنه ﷺ قالَ: «عليكم بالخِضابِ، فإنَّه أَهْيَبُ لِعَدُوِّكم، وأعجَبُ إلى نسائِكم».

وعنه ﷺ قالَ: «عليكم بالحِنَّاءِ، فإنَّه خِضابُ الإسلامِ، ويُصَفِّي البصَرَ، ويُذْهِبُ الصُّداعَ، وإيَّاكم والسَّوادَ».

وعنه ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ تعالى خلَقَ الجنَّةَ بيضاءَ، وإنَّ أحبَّ الثِّيابِ إلى اللهِ البِيضُ»(٢).

وقالَ النَّسَفِيُّ: أوحى اللهُ تعالى إلى جِبْرِيلَ ومِيكائيلَ: إنِّي آخَيْتُ بينكما، وجعلتُ عُمُرَ أحدِكما أطولَ مِن الآخرِ، فأيُّكما يُؤْثِرُ صاحِبَه، فاختارَ كلُّ واحدٍ منهما الحياةَ، فأوحى اللهُ إليهما: أفلا كنتُما كعليِّ بنِ أبي طالبٍ، آخَيْتُ بينه وبين محمَّدٍ، فباتَ على فِراشِه يُؤْثِرُ بنَفْسِه؟! اهْبِطا إلى الأرضِ، واحفظاهُ مِن عدوِّهِ، فكانَ مِيكائيلُ عند رأسِه، وجبريلُ عند رجليه، فقالَ جبريلُ: مَن مِثْلُكَ يا ابنَ أبي طالبٍ، يُباهِي اللهُ بكَ الملائكةَ(٣)؟!

---

(١) حديث باطل، ورواه بسياقٍ آخر الحاكم في «المنتخب من كتاب السياق» (٢٢)، وآفته محمد بن إبراهيم النيسابوري الجرجاني، كان يحدث بالمناكير من حفظه، وأورد الحديث من جملة مناكيره.

(٢) الأحاديث الثلاثة ذكرها الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٩٩)، وسيأتي تخريجها.

(٣) ذكره التنوخي في «المستجاد» (ص: ١)، والثعلبي في «تفسيره» (٢/ ١٢٦)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/ ٨٧)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٢٩٩) - وعزاه إلى النسفي - وغيرهم من غير إسنادٍ. قال ابن تيمية في «منهاج السنة» (٧/ ١١١): هذا كذب باتفاق أهل العلم بالحديث والسيرة.

وقالَ الحسنُ: حبا[1] النَّبيُّ ﷺ بكلتا يديه وردًا، وقالَ: «سيِّدُ رياحِينِ الجنَّةِ، سوى الآسِ»[2].

وقالَ طاووسٌ: عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ﴾: هو أبو بكرٍ، ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾: عمرُ، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾: عثمانُ، ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾: عليُّ بنُ أبي طالبٍ[3].

وفي حديثٍ: «أنا مدينةُ العِلْمِ، وعليٌّ بابُها»[4].

فائِدَةٌ:

نزَلَ جِبْريلُ بطَبَقِ تُفَّاحٍ، وقالَ: يا محمَّدُ، أَعْطِ مَن تُحِبُّ، وكانَ الطَّبَقُ مستورًا، فأدخَلَ يدَه، وأخذَ تُفَّاحةً على جانبِها: بسم الله الرحمن الرحيم، هذه هدِيَّةٌ مِن اللهِ لأبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، وعلى الجانِبِ الآخَرِ: مَن أبغَضَ الصِّدِّيقَ؛ فهو زِنْدِيقٌ، ثمَّ أخَذَ أخرى على جانبِها البسملةُ: هذه هديَّةٌ مِن اللهِ الملِكِ الوهَّابِ لِعُمرَ بنِ الخَطَّابِ، وعلى الآخَرِ: مَن أبغَضَ عمرَ؛ فهو في سقَرَ، ثمَّ أخذَ أُخرى على جانبِها البسملةُ: هذه هدِيَّةٌ مِن اللهِ الحنَّانِ المنَّانِ لعثمانَ بنِ عفَّانَ، وعلى الآخَرِ: مَن أبغَضَ عُثمانَ؛

---

(١) في (ض) و(ف): «حثا»، وفي (ث) و(د): «حيا» وفي (ز) «مشى» والذي في «المحاضرات» و«ربيع الأنوار»: «حباني»، وفي «نزهة المجالس»: «جاء النبي وفي كلتا يديه ورد».

(٢) ذكره الأصبهاني في «محاضرات الأدباء» (٢/ ٦٠١) عن الحسين، والزمخشري في «ربيع الأبرار» (ص: ٢٤٣)، والصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٠١) عن الحسن من غير إسنادٍ.

(٣) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (١/ ٤٥٦)، ولا أصل له عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال ابن تيمية في «مقدمة التفسير» (ص: ٣٧): وأعجب من ذلك قول بعضهم ـ وذكره ـ، وأمثال هذه الخرافات التي تتضمن تارةً تفسير اللفظ بما لا يدل عليه بحال، فإن هذه الألفاظ لا تدل على هؤلاء الأشخاص.

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٠٥)، وسيأتي تخريجه.

فخَصْمُه الرَّحمنُ، ثمَّ أخذَ أُخرى على جانبِها البسملةُ: هذه هديَّةٌ مِن اللهِ الغالِبِ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ، وعلى الجانبِ الآخَـرِ: مَـن أبغَضَ عليًّا؛ لم يكُنْ للهِ وليًّا، فحمِدَ اللهَ محمَّدٌ ﷺ(١).

قالَ النَّسَفِيُّ وغيرُه: لَمَّا دخَلَ النَّبيُّ ﷺ الجنَّةَ ليلةَ المِعْراجِ، ورأى قَصْرَ خديجةَ؛ أخذَ جِبْرِيلُ تُفَّاحةً مِن شجرةٍ مِن القَصْرِ، وقالَ: يا محمَّدُ، كُلْ مِن هذه، فإنَّ اللهَ تعالى يَخْلُقُ منها بنتًا تحمِلُ بها خديجةُ، ففعَلَ، فلمَّا حمَلَتْ خديجةُ بها(٢)؛ وجدَتْ رائحةَ الجنَّةِ لسبعةِ أشهُرٍ(٣)، فلمَّا وضعَتْها انتقَلَتِ الرَّائحةُ إليها، فكانَ النَّبيُّ ﷺ إذا اشتاقَ إلى الجنَّةِ؛ قبَّلَ فاطمةَ، فلمَّا كبِرَتْ قالَ: «يا تُرى هذه الحُورِيَّةُ لِمَن؟»، فجاءَه جبريلُ في بعضِ الأيَّامِ، وقالَ: إنَّ اللهَ تعالى يُقرِئُكَ السَّلامَ، ويقولُ لكَ: اليومَ كانَ عَقْدُ فاطمةَ في مَوْطِنِها في قَصْرِ أُمِّها في الجنَّةِ، الخاطِبُ إسرافيلُ وجِبْريلُ ومِيكائيلُ، الشَّهيدُ والوليُّ ربُّ العِزَّةِ، والزَّوجُ عليُّ بنُ أبي طالبٍ(٤).

وقالَ أنسٌ: بينما النَّبيُّ ﷺ في المسجدِ، إذ قالَ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ: «هذا جبريلُ يُخْبِرُني أنَّ اللهَ تعالى زوَّجَكَ فاطمةَ، وأشهدَ على تزويجِها أربعين ألفَ ملَكٍ، وأوحى إلى شجرةِ طُوبى: أن انثُرِي عليهم الدُّرَّ والياقوتَ، فنثَرَتْ عليهم، فابتدَر الحورُ العينُ يَلْتَقِطْنَ في أَطْباقِ الدُّرِّ والياقوتِ والحُلِيِّ والحُلَلِ، فهُم يتهادَوْنَه إلى يومِ القيامةِ»(٥).

---

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣٠٦)، ولا أصل له.

(٢) في «نزهة المجالس»: «بفاطمة».

(٣) في «نزهة المجالس»: «تسعة أشهر».

(٤) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٢/ ٣١٦)، ولا أصل له.

(٥) ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٥)، والمحب الطبري في «الرياض النضرة» =

وفي روايةٍ قالَ: «أبشِرْ يا أبا الحسنِ، فإنَّ اللهَ تعالى زوَّجَكَ في السَّماءِ قبل أنْ أُزَوِّجَكَ في الأرضِ، ولقد هبَطَ عليَّ ملَكٌ مِن السَّماءِ قبل أنْ تأتِيَني، لم أرَ قبلَه في الملائكةِ مِثْلَه بوُجوهٍ شتَّى وأجنحةٍ شتَّى، فقالَ: السَّلامُ عليكَ يا محمَّدُ، أبشِرْ باجتماعِ الشَّمْلِ وطَهارةِ النَّسْلِ، فقلتُ: وما ذاكَ؟ قالَ: يا محمَّدُ، أنا الملَكُ المُوَكَّلُ بإحدى قوائمِ العَرْشِ، سألتُ ربِّي أنْ يأذَنَ لي ببِشارَتِكَ، وهذا جِبْريلُ على أَثَري يُخْبِرُكَ عن كرامةِ ربِّكَ لكَ، فما تمَّ كلامُه حتى نزَلَ جبريلُ، وقالَ: السَّلامُ عليكَ يا رسولَ اللهِ، ثمَّ وضَعَ في يدِه حَرِيرةً بيضاءَ، فيها سَطْرانِ مكتوبانِ بالنُّورِ، فقلتُ: ما هذه الخُطوطُ؟ قالَ: إنَّ اللهَ تعالى اطَّلَعَ إلى الأرضِ، فاختارَكَ مِن خَلْقِه، وبعثَكَ برسالتِه، ثمَّ اطَّلَع عليها ثانيًا، فاختارَ لكَ منها أخًا ووزيرًا وصاحبًا، فزوَّجَه ابنتَكَ فاطمةَ، فقلتُ: يا جبريلُ، مَن هذا الرَّجُلُ؟ قالَ: أخوكَ في الدِّينِ، وابنُ عمِّكَ في النَّسَبِ عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وإنَّ اللهَ أوحى إلى الجِنانِ: أنْ تَزَخْرَفي، وإلى الحُورِ: أنْ تَزَيَّني، وإلى شجرةِ طُوبى: كما تقدَّمَ[1].

وقالَ جابرُ بنُ عبدِ اللهِ: دخَلَتْ أمُّ أيمنَ على النَّبيِّ ﷺ وهي تبكي، فسألَها عن ذلك، فقالَتْ: دخَلْتُ على رجلٍ مِن الأنصارِ قد زوَّجَ بنتَه، ونثَرَ عليها اللَّوزَ والسُّكَّرَ، فتذكَّرْتُ تزويجَكَ فاطمةَ، ولم تنثُرْ عليها شيئًا، فقالَ: «والذي بعثَني بالكرامةِ، واستخَصَّني بالرِّسالةِ، إنَّ اللهَ لَمَّا زوَّجَ عليًّا فاطمةَ؛ أمرَ الملائكةَ المُقَرَّبين أنْ يُحْدِقوا بالعرشِ، فيهم جبريلُ وميكائيلُ وإسرافيلُ، وأمرَ الجِنانَ أنْ تُزَخْرَفَ، والحُورَ العِينَ أنْ تُزَيَّنَ، ثمَّ أمرَها أنْ ترقُصَ، فرقَصَتْ، ثمَّ أمرَ الطُّيورَ أنْ تُغَنِّيَ، فغَنَّتْ، ثمَّ أمَرَ

= (١٤٦/٣)، ولا أصل له.

(١) ذكره الصفوري في «نزهة المجالس» (٣١٦/٢)، ولا أصل له.

شجرةَ طُوبى أنْ تنثُرَ عليهم اللُّؤلؤَ الرَّطْبَ مع الدُّرِّ الأبيضِ مع الزَّبَرْجَدِ الأخضرِ، مع الياقوتِ الأحمرِ»[١].

وفي الرِّوايةِ: «كانَ الزَّواجُ عند سِدْرَةِ المنتهى ليلةَ المِعْراجِ، وأوحى اللهُ تعالى إليها أنِ انثُري ما عليكِ، فنثَرَتِ الدُّرَّ والجَواهِرَ والمُرْجانَ»[٢].

هذا كذِبٌ مُفْتَرى ما أنزَلَ اللهُ به مِن سُلْطانٍ، قاتَلَ اللهُ واضِعَه، ما أشدَّ عذابَه في النِّيرانِ! والحمدُ للهِ الذي جعَلَنا مِن حُماةِ السُّنَّةِ بمحمَّدٍ وآلِه.

والمسؤولُ مِن موالينا وساداتِنا علماءِ الإسلامِ وحسناتِ اللَّيالي والأيَّامِ، جمَّلَ اللهُ تعالى بوُجودِهم، وأفاضَ على المسلمين مِن بركاتِهم وجُودِهم: إمعانُ النَّظَرِ فيما سُطِّرَ في هذه الكُرَّاسةِ، هل يجوزُ أنْ يُدَوَّنَ في كتابٍ، ويُسَمَّى: «نُزْهةَ المجالسِ ومُنْتَخَبَ النَّفائسِ»، ويتداولَه مَن لا معرفةَ له تُمَيِّزُ[٣] بين الصَّحيحِ والسَّقِيمِ، ويكتبَه[٤] أو يَسْتكْتِبَه، ويُقرَأ ويُنقَلَ منه على الكراسي والمنابرِ؟

وماذا يجِبُ على مَن استَهْدَفَ وجمَعَه بعد أنْ طلَبَه خادمُ السُّنَّةِ الفقيرُ إبراهيمُ النَّاجي، ونصحَه، ونهاهُ، وفارَقَه قائلًا: رجعتُ عنه كما رجَعَ الإمامُ الشَّافعيُّ عن القولِ القديمِ، ثمَّ عادَ إلى ما كانَ عليه، ودعا النَّاسَ إليه؟

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٢٧) عن جابر رضي الله عنه. وفي إسناده سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد، منكر الحديث متهم بالوضع، وابن لهيعة، ضعيف.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٢٧) بإسنادٍ مسلسل بآل البيت، فيه موسى بن إبراهيم المروزي، متروك، قال عنه ابن معين: كذاب.

(٣) في (ض): «بالتمييز».

(٤) في (ض): «ويثبته».

وهل يُؤمَرُ بإعدامِه وما وُجِدَ مِن نُسَخِه مع أنَّ ما اختُصِرَ مِن الكتابةِ منه خَشْيةَ الإطالةِ مِن هذه المقولةِ أكثرُ ممَّا كُتِبَ، أم يبقى على حالِه؟

أَمْعِنُوا في الجوابِ، بوَّأكم اللهُ زُلْفى وحُسْنَ مآبٍ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ.

* * *

الدُّرَّةُ التَّاجِيَّةُ عَلَى الأَسْئِلَةِ النَّاجِيَّةِ

دار اللباب

[٣٨٥]

الدُرَّةُ التَّاجِيَّة على الأسئلةِ النَّاجِيَّة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عِبادِهِ الذين اصطفى.

وبعدُ: فقد وردَتْ هذه الأحاديثُ مِن دمشقَ مِن مُحَدِّثِها الشَّيخِ بُرْهانِ الدِّينِ النَّاجِيِّ[(١)]، وصُحْبَتُها كتابٌ يتضمَّنُ أنَّه أنكَرَ على رجلٍ أودَعَها تصنيفًا له، وأنَّها باطِلَةٌ، وسألَ في الكتابةِ بذلك[(٢)]، فرأيتُ كثيرًا منها كما قالَ، وفيها أحاديثُ وارِدَةٌ بعضُها مقبولٌ، وبعضُها فيه مقالٌ.

وها أنا أتكلَّمُ عليها حديثًا حديثًا:

الحديثُ الأوَّلُ: حديثُ: «مَن لم يكُنْ عنده ما يتصدَّقُ به؛ فلْيَلْعَنِ اليهودَ».

أخرَجَه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامِلِ»: مِن حديثِ عائشةَ، والخطيبُ في «تاريخِه»: مِن حديثِ أبي هُريرةَ، **وإسنادُهما ضعيفٌ**، وليس فيه زيادةُ: (والنَّصارى)[(٣)].

---

(١) إبراهيم بن محمد بن محمود الدمشقي الشافعي برهان الدين المعروف بالناجي، لكونه تمذهب شافعيًّا بعد أن كان حنبليًّا! كان محدث دمشق في زمانه، وبينه وبين السيوطي كلام علمي، من مصنفاته: «كنز الراغبين»، و«تحذير الإخوان»، توفي سنة ٩٠٠هـ. انظر: «نظم العقيان» للسيوطي (١/ ٢٧)، و«سلم الوصول» لحاجي خليفة (١/ ٤٩).

(٢) في (ض): «وسأل الكتابة على ذلك».

(٣) الحديث رواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٣٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» =

الحديثُ الثَّاني: حديثُ الغَريبِ.

أخرَجَه الدَّيْلَمِيُّ في «مُسنَدِ الفِرْدَوسِ»، قالَ: أنبأَنا ابنُ مَنْدَوَيْهِ، حدَّثَنا أبو نُعَيْمٍ، حدَّثَنا الغِطْرِيفِيُّ، حدَّثَنا ابنُ خُزيمةَ، حدَّثَنا أحمدُ بنُ منصورٍ، حدَّثَنا رافِعُ بنُ أَشْرَسَ، حدَّثَنا النَّضْرُ بنُ كثيرٍ، عن طاوسٍ[(١)]، عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا، فذكَرَه باللَّفْظِ المذكورِ في السُّؤالِ[(٢)].

= (٢/ ١٥٦)، والضياء المقدسي في «المنتقى» (٨٤) من طريق عبد الله بن زاذان، عن هشام بن عروة، عن عائشة رضي الله عنها. قال ابن الجوزي: فيه عبد الله بن زاذان، قال ابن عدي: له أحاديث غير محفوظة. وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات، ويأتي عن هشام بن عروة ما لم يحدث به عن هشام قط.

ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٧١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٧) من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي، عن سليم المكي، عن طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده مسلسل بالضعفاء والمتروكين، فيه طلحة بن عمر، قال عنه أحمد والنسائي: ليس بشيء، متروك الحديث، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب، وفيه سليم المكي، قال النسائي: متروك الحديث، وفيه إسماعيل الطلحي، ضعيف الحديث.

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ١٥٧) من طريق علي بن الحسين بن حبان، عن يعقوب بن محمد الزهري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. قال ابن معين: هذا كذاب وباطل، لا يحدث بهذا أحد يعقل.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٥٦٧) من طريق محمد بن أحمد بن سهيل أبي الحسن المؤدب، عن وهب بن بقية، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبيه، عن عائشة. قال ابن عدي: المؤدب ممن يضع الحديث متنًا وإسنادًا، وهو يسرق حديث الضعاف يلزقها على قوم ثقات.

قال ابن الجوزي: هذا الحديث من جميع طرقه لا يصح.

(١) لعل الصواب أن يكون الحديث من رواية النضر بن كثير، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه؛ إذ النضر روى عن ابن طاوس، وإلا ففي الحديث انقطاع بينهما، والله أعلم.

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٦١٠٣) بلفظ: «ما من غريب يمرض، فيرى ببصره، فلا يقع على من =

وله شواهِدُ:

قالَ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»: حدَّثَنا حجَّاجُ بنُ عِمْرانَ السَّدُوسِيُّ، ثنا عمرُو بنُ الحُصَيْنِ العُقَيْلِيُّ، ثنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلاثَةَ، عن الحكَمِ بنِ أبانَ، عن وَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «موتُ الغريبِ شهادةٌ، إذا احتُضِرَ، فرمى ببصرِه عن يمينِه وعن يسارِه، فلم يرَ إلَّا غريبًا، وذكَرَ أهلَه وولدَه، وتنفَّسَ؛ فله بكلِّ نَفَسٍ تنفَّسَه يمحُو اللهُ عنه ألفَيْ ألفِ سيِّئةٍ، ويكتُبُ له ألفَيْ ألفِ حسنةٍ». عمرُو بنُ الحُصَيْنِ متروكٌ(١).

الحديثُ الثَّالثُ: حديثُ الغَريبِ أيضًا.

قالَ ابنُ جريرٍ في «تفسيرِه»: حدَّثَنا يحيى بنُ طَلْحةَ، ثنا عيسى بنُ يونسَ، عن صفوانَ بنِ عمرٍو السَّكْسَكِيِّ، عن شُريحِ بنِ عُبيدٍ الحَضْرَمِيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ الإسلامَ بدأَ غريبًا، وسيعودُ غريبًا، ألا لا غُرْبةَ على مؤمنٍ، ما ماتَ مؤمنٌ في غُرْبةٍ غابَتْ عنه فيها بواكِيهِ، إلَّا بكَتْ عليه السَّماءُ والأرضُ»، ثمَّ قرأَ رسولُ اللهِ ﷺ: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [الدخان: ٢٩]، ثمَّ قالَ: «إنَّهما لا يَبْكِيانِ على كافرٍ».

أخرَجَه ابنُ أبي الدُّنيا في «ذِكْرِ الموتِ»: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ المدينيُّ،

= يعرفه، إلا كتب الله عز وجل بكل نفسٍ يتنفس به سبعين ألف حسنة، ويمحو عنه سبعين ألف سيئة».
والنضر بن كثير، ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات.

(١) الحديث رواه الطبراني في «الكبير» (١١٠٣٤)، وابن عساكر في «تعزية المسلم» (٧٩). انظر: «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ٣١٧).
وروى نحوه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٩٩٩) عن طاوس مرسلًا.

حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، حدَّثني صفوانُ بنُ عمرٍو، به[١].

الحديثُ الرَّابعُ: حديثُ: «مَن آذى جارَه؛ فقد آذاني، ومَن آذاني؛ فقد آذى اللهَ»[٢].

قالَ سَمُّوْيَه في «فوائدِه»: حدَّثَنا سعيدُ بنُ سليمانَ، حدَّثَنا موسى بنُ خالدٍ، عن القاسِمِ العِجْلِيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن آذى مُسْلِمًا؛ فقد آذاني، ومَن آذاني؛ فقد آذى اللهَ عزَّ وجلَّ»[٣].

أخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: حدَّثَنا سعيدُ بنُ محمَّدِ بنِ المُغِيرةِ الواسِطِيُّ، ثنا سعيدُ بنُ سليمانَ، ثنا موسى بنُ خلفٍ العَمِّيُّ، ثنا القاسمُ العِجْلِيُّ، به.

وقالَ: لم يَرْوِهِ عن القاسمِ إلَّا موسى، تفرَّدَ به سعيدٌ[٤].

---

(١) الحديث رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٤٣)، ومن طريقه الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ٣٥٣)، وفي إسناده يحيى بن طلحة، ضعيف، كذبه الرازي، وقال النسائي: ليس بشيء، ولينه ابن حجر.
ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٤٢٢) مرسلًا، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٧/ ٤١٢) إلى ابن أبي الدنيا.

(٢) الحديث بهذا اللفظ رواه أبو الشيخ في «التوبيخ» - فيما عزاه إليه المنذري في «الترغيب» (٣٨٦٣) - والديلمي في «الفردوس» (٥٩٢٤) من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا، ولم أقف على إسناده.

(٣) الحديث لم أقف عليه في المطبوع من «فوائد سمويه»، وعزاه إليه السيوطي في «الجامع الكبير» (٨/ ٣٣٤)، وفي إسناده قاسم بن مطيب العجلي، قال أبو حاتم: يخطئ عمن يروي على قلة روايته، فاستحق الترك، كما كثر ذلك منه.

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٦٠٧)، وفي «الصغير» (٤٦٨). وفيه القاسم العجلي متقدم الذكر.

الحديثُ الخامسُ: قالَ ابنُ عبَّاسٍ: التَّوَكُّؤُ على العصا مِن أخلاقِ الأنبياءِ، وكانَ النَّبيُّ ﷺ يتوكَّأُ عليها. أخرَجه ابنُ عَدِيٍّ هكذا(١).

وقالَ الدَّيْلَمِيُّ في «مُسندِ الفِرْدوسِ»: أنبَأَنا عَبْدُوسُ إجازةً، عن أبي بكرٍ الشِّيرازيِّ، ثنا محمَّدُ بنُ عِمْرانَ الجُرْجانيُّ، ثنا عليُّ بنُ الفضلِ بنِ نصرٍ ببَلْخَ، ثنا عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ الفَضْلِ، وكانَ مُعَدَّلًا، ثنا عبدُ اللهِ بنُ عاصمٍ المَرْوَزِيُّ، ثنا يحيى بنُ هاشمٍ الغَسَّانيُّ، عن قتادةَ، عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «حَمْلُ العصا علامةُ المؤمنِ، وسُنَّةُ الأنبياءِ»(٢).

وأخرَجَ الدَّيْلَمِيُّ: مِن طريقِ وَثِيمةَ بنِ موسى، عن سلَمةَ بنِ الفَضْلِ، عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ، عن الزُّهريِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ، عن ابنِ عبَّاسٍ رفَعَه: «كانَتْ للأنبياءِ كلِّهم مِخْصَرَةٌ(٣) يتخصَّرون بها تواضُعًا للهِ عزَّ وجلَّ»(٤).

قولُه: وكانَ النَّبيُّ ﷺ يتوكَّأُ عليها.

أخرَجَ البَزَّارُ في «مُسْنَدِه»، والطَّبَرانيُّ بسندٍ ضعيفٍ: عن مُعاذِ بنِ جبلٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنْ أتَّخِذِ العصا؛ فقد اتَّخَذَها أبي إبراهيمُ»(٥).

---

(١) رواه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ١٠١)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٧٦٤)، والبغوي في «الأنوار» (٨٧٢)، وفي إسناده المعلى بن هلال، متفق على كذبه.

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٢٧٥٠)، وفي إسناده يحيى بن هاشم الغساني، متروك.

(٣) المِخْصَرة: كل ما يتخصَّرُه الإنسان بيده، فيمسكه من عصًا، أو عكازةٍ، أو مِقْرعةٍ، أو قضيبٍ، وقد يتكئ عليه. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: خصر).

(٤) لم أقف عليه في «مسند الفردوس»، وفي إسناده وثيمة بن موسى، قال ابن أبي حاتم: حدث عن سلمة بن الفضل بأحاديث موضوعة.

(٥) رواه أبو سعيد الأشج في «حديثه» (٢٥)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٩٨٤)، والبزار في «مسنده» =

وأخرَجَ ابنُ ماجَهْ: عن أبي أُمامةَ قالَ: خرَجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ، وهو مُتوَكِّئٌ على عصًا(١).

وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن عبدِ اللهِ بنِ أُنَيْسٍ: أنَّه أقبَلَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، ومع رسولِ اللهِ ﷺ عصًا يتخصَّرُ بها، فناوَلَها إيَّاهُ(٢).

الحديثُ السَّادسُ: «ليس خيرُكم مَن ترَكَ الدُّنيا للآخرةِ، ولا الآخرةَ للدُّنيا، ولكنَّ خيرَكم مَن أخذَ مِن هذه لهذه».

أخرَجَه ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»، والدَّيْلَمِيُّ قالَ: أنا أبي، أنا عبدُ اللهِ بنُ عليِّ بنِ إسحاقَ الطُّوسيُّ، أنا أبو حسَّانَ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ المُزَكِّي، أنا إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ الورَّاقُ، أنا سعيدُ بنُ هاشمِ بنِ مزيدَ، ثنا محمَّدُ بنُ هاشمٍ البَعْلَبَكِيُّ، ثنا أبي، ثنا

= (٢٦٣٢)، والشاشي في «مسنده» (١٣٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٣٥٤)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٤٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ٢٢٦) جميعهم من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن السلولي، عن معاذ رضي الله عنه. قال ابن رجب في «فتح الباري» (٨/ ٢٤٢): لا يصح، وقد أنكره أبو حاتم الرازي وغيره. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٨١): فيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، وهو ضعيف جدًّا.

(١) رواه بتمامه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٥٨١)، وأحمد في «مسنده» (٢٢/ ١٨١)، وأبو داود (٥٢٣٠)، وابن ماجه (٣٨٣٦)، والبزار في «مسنده» (٦٦٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٨٠٧٢)، وتمام في «فوائده» (٢٩٦) وغيرهم. قال محققو «المسند»: إسناده ضعيف جدًّا؛ لضعف رواته واضطرابه، أبو العَدَبَّس واسمه تُبيع بن سليمان، تفرد بالرواية عنه أبو العَنْبَس، وقال الذهبي في «الميزان»: فيه جهالة، ووافقه ابن حجر، ووثقه ابن معين، وهو تساهل منه، وأبو مرزوق ضعيف، ثم قد اختلف على مسعر بن كدام، وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٢) رواه بتمامه الطبراني في «الكبير» (٣٣٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٠٤): فيه الوازع بن نافع، وهو متروك.

يزيدُ بنُ زيادٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا حُمَيدٌ، عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ليس بخَيْرِكم مَن ترَكَ دُنْياهُ لآخِرَتِه، ولا آخِرَتَه لِدُنياهُ، حتى يُصِيبَ منهما جميعًا، فإنَّ الدُّنيا بلاغٌ إلى الآخرةِ، ولا تكونوا كَلًّا على النَّاسِ»[(١)].

وقالَ الخَطيبُ في «تاريخِه»: أخبَرَني محمودُ بنُ عمرَ العُكْبَرِيُّ، أنا أبو طالبٍ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ، أنا عمِّي أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ فيما أجازَه لنا، أنَّ أحمدَ بنَ عيسى المِصْرِيَّ حدَّثَهم، قالَ: حدَّثَنا يَغْنَمُ بنُ سالمِ بنِ قَنْبَرٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «خيرُكم مَن لم يترُكْ آخِرَتَه لِدُنياهُ، ولا دُنياهُ لآخرتِه، ولـم يكُنْ كَلًّا على النَّاسِ»[(٢)].

---

(١) رواه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٦٥٩)، وفي «المتفق والمفترق» (٣/ ٢٠٩٩)، والديلمي في «الفردوس» (٥٢٤٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١٩٧) من طريق محمد بن هاشم البعلبكي، به، وزاد الديلمي قوله: «ولا تكونوا...». قال أبو حاتم في «علل الحديث» (٥/ ١٤١): باطل.

ورواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٥٠) من طريق القاسم بن هاشم، ثنا الحكم بن نافع أبو اليمان، ثنا شيخ من أهل البصرة، عن حميد، به بلفظ: «ليس خيركم من ترك دنياه لآخرته، ولا من ترك آخرته لدنياه، حتى ينال منها، فإن كل واحدةٍ منهما مبلغة إلى الأخرى، ولا تكون كَلًّا على الناس».

ورواه نبيط بن شريط كما في «نسخته» (٢٣)، وهي نسخة موضوعة.

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٦٧) من طريق الحكم بن نافع، ثنا سعيد بن كثير، عن حميد، به بلفظ: «ليس خيركم من ترك دنياه لآخرته، ولا من ترك آخرته لدنياه، ولكن من أخذ منهما جميعًا». وفي إسناده محمد بن عيسى بن يزيد التميمي، قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو في عداد من يسرق الحديث.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٦١)، وفيه يغنم بن سالم، مشهور بالكذب.

وأخرَجَه الدَّيْلَمِيُّ مِن وجهٍ آخرَ: عن أحمدَ بنِ عيسى، به.

وأخرَجَ أبو نُعَيْمٍ في «الحِلْيَةِ»: عن حُذيفةَ بنِ اليمانِ قالَ: «ليس خيرُكمُ الذين يتَرْكُون الدُّنيا للآخرةِ، ولا الذين يَتْرُكون الآخرةَ للدُّنيا، ولكنِ [الذين][1] يتناولون مِن كُلٍّ»[2].

الحديثُ السَّابعُ: حديثُ عمَّارِ بنِ ياسرٍ: «أيُّما امرأةٍ خانَتْ زوجَها في الفِراشِ؛ فعليها نِصْفُ عذابِ هذه الأُمَّةِ»[3].

الحديثُ الثَّامنُ: «مَن ماتَ وهو يَعْمَلُ عمَلَ قومِ لُوطٍ». الحديثَ.

قالَ الخطيبُ في «تاريخِه»: عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن ماتَ مِن أُمَّتي يعمَلُ عملَ قومِ لوطٍ؛ نقَلَه اللهُ إليهم حتى يُحْشَرَ معهم». عيسى بنُ مسلمٍ الصَّفَّارُ مُنْكَرُ الحديثِ[4].

وله شاهدٌ آخَرُ: أخرَجَه ابنُ عساكِرَ: عن وكيعٍ قالَ: سمِعْنا في حديثٍ: «مَن

---

(١) زيادة من «الحلية» يقتضيها السياق.

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٧٨) عن الأعمش قال: بلغني أن حذيفة. وذكره.

ورواه ابن شاهين في «فوائده» (٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٢٩٣) ـ من طريق الأعمش، عن شمر بن عطية، عن حذيفة موقوفًا بلفظ: ليس خياركم من ترك الدنيا للآخرة، ولا خياركم من ترك الآخرة للدنيا، ولكن خياركم من أخذ من كل.

وروى نحوه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٢٩٣) من طريق عمرو بن مرة، عن حذيفة موقوفًا عليه.

(٣) في جميع النسخ هنا بياض بمقدار سطرين، وقد بينتُ ـ فيما تقدم ـ أنه لا أصل له.

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٤٨٣)، وفي إسناده مسلم بن عيسى الصفار، متروك، ووالده عيسى بن مسلم الصفار، روى أحاديث منكرة عن حماد بن زيد، وهذا منها.

ماتَ وهو يَعْمَلُ عمَلَ قومِ لوطٍ؛ سارَ به قبرُه حتى يصيرَ معهم، ويُحْشَرَ يومَ القيامةِ معهم»[١].

الحديثُ التَّاسعُ: حديث: «يُمْسَخُ اللُّوطِيُّ في قبرِه خِنْزِيرًا».

أخرَجَه أبو الفَتْحِ الأَزْدِيُّ في كتابِ «الضُّعفاءِ»، وابنُ الجوزيِّ: مِن طريقِ مروانَ بنِ محمَّدٍ السِّنْجارِيِّ، عن مُسلمِ بنِ خالدٍ الزَّنْجِيِّ، عن إسماعيلَ بنِ أمِّ دِرْهَمٍ، عن مُجاهدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا: «اللُّوطِيُّ إذا ماتَ ولم يتُبْ؛ مُسِخَ في قبرِه خنزيرًا». وسندُه واهٍ[٢].

الحديثُ العاشِرُ: حديثُ أنسٍ مرفوعًا: «الأبدالُ أربعون رجلًا وأربعون امرأةً، كلَّما ماتَ رجلٌ؛ أبدَلَ اللهُ مكانَه رجلًا، وكلَّما ماتتِ امرأةٌ؛ أبدلَ اللهُ مكانَها امرأةً».

أخرجَه الحافظُ أبو محمَّدٍ الخَلَّالُ في «كراماتِ الأولياءِ»، والدَّيْلَمِيُّ في «مُسندِ الفِرْدوسِ»: مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ الوليدِ الجَشَّاشِ، ثنا أبو عُمرَ[٣] الغُدانِيُّ، ثنا أبو سلَمةَ الخُراسانيُّ، عن عطاءٍ، عن أنسٍ مرفوعًا، به[٤].

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٤٠٦)، وهو حديثٌ مقطوعٌ.

(٢) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١١٣) من طريق الأزدي. قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، في إسناده مروان بن محمد [السِّنْجاري]، قال ابن حبان: روى المناكير لا يحل الاحتجاج به، وقال الدارقطني: ذاهب الحديث، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، قال ابن المديني: ليس بشيء، وقال الأزدي: إسماعيل بن أم درهم لا يحتج بحديثه.

(٣) في (ز) و(ض) و(ف): «عمرو»، وكلاهما صواب.

(٤) الحديث رواه الخلال في «كرامات الأولياء» (١)، والديلمي في «الفردوس» (٤٠٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٥٢). قال ابن الجوزي: فيه مجاهيل.

الحديثُ الحادي عشرَ: حديثُ حُذيفةَ مرفوعًا: «أطعَمَني جبريلُ الهَرِيسةَ، أشدُّ بها ظَهْري لِقيامِ اللَّيلِ».

أخرَجَه ابنُ السُّنِّيِّ، وأبو نُعَيْمٍ كلاهما في «الطِّبِّ النَّبوِيِّ»، والخطيبُ في «تاريخِه» مِن طريقِ محمَّدِ بنِ الحجَّاجِ الواسِطِيِّ، عن عبدِ الملِكِ بنِ عُميرٍ، عن ابنِ أبي ليلى ورِبْعِيٍّ، عن حُذيفةَ به.

ومحمَّدُ بنُ الحجَّاجِ كذَّابٌ، وأوردَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعاتِ»(١).

الحديثُ الثَّاني عشرَ: حديثُ: «نِعْمَ الطَّعامُ الزَّبيبُ، يشُدُّ العصَبَ، ويُذْهِبُ الوصَبَ، ويُطْفِئُ الغضَبَ، ويَذْهَبُ بالبَلْغَمِ، ويُصَفِّي اللَّونَ، ويُطَيِّبُ النَّكْهةَ».

أخرَجَه ابنُ السُّنِّيِّ، وأبو نُعَيْمٍ معًا في «الطِّبِّ النَّبوِيِّ»، وابنُ حِبَّانَ في «الضُّعفاءِ»، والخطيبُ في «تلخيصِ المُتَشابِهِ»: مِن طريقِ أبي العبَّاسِ ابنِ قُتيبةَ، حدَّثَنا سعيدُ بنُ زيادِ بنِ فائدِ بنِ زيادِ بنِ أبي هندٍ الدَّاريِّ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، عن أبي هندٍ مرفوعًا به.

قالَ الأَزْدِيُّ: سعيدُ بنُ زيادٍ متروكٌ.

وقالَ ابنُ حِبَّانَ: لا أَدْري البَلِيَّةُ ممَّن هي، منه، أو مِن أبيهِ، أو مِن جَدِّه(٢)؟

---

(١) الحديث رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٤)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٩٦)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٤٩٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٨)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ١٧) وغيرهم، وعزاه إلى ابن السني في «الطب»: السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/ ١٩٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٣٨): فيه محمد بن الحجاج، وهو الذي وضع الحديث. وقال أبو حاتم: هذا حديث كذب، ومحمد بن الحجاج هذا ذاهب الحديث. وقال ابن الجوزي بعد أن أورد طرقه: هذا حديث وضعه محمد بن الحجاج، وكل الطرق تدور عليه، إلا طريق ابن عباس، فإن فيها نهشل، قال ابن راهويه: كان كذابًا.

(٢) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٢٧)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٣٧١)، والخطيب في =

الحديثُ الثَّالثَ عشرَ: حديثُ أبي هُريرةَ مرفوعًا: «ما لِلنُّفَساءِ عندي شِفاءٌ مِثْلُ الرُّطَبِ، ولا للمَريضِ مِثْلُ العَسَلِ».

أخرَجَه أبو نُعَيمٍ في «الطِّبِّ»: حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ جعفرٍ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ العبَّاسِ بنِ أيُّوبَ، حدَّثَنا العَبَّاسُ بنُ الحسَنِ البَلْخِيُّ، حدَّثَنا الجوسيُّ، أنبأَنا عليُّ بنُ عُرْوةَ، عن الزُهْرِيِّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ، عن أبي هُريرةَ مرفوعًا به. وعليُّ بنُ عُرْوةَ متروكٌ[1].

الحديثُ الرَّابعَ عشرَ: حديثُ: «أَطْعِموا نساءَكم في نِفاسِهنَّ التَّمْرَ، فإنَّه مَن كانَ طعامُها في نِفاسِها التَّمْرَ؛ خرَجَ ولَدُها حليمًا».

أخرَجَه أبو عبدِ اللهِ بنُ مَنْدَه في «أخبارِ أصبَهانَ»، والخطيبُ، وابنُ عساكِرَ في «تاريخِهما»: مِن طريقِ سُليمانَ بنِ عمرٍو، عن سعدِ بنِ طارقٍ الأَشْجَعِيِّ، عن سلَمةَ بنِ قيسٍ مرفوعًا، به.

وسُليمانُ كذَّابٌ، وأوردَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعاتِ»[2].

«تلخيص المتشابه» (١/ ٧٥)، والديلمي في «الفردوس» (٦٧٧٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢١/ ٦٠)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ١٦٩)، وعزاه إلى ابن السني: السيوطي في «الجامع الكبير» (١٠/ ٤٦٣)، والحديث باطل.

(١) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٤٥٩)، والديلمي في «الفردوس» (٦٢٦٤)، وفي إسناده علي بن عروة، قال أبو حاتم: كان ممن يضع الحديث، وقال صالح جزرة: حديثه كله كذب.

(٢) الحديث رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٨٢٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٣٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٠/ ٩٣)، وابن منده في «أخبار أصبهان» ـ كما في «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي (٢/ ٢٠٧) ـ وفي جميع طرقه سليمان بن عمرو النخعي، وهو كذاب.

الحديثُ الخامسَ عشرَ: حديثُ: «أَطْعِموا حَبالاكم اللِّبانَ». الحديثَ.

أخرَجَه أبو نُعَيْمٍ في «الطِّبِّ»: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الفَضْلِ، حدَّثَنا عليُّ بنُ جعفرٍ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ العلاءِ النَّبْعِيُّ[1]، حدَّثَنا الحارثُ بنُ محمَّدِ بنِ الحارثِ بنِ إسحاقَ، حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ الفِرْيابيُّ، حدَّثَنا الفَضْلُ بنُ العبَّاسِ التَّيْمِيُّ[2]، عن موسى بنِ جعفرٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أطعِموا حَبالاكم اللِّبانَ، فإنْ يكُنْ في بَطْنِها ذَكَرٌ؛ يكُنْ ذَكِيَّ القلبِ، وإنْ تكُنْ أنثى؛ يحسُنُ خَلْقُها، وتَعْظُمُ عَجِيزَتُها»[3].

الحديثُ السَّادسَ عشرَ: حديثُ: «كلُوا السَّفَرْجَلَ، فإنَّه يَجْلو عن الفُؤادِ».

أخرَجَ الطَّبَرانيُّ، والحاكِمُ في «المُسْتَدْرَكِ»، وأبو نُعَيْمٍ في «الطِّبِّ»، والضِّياءُ في «المُخْتارةِ»: عن طَلْحَةَ قالَ: دخَلْتُ على النَّبيِّ ﷺ وفي يدِه سَفَرْجَلَةٌ، فرمى بها إليَّ، وقالَ: «دُونَكَها أبا محمَّدٍ، فإنَّها تُجِمُّ الفُؤادَ»[4].

---

(١) في (ج) و(ح) و(ز): «الينعي»، والذي في «الطب النبوي»: «السبتي».

(٢) كذا في غير (ز)، وفي (ز): «إسماعيل بن العباس البلخي» والذي في «الطب النبوي»: «اللهبي».

(٣) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٦٤٩).

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٢٢٩) من طريق محمد بن عكاشة الكرماني، ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «أطعموا حبالاكم اللبان، فإن يكن ما في بطن المرأة غلامًا؛ خرج عالمًا غازيًا ذكي القلب شجاعًا سخيًّا، وإن يكن ما في بطنها جاريةً؛ حسن خلقها، وعظم عجيزتها، وحظيت عند زوجها». قال السيوطي في «الزيادات» (٢/ ٧١٤): ابن عكاشة كذاب، وهو أحد المشهورين بوضع الحديث.

(٤) رواه ابن ماجه (٣٣٦٩) من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي، ثنا نقيب بن حاجب، عن أبي سعيد، عن عبد الملك الزبيري، عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، به.

ورواه البزار في «مسنده» (٩٤٩)، والدولابي في «الكنى» (٧٠)، والشاشي في «مسنده» (١١)، =

وفي لفظٍ: «فإنَّها تشُدُّ القلبَ، وتُطَيِّبُ النَّفسَ، وتَذْهَبُ بطَخاوةِ الصَّدْرِ»[(١)].

وأخرَجَ ابنُ السُّنِّيِّ، وأبو نُعَيْمٍ معًا في «الطِّبِّ»: عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: أهدَيْتُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ سَفَرْجَلَةً مِن الطَّائفِ، فأكلَها، وقالَ: «كُلوهُ، فإنَّه يَجْلو عن الفُؤادِ، ويُذْهِبُ طَخاءَ الصَّدْرِ»[(٢)].

وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: جاءَ جابرُ بنُ عبدِ اللهِ إلى النَّبيِّ ﷺ بسَفَرْجَلَةٍ قدِمَ بها مِن الطَّائفِ، فناوَلَه إيَّاها، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّه يذهبُ بطَخاوةِ الصَّدْرِ، ويَجْلو الفؤادَ»[(٣)].

= وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٦٠)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٣٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٥٧)، وابن بشكوال في «الآثار المروية» (٨٤) من طريق عبد الرحمن بن حماد الطلحي، قال: ثنا طلحة بن يحيى بن طلحة، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، به. قال أبو زرعة كما في «علل الحديث» لابن أبي حاتم: (٤/ ٤٢٧): هذا حديث منكر. وقال ابن حبان: عبد الرحمن بن حماد يروي عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة، وهو ساقط الاحتجاج به لما أتى مما لا أصل له في الروايات على الأحوال كلها.

قال ابن الجوزي في «كشف المشكل» (٤/ ٢٨٤): معنى «تجم الفؤاد»: تكشف عنه وتخفف وتريح، وقيل: تجمه: بمعنى تريح ألمه، وتنبه شهوته، وتكمل صلاحه ونشاطه.

(١) رواه أبو الطيب الحوراني في «حديثه» (٤٩)، والطبراني في «الكبير» (٢١٩)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٣٥٦)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٢٣٤)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ١٦٥)، وابن بشكوال في «الآثار المروية» (٨٧)، وفي إسناده من لا يعرف.

وطَخاوة القلب وطَخاؤه: ما يغشاه من الكرب والثقل، وأصله من الظُّلْمة. انظر: «الفائق» للزمخشري (٢/ ٣٥٧).

(٢) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٩٤)، وفي إسناده سليمان بن عمرو الكوفي، كذاب مشهور يضع الحديث.

(٣) رواه الطبراني في «الكبير» (١١٢٠٩)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٩٤)، وابن بشكوال في =

وأخرَجَ ابنُ السُّنِّيِّ، وأبو نُعَيمٍ: عن أنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «كلوا السَّفَرْجَلَ على الرِّيقِ، فإنَّه يُذْهِبُ وَغَرَ الصَّدْرِ»[1].

الحديثُ السَّابعَ عشرَ: «إذا دخلَ المؤمنُ قبرَه». الحديثَ.

أخرَجَه ابنُ الجَوْزِيِّ في «الموضوعاتِ»: مِن طريقِ داودَ بنِ صغيرٍ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ [النَّوَّاءِ][2]، عن أنسٍ مرفوعًا: «ما ماتَ مخضوبٌ ولا دخَلَ القبرَ، إلَّا ومُنْكَرٌ ونَكِيرٌ لا يَسْألانِه، يقولُ مُنْكَرٌ: يا نكيرُ سائِلْهُ، فيقولُ: كيف أُسائِلُه ونورُ الإسلامِ عليه». قالَ ابنُ الجوزيِّ: داودُ مُنْكَرُ الحديثِ[3].

الحديثُ الثَّامنَ عشرَ: قالَ أنسٌ: دخَلَ رجلٌ على النَّبيِّ ﷺ وهو أبيضُ الرَّأسِ واللِّحْيَةِ، فقالَ: «ألستَ مُسلِمًا؟»، قالَ: بلى، قالَ: «فاختَضِبْ».

أخرَجَه أبو يَعْلى في «مُسْنِده»: حدَّثَنا الجرَّاحُ بنُ مَخْلَدٍ، حدَّثَنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الحميدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ العِجْلِيُّ، حدَّثَنا عليُّ بنُ أبي سارةَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، به[4].

الحديثُ التَّاسعَ عشرَ: عن أُبيِّ بنِ كعبٍ مرفوعًا: «مَن سرَّحَ رأسَه ولِحْيَتَه كلَّ ليلةٍ؛ عُوفِيَ مِن أنواعِ البلاءِ».

= «الآثار المروية» (٨٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٤٥): رواه الطبراني من رواية علي القرشي عن عمرو بن دينار، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.

(١) رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (٧٩٣)، وفي إسناده أبان بن أبي عياش، متروك الحديث.

(٢) تصحفت في النسخ إلى: «البراء»، والمثبت من «الموضوعات»، وهو الصواب.

(٣) الحديث رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٦).

(٤) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٣٤٩٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٦٠): فيه علي بن أبي سارة، وهو متروك. وعدَّه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٣٠) من منكراته.

أخرجَه تمَّامٌ في «فوائِدِه»: أنبَأَنا إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ سِنانٍ، ومحمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، قالا: ثنا زكريَّا بنُ يحيى، ثنا الفَتْحُ بنُ نصرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ الفارسيُّ، ثنا حسَّانُ بنُ غالبٍ، حدَّثَني مالكُ بنُ أنسٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن سعيدِ بنِ المسيِّبِ، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ، به.

وحسَّانُ وثَّقَه ابنُ يونسَ، وحمَلَ عنه ابنُ حبَّانَ.

وأخرَجَه أبو نُعيمٍ في «تاريخِ أَصْبَهانَ» مِن طريقِه، وقالَ: مُنْكَرٌ بمَرَّةٍ.

وأوردَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعاتِ»[1].

الحديثُ العِشْرون: حديثُ: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَكونُ مِن أهلِ الصَّلاةِ والصِّيامِ والجِهادِ، وما يُجْزى إلَّا على قَدْرِ عَقْلِه».

أخرَجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ»، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعَفاءِ»، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»: مِن حديثِ ابنِ عمرَ، وسندُه ضعيفٌ[2].

---

(١) الحديث رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٧١)، وتمام في «فوائده» (١٦٦٣)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٦٥)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (ص: ٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٨٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٥٣). قال الدارقطني: موضوع. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٤/ ٤٢٦). وقال ابن الجوزي: حديث موضوع، والبلاء فيه من حسان بن غالب المصري، قال ابن حبان: كان يروي عن الثقات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به بحال، قال: ومما روى هذا الحديث.

(٢) رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣٠١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٩٢)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٧٧٧)، والطبراني في «الأوسط» (٣٠٥٧)، وابن حبان في «المجروحين» (١٧/ ٣٨٠)، وابن شاهين في «الترغيب» (٢٥٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣١٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٢) وغيرهم: من طريق موسى بن أعين، عن عبيد الله بن عمرو، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، به. قال ابن معين كما في «علل الحديث» لابن أبي حاتم =

الحديثُ الحادي والعِشْرون: حديثٌ عن بعضِ الصَّحابةِ: نهى النَّبيُّ ﷺ أنْ يَمْتَشِطَ أحدُنا كلَّ يومٍ.

هذا أخرَجَه أبو داودَ، والنَّسائيُّ، والحاكِمُ، والبَيْهَقِيُّ في «السُّنَنِ» هكذا[1].

وبهذا ومِثْلِه يُسْتَدَلُّ على أنَّ النَّاجي[2] لم يكُنْ له مِن الحفظِ نصيبٌ.

الحديثُ الثَّاني والعِشْرون: حديثُ ابنِ عبَّاسٍ: «مِن سعادةِ المَرْءِ خِفَّةُ لِحْيَتِه».

أخرَجَه الطَّبَرانيُّ، والخَطيبُ، وضعَّفَه، وأوردَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعاتِ»[3].

= (٥/ ١٥٥): هذا حديث باطل. وقال ابن حبان: هذا خبر مقلوب، تتبعت مدة أن أجد لهذا الحديث أصلًا أرجع إليه، فلم أره، إلا من حديث إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، وإسحاق بن فروة في الحديث ليس بشيء، وعبيد الله بن عمرو سمع من إسحاق بن أبي فروة، فكأن موسى بن أعين سمعه من عبيد الله بن عمرو في المذاكرة عن إسحاق بن أبي فروة، فسقط عليه إسحاق بن أبي فروة، وواو من عمرو، فصار عبيد الله بن عمر، عن نافع.

قال الخطيب: وقد روى حديث موسى بن أعين، بقية بن الوليد، عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن عبد الله كما ذكر يحيى بن معين، إلا أنه خالفه في المتن.

ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٦٠٠)، والرشيد العطار في «الرواة عن مالك» (ص: ٢٠٩) من طريق مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر. قال الخطيب: لا يثبت هذا الحديث عن مالك، وشجاع بن أسلم، وأبو بكر بن مقاتل مجهولان.

وفي الباب أحاديث كثيرة بألفاظ مختلفة أوردها السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ١١٥)، فلتُنظر.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٧٠١٢)، وأبو داود (٢٨)، والنسائي (٢٣٨)، والحاكم في «المستدرك» (٥٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤٧٨) وغيرهم.

(٢) يقصد به برهان الدين الناجي الذي أرسل له الأسئلة.

(٣) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٦٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢٩٢٠)، وابن عدي =

وقيلَ: إنَّ فيه تَصْحِيفًا، وإنَّما هو: «خِفَّةُ لَحْيَيْهِ بِذِكْرِ اللهِ»، حكاهُ الخطيبُ[١].

الحديثُ الثَّالثُ والعِشْرون: حديثُ: «دعا اللهَ أنْ يرُدَّ الشَّمسَ على عليٍّ بنِ أبي طالبٍ في خيبرَ، فطلَعَتْ بعدما غرَبَتْ». هذا ثابِتٌ، وله طُرُقٌ كثيرةٌ استَوْعَبْتُها في «التَّعَقُّباتِ على موضوعاتِ ابنِ الجوزيِّ»[٢].

= في «الكامل» (٨/ ٥٠٦)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (١/ ٤٩)، والبيهقي في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٤٣٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٦٧) من طريق المغيرة بن سويد، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٦٧) من طريق مكحول، عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال أبو حاتم كما في «علل الحديث» (٦/ ٢٧): هذا حديث موضوع باطل.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٢٢٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٦٧) من طريق حطان بن خفاف، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن الجوزي: حديث لا يصح، ففي الطريق الأول المغيرة بن سويد، قال أبو علي الحافظ: هو مجهول. وفيه سكين بن أبي سراج، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، وفيه يوسف بن الغرق، قال أبو الفتح الأزدي: هو كذاب.

وأما الطريق الثاني؛ ففيه سويد بن سعيد، وكان يحيى يحمل عليه فوق الحد، وفيه بقية، وكان من المدلسين يروي عن الضعفاء ويدلسهم، وقد قال في هذا الحديث: عن أبي الفضل، وهو بحر بن كثير السقاء، فكناه ولم يسمه تدليسًا، قال يحيى: بحر ليس بشيء، وقال الدارقطني والنسائي: متروك.

وأما الطريق الثالث؛ ففيه أبو داود النخعي، وكان يضع الحديث.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٣٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٦٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. قال ابن الجوزي: فيه الحسين بن المبارك، قال ابن عدي: حدث بأسانيد ومتون منكرة.

(١) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب (١٦/ ٤٣٦)، و«التطريف في التصحيف» للسيوطي (ص: ٣٣).

(٢) انظر: «التعقبات على الموضوعات» للسيوطي (ص: ٣٣٧ ـ ٣٤٠)، والحديث مما اختلف فيه =

الحديثُ الرَّابعُ والعِشْرون: حديثُ: «مَن قطَعَ سِدْرةً؛ صوَّبَ اللهُ رأسَه في النَّارِ».

هذا أخرَجَه أبو داودَ في «سُنَنِه»: مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ حُبْشِيٍّ، وصحَّحَه الضِّياءُ المَقْدِسيُّ في «المُخْتارةِ».

وأخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»، وزادَ في آخرِه: يعني: مِن سِدْرِ الحَرَمِ.

وأخرَجَه البَيْهَقِيُّ في «سُنَنِه»: مِن حديثِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، ومِن حديثِ عائشةَ، ومِن حديثِ عمرِو بنِ أوسٍ الثَّقَفِيِّ، ومِن حديثِ عليٍّ، ومِن حديثِ معاويةَ بنِ حَيْدَةَ، ومِن مُرسلِ عُروةَ.

وتكلَّمَ النَّاسُ على تأويلِ الحديثِ، ومِثْلُ هذا لا يَخْفى على مَن له أدنى حِفْظٍ.

وقد أفرَدْتُ[1] فيه مُؤَلَّفًا سمَّيْتُه: «رَفْعَ الخِذْرِ عن قَطْعِ السِّدْرِ»[2].

الحديثُ الخامسُ والعِشْرون: حديثُ: «سُورةُ (يس) تُدْعى في التَّوراةِ: المُعِمَّةَ»، قيلَ: وما المُعِمَّةُ؟ قالَ: «تَعُمُّ صاحِبَها بخيرِ الدُّنيا والآخرةِ، وتُكابِدُ عنه بَلْوى الدُّنيا وأهاويلَ الآخِرَةِ».

= العلماء من المتقدمين والمتأخرين تصحيحًا ووضعًا، بل وصنفوا فيه المصنفات العديدة، فممن صححه: الطحاوي، والبيهقي، والقاضي عياض، وابن حجر، وغيرهم، وممن حكم عليه بالوضع: ابن الجوزي، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن كثير، وغيرهم، وقد تقدم تخريج بعض رواياته، وللإمام السيوطي رسالة استوعب فيها طرق الحديث سماها: «كشف اللبس عن حديث رد الشمس»، فلتُراجع.

(١) في (ث) و(ج) و(ح): «ألفتُ».

(٢) سيورده السيوطي بعد هذه الرسالة مباشرةً، وقد أخَّرْتُ تخريج الحديث وطرقه إلى موضعه هناك إن شاء الله تعالى.

أخرَجَه ابنُ الضَّريسِ في «فضائلِ القُرآنِ»، وابنُ مَرْدَوَيْهِ في «التَّفْسِيرِ»، والبَيْهَقِيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ»، والخطيبُ في «تاريخِه»: مِن حديثِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، **وسنَدُه ضعيفٌ.**

وأخرَجَه الخطيبُ أيضًا مِن حديثِ أنسٍ مِثْلَه[1].

الحديثُ السَّادسُ والعِشْرون: حديثُ: «مَن وُلِدَ له مولودٌ، فسَمَّاهُ محمَّدًا حُبًّا لي وتبرُّكًا؛ كانَ هو ومولودُه في الجنَّةِ».

أخرَجَه ابنُ بُكَيْرٍ في «فضلِ مَن اسمُه محمَّدٌ وأحمدُ» مِن حديثِ أبي أُمامةَ، **وسنَدُه عندي على شَرْطِ الحسَنِ**[2].

---

(١) رواه من حديث أبي بكر رضي الله عنه: آدم بن أبي إياس في «جزئه» (٢)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢١٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٤٣)، والثعلبي في «تفسيره» (٨/ ١١٨)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٨٧٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٢٣٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٦٧١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٧). قال البيهقي: الحديث منكر. وقال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص: ٣٠١): في إسناده مجاهيل وضعفاء.
ورواه من حديث أنس رضي الله عنه: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٦٧١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٦)، وقال: قال الدارقطني: محمد بن عبد يكذب ويضع.
قال ابن الجوزي: هذا الحديث من جميع طرقه باطل لا أصل له.

(٢) الحديث رواه ابن بكير في «فضائل التسمية بأحمد ومحمد» (٣٠)، ومن طريقه قاضي المارستان في «مشيخته» (٤٥٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٥٧)، وليس فيه قوله: «حباً لي». قال ابن الجوزي: في إسناد هذا الحديث من قد تُكُلِّم فيه. ومن العجب قول السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٩٧): هذا أمثل حديث ورد في الباب، وإسناده حسن. وقد تعقبه ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ١٩٨)، فقال: لا، فإن الذهبي في «تلخيصه» قال: المتهم بوضعه حامد بن حماد بن المبارك العسكري شيخ ابن بكير، وكذلك قال في «الميزان» في ترجمة حماد، وقد ذكر هذا الحديث، وهو آفته، وأقره الحافظ ابن حجر في «اللسان».

الحديثُ السَّابعُ والعِشْرون: حديثُ: «يا عليُّ! سألتُ اللهَ أنْ يُقَدِّمَكَ، فأبى، إلَّا تقديمَ أبي بكرٍ».

أخرَجَه الدَّارَقُطْنِيُّ في «الأَفْرادِ»، والخطيبُ، وابنُ عساكِرَ في «تاريخِهما»: مِن حديثِ عليٍّ، **وسندُه ضعيفٌ**(١).

الحديثُ الثَّامنُ والعِشْرونَ: حديثُ أُبيِّ بنِ كعبٍ مرفوعًا: «أوَّلُ مَن يُصافِحُه الحقُّ عُمرُ، وأوَّلُ مَن يُسَلِّمُ عليه، وأوَّلُ مَن يأخُذُ بيدِه، فيُدْخِلُه الجنَّةَ».

هذا أخرَجَه ابنُ ماجَهْ في «سُنَنِه»، والحاكِمُ في «مُسْتَدْرَكِه»، وابنُ عَدِيٍّ في «كامِلِه»، **وسنَدُه ضعيفٌ**(٢).

---

(١) الحديث رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٣٢٢)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ١٨٣) من طريق الدارقطني، وعزاه إلى «الأفراد» للدارقطني: السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ٢٩٩). قال ابن الجوزي: هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «فضائل الصحابة» (٦٣٠)، وابن ماجه (١٠٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (٤٣١٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ١٥٧)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ١٩٢) من طريق إسماعيل بن محمد الطلحي، عن داود بن عطاء المزني، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أُبيٍّ رضي الله عنه، به. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٧): هذا إسناد ضعيف، فيه داود بن عطاء المديني، وقد اتفقوا على ضعفه، وباقي رجاله ثقات. وقال أبو زرعة في «الضعفاء» (٢/ ٦٨٧): حديث منكر. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٢): منكر جدًّا.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٤٨٩) من طريق إسماعيل بن زكريا الخلقاني، ثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن أُبيٍّ، به. وفي إسناده شيخ الحاكم عبد الله بن إسحاق الخراساني، قال عنه الدارقطني: فيه لين، وفيه الفضل بن جبير الوراق، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه. =

الحديثُ التَّاسعُ والعِشْرون: حـديثُ: مـرَّ رجـلٌ، فقالوا: هذا مجنونٌ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «المجنونُ المُقِيمُ على معصيةِ اللهِ، ولكنْ قولوا: مُصابٌ».

أخرَجَـه تمَّـامٌ فـي «فوائـدِه»: مِن حديـثِ أبي هُريـرةَ، وأبـو بكرِ الشَّـافعيُّ في «الغَيْلانِيَّـاتِ»: مِن حديـثِ أنسٍ(١).

الحديثُ الثَّلاثون: حديثُ: «دخلتُ الجنَّةَ، فناوَلَني جبريلُ تُفَّاحةً، فانفلَقَتْ عن حَوْراءَ عَيْناءَ مَرْضِيَّةٍ، كأنَّ مقاديمَ عينِها أجنحةُ النُّسورِ، فقلتُ: لِمَن أنتِ؟ قالَتْ: للخليفةِ المقتولِ ظُلْمًا عثمانَ بنِ عفَّانَ».

أخرَجَه خَيْثَمَةُ بنُ سُليمانَ في «فضائلِ الصَّحابةِ»، والطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعَفاءِ»: مِن حديثِ عُقْبَةَ بنِ عامرٍ(٢).

= ورواه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٣٣٧)، وابن الجوزي في «العلل» (١/ ١٩٢) من طريق أبي البختري وهب بن وهب، عن محمد بن أبي حميد، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أُبيٍّ مرفوعًا بلفظ: «أول من تسلم عليه الحق يوم القيامة، وأول من يحط له في الجنة بعمله عمر». قال ابن الجوزي: فيه أبو البختري الكذاب، وفيه محمد بن أبي حميد، قال النسائي: ليس بثقة.

(١) رواه تمام في «فوائده» (٧١٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ١٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولفظ تمام: مر رسول الله ﷺ بجماعةٍ، فقال: «ما هذه الجماعة؟»، قالوا: مجنون، قال: «ليس بالمجنون، إنما المجنون المصاب». وزاد ابن عساكر: إنما هو المقيم على معصية الله عز وجل. وفي إسناده إبراهيم بن الفضل المخزومي، متروك الحديث.

ورواه أبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٤٠٠) من حديث أنس رضي الله عنه. وفي إسناده صالح بن بشير المري، منكر الحديث.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٣٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١٠٩)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣٠) من طريق عبد الله بن ماهيرد الأصبهاني، ثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، ثنا عبد الله بن سليمان بن يوسف بن يعقوب، ثنا الليث، وثنا يزيد =

وأخرَجَه الخطيبُ في «تاريخِه»: مِن حديثِ أنسٍ[١]، ومِن حديثِ ابنِ عمرَ[٢].

= بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة. قال ابن الجوزي: الأصبهاني لا يوثق به. وفيه عبد الله بن سليمان الجارودي، قال الخطيب: حدث عن الليث بن سعد حديثًا منكرًا.

فتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٨٧) بقوله: له متابع، ثم أورد ما رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٣٥). قال الخطيب: الحديث منكر، والآفة من عبد الله بن سليمان.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٨٩)، و«الكبير» (١٧/ ٢٨٥)، رقم (٧٨٥) من طريق عبد الله بن سليمان بن يوسف العبدي، عن الليث، به، ولم يذكر فيه عثمان، وإنما قالت: أنا للخليفة من بعدك.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٤٦): رواه الطبراني عن شيخه بكر بن سهل، قال الذهبي: مقارب الحديث، عن عبد الله بن سليمان العبدي، وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح.

ورواه عبد الله بن أحمد في «فضائل عثمان» (١٦٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٢٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣٠) من طريق عبد الرحمن بن عفان، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي، عن ليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، به. قال العقيلي: عبد الرحمن بن إبراهيم مجهول بالنقل، وحديثه موضوع لا أصل له.

ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٤٣٠) من طريق زهبر بن عباد، ثنا عبد الله بن عمر الخراساني، عن الليث. قال ابن عدي: هذا باطل بهذا الإسناد، يروي هذا الخراساني، ولا يرويه عنه غير زهير.

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٠٥)، والسلفي في «المشيخة البغدادية» (٢٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣١). قال ابن الجوزي: فيه يحيى بن شبيب، قال ابن حبان: حدث عن الثوري بما لم يحدث به. فهذا لا يجوز الاحتجاج به.

قال السيوطي: رواه بعضهم عنه، فزاد في إسناده سفيان الثوري، قال في «الميزان» (٤/ ٣٨٥): هذا كذب، وقال في «اللسان» (٨/ ٤٥٠): هو ظاهر البطلان.

ورواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٩١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣١) من طريق العباس بن محمد العلوي، عن عمار بن هارون. قال ابن الجوزي: قال ابن حبان: هذا شيء لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ.

(٢) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٢٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ١٤٤)، وابن =

وأخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»: مِن حديثِ أوسِ بنِ أوسٍ الثَّقَفِيِّ(١).

وأخرَجَه أبو يعلى: مِن حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ(٢).

وأسانيدُها ضعيفةٌ(٣)، وأمثَلُها حديثُ عُقْبَةَ.

الحديثُ الحادي والثَّلاثون: حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ مرفوعًا: «إنَّ اللهَ تعالى يُوَكِّلُ بآكلِ الخلِّ ملَكَينِ يَسْتَغْفِران له حتى يَفْرُغَ».

= الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٣٠). قال ابن الجوزي: محمد بن سليمان بن هشام، قال ابن عدي: كان يوصل الحديث ويسرقه، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال الخطيب: رجال الإسناد ثقات سواه، والحمل فيه عليه.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٥٩٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ١١٠). قال السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٨٨): ليس في رجاله متهم، وإسحاق بن وهب العلاف، قال الذهبي: ثقة، وإنما المتهم بالوضع إسحاق بن وهب الطهرمسي.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» ـ كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٦٦٢٧)، و«المطالب العالية» لابن حجر (٣٩١٧) ـ وفي إسناده أبو وائل خالد بن محمد البصري، وثقه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٢٦)، وفيه موسى بن إبراهيم الأنصاري، قال ابن حجر في «التقريب» (١/ ٥٥٣): صدوق يخطئ.

(٣) أورد السيوطي في «اللآلئ» (١/ ٢٨٧) جميع طرق الحديث، ثم قال: قال الذهبي في «الميزان» (١/ ١٢٧): حديث عقبة إسناده واه، ويروى بإسنادين ساقطين عن أنس، ووضع من طريق نافع عن ابن عمر. وزاد الحافظ في «لسان الميزان»: أن عبد الله بن سليمان ذكره ابن حبان في «الثقات»، ثم إنه لم يتفرد بهذا الحديث، بل تابعه يحيى بن المبارك، ويحيى ضعفه الدارقطني، ثم رأيت للحديث طريقًا آخر أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» [(١/ ٧٢٣)]. قال الخطيب: لعمري إن هذا الحديث لحديث يعجب منه؛ لوروده بهذا الإسناد، وحميد بن هلال هذا مجهول، وله أحاديث لا بأس بها، وهذا الحديث أنكر ما رأيت له.

أخرَجَه ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»، والدَّيْلَمِيُّ في «مُسندِ الفِرْدوسِ»: مِن طريقَينِ عن الوليدِ بنِ مسلمٍ، عن زُهيرِ بنِ محمَّدٍ، عن محمَّدِ بنِ المُنْكَدِرِ، عن جابرٍ[1].

وهؤلاء ثِقاتٌ معروفون، غيرَ أنَّ الوليدَ يُدَلِّسُ التَّسْوِيَةَ.

وله طريقٌ أخرى عن أنسٍ واهيةٌ، أخرَجَها ابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»[2].

الحديثُ الثَّاني والثَّلاثون: حديثُ أبي ذرٍّ: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ: «أنتَ الصِّدِّيقُ الأكبرُ، وأنتَ الفاروقُ الذي تُفَرِّقُ بين الحقِّ والباطلِ».

أخرَجَه البَزَّارُ في «مُسندِه»، وسندُه ضعيفٌ[3].

---

(١) رواه الديلمي في «الفردوس» (٦٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٤٥٥).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣١٤)، وقال: فيه الحسن بن علي بن محمد الدمشقي، حدث بأحاديث لا تشبه أحاديث أهل الصدق.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٣٨٩٨)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٣٤٤). قال ابن الجوزي: فيه عباد بن يعقوب، قال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك، وفيه علي بن هاشم، قال ابن حبان: كان يروي عن المشاهير المناكير، وكان غاليًا في التشيع، قال ابن الجوزي: عباد بن يعقوب أخرج عنه البخاري في «صحيحه»، وفيه محمد بن عبيد الله، قال يحيى: ليس بشيء.

ورواه الطبراني في «الكبير» (٦١٨٤) عن أبي ذر، وسلمان رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٢): فيه عمرو بن سعيد المصري، وهو ضعيف.

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٤٧)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٣٧٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال: فيه داهر بن يحيى الرازي، كان ممن يغلو في الرفض، ولا يتابع على حديثه.

وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٧٤٤): رواه إسحاق بن بشر، عن خالد بن الحارث، عن عوف، عن الحسن، عن أبي ليلى الغفاري رضي الله عنه، وقال: إسحاق بن بشر ممن لا يحتج بنقله إذا انفرد؛ لضعفه ونكارة حديثه.

الحديثُ الثَّالثُ والثَّلاثون: حديثُ: أنَّه قالَ لعليٍّ: «إنَّكَ سيِّدُ المسلمين، وإمامُ المُتَّقين، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلِينَ».

أخرَجَه البَزَّارُ، وابنُ قانِعٍ في «مُعْجَمِه»، والباوَرْدِيُّ في «المعرفةِ»، والحاكِمُ في «المُسْتَدْرَكِ»: مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ أسعدَ بنِ زُرارةَ، عن أبيه. **وسندُه ضعيفٌ**[1].

(١) الحديث رواه ابن عدي في «الكامل» (٩/ ٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤٦٦٨) من طريق يحيى بن العلاء الرازي، ثنا هلال بن أبي حميد، عن عبد الله بن أسعد، عن أبيه مرفوعًا. قال ابن حجر في «إتحاف الخيرة» (١/ ٣٤٤): ضعيف جدًّا، ومنقطعٌ أيضًا.
ورواه البزار ـ كما في «كشف الأستار» (٦٠) ـ، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١١٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٠٠٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٣٠٢) من طريق جعفر بن زياد الأحمر، عن الهلال الصيرفي، ثنا أبو كثير الأنصاري، ثنا عبد الله بن أسعد بن زرارة قال: قال رسول الله ﷺ: «ليلة أسري بي انتهيتُ إلى قصر من لؤلؤة تتلألأ نورًا، وأعطيتُ ثلاثًا: إنك سيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٧٨): هلال الصيرفي، عن أبي كثير الأنصاري، لم أر من ذكرهما.
ورواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ٦٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٣٠٣) من طريق جعفر الأحمر، عن هلال بن مقلاص، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، وفيه: «أمرني في علي بثلاث خصال: بأن سيد المسلمين... إلخ».
ورواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٩٣١) من طريق جعفر الأحمر، عن هلال بن مقلاص، عن عبد الله بن مقلاص، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن أبيه مرفوعًا في علي.
ورواه المغازلي في «مناقب علي» (١٤٦) من طريق جعفر الأحمر، ثنا هلال الصواف، عن عبد الله بن كثير، أو كثير بن عبد الله، عن ابن أخطب، عن محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
ورواه المحاملي في «أماليه» (١٠٦)، والمغازلي في «مناقب علي» (١٤٧)، والسلفي في «الطيوريات» (٣/ ٩٩٦) من طريق جعفر بن زياد، عن هلال الوزان، عن أبي كثير الأسدي، عن =

الحديثُ الرَّابعُ والثَّلاثون: حديثُ: «مكتوبٌ على بابِ الجنَّةِ: محمَّدٌ رسولُ اللهِ، عليٌّ أخو رسولِ اللهِ، قبل أنْ تُخْلَقَ السَّماواتُ والأرضُ بألفَيْ عامٍ».

أخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»، وسنَدُه ضعيفٌ[1].

= عبد الله بن أسعد، به.

ورواه المغازلي في «مناقب علي» (٩٣) بإسنادٍ مسلسلٍ بآل البيت، عن علي رضي الله عنه.

ورواه الطبراني في «الصغير» (١٠١٢)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٠٠) من حديث عبد الله بن عكيم الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى أوحى إلي في علي ثلاثة أشياء ليلة أسري بي: أنه سيد المؤمنين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٢١): فيه عيسى بن سوادة النخعي، وهو كذاب.

ورواه أبو يعلى ـ كما في «إتحاف الخيرة» (٦٣٥٣) ـ عن أسعد بن زرارة رضي الله عنه مرفوعًا: «لما عرج بي إلى السماء؛ انتهي بي إلى قصر من لؤلؤ فيه فرائش من ذهب يتلألأ، فأوحى إليه في علي بثلاث خصال: بأنه سيد المرسلين!... إلخ». قال ابن حجر في «إتحاف الخيرة» (١/ ٣٤٣): هذا حديث منكر جدًّا.

قال ابن تيمية في «منهاج السنة» (٧/ ٣٨٦): هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث، وذلك أن سيد المسلمين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين هو رسول الله ﷺ باتفاق المسلمين.

وقال ابن كثير في «جامع المسانيد» (١/ ٢٦١): هو حديث منكر جدًّا، ويشبه أن يكون موضوعًا من بعض الشيعة الغلاة، إنما هذه صفات رسول الله ﷺ، لا صفات علي!

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٣)، والطبراني في «الأوسط» (٥٤٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٥٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٨٧)، والمغازلي في «مناقب علي» (١٣٤)، والبيهقي في «الموضح» (١/ ٤٦٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢١٦) وغيرهم. قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والمتهم به زكريا بن يحيى، قال يحيى بن معين: كان رجل سوء يحدث بأحاديث يستأهل أن يحفر له بيرٌ، فيلقى فيها! وقال ابن عدي: حدث بأحاديث في مثالب الصحابة، وقال الدارقطني: هو متروك، انتهى. وفيه أيضًا أشعث ابن عم الحسن بن صالح، قال الذهبي: شيعي جلد، تكلم فيه، وقال العقيلي: ليس ممن يضبط الحديث.

الحديثُ الخامسُ والثَّلاثون: حديثُ: «عليكُمْ بالخِضابِ، فإنَّه أَهْيَبُ لِعَدُوِّكم، وأعجَبُ إلى نسائِكم».

أخرَجَه ابنُ ماجَه في «سُنَنِه»: مِن حديثِ صُهَيْبٍ بلفظِ: «إنَّ أحسنَ ما اختَضَبْتُمْ به لَهذا السَّوادُ، أرغَبُ إلى نسائِكم، وأَهْيَبُ لكم في صُدورِ عَدُوِّكم»[١].

الحديثُ السَّادسُ والثَّلاثون: حديثُ: «عليكمْ بالحِنَّاءِ، فإنَّه خِضابُ الإسلامِ، ويُصَفِّي البصَرَ، ويُذْهِبُ الصُّداعَ، وإيَّاكم والسَّوادَ». ورَدَ مُفَرَّقًا في عِدَّةِ أحاديثَ[٢].

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٦٢٥). قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف، عبد الحميد بن صيفي، لين الحديث، وأبوه صيفي لم يوثقه غير ابن حبان، ودفاع بن دغفل ضعيف، ومتنه منكر؛ لمخالفته ما صح عن النبي ﷺ من النهي عن الخضاب بالسواد.

(٢) أما قوله: «عليكم بالحناء»؛ فرواه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٣٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٣/ ٥٦٦)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٢٠١) من حديث واثلة رضي الله عنه مرفوعًا: «عليكم بالحناء، فإنه ينور وجوهكم، ويطهر قلوبكم، ويزيد في الجماع». قال ابن عدي: هذه الأحاديث ـ وذكر هذا منها ـ لمعروف عن واثلة منكرة جدًّا، ومعروف هو مولى واثلة. وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٤٥): موضوع بيقين، والبلية من عمر بن حفص.

وروى ابن عدي في «الكامل» (٨/ ٢٠٧) من حديث أبي رافع رضي الله عنه مرفوعًا: «عليكم بالحناء، فإنه سيد الخضاب، وإنه يحسن البشرة، ويزيد في الجماع»، وفي إسناده معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، قال البخاري: منكر الحديث.

وأما كون الخضاب بالحناء خضابُ الإسلام؛ فروى أحمد في «مسنده» (٢٠٦٦٠) عن الحكم بن عمرو الغفاري قال: دخلتُ أنا وأخي رافع بن عمرو على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأنا مخضوب بالحناء، وأخي مخضوب بالصفرة، فقال لي عمر: هذا خضاب الإسلام، وقال لأخي رافع: هذا خضاب الإيمان. قال محققو «المسند»: إسناده ضعيف؛ لجهالة حبيب بن عبد الله الأزدي، وضعف ابنه عبد الصمد بن حبيب.

=

الحديثُ السَّابعُ والثَّلاثون: حديثُ: «إنَّ اللهَ تعالى خلَقَ الجنَّةَ بيضاءَ، وإنَّ أحبَّ الثِّيابِ إلى اللهِ البِيضُ».

أخرَجَه الطَّبَرانيُّ: حدَّثَنا الحسنُ بنُ عليٍّ المَعْمَرِيُّ، ثنا سليمانُ بنُ محمَّدٍ المُبارَكِيُّ، ثنا أبو شِهابٍ، عن حمزةَ النَّصِيبيِّ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «اسْتَوْصُوا بالمِعْزى خيرًا، فإنَّها مالٌ رقيقٌ، وهو في الجنَّةِ، وأحبُّ المالِ إلى اللهِ الضَّأْنُ، وعليكم بالبَياضِ، فإنَّ اللهَ خلَقَ الجنَّةَ بيضاءَ، فلْيَلْبَسْهُ أحياؤُكم، وكفِّنوا فيه موتاكم، وإنَّ دمَ الشَّاةِ البيضاءِ أعظمُ عند اللهِ مِن دمِ السَّوْداوَيْنِ»(١).

الحديثُ الثَّامنُ والثَّلاثون: حديثُ: «مَن عمِلَ فُرْقةً بين امرأةٍ وزوجِها». الحديثَ(٢).

أخرَجَه الدَّارَقُطْنِيُّ في «الأفرادِ»: مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا: «مَن عمِلَ في فُرْقةٍ بين امرأةٍ وزوجِها؛ كانَ في غضَبِ اللهِ ولَعْنَتِه في الدُّنيا والآخرةِ، وكانَ حَقًّا على اللهِ أنْ يَضْرِبَه بصَخْرَةٍ مِن نارِ جهنَّمَ، إلَّا أنْ يتوبَ». وسندُه ضعيفٌ(٣).

وروى الديلمي في «الفردوس» (٢٧٩٤) من حديث عقبة رضي الله عنه: «الحناء خضاب الإسلام، يزين المؤمن، ويذهب بالصداع، ويحد البصر، ويزيد في الجماع»، ولم أقف على إسناده.

(١) رواه بهذا اللفظ الطبراني في «الكبير» (١١٢٠١)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٦٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٦٦): فيه حمزة النصيبي، وهو متروك. بل قال ابن عدي: يضع الحديث. وروى البزار في «مسنده» (٤٧٩٥)، والآجري في «الشريعة» (٩٢٨)، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (١٢٩) وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «إن الله خلق الجنة بيضاء، وأحب شيء إلى الله البياض، فليلبسه أحياؤكم، وكفنوا فيه موتاكم». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٢٨): فيه هشام بن زياد، وهو متروك.

(٢) تقدم تخريجه باللفظ الذي أورده الصفوري.

(٣) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٨٠) من طريق الدارقطني، وقال: قال الدارقطني: تفرد =

الحديثُ التَّاسعُ والثَّلاثون: حديثُ: «أنا مدينةُ العِلْمِ، وعليٌّ بابُها».

أخرَجَه التِّرْمِذِيُّ مِن حديثِ عليٍّ[1]، والطَّبَرانيُّ والحاكمُ - وصحَّحَه -: مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[2].

وحسَّنَه الحافظان العَلائيُّ، وابنُ حجرٍ[3].

الحديثُ الأربعون: حديثُ: «مَن قالَ: اللَّهُمَّ صلِّ على محمَّدٍ وآلِ محمَّدٍ، واجْزِ محمَّدًا ما هو أهلُه؛ أتعبَ سبعين كاتبًا ألفَ صَباحٍ».

= به القاسم [بن بهرام] عن عمر، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بالقاسم بحالٍ.

(١) رواه الترمذي (٣٧٢٣) عن علي رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «أنا دار الحكمة، وعلي بابها» وقال: حديث غريب منكر. وقال في «العلل» (١/ ٣٧٤): سألت محمدًا [البخاري] عنه، فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث. وقال الدارقطني في «العلل» (٣/ ٢٤٧): الحديث مضطرب غير ثابت. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٩٤): هذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (١١٠٦١)، والحاكم في «المستدرك» (٤٦٣٧) من طريق عبد السلام بن صالح الهروي، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا. قال الذهبي في «التلخيص»: موضوع. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١١٤): فيه عبد السلام بن صالح الهروي، وهو ضعيف.

(٣) قال السيوطي في «التعقبات» (ص: ٣٣٤): وتعقب الحافظ أبو سعيد العلائي على ابن الجوزي في هذا الحديث بفصل طويل، وملخصه أن قال: هذا الحديث حكم ابن الجوزي وغيره بوضعه، وعندي في ذلك نظر. إلى أن قال: والحاصل أنه ينتهي بطرقه إلى درجة الحسن المحتج به، ولا يكون ضعيفًا، فضلًا عن أن يكون موضوعًا.

ثم قال السيوطي: ورأيت فيه فتوى قدمت للحافظ ابن حجر، فكتب إليها: هذا الحديث أخرجه الحاكم في «المستدرك»، وقال: إنه صحيح، وخالفه ابن الجوزي، فذكره في الموضوعات، وقال: إنه كذب. والصواب خلاف قولهما، وأن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة، ولا ينحط إلى الكذب، هذا هو المعتمد.

قالَ الطَّبَرانيُّ: حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشْدِينَ، ثنا هانئُ بنُ المُتَوَكِّلِ الإِسْكَنْدَرانيُّ، ثنا معاويةُ بنُ صالحٍ، عن جعفرِ بنِ محمَّدٍ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قالَ: جزى اللهُ محمَّدًا عنَّا ما هو أهلُه؛ أتعَبَ سبعين كاتِبًا ألفَ صباحٍ»(١).

حديثُ حُذيفةَ: صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الغَداةِ، فلمَّا انصرَفَ؛ قالَ: «أين أبو بكرٍ؟». الحديثَ.

أخرَجَه أبو الحُسينِ بنُ المُهْتَدِي باللهِ في «فوائِده».

وقالَ الذَّهَبيُّ في «الميزانِ»: إنَّه مُنكَرٌ، وأوردَه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعاتِ»(٢).

وما عدا ذلك مِن الأحاديثِ المسؤولِ عنها؛ فمقطوعٌ ببُطْلانِه، واللهُ تعالى أَعْلَمُ.

* * *

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٣٥)، وفي «الكبير» (١١٥٠٩)، وابن شاهين في «الترغيب» (١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٠٦)، والخلعي في «الخلعيات» (٨١١) من طريق هانئ بن المتوكل، به. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٦٣): فيه هانئ بن المتوكل، وهو ضعيف. وقال ابن حبان: كثر المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال.

ورواه وكيع في «أخبار القضاة» (٣/ ٢٧٤)، والأصبهاني في «الترغيب» (١٧٠٠) من طريق جعفر بن عيسى القاضي، عن رشدين بن سعد، ثنا معاوية بن صالح، به. وفيه جعفر بن عيسى، قال عنه أبو زرعة وأبو حاتم: جهمي ضعيف، وقال أبو حاتم أيضًا: ترك حديثه، وفيه رشدين أيضًا، ضعيف الحديث.

(٢) الحديث رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٤٧٣)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١١/ ٣٠٩) وقال: هذا حديث موضوع بلا شك، والمتهم به محمد بن زياد، كذاب خبيث، وقد قلبوا هذا، فجعلوه لعلي رضي الله عنه، وهو موضوع أيضًا. وانظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٧/ ٧٢).

رَفعُ الخِدْرِ عَن قَطعِ السِّدْرِ

دار اللباب

[٣٨٦]

رَفْعُ الخِذْرِ[(١)] عن قَطْعِ السِّدْرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ أبو داودَ في «سُنَنِه»: (بابٌ في قَطْعِ السِّدْرِ): حدَّثَنا نصرُ بنُ عليٍّ، حدَّثَنا أبو أسامةَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن عثمانَ بنِ أبي سُليمانَ، عن سعيدِ بنِ محمَّدِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ حُبْشِيٍّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قطعَ سِدْرةً؛ صوَّبَ اللهُ رأسَه في النَّارِ».

أخرَجَه أبو مُسلمٍ الكَجِّيُّ في «سُنَنِه»: حدَّثَنا أبو عاصمٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، به.

وأخرَجَه البَيْهَقِيُّ في «سُنَنِه»، وقالَ: لا أدري: هل سمِعَ سعيدٌ مِن عبدِ اللهِ بنِ حُبْشِيٍّ أم لا؟ ويُحتَمَلُ أنْ يكونَ سمِعَه[(٢)].

وأخرَجَه الضِّياءُ المَقْدِسِيُّ في «المُخْتارةِ».

وقالَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: حدَّثَنا أبو مُسلمٍ، ثنا أبو عاصمٍ، عن ابنِ جُريجٍ، عن عثمانَ بنِ أبي سُليمانَ، عن سعيدِ بنِ محمَّدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ حُبْشِيٍّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قطعَ سِدْرةً؛ صوَّبَ اللهُ رأسَه في النَّارِ».

---

(١) الخِذْر: ثوبٌ يُمدُّ في عرض الخباء، فتكون فيه الجارية تستتر فيه، ثم كثر ذلك في كلامهم، فصار كل شيءٍ واراك خدرًا لك. انظر: «جمهرة اللغة» لابن دريد (١/ ٥٧٧).

(٢) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٢٣٠).

يعني: مِن سِدْرِ الحرَمِ[1].

وقالَ البَيْهقيُّ في «سُنَنِه»: أنبَأَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، [ثنا أبو عليٍّ الحُسينُ بنُ عليٍّ الحافظُ][2]، أنبَأَنا محمدُ بنُ يحيى الصِّلْحِيُّ بفَمِ الصِّلْحِ، ثنا أبو الأحوصِ محمَّدُ بنُ الهيثمِ، ثنا يزيدُ بنُ مَوْهَبٍ الرَّمْلِيُّ، ثنا مَسْعَدَةُ بنُ الْيَسَعَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ،

---

(١) الحديث رواه مرفوعًا عن عبد الله بن حُبشيٍّ رضي الله عنه: أبو داود (٥٢٣٩) ـ ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١١٧٥٨) ـ، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٥٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٧٩)، وأبو مسلم الكجي ـ وعنه الطبراني في «الأوسط» (٢٤٤١)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٩/ ٢٣٧) ـ وغيرهم: من طرقٍ عن ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الله بن حبشي.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٢٨٤): رجاله ثقات، انتهى.

وفي إسناده سعيد بن محمد بن جبير، ذكره البخاري في «الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيه جرحًا أو تعديلًا، وأورده ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي في «الميزان»: سعيد فيه جهالة، فتحرر حاله.

وأعله الذهبي كذلك برواية معمر، عن عثمان، عن رجل من ثقيف، عن عروة بن الزبير مرسلًا، وستأتي.

وقال الطحاوي: إن هذا الرجل المختلف في اسمه ليس من المشهورين برواية الحديث، ولم نجد له ذكرًا في غير هذا الحديث، ومثل هذا لا يقوم بمن هذه سبيله، ثم حديثه هذا قد ذكره عن عبد الله بن حبشي، ويبعد من القلوب أن يكون لقيه؛ لأنا لم نجد شيئًا من حديث عبد الله بن حبشي، إلا عمن سنه فوق سن هذا الرجل، وهو عبيد بن عمر.

والحديث حسَّنه ابن القطان في «بيان الوهم» (٤/ ٥٠٣) لأجل جهالة حال سعيد بن محمد بن جبير، ومثله يُضعَّف به الحديث، إلا إن أراد مجموع الطرق، والله أعلم.

(٢) ما بين معكوفتين ليس في النسخ، وهو مثبت من «السنن الكبرى».

عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قطَعَ سِدْرةً؛ صوَّبَ اللهُ رأسَه في النَّارِ»(١).

قالَ أبو عبدِ اللهِ: قالَ أبو عليٍّ الحافظُ: هكذا كتَبْناهُ مِن حديثِ مَسْعَدَةَ، وهو خطأٌ، وإنَّما رواهُ ابنُ جُريجٍ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عُروةَ، وقولُه.

قالَ البَيْهَقِيُّ: أخبَرَناهُ أبو عبدِ اللهِ، أنبأَنا أبو عليٍّ، أنبأَنا عليُّ بنُ الحسنِ بنِ سلَمةَ، ثنا موسى بنُ عبدِ الرَّحمنِ المَسْروقيُّ، ثنا أبو أسامةَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، فصارَتْ روايةُ نَصْرِ بنِ عليٍّ عن أبي أُسامةَ بهذا معلولةً.

قالَ البَيْهَقِيُّ: ويُحتَمَلُ أنْ يكونَ أبو أسامةَ رواهُ على الوَجْهَينِ(٢).

قالَ: وقد رواهُ مَعْمَرٌ كما: أنبأَنا أبو الحُسينِ بنُ بِشْرانَ، أنا إسماعيلُ بنُ محمَّدٍ الصَّفَّارُ، أنبأَنا أحمدُ بنُ منصورٍ، ثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، أنا مَعْمَرٌ، عن عثمانَ بنِ أبي [سُليمانَ](٣)، عن رجلٍ مِن ثَقيفٍ، عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ، يَرْفَعُ الحديثَ في الذي يَقْطَعُ السِّدْرَ، قالَ: «يُصَبُّ عليه العذابُ»، أو(٤) قالَ: «يُصَوَّبُ رأسُه في النَّارِ»، قالَ: فسأَلْتُ بني عُرْوةَ عن ذلك، فأخبَروني أنَّ عُرْوةَ قطَعَ سِدْرةً كانَتْ في حائطٍ، فجعَلَ بابًا لحائطٍ(٥).

---

(١) رواه البيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٠)، وفي إسناده مسعد بن اليسع، منكر الحديث.

(٢) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٢٣٠).

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «سليم»، والصواب ما أثبتُّه من «السنن الكبرى».

(٤) في النسخ: «وقال»، والمثبت من «السنن الكبرى».

(٥) رواه معمر في «جامعه» (١٩٧٥٦)، ومن طريقه أبو داود (٥٢٤٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٧٦١)، وهو مرسل ضعيف.

قالَ البَيْهَقِيُّ: يُشْبِهُ أنْ يكونَ الرَّجلُ مِن ثقيفٍ عمرَو بنَ أوسٍ، فقد أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبأَنا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ، ثنا أحمدُ بنُ عبدِ الجبَّارِ، ثنا أبو مُعاويةَ، عن أبي عُثمانَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عمرِو بنِ أوسٍ، عن عُروةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ الذين يَقْطَعون السِّدْرَ يَصُبُّهم اللهُ على رُؤوسِهم في النَّارِ صبًّا»(١).

قالَ البَيْهَقِيُّ: أبو عُثمانَ هذا، هو محمَّدُ بنُ شَريكٍ المَكِّيُّ، هذا هو المحفوظُ عنه مُرسَلًا(٢).

وقد رواهُ القاسمُ بنُ أبي شَيْبَةَ، عن وكيعٍ، عن محمَّدِ بنِ شريكٍ العامِرِيِّ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عمرِو بنِ أوسٍ، عن عُروةَ، عن عائشةَ قالَتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ الذين يَقْطَعون السِّدْرَ يُصَبُّون في النَّارِ على رُؤوسِهم صَبًّا»(٣).

أخبَرنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبرَنا أبو عليٍّ الحافظُ، أنبأَنا الحسينُ بنُ إدريسَ الأنصاريُّ، ثنا القاسِمُ بنُ أبي شيبةَ، فذكرَه.

قالَ أبو عليٍّ: ما أُراهُ حفِظَه عن وكيعٍ، وقد تكلَّموا فيه، يعني: القاسمَ، والمحفوظُ روايةُ أبي أحمدَ الزُّبَيْرِيِّ ومَن تابعَه على روايتِه، عن محمَّدِ بنِ شَريكٍ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عمرِو بنِ أوسٍ، عن عُروةَ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ مُرْسَلًا. انتهى(٤).

قلتُ: قد تُوبِعَ القاسمُ عن وكيعٍ على وَصْلِه.

قالَ الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ»: حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الحَضْرَمِيُّ، ثنا مَلِيحُ بنُ

---

(١) رواه البيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٢)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٤٦).

(٢) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٢٣٠).

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٣)، وفي إسناده القاسم بن أبي شيبة، ضعيف.

(٤) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٢٣١).

وكيعِ بنِ الجرَّاحِ، ثنا أبي، عن محمَّدِ بنِ شَريكٍ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن عمرِو بنِ أوسٍ، عن عُروةَ، عن عائشةَ قالَتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ الذين يَقْطَعون السِّدْرَ يُصَبُّون في النَّارِ على وُجوهِهم صَبًّا».

قالَ الطَّبَرانيُّ: لم يَرْوِهِ عن عمرٍو إلَّا محمَّدٌ، تفرَّدَ به مَلِيحُ بنُ وَكيعٍ، عن أبيهِ(١).

هكذا قالَ، وقد علِمْتَ أنَّه لم يَنْفَرِدْ به، بل تابَعَه القاسمُ بنُ أبي شَيْبَةَ.

ثمَّ قالَ البَيْهَقيُّ: وأخبرَنا أبو الحُسينِ بنُ بِشْرانَ، أنبَأنا إسماعيلُ الصَّفَّارُ، أنبَأنا أحمدُ بنُ منصورٍ، أنبأَنا عبدُ الرَّزَّاقِ، أنبأَنا إبراهيمُ بنُ يزيدَ، حدَّثَنا عمرُو بنُ دينارٍ، عن عمرِو بنِ أوسٍ قالَ: أدركْتُ شيخًا مِن ثقيفٍ قد أفسَدَ السِّدْرُ زَرْعَه، فقلتُ: ألا تَقْطَعُه؟ فإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إلَّا مِن زرعٍ»، فقالَ: أنا سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَن قطَعَ السِّدْرَ إلَّا مِن زرعٍ؛ صُبَّ عليه العذابُ صبًّا»، فأنا أَكْرَهُ أنْ أقطعَه مِن الزَّرعِ ومِن غيرِه(٢).

قالَ البَيْهَقِيُّ: فهذا إسنادٌ آخرُ لعمرِو بنِ أوسٍ سوى روايتِه عن عُروةَ إنْ كانَ حفِظَه إبراهيمُ بنُ يزيدَ.

قالَ: وقد رُوِيَ عن إبراهيمَ بنِ يزيدَ، كما أخبرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثَني أبو [سعيدٍ](٣) أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ وكيعٍ، ثنا إبراهيمُ بنُ نصرٍ الضَّبِّيُّ، ثنا صالحُ بنُ

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٦١٥)، ومليح بن وكيع قال عنه ابن حبان: مستقيم الحديث، وباقي رجاله ثقات.

(٢) الحديث رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٩٧٥٨)، ومن طريقه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٧٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١١١٧٦٤)، وفي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزي، متروك الحديث يروي المناكير، وقد اضطرب في هذا الحديث كما سيأتي.

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «يزيد»، والمثبت هو الصواب، كما في «السنن الكبرى».

مِسْمارٍ، ثنا هشامُ بنُ سُليمانَ، حدَّثني إبراهيمُ بنُ يزيدَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن جعفرِ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، عن عليٍّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «اخرُجْ، فأذِّنْ في النَّاسِ مِن اللهِ لا مِن رسولِه: لعَنَ اللهُ قاطِعَ السِّدْرِ»[1].

قالَ: وأنبأَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أنبَأَنا أبو عليٍّ الحسينُ بنُ عليٍّ الحافظُ، أنبأَنا محمَّدُ بنُ عمرانَ بنِ خُزيمةَ الدِّينَورِيُّ أبو بكرٍ، ثنا أبو عُبيدِ اللهِ[2] المخزوميُّ سعيدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، ثنا هشامُ بنُ سليمانَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، حدَّثني إبراهيمُ بنُ يزيدَ المَكِّيُّ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن الحسنِ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ، عن أبيهِ، عن عليٍّ، فذكرَه[3].

قالَ أبو عليٍّ: هكذا قالَ لنا هذا الشَّيخُ، وابنُ جُرَيْجٍ في إسنادِه وَهْمٌ، ورواهُ إبراهيمُ بنُ المنذرِ، عن هشامِ بنِ سليمانَ، عن إبراهيمَ بنِ يزيدَ، ولم يذكُرِ ابنَ جُرَيْجٍ في إسنادِه، وهو الصَّوابُ[4].

قلتُ وكذا رواهُ غيرُه عن هشامٍ.

---

(١) رواه البيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٥)، وفيه الخوزي متقدم الذكر، وهشام بن سليمان المخزومي، قال أبو حاتم الرازي: مضطرب الحديث، وقال العقيلي: في حديثه عن غير ابن جريج وهم.

(٢) تصحفت في النسخ إلى: «أبو عبد الله»، والمثبت من «السنن الكبرى».

(٣) رواه البيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٦)، وفيه ما في الإسناد السابق.

ورواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٩٨١) من طريق هشام بن سليمان المخزومي، عن إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد، عن علي رضي الله عنه. قال الطحاوي: والحسن بن محمد لم يسمع من علي، ولم يولد في زمنه.

(٤) رواه بهذا الإسناد أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٧٩)، وفيه مَن تقدم.

قـالَ الطَّبَرانـيُّ فـي «الأوسـطِ»: حدَّثَنـا علـيُّ بنُ سـعيدٍ الـرَّازيُّ، ثنا صالـحُ بنُ مِسْـمارٍ، ثنـا هشـامُ بـنُ سـليمانَ، عـن إبراهيـمَ بـنِ يزيدَ، عـن عمرِو بـنِ دينـارٍ، عن الحسـنِ بـنِ محمَّدِ بـنِ عليٍّ، عـن أبيه، عن عليٍّ قـالَ: قـالَ رسـولُ اللهِ ﷺ: «اخرُجْ، فنـادِ في النَّـاسِ: لعَـنَ اللهُ قاطِعَ السِّـدْرِ».

قالَ الطَّبَرانيُّ: لم يَرْوِهِ عن الحسنِ إلَّا عمرٌو، ولا عنه إلَّا إبراهيمُ، ولا عنه إلَّا هشامٌ[١].

ثمَّ قالَ البَيْهَقِيُّ: ورواهُ عليُّ بنُ ثابتٍ، عن إبراهيمَ بنِ يزيدَ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن محمَّدِ بنِ عليٍّ مُرسَلًا.

قالَ البَيْهَقِيُّ: ورواهُ عليُّ بنُ هاشمِ بنِ البَرِيدِ، عن إبراهيمَ الخُوزِيِّ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، وسليمانَ الأحولِ، عن عمرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، عن عمرِو بنِ أوسٍ الثَّقَفِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ، وقالَ: «إلَّا مِن زرعٍ»[٢].

قالَ أبو عليٍّ الحافظُ: حديثُ إبراهيمَ بنِ يزيدَ مُضْطَرِبٌ، وإبراهيمُ ضعيفٌ[٣].

قلتُ: هذا الطَّريقُ أخرجَه...[٤]

قالَ البَيْهَقِيُّ: ورواهُ المُثَنَّى بنُ الصَّباحِ، عن عمرٍو، عن أبي جعفرٍ، كما أخبَرَنا عليُّ بنُ بِشْرانَ، أنا إسماعيلُ الصَّفَّارُ، ثنا أحمدُ بنُ منصورٍ، ثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، قالَ:

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٩٣٢)، وهو ضعيف كما تقدم.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٨٦)، وفيه الخوزي السالف الذكر.

(٣) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٢٣١).

(٤) هنا بياض في جميع النسخ، فلعل المصنِّفَ أراد البحث عن مخرِّج الحديث، ثم نسيه وتركه، وقد تقدم أنه من رواية الطبراني في «الكبير».

سمعتُ المُثَنَّى بنَ الصَّباحِ يُحَدِّثُ عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن أبي جعفرٍ قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ لعليٍّ في مرضِه الذي ماتَ فيه: «اخرُجْ يا عليُّ، فقُلْ عن اللهِ لا عن رسولِ اللهِ: لعَنَ اللهُ مَن يَقْطَعُ السِّدْرَ»[1].

وقالَ البَيْهَقِيُّ: أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، حدَّثَني الزُّبيرُ بنُ عبدِ الواحدِ الحافظُ، ثنا محمَّدُ بنُ نُوحٍ الجُنْدَيْسابُورِيُّ، ثنا عبدُ القُدُّوسِ بنُ [محمَّدِ بنِ][2] عبدِ الكبيرِ بنِ شُعيبِ بنِ الحَبْحابِ، ثنا عبدُ القاهرِ بنُ شُعيبٍ، عن بَهْزِ بنِ حكيمٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «قاطِعُ السِّدْرِ يُصَوِّبُ اللهُ رأسَه في النَّارِ»[3].

وقالَ: أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ، ثنا الزُّبيرُ بنُ عبدِ الواحدِ الحافظُ، أنبأَنا أبو عليٍّ محمَّدُ بنُ سُليمانَ المالكيُّ، ثنا زيدُ بنُ أَخْزَمَ، أنبأَنا يحيى بنُ الحارثِ، عن أخيه مُخارِقِ بنِ الحارثِ، عن بَهْزِ بنِ حكيمٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مِن اللهِ لا مِن رسولِه: لعنَ اللهُ عاضِدَ السِّدْرِ»[4].

---

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٩٧٥٧)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٧)، وفي إسناده المثنى بن الصباح، متفق على ضعفه، وفيه انقطاع، فالإمام أبو جعفر ـ وهو الباقر ـ لم يدرك عليًّا رضي الله عنه.

(٢) ما بين معكوفتين ليس في النسخ، وهي زيادة يقتضيها السياق كما في «السنن الكبرى».

(٣) رواه تمام في «فوائده» (١٠٩١) من طريق محمد بن نوح به، والبيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٨).

(٤) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٩٢) وفي (٤/ ٣٩٥) ـ ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ١٦٧) ـ، والطبراني في «الكبير» (١٠١٦)، وتمام في «فوائده» (١٠٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٧٦٩) من طريق زيد بن أخزم، عن يحيى بن الحارث، عن أخيه مخارق، به. وعند العقيلي: عن أخيه زهدم، به. قال العقيلي: في إسناده لين واضطراب، زهدم بن الحارث الطائي عن بهز بن حكيم لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به.

وقالَ أبو داودَ: حدَّثَنا عُبَيدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ مَيْسَرَةَ، وحُمَيدُ بنُ مَسْعَدَةَ، قالا: حدَّثَنا حسَّانُ بنُ إبراهيمَ، قالَ: سألتُ هشامَ بنَ عُرْوةَ عن قَطْعِ السِّدْرِ وهو مُسْنَدٌ[١] إلى قصرِ عُروةَ، فقالَ: ترى هذه الأبوابَ والمصاريعَ؟ إنَّما هي مِن سِدْرِ عُروةَ، كانَ عُروةُ يَقْطَعُه مِن أرضِه، وقالَ: لا بأسَ به.

زادَ حُميدٌ: وقالَ: يا عِراقيُّ، جئتَني ببدعةٍ، قالَ: قلتُ: إنَّما البِدْعةُ مِن قِبَلِكم، سمعتُ مَن يقولُ: «لعنَ رسولُ اللهِ ﷺ مَن قطعَ السِّدْرَ»[٢].

قالَ أبو داودَ: يعني: مَن قطعَ السِّدْرَ في فَلاةٍ يَسْتَظِلُّ بها ابنُ السَّبيلِ والبهائمُ عبثًا وظُلْمًا بغيرِ حقٍّ يكونُ له فيها[٣].

قالَ البَيْهَقِيُّ: وقد قرأتُ في كتابِ أبي الحسَنِ العاصِمِيِّ[٤] روايتَه عن أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ يوسفَ، عن محمَّدِ بنِ يعقوبَ بنِ الفرجِ[٥]، عن أبي ثورٍ أنَّه قالَ: سألتُ أبا عبدِ اللهِ الشَّافعيَّ عن قَطْعِ السِّدْرِ، فقالَ: لا بأسَ به، قد رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ

---

(١) في «سنن أبي داود»: «مستند».

(٢) رواه أبو داود (٥٢٤١).

(٣) انظر: «سنن أبي داود» (٤/ ٣٦١).

(٤) محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم الآبُري أبو الحسن السجستاني، مصنف كتاب «مناقب الشافعي»، قال السبكي: كتابه هذا من أحسن ما صنف في هذا النوع وأكثره أبوابًا، وللآبُري في طلب الحديث رحلة واسعة، توفي سنة ٣٦٣هـ. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ١٤٧)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١/ ١٤٦).

(٥) كذا في النسخ، والذي في «مناقب الشافعي» للآبري، و«السنن الكبرى»: «الفرجي»، وكلاهما صواب.

أنَّه قالَ: «اغْسِلْهُ بماءٍ وسِدْرٍ»[١]، فيكونُ محمولًا على ما حمَلَه عليه أبو داودَ، ورُوِّينا عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ أنَّه كانَ يَقْطَعُه مِن أرضِه، وهو أحدُ رُواةِ النَّهْيِ، فيُشْبِهُ أنْ يكونَ النَّهيُ خاصًّا كما قالَ أبو داودَ.

وقرأتُ في كتابِ أبي سُليمانَ الخَطَّابيِّ: أنَّ إسماعيلَ بنَ يحيى المُزَنِيَّ سُئِلَ عن هذا، فقالَ: وَجْهُه أنْ يكونَ ﷺ سُئِلَ عمَّن هجَمَ على قَطْعِ سِدْرٍ لقومٍ، أو ليتيمٍ، أو لِمَن حرَّمَ اللهُ أنْ يُقْطَعَ عليه، فتحامَلَ عليه بقَطْعِه، فاستحَقَّ ما قالَه، فتكونُ المسألةُ سبقَتِ السَّامِعَ، فسمِعَ الجوابَ، ولم يَسْمَعِ المسألةَ، وجعَلَ نَظِيرَه حديثَ أسامةَ بنِ زيدٍ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»[٢]، فسمِعَ الجوابَ، ولم يَسْمَعِ المسألةَ، وقد قالَ: «لا تَبِيعوا الذَّهبَ بالذَّهبِ إلَّا مِثْلًا بمِثْلٍ، يدًا بيدٍ»[٣].

واحتَجَّ المُزَنِيُّ بما احتَجَّ به الشَّافعيُّ مِن إجازةِ النَّبيِّ ﷺ أنْ يُغَسَّلَ الميتُ بالسِّدْرِ، ولو كانَ حرامًا؛ لم يجُزِ الانتفاعُ به.

قالَ: والوَرَقُ مِن السِّدْرِ كالغُصْنِ، وقد سوَّى رسولُ اللهِ ﷺ فيما حُرِّمَ قَطْعُه مِن شجرِ الحرَمِ بين ورَقِه وغيرِه، فلمَّا لم يَمْنَعْ مِن ورَقِ السِّدْرِ؛ دلَّ على جوازِ قَطْعِ السِّدْرِ. انتهى[٤].

---

(١) انظر: «مناقب الشافعي» للآبري (ص: ٨٧). والحديث رواه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦)، والطبراني في «الكبير» (١٢٥٣٩) واللفظ له، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا، ولفظ الصحيحين: «اغسلوه بماء وسدر».

(٢) رواه مسلم (١٥٩٦).

(٣) رواه بتمامه مسلم (١٥٨٤) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٤) انظر: «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٤٧٦)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٢٣٣).

قلتُ: والأَوْلى عندي في تأويلِ الحديثِ: أنَّه محمولٌ على سِدْرِ الحَرَمِ؛ كما وقَعَ في روايةِ الطَّبَرانيِّ.

وقالَ ابنُ الأَثيرِ في «النِّهايةِ»: قيلَ: أرادَ به: سِدْرَ مكَّةَ؛ لأنَّها حرَمٌ.

وقيلَ: سِدْرَ المدينةِ، نهى عن قَطْعِه؛ ليكونَ أُنْسًا وظِلًّا لِمَن يُهاجِرُ إليها.

وقيلَ: أرادَ السِّدْرَ الذي يكونُ في الفَلاةِ، يَسْتَظِلُّ به أبناءُ السَّبيلِ والحيوانُ، أو في مِلْكِ إنسانٍ، فيتحامَلُ عليه ظالِمٌ، فيَقْطَعُه بغيرِ حقٍّ.

قالَ: ومع هذا، فالحديثُ مُضْطَرِبُ الرِّوايةِ، فإنَّ أكثَرَ ما يُرْوى عن عُروةَ بنِ الزُّبيرِ، وكانَ هو يَقْطَعُ السِّدْرَ، ويتَّخِذُ منه أبوابًا، وأهلُ العِلْمِ مُجْمِعون على إباحةِ قَطْعِه. انتهى(٥).

وبقِيَ للحديثِ طُرُقٌ فاتَتِ البَيْهَقِيَّ:

قالَ أبو مُسلمٍ الكَجِّيُّ في «سُنَنِه»: ثنا الرَّماديُّ، ثنا سُفيانُ، عن عُثمانَ بنِ أبي سُليمانَ، عن ابنِ عمٍّ له يُقالُ له: حُسينٌ، عن رجلٍ مِن أهلِ الطَّائفِ، عن عبدِ اللهِ بنِ شَدِيدٍ، وعن أبي إسحاقَ الدَّوْسِيِّ رفَعَه أحدُهما، قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «الذين يَقْطَعون السِّدْرَ يَصُبُّ اللهُ عليهم العَذابَ صَبًّا»، وقالَ الآخَرُ ـ ولم يَرْفَعْهُ ـ: مَن قطَعَ سِدْرَةً؛ صوَّبَ اللهُ رأسَه في نارِ جهنَّمَ(٦).

* * *

---

(٥) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: سدر).

(٦) لم أقف عليه.

وجاء في هامش النسخة (ض): «بياض بأصله»، فلربما أراد المصنِّفُ أن يستدرك بعض طرق الحديث، فلم يتيسر له ذلك.

العرف الوردي

في

أخبار المهدي

دار اللباب

[٣٨٧]

العَرْفُ[1] الوَرْدِيُّ في أخبارِ المَهْدِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ، وسَلامٌ على عِبادِه الذين اصطفى.

هذا جُزْءٌ جمعتُ فيه الأحاديثَ والآثارَ الواردةَ في المَهْدِيِّ، لخَّصْتُ فيه «الأربعين» التي جمَعَها الحافظُ أبو نُعَيْمٍ[2]، وزِدْتُ عليه ما فاتَه، ورمَزْتُ عليه صُورةَ (ك).

ـ (ك): أخرَجَ ابنُ جريرٍ في «تفسيرِه»: عن السُّدِّيِّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ [البقرة: ١١٤]، قالَ: هُم الرُّومُ، كانوا ظاهَروا بُخْتَنَصَّرَ على خَرابِ بيتِ المقدسِ.

وفي قولِه: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾ [البقرة: ١١٤]، قالَ: فليس في الأرضِ رُومِيٌّ يدخلُه اليومَ، إلَّا وهو خائفٌ أنْ تُضْرَبَ عُنُقُه، أو قد أُخِيفَ بأداءِ الجِزْيةِ، فهو يُؤَدِّيها.

وفي قولِه: ﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ١١٤]، قالَ: أمَّا خِزْيُهم في الدُّنيا؛

---

(١) العَرْف: الريح طيبةً كانت أو منتنةً. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: عرف).

(٢) طُبعت هذه الأربعين مجموعةً من جملة مصادرَ، من أبرزها رسالة «العرف الوردي» للسيوطي، وليست هي التي صنفها أبو نعيم، والله أعلم.

فإنَّه إذا قامَ المَهْدِيُّ، وفُتِحَتِ القُسْطَنْطِينِيَّةُ؛ قتلَهم، فذلك الخِزْيُ[١].

ـ (ك): وأخرَجَ أحمدُ، وابنُ أبي شَيبةَ، وابنُ ماجَهْ، ونُعَيمُ بنُ حمَّادٍ في «الفِتَنِ»: عن عليٍّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «المهديُّ منَّا أهلَ البيتِ، يُصْلِحُه اللهُ في ليلةٍ»[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ أبو داودَ، ونُعَيمُ بنُ حمَّادٍ، والحاكمُ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «المهديُّ منِّي، أَجْلى الجبهةِ، أَقْنى الأنفِ، يملأُ الأرضَ قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا، يملِكُ سبعَ سنين»[٣].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢١١). قال ابن كثير في «تفسيره» (١/ ٢٧١): والصحيح أن الخزي في الدنيا أعم من ذلك.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١١١٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٤٤)، وأحمد في «مسنده» (٦٤٥)، وابن ماجه (٤٠٨٥)، والبزار في «مسنده» (٦٤٤) وليَّنه، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٤٦٥) وغيرهم من طريق ياسين العجلي، عن إبراهيم بن محمد بن علي ابن الحنفية، عن أبيه، عن علي مرفوعًا. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٠٤): هذا إسناد فيه مقال، إبراهيم بن محمد وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البخاري في «التاريخ»: في إسناده نظر. وياسين العجلي، قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن معين وأبو زرعة: لا بأس به، وباقي رجال الإسناد ثقات.

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٠٩) من طريق سالم بن أبي حفصة، عن إبراهيم بن محمد ابن الحنفية، به.

(٣) رواه أبو داود (٤٢٨٥)، ونعيم في «الفتن» (١٠٦٣)، والبزار في «مسنده» (٩)، والطبراني في «الأوسط» (٩٤٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٧٠). والحديث جوَّد إسناده ابن القيم في «المنار المنيف» (١/ ١٤٤)، وقال ابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٣٧٧): لا بأس به.

قال ابن الأثير في «النهاية» (مادة: جلا ـ قنا): الأجلى: الخفيف شعر ما بين النزعتين من الصدغين، والذي انحسر الشعر عن جبهته. والقَنا في الأنف: طوله ورِقَّة أرنبته مع حدَبٍ في وسطه.

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «المهديُّ منَّا أَجْلى الجَبِينِ، أَقْنى الأنفِ»[١].

ـ وأخرَجَ أبو نُعَيمٍ: عن أبي سعيدٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «المهديُّ منَّا أهلَ البيتِ، رجلٌ مِن أمَّتي أَشَمُّ الأنفِ، يَمْلأُ الأرضَ عَدْلًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا»[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ أبو داودَ، وابنُ ماجَهْ، والطَّبرانيُّ، والحاكمُ: عن أمِّ سلَمةَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «المَهْدِيُّ مِن عِتْرَتي، مِن ولدِ فاطمةَ»[٣].

ـ وأخرَجَ ابنُ ماجَهْ، وأبو نُعَيْمٍ: عن أنسٍ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «نحن سبعةٌ ـ ولدَ عبدِ المطَّلِبِ ـ سادةُ أهلِ الجنَّةِ: أنا، وحمزةُ، وعليٌّ، وجعفرٌ، والحسنُ، والحُسينُ، والمهديُّ»[٤].

---

(١) لم أقف على إسناده.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٦٧٠) وقال: صحيح على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: عمران ضعيف، ولم يخرج له مسلم.

(٣) رواه أبو داود (٤٢٨٤) واللفظ له، وابن ماجه (٤٠٨٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٧٥)، والقشيري في «تاريخ الرقة» (١٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٥٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٧١) وغيرهم: من طريق أبي المليح الرقي، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، عن أم سلمة. قال العقيلي: قال البخاري في زياد بن بيان الرقي عن علي بن نفيل: في إسناده نظر. والصحيح قول سعيد بن المسيب. وقال النسائي في زياد بن بيان: ليس به بأس. وقال ابن الجوزي: هو كلام معروف من كلام سعيد بن المسيب، والظاهر أن زياد بن بيان وهى في رفعه. قلت: سيأتي حديث سعيد بن المسيب موقوفًا عليه من كلامه.

(٤) رواه ابن ماجه (٤٠٨٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤٩٤٠)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٧٤١)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ١٩٧) من طريق عبد الله بن زياد اليمامي، ـ وعند ابن ماجه: علي بن زياد، والصواب الأول كما قال المزي في «تحفة الأشراف» =

- وأخرَجَ أحمدُ، والباوَرْدِيُّ في «المعرفةِ»، وأبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أُبَشِّرُكم بالمَهْدِيِّ، رجلٌ مِن قريشٍ مِن عِتْرَتي، يُبْعَثُ في أُمَّتي على اختلافٍ مِن النَّاسِ وزلازلَ، فيَمْلأُ الأرضَ قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا، ويَرضى عنه ساكِنُ السَّماءِ وساكِنُ الأرضِ، ويَقْسِمُ المالَ صِحاحًا»، فقالَ له رجلٌ: ما صِحاحًا؟ قالَ: «بالسَّوِيَّةِ بين النَّاسِ، ويَمْلأُ قلوبَ أُمَّةِ محمَّدٍ غنًى، ويسَعُهم عَدْلُه، حتى إنَّه يأمُرُ مُناديًا، فيُنادي: مَن له حاجةٌ إليَّ؟ فما يأتيهِ أحدٌ إلَّا رجلٌ واحدٌ، يأتيهِ، فيسألُه، فيقولُ: ائتِ السَّادنَ حتى يُعْطِيَكَ، فيأتِيه، فيقولُ: أنا رسولُ المَهْدِيِّ إليكَ لِتُعْطِيَني مالًا، فيقولُ: احْثِ، فيَحْثِي، ولا يستطيعُ أنْ يحمِلَه، فيُلْقِي حتى يكونَ قَدْرَ ما يستطيعُ أنْ يَحْمِلَه، فيَخْرُجُ به، فيَنْدَمُ، فيقولُ: أنا كنتُ أجشَعَ أُمَّةِ محمَّدٍ نَفْسًا، كلُّهم دُعِيَ إلى هذا المالِ فتَرَكَه، غيري، فيَرُدُّ عليه، فيقولُ: إنَّا لا نَقْبَلُ شيئًا أَعْطَيْناهُ، فيَلْبَثُ في ذلك سِتًّا أو سبعًا أو ثمانيًا أو تسعَ سنين، ولا خيرَ في الحياةِ بعدَه»(١).

= (١/ ٨٦) - عن عكرمة بن عمار، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس. قال البخاري في «الكبير»: عبد الله بن زياد، عن عكرمة بن عمار، منكر الحديث. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» ط: هجر (١٩/ ٦٥): الحديث منكر.

ورواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٩٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٩٢)، والسلفي في «الطيوريات» (٩٤) من طريق آخر عن أنس. قال الخطيب: هذا الحديث منكر جدًّا، وهو غير ثابت، وفي إسناده غير واحد من المجهولين

(١) رواه بطوله أحمد في «مسنده» (١١٤٨٤)، وعزاه إلى الباوردي: السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٧١)، وفي إسناده العلاء بن بشير المزني، قال عنه ابن المديني: مجهول، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجاله ثقات. وقد روي بإسنادٍ رجاله ثقات بأخصر من ذلك، وليس فيه التفصيل الوارد في الرواية المذكورة، رواه أحمد في «مسنده» (١١٣١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٦٩) وغيرهما.

ـ (ك): وأخـرَجَ أبـو داودَ، والطَّبَرانـيُّ: عـن عبدِ اللهِ بنِ مسـعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قـالَ: «لـو لم يَبْـقَ مِن الدُّنيـا إلَّا يـومٌ؛ لَطَـوَّلَ اللهُ ذلك اليـومَ، حتى يُبعَـثَ فيه رجلٌ مِـن أهـلِ بيتـي، يُواطِئُ اسـمُه اسـمي، واسـمُ أبيه اسـمَ أبـي، يَمْـلَأُ الأرضَ قِسْـطًا وعَـدْلًا؛ كما مُلِئَـتْ ظُلْمًا وجَـوْرًا»(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أحمدُ، وأبو داودَ، والتِّرْمِذِيُّ، وقالَ: حسنٌ صحيحٌ، عن ابنِ مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لا تَذْهَبُ الدُّنيا حتى يَمْلِكَ العربَ رجلٌ مِن أهلِ بيتي، يُواطِئُ اسمُه اسمي»(٢).

ـ وأخرَجَ ابنُ أبي شيبةَ، والطَّبَرانيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ في «الأَفْرادِ»، وأبو نُعَيْمٍ، والحاكمُ: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تذهبُ الدُّنيا حتى يبعثَ اللهُ تعالى رجلًا مِن أهلِ بيتي، يُواطِئُ اسمُه اسمي، واسمُ أبيه اسمَ أبي، فيَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا وقِسْطًا؛ كما مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا»(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبرانيُّ: عن ابنِ مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لو لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا ليلةٌ؛ لَملَكَ فيها رجلٌ مِن أهلِ بيتي»(٤).

---

(١) رواه أبو داود (٤٢٨٢)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٢٤) من طرق عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه أبو داود (٤٢٨٢)، والترمذي (٢٢٣٠)، وأحمد في «مسنده» (٤٠٩٨).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٤٧)، والطبراني في «الأوسط» (١٢٣٣)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٧٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٨٨)، وهو في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٤/ ٧٣).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٩٥٤)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢١٦).

- (ك)[1]: وأخرَجَ أحمدُ، وابنُ أبي شَيْبَةَ، وأبو داودَ: عن عليٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لو لم يَبْقَ مِن الدَّهرِ إلَّا يومٌ؛ لَبعَثَ اللهُ تعالى رجلًا مِن أهلِ بيتي، يملؤُها عَدْلًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا»[2].

- (ك): وأخرَجَ أبو داودَ، ونُعَيْمُ بنُ حمَّادٍ في «الفِتَنِ»: عن عليٍّ: أنَّه نظَرَ إلى ابنِه الحسَنِ، فقالَ: «إنَّ ابني هذا سيِّدٌ كما سمَّاهُ النَّبيُّ ﷺ، سيَخْرُجُ مِن صُلْبِه رجلٌ يُسَمَّى اسمَ نبيِّكم، يُشْبِهُه في الخُلُقِ، ولا يُشْبِهُه في الخَلْقِ، ثمَّ ذكرَ القصَّةَ، وزادَ: يَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا»[3].

- (ك)[4]: وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ، وأحمدُ، وأبو داودَ، وأبو يَعْلى، والطَّبَرانيُّ: عن أمِّ سلَمةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يكونُ اختلافٌ عند موتِ خليفةٍ، فيَخرُجُ رجلٌ مِن أهلِ المدينةِ هارِبًا إلى مكَّةَ، فيأتيه ناسٌ مِن أهلِ مكَّةَ، فيُخْرِجونه وهو كارِهٌ، فيُبايعونه بين الرُّكنِ والمقامِ، ويُبْعَثُ إليه بَعْثٌ مِن الشَّامِ، فيُخْسَفُ بهم بالبَيْداءِ بين مكَّةَ والمدينةِ، فإذا رأى النَّاسُ ذلك؛ أتاهُ أبدالُ الشَّامِ وعصائِبُ أهلِ العِراقِ، فيُبايعونه، ثمَّ يَنْشَأُ رجلٌ مِن قريشٍ أخوالُه كَلْبٌ، فيَبْعَثُ إليهم بَعْثًا، فيَظْهَرون عليهم،

---

(١) لم يرمز إلى (ك) في: (ز) و(د) و(ب) و(ح) و(ف).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٤٨)، وأحمد في «مسنده» (٧٧٣)، وأبو داود (٤٢٨٣)، والبزار في «مسنده» (٤٩٣)، والبيهقي في «الاعتقاد» (١/ ٢١٦) بإسنادٍ قويٍّ، فيه فطر بن خليفة، وثقه الأكثرون، وقال عنه ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع.

(٣) رواه أبو داود (٤٢٩٠)، وفي إسناده مبهم لم يسم، وفيه انقطاع، فأبو إسحاق السبيعي رأى عليًا، ولم يثبت سماعه منه. انظر: «معالم السنن» للخطابي ط: ابن حزم (٤/ ٣٠٩).
وروى نحوه نعيم في «الفتن» (١١١٣) بإسنادٍ فيه مجاهيل.

(٤) الرمز ليس في (ز) و(ب) و(ف).

وذلك بَعْثُ كلبٍ، والخَيبةُ لِمَن لم يَشْهَدْ غنيمةَ كلبٍ، فيَقْسِمُ المالَ، ويَعْمَلُ في النَّاسِ بسُنَّةِ نبيِّهم ﷺ، ويُلْقِي الإسلامُ بجِرانِهِ إلى الأرضِ، يَلْبَثُ سبعَ سنين، ثمَّ يُتَوَفَّى، ويُصَلِّي عليه المسلمون»[1].

ـ (ك): وأخرَجَ أبو داودَ: عن عليٍّ قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يخرُجُ رجلٌ مِن وراءِ

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (٢٦٦٨٩)، وأبو داود (٤٢٨٦) من طريق قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن صاحب له، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعًا. وقد سمَّى ابن أبي شيبة الراوي عن أم سلمة في «مصنفه» (٣٧٢٢٣)، وأبو داود (٤٢٨٨)، والطبراني في «الكبير» (٩٣٠) وغيرهم، وهو عبد الله بن الحارث المجمع على توثيقه، إلا أن في الطريق إليه أبو العوام عمران، وهو ضعيف.

ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٩٤٠)، ومن طريقه ابن حبان في «صحيحه» (٦٧٥٧) من طريق محمد بن يزيد بن رفاعة، ثنا وهب بن جرير، ثنا هشام، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن صاحب له، وربما قال صالح: عن مجاهد، عن أم سلمة، وعند ابن حبان: عن صالح، عن مجاهد بالجزم. وفي إسناده محمد بن يزيد بن رفاعة، ضعيف الحديث، وقد تابعه إسحاق بن راهويه كما في «مسنده» (١٩٥٤)، إلا أنه قال: عن صالح بن أبي الخليل، عن صاحب له، عن أم سلمة.

ورواه الطبراني في «الأوسط» (١١٥٣)، وفي «الكبير» (٩٣١) من طريق عبيد الله بن عمرو، عن معمر، عن قتادة، عن مجاهد، عن أم سلمة. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٥): رجاله رجال الصحيح.

ورواه الداني في «الفتن» (٥٩٥) من طريق عبيد الله بن عمرو، عن معمر، عن قتادة، عن الخليل أو أبي الخليل، عن أم سلمة.

ورواه معمر في «جامعه» (٢٠٧٦٩) عن قتادة مرسلًا. وقال ابن القيم في «المنار المنيف» (١/ ١٤٥): الحديث حسن، ومثله مما يجوز أن يقال فيه: صحيح.

النَّهرِ، يُقالُ له: الحارثُ، حَرَّاثٌ[١]، على مُقَدِّمَتِه رجلٌ يُقالُ له: منصورٌ، يُوَطِّئُ - أو يُمَكِّنُ - لآلِ محمَّدٍ؛ كما مكَّنَتْ قريشٌ لرسولِ اللهِ ﷺ، وجَبَ على كلِّ مؤمنٍ نَصْرُه»، أو قالَ: «إجابَتُه»[٢].

هذا آخِرُ ما أوردَه أبو داودَ في (بابِ المَهْدِيِّ) مِن «سُنَنِه».

- وأخرَجَ التِّرْمِذِيُّ - وصحَّحَه -: عن ابنِ مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يلِي رجلٌ مِن أهلِ بيتي، يُواطِئُ اسمُه اسمي»[٣].

- وأخرَجَ التِّرْمذيُّ - وصحَّحه -: عن أبي هُريرةَ قالَ: «لو لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا يومٌ؛ لَطَوَّلَ اللهُ ذلك اليومَ حتى يلِيَ»[٤].

- وأخرَجَ التِّرْمِذيُّ - وحسَّنَه -: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ في أُمَّتي المَهْدِيَّ، يخرُجُ يعيشُ خمسًا أو سبعًا أو تسعًا، - زيدٌ الشَّاكُّ -، فيجيءُ إليه الرَّجلُ، فيقولُ: يا مَهْدِيُّ! أعطِني أعطِني، فيَحْثِي له في ثوبِه ما استطاعَ أنْ يَحْمِلَه»[٥].

- (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمَّادٍ، وابنُ ماجَهْ: عن أبي سعيدٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ

---

(١) كذا في جميع النسخ، قال الملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٣٤٤٥): صفة له؛ أي: زرَّاعٌ، وورد في بعض طبعات «سنن أبي داود»: «الحارث بن حراث».

(٢) رواه أبو داود (٤٢٩٠)، وفيه إبهام من روى عنه.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (٣٥٧١)، والترمذي (٢٢٣١) وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) رواه الترمذي (٢٢٣١) وقال: حديث حسن صحيح.

(٥) رواه أحمد في «مسنده» (٤٠٨٤)، والترمذي (٢٢٣٢) من طريق شعبة، عن زيد العمي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قالَ: «يكونُ في أُمَّتي المَهْدِيُّ، إنْ قُصِرَ فسَبْعٌ، وإلَّا فتِسْعٌ، فتَنْعَمُ فيه أُمَّتي نِعْمةً لم يَسْمَعوا[(١)] بمِثْلِها قطُّ، تؤتي أُكُلَها، ولا تدَّخِرُ عنهم شيئًا، والمالُ يومئذ كُدوسٌ، فيقومُ الرَّجلُ، فيقولُ: يا مَهْدِيُّ! أعطِني، فيقولُ: خذوا»[(٢)].

ـ وأخرَجَ ابنُ أبي شيبةَ، ونُعيمُ بنُ حمادٍ في «الفِتَنِ»، وابنُ ماجَهْ، وأبو نُعيمٍ: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: بينما نحن عند رسولِ اللهِ ﷺ إذ أقبَلَ فِتْيَةٌ مِن بني هاشمٍ، فلمَّا رآهم النَّبيُّ ﷺ اغْرَوْرَقَتْ عيناه، وتغيَّرَ لونُه، فقلتُ: ما نزالُ نرى في وجهِكَ شيئًا نَكْرَهُه؟ فقالَ: «إنَّا أهلُ بيتٍ اختارَ اللهُ لنا الآخرةَ على الدُّنيا، وإنَّ أهلَ بيتي سيَلْقَوْنَ بعدي بلاءً وتَشْريدًا وتَطْريدًا، حتى يأتيَ قومٌ مِن قِبَلِ المشرقِ، معهم راياتٌ سودٌ، فيسألون الحقَّ، فلا يُعْطَوْنه، فيُقاتِلون، فيُنْصَرون، فيُعْطَون ما سألوا، فلا يَقْبَلونه حتى يدفعوها إلى رجلٍ مِن أهلِ بيتي، فيملَؤُها قِسْطًا؛ كما ملَؤُوها جَوْرًا، فمَن أدركَ ذلك منكم؛ فلْيَأْتِهم ولو حَبْوًا على الثَّلْجِ، فإنَّه المَهْدِيُّ»[(٣)].

---

(١) في «سنن ابن ماجه»: «ينعموا».

(٢) رواه نعيم بن حماد في «الفتن» (١٠٤٨)، وابن ماجه (٤٠٨٣) واللفظ له، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٧٥)، والداني في «الفتن» (٥٥٠).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٨٩٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٧٢٧)، وابن ماجه (٤٠٨٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٩٩) مختصرًا، والبزار في «مسنده» (١٥٥٦)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٨٠)، والطبراني في «الأوسط» (٥٦٩٩)، وغيرهم: من طريق يزيد بن أبي زياد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه. والحديث منكر، آفته يزيد بن أبي زياد، نقل العقيلي عن أبي أسامة حماد بن أسامة قوله: لو حلف عندي ـ أي: يزيد بن أبي زياد ـ خمسين يمينًا قسامةً ما صدقتُه، أهذا مذهب إبراهيم؟! أهذا مذهب علقمة؟! أهذا مذهب عبد الله؟! وروى العقيلي عن وكيع وأحمد قولهما عن الحديث: ليس بشيء.

وروى نحوه الدارقطني في «المؤتلف» (١/ ٤٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٣٤) من طريق =

قالَ الحافظُ عمادُ الدِّينِ بنُ كثيرٍ: في هذا السِّياقِ إشارةٌ إلى مُلْكِ بني العبَّاسِ، وفيه دِلالةٌ على أنَّ المَهْدِيَّ يكونُ بعد دولةِ بني العبَّاسِ(١).

ـ وأخرَجَ ابنُ ماجَهْ، والحاكمُ ـ وصحَّحَه ـ، وأبو نُعيمٍ: عن ثَوْبانَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يَقْتَتِلُ عند كنزِكم ثلاثةٌ، كلُّهم ابنُ خَليفةٍ، ثمَّ لا يصيرُ إلى واحدٍ منهم، ثمَّ تَطْلُعُ الرَّاياتُ السُّودُ مِن قِبَلِ المشرقِ، فيقتُلونكم قَتْلًا لم يُقْتَلْهُ قومٌ، ثمَّ يجيءُ خليفةُ اللهِ المهديُّ، فإذا سمعتُم به؛ فأتُوهُ، فبايِعوه ولو حَبْوًا على الثَّلْجِ، فإنَّه خليفةُ اللهِ المهديُّ»(٢).

= عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة وعبيدة السلماني، عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال الذهبي: موضوع.

ورواه البزار في «مسنده» (١٤٩١) من طريق عبد الله بن داهر الرازي، عن أبيه، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن إبراهيم، به: أن النبي ﷺ ذكر فتية من بني هاشم، فاغروقتا [كذا] عيناه، وذكر الرايات السود، فقال: «فمن أدركها؛ فليأتها، ولو حبوًا على الثلج».

وعبد الله بن داهر قال عنه أحمد وابن معين: ليس بشيء. ووالده داهر بن يحيى، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، ما يكتب عنه إنسان فيه خير، وقال العقيلي: كان ممن يغلو في الرفض، ولا يتابع على حديثه.

(١) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٩/ ٦١).

(٢) رواه ابن ماجه (٤٠٨٤)، والبزار في «مسنده» (٤١٦٣)، والحاكم في «المستدرك» (٨٤٣٢)، والداني في «الفتن» (٥٤٨). قال البزار: اخترنا هذا الحديث لصحته وجلالة ثوبان، وإسناده إسناد صحيح.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وقال ابن كثير في «الفتن» (١/ ٥٥): هذا إسناد قوي صحيح.

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ ماجَهْ، والطَّبرانيُّ: عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ بنِ جَزْءٍ الزَّبيديِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ ناسٌ مِن المشرقِ، فيُوَطِّؤون للمَهْدِيِّ سُلْطانَه»[(١)].

ـ (ك): وأخرَجَ أحمدُ، والتِّرْمِذِيُّ، ونُعيمُ بنُ حمادٍ: عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ مِن خُراسانَ راياتٌ سُودٌ، فلا يرُدُّها شيءٌ حتى تُنْصَبَ بإيلياءَ»[(٢)].

قالَ ابنُ كثيرٍ: هذه الرَّاياتُ السُّودُ ليسَتْ هي التي أقبَلَ بها أبو مُسلمٍ الخُراسانيُّ، فاستلَبَ بها دولةَ بني أُمَيَّةَ، بل راياتٌ سُودٌ أُخرى تأتي صُحْبَةَ المهديِّ[(٣)].

ـ (ك): وأخرَجَ البَزَّارُ، والحارثُ بنُ أبي أُسامةَ، والطَّبرانيُّ: عن قُرَّةَ المُزَنِيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لَتُمْلَأَنَّ الأرضُ جَوْرًا وظُلْمًا، فإذا مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا؛ بعثَ اللهُ رجلًا منِّي، اسمُه اسمي، واسمُ أبيهِ اسمُ أبي، فيَمْلؤُها عَدْلًا وقِسْطًا؛ كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا، فلا تَمْنَعُ السَّماءُ شيئًا مِن قَطْرِها، ولا الأرضُ شيئًا مِن نباتِها، يمكُثُ فيهم سبعًا، أو ثمانيًا، فإنْ أكثَرَ؛ فتِسْعًا»[(٤)].

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٨٨)، والبزار في «مسنده» (٣٧٨٤)، والطبراني في «الأوسط» (٢٨٥٩). وفي إسناده ابن لهيعة، وهو ضعيف، وعمرو بن جابر الحضرمي، شيعي غالٍ، كان يزعم أن عليًا في السحاب! كذبه الأزدي، وقال أحمد: بلغني أنه يكذب، وقال ابن حجر: ضعيف شيعي.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٥٨٤)، وأحمد في «مسنده» (٨٧٧٥)، والترمذي (٢٢٦٩)، والطبراني في «الأوسط» (٣٥٣٦)، وفي «الشاميين» (٢١٣٨). وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات.

وإيلياء: بيت المقدس.

(٣) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير، ط: هجر (١٩/ ٦٢).

(٤) رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٧٨٨)، والبزار في «مسنده» (٣٣٢٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢٥٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٥٧١)، والطبراني في «الأوسط» (٨٣٢٥)، =

ـ (ك): وأخرَجَ البَزَّارُ: عن أنسٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ نائِمًا في بيتِ أُمِّ سلَمةَ، فانتبَهَ وهو يَسْتَرْجِعُ، فقالَتْ: يا رسولَ اللهِ، ممَّ تَسْتَرْجِعُ؟ قالَ: «مِن قِبَلِ جيشٍ يجيءُ مِن قِبَلِ العراقِ في طلَبِ رجلٍ مِن أهلِ المدينةِ، يمنَعُه اللهُ منهم، فإذا علَوا البَيْداءَ مِن ذي الحُلَيْفةِ؛ خسَفَ بهم، فلا يُدْرِكُ أعلاهم أسفَلَهم، ولا يُدْرِكُ أسفَلُهم أعلاهم إلى يومِ القيامةِ»(١).

ـ (ك): وأخرَجَ البَزَّارُ: عن جابرٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يكونُ في أُمَّتي خليفةٌ، يَحْثُو المالَ حَثْيًا، لا يعُدُّه عَدًّا»(٢).

ـ وأخرَجَ أحمدُ: عن أبي سعيدٍ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ مِن أُمرائِكم أميرًا، يحثو المالَ حَثْوًا، ولا يعُدُّه، يأتيهِ الرَّجلُ، فيَسْألُه، فيقولُ: خُذْ، فيَبْسُطُ ثوبَه، فيَحْثُو فيه، فيأخُذُه، ثمَّ يَنْطَلِقُ»(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ»: عن طَلْحةَ بنِ عُبيدِ اللهِ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «ستكونُ فِتْنةٌ، لا يَهْدَأُ منها جانبٌ إلَّا جاشَ منها جانبٌ، حتى يُنادِيَ مُنادٍ مِن السَّماءِ: إنَّ أميرَكم فُلانٌ»(٤).

= وفي «الكبير» (٦٨)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ١٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/ ٢٩٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٤): فيه داود بن المحبر بن قحذم، عن أبيه، وكلاهما ضعيف.

(١) رواه بهذا اللفظ البزار في «مسنده ـ كشف الأستار» (٣٣٢٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٦): فيه هشام بن الحكم، لم أعرفه، إلا أن ابن أبي حاتم ذكره، ولم يجرحه ولم يوثقه، وبقية رجاله ثقات.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٥٥)، ومسلم (٢٩١٣)، والبزار في «مسنده ـ كشف الأستار» (٣٣٢٧).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١١٩٤٠)، وفيه مجالد بن سعيد، ضعيف الحديث.

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٦٦٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٦): فيه مثنى بن =

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن ابنِ [عمرٍو][١] قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ المهديُّ وعلى رأسِه عِمامةٌ فيها مُنادٍ يُنادي: هذا المهديُّ خليفةُ اللهِ، فاتَّبِعوه»[٢].

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ، والخطيبُ في «تلخيصِ المتشابِه»: عن ابنِ [عمرٍو][٣] قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ المهديُّ وعلى رأسِه ملَكٌ يُنادي: إنَّ هذا المهديُّ، فاتَّبِعوه»[٤].

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شيبةَ: عن عاصمِ بنِ [عمرٍو][٥] البَجَليِّ قالَ: لَيُنادَيَنَّ باسمِ رجلٍ مِن السَّماءِ، لا يُنْكِرُه الدَّليلُ، ولا يَمتَنِعُ منه الذَّليلُ[٦].

= الصباح، وهو متروك، ووثقه ابن معين، وضعفه أيضًا.

(١) في النسخ: «عمر»، والمثبت هو الصواب من مصادر التخريج، فالحديث مشهور من رواية عبد الله ابن عمرو، وستأتي بعده الرواية الأخرى عنه من الطريق نفسه مع اختلاف يسير في ألفاظه.

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥١٦)، وابن المقرئ في «معجمه» (٩٠) من طريق عبد الوهاب بن الضحاك، عن إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن كثير بن مرة، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وعبد الوهاب متروك، كذبه أبو حاتم، وقال أبو زرعة وأبو داود وغيرهما: يضع الحديث.

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «عمر»، وكذا في «ميزان الاعتدال» للذهبي، والمثبت من مصادر التخريج، وهو الصواب.

(٤) رواه الطبراني في «الشاميين» (٩٣٧)، ومن طريقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤١٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفي إسناده عبد الوهاب بن الضحاك سالف الذكر، متروك.

(٥) تصحفت في النسخ إلى: «عمر»، والمثبت من «المصنف»، و«الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٤٨٦)، وهو الصواب.

(٦) في (ض) و(ف) و(ز): «لا ينكره الدليل، ولا يمتنع منه الدليل»، وفي (ث): «لا ينكره الذليل، ولا يمتنع منه الذليل»، والمثبت من (ب) و(ج) و(ح) و(د)، وهو كذلك في «كنز العمال» للمتقي =

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: مِن طريقِ عمرَ بنِ عليٍّ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ: أنَّه قالَ للنَّبيِّ ﷺ: أمِنَّا المهديُّ أم مِن غيرِنا يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «بل مِنَّا، بنا يختِمُ اللهُ كما بِنا فتَحَ، وبنا يُسْتَنْقَذون مِن الشِّركِ، وبنا يُؤلِّفُ اللهُ بين قلوبِهم بعد عَداوةٍ بيِّنةٍ؛ كما ألَّفَ بين قلوبِهم بعد عَداوةِ الشِّركِ»[1].

ـ وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ، وأبو نُعيمٍ: مِن طريقِ مكحولٍ، عن عليٍّ، قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ! أمِنَّا ـ آلَ محمدٍ ـ المهديُّ أم مِن غيرِنا؟ فقالَ: «لا، بل منَّا، يختِمُ اللهُ به الدِّينَ كما فتَحَ بنا، وبنا يُنْقَذون مِن الفتنةِ كما أُنْقِذوا مِن الشِّركِ، وبنا يُؤلِّفُ اللهُ بين قلوبِهم بعد عَداوةِ الفتنةِ كما ألَّفَ بين قلوبِهم بعد عَداوةِ الشِّركِ، وبنا يُصبِحون بعد عَداوةِ الفتنةِ إخوانًا؛ كما أصبَحوا بعد عَداوةِ الشِّركِ إخوانًا في دينِهم»[2].

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»، والحاكِمُ: عن أمِّ سلَمةَ قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يُبايعُ لرجلٍ بين الرُّكنِ والمقامِ عِدَّةُ أهلِ بدرٍ، فيأتيه عصائِبُ أهلِ

الهندي (١٤/ ٥٨٤). وفي مطبوعة «الدر المنثور» (٧/ ٤٨٦): «لا ينكره الذليل، ولا يمتنع منه الدليل»، والصواب في لفظ الأثر ما سيأتي؛ فقد رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٧٥٥) عن عاصم بن عمرو البجلي: أن أبا أمامة قال: لينادين باسم رجل من السماء، لا ينكره الذليل، ولا يمتنع منه العزيز.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (١٥٧). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٧): فيه عمرو بن جابر الحضرمي، وهو كذاب.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٨٩)، وليس فيه قوله: «وبنا يصبحون... إلخ»، ورجاله ثقات، إلا أن فيه الوليد بن مسلم، وهو ثقة مدلس، وقد عنعن، وفيه إرسال مكحول عن علي رضي الله عنه، إذ إنه لم يسمع منه كما نص العلائي في «جامع التحصيل» (١/ ٢٨٥) على ذلك.

العراقِ، وأبدالُ أهلِ الشَّامِ، فيغزوهُ جيشٌ مِن أهلِ الشَّامِ، حتى إذا كانوا بالبَيْداءِ؛ خُسِفَ بهم»(١).

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: عن أُمِّ سلَمَةَ قالَتْ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يسيرُ ملِكُ المشرقِ إلى ملِكِ المغربِ، فيقتُلُه، ثمَّ يسيرُ ملِكُ المغربِ إلى ملِكِ المشرقِ، فيقتُلُه، فيَبْعَثُ(٢) جيشًا إلى المدينةِ، فيُخْسَفُ به، ثمَّ يَبعَثُ جيشًا، [فيَسْبِي ناسًا](٣) مِن أهلِ المدينةِ، فيعوذُ عائِذٌ بالحرَمِ، فيجتمِعُ النَّاسُ إليه كالطَّائِرِ الوارِدةِ المُتفَرِّقةِ حتى يَجتَمِعَ إليه ثلاثُ مئةٍ وأربعةَ عشرَ، فيهم نِسْوةٌ، فيَظْهَرُ على كلِّ جبَّارٍ وابنِ جبَّارٍ، ويُظهِرُ مِن العدلِ ما يتمنَّى له الأحياءُ أمواتَهم، فيحيا سبعَ سنين، ثمَّ ما تحت الأرضِ خيرٌ ممَّا فوقَها»(٤).

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: عن ابنِ عُمرَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذَ بيدِ عليٍّ، فقالَ: «سيخرُجُ مِن صُلْبِ هذا فتًى يملأُ الأرضَ قِسْطًا وعَدْلًا، فإذا رأيتُم ذلك؛

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٢٢٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (١/ ٣٠٩)، والطبراني في «الأوسط» (٩٤٥٩)، وفي «الكبير» (٩٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣٢٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٤): في الصحيح طرف منه، ورواه الطبراني باختصار، وفيه عمران القطان، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح. قلت: وللحديث عن أم سلمة طرق أخرى، تقدم إيرادها وتخريجها، فلتُنظر.

(٢) في غير (ز): «فيبعث الله»، والمثبت هو الموافق لـ«المعجم الأوسط».

(٣) في النسخ: «فينشأ ناس»، والمثبت من «المعجم الأوسط»، والذي في «مجمع الزوائد»: «فينسى ناسًا».

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٤٧٣)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، وفيه انقطاع أيضًا، فالإمام محمد الباقر لم يسمع من أم سلمة، نص عليه أحمد وأبو حاتم وغيرهما. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص: ١٨٥).

فعليكم بالفتى التَّمِيميِّ، فإنَّه يُقْبِلُ مِن قِبَلِ المشرقِ، وهو صاحبُ رايةِ المهديِّ»(١).

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبرانيُّ في «الأوسطِ»: عن أمِّ حَبيبةَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «يخرُجُ ناسٌ مِن قِبَلِ المشرقِ، يُريدون رجلًا عند البيتِ، حتى إذا كانوا ببَيْداءَ مِن الأرضِ؛ خُسِفَ بهم»(٢).

ـ (ك)(٣): وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»، ونُعيمٌ، وابنُ عساكِرَ: عن عليٍّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يكونُ في آخِرِ الزَّمانِ فتنةٌ، يُحَصَّلُ النَّاسُ كما يُحَصَّلُ الذّهبُ في المَعْدِنِ، فلا تسُبُّوا أهلَ الشَّامِ، ولكنْ سُبُّوا شِرارَهم، فإنَّ فيهم الأبدالَ، يُوشِكُ أنْ يُرسَلَ على أهلِ الشَّامِ سَيْبٌ(٤) مِن السَّماءِ، فيُغْرِقَ جماعتَهم، حتى لو قاتَلَتْهم الثَّعالبُ غلَبَتْهم، فعند ذلك يخرُجُ خارجٌ مِن أهلِ بيتي [في](٥) ثلاثِ راياتٍ، المُكْثِرُ يقولُ: هُم خمسةَ عشرَ ألفًا، والمُقْلِلُ يقولُ: هم اثنا عشرَ ألفًا، أمارَتُهم: أَمِتْ أَمِتْ، يَلْقَون سبعَ راياتٍ، تحت كلِّ رايةٍ منها رجلٌ يطلُبُ المُلْكَ، فيقتُلُهم اللهُ

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤١٣٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٨): فيه ابن لهيعة، وفيه لين، ولكن الحديث منكر.

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٣٠)، وتمامه: «فيلحق بهم من تخلف عنهم، فيصيبهم ما أصابهم»، قلت: يا رسول الله، فكيف بمن كان أُخرج مستكرهًا؟ قال: «يصيبه ما أصاب الناس، ثم يبعث الله كل امرئ على نيته». وفي إسناده سلمة بن الفضل، وثقه ابن معين، وأبو داود، وقال عنه البخاري: عنده مناكير، وفيه نظر. وضعفه ابن راهويه، والنسائي، وغيرهما، وقال أبو حاتم: محله الصدق، في حديثه إنكار، يكتب حديثه ولا يحتج به.

(٣) الرمز في (ح) و(ض)، وليس في باقي النسخ.

(٤) السَّيْب: العطاء، ويطلق على المطر الجاري. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١/ ٤٧٧).

(٥) ما بين معكوفتين من «المعجم الأوسط».

جميعًا، ويرُدُّ اللهُ إلى المسلمين إِلْفَتَهم، ونِعْمَتَهم، وقاصِيَهم، ودانِيَهم»[1].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ، والحاكمُ وصحَّحه: عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ قالَ: ستكونُ فتنةٌ، يُحَصَّلُ النَّاسُ منها كما يُحَصَّلُ الذَّهبُ في المَعْدِنِ، فلا تسُبُّوا أهلَ الشَّامِ، وسُبُّوا ظلَمَتَهم، فإنَّ فيهم الأبدالَ، وسيُرْسِلُ اللهُ سَيْبًا مِن السماء فيُغْرِقُهم، حتى لو قاتَلَتْهم الثَّعالبُ غلَبَتْهم، ثمَّ يَبْعَثُ اللهُ عند ذلك رجلًا مِن عِتْرَةِ الرَّسولِ ﷺ في اثني عشرَ ألفًا إنْ قَلُّوا، وخمسةَ عشرَ ألفًا إنْ كثُروا، أمارَتُهم؛ أي: علامتُهم: أَمِتْ، أَمِتْ، على ثلاثِ راياتٍ، يُقاتِلُهم أهلُ سَبْعِ راياتٍ، ليس مِن صاحبِ رايةٍ إلَّا وهو يَطْمَعُ بالمُلْكِ، فيُقْتَلون ويُهْزَمون، ثمَّ يَظْهَرُ الهاشميُّ، فيَرُدُّ اللهُ إلى المسلمين إِلْفَتَهم ونِعْمَتَهم، فيكونون على ذلك حتى يخرُجَ الدَّجَّالُ»[2].

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»، وأبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «يخرُجُ رجلٌ مِن أهلِ بيتي[3] يقولُ بسُنَّتي، يُنزِلُ اللهُ له القَطْرَ مِن السَّماءِ، وتُخْرِجُ له الأرضُ مِن بركَتِها، تُمْلَأُ الأرضُ منه قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا، يعملُ على هذه الأُمَّةِ سبعَ سنين، وينزِلُ بيتَ المقدِسِ»[4].

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٠٦)، والطبراني في «الأوسط» (٣٩٠٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٣٣٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٧): فيه ابن لهيعة، وهو لين، وبقية رجاله ثقات.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٦٥٨) وصححه، ووافقه الذهبي، ورواه بأخصر منه نعيم في «الفتن» (١٠٠٦)، وفي إسناده رشدين بن سعد، وهو ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٣) في «المعجم الأوسط»: «رجل من أمتي».

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط» (١٠٧٥)، والضياء المقدسي في «فضائل بيت المقدس» (٤٤) من طريق أبي نعيم، عن الطبراني، به. وفي إسناده عبد الحميد بن واصل الباهلي أبو الواصل، ذكره ابن =

ـ (ك): وأخرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ في «الأَفْرادِ»، والطَّبَرانيُّ في «الأوسطِ»: عن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يكونُ في أُمَّتي المَهْدِيُّ، إنْ قُصِرَ عُمُرُه؛ فسبعٌ، وإلَّا فثمانٍ، وإلَّا فتسعُ سنين، تَنْعَمُ أُمَّتي فيها نِعْمةً لم يَنْعَموا مِثْلَها، البَرُّ منهم والفاجِرُ، يُرسِلُ اللهُ عليهم السَّماءَ مِدْرارًا، ولا تدَّخِرُ الأرضُ شيئًا مِن النَّباتِ، ويكونُ المالُ كُدوسًا، يقولُ الرَّجلُ: يا مهديُّ! أعطِني، فيقولُ: خُذْ»(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أبو يَعْلى: عن أبي هُريرةَ قالَ: حدَّثَني خليلي أبو القاسمِ ﷺ قالَ: «لا تقومُ السَّاعةُ حتى يخرُجَ عليهم رجلٌ مِن أهلِ بيتي، فيَضْرِبَهم حتى يرجِعوا إلى الحقِّ»، قلتُ: وكم يَمْلِكُ؟ قالَ: «خمسًا واثنين»(٢).

= حبان في «الثقات» (٥/ ١٢٦)، ولم أقف على جرح أو تعديل له، وفيه الحسن بن يزيد السعدي، ذكره البخاري وابن أبي حاتم من غير جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٢٤)، وقال الذهبي في «المغني» (١/ ١٦٩): مجهول.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٤٠٦)، وابن الجوزي في «العلل» (١٤٤٤) من طريق الدارقطني، وهو في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٥/ ٢٥٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٧): رجاله ثقات.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٦٦٥) وآخره بلفظ: قلت: وكم يكون؟ قال: «خمس، واثنان»، قال: قلت: ما خمس واثنان؟ قال: لا أدري. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣١٥): فيه المرجى بن رجاء، وثقه أبو زرعة، وضعفه ابن معين، وبقية رجاله ثقات. قلت: المرجى وثقه بعضهم، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٢٧): كان ممن ينفرد عن المشاهير بالمناكير، ويرفع المراسيل من حيث لا يعلم على قلة روايته، فلما كثر مخالفته للأثبات فيما روى عن الثقات؛ خرج عن حد العدالة إلى الجرح، وسقط الاحتجاج به فيما انفرد، فأما ما وافق الثقات، فإن اعتبر به معتبر دون أن يحتج به؛ لم أر بذلك بأسًا. وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم.

ـ (ك): وأخرَجَ أبو يعلى، وابنُ عساكِرَ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يكونُ في آخِرِ الزَّمانِ عند تظاهُرِ مِن الفِتَنِ، وانقطاعٍ مِن الزَمنِ أميرٌ، أوَّلُ ما يكونُ عطاؤُه للنَّاسِ أنْ يأتِيَه الرَّجلُ، فيَحْثِي له في حِجْرِه، يُهِمُّه مَن يَقْبَلُ منه صدقةَ ذلك المالِ؛ لِما يُصِيبُ النَّاسَ مِن الفرَجِ»(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أحمدُ، ومُسلمٌ: عن جابرٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يكونُ في آخرِ أُمَّتي خليفةٌ، يَحْثِي المالَ حَثْيًا، ولا يعُدُّه عَدًّا»(٢).

ـ (ك): وأخرَجَ أحمدُ، ومُسلمٌ: عن أبي سعيدٍ، وجابرٍ: عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «يكونُ في آخرِ الزَّمانِ خليفةٌ، يَقْسِمُ المالَ، ولا يَعُدُّه»(٣).

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قالَ: «يكونُ في أُمَّتي المهديُّ، إن قصُرَ عُمُرُه؛ فسبعُ سنين، وإلَّا فثمانٍ، وإلَّا فتسعُ سنين، تنعَمُ أمَّتي في زمانِه نَعيمًا لم يَنْعَموا(٤) مِثْلَه قطُّ، البَرُّ والفاجِرُ، يُرسِلُ اللهُ السَّماءَ عليهم مِدْرارًا، ولا تدَّخِرُ الأرضُ شيئًا مِن نباتِها»(٥).

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «تُمْلَأُ الأرضُ ظُلْمًا وجَوْرًا، فيقومُ رجلٌ مِن عِتْرَتي، فيَمْلَؤُها قِسْطًا وعَدْلًا، يَمْلِكُ سبعًا، أو تسعًا»(٦).

---

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (١١٠٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٤/ ٢٦٧) واللفظ له، وفي إسناده عطية العوفي، ضعيف الحديث.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٤٤٠٦)، ومسلم (٢٩١٣) وغيرهما.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١٤٥٦٧)، ومسلم (٢٩١٤) وغيرهما.

(٤) في غير (ح): «تتنعم أمتي في زمانه نعيما لم يتنعموا».

(٥) تقدم تخريج نحوه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) رواه أحمد في «مسنده» (١١٦٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٧٤) من طريق حماد بن سلمة، =

ـ وأخرَجَ أحمدُ، وأبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «لا تَنْقَضِي الدُّنيا حتى يَمْلِكَ الأرضَ رجلٌ مِن أهلِ بيتي، يَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ قبله جَوْرًا، يَمْلِكُ سبعَ سنين»[١].

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ، والحاكمُ: عن أبي سعيدٍ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «يخرُجُ المهديُّ في أُمَّتي، يَبْعَثُه اللهُ غِياثًا للنَّاسِ، تَنْعَمُ الأُمَّةُ[٢]، وتعيشُ الماشيةُ، وتُخْرِجُ الأرضُ نباتَها، ويُعطِي المالَ صِحاحًا»[٣].

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لَيَبْعَثَنَّ اللهُ مِن عِتْرتي رجلًا، أفرَقَ الثَّنايا، أعلى[٤] الجَبْهةِ، يَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا، يُفِيضُ المالَ فيضًا»[٥].

ـ وأخرجَ أبو نُعيمٍ: عن حُذيفةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لو لم يَبْقَ مِن

= عن أبي هارون العبدي، ومطر الوراق، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد رضي الله عنه. وأبو هارون العبدي، متروك الحديث متهم بالكذب، ومطر الوراق ضعيف يعتبر حديثه بالشواهد والمتابعات.

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١١١٣٠). قال محققوه: حديث صحيح دون قوله: «يكون سبع سنين»، مطر بن طهمان ـ وإن كان فيه ضعف من جهة حفظه ـ؛ فهو متابع، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٢) في (ز) و(ج) و(ح): «أمتي».

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٦٧٣) بلفظ: «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحًا، وتكثر الماشية، وتعظُم الأُمَّة، يعيش سبعًا أو ثمانيًا. قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

(٤) في «الكامل» لابن عدي، و«ذخيرة الحفاظ» لابن القيسراني: «أجلى».

(٥) رواه ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٤٨٩). قال ابن القيسراني في «ذخيرة الحفاظ» (٤/ ٢٠١٨): فيه سويد [بن إبراهيم]، ضعيف.

الدُّنيا إلَّا يومٌ واحدٌ؛ لَبعَثَ فيه اللهُ رجلًا، اسمُه اسمي، وخُلُقُه خُلُقي، يُكْنَى أبا عبدِ اللهِ»(١).

- وأخرَجَ الحارثُ بنُ أبي أسامةَ، وأبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لَتُمْلَأَنَّ الأرضُ ظُلْمًا وعُدْوانًا، ثمَّ لَيَخْرُجَنَّ رجلٌ مِن أهلِ بيتي حتى يملأَها قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ ظُلْمًا وعُدْوانًا»(٢).

- وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»، وأبو نُعيمٍ: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ رجلٌ مِن أهلِ بيتي، يُواطِئُ اسمُه اسمي، وخلُقُه خُلُقي، يَمْلَؤُها قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا»(٣).

- وأخرَجَ نُعيمٌ، وأبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يكونُ عندَ انقطاعٍ مِنَ الزَّمانِ، وظُهورٍ مِنَ الفِتَنِ رجلٌ يُقالُ لهُ: المهديُّ(٤)، يكونُ عطاؤُه حَثْيًا(٥)»(٦).

---

(١) لم أقف عليه من حديث حذيفة، وسيأتي نحوه من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما.

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (١١٣١٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٢٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٠١) من طريق الحارث بن أبي أسامة، واللفظ له، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٦٩) وغيرهم.

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ٢٣٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٢٩)، والداني في «الفتن» (٥٥٦) من طريق عثمان بن شبرمة، عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) في مصادر التخريج: «السفاح».

(٥) في غير (ز): «هنيئاً»، والمثبت من (ز)، وهو الموافق للمصادر.

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٥٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٣٩)، وأحمد في «مسنده» =

ـ وأخرَجَ أحمدُ، ونُعيمُ بنُ حمادٍ، والحاكمُ، وأبو نُعيمٍ: عن ثوبانَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا رأيتُمُ الرَّاياتِ السُّودَ قد أقبَلَتْ مِن خُراسانَ، فأْتُوها ولو حَبْوًا على الثَّلْجِ، فإنَّ فيها خليفةَ اللهِ المهديَّ»[1].

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن حُذيفةَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «وَيْحَ هذه الأُمَّةِ مِن ملوكٍ جبابرةٍ، كيف يقتُلون ويُخيفون المُطِيعين إلَّا مَن أظهَرَ طاعتَهم، فالمؤمنُ التَّقِيُّ يُصانِعُهم[2] بلسانِه، ويفِرُّ منهم بقلبِه، فإذا أرادَ اللهُ أنْ يُعيدَ الإسلامَ عزيزًا؛ قصَمَ كلَّ جبَّارٍ عنيدٍ، وهو القادرُ على ما يشاءُ أنْ يُصْلِحَ أُمَّةً بعد فسادِها.

يا حُذيفةُ! لو لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا يومٌ واحدٌ؛ لَطوَّلَ اللهُ ذلك اليومَ حتى يَمْلِكَ

= (١١٧٥٧)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٩٦)، والداني في «الفتن» (٥٠٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥١٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٣٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٢٧٩)، وفي إسناده عطية العوفي، ضعيف الحديث.

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٨٩٦) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن ثوبان موقوفًا عليه.

ورواه الحاكم في «المستدرك» (٨٥٣١) من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان موقوفًا عليه.

ورواه أحمد في «مسنده» (٢٢٣٨٧) من طريق شريك، عن علي بن زيد، عن أبي قلابة، عن ثوبان مرفوعًا.

وفي طريق أحمد: علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، وفي الأول والثالث انقطاع، فأبو قلابة لم يسمع من ثوبان.

(٢) في غير (ث): «يصافيهم»، وفي نسخة ولي الدين (١٤٣٠): «يصاحبهم»، والمثبت من (ث) و«جزء آدم بن أبي إياس».

رجلٌ مِن أهلِ بيتي، تجري الملاحمُ على يديه، ويُظْهِرُ الإسلامَ، لا يُخلِفُ وعدَه، وهو سريعُ الحسابِ»[١].

ـ وأخرَجَ الحسنُ بنُ سفيانَ، وأبو نُعيمٍ: عن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لو لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا ليلةٌ؛ لَمَلَكَ فيها رجلٌ مِن أهلِ بيتي»[٢].

ـ وأخرَجَ الحسنُ بنُ سفيانَ، وأبو نُعيمٍ: عن ثوبانَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «تجيءُ الرَّاياتُ السُّودُ مِن قِبَلِ المشرقِ كأنَّ قلوبَهم زُبَرُ الحديدِ، فمَن سمِعَ بهم فلْيَأْتِهم فلْيُبايِعْهم ولو حَبْوًا على الثَّلجِ»[٣].

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن ابنِ مسعودٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لو لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا ليلةٌ؛ لَطَوَّلَ اللهُ تلك اللَّيلةَ حتى يَمْلِكَ رجلٌ مِن أهلِ بيتي، يُواطِئُ اسمُه اسمي، واسمُ أبيه اسمَ أبي، يَمْلَؤُها قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا، ويَقْسِمُ المالَ بالسَّوِيَّةِ، ويجعلُ اللهُ الغِنى في قلوبِ هذه الأُمَّةِ، فيَمْكُثُ سبعًا أو تسعًا، ثمَّ لا خيرَ في عيشِ الحياةِ بعد المهديِّ»[٤].

ـ وأخرَجَ ابنُ ماجَهْ، وأبو نُعيمٍ: عن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لو لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا يومٌ؛ لَطَوَّلَه اللهُ حتى يَمْلِكَ رجلٌ مِن أهلِ بيتي، يَفْتَحُ القُسْطَنْطِينِيَّةَ وجبلَ الدَّيْلَمِ»[٥].

---

(١) رواه آدم بن أبي إياس في «جزئه» (١٧)، وفي إسناده محمد بن كثير القرشي، متروك الحديث.

(٢) رواه الداني في «الفتن» (٥٧٢).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد تقدم نحوه حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٤) الحديث ذكره يوسف بن يحيى السلمي في «عقد الدرر» (ص: ١٢٢)، وعزاه إلى أبي نعيم في «صفة المهدي»، ولم أقف على إسناده.

(٥) رواه ابن ماجه (٢٧٧٩)، والبيهقي في «البعث والنشور» (١٣٧) من طريق قيس بن الربيع، عن =

ـ وأخرَجَ الطَّبرانيُّ في «الكبيرِ»، وابنُ مَنْدَهْ، وأبو نُعيمٍ، وابنُ عساكِرَ: عن قيسِ بنِ جابرٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «سيكونُ بعدي خُلَفاءُ، ومِن بعد الخُلَفاءِ أُمراءُ، ومِن بعدِ الأُمراءِ مُلوكٌ، ومِن بعد الملوكِ جَبابرةٌ، ثمَّ يخرُجُ رجلٌ مِن أهلِ بيتي، يَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا، ثمَّ يُؤَمَّرُ بعده القَحْطانيُّ، فوالذي بعثَني بالحقِّ، ما هو بدونه»(١).

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مِنَّا الذي يُصَلِّي عيسى ابنُ مريمَ خَلْفَه»(٢).

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن جابرٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ينزِلُ عيسى ابنُ مريمَ، فيقولُ أميرُهم المَهْدِيُّ: تعالَ صَلِّ بنا، فيقولُ: ألا وإنَّ بعضَكم على بعضٍ أمراءُ تكرِمَةَ اللهِ لهذه الأُمَّةِ»(٣).

= أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ١٦٠): هذا إسناد فيه مقال، قيس هو ابن الربيع، ضعفه أحمد وابن المديني ووكيع والنسائي والدارقطني، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ومحله الصدق، وقال العجلي: كان معروفًا بالحديث صدوقًا، وقال ابن عدي: رواياته مستقيمة، قال: والقول فيه ما قال شعبة: أنه لا بأس به.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (٩٣٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٣٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٢٨٢). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٩٠): فيه جماعة لم أعرفهم. وقال ابن حجر في «الإصابة» (٧/ ٥٣): الراوي له عن الأعمش حسين بن علي الكندي، لا أعرفه، ولا أعرف حال جابر والد قيس.

(٢) عزاه إلى أبي نعيم في «المهدي»: السيوطي في «الجامع الصغير» (١٠٨٦٤)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (١٤/ ٢٦٦). قال المناوي في «فيض القدير» (٦/ ١٧): فيه ضعف. ولم أقف على إسناده.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» (١٥١٢٧)، ومسلم (١٥٦) وغيرهما من غير قوله: «المهدي».

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لن تَهْلِكَ أُمَّةٌ أنا في أوَّلِها، وعيسى ابنُ مريمَ في آخِرِها، والمهديُّ في وسَطِها»(١).

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شيبةَ: عن أبي سعيدٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يخرُجُ في آخِرِ الزَّمانِ خليفةٌ، يُعطِي الحقَّ بغيرِ عددٍ»(٢).

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شيبةَ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ رجلٌ مِن أهلِ بيتي عند انقطاعٍ مِن الزَّمانِ، وظُهورٍ مِن الفِتَنِ، يكونُ عطاؤُه حَثْيًا»(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ الحاكمُ: عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ رجلٌ يُقالُ له: السُّفْيانيُّ، في عُمْقِ دمشقَ، وعامَّةُ مَن يَتْبَعُه مِن كلبٍ، فيَقْتُلُ حتى يَبْقَرَ بُطونَ النِّساءِ، ويقتُلَ الصِّبْيانَ، فتَجْمَعُ لهم قيسٌ، فيقتلُها حتى لا يَمْنَعَ ذَنَبَ تَلْعَةٍ(٤)، ويخرُجُ رجلٌ مِن أهلِ بيتي في الحَرَّةِ، فيَبْلُغُ السُّفْيانيَّ، فيَبْعَثُ إليه جُنْدًا مِن جُندِه، فيَهْزِمُهم، فيسيرُ إليه السُّفْيانيُّ بمَن معه، حتى إذا صارَ ببيداءَ مِن الأرضِ؛ خُسِفَ بهم، فلا ينجو منهم إلَّا المُخْبِرُ عنهم»(٥).

---

(١) رواه ابن المغازلي في «مناقب علي» (١/ ٤٦١)، وفي إسناده خالد بن يزيد البجلي، ضعيف، وفيه انقطاع، فمحمد بن علي بن عبد الله بن عباس لم يسمع من جده. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٦/ ٨٦).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٤٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٣٩)، وفي إسناده عطية العوفي، وهو ضعيف.

(٤) تلْعة: جمع (تلاع)، وهي مسايل الماء من علو إلى سفل، وقيل: هو من الأضداد، يقع على ما انحدر من الأرض وأشرف منها، ومعنى (ذنب تلعة): أي: كثرتها، وأنه لا يخلو منه موضع. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: تلع).

(٥) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٥٨٦) وصححه، ووافقه الذهبي.

ـ (ك): وأخرَجَ الحاكمُ: عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ينزِلُ بأُمَّتي في آخرِ الزَّمانِ بلاءٌ شديدٌ مِن سُلطانِهم، حتى تَضِيقَ الأرضُ عنهم، فيَبْعَثُ اللهُ رجلًا مِن عِتْرتي، فيَمْلأُ الأرضَ قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ ظُلْمًا وجَوْرًا، يرضى عنه ساكِنُ السَّماءِ وساكنُ الأرضِ، لا تدَّخِرُ الأرضُ شيئًا مِن بَذْرِها إلَّا أخرَجَتْهُ، ولا السَّماءُ شيئًا مِن قَطْرِها إلَّا صبَّتْهُ، يعيشُ فيهم سبعَ سنين أو ثمانٍ أو تسعًا»(١).

ـ وأخرَجَ ابنُ ماجَهْ، والرُّويانيُّ، وابنُ خُزيمةَ، وأبو عَوانةَ، والحاكمُ، وأبو نُعيمٍ واللَّفظُ له: عن أبي أُمامةَ قالَ: خطَبَنا رسولُ اللهِ ﷺ، وذكَرَ الدَّجَّالَ، وقالَ: «فتَنْفِي المدينةُ الخبَثَ منها؛ كما يَنْفِي الكِيرُ خبَثَ الحديدِ، ويُدْعى ذلك اليومُ: يومَ الخَلاصِ»، فقالَتْ أمُّ شَريكٍ: فأين العرَبُ يا رسولَ اللهِ يومئذٍ؟ قالَ: «هُم يومئذٍ قليلٌ، وجُلُّهم ببيتِ المَقْدِسِ، وإمامُهم المَهْدِيُّ رجلٌ صالحٌ، فبينما إمامُهم قد تقدَّمَ يُصَلِّي بهم الصُّبْحَ، إذ نزَلَ عليهم عيسى ابنُ مريمَ الصُّبحَ، فرجَعَ ذلك الإمامُ يَنْكُصُ، يمشي القَهْقَرى لِيَتَقَدَّمَ عيسى، فيضَعُ عيسى يدَه بين كتِفَيْهِ، ثمَّ يقولُ له: تقدَّمْ، فصَلِّ، فإنَّها لكَ أُقِيمَتْ، فيُصَلِّي بهم إمامُهم»(٢).

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٤٣٨) وصححه. وقال الذهبي: سنده مظلم.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٠٧٧) من طريق إسماعيل بن رافع أبي رافع، عن أبي زرعة السيباني يحيى بن أبي عمرو، عن عمرو بن عبد الله، عن أبي أمامة الباهلي. وإسماعيل ضعيف الحديث من جهة حفظه.

ورواه بطوله ومختصرًا: نعيم في «الفتن» (١٥٨٩)، وحنبل بن إسحاق في «الفتن» (٣٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (١٢٤٩)، والروياني في «مسنده» (١٢٣٩)، وتمام في «فوائده» (٢٦٧)، والطبراني في «الأحاديث الطوال» (٤٨)، وأبو نعيم في «صفة النفاق» (١/ ١٧٨)، وفي «الحلية» (٦/ ١٠٨) وغيرهم: من طريق ضمرة بن ربيعة، عن السيباني، به.

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّفِ»: عن ابنِ سِيرين قالَ: المهديُّ مِن هذه الأُمَّةِ، وهو الذي يؤُمُّ عيسى ابنَ مريمَ عليه السَّلامُ[1].

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن مُجاهِدٍ قالَ: حدَّثَني فُلانٌ رجلٌ مِن أصحابِ النَّبيِّ ﷺ: أنَّ المهديَّ لا يخرُجُ حتى تُقْتَلَ النَّفْسُ الزَّكِيَّةُ، فإذا قُتِلَتِ النَّفْسُ الزَّكِيَّةُ؛ غضِبَ عليهم مَن في السَّماءِ ومَن في الأرضِ، فأتى النَّاسُ المهديَّ، فزَفُّوهُ كما تُزَفُّ العروسُ إلى زوجِها ليلةَ عُرْسِها، وهو يَمْلأُ الأرضَ قِسْطًا وعَدْلًا، وتُخْرِجُ الأرضُ نباتَها، وتُمْطِرُ السَّماءُ مَطَرَها، وتَنْعَمُ أُمَّتي في ولايتِه نِعْمَةً لم تَنْعَمْها قطُّ[2].

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن أبي الجَلْدِ قالَ: تكونُ فِتْنَةٌ بعدها فِتْنَةٌ، الأُولى في الآخرةِ كثَمَرَةِ السَّوْطِ، يَتْبَعُها ذُبابُ السَّيفِ[3]، ثمَّ تكونُ بعد ذلك فتنةٌ، تُسْتَباحُ[4] فيها المحارمُ كلُّها، ثمَّ تأتي الخلافةُ خيرَ أهلِ الأرضِ وهو قاعدٌ في بيتِه[5].

= ورواه ابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٥٩)، والطبراني في «الكبير» (٧٦٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٢٠) من طريق يونس بن يزيد، عن عطاء، عن السيباني، به.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٤٩).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٥٣).

(٣) ثمرة السوط: طرَفه، وذباب السيف: رأسه الذي في ظُبته. انظر: «العين» للخليل (٨/ ١٧٨).

(٤) في (د) و(ث) و(ج) و(ب) و(ح): «تُسبى».

(٥) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٧٥٤). وأبو جلد هو جيلان بن فروة، تابعي ثقة. قال ابن معين كما في «تاريخه ـ رواية الدوري» (٤/ ١٣٤): أبو الجلد جيلان بن فروة، ومحمد بن سيرين يحدث يقول: نبئتُ عن أبي الجلد، قلت ليحيى: فابن سيرين أكبر منه، قال: فقد روى هذا، كذا نبئت عن أبي الجلد. =

ـ (ك): وأخـرَجَ نُعيـمُ بـنُ حمـادٍ، وأبـو الحسـنِ الحَرْبـيُّ فـي «الأوَّلِ مِـن الحَرْبِيَّـاتِ»: عـن علـيِّ بـنِ عبـدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ قـالَ: لا يخـرُجُ المهديُّ حتـى تَطْلُعَ مع الشَّـمسِ آيـةٌ(١).

ـ (ك): وأخـرَجَ الدَّارَقُطنِـيُّ في «سُـنَنِه»: عـن محمَّدِ بنِ عليٍّ قـالَ: إنَّ لِمَهْدِيِّنا آيتَيـنِ لـم تكونـا(٢) منـذ خلَـقَ اللهُ السَّـماواتِ والأرضَ، يَنْكَسِـفُ(٣) القمـرُ لأوَّلِ ليلـةٍ مِـن رمضـانَ، وتَنْكَسِـفُ الشَّـمسُ فـي النِّصْفِ منـه، ولـم تكونا منذ خلَـقَ اللهُ السَّـماواتِ والأرضَ(٤).

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ، وعمرُ بنُ شَبَّةَ: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو قالَ: إذا خُسِفَ بالجيشِ بالبَيْداءِ؛ فهو علامةُ خُروجِ المهديِّ(٥).

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ، وابنُ عساكِرَ، وتمَّامٌ في «فوائدِه»: عن عبدِ اللهِ بنِ

= ورواه معمر في «جامعه» (٢٠٧٧١)، ونعيم في «الفتن» (١٠٢).

(١) رواه معمر في «جامعه» (٢٠٧٧٥)، ومن طريقه نعيم في «الفتن» (٩٥١)، وأبو الحسن الحربي في «الأول من الحربيات، خ: الظاهرية، و: ٢١/ أ»، والحسن بن شاذان في «جزئه» (٤٣).

(٢) في النسخ: «يكونا»، وكذا في الموضع الذي يليه، والمثبت من «سنن الدارقطني» وهو الصواب.

(٣) في «سنن الدارقطني»: «ينخسف».

(٤) رواه الدارقطني في «سننه» (١٧٩٥)، وفي إسناده عمرو بن شمر الجعفي، متروك الحديث، وقال ابن حجر: كذاب خبيث سباب شتام للصحب الكرام!، وفيه جابر الجعفي، متروك متهم بالكذب.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٣٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (١/ ٣١٠) من طريق ابن لهيعة، عن فلان المعافري، قال: سمعت أبا فراس، قال: سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وعند ابن شبة: بسر بن لخم المعافري، ومن رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

عمرٍو قالَ: يخرُجُ رجلٌ مِن ولدِ حُسَينٍ[١] مِن قِبَلِ المشرقِ، لو استقبَلَ به الجبالَ لَهَدَّها، واتَّخَذَ فيها طُرُقًا[٢].

- وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن أبي أُمامةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «بينكم وبين الرُّومِ أربعُ هُدَنٍ، يَؤُمُّ الرَّابعةَ على يدَيْ رجلٍ مِن أهلِ هِرَقْلَ، يدومُ سبعَ سنين»، فقالَ له رجلٌ: يا رسولَ اللهِ! مَن إمامُ النَّاسِ يومئذٍ؟ قالَ: «المهديُّ مِن ولَدِي، ابنُ أربعين سنةً، كأنَّ وجهَه كوكبٌ دُرِّيٌّ، في خَدِّه الأيمنِ خالٌ أسودُ، عليه عَباءَتانِ قَطَوانِيَّتانِ[٣]، كأنَّه مِن رجالِ بني إسرائيلَ، يَسْتَخرِجُ الكُنوزَ، ويَفْتَحُ مدائِنَ الشِّرْكِ»[٤].

- (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ، والحاكمُ: عن عمرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «في ذي القعدةِ تَجاذَبُ[٥] القبائلُ، وعامَئِذٍ يُنْهَبُ الحاجُّ، فتكونُ مَلْحَمَةٌ بمِنًى، حتى يَهْرُبَ صاحِبُهم، فيُبايَعُ بين الرُّكنِ والمقامِ وهو

---

(١) في (د) و(ث) و(ج) و(ح) و(ب): «حسن».

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٩٥)، وعنده: «من ولد الحسين»، ورواه تمام في «فوائده» (١١٤٧)، ومن طريقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٠٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ٩٦) بلفظ: «من ولد حسنٍ». قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٢): هذا موقوف، وهو منكر.

(٣) العباءة القَطَوانية: عباءة بيضاء، قصيرة الخَمْل، نسبةً إلى موضع بالكوفة يسمى: «قَطَوان». انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: قطا).

(٤) رواه الطبراني في «الكبير» (٧٤٩٥)، وفي «الشاميين» (١٦٠٠)، وفي إسناده عنبسة بن أبي صغيرة. قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٠١): أتى عن الأوزاعي بخبر باطل. وذكر ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/ ٣٨٣) هذا الحديث.

(٥) في «الفتن»: «تحارب».

كارِهٌ، يُبايِعُه مِثْلُ عِدَّةِ أهلِ بدرٍ، يَرْضى عنه ساكِنُ السَّماءِ وساكِنُ الأرضِ»[١].

ـ وأخرَجَ الرُّويانيُّ في «مُسْنَدِه»، وأبو نُعيمٍ: عن حُذيفةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «المهديُّ رجلٌ مِن ولَدِي، وجهُه كالكوكبِ الدُّرِّيِّ»[٢].

ـ وأخرَجَ الرُّويانيُّ في «مُسْنَدِه»، وأبو نُعيمٍ: عن حُذيفةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «المهديُّ رجلٌ مِن ولَدِي، لونُه لونُ عربيٍّ، وجِسْمُه جِسْمُ إسرائيليٍّ، على خَدِّه الأيمنِ خالٌ كأنَّه كوكبٌ دُرِّيٌّ، يملأُ الأرضَ عَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ جَوْرًا، يَرْضى في خِلافتِه أهلُ الأرضِ، وأهلُ السَّماءِ، والطَّيرُ في الجوِّ»[٣].

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٨٦)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٨٥٣٧). قال الذهبي في «التلخيص»: سنده ساقط.

(٢) عزاه إلى الروياني: السيوطي في «الجامع الصغير» (١/ ١٢٧١٧)، والملا علي القاري في «مرقاة المفاتيح» (٨/ ٣٤٣٩)، وهو مما يستدرك على المطبوع الناقص من «مسند الروياني»، انظر تخريج الحديث الآتي.

(٣) الحديث مما يستدرك أيضًا على مطبوعة «مسند الروياني»، وقد رواه الديلمي في «الفردوس» (٦٦٦٧)، والجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (٢٩٧) من طريق محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري، ثنا رواد بن الجراح، ثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة رضي الله عنه.
قال الجوزقاني: قال ابن حمدان الجلاب: هذا حديث باطل، ومحمد بن إبراهيم الصوري لم يسمع من رواد شيئاً، ولم يره، ومع هذا كان غاليًا في التشيع. وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٤٤٩): روى [محمد بن إبراهيم] عن رواد بن الجراح خبرًا باطلًا ومنكرًا في ذكر المهدي.
قلت: تابعَ محمدَ بن إبراهيم في الرواية عن رواد: عصامُ بن رواد، كما في الرواية الآتية، وقد لينه الحاكم، وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه ابن حبان، فآفة الحديث من والده رواد بن الجراح، وقد ضعفه جماعة، وقال أحمد في «العلل ـ رواية عبد الله» (٢/ ٣١): حدث عن سفيان أحاديث مناكير، وقال ابن عدي في «الكامل» (٤/ ١١٤): عامة ما يرويه لا يتابعه الناس عليه، وقال العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٦٨): حدث بمناكير، وقال ابن حجر في «التقريب» (١/ ٢١١): صدوق اختلط =

ـ (ك): وأخرجَه ابنُ جريرٍ في «تهذيبِ الآثارِ»، وفيه: «ووليَكمُ الجابرُ[١] خيرُ[٢] أُمَّةِ محمَّدٍ، الحَقُوهُ بمكَّةَ، فإنَّه المهديُّ، واسمُه: محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ، يخرُجُ إليه الأبدالُ مِن الشَّامِ، وعُصَبُ أهلِ المشرقِ، كأنَّ قلُوبَهم زُبَرُ الحديدِ، رُهْبانٌ باللَّيلِ، لُيوثٌ بالنَّهارِ»[٣].

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: وأبو بكرِ ابنُ المُقْرِئِ في «مُعْجَمِه»: عن ابنِ عمرٍو قالَ: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يخرُجُ المهديُّ مِن قريةٍ يُقالُ لها: كَرَعَةُ»[٤].

ـ وأخرَجَ أبو نُعيمٍ: عن الحُسينِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لفاطمةَ: «المهديُّ مِن ولَدِكِ»[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ: عن الحُسينِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «أَبْشِري يا فاطمةُ، المهديُّ مِنْكِ»[٦].

= بأخرة، فتُرك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد.

(١) في (ز): «الجائر»، وفي (ب): «الجبابر»، والمثبت من باقي النسخ و«تهذيب الآثار».

(٢) في «تهذيب الآثار»: «جبر».

(٣) رواه الطبري في «تهذيب الآثار ـ الجزء المفقود» (ص: ٣٧٧)، وفي إسناده رواد بن الجراح، انظر تخريج الحديث السابق.

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥١٦)، وابن المقرئ في «معجمه» (٩٠)، وفي إسناده عبد الوهاب بن الضحاك، متروك الحديث، قال البخاري: عنده عجائب، وكذبه أبو حاتم، وقال أبو زرعة وأبو داود وغيرهما: يضع الحديث.
وقرية (كَرَعة) لم أقف على تعيين موضعها، وقد ضُبطت في عدة نسخ بفتح الكاف والراء، وذكرها الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ٤٥٢) مع إيراد الحديث دون تفصيل، وحديثُ ابن المقرئ يشير إلى أنها باليمين، ولعلها مصحفة عن: اليَمَن، والله أعلم.

(٥) ذكره المحب الطبري في «ذخائر العقبى» (١/ ١٣٦)، ولم أقف على إسناده.

(٦) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٧٥)، وفي إسناده موسى بن محمد البلقاوي، كذاب، =

ـ وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»، وأبو نُعيمٍ: عن عليٍّ الهِلاليِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ لفاطمةَ: «والذي بعَثَني بالحقِّ، إنَّ منهما ـ يعني: مِن الحسنِ والحُسينِ ـ مَهْدِيَّ هذه الأُمَّةِ، إذا صارَتِ الدُّنيا هرَجًا ومرَجًا، وتظاهَرَتِ الفِتَنُ، وتقطَّعَتِ السُّبُلُ، وأغارَ بعضُهم على بعضٍ، فلا كبيرَ يرحَمُ صغيرًا، ولا صغيرَ يُوَقِّرُ كبيرًا؛ بعَثَ اللهُ عند ذلك منهما مَن يَفْتَحُ حُصونَ الضَّلالةِ، وقُلُوبًا غُلْفًا، يقومُ بالدِّينِ في آخرِ الزَّمانِ كما قُمْتُ في أوَّلِ الزَّمانِ، ويملأُ الدُّنيا عَدْلًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا»[(١)].

ـ (ك): وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ: عن عوفِ بنِ مالكٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «تجيءُ فتنةٌ غَبْراءُ مُظْلِمَةٌ، ثمَّ يَتْبَعُ الفِتَنُ بعضُها بعضًا، حتى يخرُجَ رجلٌ مِن أهلِ بيتي يُقالُ له: المهديُّ، فإنْ أدرَكْتَه؛ فاتَّبِعْهُ، وكُنْ مِن المهتدِين»[(٢)].

ـ (ك): وأخرَجَ الخطيبُ في «المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ»: عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «تُحْبَسُ[(٣)] الرُّومُ على والٍ مِن عِتْرَتي، اسمُه يُواطِئُ اسمي، [فيُقْبِلون][(٤)] بمكانٍ يُقالُ له: العماقُ، فيَقْتَتِلون، فيُقْتَلُ مِن المسلمين الثُّلُثُ أو نحوُ ذلك، ثمَّ

= والوليد بن محمد الموقري، متروك الحديث.

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦٥٤٠)، وفي «الكبير» (٢٦٧٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ١٣٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٦٥): فيه الهيثم بن حبيب، قال أبو حاتم: منكر الحديث. وهو متهم بهذا الحديث.

(٢) رواه الطبراني في «الكبير» (٩١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٢٤): فيه عبد الحميد بن إبراهيم، وثقه ابن حبان وهو ضعيف، وفيه جماعة لم أعرفهم.

(٣) في (د) و(ث) و(ح): «يخيس»، وفي «المتفق والمفترق»: «تجيش».

(٤) في (ز): «فيقتتلون»، وفي باقي النسخ: «فيقتلون»، والمثبت من «المتفق والمفترق».

يَقْتَتِلون يومًا آخرَ، فيُقْتَلُ مِن المسلمين نحوُ ذلك، ثمَّ يَقْتَتِلون اليومَ الثَّالثَ، فتكونُ على الرُّومِ، فلا يزالون حتى يَفْتَتِحوا القُسْطَنْطِينِيَّةَ، فبينما هم يَقْتَسِمون فيها بالأَتْرِسَةِ، إذ أتاهُمْ صارِخٌ: إنَّ الدَّجَّالَ قد خلَفَكم في ذراريكم»[(١)].

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ سعدٍ، وابنُ أبي شيبةَ: عن ابنِ عمرٍو: أنَّه قالَ: يا أهلَ الكُوفةِ، أنتم أسعدُ النَّاسِ بالمَهْدِيِّ[(٢)].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ في كتابِ «الفِتَنِ» بسندٍ صحيحٍ على شرطِ مُسلمٍ: عن عليٍّ قالَ: الفِتَنُ أربعٌ: فتنةُ السَّرَّاءِ، وفتنةُ الضَّرَّاءِ، وفتنةُ كذا، فذكَرَ مَعْدِنَ الذَّهبِ، ثمَّ يخرُجُ رجلٌ مِن عِتْرَةِ النَّبيِّ ﷺ، يُصْلِحُ اللهُ على يديه أمرَهم[(٣)].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ستكونُ بعدي فِتَنٌ، منها فتنةُ الأَحْلاسِ، يكونُ فيها حربٌ وهرَبٌ، ثمَّ بعدها فِتَنٌ أشدُّ منها، ثمَّ تكونُ فتنةٌ، كلَّما قيلَ: انقطَعَتْ؛ عادَتْ، حتى لا يبقى بيتٌ إلَّا دخلَتْهُ، ولا مُسلمٌ إلَّا صَكَّتْهُ[(٤)]، حتى يخرُجَ رجلٌ مِن عِتْرَتي»[(٥)].

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١/ ٢٠٦).

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ١٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٤٣)، والداني في «الفتن» (٥٧٨).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٩٤)، وفي إسناده ابن لهيعة.

(٤) في (د) و(ث) و(ج) و(ح) و(ب): «ملته».

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٥)، وفي إسناده إسماعيل بن رافع، متروك الحديث، وفيه من حدثه، وهو مبهم لم يسم.

والأحلاس: جمع (حِلْسٍ)، وهو الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتب، شبهها به للزومها ودوامها. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: حلس).

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ: عن أَرْطاةَ[١] قالَ: يدخُلُ السُّفيانيُّ الكوفةَ، فيَسْبِيها[٢] ثلاثةَ أيَّامٍ، ويقتُلُ مِن أهلِها ستِّين ألفًا، ثمَّ يمكُثُ فيها ثمانِ عشرةَ ليلةً، يَقْسِمُ أموالَها، ودخولُ[٣] الكوفةِ بعدما يُقاتِلُ التُّرْكَ والرُّومَ بقَرْقِيسِيا[٤]، ثمَّ يُبْعَثَنَّ عليهم خَلْفَهم فِتَنٌ[٥]، فتَرْجِعُ طائفةٌ منهم إلى خُراسانَ، فيَقْتُلُ السُّفيانيُّ، ويهدِمُ الحُصونَ حتى يدخُلَ الكوفةَ، ويطلُبُ أهلَ خُراسانَ، ويَظْهَرُ بخُراسانَ قومٌ تُذْعِنُ إلى المهديِّ، ثمَّ يَبْعَثُ السُّفيانيُّ إلى المدينةِ، فيأخُذُ قومًا مِن آلِ محمَّدٍ ﷺ حتى يُودِيَهم[٦] الكوفةَ، ثمَّ يخرُجُ المهديُّ ومنصورٌ هارِبَينِ، ويَبْعَثُ السُّفيانيُّ في طلَبِهما، فإذا بلَغَ المهديُّ ومنصورٌ الكوفةَ؛ نزلَ جيشُ السُّفيانيِّ البَيْداءَ، فيُخْسَفُ بهم، ثمَّ يخرجُ المهديُّ حتى يمُرَّ بالمدينةِ، فيَسْتَنْقِذَ مَن كانَ فيها مِن بني هاشمٍ، وتُقْبِلُ الرَّاياتُ السُّودُ حتى تنزِلَ على الماءِ، فيَبْلُغُ مَن بالكوفةِ مِن أصحابِ السُّفْيانيِّ نزولُهم، فيَهْرُبون، ثمَّ ينزِلُ الكوفةَ حتى يَسْتَنْقِذَ مَن فيها مِن بني هاشمٍ، ثمَّ يخرُجُ قومٌ مِن سَوادِ الكوفةِ يُقالُ لهم: العُصَبُ، ليس معهم سِلاحٌ إلَّا قليلٌ، وفيهم بعضُ أهلِ

---

(١) تصحفت في بعض النسخ إلى: «ابن أرطاة»، وفي أخرى إلى: «ابن أبي أرطاة»، والمثبت هو الصواب كما في «الفتن».

(٢) في غير (ز): «فيستلبها»، والمثبت من (ز) و«الفتن».

(٣) في «الفتن»: «ودخوله».

(٤) قَرْقِيسِيا: بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ، وعندها مصب الخابور في الفرات، فهي في مثلث بين الخابور والفرات. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٤/ ٣٢٨)، وهي تتبع الآن إداريًا مدينة دير الزور في سوريا.

(٥) كذا في النسخ، وفي «الفتن»: «ثم ينفتق عليهم من خلفهم فتق».

(٦) في «الفتن»: «يرد بهم».

البصرةِ، قد تركوا[١] أصحابَ السُّفْيانيِّ، فيَسْتَنْقِذون ما في أيديهم مِن سَبْيِ الكوفةِ، وتَبْعَثُ الرَّاياتُ السُّودُ بالبَيْعَةِ إلى المهديِّ[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ: عن محمَّدِ ابنِ الحنفيَّةِ، قالَ: تخرجُ راياتٌ سُودٌ لبني العبَّاسِ، ثمَّ تخرُجُ مِن خُراسانَ أخرى سُودٌ، قلانِسُهم سُودٌ، وثيابُهم بِيضٌ، على مُقَدِّمَتِهم رجلٌ يُقالُ له: شُعيبُ بنُ صالحٍ مِن تميمٍ، يَهْزِمون أصحابَ السُّفْيانيِّ، حتى ينزِلَ بيتَ المقدسِ، يُوَطِّئُ للمهديِّ سُلْطانَه، ويَمُدُّ إليه ثلاثَ مئةٍ مِن الشَّامِ، يكونُ بين خُروجِه وبين أنْ يُسَلِّمَ الأمرَ للمهديِّ اثنان وسبعون شهرًا[٣].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ: عن الحسنِ، قالَ: يخرُجُ بالرِّيِّ رجلٌ رَبْعَةٌ أسمرُ [مولًى لبني تميمٍ، كَوْسَجٌ][٤]، يُقالُ له: شعيبُ بنُ صالحٍ، في أربعةِ آلافٍ، ثيابُهم بِيضٌ، وراياتُهم سُودٌ، يكونُ على مُقَدِّمةِ المهديِّ، لا يَلْقاهُ أحدٌ إلَّا فَلَّه[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن عليٍّ قالَ: لا يخرُجُ المهديُّ حتى يُقتَلَ ثُلُثٌ، ويموتَ ثُلُثٌ، ويبقى ثُلُثٌ[٦].

---

(١) في «الفتن»: «فيدركون» بدل: «قد تركوا».

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٨٩٣).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٨٩٤)، وفي إسناده عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية، متفق على ضعفه.

(٤) في (ز) و(ف) و(ض): «من بني مخزوم كوسج»، وفي (د) و(ث) و(ج) و(ب) و(ح): «من بني تميم محروم كوسج» بدل ما بين معكوفين، والمثبت من «الفتن». والكَوْسَجُ: هو الذي له شارب، وليس في ذقنه وعارضيه شيء. انظر: «كفاية المتحفظ» لابن الأجدابي (ص: ٨١).

(٥) أي: هزَمَه. والأثر رواه نعيم في «الفتن» (٨٩٧).

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (٩٥٩)، والداني في «الفتن» (٥٥١) من طريق كيسان القصار عن مولاه يزيد بن بلال الفزاري. وكيسان، ضعيف الحديث، ومولاه قال عنه البخاري: فيه نظر. انظر: «الضعفاء =

ـ (ك): وأخـرَجَ نُعيـمٌ: عـن عليٍّ قالَ: لا يخـرُجُ المهديُّ حتـى يبصُقَ بعضُكم في وجـهِ بعضٍ[1].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن [عبدِ اللهِ بنِ][2] عمرِو بنِ العاصِ، قالَ: علامةُ خروجِ المهديِّ إذا خُسِفَ بجيشٍ في البَيْداءِ، فهو علامةُ خُروجِ المهديِّ[3].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن أبي قَبِيلٍ، قالَ: اجتماعُ النَّاسِ على المهديِّ سنةَ أربعٍ ومئتين[4].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ، قالَ: علامةُ المهديِّ إذا انسابَ عليكم التُّرْكُ، وماتَ خَلِيفَتُكم الذي يَجْمَعُ الأموالَ، ويُسْتَخْلَفُ بعده رجلٌ ضعيفٌ، فيُخْلَعُ بعد سنتين مِن بَيْعَتِه، ويُخْسَفُ بغربيِّ مسجدِ دمشقَ، وخُروجُ ثلاثةِ نَفَرٍ بالشَّامِ، وخُروجُ أهلِ المغربِ إلى مصرَ، وتلك أَمارةُ السُّفْيانيِّ[5].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن عليٍّ، قالَ: إذا نادى مُنادٍ مِن السَّماءِ: إنَّ الحقَّ في

الكبير» للعقيلي (٤/ ٣٧٤)، وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١٠٥): يزيد بن بلال بن الحارث الفزاري، من أهل الكوفة، يروي عن علي بن أبي طالب، وروى عنه كيسان منكر الحديث، يروي عن علي ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٦٠).

(٢) ما بين معكوفين زيادة من «الفتن» ليست في النسخ يقتضيها السياق.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٦٢)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وابن لهيعة. وأبو قبيل اسمه حيي بن هانئ، تابعي ثقة.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٦٣)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

آلِ محمَّدٍ؛ فعند ذلك يَظْهَرُ المهديُّ على أَفْواهِ النَّاسِ، ويُشْرَبون حُبَّه، ولا يكونُ لهم ذِكْرٌ غيرُه[١].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ: عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ، قالَ: المهديُّ على [لوائِه][٢] شعيبُ بنُ صالحٍ[٣].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ: عن أبي جعفرٍ، قالَ: يخرُجُ شابٌّ مِن بني هاشمٍ، بكَفِّه اليمنى خالٌ، مِن خُراسانَ براياتٍ سُودٍ، بين يديه شُعيبُ بنُ صالحٍ، يُقاتِلُ أصحابَ السُّفْيانيِّ، فيَهْزِمُهم[٤].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبِ بنِ عَلْقَمةَ، [عن سُفيانَ الكَلْبِيِّ][٥]، قالَ: يخرُجُ على لواءِ المهديِّ غُلامٌ حدَثُ[٦] السِّنِّ، خفيفُ اللِّحْيَةِ، أصفرُ، لو قاتلَ الجبالَ؛ لَهَدَّها، حتى ينزِلَ إِيلِياءَ[٧].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: إذا ملَكَ رجلُ الشَّامَ، وآخرُ مصرَ، فاقتتَلَ الشَّاميُّ والمصريُّ، وسبى أهلُ الشَّامِ قبائِلَ مِن مصرَ، وأقبَلَ رجلٌ مِن المشرقِ

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٦٥)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٢) في النسخ: «أوله»، والمثبت من «الفتن».

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٨٩٩)، وفي إسناده رشدين بن سعد، وابن لهيعة، ضعيفان.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠١)، وفي إسناده جابر الجعفي، متروك متهم بالكذب.

(٥) ما بين معكوفين زيادة من «الفتن» ليست في النسخ يقتضيها السياق.

(٦) في غير (ض): «حديث»، والمثبت من (ض) و«الفتن».

(٧) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٢)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة. وإيلياء: بيت المقدس.

براياتٍ سُودٍ صِغارٍ قبلَ صاحبِ الشَّامِ؛ فهو الذي يُؤَدِّي الطَّاعةَ إلى المهديِّ(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي قَبِيلٍ، قالَ: يكونُ بإفْرِيقِيَّةَ أميرٌ اثنتَيْ عشرةَ سنةً(٢)، ويكونُ بعده فتنةٌ، ثمَّ يَمْلِكُ رجلٌ أسمَرُ، يَمْلَؤُها عَدْلًا، ثمَّ يسيرُ إلى المهديِّ، فيُؤَدِّي إليه الطَّاعةَ، ويُقاتِلُ عنه(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الحسنِ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ذكَرَ فَلًّا(٤) يَلْقاهُ أهلُ بيتِه، حتى يَبْعَثَ اللهُ رايةً مِن المشرقِ سوداءَ، مَن نصَرَها نصَرَه اللهُ، ومَن خذَلَها خذَلَه اللهُ، حتى يأتوا رجلًا اسمُه كاسمي، فيُوَلُّونه أمرَهم، فيُؤَيِّدُه اللهُ ويَنْصُرُه»(٥).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يخرُجُ مِن المشرقِ راياتٌ سُودٌ لبني العبَّاسِ، ثمَّ يمكُثون ما شاءَ اللهُ، ثمَّ تخرُجُ راياتٌ سُودٌ صِغارٌ، تُقاتِلُ رجلًا مِن ولَدِ أبي سُفيانَ وأصحابِه مِن قِبَلِ المشرقِ، يُؤَدُّون الطَّاعةَ للمهديِّ»(٦).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ قالَ: تخرُجُ راياتٌ سُودٌ تُقاتِلُ السُّفْيانيَّ، فيهم شابٌّ مِن بني هاشمٍ، في كَفِّه اليُسْرى خالٌ، وعلى مُقَدِّمَتِه رجلٌ مِن تميمٍ يُدْعى: شُعيبَ بنَ صالحٍ، فيَهْزِمُ أصحابَه(٧).

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٣)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٢) كذا في النسخ، والذي في «الفتن»: «يكون بإفريقية أميرًا اثنتا عشرة سنة».

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٣)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٤) أي: هزيمةً. وفي (ز): «ذكر ما»، وفي «الفتن»: «ذكر بلاءً».

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٤) مرسلاً عن الحسن.

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٦)، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، ضعيف الحديث.

(٧) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٧)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ، قالَ: إذا بلَغَ السُّفْيانيُّ الكوفةَ، وقتَلَ أعوانَ آلِ محمَّدٍ؛ خرَجَ المهديُّ، على لوائِه شعيبُ بنُ صالحٍ[١].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي جعفرٍ، قالَ: تنزِلُ الرَّاياتُ السُّودُ التي تخرُجُ مِن خُراسانَ الكوفةَ، فإذا ظهَرَ المهديُّ بمكَّةَ؛ بعَثَ إليه بالبيعةِ[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: إذا دارَتْ رحى بني العبَّاسِ، وربَطَ أصحابُ الرَّاياتِ خُيولَهم بزيتونِ[٣] الشَّامِ؛ يُهْلِكُ اللهُ لهم الأَصْهَبَ، ويَقْتُلُه وعامَّةَ أهلِ بيتِه على أيديهم، حتى لا يَبْقى امرؤٌ[٤] منهم إلَّا هارِبٌ أو مُخْتَفٍ، وتسقُطُ الشُّعْبتانِ[٥]: بنو جعفرٍ، وبنو العبَّاسِ، ويجلِسُ ابنُ آكِلَةِ الأكبادِ على مِنْبَرِ دمشقَ، ويخرُجُ البَرْبَرُ إلى سُرَّةِ الشَّامِ، فهو علامةُ خُروجِ المهديِّ[٦].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ، قالَ: إذا خرَجَتْ خيلُ السُّفْيانيِّ إلى الكوفةِ؛ بعَثَ في طلَبِ أهلِ خُراسانَ، ويخرُجُ أهلُ خُراسانَ في طلَبِ المهديِّ، فيَلْتَقي هو والهاشميُّ براياتٍ سُودٍ، على مُقَدِّمَتِه شعيبُ بنُ صالحٍ، فيَلْتَقي هو والسُّفْيانيُّ ببابِ إِصْطَخْرَ[٧]، فيكونُ بينهم مَلْحَمَةٌ عظيمةٌ، فتَظْهَرُ الرَّاياتُ السُّودُ،

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٨)، وفي إسناده مثل الذي قبله.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٩٠٩)، وفي إسناده جابر الجعفي، متروك متهم بالكذب. وأبو جعفر هو الإمام محمد الباقر.

(٣) في (ز): «يريدون الشام»، والمثبت من باقي النسخ و«الفتن».

(٤) في «الفتن»: «أموي»!

(٥) في «الفتن»: «السعفتان».

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (٩١٠).

(٧) إِصْطَخْر: بلدة بفارس جنوب إيران، كانت من أعيان حصونها ومدنها. انظر: «معجم البلدان» للحموي (١/ ٢١١).

وتهرُبُ خيلُ السُّفيانيِّ، فعند ذلك يتمنَّى النَّاسُ المهديَّ، ويَطْلُبونه[١].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي جعفرٍ، قالَ: يبُثُّ السُّفيانيُّ جُنودَه في الآفاقِ بعد دُخولِه الكوفةَ وبغدادَ، [فيَبْلُغُه فَزْعُه][٢] مِن وراءِ النَّهرِ مِن أرضِ خُراسانَ، عليهم رجلٌ مِن بني أُمَيَّةَ، فيكونُ لهم وَقْعَةٌ [بقُومِسَ][٣]، ووَقْعَةٌ بدُوْلابِ[٤] الرَّيِّ، ووَقْعَةٌ بتُخومِ زَرَنْجَ[٥]، فعند ذلك تُقْبِلُ الرَّاياتُ السُّودُ مِن خُراسانَ، على جميعِ النَّاسِ شابٌّ مِن بني هاشمٍ، بكَفِّه اليُمْنى خالٌ، سهَّلَ اللهُ أمرَه وطَرِيقَه، ثمَّ تكونُ له وَقْعَةٌ بتُخومِ خُراسانَ، ويسيرُ الهاشميُّ في طريقِ الرَّيِّ، فيَسْرَحُ رجلٌ مِن بني تميمٍ مِن الموالي، يُقالُ له: شعيبُ بنُ صالحٍ، إلى إِصْطَخْرَ إلى الأُمَوِيِّ، فيَلْتَقي هو والمهديُّ والهاشميُّ ببَيْضاءِ إِصْطَخْرَ[٦]، فتكونُ بينهما مَلْحَمَةٌ عظيمةٌ، حتى تطَأُ الخيلُ الدِّماءَ إلى

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩١٢)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٢) في (ج) و(ح) و(د) و(ث): «فيبلغه فزعة»، وفي (ض) و(ف) و(ب): «فيتبعه فزعة»، وفي (ز): «فيتبعه قزعة»، والمثبت من «الفتن».

(٣) في (ح) و(د): «بتولس»، وفي باقي النسخ: «بتونس»، والمثبت من «الفتن». وقُومِس: كورة كبيرة واسعة تشتمل على مدن وقرى ومزارع في ذيل جبال طبرستان شمال إيران. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٤/ ٤١٤).

(٤) كذا في النسخ، وفي «الفتن»: «بدَوْلاتِ»، والمثبت هو الصواب، ودولاب ـ بضم الدال وفتحها ـ: قرية من قرى الري، ينسب إليها بعض أهل العلم. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٢/ ٤٨٥)، و«اللباب» لابن الأثير (١/ ٥١٦).

(٥) زَرَنْج: مدينة في قصبة سِجِسْتان على الحدود الأفغانية الإيرانية في عصرنا. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٣/ ١٣٨).

(٦) البَيْضاء: أكبر مدينة في كورة إصطخر، وإنما سميت بذلك؛ لأن لها قلعة تبين من بعد ويرى بياضها، وينسب إليها جماعة من الأئمة. انظر: «معجم البلدان» للحموي (١/ ٥٢٩).

أَرْساغِها، ثمَّ تأتيه جنودٌ مِن سِجِسْتانَ عظيمةٌ، عليهم رجلٌ مِن بني عَدِيٍّ، فيُظْهِرُ اللهُ أنصارَه وجُنودَه، ثمَّ تكونُ وَقْعَةٌ بالمدائنِ بعد وَقْعَةِ الرَّيِّ، وفي عاقِرْقَوْفا[1] وَقْعَةٌ صَيْلَمِيَّةٌ[2]، يُخْبِرُ عنها كلُّ ناجٍ، ثمَّ يكونُ بعدها ذَبْحٌ عظيمٌ ببابِلَ، ووَقْعةٌ في أرضٍ مِن أرضِ نَصِيبِين[3]، ثمَّ يخرُجُ على الأخوصِ[4] قومٌ مِن سوادِهم، وهُم العُصَبُ، عامَّتُهم مِن الكوفةِ والبصرةِ، حتى يَسْتَنْقِذوا ما في يديه مِن سَبْيِ كُوفانَ[5].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ضَمْرَةَ بنِ حَبيبٍ ومشايخِهم، قالوا: يَبْعَثُ السُّفْيانيُّ خيلَه وجُنودَه، فيَبْلُغُ عامَّةَ المشرقِ مِن أرضِ خُراسانِ وأرضِ فارِسَ، فيثُورُ بهم أهلُ المشرقِ، فيُقَاتِلونهم، ويكونُ بينهم وَقَعاتٌ في غيرِ موضعٍ، فإذا طالَ عليهم قتالُهم إيَّاهُ؛ بايَعوا رجلًا مِن بني هاشمٍ، وهُم يومئذٍ في آخرِ الشَّرقِ، فيَخْرُجُ بأهلِ خُراسانَ، على مُقَدِّمَتِه رجلٌ مِن بني تميمٍ، مولًى لهم، [يُقالُ له: شعيبُ بنُ صالحٍ][6]،

---

(١) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ٦٨): وأنا أحسب أن هذا الموضع (عَقَرْقُوف) من قرى بغداد، وهو تل عظيم.

(٢) أي: شديدةٌ مُفْنِيةٌ مستأصِلةٌ. انظر: «العين» للخليل (٧/ ١٢٩).

(٣) نَصِيبين: مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٥/ ٢٨٨)، وهي الآن تقع على الحدود التركية السورية.

(٤) تصحفت في النسخ إلى: «الأحوص»، والمثبت من «الفتن».

(٥) كُوفان: اسم لموضعين، الأول: كوفة العراق، والثاني: قرية بهَراة في أفغانستان. انظر: «معجم البلدان» للحموي (٤/ ٤٨٩).

والحديث رواه نعيم في «الفتن» (٩١٣)، وفي إسناده جابر الجعفي، متروك متهم بالكذب. وأبو جعفر هو الباقر.

(٦) ما بين معكوفتين ليس في «الفتن»، وهو في النسخ المعتمدة.

أصفرُ، قليلُ اللِّحْيةِ، يخرُجُ إليه في خمسةِ آلافٍ، فإذا بلَغَه خُروجُه؛ بايَعَه[١]، فيُصَيِّرُه على مُقَدِّمَتِه، لو استقبَلَ بهم الجبالَ الرَّواسيَّ؛ لَهَدَّها، فيَلْتَقي هو وخيلُ السُّفيانيِّ، فيَهْزِمُهم، فيقتُلُ منهم مَقْتَلَةً عظيمةً، ثمَّ تكونُ الغلَبةُ[٢] للسُّفْيانيِّ، ويهرُبُ الهاشميُّ، ويخرُجُ شعيبُ بنُ صالحٍ مُخْتَفِيًا إلى بيتِ المقدسِ، يُوَطِّئُ للمهديِّ مَنْزِلَه إذا بلَغَه خروجُه إلى الشَّامِ[٣].

ـ قالَ الوليدُ: بلَغني أنَّ هذا الهاشميَّ أخو المهديِّ لأبيه.

وقالَ بعضُهم: هو ابنُ عمِّه.

وقالَ بعضُهم: إنَّه لا يموتُ، ولكنَّه بعد الهزيمةِ يخرُجُ إلى مكَّةَ، فإذا ظهَرَ المهديُّ؛ خرَجَ[٤].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ، قالَ: يخرُجُ رجلٌ قَبْلَ المهديِّ مِن أهلِ بيتِه بالمشرقِ، يَحْمِلُ السَّيفَ على عاتِقِه ثمانيةَ أشهُرٍ، يَقتُلُ، ويُمَثِّلُ، ويتوجَّه إلى بيتِ المقدسِ، فلا يَبْلُغُه حتى يموتَ[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ، قالَ: يبعثُ بجيشٍ إلى المدينةِ، فيأخُذون مَن قدِروا عليه مِن آلِ محمَّدٍ ﷺ، ويَقْتُلُ مِن بني هاشمٍ رجالًا ونساءً، فعند

(١) في غير (ز): «شايعه»، والمثبت من (ز)، وهو الأقرب لما في «الفتن».

(٢) في غير (ز): «الغالبة»، وفي (ز): «المغالبة»، والمثبت من «الفتن».

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٩١٥) من طريق محمد بن عبد الله التيهرتي، عن معاوية بن صالح، عن شريح بن عبيد، وراشد بن سعد، وضمرة بن حبيب، ومشايخهم.

(٤) رواه عنه نعيم في «الفتن» (٩١٦) (٩١٧)، والوليد هو ابن مسلم القرشي، توفي سنة ١٩٥هـ.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٢٠).

ذلـك يهـرُبُ المهـديُّ والمُبيـضُ مِن المدينـةِ إلى مكَّـةَ، فيَبْعَـثُ فـي طلَبِهما، وقد لحِقـا بحَـرَمِ اللهِ وأَمْنِه(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن يوسفَ بنِ ذي قَرَناتٍ(٢)، قالَ: يكونُ خليفةٌ بالشَّامِ، يغزو المدينةَ، فإذا بلَغَ أهلَ المدينةِ خروجُ الجيشِ إليهم؛ خرَجَ سبعةُ نَفَرٍ منهم إلى مكَّةَ، فاسْتَخْفَوا، فيَكْتُبُ صاحبُ المدينةِ إلى صاحبِ مكَّةَ: إذا قدِمَ عليكَ فُلانٌ وفُلانٌ ـ يُسَمِّيهم بأسمائِهم ـ؛ فاقتُلْهم، فيُعْظِمُ ذلك صاحبُ مكَّةَ، [فيتآمَرون](٣) بينهم، فيأتُونه ليلًا، ويَسْتَجِيرون به، فيقولُ: اخرُجوا آمِنينَ، فيَخْرُجون، ثمَّ يَبْعثُ إلى رجلين منهم، فيقتُلُ أحدَهما والآخَرُ ينظُرُ، ثمَّ يرجِعُ إلى أصحابِه، فيخرُجون حتى يَنْزِلوا جبَلًا مِن جبالِ الطَّائفِ، فيُقِيمون فيه، ويَبْعَثون إلى النَّاسِ، فيَنْسابُ إليهم

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٢٣)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٢) في النسخ: «قربات»، والمثبت من «الفتن».

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤٨): ذو قربات، صاحب الملاحم والفتن، قرأ كتب الأوائل.

وقال السيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ١٩٧): ذو قَرَبات ـ بفتحات ـ الحميري، ذكره ابن عبد الحكم فيمن دخل مصر من الصحابة، وقال ابن يونس: يقال: إن له صحبة، وقال ابن منده: اختلف في صحبته، وقال في «التجريد»: الصحيح أنه لا صحبة له. وقال ابن حجر في «نزهة الألباب» (١/ ٣٠٢): اسمه جابر بن أزد، من الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام.

وممن ذكره بالنون (قرنات): ابن يونس في «تاريخه» (١/ ١٦٥)، وقال: يقال: إن له صحبة، وابن منده في «معرفة الصحابة» (١/ ٥٨١)، وابن ماكولا في «الإكمال» (١/ ٥٢) وسماه جابر بن أزد المقرئي، وقال: من تابعي أهل الشام، وغيرهم.

ولم أقف على من سماه: يوسف.

(٣) في النسخ: «ثم بنو مروان» بدل ما بين معكوفين، والمثبت من «الفتن».

ناسٌ، فإذا كانَ كذلك؛ غزاهُمْ أهلُ مكَّةَ، فيَهْزِمونهم، ويدخُلون مكَّةَ، فيقتُلون أميرَها ويكونون بها، حتى إذا خُسِفَ بالجيشِ؛ استَعَدَّ أمرهُ وخرَجَ[1].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي قَبِيلٍ، قالَ: يَبْعَثُ السُّفْيانيُّ جيشًا، فيأمُرُ بقَتْلِ كلِّ مَن كانَ فيها مِن بني هاشمٍ، فيُقْتَلون، ويَفْتَرِقون هارِبين إلى البراري[2] والجبالِ، حتى يَظْهَرَ أمرُ المهديِّ بمكَّةَ، فإذا ظهَرَ بمكَّةَ؛ اجتمَعَ كلُّ مَن شذَّ[3] منهم إليه بمكَّةَ[4].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي هُريرةَ، قالَ: يكونُ بالمدينةِ وَقْعَةٌ يَغْرَقُ فيها أحجارُ الزَّيتِ[5]، ما الحَرَّةُ عندها إلَّا كضَرْبَةِ سَوْطٍ، فيتَنَحَّى عن المدينةِ قَدْرَ بَرِيدَينِ، ثمَّ يُبايعُ للمهديِّ[6].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: يَبْعَثُ صاحبُ المدينةِ إلى الهاشمِيِّينَ بمكَّةَ جيشًا، فيَهْزِمونهم، فيَسْمَعُ بذلك الخَليفةُ بالشَّامِ، فيَقْطَعُ إليهم بَعْثًا، فيهم ستُّ مئةِ عَريفٍ، فإذا أتَوا البَيْداءَ، فيَنْزِلونها في ليلةٍ مُقْمِرَةٍ؛ أقبَلَ راعٍ ينظُرُ إليهم ويَعْجَبُ، فيقولُ: يا وَيْحَ أهلِ مكَّةَ ما جاءَهم، فيَنْصَرِفُ إلى غنَمِه،

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٢٧)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٢) في «الفتن»: «البوادي».

(٣) في «الفتن»: «كل مرشد».

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٣١).

(٥) أحجار الزيت: موضع داخل المدينة المنورة قريب من الزوراء. انظر: «معجم البلدان» للحموي (١/ ١٠٩).

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (٩٣٢).

ثـمَّ يرجِـعُ، فلا يـرى أحدًا، فـإذا هُم قد خُسِـفَ بهـم، فيقـولُ: سُـبْحانَ اللهِ، ارْتَحَلوا فـي سـاعةٍ واحـدةٍ، فيأتـي مَنْزِلَهـم، فيجِـدُ قَطِيفَـةً[١] قـد خُسِـفَ ببَعْضِهـا، وبعضُها علـى ظَهْـرِ الأرضِ، فيُعالِجُهـا، فـلا يُطِيقُها، فيَعْلَـمُ أنَّه قد خُسِـفَ بهـم، فيَنْطَلِقُ إلى صاحـبِ مكَّـةَ، فيُبَشِّـرُه، فيقـولُ صاحـبُ مكَّـةَ: الحمـدُ للهِ، هـذه العَلامـةُ التي كنتم تُخْبَـرون، فيَسِـيرون إلى الشَّـامِ[٢].

ـ (ك): وأخـرَجَ أيضًـا: عـن أبـي قَبِيـلٍ، قـالَ: لا يَفْلِـتُ منهـم أحـدٌ إلَّا بشـيرٌ ونذيـرٌ، فأمَّـا الـذي هو بشـيرٌ؛ فإنَّـه يأتـي المهـديَّ بمكَّـةَ وأصحابَـه، فيُخْبِرُهم بما كانَ مِـن أمرِهـم، والثَّاني يأتي السُّـفْيانيَّ، فيُخْبِـرُه بما أُنْزِلَ بأصحابِـه، وهُما رجلان مِن كلـبٍ[٣].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: علامةُ خُروجِ المهديِّ أَلْوِيَةٌ تُقْبِلُ مِن المغربِ، عليها رجلٌ أَعْرَجُ مِن كِنْدَةَ[٤].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي هُريرةَ، قالَ: يخرُجُ السُّفْيانيُّ والمهديُّ كفَرَسَيْ رِهانٍ، فيَغْلِبُ السُّفْيانيُّ على ما يليه، والمهديُّ على ما يليه[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن [أبي][٦] جعفرٍ، قالَ: يقومُ المهديُّ سنةَ مئتَينِ[٧].

---

(١) القَطيفة: كساءٌ غليظٌ مخملٌ. انظر: «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» للعسكري (ص: ١٥٢).

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٩٣٤)، وفي إسناده ابن لهيعة.

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٩٤٧).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٥٢).

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٥٣).

(٦) زيادة من «الفتن» ليست في النسخ.

(٧) ذكره نعيم في «الفتن» (٩٥٣) من غير إسنادٍ.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الزُّهريِّ، قالَ: يُسْتَخْرَجُ المهديُّ كارِهًا مِن مكَّةَ، مِن ولدِ فاطمةَ، فيُبايَعُ[1].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي جعفرٍ، قالَ: يَظْهَرُ المهديُّ بمكَّةَ عند العِشاءِ، معه رايةُ رسولِ اللهِ ﷺ وقميصُه وسيفُه، وعلاماتٌ ونُورٌ وبَيانٌ، فإذا صلَّى العِشاءَ؛ نادى بأعلى صوتِه، يقولُ: أُذَكِّرُكمُ اللهَ أيُّها النَّاسُ، ومَقامَكم بين يدي ربِّكم، فقد اتَّخَذَ [الحُجَّةَ][2]، وبعَثَ الأنبياءَ، وأنزَلَ الكتابَ، وأمرَكم أنْ لا تُشْرِكوا به شيئًا، وأنْ تُحافِظوا على طاعتِه وطاعةِ رسولِه، وأنْ تُحْيُوا ما أحيا القُرآنُ، وتُمِيتوا ما أماتَ، وتكونوا أعوانًا على الهُدى، ووُزَراءَ على التَّقْوى، فإنَّ الدُّنيا قد دنا فَناؤُها وزوالُها، وأذِنَتْ بانصِرامٍ، فإنِّي أدعوكم إلى اللهِ، وإلى رسولِه، والعملِ بكتابِه، وإماتةِ الباطلِ، وإحياءِ سُنَّتِه، فيَظْهَرُ في ثلاثِ مئةٍ وثلاثةَ عشرَ رجلًا عِدَّةِ أهلِ بدرٍ على غيرِ مِيعادٍ قَزَعًا كقَزَعِ الخَريفِ[3]، رُهْبانٌ باللَّيلِ، أُسْدٌ بالنَّهارِ، فيَفْتَحُ اللهُ للمهديِّ أرضَ الحِجازِ، ويَسْتَخْرِجُ مَن كانَ في السِّجْنِ مِن بني هاشمٍ، وتَنْزِلُ الرَّاياتُ السُّودُ الكوفةَ، فيُبْعَثُ بالبيعةِ إلى المهديِّ، ويَبْعَثُ المهديُّ جُنودَه في الآفاقِ، ويُمِيتُ الجَوْرَ وأهلَه، وتَسْتَقِيمُ له البُلْدانُ، ويَفْتَحُ اللهُ على يديه القُسْطَنْطِينِيَّةَ[4].

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٩٨).

(٢) تصحفت في النسخ إلى: «الحجر»، والمثبت من «الفتن».

(٣) أي: قطع السحاب المتفرقة، وإنما خص الخريف؛ لأنه أول الشتاء، والسحاب يكون فيه متفرقًا غير متراكم ولا مطبق، ثم يجتمع بعضه إلى بعض بعد ذلك. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: قزع).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٩٩)، وفي إسناده جابر الجعفي، متروك متهم بالكذب. وأبو جعفر هو الإمام محمد الباقر.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ مسعودٍ، قالَ: إذا انقطَعَتِ التِّجاراتُ والطُّرُقُ، وكثُرَتِ الفِتَنُ؛ خرَجَ سبعةُ نَفَرٍ عُلماءُ مِن أُفُقٍ شتَّى على غيرِ ميعادٍ، يُبايعُ لكلِّ رجلٍ منهم ثلاثُ مئةٍ وبِضْعةَ عشرَ رجلًا، حتى يجتمِعوا بمكَّةَ، فيَلْتَقِي السَّبعةُ، فيقولُ بعضُهم لبعضٍ: ما جاءَ بكم؟ فيقولون: جِئْنا في طلَبِ هذا الرَّجُلِ الذي يَنْبَغي أنْ تَهْدَأَ على يديهِ هذه الفِتَنُ، وتُفْتَحَ له القُسْطَنْطِينِيَّةُ، قد عرَفْناهُ باسمِه واسمِ أبيه وأُمِّه وجيشِه[١]، فيتَّفِقُ السَّبعةُ على ذلك، فيَطْلُبونه، فيُصِيبُونه بمكَّةَ، فيقولون له: أنتَ فُلانُ بنُ فُلانٍ؟ فيقولُ: لا، بل أنا رجلٌ مِن الأنصارِ؛ حتى يَفْلِتَ منهم، فيَصِفُونه لأهلِ [الخبَرِ منه][٢] والمعرفةِ به، فيُقالُ: هو صاحِبُكم الذي تَطْلُبونه، وقد لحِقَ بالمدينةِ، فيَطْلُبونه بالمدينةِ، فيُخالِفُهم إلى مكَّةَ، فيَطْلُبونه بمكَّةَ، فيُصِيبونه، فيقولون: أنتَ فُلانُ بنُ فُلانٍ، وأمُّكَ فُلانةُ بنتُ فُلانٍ، وفيكَ آيةُ كذا وكذا، وقد أَفْلَتَّ منَّا مرَّةً، فمُدَّ يدَكَ نُبايِعْكَ؟ فيقولُ: لستُ بصاحِبِكم؛ حتى يَفْلِتَ منهم، فيَطْلُبونه بالمدينةِ، فيُخالِفُهم إلى مكَّةَ، فيُصِيبونه بمكَّةَ عند الرُّكْنِ، ويقولون له: إثْمُنا عليكَ، ودِماؤُنا في عُنُقِكَ إنْ لم تمُدَّ يدَكَ نبُايِعْكَ، هذا عَسْكَرُ السُّفْيانيِّ قد توجَّهَ في طلَبِنا، عليهم رجلٌ مِن [جَرْمٍ][٣]، فيَجْلِسُ بين الرُّكنِ والمقامِ، فيَمُدُّ يدَه، فيُبايَعُ له، فيُلْقِي اللهُ محبَّتَه في صُدورِ النَّاسِ، فيَصِيرُ مع قومٍ أُسْدٍ بالنَّهارِ، رُهْبانٍ باللَّيلِ[٤].

---

(١) في «الفتن»: «وحليته».

(٢) في «الفتن»: «الخبرة» بدل ما بين معكوفين.

(٣) في النسخ: «حرام»، والمثبت من «الفتن».

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٠٠)، وفي إسناده ابن لهيعة، ومحمد بن ثابت بن أسلم، ضعيف الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، له عجائب، وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وفي إسناده أيضًا الحارث الأعور، متهم بالكذب.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ، قالَ: حدَّثني محمَّدٌ(١): أنَّ المهديَّ والسُّفيانيَّ وكَلْبًا يَقتَتِلون في بيتِ المقدسِ حين يَسْتَقيلُه(٢) البيعةَ، فيُؤْتى بالسُّفيانيِّ أسيرًا، فَيُؤْمَرُ به، فيُذْبَحُ على بابِ الرَّحَبَةِ(٣)، ثمَّ تُباعُ نساؤُهم وغنائِمُهم على دَرَجِ دمشقَ(٤).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الوليدِ بنِ مُسلمٍ، عن محمَّدِ بنِ عليٍّ، قالَ: إذا سمِعَ العائِذُ الذي بمكَّةَ الخَسْفَ؛ خرَجَ مع اثني عشرَ ألفًا، فيهم الأبدالُ، حتى ينزِلوا إِيلِياءَ، فيقولُ الذي بعَثَ الجيشَ حين يَبْلُغُه الخبرُ مِن إيلِياءَ: لَعَمْرُ اللهِ، لقد جعَلَ اللهُ في هذا الرَّجُلِ عِبْرَةً، بَعَثْتُ إليه ما بعَثْتُ، فساخوا(٥) في الأرضِ، إنَّ في هذا لَعِبْرَةً ونُصْرَةً(٦)، فيُؤَدِّي إليه السُّفْيانيُّ الطَّاعةَ، فيَخْرُجُ حتى يَلْقى كلبًا، وهُم أخوالُه، فيُعَيِّرونه بما صنَعَ، ويقولون: كساكَ اللهُ قميصًا، فخَلَعْتَهُ؟! فيقولُ: ما ترَوْنَ، أَسْتَقِيلُه البيعةَ؟ فيقولون: نعَمْ، فيأتِيه إلى إيلِياءَ، فيقولُ: أَقِلْني، [فيقولُ: إنِّي غيرُ فاعلٍ](٧)، فيقولُ: بلى، فيقولُ له: أَتُحِبُّ أنْ أُقِيلَكَ؟ فيقولُ: نعم، فيُقِيلُه، ثمَّ يقولُ: هذا رجلٌ قد خلَعَ طاعَتي، فيأمُرُ به عند ذلك، فيُذْبَحُ على بَلاطةِ بابِ إيلِياءَ، ثمَّ يسيرُ إلى كلبٍ، فيَنْهَبُهم، فالخائِبُ مَن خابَ يومَ نَهْبِ كلبٍ(٨).

---

(١) في «الفتن»: «حدثني محدث».

(٢) في غير (ز): «يستقبله»، والمثبت من (ز) و«الفتن».

(٣) في «الفتن»: «الرحمة».

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٠٨)، وفي إسناده المبهم الذي روى عنه الوليد بن مسلم.

(٥) في (ز) و(د) و(ج) و(ح) و(ف): «فساحوا»، والمثبت من (ث) و(ض) و(ب) و«الفتن».

(٦) في «الفتن»: «وبصيرة».

(٧) ما بين معكوفين زيادة من «الفتن»، ليست في النسخ.

(٨) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٠٢)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ قالَ: إذا بعَثَ السُّفْيانيُّ إلى المهديِّ جيشًا، فخُسِفَ بهم بالبَيْداءِ، وبلَغَ ذلك أهلَ الشَّامِ؛ قالوا[١] لِخَليفَتِهم: قد خرَجَ المهديُّ، فبايِعْهُ، وادْخُلْ في طاعتِه، وإلَّا قتَلْناكَ، فيُرْسِلُ إليه[٢] بالبيعةِ، ويسيرُ المهديُّ حتى ينزِلَ بيتَ المقدسِ، وتُنْقَلُ إليه الخزائنُ، وتدخُلُ العربُ والعجمُ وأهلُ الحربِ والرُّومُ وغيرُهم في طاعتِه مِن غيرِ قتالٍ، حتى يَبني المساجدَ بالقُسْطَنْطِينِيَّةِ وما دونها، ويخرُجُ قبلَه رجلٌ مِن أهلِ بيتِه[٣] بالمشرقِ، ويَحْمِلُ السَّيفَ على عاتِقِه ثمانيةَ أشهرٍ، يَقْتُلُ، ويُمَثِّلُ، ويتوجَّهُ إلى بيتِ المقدسِ، فلا يَبْلُغُه حتى يموتَ[٤].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ، قالَ: تُفَرَّجُ الفِتَنُ برجلٍ منَّا، يَسومُهم خَسفًا، لا يُعْطِيهم إلَّا السَّيفَ، يضَعُ السَّيفَ على عاتِقِه ثمانيةَ أشهرٍ حتى يقولوا: واللهِ ما هذا مِن ولَدِ فاطمةَ، ولو كانَ مِن ولَدِها لَرَحِمَنا، يُغْرِيهِ اللهُ ببني العبَّاسِ وبني أُمَيَّةَ[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي جعفرٍ، قالَ: لا يَخْرُجُ المهديُّ حتى ترَوا الظَّلَمةَ[٦].

---

(١) في النسخ: «قال»، والمثبت من «الفتن».

(٢) في النسخ: «إليهم»، والمثبت من «الفتن».

(٣) في غير (ض): «بيت»، والمثبت من (ض) و«الفتن».

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٠٩)، وفي إسناده مُبهمٌ.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١٠١١).

(٦) لم يروه نعيم بهذا اللفظ، وإنما رواه في «الفتن» (٩٥٦) بلفظ: لا يخرج السفياني حتى ترقى الظلمة. وفي إسناده يحيى بن اليمان، ضعيف من جهة حفظه، وفي حديثه اضطراب.

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن مطَرِ الورَّاقِ، قالَ: لا يخرُجُ المهديُّ حتى يُكْفَرَ باللهِ جَهْرًا[1].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ سِيرين، قالَ: لا يخرُجُ المهديُّ حتى يُقْتَلَ مِن كلِّ تسعةٍ سبعةٌ[2].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: المهديُّ خاشعٌ للهِ كخُشوعِ النَّسْرِ لجناحِه[3].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ، قالَ: يخرُجُ المهديُّ وهو ابنُ أربعين سنةً، كأنَّه رجلٌ مِن بني إسرائيلَ[4].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي الطُّفَيلِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وصَفَ المهديَّ، فذكَرَ ثِقَلًا في لسانِه، وضرَبَ فخِذَه اليُسْرى بيدِه اليمنى إذا أبطَأَ عليه الكلامُ، «اسمُه اسمي، واسمُ أبيهِ اسمُ أبي»[5].

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٥٧) واللفظ له، ورواه الداني في «الفتن» (٥٤٤) بلفظ: لا يخرج السفياني حتى يكفر بالله جهارًا. وفي إسناده المنهال بن خليفة، ضعيف، قال عنه البخاري: حديثه منكر، وقال ابن حبان: كان يتفرد بالمناكير عن المشاهير، لا يجوز الاحتجاج به.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٩٥٨).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٦١).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٦٧)، وفي إسناده سعيد بن بشير عن قتادة، قال ابن حبان: رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه. وقال ابن معين: عنده أحاديث غرائب عن قتادة. وقال الساجي: حدث عن قتادة بمناكير.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٦٩)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

ـ (ك): وأخـرَجَ أيضًـا: عـن محمَّدِ بـنِ حِمْيَرَ، قـالَ: المهـديُّ أزَجُّ[1]، أَبْلَجُ[2]، أَعْيَـنُ[3]، يجـيءُ مِـن الحجـازِ، حتـى يَسْـتَوِيَ علـى مِنْبَـرِ دمشـقَ، وهـو ابـنُ ثمانِ عشرةَ سـنةً[4].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ، قالَ: المهديُّ مولدُه بالمدينةِ، مِن أهلِ بيتِ النَّبيِّ ﷺ، واسمُه اسمُ نَبِيٍّ[5]، ومُهاجَرُه بيتُ المقدسِ، كثُّ اللِّحيةِ، أكحَلُ العينَينِ، برَّاقُ الثَّنايا، في وجهِه خالٌ، في كتِفِه علامةُ النَّبيِّ، يخرُجُ برايةِ النَّبيِّ ﷺ مِن مِرْطٍ[6] مُعَلَّمَةٍ[7] سوداءَ مُرَبَّعَةٍ، فيها حجرٌ[8] لم تُنْشَرْ منذ تُوُفِّيَ رسولُ اللهِ ﷺ، ولا تُنْشَرُ حتى يخرُجَ المهديُّ، يمُدُّه اللهُ بثلاثةِ آلافٍ مِن الملائكةِ، يضرِبون وجوهَ مَن خالَفَهم وأدبارَهم، يُبْعَثُ وهو ما بين الثَّلاثين إلى الأربعين[9].

---

(١) الزَّجَج: تقوُّس في الحاجب مع طول في طرفه وامتداد. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: زجج).

(٢) البَلَج: أن ينقطع الحاجبان، ويكون ما بينهما نقيًّا من الشعر. انظر: «المخصص» لابن سيده (١/ ٩٥).

(٣) أي: واسع العين.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٧٢) من طريق محمد بن حمير، عن الصقر بن رستم، عن أبيه قوله.

(٥) في «الفتن»: «أبي».

(٦) المِرْط: واحد (المروط)، وهي أكسية من صوفٍ أو خزٍّ كان يؤتزَر بها. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: مرط).

(٧) في «الفتن»: «مخملة».

(٨) في (ز) و(ض): «حجز»، والمثبت من باقي النسخ و«الفتن»، و«الجامع الكبير» للسيوطي (١٧/ ٧٦٥)، و«كنز العمال» للمتقي الهندي (١٤/ ٥٨٩).

(٩) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٧٣).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ، قالَ: المهديُّ منِّي مِن قُريشٍ، آدمُ، ضَرْبٌ مِنَ الرِّجالِ[1].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أَرْطاةَ، قالَ: المهديُّ ابنُ عشرين سنةً[2].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، قالَ: «اسمُ المهديِّ محمَّدٌ»[3].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «اسمُ المهديِّ اسمي»[4].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن قتادةَ، قالَ: قلتُ لسعيدِ بنِ المسيِّبِ: المهديُّ حقٌّ هو؟ قالَ: نعَمْ، قلتُ: ممَّن هو؟ قالَ: مِن ولدِ فاطمةَ[5].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: المهديُّ شابٌّ منَّا أهلَ البيتِ.

قيلَ: عجَزَ عنها شيوخُكم، ويرجوها شبابُكم؟ قالَ: يفعلُ اللهُ ما يشاءُ[6].

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٧٤) بلفظ: هو فتًى من قريش، آدم ضربٌ من الرجال. وفي إسناده إسحاق بن يحيى بن طلحة التيمي، متروك الحديث.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٧٥) بلفظ: المهدي ابن ستين سنة.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ سوى ما علَّقه نعيم في «الفتن» (١٠٧٨) عن كعب موقوفًا عليه، وقد تقدم في هذا الباب حديث ابن مسعود رضي الله عنه مع الحكم عليه، فلينظر.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٨٠)، وفيه إسماعيل بن رافع أبو رافع، متروك الحديث، وفيه الراوي عن أبي سعيد، وهو مبهم لم يسم.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٨٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢٠٠٢)، والداني في «الفتن» (٥٨٠) موقوفًا على سعيد بن المسيب.

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٨٦) من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن نافذ أبي معبد =

ـ (ك): وأخـرَجَ أيضًـا: عـن ابـنِ عبَّـاسٍ، قـالَ: المهـديُّ منَّـا، يَدْفَعُهـا إلـى عيسـى ابـنِ مريـمَ[١].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «المهديُّ رجلٌ مِن عِتْرَتي، يُقاتِلُ على سُنَّتي كما قاتَلْتُ أنا على الوحيِ»[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الزُّهريِّ، قالَ: يخرُجُ المهديُّ بعد الخَسْفِ في ثلاثِ مئةٍ وأربعةَ عشرَ رجلًا، عَدَدِ أهلِ بدرٍ، فيَلْتَقي هو وصاحبُ جيشِ السُّفْيانيِّ، وأصحابُ المهديِّ يومئذٍ جُنَّتُهم البَرادِعُ[٣]؛ يعني: تِراسَهم، ويُقالُ: إنَّه يُسْمَعُ يومئذٍ صوتٌ مِن السَّماءِ مُنادٍ يُنادي: ألا إنَّ أولياءَ اللهِ أصحابُ فُلانٍ؛ يعني: المهديَّ، فتكونُ الدَّبْرةُ[٤] على أصحابِ السُّفْيانيِّ، فيُقْتَلون لا يبقى منهم إلَّا الشَّريدُ، فيَهْرُبون إلى السُّفْيانيِّ، فيُخْبِرونه، ويخرُجُ المهديُّ إلى الشَّامِ، فيَتَلَقَّى السُّفْيانيُّ المهديَّ ببَيْعَتِه، ويُسارِعُ النَّاسُ إليه مِن كلِّ وجهٍ، ويَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا[٥].

ـ (ك): وأخـرَجَ أيضًـا: عـن ابـنِ مسـعودٍ، قـالَ: يُبايِـعُ للمهـديِّ سـبعةُ رجـالٍ

= مولى ابن عباس، عنه رضي الله عنهما.

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٨٨).

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٩٢) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا، وقد وهم المصنف بعزوه إلى علي رضي الله عنه.

(٣) البرادع: جمع (بردعة) بالدال والذال، وهو كساء يوضع تحت رحل البعير. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٨/ ٨).

(٤) أي: الهزيمة في القتال والحرب. انظر: «معجم ديوان الأدب» للفارابي (١/ ١٣٩).

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١٠١٥).

علمـاءُ، توجَّهـوا إلـى مكَّـةَ مِن أُفُقٍ شتَّى على غيـرِ ميعادٍ، قـد بايعَ لـكلِّ رجلٍ منهم ثـلاثُ مئةٍ وبِضْعةَ عشـرَ رجـلًا، فيَجْتَمِعون بمكَّـةَ، فيُبايعونه، ويَقْـذِفُ اللهُ محبَّتَه في صُـدورِ النَّـاسِ، فيسيرُ بهـم وقـد توجَّه إلـى الذيـن بايَعـوا السُّـفيانيَّ بمكَّـةَ، عليهم رجـلٌ مِـن جَـرْمٍ، فـإذا خرَجَ مِـن مكَّةَ خَلَـفَ أصحابَـه، ومشـى فـي إزارٍ ورِداءٍ حتى يأتـيَ الحـرَمَ[١]، فيُبايعَ له، فيُنَدِّمُه كلبٌ على بيعتِه، فيأتيه، فيَسْـتَقِيلُه البيعـةَ، فيَقْتُلُه[٢]، ثـمَّ يُعَبِّئُ جيوشَـه لقتالِـه، فيَهْزِمُهـم[٣]، ويَهْزِمُ اللهُ على يديـه الـرُّومَ، ويُذْهِبُ اللهُ على يديه الفَقْـرَ[٤]، ويَنْزِلُ الشَّـامَ[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أرطاةَ، قالَ: يدخُلُ الصَّخْرِيُّ الكوفةَ، ثمَّ يَبْلُغُه ظهورُ المهديِّ بمكَّةَ، فيَبْعَثُ إليه مِن الكوفةِ بَعْثًا، فيُخْسَفُ به، فلا ينجو منهم إلَّا بشيرٌ إلى المهديِّ، ونذيرٌ إلى الصَّخْرِيِّ[٦]، فيُقْبِلُ المهديُّ مِن مكَّةَ، والصَّخْرِيُّ مِن الكوفةِ نحوَ الشَّامِ، كأنَّهما فرَسا رِهانٍ، فيَسْبِقُه الصَّخْرِيُّ، فيَقْطَعُ بعثًا آخرَ مِن الشَّامِ إلى المهديِّ، فيأتون المهديَّ بأرضِ الحجازِ، فيُبايعونه بَيْعَةَ الهُدى، ويُقْبِلون معه حتى يَنْتَهوا إلى حَدِّ الشَّامِ الذي بين الشَّامِ والحِجازِ، فيُقِيمُ بها، ويُقالُ له: انفُذْ، فيَكْرَهُ

---

(١) في «الفتن»: «الجرمي».

(٢) في «الفتن»: «فيقيله».

(٣) في «الفتن»: «فيهزمه».

(٤) في «الفتن»: «الفتن».

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١٠١٦)، وفي إسناده ابن لهيعة، ومحمد بن ثابت بن أسلم، ضعيفان، والحارث الأعور، ضعيف متهم بالكذب.

(٦) في «النسخ»: «الإصطخري»، والمثبت من «الفتن»، وهو الأليق بالسياق.

الحِجازَ[1]، ويقولُ: أكتُبُ إلى ابنِ عمِّي، فإنْ يَخْلَعْ طاعتَه[2]؛ فأنا صاحِبُكم، فإذا وصَلَ الكتابُ إلى الصَّخْرِيِّ؛ بايَعَ، وسارَ إلى المهديِّ حتى يَنْزِلَ بيتَ المقدسِ، ولا يترُكُ المهديُّ بيدِ رجلٍ مِن الشَّامِ فِتْرًا[3] مِن الأرضِ إلَّا ردَّها على أهلِ الذِّمَّةِ، ورَدَّ المسلمين إلى الجهادِ جميعًا، فيمكُثُ في ذلك ثلاثَ سنين، ثمَّ يخرُجُ رجلٌ مِن كلبٍ، يُقالُ له: كنانةُ، يُعينُه[4] كوكبٌ في رَهْطٍ مِن قومِه، حتى يأتيَ الصَّخْرِيَّ، فيقولُ: بايَعْناكَ ونصَرْناكَ، حتى إذا ملَكْتَ بايَعْتَ هذا؟! لَتَخْرُجَنَّ فلْتُقاتِلَنَّ، فيقولُ: فيمَن أخرُجُ؟ فيقولُ: لا تبقى عامِرِيَّةٌ أمُّها أكبرُ منكَ إلَّا لحِقَتْكَ، لا تتخلَّفُ عنكَ ذاتُ خُفٍّ[5] ولا ظِلْفٍ[6]، فيَرْحَلُ، وترحَلُ معه عامِرٌ بأَسْرِها، حتى ينزِلَ بَيْسانَ[7]، ويُوَجِّهُ إليهم المهديُّ رايةً، وأعظمُ رايةٍ في زمانِ المهديِّ مئةُ رجلٍ، فيَنْزِلون على فاثُورِ[8] إبراهيمَ، فتصُفُّ كلبٌ خيلَها ورَجْلَها وإبِلَها وغنَمَها، فإذا تشامَّتِ الخِيلانُ؛

---

(١) تصحفت في النسخ إلى: «المجاز»، والمثبت من «الفتن».

(٢) في النسخ: «طاعتي»، والمثبت من «الفتن».

(٣) الفِتْر: ما بين طرف الإبهام وطرف السبابة إذا فتحتهما. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ٤٧٠).

(٤) تصحفت في غير (ف) إلى: «بعينه»، والمثبت من (ف) و«الفتن».

(٥) تصحفت في (ض) و(ف) و(ح) إلى: «خسف»، وفي (ب) و(ج) و(ز) و(د) و(ث): إلى: «خشف»، والمثبت من «الفتن»، وهو الصواب، يقال: ذات خُفٍّ وذات ظِلْف.

(٦) الخُف: هو مجمع فرسن البعير، والظِّلْف: هو الظفر لكل ما اجتر من الحيوان من بقر وظباء ونحوها. انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خفف)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ٢١).

(٧) بَيْسان: إحدى مدن فلسطين القديمة، تقع في القسم الشمالي منها، قرب الحدود الأردنية.

(٨) تصحفت في النسخ إلى: «مأثم»، والمثبت من «الفتن»، وهو الصواب. والفاثور: طستٌ أو خِوان من رخام أو فضة أو ذهب. وفي بعض كلام أهل الشام والجزيرة: على الفاثور الواحد، يعني: على البساط الواحد. انظر: «العين» للخليل (٨/ ٢٢١)، و«المحكم» لابن سيده (١٠/ ١٤٠)، فلعله اسم موضع فيه فاثور لإبراهيم عليه السلام، ولم أقف على كلام حوله.

ولَّتْ كلبٌ أدبارَها، وأُخِذَ الصَّخْرِيُّ، فيُذْبَحُ على الصَّفا المُعْتَرِضةِ على وجهِ الأرضِ عند الكنيسةِ التي في بَطْنِ الوادي على طرَفِ درَجِ طُورِ زَيْتا[1] المُقْنْطَرَةِ التي على يمينِ الوادي على الصَّفا المعترِضَةِ على وجهِ الأرضِ، عليها يُذْبَحُ كما تُذْبَحُ الشَّاةُ، فالخائبُ مَن خابَ يومَ كلبٍ، حتى تُباعُ العَذْراءُ بثمانيةِ دراهمَ[2].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الوليدِ بنِ مُسلمٍ، قالَ: لا يخرُجُ المهديُّ حتى يقومَ السُّفْيانيُّ على أعوادِها[3].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: المهديُّ يُبْعَثُ بِقِتالِ الرُّومِ، يُعْطى فِقْهَ عشرةٍ، يَسْتَخْرِجُ تابوتَ السَّكِينةِ مِن غارِ أنطاكِيَةَ[4].

- (ك)[5]: وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: إنَّما سُمِّيَ المهديُّ؛ لأنَّه يَهْدِي لأمرٍ قد خَفِيَ، يَسْتَخْرِجُ التَّابوتَ مِن أرضٍ يُقالُ لها: أنطاكِيَةُ[6].

---

(١) جبل يعرف الآن باسم (جبل الزيتون) داخل مدينة القدس الشرقية.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٢٠).

(٣) رواه بهذا اللفظ نعيم في «الفتن» (٩٥٥) من طريق يحيى بن اليمان، عن يحيى بن سلمة، عن أبيه، عن أبي صادق قوله. ويحيى بن سلمة، متروك الحديث، شيعي غالٍ. وأبو صادق هو الأزدي، واسمه عبد الله بن ناجذ، وقيل: اسمه مسلم بن يزيد من أزد شنوءة، روى عن علي وأبي هريرة مرسلًا، فهو من طبقة تابعي التابعين، وروى ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٢٩٥) أنه كان قليل الحديث، به من الورع شيء عجيب، وكانوا يتكلمون فيه. ووثقه ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٤١)، ويعقوب بن شيبة فيما رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٥٣٠).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٢٢).

(٥) الرمز من (ث) وليس في باقي النسخ.

(٦) رواه معمر في «جامعه» (٢٠٧٧٢)، ومن طريقه نعيم في «الفتن» (١٠٢٣)، إلا أن فيه: «ويستخرج التوراة والإنجيل» بدل: «يستخرج التابوت».

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عبدِ اللهِ بنِ شَرِيكٍ، قالَ: مع المهديِّ رايةُ رسولِ اللهِ ﷺ المغلَبةُ(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ سِيرين، قالَ: على رايةِ المهديِّ مكتوبٌ: البيعةُ للهِ(٢).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن طاوسٍ، قالَ: علامةُ المهديِّ أنْ يكونَ شديدًا على العُمَّالِ، جَوادًا بالمالِ، رحيمًا بالمساكينِ(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ، قالَ: تكونُ فِتَنٌ، ثمَّ تكونُ جماعةٌ على رأسِ رجلٍ مِن أهلِ بيتي، ليس له عند اللهِ خَلاقٌ، فيُقْتَلُ، أو يموتُ، فيقومُ المهديُّ(٤).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ضَمْرَةَ، عن بعضِ أصحابِه، قالَ: لا يخرُجُ المهديُّ حتى لا يَبْقى قَيْلٌ ولا ابنُ قَيْلٍ إلَّا هلَكَ، والقَيْلُ الرَّأسُ(٥).

---

(١) في النسخ: «المعلمة» والمثبت من «الفتن». والأثر رواه نعيم في «الفتن» (١٠٢٥)، وفي عبد الله ابن شريك وثقه جماعة، وكان سيء المذهب مختاريًا، من أصحاب المختار الثقفي، وقال الأزدي: لا يكتب حديثه، وكذبه الجوزجاني، وكان ابن عيينة لا يحدث عنه.

(٢) وهِمَ المصنف في نسبة الأثر إلى ابن سيرين، وإنما رواه نعيم في «الفتن» (١٠٢٦)، والداني في «الفتن» (٥٨٣) عن نوف البِكالي، وهو تابعي شامي، ابن امرأة كعب الأحبار، وكان يروي القصص. قال ابن حجر: مستور، وإنما كذَّبَ ابنُ عباس ما رواه عن أهل الكتاب. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٩٠)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (١/ ٥٦٧).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٣١)، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، ضعيف الحديث.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٦٦)، وفي إسناده مبهم لم يُسم.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٦٧) من طريق ضمرة، عن ابن شوذب، عن بعض أصحابه، وذكره، وفيه جهالة من روى عنهم ابن شوذب، وهو من أتباع التابعين.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي قَبِيلٍ، قالَ: يُمَلَّكُ رجلٌ مِن بني هاشمٍ، فيَقْتُلُ بني أُمَيَّةَ حتى لا يبقى منهم إلَّا اليسيرُ، لا يقتُلُ غيرَهم، ثمَّ يخرُجُ رجلٌ مِن بني أُمَيَّةَ، فيقتُلُ لكلِّ رجلٍ اثنين، حتى لا يَبْقى إلَّا النِّساءُ، ثمَّ يخرُجُ المهديُّ(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن سعيدِ بنِ المسيِّبِ، قالَ: تكونُ فِتْنَةٌ، كأنَّ أوَّلَها لعِبُ الصِّبْيانِ، كلَّما سكَنَتْ مِن جانبٍ؛ طمَتْ مِن جانبٍ آخرَ، فلا تتناهى حتى يُنادِيَ مُنادٍ مِن السَّماءِ: ألا إنَّ الأميرَ فُلانٌ، ذلكمُ الأميرُ حقًّا. ثلاثَ مرَّاتٍ(٢).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي جعفرٍ، قالَ: يُنادِي مُنادٍ مِن السَّماءِ: إنَّ الحقَّ في آلِ محمَّدٍ، ويُنادِي مُنادٍ مِن الأرضِ: إنَّ الحقَّ في آلِ عيسى، أو قالَ: العبَّاسَ ـ شكَّ فيه ـ، وإنَّما الصَّوتُ الأسفلُ كلمةُ الشَّيطانِ، والصَّوتُ الأعلى كلمةُ اللهِ العُلْيا(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ: عن إسحاقَ بنِ يحيى، [عن المُغيرةِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ](٤)، عن أُمِّه، وكانَتْ قديمةً، قالَ: قلتُ لها في فِتْنةِ ابنِ الزُّبيرِ: إنَّ هذه الفِتْنةَ تُهْلِكُ النَّاسَ؟ قالَتْ: كلَّا يا بُنَيَّ، ولكنْ بعدَها فتنةٌ تُهْلِكُ النَّاسَ، لا يستقيمُ أمرُهم حتى يُنادِيَ مُنادٍ مِن السَّماءِ: عليكم بفُلانٍ(٥).

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٦٨)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وابن لهيعة.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٩٧٣)، وفي إسناده مبهم لم يُسم.

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٩٧٤)، وآخره بلفظ: قال: العباس ـ أنا أشك فيه ـ، وإنما الصوت الأسفل من الشيطان ليلبس على الناس. شك أبو عبد الله نُعيم. وفي إسناده جابر الجعفي، متروك متهم بالكذب. وأبو جعفر هو الإمام محمد الباقر.

(٤) ما بين معكوفين زيادة من «الفتن» ليست في النسخ.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٧٦) بتمامه، والبخاري في «التاريخ الأوسط» (٦٦٧) مختصراً، وسمى أمه سعدى بن عوف المرية، ولها صحبة. وفي إسناده إسحاق بن يحيى بن طلحة، متروك الحديث.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن شهرِ بنِ حَوْشَبٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «في المُحَرَّمِ يُنادي مُنادٍ مِن السَّماءِ: ألا إنَّ صَفْوَةَ اللهِ فُلانٌ، فاسمَعوا له وأطيعوا في سَنَةِ الصَّوتِ[(١)] والمَعْمَعَةِ»[(٢)].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عمَّارِ بنِ ياسرٍ، قالَ: إذا قُتِلَ النَّفْسُ الزَّكِيَّةُ وأخوهُ، يُقْتَلُ بمكَّةَ ضَيْعَةً؛ نادى مُنادٍ مِن السَّماءِ: إنَّ أميرَكم فُلانٌ، وذلك المهديُّ الذي يَمْلأُ الأرضَ حقًّا[(٣)] وعَدْلًا[(٤)].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ، قالَ: تكونُ فُرْقةٌ واختلافٌ، حتى يَطْلُعَ كفٌّ مِن السَّماءِ، ويُناديَ مُنادٍ مِن السَّماءِ: إنَّ أميرَكم فُلانٌ[(٥)].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الزُّهْرِيِّ، قالَ: إذا التقى السُّفْيانيُّ والمهديُّ للقتالِ يومئذٍ؛ يُسْمَعُ صوتٌ مِن السَّماءِ: ألا إنَّ أولياءَ اللهِ أصحابُ فُلانٍ؛ يعني: المهديَّ.

وقالَتْ أسماءُ بنتُ عُمَيْسٍ: إنَّ أَمارةَ ذلك اليومِ أنَّ كَفًّا مِن السَّماءِ مُدَلَّاةً يَنْظُرُ إليها النَّاسُ[(٦)].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الحكَمِ بنِ نافعٍ، قالَ: إذا كانَ النَّاسُ بمِنًى وعرفاتٍ؛

---

(١) في النسخ: «الضرب»، والمثبت من «الفتن».

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٩٨٠)، وفي إسناده عنبسة بن عبد الرحمن القرشي، متروك متهم بالوضع.

(٣) في النسخ: «خصبًا»، والمثبت من «الفتن».

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٨١)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٨٢)، وفي إسناده يزيد بن عياض أبو الحكم المدني، متروك متهم بالكذب.

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (٩٨٤).

نادى مُنادٍ بعد أنْ تتحارَبَ[1] القَبائلُ: ألا إنَّ أميرَكم فُلانٌ، ويَتْبَعُه صوتٌ آخَرُ: ألا إنَّه قد صدَقَ، فيَقْتَتِلون قِتالًا شديدًا، فجُلُّ سلاحِهم البَرادِعُ[2]، وعند ذلك يَرَوْنَ كفًّا مُعَلَّمَةً في السَّماءِ، ويَشْتَدُّ القِتالُ حتى لا يبقى مِن أنصارِ الحقِّ إلَّا عِدَّةُ أهلِ بدرٍ، فيَذْهَبون حتى يُبايِعوا صاحِبَهم[3].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قالَ: يحُجُّ النَّاسُ معًا، ويُعَرِّفون معًا على غيرِ إمامٍ، فبينما هُمْ نُزولٌ بمِنًى، إذ أخذَهم كالكَلْبِ، فثارَتِ القبائلُ بعضُهم إلى بعضٍ، فاقتَتَلوا حتى تَسِيلَ العقَبةُ دمًا، فيَفْزَعون إلى خيرِهم، فيأتونَه وهو مُلْصِقٌ وجهَه إلى الكعبةِ يبكي، كأنِّي أنظُرُ إلى دُموعِه، فيقولون: هلُمَّ إلينا، فلْنُبايِعْكَ، فيقولُ: وَيْحَكم، كم مِن عهدٍ نقَضْتُموه، وكم مِن دمٍ سفَكْتُموه! فيُبايِعُ كُرْهًا، فإنْ أَدْرَكْتُموهُ؛ فبايِعُوهُ، فإنَّه المهديُّ في الأرضِ، والمهديُّ في السَّماءِ[4].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: يُبْعَثُ المهديُّ بعد إياسٍ، وحتى يقولَ النَّاسُ: لا مهديَّ، وأنصارُه ناسٌ مِن أهلِ الشَّامِ، عَدَدُهم ثلاثُ مئةٍ وخمسةَ عشرَ رجلًا، عدَدُ أصحابِ بدرٍ، يَسِيرون إليه مِن الشَّامِ حتى يَسْتَخْرِجوهُ مِن بَطْنِ

---

(١) في «الفتن»: «تحازب».

(٢) البرادع: جمع (بردعة) بالدال والذال، وهو كساء يوضع تحت رحل البعير. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (٨/ ٨).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (٩٨٥) من طريق الحكم بن نافع، عن جراح، عن أرطاة قوله.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٩٨٧)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (٦٣٢).
ورواه الداني في «الفتن» (٥٦٠).

مكَّـةَ مِـن دارٍ عنـد الصَّفـا، فيُبايِعونه كُرْهًـا، فيُصَلِّي بهـم ركعتين عند المقـامِ، يَصْعَدُ المنبرَ[١].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي هُريرةَ، قالَ: يُبايَعُ المهديُّ بين الرُّكْنِ والمقامِ، لا يُوقِظُ نائِمًا، ولا يُهَرِيقُ دمًا[٢].

ـ (ك): وأخـرَجَ أيضًـا: عـن قتادةَ، قالَ: قالَ رسـولُ اللهِ ﷺ: «يخـرُجُ المهديُّ مِـن المدينـةِ إلى مكَّةَ، فيَسْـتَخرِجُه النَّـاسُ مِن بينهـم، فيُبايِعُونه بين الرُّكـنِ والمقامِ وهو كارِهٌ»[٣].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ، قالَ: إذا هَزمتِ الراياتُ السُّودُ خيلَ السُّفيانيِّ[٤] التي فيها شُعيبُ بنُ صالحٍ؛ تمنَّى النَّاسُ المهديَّ، فيَطْلُبونه، فيخرُجُ مِن مكَّةَ ومعه رايةُ رسولِ اللهِ ﷺ، فيُصَلِّي ركعتين بعد أنْ يَيْأَسَ النَّاسُ مِن خُروجِه؛ لِما طالَ عليهم مِن البلاءِ، فإذا فرَغَ مِن صلاتِه؛ انصرَفَ، فقالَ: أيُّها النَّاسُ، ألَحَّ البلاءُ بأُمَّةِ محمَّدٍ، وبأهلِ بيتِه خاصَّةً، قُهِرْنا، وبُغِيَ علينا[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: قادةُ المهديِّ خيرُ النَّاسِ، أهلُ نُصْرَتِه

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٩٩٠).

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٩٩١).

(٣) رواه معمر في «جامعه» (٢٠٧٦٩)، ومن طريقه نعيم في «الفتن» (٩٩٤).

(٤) في النسخ: «إذا خرجت الرايات السود من السفياني»، والمثبت من «الفتن»، و«كنز العمال» (١٤/ ٥٩٠)، و«الجامع الكبير» للسيوطي (١٧/ ٧٦٦): «إذا هزمت الرايات السود خيل السفياني»، وهو الصواب.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (٩٩٦)، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.

وبيعتِه مِن أهلِ كُوفانَ[١] واليمنِ، وأبدالُ الشَّامِ، مُقَدِّمَتُه جبريلُ، وساقَتُه ميكائيلُ، محبوبٌ في الخلائقِ، يُطْفِئُ اللهُ به الفِتْنَةَ العَمْياءَ، وتأمَنُ الأرضُ، حتى إنَّ المرأةَ لَتَحُجُّ في خمسِ نسوةٍ ما معهنَّ رجلٌ، لا تتَّقِي شيئًا إلَّا اللهَ، تُعْطِي الأرضُ زكاتَها، والسَّماءُ برَكَتَها[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن مَطَرٍ: أنَّه ذُكِرَ عنده عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، فقالَ: بلَغَنا أنَّ المهديَّ يَصْنَعُ شيئًا لم يَصْنَعْهُ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، قلنا: ما هو؟ قالَ: يأتيهِ رجلٌ، فيَسْأَلُه، فيقولُ: ادخُلْ بيتَ المالِ، فخُذْ، فيَدْخُلُ، ويخرُجُ، ويرى النَّاسَ شِباعًا، فيَنْدَمُ، فيَرْجِعُ إليه، فيقولُ: خُذْ ما أعطَيْتَني، فيأبى، ويقولُ: إنَّا نُعْطِي، ولا نأخُذُ[٣].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: إنِّي أجِدُ المهديَّ مكتوبًا في أسفارِ الأنبياءِ، ما في عمَلِه ظُلْمٌ ولا عَيْبٌ[٤].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: مِن طريقِ ضَمْرَةَ، عن محمَّدِ بنِ سيرينَ: أنَّه ذكَرَ فتنةً تكونُ، فقالَ: إذا كانَ ذلك؛ فاجْلِسوا في بُيوتِكم حتى تسمَعوا على النَّاسِ بخيرٍ مِن أبي بكرٍ وعمرَ، قيلَ: أفَيَأْتي خيرٌ مِن أبي بكرٍ وعمرَ؟ قالَ: قد كانَ يفضُلُ على بعضٍ[٥].

---

(١) كوفان والكوفة واحد، وكوفان أيضاً: قرية بهراة؛ من مدن خراسان. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي (٤/ ٤٨٩).

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٣٠).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٣٣).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٣٤)، والداني في «الفتن» (٥٨٢).

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٣٦) ولفظ آخره: «قد كان يفضل على بعض الأنبياء»!

قلتُ: في هذا ما فيهِ.

وقد قالَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصَنَّفِ» في (بابِ المهديِّ): حدَّثَنا أبو أسامةَ، عن عوفٍ، عن محمدٍ ـ هو ابنُ سيرينَ ـ، قالَ: يكونُ في هذه الأُمَّةِ خليفةٌ، لا يَفْضُلُ عليه أبو بكرٍ، ولا عُمرُ[1].

قلتُ: هذا إسنادٌ صحيحٌ، وهذا اللَّفْظُ أخفُّ مِن اللَّفْظِ الأوَّلِ، والأوجَهُ عندي: تأويلُ اللَّفْظَينِ على ما أُوِّلَ عليه حديثُ: «بل أجرُ خمسين منكم»[2]؛ لِشِدَّةِ الفِتَنِ في زمانِ المهديِّ، وتمالُؤِ الرُّومِ بأسرِها عليه، ومُحاصَرَةِ الدَّجَّالِ له.

وليس المرادُ بهذا التَّفْضِيلَ الرَّاجِعَ إلى زيادةِ الثَّوابِ والرِّفْعَةِ عند اللهِ، فالأحاديثُ الصَّحِيحةُ والإجماعُ على أنَّ أبا بكرٍ وعمرَ أفضلُ الخَلْقِ بعد النَّبِيِّينَ والمُرْسَلِينَ.

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمُ بنُ حمادٍ: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «تأوي إلى المهديِّ أُمَّتُه كما تأوي النَّحْلُ إلى يَعْسُوبِها[3]، يَمْلأُ الأرضَ عَدْلًا كما مُلِئَتْ جَوْرًا، حتى يكونَ النَّاسُ على مِثْلِ أمرِهم الأوَّلِ، لا يُوقِظُ نائمًا، ولا يُهَرِيقُ دمًا»[4].

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٥٠)، والداني في «الفتن» (٥٠٤).

(٢) روى أبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤)، وغيرهم عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه: «فإن من ورائكم أيام الصبر، فيهن مثل القبض على الجمر، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلًا يعملون مثل عملكم». قال الترمذي: حسن غريب.

(٣) اليعْسوب: ملك النحل.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٤٠)، وفي إسناده وإسماعيل بن رافع، متروك الحديث.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الوليدِ بنِ مسلمٍ قالَ: سمعتُ رجلًا يُحَدِّثُ قومًا، فقالَ: المهدِيُّون ثلاثةٌ: مهديُّ الخيرِ، عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ، ومهديُّ الدَّمِ، وهو الذي تسكُنُ عليه الدِّماءُ، ومهديُّ الدِّينِ، عيسى ابنُ مريمَ، تُسْلِمُ أُمَّتُه في زمانِه[١].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: مهديُّ الخيرِ يخرُجُ بعد السُّفْيانيِّ[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن طاوسٍ، قالَ: إذا كانَ المهديُّ يَبْذُلُ المالَ، ويشُدُّ على العُمَّالِ، ويَرْحَمُ المساكينَ[٣].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن طاوسٍ، قالَ: ودِدْتُ أنِّي لا أموتُ حتى أُدْرِكَ زمانَ المهديِّ، يُزادُ للمُحْسِنِ في إحسانِه، ويُتابُ فيه على المُسيءِ[٤].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «المهديُّ يُصْلِحُه اللهُ في ليلةٍ واحدةٍ»[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عمرَ بنِ الخطَّابِ: أنَّه ولَجَ البيتَ، وقالَ: واللهِ ما أَدْرِي: أدَعُ خزائِنَ البيتِ وما فيه مِن السِّلاحِ والمالِ، أو أقسِمُه في سبيلِ اللهِ؟ فقالَ له عليُّ بنُ أبي طالبٍ: امضِ يا أميرَ المؤمنين، فلستَ بصاحِبِه، إنَّما صاحِبُه منَّا شابٌّ مِن قُريشٍ، يَقْسِمُه في سبيلِ اللهِ في آخرِ الزَّمانِ[٦].

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٤٣).

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٤٤)، وفيه انقطاع بين الوليد بن مسلم وكعب.

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٤٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٥٢).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٤٦).

(٥) وهِمَ المصنف بنسبة الحديث إلى أبي سعيد رضي الله عنه، والمعروف أنه من رواية علي رضي الله عنه، وقد تقدم تخريجه في مطلع هذه الرسالة.

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٥٤)، وفي إسناده إسحاق بن يحيى بن طلحة التيمي، متروك الحديث.

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: لواءٌ يَعْقِدُه المهديُّ، يَبْعَثُه إلى التُّرْكِ، فيَهْزِمُهم، ويأخُذُ ما معهم مِن السَّبْيِ والأموالِ، ثمَّ يسيرُ إلى الشَّامِ، فيَفْتَحُها، ثمَّ يُعْتِقُ كلَّ مملوكٍ معه، ويُعْطِي أصحابَه قِيمَتَهم(١).

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ لهيعةَ، قالَ: يتمنَّى في زمانِ المهديِّ الصَّغيرُ الكِبَرَ، والكبيرُ الصِّغَرَ(٢).

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن صباحٍ، قالَ: يمكُثُ المهديُّ فيهم تسعًا وثلاثين سنةً، يقولُ الصَّغيرُ: يا ليتني كبِرْتُ، ويقولُ الكبيرُ: يا ليتني كنتُ صغيرًا(٣).

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قالَ: المهديُّ ينزِلُ عليه عيسى ابنُ مريمَ، ويُصَلِّي خَلْفَه عيسى(٤).

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: المهديُّ مِن ولدِ العبَّاسِ(٥).

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الزُّهْرِيِّ، قالَ: المهديُّ مِن ولدِ فاطمةَ(٦).

---

(١) لم أقف عليه من حديث كعب، وإنما رواه نعيم في «الفتن» (١٠٦٠) عن أرطاة بن المنذر قوله، وهو ثقة من صغار التابعين.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٤٧) من طريق رشدين، عن ابن لهيعة، عن أبي زرعة، عن صباحٍ قوله. وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة، وفيه أبو زرعة هو عمرو بن جابر الحضرمي، متروك الحديث.

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١١٢٨)، وفي إسناده مثل الذي قبله.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١١٠٣) وفي إسناده مبهمان، وعلي بن زيد بن جدعان، ضعيف الحديث.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١١٠٥).

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (١١١٤).

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: ما المهديُّ إلَّا مِن قُريشٍ، وما الخِلافةُ إلَّا فيهم[١].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عليٍّ، قالَ: المهديُّ رجلٌ منَّا مِن ولدِ فاطمةَ[٢].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ عمرَ: أنَّه قالَ لابنِ الحنفيَّةِ: المهديُّ الذي يقولون كما يقولُ الرَّجلُ الصَّالحُ، إذا كانَ الرَّجلُ صالِحًا؛ قيلَ له: المهديُّ[٣].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أرطاةَ، قالَ: يبقى المهديُّ أربعين عامًا[٤].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن بقيَّةَ بنِ الوليدِ، قالَ: حياةُ المهديِّ ثلاثون سنةً[٥].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن محمَّدِ بنِ حِمْيَرَ، [عن الصَّقْرِ بنِ رُسْتُمَ][٦]، عن أبيهِ، قالَ: يَمْلِكُ المهديُّ سبعَ سنين وشهرَين وأيَّامًا[٧].

- (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن دينارِ بنِ دينارٍ، قالَ: بقاءُ المهديِّ أربعون سنةً[٨].

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١١١٥).

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١١١٧).

(٣) كذا في النسخ، ولفظ نعيم في «الفتن» (١٠٩٧): أن ابن عمر قال لابن الحنفية: ما المهدي الذي تقولون؟ قال: كما تقول: الرجل الصالح، إذا كان الرجل صالحًا؛ قيل له: المهدي، فقال ابن عمر: قبح الله الحماقة. كأنه أنكر قوله.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١١٢٠).

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١١٢٩)، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم الغساني، ضعيف الحديث.

(٦) ما بين معكوفين زيادة من «الفتن» ليست في النسخ.

(٧) رواه نعيم في «الفتن» (١١٣٠)، وفي إسناد الصقر بن رستم، ويقال: السقر، ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ١٨٦).

(٨) رواه نعيم في «الفتن» (١١٣١)، وفي إسناده أبو بكر بن أبي مريم الغساني، ضعيف الحديث.

ـ (ك): وأخـرَجَ أيضًـا: عـن الزُّهريِّ، قـالَ: يعيشُ المهديُّ أربعَ عشـرةَ سـنةً، ثمَّ يمـوتُ موتًا(١).

ـ (ك): وأخـرَجَ أيضًـا: عـن علـيٍّ، قـالَ: يلِـي المهديُّ أمـرَ النَّـاسِ ثلاثين أو أربعين سـنةً(٢).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: يموتُ المهديُّ موتًا، ثمَّ يلي النَّاسَ بعده رجلٌ مِن أهلِ بيتِه، فيه خيرٌ وشرٌّ، وشرُّه أكثرُ مِن خيرِه، يُغْضِبُ النَّاسَ، يَدْعُوهم إلى الفُرْقَةِ بعد الجماعةِ، بقاؤُه قليلٌ، يثورُ به رجلٌ مِن أهلِ بيتِه، فيَقْتُلُه(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الزُّهريِّ، قالَ: يموتُ المهديُّ موتًا، ثمَّ يصيرُ النَّاسُ بعده في فِتْنةٍ، ويُقبِلُ إليهم رجلٌ مِن بني مخزومٍ، فيُبايَعُ له، فيَمْكُثُ زمانًا، ثمَّ يُنادي مُنادٍ مِن السَّماءِ، ليس بإنسٍ ولا جانٍّ: بايِعوا فُلانًا، ولا تَرْجِعوا على أعقابِكم بعد الهجرةِ، فيَنْظُرون، فلا يَعْرِفون الرَّجُلَ، ثمَّ يُنادي ثلاثًا، ثمَّ يُبايَعُ المنصورُ، فيسيرُ إلى المخزوميِّ، فيَنْصُرُه اللهُ عليه، فيَقْتُلُه ومَن معه(٤).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عـن كعـبٍ، قـالَ: يتولَّـى رجـلٌ مِـن بني مخـزومٍ، ثمَّ رجـلٌ مِن الموالي، ثمَّ يسـيرُ رجلٌ مِن المغربِ، رجلٌ جسـيمٌ طويـلٌ عريضُ ما بين المَنْكِبَيـنِ، فيَقْتُـلُ مَن لقِيَه حتـى يدخُلَ بيتَ المقـدسِ، فيموتُ موتًا، فتكـونُ الدُّنيا شَـرًّا ممَّا كانَـتْ، ثمَّ يلِي بعده رجلٌ مِن مُضَـرَ، يقتُلُ أهلَ الصَّلاحِ، ظَلومٌ غَشـومٌ(٥)،

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١١٣٢).

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١١٣٣).

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١١٣٥).

(٤) رواه بتمامه نعيم في «الفتن» (١١٣٦).

(٥) في «الفتن»: «ملعون مشؤوم».

ثـمَّ يلِي مِن بعـد المُضَـرِيِّ العُمانيُّ القَحْطانيُّ، يسـيرُ بسِـيرةِ أخيه المهـديِّ، وعلى يديـه تُفْتَحُ مدينـةُ الرُّومِ(١).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن الوليدِ، عن مَعْمَرٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ما القَحْطانيُّ بدونِ المهديِّ»(٢).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قالَ: بعدَ الجَبابرةِ: الجابرُ، ثمَّ المهديُّ، ثمَّ المنصورُ، ثمَّ السَّلامُ(٣)، ثمَّ أميرُ العُصَبِ(٤).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن ابنِ عمرٍو: أنَّه قالَ: يا مَعْشَرَ اليمنِ، تقولون: إنَّ المنصورَ منكم، والذي نفْسي بيدِه، إنَّه لَقُرَشِيٌّ أبوه، ولو أشاءُ أنْ أُسَمِّيَه إلى أقصى جَدٍّ هو له؛ لَفَعَلْتُ(٥).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن قيسِ بنِ جابرٍ الصَّدَفِيِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «سيكونُ مِن أهلِ بيتي رجلٌ يَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ جَوْرًا، ثمَّ مِن بعدِه القَحْطانيُّ، والذي نفْسي بيدِه، ما هو دونَه»(٦).

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١١٣٧)، وفي إسناده مبهم لم يسم.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١١٣٨) من طريق الوليد، عن ابن لهيعة، عن عبد الرحمن بن قيس بن جابر الصدفي يرفعه. وفيه ابن لهيعة ضعيف.

(٣) في النسخ: «السلم»، والمثبت من «الفتن».

(٤) سيأتي تخريجه.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١١٤٥)، وفي إسناده ابن لهيعة.

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (١١٤٦) من طريق ابن لهيعة، عن عبد الرحمن بن قيس بن جابر الصدفي يرفعه. وفيه ابن لهيعة.

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أَرْطاةَ، قالَ: ينزِلُ المهديُّ ببيتِ المقدسِ، ثمَّ يكونُ خلفاءُ(١) مِن أهلِ بيتِه بعده تطولُ مُدَّتُهم، ويتجبَّرون(٢)، حتى يُصَلِّيَ النَّاسُ على بني العبَّاسِ، فلا يزالُ النَّاسُ كذلك حتى يَغْزُوا مع واليهم القُسْطَنْطِينِيَّةَ، وهو رجلٌ صالحٌ، يُسَلِّمُها إلى عيسى ابنِ مريمَ، ولا يزالُ النَّاسُ في رخاءٍ ما لم ينتقِضْ مُلْكُ بني العبَّاسِ، فإذا انتقضَ مُلْكُهم؛ لم يزالوا في فِتَنٍ حتى يقومَ المهديُّ(٣).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قالَ: ثلاثةُ أُمراءَ يتوالَوْنَ، تُفْتَحُ [الأرَضون](٤) كلُّها عليهم، كلُّهم صالحٌ: الجابِرُ، ثمَّ المُفَرِّجُ، ثمَّ ذو العُصَبِ، يَمْكُثون أربعين سنةً، ثمَّ لا خيرَ في الدُّنيا بعدَهم(٥).

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن سُليمانَ بنِ عيسى، قالَ: بلَغَني أنَّ المهديَّ يمكُثُ أربعَ عشرةَ سنةً ببيتِ المقدسِ، ثمَّ يموتُ، ثمَّ يكونُ مِن بعدِه رجلٌ مِن قومِ تُبَّعٍ، يُقالُ له: المنصورُ، يمكثُ ببيتِ المقدسِ إحدى وعشرين سنةً، ثمَّ يُقتَلُ، ثمَّ يملِكُ

---

(١) في النسخ: «خَلَفٌ»، والمثبت من «الفتن».

(٢) تصحفت في النسخ إلى: «يجبرون»، والمثبت من «الفتن» وهو الصواب.

(٣) هذا الحديث مركب من إسنادين، أولهما رواه نعيم في «الفتن» (١١٥٩) إلى قوله: «حتى يصلي الناس على بني العباس» من طريق الوليد بن مسلم، عن جراح، عن أرطاة بن المنذر.

والثاني هو تتمة الحديث، رواه نعيم في «الفتن» (١١٦٠) من طريق محمد بن عبد الله التيهرتي، عن عبد السلام بن مسلمة، عن أبي قبيل.

(٤) ما بين معكوفين زيادة من «الفتن» ليست في النسخ، يقتضيها السياق.

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١١٧٧)، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، ضعيف.

المولى، يمكُثُ ثلاثَ سنين، ثمَّ يُقْتَلُ، ثمَّ يملِكُ بعده هشيمٌ[1] المهديُّ ثلاثَ سنين وأربعةَ أشهرٍ وعشرةَ أيَّامٍ[2].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن كعبٍ، قالَ: يكونُ بعد المهديِّ خليفةٌ مِن أهلِ اليمنِ مِن قَحْطانَ، أخو المهديِّ في دِينِه، يَعْمَلُ بعملِه، وهو الذي يَفْتَحُ مدينةَ الرُّومِ، ويُصِيبُ غنائِمَها[3].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أرطاةَ، قالَ: يكونُ بين المهديِّ وبين الرُّومِ هُدْنَةٌ، ثمَّ يَهْلِكُ المهديُّ، ثمَّ يلِي رجلٌ مِن أهلِ بيتِه، يَعْدِلُ قليلًا، ثمَّ يُقْتَلُ[4].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن قيسِ بنِ جابرٍ الصَّدَفِيِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «القَحْطانيُّ بعد المهديِّ، وما هو دونه»[5].

ـ (ك): وأخرَجَ أيضًا: عن أرطاةَ، قالَ: بلغَني أنَّ المهديَّ يعيشُ أربعين عامًا، ثمَّ يموتُ على فراشِه، ثمَّ يخرُجُ رجلٌ مِن قَحْطانَ مَثْقوبُ الأُذُنَينِ، على سِيرةِ المهديِّ،

---

(١) كذا في النسخ، وفي «الفتن»: «هيم».

(٢) رواه بتمامه نعيم في «الفتن» (١١٨١)، وفي إسناده يحيى بن سعيد العطار، ضعيف له أحاديث مناكير، قال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة. وسليمان بن عيسى وُصِفَ في سند الحديث بأنه كان علَّامةً في الفتن.

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١١٩٠).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١١٩٤).

(٥) رواه نعيم في «الفتن» (١١٩٣) من حديث عبد الرحمن بن قيس، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، وفي إسناده رشدين بن سعد، ضعيف، وكذا ابن لهيعة.
ورواه نعيم في «الفتن» (١٢٠٩) من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن عبد الرحمن بن قيس بن جابر الصدفي، عن النبي ﷺ. وفيه ابن لهيعة.

بقاؤُه عشرين سنةً، ثمَّ يموتُ قَتْلًا بالسِّلاحِ، ثمَّ يخرُجُ رجلٌ مِن أهلِ بيتِ النَّبيِّ ﷺ، مهديٌّ، حسَنُ السِّيرةِ، يغزو(١) مدينةَ قَيْصَرَ، وهو آخِرُ أميرٍ مِن أُمَّةِ محمدٍ ﷺ، ثمَّ يخرُجُ في زمانِه الدَّجَّالُ، وينزِلُ في زمانِه عيسى ابنُ مريمَ(٢).

هذه الآثارُ كلُّها لخَّصْتُها مِن كتابِ «الفِتَنِ» لنُعيمِ بنِ حمَّادٍ، وهو أحدُ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ، وأحدُ شيوخِ البُخاريِّ(٣).

---

(١) في «الفتن»: «يفتح».

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (١٢١٤).

(٣) هو الإمام نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي أبو عبد الله الفرضي الأعور الحافظ، سكن مصر، وحدث عن جماعات، وعنه يحيى بن معين والدارمي وخلقٌ، روى عنه البخاري مقرونًا بغيره، وروى له الباقون سوى النسائي، وكان شديدًا على الجهمية.

وثقه أحمد وابن معين والعجلي، وسئل ابن معين عن حديث، فقال: ليس له أصل، قيل: فنعيم؟ قال: ثقة، قيل: كيف يحدث ثقة بباطل؟ قال: شبه له. وقال أيضًا: نعيم بن حماد، صدوق ثقة، رجل صدق، أنا أعرف الناس به، كان رفيقي بالبصرة. وقال أبو حاتم: محله الصدق.

وضعفه النسائي والدولابي وغيرهما، وذكره أبو العرب وأبو القاسم البلخي في جملة الضعفاء، وقال أبو داود: كان عند نعيم بن حماد نحو عشرين حديثًا عن النبي ﷺ ليس لها أصل. وقال أبو علي صالح بن محمد: كان يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها. وقال ابن السمعاني: كان يهم ويخطئ، ومن ينجو من ذلك، ثبت في المحنة.

وقال الأزدي: كان نعيم ممن يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات مزورة في ثلب النعمان، كلها كذب. ورده ابن حجر بقوله: لا حجة في ذلك؛ لعدم معرفة قائله، وأما نعيم، فقد ثبتت عدالته وصدقه، ولكن في حديثه أوهام معروفة.

وقال الذهبي: روى أحاديث مناكير عن الثقات. وقال مسلمة بن قاسم: كان صدوقًا، أدخله العقيلي في الصحيح، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها، وله مذهب سوء في القرآن. وقال ابن معين: قدم عليه ابن أخيه بأصول كتبه، إلا أنه كان يتوهم الشيء، فيخطئ فيه، وأما =

وبقِيَ مِن أخبارِ المهديِّ:

ـ (ك): ما أخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ»: عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يكونُ في أُمَّتي المهديُّ، إنْ طالَ عمُرُه أو قصُرَ عمُرُه؛ ملَكَ سبعَ سنين، أو ثمانِ سنين، أو تسعَ سنين، فيَمْلَؤُها قِسْطًا وعَدْلًا؛ كما مُلِئَتْ جَوْرًا وظُلْمًا، وتُمطِرُ السَّماءُ مطرَها، وتُخْرِجُ الأرضُ برَكَتَها، وتعيشُ أُمَّتي في زمانِه عَيْشًا لم تَعِشْهُ قبل ذلك»[1].

ـ (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: لا تمضي الأيَّامُ واللَّيالي حتى يلِيَ منَّا ـ أهلَ البيتِ ـ فتًى لم تَلْبَسْهُ الفِتَنُ، ولم يَلْبَسْها، قيل: يا أبا عبَّاسٍ، يعجِزُ عنها مَشْيَخَتُكم، وينالُها شبابُكم؟ قالَ: هو أمرُ اللهِ، يُؤتِيهِ مَن يشاءُ[2].

= هو فكان من أهل الصدق. وسئل عنه فقال: ليس في الحديث بشيء، ولكنه صاحب سنة. وقال الدارقطني: إمام في السنة، كثير الوهم. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أيضًا: كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حد من لا يحتج به، وقال أبو عروبة: كان نعيم مظلم الأمر، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢١٩)، وقال: ربما أخطأ ووهم. وقد تتبع ابن عدي الأحاديث المنكرة في روايته، ثم قال: وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيمًا.

انظر: «الكامل» لابن عدي (٨/ ٢٥١)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٩/ ٤٦٦)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٢٦٧)، و«إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٢/ ٦٥)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١٠/ ٤٥٨) وغيرها.

وذكره النسائي في «الضعفاء والمتروكين» (ص: ١٠١)، وقال الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ١٨٤): هو من المدلسة، ولكنه يأتي بعجائب. وقال في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٦٠٠): نعيم من كبار أوعية العلم، لكن لا تركن النفس إلى رواياته، ثم قال: لا يجوز لأحد أن يحتج به، وقد صنف كتاب «الفتن»، فأتى فيه بعجائب ومناكير.

(١) رواه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٣٨)، وفي إسناده زيد العمي، ضعيف الحديث.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٤١) ـ ومن طريقه عبد الله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١٨٩٠) ـ والداني في «الفتن» (٥٥٩)، والبيهقي في «البعث والنشور» (١٤٠)، وابن قدامة في =

- (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن حَكِيمِ بنِ سعدٍ، قالَ: لَمَّا قامَ سليمانُ، فأظهَرَ ما أظهَرَ؛ قلتُ لأبي يحيى: هذا المهديُّ الذي يُذْكَرُ؟ قالَ: لا(١).

- (ك): وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ: عن إبراهيمَ بنِ مَيْسرةَ، قالَ: قلتُ لطاوسٍ: عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ المهديُّ؟ قالَ: قد كانَ مَهْدِيًّا، وليس به، إنَّ المهديَّ إذا كانَ زِيدَ المحسِنُ في إحسانِه، وتِيبَ(٢) على المسيءِ مِن إساءتِه، وهو يبذُلُ المالَ، ويَشْتَدُّ على العُمَّالِ، ويرحمُ المساكينَ(٣).

- (ك): وأخرَجَ أبو نُعيمٍ في «الحِلْيةِ»: عن إبراهيمَ بنِ مَيْسرةَ، قالَ: قلتُ لطاوسٍ: عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ هو المهديُّ؟ قالَ: هو مهديٌّ، وليس به، إنَّه لم يَسْتكْمِلِ العَدْلَ كلَّه(٤).

- (ك): وأخرَجَ المحامليُّ في «أماليهِ»: عن أبي جعفرٍ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ حُسينٍ،

= «المنتخب من علل الخلال» (٢٠٥). قال الخلال: سمعت محمد بن عمير يقول: سمعت حامد بن يحيى، قال: قال لي أحمد: سألت عبد الرحمن بن مهدي: أي حديث أصح في المهدي؟ قال: حديث أبي معبد، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٥١) بإسنادٍ فيه عمران بن ظبيان، وثقه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٩٨)، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٣٩). وقال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٠٠): يكتب حديثه. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٢٣): كان ممن يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار. وقال البخاري في «الكبير» (٦/ ٤٢٤): فيه نظر، وأورده ابن الجوزي في «الضعفاء» (٢/ ٢٢١).

(٢) في النسخ: «ويكتب»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٣) تقدم تخريجه، واللفظ لابن أبي شيبة.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٤٢)، وأبو زرعة في «تاريخه» (ص: ٥٧٢). ولم أقف عليه في «الحلية» لأبي نعيم.

قالَ: يزعُمون أنِّي أنا المهديُّ، وإنِّي إلى أجَلِي أدنى منِّي إلى ما يَدَّعون(١).

- (ك): وأخرَجَ أبو عمرٍو الدَّانيُّ في «سُنَنِه»: عن حُذيفةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يلتفِتُ المهديُّ، وقد نَزَل عيسى ابنُ مريمَ كأنَّما يَقْطُرُ مِن شعَرِه الماءُ، فيقولُ المهديُّ: تقدَّمْ، صَلِّ بالنَّاسِ، فيقولُ عيسى: إنَّما أُقِيمَتِ الصَّلاةُ لكَ، فيُصَلِّي خَلْفَ رجلٍ مِن ولَدي». الحديثَ(٢).

- (ك): وأخرَجَ ابنُ الجوزيِّ في «تاريخِه»: عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ملَكَ الأرضَ أربعةٌ: مؤمنانِ وكافرانِ، فالمؤمنانِ: ذو القَرْنَينِ، وسُليمانُ، والكافرانِ: نُمْرُودُ وبُخْتَنَصَّرَ، وسيَمْلِكُها خامسٌ مِن أهلِ بيتي»(٣).

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٢٩١) من طريق المحاملي.

(٢) رواه بطوله وتمامه الداني في «الفتن» (٥/ ١٠٨٩).

(٣) رواه ابن الجوزي - فيما نقله عنه سبطه في «مرآة الزمان» (١/ ١٤٢)، وأبو بكر الدواداري في «كنز الدرر» (١/ ٢٣١) - قال: حدثنا عبد العزيز بن محمود البزاز بإسناده عن سعيد بن المسيب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما باللفظ المذكور.

ونقله عن ابن عباس من غير إسناد: النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٣٤)، وابن الملقن في «التوضيح» (٥/ ٥٨٨).

ورواه الطبري في «تفسيره» (٤/ ٥٧١)، والسلفي في «جزئه» (ص: ٥) عن مجاهد، ورواه الطبري في «تاريخه» (١/ ٢٣٤) عن ابن عباس وابن مسعود وناس من أصحاب النبي ﷺ رضي الله عنهم، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/ ٢٧٧٦) عن السدي.

ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٣٣٦) من طريق الزبير بن بكار عن سفيان قال: بلغني. وذكر الأثر، وهو كذلك في «البداية والنهاية» لابن كثير (٢/ ٥٤٣)، وابن حجر في «فتح الباري» (٦/ ٣٨٥).

وقال ابن حجر: رواه وكيع في «تفسيره» عن مجاهد. وقال الزيلعي في «تخريج الكشاف» (٧٤٧): رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» في (كتاب الفضائل) بسنده عن مجاهد. وعزاه ابن كثير =

ـ (ك): وأخرَجَ أبو عمرٍو الدَّانيُّ في «سُنَنِه»: عن ابنِ شَوْذَبٍ، قالَ: إنَّما سُمِّيَ المهديَّ؛ لأنَّه يُهْدى إلى جبلٍ مِن جبالِ الشَّامِ، يستخرجُ منه أسفارَ التَّوراةِ، ويُحاجُّ بها اليهودَ، فيُسْلِمُ على يديه جماعةٌ مِن اليهودِ[١].

ـ (ك): وأخرَجَ الدَّانيُّ: عن الحكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ، قالَ: قلتُ لمحمدِ بنِ عليٍّ: سمِعْنا أنَّه سيخرُجُ منكم رجلٌ يَعْدِلُ في هذه الأُمَّةِ، قالَ: إنَّا نرجو ما يرجو النَّاسُ، وإنَّا نرجو لو لم يَبْقَ مِن الدُّنيا إلَّا يومٌ؛ لَطَوَّلَ اللهُ ذلك اليومَ حتى يكونَ ما ترجو هذه الأُمَّةُ، وقبل ذلك فتنةٌ شَرُّ فتنةٍ، يُمسي الرَّجُلُ مؤمنًا، ويُصْبِحُ كافِرًا، ويُصْبِحُ مؤمنًا، ويُمسي كافرًا، فمَن أدرَكَ ذلك منكم؛ فلْيَتَّقِ اللهَ، وليكُنْ مِن أَحْلاسِ بيتِه[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ الدَّانيُّ: عن [صِلَةَ][٣] بنِ زُفَرَ، قالَ: قيلَ يومًا عند حُذيفةَ: قد خرَجَ المهديُّ[٤]، فقالَ: لقد أفْلَحْتم إنْ خرَجَ وأصحابُ محمَّدٍ بينكم، إنَّه لا يخرُجُ حتى لا يكونَ غائبٌ أحبَّ إلى النَّاسِ منه ممَّا يَلْقَوْنَ مِن الشَّرِّ[٥].

= في «قصص الأنبياء» (١/ ١٨٧) إلى مجاهد وغيره، وذكره ابن قتيبة في «المعارف» (١/ ٣٢) عن ابن وهب، وفيه قوله: وسيملكها من هذه الأمة خامس. ونقله ابن الجوزي في «المنتظم» (١/ ١٧١) عن مجاهد.

وليس في جميع هذه الآثار ـ سوى الأول ـ قوله: «وسيملكها خامس من أهل بيتي».

(١) رواه الداني في «الفتن» (٥٨٦).

(٢) رواه بهذا اللفظ الدانيُّ في «الفتن» (١٢٢).

والأَحْلاس: جمع (حِلْس)، وهو الكساء الذي يلي ظهر البعير تحت القتَب، شبهها به للزومها ودوامها. انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: حلس).

(٣) تصحفت في النسخ إلى: «سلمة»، والمثبت من «الفتن»، وهو الصواب.

(٤) في «الفتن»: «الدجال».

(٥) رواه الداني في «الفتن» (٦٤٢)، وفي إسناده مجالد بن سعيد، ضعيف الحديث.

ـ (ك): وأخرَجَ الدَّانيُّ: عن قتادةَ، قالَ: يُجاءُ إلى المهديِّ في بيتِه والنَّاسُ في فتنةٍ يُهَراقُ فيها الدِّماءُ، يُقالُ له: قُمْ علينا، فيأبى حتى يُخَوَّفَ بالقتلِ، فإذا خُوِّفَ بالقتلِ؛ قامَ عليهم، فلا يُهَراقُ بسبَبِه مِحْجَمَةُ دمٍ(١).

ـ (ك): وأخرَجَ الدَّانيُّ: عن حُذيفةَ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «تكونُ وَقْعَةٌ بالزَّوْراءِ»، قالَ: يا رسولَ اللهِ، وما الزَّوْراءُ؟ قالَ: «مدينةٌ بالمشرقِ بين أنهارٍ يَسْكُنُها شِرارُ خَلْقِ اللهِ، وجَبابِرَةٌ مِن أمَّتي، تُقذَفُ بأربعةِ أصنافٍ مِن العذابِ: بالسَّيفِ، وخَسْفٍ، وقَذْفٍ، ومَسْخٍ».

وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا خرَجَتِ السُّودانُ؛ طلَبَتِ العربَ يَنْكَشِفون حتى يَلْحَقوا ببَطْنِ الأرضِ»، أو قالَ: «ببَطْنِ الأُرْدُنِّ، فبينما هُم كذلك، إذ خرَجَ السُّفْيانيُّ في ستِّين وثلاثِ مئةِ راكبٍ حتى يأتِيَ دمشقَ، فلا يأتي عليه(٢) شهرٌ حتى يبايعَهُ(٣) مِن كلبٍ ثلاثون ألفًا، فيَبْعَثُ جيشًا إلى العراقِ، فيَقْتُلُ بالزَّوْراءِ مئةَ ألفٍ، وَينحدرونَ(٤) إلى الكوفةِ، فيَنْهَبونها، فعند ذلك تخرُجُ رايةٌ(٥) مِن المشرقِ، يقودُها رجلٌ مِن تميمٍ، يُقالُ له: شُعيبُ بنُ صالحٍ، فيَسْتَنْقِذُ ما في أيديهم مِن سَبْيِ أهلِ الكوفةِ، ويقتُلُهم، ويخرُجُ جيشٌ آخرُ مِن جُيوشِ السُّفْيانيِّ إلى المدينةِ، فيَنْهَبونها ثلاثةَ أيَّام، ثمَّ يَسِيرون إلى مكَّةَ، حتى إذا كانوا بالبَيْداءِ؛ بعَثَ اللهُ جبريلَ، فيقولُ: يا جبريلُ، عذِّبْهم، فيَضْرِبُهم برِجْلِه ضَرْبَةً يخسِفُ اللهُ بهم، فلا يَبْقى منهم إلَّا رجلانِ، فيَقْدَمانِ على

---

(١) رواه الداني في «الفتن» (٥٥٧)، وفي إسناده أبو هلال الراسبي، فيه ضعف، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين.

(٢) في النسخ «عليهم»، والمثبت من «الفتن».

(٣) في النسخ: «يتابعه»، والمثبت من «الفتن».

(٤) في النسخ: «وينجرون»، والمثبت من «الفتن».

(٥) في «الفتن»: «دابة».

السُّفْيانيِّ، فيُخْبِرانه بخَسْفِ الجيشِ، فلا يَهُولُه، ثمَّ إنَّ رجالًا مِن قُريشٍ يَهْرُبون إلى قُسْطَنْطِينِيَّةَ، فيَبْعَثُ السُّفْيانيُّ إلى عظيمِ الرُّومِ أنْ يَبْعَثَ بهم في المجامِعِ، فيَبْعَثُ بهم إليه، فيَضْرِبُ أعناقَهم على بابِ المدينةِ بدمشقَ.

قالَ حُذيفةُ: حتى إنَّه يُطافُ بالمرأةِ في مسجدِ دمشقَ في الثَّوْبِ على مَجْلِسٍ مَجْلِسٍ، حتى تأتِيَ فخِذَ السُّفْيانيِّ، فتَجْلِسَ عليه وهو في المحرابِ قاعدٌ، فيقومُ رجلٌ مسلمٌ مِن المسلمين، فيقولُ: وَيْحَكم، أكفَرْتم بعد إيمانِكم؟! إنَّ هذا لا يحِلُّ، فيقومُ فيَضْرِبُ عُنُقَه في مسجدِ دمشقَ، ويقتُلُ كلَّ مَن شايعَه على ذلك، فعند ذلك يُنادي مُنادٍ مِن السَّماءِ: أيُّها النَّاسُ، إنَّ اللهَ قد قطَعَ عنكم مُدَّةَ الجبَّارين والمنافقين وأشياعِهم، وولَّاكم خيرَ أُمَّةٍ محمَّدٍ ﷺ، فالْحَقوا به بمكَّةَ، فإنَّه المهديُّ، واسمُه أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ.

قالَ حُذيفةُ: فقامَ عِمْرانُ بنُ الحُصَينِ، فقالَ: يا رسولَ اللهِ، كيف لنا حتى نَعْرِفَه؟ قالَ: «هو رجلٌ مِن ولَدي، كأنَّه[1] مِن رجالِ بني إسرائيلَ، عليه عَباءَتانِ قَطَوانِيَّتانِ، كأنَّ وَجْهَه الكوكبُ الدُّرِّيُّ في اللَّونِ، في خَدِّه الأيمنِ خالٌ أسودُ، ابنُ أربعين سنةً، فيَخْرُجُ الأبدالُ مِن الشَّامِ وأشباهُهم، ويخرُجُ إليه النُّجَباءُ مِن مصرَ، وعصائِبُ أهلِ الشَّرقِ وأشباهُهم، حتى يأتوا مكَّةَ، فيُبايَعُ له بين الرُّكنِ والمقامِ[2]، ثمَّ يخرُجُ مُتَوَجِّهًا إلى الشَّامِ، وجِبْريلُ على مُقَدِّمَتِه، وميكائيلُ على ساقَتِه، فيفرَحُ به أهلُ السَّماءِ وأهلُ الأرضِ والطَّيْرُ والوحوشُ والحِيتانُ في البحرِ، وتزيدُ المياهُ في دولتِه، وتُمَدُّ الأنهارُ، وتُضَعِّفُ الأرضُ أُكُلَها، وتُسْتَخْرَجُ الكنوزُ، فيَقْدَمُ الشَّامَ، فيَذْبَحُ السُّفْيانيَّ تحت الشَّجرةِ التي أغصانُها إلى بُحيرةِ طَبَرِيَّةَ، ويقتُلُ كلبًا».

---

(١) في «الفتن»: «كنانة».

(٢) في «الفتن»: «بين زمزم والمقام».

قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فالخائِبُ مَن خابَ يومَ كلبٍ، ولو بعِقالٍ».

قالَ حُذيفةُ: يا رسولَ اللهِ! كيف يحِلُّ قِتالُهم وهُم مُوَحِّدون؟ فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يا حُذيفةُ، هُم يومئذٍ على رِدَّةٍ، يزعُمون أنَّ الخمرَ حلالٌ، ولا يُصَلُّون»[(١)].

- (ك): وأخرَجَ الدَّانيُّ: عن شَهْرِ بنِ حَوْشَبٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «سيكونُ في رمضانَ صوتٌ، وفي شوَّالٍ مَعْمَعَةٌ[(٢)]، وفي ذي القَعْدةِ تُحارِبُ القبائلُ، وعلامتُه يُنْهَبُ الحاجُّ، وتكونُ مَلْحَمَةٌ بمِنًى يكثُرُ فيها القَتْلى، وتَسِيلُ فيها الدِّماءُ، حتى تسِيلَ دماؤُهم على الجَمْرَةِ، حتى يهرُبَ صاحِبُهم، فيُؤْتى بين الرُّكنِ والمقامِ، فيُبايَعُ وهو كارِهٌ، ويُقالُ له: إنْ أبَيْتَ؛ ضرَبْنا عُنُقَكَ، يَرْضى به ساكِنُ السَّماءِ وساكِنُ الأرضِ»[(٣)].

- (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن كعبٍ، قالَ: يطلُعُ نجمٌ مِن المشرقِ قبلَ خُروجِ المهديِّ، له ذنَبٌ يُضيءُ[(٤)].

- (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن شريكٍ، قالَ: بلَغَني أنَّه قبل خُروجِ المهديِّ، ينكسِفُ القمرُ[(٥)] في شهرِ رمضانَ مرَّتينِ[(٦)].

---

(١) رواه بطوله وتمامه الداني في «الفتن» (٥/ ١٠٨٩).

(٢) في (ض): «همهمة»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الصواب، والذي في «الفتن»: «مهمهة».

(٣) رواه الداني في «الفتن» (٥١٩)، وهو مرسلٌ، فشهر بن حوشب من التابعين، مختلف فيه، وثقه جماعة، وضعفه آخرون، ولخص حاله ابن حجر، فقال: صدوق كثير الإرسال والأوهام. وفيه عنبسة القرشي، متروك الحديث.

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٦٤٢)، وفيه: «له ذناب» بدل: «له ذنب يضيء».

(٥) في «الفتن»: «تنكسف الشمس».

(٦) رواه نعيم في «الفتن» (٦٤٢).

ـ (ك): وأخرَجَ أبو غنمٍ الكوفيُّ في كتابِ «الفِتَنِ»: عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، قالَ: ويحًا لِلطَّالَقانِ، فإنَّ للهِ فيه كنوزًا ليسَتْ مِن ذهبٍ ولا فضَّةٍ، ولكنْ بها رجالٌ عرَفوا اللهَ حَقَّ مَعْرِفَتِه، وهُم أنصارُ المهديِّ آخِرَ الزَّمانِ[1].

ـ (ك): وأخرَجَ أبو بكرٍ الإسْكافُ في «فوائدِ الأخبارِ»[2]: عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن كذَّبَ بالدَّجَّالِ؛ فقد كفَرَ، ومَن كذَّبَ بالمهديِّ؛ فقد كفَرَ»[3].

---

(١) كذا في النسخ، والصواب أن اسم الكتاب «الفتوح»، ومؤلفه هو ابن أعثم الكوفي، فتصحفت إلى «غنم»، والأثر في كتابه هذا (١/ ٣٢٠) من غير إسناد عن علي رضي الله عنه. ولعل ياقوتاً الحموي مِن أقدم مَن ترجم للمؤلف في «معجم الأدباء» (١/ ٢٠٢)، فقال: أحمد بن أعثم الكوفي أبو محمد الأخباري المؤرخ، كان شيعيًا، وهو عند أصحاب الحديث ضعيف.

وروى ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٥٩) حديثًا طويلًا موقوفًا على علي رضي الله عنه، وفيه: «وإن لله بخراسان مدينة يقال له الطالقان، وإن كنوزها لا ذهب ولا فضة، ولكن رجال مؤمنون يقومون إذا قام الناس، وينصرون إذا فشل الناس». قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يشك في وضعه، فيه أبو عصمة نوح بن أبي مريم.

وطالَقان ـ كما ذكر ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ٦) ـ اسم لبلدتين: الأولى: بخراسان، بين مرو الروذ وبلخ، والأخرى: بلدة بين قزوين وأبهر، وبها عدة قرى، وينسب إلى كليهما جماعات.

(٢) كذا في النسخ، وقد ساقه السهيليُّ في «الروض الأنف» (٢/ ٢٧٩) باسم المؤلف هذا واسم كتابه مع لفظ الحديث، ونقل عنه في ثلاثة مواضع من كتابه.

(٣) الحديث رواه أبو بكر الكلاباذي في «معاني الأخبار» ـ كما في «لسان الميزان» لابن حجر (٧/ ٧٥) ـ، ومن طريقه إبراهيم الجويني في «فرائد السمطين» (٥٨٥) من طريق محمد بن علي بن الحسين، عن الحسين بن محمد بن أحمد، عن إسماعيل بن أبي أويس، عن مالك، عن ابن المنكدر، عن جابر =

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن جعفرِ بنِ يسارٍ[١] الشَّاميِّ، قالَ: يبلُغُ [مِن][٢] رَدِّ المهديِّ المظالِمَ حتى لو كانَ تحت ضِرْسِ إنسانٍ شيءٌ؛ انتزَعَه حتى يرُدَّه[٣].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن سُليمانَ بنِ عيسى، قالَ: بلَغَني أنَّه على يدَيِ المهديِّ يَظْهَرُ تابوتُ السَّكِينةِ مِن بُحيرةِ طَبَرِيَّةَ، حتى يُحْمَلَ، فيوضَعَ بين يديه ببيتِ المقدسِ، فإذا نظَرَتْ إليه اليهودُ؛ أسلَمَتْ إلَّا قليلًا منهم[٤].

ـ (ك): وفي «الفِرْدوسِ»: مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعًا: «المهديُّ طاوسُ أهلِ الجنَّةِ»[٥].

ـ (ك): وأخرَجَ أبو عمرٍو الدَّانيُّ في «سُنَنِه»: عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تزالُ طائفةٌ مِن أُمَّتي تُقاتِلُ على الحقِّ، حتى ينزِلَ عيسى ابنُ مريمَ عند طُلوعِ الفجرِ ببيتِ المقدسِ، ينزِلُ على المهديِّ، فيُقالُ: تقدَّمْ يا نبيَّ اللهِ، فصَلِّ بنا، فيقولُ: هذه الأُمَّةُ أُمراءُ[٦] بعضُهم على بعضٍ»[٧].

= يرفعه: «من أنكر خروج المهدي؛ فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن أنكر نزول عيسى؛ فقد كفر بما أنزل على محمد، ومن أنكر خروج الدجال؛ فقد كفر بما أنزل على محمد». الحديث. قال ابن حجر: موضوع. ولم أقف على الحديث في مطبوعة «معاني الأخبار».

(١) في «الفتن»: «سيار».

(٢) زيادة من «الفتن» ليست في النسخ.

(٣) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٢٤).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (١٠٥٠)، وفي إسناده يحيى بن سعيد العطار، ضعيف الحديث.

(٥) رواه الديلمي في «الفردوس» (٦٦٦٨)، ولم أقف على إسناده.

(٦) في «الفتن»: «أمين».

(٧) رواه الداني في «الفتن» (٦٨٦).

وروى في معناه مسلم (٢٤٧) عن جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على =

ـ (ك): وأخـرَجَ نُعيـمٌ: عـن خالدِ بنِ سُـمَيْرٍ، قالَ: هرَبَ موسـى بـنُ طلحةَ بنِ عُبيدِ اللهِ مِن المختارِ إلى البَصْرةِ، وكانَ النَّاسُ يَرَوْنَ في زمانِه أنَّه المهديُّ[١].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن صَباحٍ، قالَ: لا خِلافةَ بعد حَمْلِ بني أُمَيَّةَ حتى يخرُجَ المهديُّ[٢].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ، قالَ: وجدتُ في بعضِ الكُتُبِ يومَ اليَرْموكِ: أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ أصَبْتُمُ اسمَه، عمرُ الفاروقُ قَرْنٌ مِن حديدٍ أصَبْتُمُ اسمَه، عثمانُ ذو النُّورَينِ أُوتِيَ كِفْلَينِ مِن الرَّحمةِ؛ لأنَّه قُتِلَ مظلومًا، أصبْتُمُ اسمَه، ثمَّ يكونُ سفَّاحٌ، ثمَّ يكونُ منصورٌ، ثمَّ يكونُ الأمينُ، ثمَّ يكونُ مهديٌّ[٣]، ثمَّ يكونُ سينٌ[٤] وسلامٌ؛ يعني: صلاحًا وعافِيَةً، ثمَّ يكونُ أميرُ العُصَبِ، ستَّةٌ منهم مِن ولدِ كعبِ بنِ لؤيٍّ، ورجلٌ مِن قَحْطانَ، كلُّهم صالحٌ لا يُرى مِثْلُه[٥].

= الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»، قال: «فينزل عيسى ابن مريم، فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء تكرمة الله هذه الأمة».

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٤٠٥)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ١٦٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/ ٤٣٠). وكم ادَّعى المهديَّةَ أناسٌ في غابر الأزمان وحاضرها، وصدَّقهم أناس وأيَّدوهم، ثم عفا عليهم الدهر، فلا حقًّا نصروا، ولا خيرًا نشروا، ولله في خلقه شؤون!

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٢٥١)، وفي إسناده رشدين بن سعد، وابن لهيعة ضعيفان.

(٣) في «الفتن»: «ثم يكون مهدي، ثم يكون الأمين».

(٤) في النسخ: «شين»، والمثبت من «الفتن».

(٥) رواه بهذا اللفظ نعيم في «الفتن» (٢٦٤)، والأزهري في «تهذيب اللغة» (٢/ ٢٩) وقال: هذا حديث عجيب، وإسناده صحيح.

وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٠٥٣)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (١٣٩) عن عبد الله بن عمرو قال: يكون في هذه الأمة اثنا عشر خليفة: أبو بكر أصبتم اسمه، وعمر بن الخطاب قرن من =

- (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قالَ: يكونُ بعد الجَبَّارِينَ الجابِرُ، يَجْبُرُ اللهُ به أُمَّةَ محمَّدٍ ﷺ، ثمَّ المهديُّ، ثمَّ المنصورُ، ثمَّ السَّلامُ، ثمَّ أميرُ العُصَبِ، فمَن قدِرَ على الموتِ بعد ذلك؛ فلْيَمُتْ(١).

- (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: مِن طريقِ عليِّ بنِ أبي طلحةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا ماتَ الخامسُ مِن أهلِ بيتي؛ فالهَرْجَ فالهَرْجَ، حتى يموتَ السَّابعُ»، قالوا: وما الهَرْجُ؟ قالَ: «القتلُ كذلك حتى يقومَ المهديُّ»(٢).

- (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن محمَّدِ ابنِ الحَنَفِيَّةِ، قالَ: يملِكُ بنو العبَّاسِ حتى ييأسَ النَّاسُ مِن الخيرِ، ثمَّ يتشعَّبُ أمرُهم [في سنةِ خمسٍ وتسعين]، فإنْ لم تَجِدوا إلَّا جُحْرَ عَقْرَبٍ؛ فادخُلوا فيه، فإنَّه يكونُ في النَّاسِ شرٌّ طويلٌ، ثمَّ يزولُ مُلْكُهم [في سنةِ سبعٍ وتسعين، أو تسعٍ وتسعين]، ويقومُ المهديُّ [في سنة مئتين](٣).

- (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن عبدِ السَّلامِ بنِ [مَسْلَمَةَ](٤)، قالَ: لا يزالُ النَّاسُ بخيرٍ

= حديد أصبتم اسمه، وعثمان بن عفان ذو النورين أوتي كفلين من رحمته، قتل مظلومًا، أصبتم اسمه. وروى الداني في «الفتن» (٥١٥) نحوه، وزاد: وصاحب الأرض المقدسة، وابنه السفاح، وسلام، وأمير العصب، ومنصور، وجابر، والمهدي، وسين، وسلام.

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٢٧٠)، وفي إسناده ابن لهيعة.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٦٠٠)، وفي إسناده انقطاع، فعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (١/ ١٤٠)، و«مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (١/ ٢٨٩)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ١٣٤) وغيرهم.

(٣) ما بين معكوفين ليس في «الفتن». والأثر رواه نعيم في «الفتن» (٥٩٩).

(٤) في النسخ: «مسلم»، والتصويب من «الفتن».

في الرَّخاءِ ما لم يُنْقَضْ مُلْكُ بني العبَّاسِ، فإذا انتقَضَ مُلْكُهم؛ لم يزالوا في فِتْنةٍ حتى يقومَ المهديُّ[1].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن الحكَمِ بنِ نافعٍ، قالَ: يُقاتِلُ السُّفْيانيُّ التُّرْكَ، ثمَّ يكونُ استئصالُهم على يدِ المهديِّ، وأوَّلُ لواءٍ يَعْقِدُه المهديُّ يبعثُه إلى التُّرْكِ[2].

ـ (ك): وقالَ ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقاتِ»: أنبأَنا الواقِديُّ، قالَ: سمعتُ مالكَ بنَ أنسٍ، يقولُ: خرَجَ محمَّدُ بنُ عَجْلانَ مع [محمَّدِ بنِ][3] عبدِ اللهِ بنِ حسنٍ حين خرَجَ بالمدينةِ، فلمَّا قُتِلَ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ، ووَلِيَ جعفرُ بنُ سليمانَ بنِ عليٍّ المدينةَ؛ بعَثَ إلى محمَّدِ بنِ عَجْلانَ، فأُتِيَ به، فبكَّتَه[4]، وكلَّمَه كلامًا شديدًا، وقالَ: خرَجْتَ مع الكذَّابِ، فلم يتكلَّمْ محمَّدُ بنُ عَجْلانَ بكلمةٍ، إلَّا أنَّه يُحَرِّكُ شفتَيْهِ بشيءٍ لا يُدْرى ما هو،، فيُظَنُّ أنَّه يدعو، فقامَ مَن حضرَ جعفرُ بنُ سليمانَ مِن فُقهاءِ أهلِ المدينةِ وأشرافِهم، فقالوا: أصلَحَ اللهُ الأميرَ، محمَّدُ بنُ عَجْلانَ فقيهُ أهلِ المدينةِ وعابِدُها، وإنَّما شُبِّهَ عليه، وظَنَّ أنَّه المهديُّ الذي جاءَتْ فيه الرِّوايةُ، فلم يزالوا يَطْلُبون إليه حتى ترَكَه، فولَّى محمَّدُ بنُ عَجْلانَ مُنْصرِفًا لم يتكلَّمْ بكلمةٍ، حتى أتى منزِلَه[5].

ـ (ك): وأخرَجَ نُعيمٌ: عن كعبٍ، قالَ: يُحاصِرُ الدَّجَّالُ المؤمنين ببيتِ

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (٥٨٦) من طريق محمد بن عبد الله التيهرتي، عن عبد السلام بن مسلمة، عن أبي قبيل قوله.

(٢) رواه نعيم في «الفتن» (٦١٤) من طريق الحكم بن نافع، عن جراح، عن أرطاة بن المنذر قوله.

(٣) ما بين معكوفين زيادة من «الطبقات» ليست في النسخ.

(٤) أي: وبّخه وزجره.

(٥) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى ـ متمم التابعين» (١/ ٣٥٥).

المقدسِ، فيُصيبُهم جُوعٌ شديدٌ، حتى يأكلوا أوتارَ قِسِيِّهم مِن الجُوعِ، فبينما هُم على ذلك إذ سمِعوا صوتًا في الغَلَسِ، فيقولون: إنَّ هذا لَصوتُ رجلٍ شبعانَ، فيَنْظُرون، فإذا بعيسى ابنِ مريمَ، وتُقامُ الصَّلاةُ، فيَرْجِعُ إمامُ المسلمين المهديُّ، فيقولُ عيسى: تقدَّمْ، فلَكَ أُقيمَتِ الصَّلاةُ، فيُصَلِّي بهم تلك اللَّيْلةَ، ثمَّ يكونُ عيسى إمامًا بعده[1].

- (ك): وأخرَجَ أبو الحسينِ ابنُ المنادِي في كتابِ «الملاحِمِ»: عن سالمِ بنِ أبي الجَعْدِ، قالَ: يكونُ المهديُّ إحدى وعشرين سنةً، أو اثنتين وعشرين سنةً، ثمَّ يكونُ آخَرُ مِن بعده ـ وهو دونه، وهو صالحٌ ـ أربعَ عشرة سنةً، ثمَّ يكونُ آخَرُ مِن بعده ـ وهو دونه، وهو صالحٌ ـ تسعَ[2] سنين[3].

- (ك): وأخرَجَ ابنُ عساكِرَ: عن خالدِ بنِ مَعْدانَ، قالَ: يهزِمُ السُّفْيانيُّ الجماعةَ مرَّتين، ثمَّ يَهْلِكُ، ولا يخرُجُ المهديُّ حتى يُخْسَفَ بقريةٍ بالغُوطةِ تُسَمَّى: حَرَسْتا[4].

- (ك): وأخرَجَ ابنُ المنادي في «الملاحمِ»، قالَ: «لَيَخْرُجَنَّ رجلٌ مِن ولدي

---

(١) رواه نعيم في «الفتن» (١٦١٣).

(٢) في «الملاحم»: «سبع».

(٣) رواه ابن المنادي في «الملاحم» (ص: ١٨٥).

(٤) رواه نعيم في «الفتن» (٨٦٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ١٦٦)، وليس فيه قوله: «ولا يخرج المهدي...»، والربعي في «فضائل الشام» (٧٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/ ٢١٦)، وفي إسناده سنان بن قيس، مجهول الحال، لم يوثقه سوى ابن حبان. وخالد بن معدان، من سادات التابعين، ثقة مشهور. وحرستا: قرية كبيرة عامرة، وسط بساتين دمشق الشرقية، انتسب إليها جماعات.

عند اقترابِ السَّاعةِ، حتى تموتَ قلوبُ المؤمنين كما تموتُ الأبدانُ؛ لِما لَحِقَهم مِن الضَّرَرِ، والشِّدَّةِ، والجُوعِ، والقتلِ، وتواتُرِ الفِتَنِ والملاحمِ العِظامِ، وإماتةِ السُّنَنِ، وإحياءِ البِدَعِ، وتَرْكِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكَرِ، فيُحْيي اللهُ بالمهديِّ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ السُّنَنَ التي قد أُمِيتَتْ، وتُسَرُّ بعَدْلِه وبركتِه قلوبُ المؤمنين، وتتألَّفُ إليه عُصَبُ العَجَمِ وقبائلُ مِن العربِ، فيَبقى على ذلك سنين ليسَتْ بالكثيرةِ دون العشرةِ، ثمَّ يموتُ.

قالَ ابنُ المنادي: في (كتابِ دانيالَ): إنَّ السُّفْيانيِّين ثلاثةٌ، وإنَّ المهديِّين ثلاثةٌ، فيَخْرُجُ السُّفْيانيُّ الأوَّلُ، فإذا خرَجَ وفشا ذِكْرُه؛ خرَجَ عليه المهديُّ الأوَّلُ، ثمَّ يخرُجُ السُّفْيانيُّ الثَّاني، فيخرُجُ عليه المهديُّ الثَّاني، ثمَّ يخرُجُ السُّفْيانيُّ الثَّالثُ، فيَخْرُجُ عليه المهديُّ الثَّالثُ، فيُصْلِحُ اللهُ به كلَّ ما أُفْسِدَ قبلَه، ويَسْتَنْقِذُ اللهُ به أهلَ الإيمانِ، ويُحْيي به السُّنَّةَ، ويُطْفِئُ به نِيرانَ البِدْعةِ، ويكونُ النَّاسُ في زمانِه أعِزَّاءَ ظاهِرِين على مَن خالَفَهم، ويَعيشون أَطْيَبَ عَيْشٍ، ويُرْسِلُ اللهُ السَّماءَ عليهم مِدْرارًا، وتُخْرِجُ الأرضُ زَهْرَتَها ونباتَها، فلا تدَّخِرُ مِن نباتِها شيئًا، فيمكُثُ على ذلك سبعَ سنين، ثمَّ يموتُ(١).

ثمَّ قالَ: حدَّثنا أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ صدَقةَ، حدَّثَنا محمَّدُ بنُ إبراهيمَ أبو أُمَيَّةَ الطَّرَسُوسِيُّ، حدَّثَنا أبو نُعيمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ، حدَّثنا شَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ، عن عمَّارِ بنِ عبدِ اللهِ الدُّهْنيِّ(٢)، عن سالمِ بنِ أبي الجَعْدِ، قالَ: يكونُ المهديُّ إحدى

(١) انظر: «الملاحم» لابن المنادي (ص: ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) في (ز) و(ض) و(ف) ومطبوعة «الملاحم»: «الذهبي»، ولعل المثبت هو الصواب: وهو عمار بن معاوية الدُّهني، كما يظهر عند تتبع أسماء تلامذته ومن روى عنهم، وهو تابعي وثقه جماعة.

وعشرين سنةً، أو اثنتين وعشرين سنةً، ثمَّ يكونُ آخَرُ مِن بعدِه - وهو صالحٌ - أربعَ عشرةَ سنةً، ثمَّ يكونُ آخَر مِن بعدِه - وهو صالحٌ - تسعَ سنين[١].

- (ك): وأخرَجَ ابنُ مَنْدَهْ في «تاريخِ أَصْبهانَ»: عن ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: المهديُّ شابٌّ منَّا أهلَ البيتِ[٢].

فَصْلٌ:

قالَ عبدُ الغافِرِ الفارِسيُّ[٣] في «مَجْمَعِ الغرائِبِ»[٤]، وابنُ الجوزيِّ في «غريبِ الحديثِ»، وابنُ الأثيرِ في «النِّهايةِ» في حديثِ عليٍّ: أنَّه ذكَرَ المهديَّ مِن ولَدِ الحسَنِ، فقالَ: إنَّه أَزْيَلُ الفَخِذَينِ.

والمرادُ: انفِراجُ فَخِذَيهِ وتباعُدُ ما بينهما[٥].

تنبيهاتٌ:

الأوَّلُ: عقَدَ أبو داودَ في «سُنَنِه» بابًا في المهديِّ، وأورَدَ في صَدْرِه حديثَ جابرِ بنِ

---

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ولم أقف عليه في مطبوعة «تاريخ أصبهان» لابن منده.

(٣) عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، الإمام، العالم، الحافظ، تفقه بإمام الحرمين، وبرع في المذهب الشافعي، وكان فقيهًا محققًا، وفصيحًا مفوَّهًا، ومحدثًا مجودًا، وأديبًا كاملًا، صنف «مجمع الغرائب»، و«السياق لتاريخ نيسابور» وغيرهما، توفي سنة ٥٢٩هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٠/ ١٦).

(٤) انظر: «مجمع الغرائب ومنبع الرغائب» لعبد الغافر الفارسي، تحقيق الأستاذين الفاضلين: ماهر أديب حبوش ومحمد بركات، (مادة: ز ي ل)، ط جائزة دبي.

(٥) انظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة (٢/ ١١٧)، و«الغريبين» للهروي (مادة: زيل)، و«غريب الحديث» لابن الجوزي (١/ ٤٤٩)، و«النهاية» لابن الأثير (مادة: زيل).

سمُرَةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ: «لا يزالُ هذا الدِّينُ قائِمًا حتى يكونَ اثنا عشرَ خليفةً، كلُّهم تجتمِعُ عليه الأُمَّةُ»(١).

وفي روايةٍ: «لا يزالُ هذا الدِّينُ عزيزًا إلى اثني عشرَ خليفةً، كلُّهم مِن قُريشٍ»(٢).

فأشارَ بذلك إلى ما قالَه العُلماءُ: إنَّ المهديَّ أحدُ الاثني عشرَ، فإنَّه لم يقَعْ إلى الآنَ وجودُ اثني عشرَ اجتمَعَتِ الأُمَّةُ على كلٍّ منهم.

الثَّاني: روى الدَّارَقُطْنِيُّ في «الأَفْرادِ»، وابنُ عساكِرَ في «تاريخِه»: عن عثمانَ بنِ عفَّانَ، سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقولُ: «المهديُّ مِن ولَدِ العبَّاسِ عمِّي».

قالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: هذا حديثٌ غريبٌ، تفرَّدَ به محمَّدُ بنُ الوليدِ مولى بني هاشمٍ(٣).

الثَّالثُ: روى ابنُ ماجَهْ: عن أنسٍ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «لا يزدادُ الأمرُ إلَّا شِدَّةً، ولا الدُّنيا إلَّا إِدْبارًا، ولا النَّاسُ إلَّا شُحًّا، ولا تقومُ السَّاعةُ إلَّا على شِرارِ النَّاسِ، ولا مَهْدِيَّ إلَّا عيسى ابنُ مريمَ»(٤).

---

(١) رواه بهذا اللفظ أبو داود (٤٢٧٩)، وفي إسناده أبو خالد الكوفي، لم يوثقه سوى ابن حبان، وسيأتي من غير زيادة قوله: «كلهم تجتمع عليه الأمة».

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٠٨٧٩)، ومسلم (١٨٢١)، وأبو داود (٤٢٨٠).

(٣) رواه الدارقطني في «الأفراد» ـ كما في «أطراف الغرائب والأفراد» لابن القيسراني (٢١١) ـ، ومن طريقه الديلمي في «الفردوس» (٦٦٦٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣/ ٤١٤)، وابن الجوزي في «العلل» (٢/ ٣٧٣). قال ابن الجوزي: تفرد به محمد بن الوليد، قال ابن عدي: كان يضع الحديث، ويصله، ويسرق، ويقلب الأسانيد والمتون، قال: سمعت الحسين بن أبي معشر يقول: هو كذاب.

(٤) رواه ابن ماجه (٤٠٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٨٣٦٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٦١)، والداني في «الفتن» (٢١٧)، والشهاب في «مسنده» (٨٩٩)، والبيهقي في «معرفة =

السنن» (٢٠٨٢٧)، وابن الجوزي في «العلل» (١٤٤٧) وغيرهم: من طريق يونس بن عبد الأعلى، عن الشافعي، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا.

ورواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٠٤١) من طريق المزني، عن الشافعي، به.

قال البيهقي في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» (ص: ٢٩٦): هذا الحديث بهذا الإسناد مما أُنكِرَ على الشافعي. وروى عن ابن معين قوله: هذا الحديث إن كان منكرًا بهذا الإسناد؛ كان الحمل فيه على محمد بن خالد الجندي، فإنه شيخ مجهول، لم يعرف بما تثبت به عدالته، ويوجب قبول خبره، وقد رواه غير الشافعي عنه، من طريق صامت بن معاذ، ثنا يحيى بن السكن، ثنا محمد بن خالد الجندي، فذكره بإسناده نحوه، [وهي رواية الشهاب القضاعي في «مسنده» (٩٠٠)]، وبإسناده قال: قال صامت بن معاذ: عدلت إلى الجند مسيرة يومين من صنعاء، فدخلت على محدث لهم، فطلبت هذا الحديث، فوجدته عنده، عن محمد بن خالد الجندي، عن أبان بن أبي عياش [وهو متروك]، عن الحسن، عن النبي ﷺ مثله، فإن كانت الرواية عن محمد بن خالد صحيحة، وقد رواه مرة أخرى بخلافها؛ كان هذا تخليطًا من جهته بروايته مرة هكذا، ومرة هكذا، إلا أن في صحتها عنه نظر، فإنه عن محدث مجهول، وقد روي هذا الحديث دون قوله: «ولا مهدي إلا عيسى» من أوجه.

قلت: أما جهالة محمد بن خالد الجندي؛ فردها الذهبي في «المغني» (٢/ ٥٧٦) بقوله: بل مشهور من شيوخ الشافعي. وابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩/ ٦٦) بقوله: ليس هو بمجهول كما زعمه الحاكم، بل قد روي عن ابن معين أنه وثقه.

ولئن سلم محمد بن خالد الجندي من الجهالة، فإن تفرده بمثل هذا الحديث مما لا يحتمله، ثم إنه قد اضطرب في روايته كما تقدم، وهو مع ذلك مخالف لما ثبت في أحاديث المهدي من أن له صفاتٍ معيَّنةً، وأنه فرد مغاير عن عيسى عليه السلام، ولذلك قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٣٥): خبر منكر. ونقل ابن الجوزي إنكاره عن النسائي في «العلل» (٢/ ٣٨٠).

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٥٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٥/ ١٨٦) من طريق عمرو بن عثمان الحمصي، ثنا ضمرة، عن ابن شوذب، عن الحسن موقوفًا عليه. =

قالَ القُرْطُبِيُّ في «التَّذْكِرَةِ»: إسنادُه ضعيفٌ، والأحاديثُ عن النَّبيِّ ﷺ في التَّنْصِيصِ على خُروجِ المهديِّ مِن عِتْرَتِه مِن ولدِ فاطمةَ ثابتةٌ أصَحُّ مِن هذا الحديثِ، فالحُكْمُ لها دونه[١].

وقالَ أبو الحسنِ محمَّدُ بنُ الحُسينِ بنِ إبراهيمَ بنِ عاصمِ السِّجْزِيُّ[٢]: قد تواترَتِ الأخبارُ واستفاضَتْ بكَثْرَةِ رُواتِها عن المصطفى ﷺ بمَجيءِ المهديِّ، وأنَّه مِن أهلِ بيتِه، وأنَّه سيَمْلِكُ سبعَ سنين، وأنَّه يَمْلَأُ الأرضَ عَدْلًا، وأنَّه يخرُجُ مع عيسى عليه السَّلامُ، فيُساعِدُه على قَتْلِ الدَّجَّالِ ببابِ لُدٍّ[٣] بأرضِ فِلَسْطِين، وأنَّه يَؤُمُّ هذه الأُمَّةَ، وعيسى يُصَلِّي خَلْفَه في طُولٍ مِن قِصَّتِه وأَمْرِه[٤].

قالَ القُرْطُبِيُّ: ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ قولُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ولا مهديَّ إلَّا عيسى»؛ أي: لا مهديَّ كامِلًا معصومًا إلَّا عيسى.

قالَ: وعلى هذا تَجْتَمِعُ الأحاديثُ، ويَرْتَفِعُ التَّعارُضُ[٥].

= والكلام كله عن زيادة: «لا مهدي إلا عيسى ابن مريم»، وأما غير هذه الجملة؛ فقد روي من طرقٍ صحيحةٍ.

(١) انظر: «التذكرة بأحوال الموتى» للقرطبي (١/ ١٢٠٥).

(٢) محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عاصم بن عبد الله الآبري السجستاني، له رحلة واسعة في طلب الحديث، وصنف كتاب «مناقب الشافعي»، قال عنه السبكي: من أحسن ما صنف في هذا النوع وأكثره أبوابًا، توفي سنة ٣٦٣هـ. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ١٤٧).

(٣) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٥/ ١٥): لدٌّ: قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين، ببابها يدرك عيسى بن مريم الدجال، فيقتله.

(٤) انظر: «مناقب الشافعي» للآبري (ص: ٩٥).

(٥) انظر: «التذكرة بأحوال الموتى» للقرطبي (١/ ١٢٠٤).

وقالَ ابنُ كثيرٍ: هذا الحديثُ فيما يَظْهَرُ ببادئِ الرَّأْيِ مُخالِفٌ للأحاديثِ الوارِدَةِ في إثباتِ مهديٍّ غيرِ عيسى ابنِ مريمَ، وعند التَّأَمُّلِ: لا يُنافِيها، بل يكونُ المرادُ مِن ذلك أنَّ المهديَّ حَقَّ المهديِّ هو عيسى، ولا يَنفي ذلك أنْ يكونَ غيرُه مهديًّا أيضًا[١].

الرَّابعُ: أورَدَ القُرْطُبِيُّ في «التَّذْكِرَةِ»: أنَّ المهديَّ يخرُجُ مِن المَغْرِبِ الأقصى في قصَّةٍ طويلةٍ[٢]، ولا أَصْلَ لذلك، [واللهُ تعالى أعلمُ][٣].

* * *

(١) انظر: «النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير (١/ ٥٨).

(٢) انظر: «التذكرة» للقرطبي (١/ ١٢٠٦ ـ ١٢٠٧).

(٣) في (ض) و(ف) و(ز): «تم ولله الحمد والمنة، وأسأله رضاه والجنة»، وفي (ب): «هذا آخره، ولله الحمد والمنة»، وفي (ث): «آخره، ولله الحمد والمنة» بدل ما بين معكوفتين.